

كمال الجزولي

كتاب الحقيقة

2007-2008

كِتَابُ
الرُّزْنَامَةْ

كِتَابُ
الرُّزنَامَةُ

● ●

تأليف
كمال الجزولي

● ●

الناشر
دار مدارك – الخرطوم
(٤١) العمارات ش محمد نجيب

● ●

خطوط الغلاف
تاج السر حسن
التصميم و الإشراف العام
الياس فتح الرحمن

● ●

الطبعة الأولى
٢٠٠٩

رقم الإيداع
٢٠٠٩/١٥٢٤٣

كِتَابُ

الرُّزْنَامَةْ

••

تأليف

كمال الجزولي

••

2009

المشتبك الأبدي..
مناضل قدَّ من الصلب.. وفنان صيغ من الياسمين..

" لن أكره أحداً مطلقاً..

و إن أجبرت على قتل إنسان أو أكثر

في حروب الثورة..

لا أكره أحداً مطلقاً

و لو من صفوف العدو..

و لمَ أكره من هو بشر مثلي؟!

لا أسعى مطلقاً لأعاقب أياً من كان..

وإنما لأرده إلى الصواب..

لست طالب ثأر..

و إنما أكدُّ لأخضع ذلـــك الـــذي يتحـــرق

لاضطهاد الآخر

لكنني أحبه كونه إنساناً...

باقان : شاعر من جنوب السودان

" في الشدة ينغرز البغلُ في الإبريق

فمن يقول الحقً

يا أخت روحي من يقول؟!

و من يمدّ إصبعاً..

ليشعل القمرَ لحظة الأفول

فيشعل الطريق؟!

(..)

قدري أن أهتف للأعور :

أعور

أن أعلن زمن الشدة والتضييق :

البغل الأسود في الإبريق.."

كمال الجازولي

الذين لم يروه إلا في ساحات النضال من أجل الحرية والعدل والديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان، وضمن القضاء الواقف في القضايا السودانية الكبرى، والذين لم يعاينوه غير في سجون كل المنقضين على الديمقراطية، الذين لا يقبلون ــ لغيرهم ــ غير الجحيم المستعر والمستغل لفكرتين، بينهما نسب وانتساب وتناسب لا تنفك له عرى، التسلط العسكريتاري، والثيوقراطية الدينية، ظنوا ــ وليس كل الظن إثماً ــ أنهم أمام رجل قُد من صلب، لا يعرف الرقة أو اللين.

والذين لم يعرفوا غير شعره، ولم يقابلوه إلا بين الأصفياء، ظنوا (وليس كل الظن إثماً) أنه صيغ من ياسمين رقيق، شفيف، لا يحترف، ولا يعترف بغير الرقة واللين.

والذين رأوه في الحالتين معا، وأصابتهم الحيرة، تجاهلوا طبائع الأشياء، من قال أن الياسمين لا ينقلب صلباً حفاظا على رقته ولينه؟!، ومن قال أن الصلب لا يلين ليعود إلى أصله الياسميني، وطبيعته الشفيفة الرفيفة؟!.

إن الصلابة التي لا تلين والرقة التي نسجت من الياسمين ــ في الصادقين ــ ينبعثان من معين واحد.

الأصل هو الرقة، والرقة لا تكون رقة إلا إذا احببت لأخيك في الإنسانية ما تحب لنفسك، ولكي تبقى الرقة رقة إيجابية لا بد من صلابة لا تلين تسندها وتؤيدها، تطلقها وتحققها.

إن الصلابة هي الرقة حين تدافع عن نفسها، وعما تتمناه للإنسانية كلها.

والرقة هي الصلابة، حين تدفع عن نفسها غائلة الانزواء والتشوه والانحدار والتحلل والتلاشي.

فأي فارق بين الاثنتين؟!!!.

لا فارق (في الصادقين).

ولقد امتحن كمال الجزولي، مثلما امتحَن رفاقُه، والشعبُ السوداني العظيم، صدقَه، فكمال الذي غيبه أعداء الديمقراطية والعدالة والتنمية الشاملة، والتقدم طويلاً في غياهب السجون، وفي بيوت الأشباح، لقد امتُحن صدق كمال الجزولي حين دفع الثمن باهظا، ولم يتراجع قيد أنملة عما دفع ثمنه، وعما بقي من تعرض لزيادة في الأثمان، بل بالعكس تقدم فيه بخبرة تتزايد، وتنضج على نار الزبانية، وفي جهنمهم، التي زادت معدنه الكريم صقلاً ولمعانا وبريقاً ومصداقية، مصداقية تشهد لها نسبة القراءة العالية التي تتمتع بها رزنامته البديعة، الممتعة والمفيدة في نفس الآن، في صحف الرأي العام ثم اجراس الحرية، وأخيراً في الأخبار (لا يمكن أن تكون هناك فائدة ـ في الفنون، والأدب جزء منها ـ إن لم تصحبها متعة حقيقية يعيشها المتلقي مع العمل الفني).

هو إذن من الصادقين، وفي هذا الأمر البيّن لا مجادلة، ولا محاججة، ولا تراجع ولا استسلام.

والحقيقة أن كمال الجزولي أُعدَّ ، وأعدَّ نفسه، حفراً في الصخر في كل الأحايين، ومناطحة له في بعضها، ليكون مشتبكاً أبديا ـ لا يهدأ ولا يلين ـ مع أعداء الإنسان، وأعداء ما يتمناه هو للإنسانية جميعها، أياً كان الثمن المدفوع في هذا الاشتباك الأبدي (ونحن نستطيع أن نجزم أن ثمنه كان كبيراً، ومروعاً، وإن لم ينل من صلابته ورقته، والأخيرة شديدة الأهمية، وهي دليل عجز الزبانية عن تدمير القوة المحركة للمناضل، مثلما عجزوا عن تدمير القوة التي تحميه).

أُعد ـ ليكون ذلك المشتبك الأبدي ـ في عائلته الصغيرة التي ربته على القيم النبيلة، وعلى ألا يقبل في الحق لومة لائم، وأن يستهين بحراب أعداء الحق المشرعة، وحربهم الضروس الحتمية.

وأعد في أمدرمان التي ولد ونشأ وترعرع فيها أغلب الأوقات، ولأمدرمان خاصية مميزة، فهي بحق مدينة أسستها المهدية المناضلة، لتكون عاصمة لها، وقد جاء إليها رجال من كل مناطق السودان، وراء الفكرة التحررية الجامعة، مستهينين بدمائهم الزكية من أجل الهدف العظيم، وهكذا انصهر السودان كله في بوتقتها، وتعمد رجالها بالعمل معا، ومواجهة الموت صحبةً شجاعةً نبيلةً، وفي الانتصار المدوي، والهزيمة المؤسفة، بعد وفاة المهدي [أو ما أسماه في كتابه القيم والجدلي ـ الممتع والمفيد ـ " انتلجنسيا نبات الظل : باب في نقد الذات الجمعي " الذي نشرته دار (مدارك)، " هموم جبهة داخلية سرى إلي نخاعها الشوكي سوس الاستبداد بالسلطة، وصدّعها، لحد التآكل، قهر المظالم الاجتماعية والجهوية " ص 15]، ولأن الانتصار يعلم، والهزيمة تحذر، بقيت أمدرمان نسيجاً مختلفاً، وغير مخالف، تجميعيا، وواعيا لما ينفع الأمة، ولما لا يعرضها للانتكاس من جديد.

وانصهار السودان كله ـ مقاتلاً ـ وراء المهدي، ترك في أمدرمان ذوباناً للعرقية، والمناطقية، والجهوية، والقبلية، ورفع عنها أقنعة الاستعلاء والإقصاء الشائهة، وكون فيها ثقافة لا يقدر على زعزعتها كر الأيام، وجسامة الحوادث المريرة في أرض أهلنا المعشوقة في جنوب وادي النيل، وهو أمر لم يحدث للخرطوم التي كانت مقراً للحكم الأجنبي، ومؤامراته الخسيسة، وبئره الناضح بالاستعلاء وتهميش الأخر السوداني، الذين تركوا آثارهم على الحكم الوطني (!!)، في أوقات الانقضاض على برعم الديمقراطية، مرات ثلاث، ودهسه تحت الأقدام العسكرية الثقيلة، والأقدام الإسلاموية (وليس الإسلامية) الأثقل، (منذ ظهور الإخوان المسلمين، وانقساماتهم، وحركاتهم الاستعلائية، ومؤامراتهم، وانقلاباتهم الترابية).

وأعدّ كمال الجزولي نفسه إرادياً ليكون هذا المشتبك الأبدي بالكثير الصعب.

- أولاً بانضمامه للحزب الشيوعي السوداني، وهو حزب له خواص تميزه، عن كثير من الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية، الأهم ضمنها هو موقفه الإيجابي من الدين، هذا الموقف الذي عمد الإخوان المسلمون تآمرياً

إلى تشويهه، فلم يكن لهم من سبيل آخر للظهور إلا محاربة الشيوعيين ذوي التاريخ الطويل في النضال ضد الاستعمار، والطرق الصوفية السمحاء، التي اجتذبت الغالبية من أبناء السودان، بخسة لم تعد خافية (وفي هذا يراجع كتاب " الإخوان والعسكر : قصة الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان ". حيدر طه. مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر. القاهرة 1993)، وموقفه ـ الحزب الشيوعي السوداني ـ المساند للديمقراطية ـ غير مستثن أعداءه الطبقيين ـ بكل ما يملك من قوة، ومضاء عزيمة، والثالث اجتهاده في إعداد كوادره الإعداد الأمثل نظرياً وعلمياً، وحركياً وسط أهليهم السودانيين.

- اجتهاده في الاتحاد السوفيتي سابقاً، المأسوف على تفككه، دارساً وخريجاً في كلية القانون الدولي بجامعة كييف عام 1973.

- حصوله على ماجستير القوانين، متخصصا في القانون الدولي.

- دبلوم الترجمة في اللغة الروسية (ليصير مجيدا لثلاث لغات : العربية / الإنجليزية / الروسية).

- اهتمامه الشديد بدراسة آداب اللغة العربية، وعلى رأسها الشعر، وإتقانها حفظاً واستيعاباً، وفنيات، عارفاً أن الشعر ـ والسودانيون شعب من الشعراء يعشقون الأشعار ـ سلاح مهم في حربه ضد أعداء الإنسانية.

- الحرص على القراءة المستمرة، وبتكثيف كبير، وتدقيق وتمكث، في موضوعات معرفية شتى، يحميه خلالها (نعم يحميه فلا تستغرب أيها القارئ الكريم) فهم مادي جدلي يربط بين الأشياء الربط الصحيح، ويزرع كل معلومة في موقعها الحقيقي من بانوراما المعارف الإنسانية الشاملة، والحقيقة أن المعارف والمعلومات، دون أساس فكري وفلسفي، لا تعدو أن

تكون قشورا، تذروها رياح الحراك المستمر للواقع المعيش، لا تغني، ولا تسمن، وهي لعبة رأسمالية، مدعومة اليوم بالإنترنت، تجعل الثقافة ـ كسيل من المعلومات لا عد قطراته ولا تحصى ـ مادة للتجهيل، وهي ـ تلك اللعبة أيضاً ـ ديدن العسكرين الذين ـ كما حدث في العصر الناصري، وهو النقطة الأكثر إضاءة في مسيرتهم الظلامية ـ يشجعون الثقافة، ويحاربون الفكر والفلسفة، ويعتقلون، ويعذبون لحد إفناء الكيونة ـ كما يتوهمون ـ من يربطون الثقافة بقواعدها من الفكر والفلسفة الصلبة والمؤسِسَة.

- الحرص على التثقيف المستمر، والتعلم، والتعليم، بين جدران السجون والمعتقلات، استفادة من التنوع المعرفي للسجناء والمعتقلين، الذين يعتبِرون ـ عن حق وحقيقة ـ أن التبادل المعرفي من أقوى الأسلحة في مواجهة السجان الأكبر، وأن الوعي المتنامي المنقول إلى الشعب أكثر مضاء من عصي المتسلط المكهربة، واعتقالاته الشرسة، وقنابله الدخانية، ورصاصه الحي.

و برغم أن الإعداد الذاتي لا يمكن إلا أن يكون مستمراً، ما دام في الرقبة شريان ينبض، ومسئولية إنسانية معلقة، إلا أن إنجازه ـ القابل للاستمرار ـ مكنًه حتى الآن من الاشتباك الدائم، عبر نشاطاته المختلفة المتمثلة في كونه المحامى والقانونى الضليع والمفكر والسياسى البارز والشاعر والكاتب ذائع الصيت

وتعد الرزنامة ـ بين أيدينا ـ وسيلة كمال الجازولي اليومية (التي تنشر أسبوعيا في الأغلب الأعم في أجزاء بعدد أيام الأسبوع) للاشتباك بأعداء الحياة، أعداء الحق والخير والجمال.

والحقيقة أن الرزنامة تشهد لكمال ذلك المشتبك الأبدي.

تشهد لكمال عاشق الإنسان في السودان، وفي أربعة أركان المعمورة، وكتاباته عن حقوق الإنسان المادية والمعنوية، ونضاله في سبيلها، وسام على صدره، بل وعلى صدر كل المثقفين الذين يمثلهم.

تشهد لكمال عاشق الوطن، المدافع عن استقلاله، ووحدته التعددية العادلة، في وجه محترفي الإقصاء، والتهميش، والظُلم، والاستعلاء العرقي لبعض المستعربين المسلمين في السودان، الذين لا يضيرهم إنفصال اجزاء غالية منه، مادام ما سيتبقى سيكون لهم، وكمال ـ في رزنامته ـ من أكثر المنادين بالمصالحة الإيجابية (التي هي شيء آخر، يشرحه كثيراً، ويحدد شروطه المختلفة عن تبويس اللحى علنا، والمكايدة والتآمر في الخفاء شديد الوضوح !! ") كمال يريدها مصالحة كما حدثت في تشيلي، وجواتيمالا، والبيرو، والمغرب، وجنوب أفريقيا.

تشهد لكمال الذي لا يقبل للإنسان ما هو دون العدالة الاجتماعية الاشتراكية، تلك السماء التي إذا ما لامست الأرض سعدت البشرية أيما سعادة.

تشهد لكمال أحد الأبناء البكريين للشهيد العظيم عبد الخالق محجوب، ففي الرزنامة يطل عليك الوجه الهادئ المعشوق للمناضل الشهيد، الذي حذر من عنف البادية، وفقد حياته، بين فكيه الداميتين، لكنه استمر في الوجود، بل والتواجد، الذي لا انقطاع له.

تشهد لكمال المستعد لبذل حياته قرباناً لديمقراطيته، فهي سبيل الحراك الجمعي، وإرساء الوعي الصحيح، والتغيير المنشود إلى مجتمع إشتراكي مفتقد (وهو أمر يختلف ـ بالطبع ـ عن مذهب الاشتراكيين الديمقراطيين)، وهو من أجلها يؤكد على ضرورة، الإصلاح التشريعي بكل ما تعنيه الكلمة من معان.

تشهد لكمال المسلم ـ بحق ـ الذي يرفض احتكار الدين لفئة ـ تتدين بالسياسة ـ وتريد أن تتسلط به على الشعب، فئة فتكت بوحدة السودان، واقتصاده، وإنسانية إنسانه، ثم اعترف زعيمها ـ في برنامج بدون حدود على قناة الجزيرة ـ بأن ليس في

الإسلام أصول للحكم، (عكس ما صدع به من قبل الرؤوس الحكيمة) غير الآداب السلطانية، وهي تضحك الثكلى، وأن لم يكن لديه ضابط ضد الفساد الذي انغمس فيه بعض من وصفوا بأنهم من صنف " القوي الأمين "، وهكذا عاد إلى صواب الشيخ محمد الغزالي في كتابه القيم (دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين. ص 186) " شعرت بجزع عندما رأيت بعض الناس يصف الديمقراطية بالكفر، فلما بحثت عما عنده لكفالة الجماهير، وكبح الاستبداد، وجدت عبارات رجراجة يمكن إلقاؤها من منبر الوعظ "، لله در هذه الكلمات، وأظن أن الغزالي رحمه الله بكلماته تلك قطع قول كل خطيب.

تشهد لكمال المادي الجدلي، المؤمن بقولة إنجلز العبقرية " إن الماركسية مُذ غدت علماً تطالب أن نعاملها كعلم "، وأضيف : تطالب أن نتعامل مع الواقع على أساسها كعلم (وهو عين ما يفعله كمال الجزولي)، وآية ذلك تبين من أول قراءاتة التاريخية الاقتصادية الاجتماعية، ومن ثم السياسية، لضعف التعليم، واتهامه ــ وأنا معه ــ للسلطات في العالم العربي دون استثناء، بارتعابهم منه خوفاً على كراسيهم المغتصبة، الأمر الذي لخصه ببراعة في كلمات " تنفجر الشرارة الأولى من جامعة الخرطوم، ثم تتأجج جامعة القاهرة، والمعهد الفني، والثانويات، فيتحرك الشارع والنقابات، ويسقط النظام "، واصلة إلى تفسيره الألمعي لشيوع الأغاني الهابطة نتيجةً لانهيار الطبقة الوسطى، الممتد منذ ثلاثة عقود، وهو عين ما نعانيه في مصر، مروراً بما شاء له الله أن يفسر.

تشهد لكمال الذي يمجد العدالة، ويتحفظ على القانون، ويحتفظ في حلقه بغصة منه، فالقانون " جزء من الثقافة الروحية ذات المضمون الطبقي (..) وفق القيم التي تحكم مصالح الطبقات السائدة إقتصادياً وسياسياً "، وهو تابع للبناء الفوقي في المجتمعات المستغلة للإنسان، " أما العدالة فهي المعيار الأساسي الذي تُستقبل بها هذه الحقوق والواجبات في الذهنية والوجدان العاميين (..) تمثل نزوعا لفطرة الإنسان تستشعره العقول السليمة والضمائر الحية "، ولقد ذكرني كمال بمسرحية كتبتها عام 1983، اسميتها " في انتظار المسلحين " كان البطل يصرخ فيها بأن من الضروري أن تكون العدالة مبصرة، وليست كما يروجون لها في تمثال العدالة الشهير، أما ما يجب أن

تعصب عيناه فهو القانون ليصير، وليسير، على الأمير قبل الخفير، علــى الكبيــر قبــل الصغير، على القوي قبل الضعيف.

تشهد لكمال المحامي البارع (اللهم احفظنا !) سواء في القانون الجنــائي، أو فــي القانون الدولي، ولقد ضحكت طويلاً وهو يفتتح هرسه لافتراءات خالد المبارك بقولــه " اللهم طولك ياروح "، مثلما استمتعت بغضبته الشريفة وهو يسحق إدعاءات عمر محمد الطيب نائب النميري، والمسئول عن مخابراته، الذي أراد أن ينقذ رجله فورطه الورطــة التي لا خلاص منها !!، والحقيقة أنني أصبحت فــي شــوق كبيــر لقــراءة تجهيــزات وتحقيقات وملابسات قضية الفلاشا، التي كان ــ كمال الجزولي ــ من نجومها الساطعة، الذين مكنوا العدالة من الاقتصاص من المجرمين، وهو يملك عنها الكثير مــن الحقــائق والوثائق، التي تدين المتعاونين مع العدو الصهيوني، مكتوبــة بأســلوبه (الأنشــوطة)، وأيضا القضايا الجنائية التي قام بالدفاع عن متهمين فيها.

تشهد لكمال بأن من أعطاه شهادتين في القانون الدولي، لم يخطئ هدفه، فما قالــه كمال في الرزنامة عام 2007 عن قضية دارفور والمحكمة الجنائيــة الدوليــة، تحقــق بحذافيره عام 2009، وقد كتب ما كتبه في وقــت كــان الجهــلاء يطمئنــون الــرئيس السوداني، والمنافقون يضللونه طمعا في رضائه، والمتورطون يريدون لغيــرهم ــ دون كرم ــ ما سوف يحيق بهم، نتيجة لفعالهم المؤثمة، في العدالــة الفطريــة، والقــانون الدولي.

تشهد لكمال أنه ينحت في اللغة، وتنحت فيه، بعشق يعيد إلــى الأذهــان قصــة او أسطورة بيجماليون الشهيرة، لقد كان قد أعد نفسه إعداداً جيداً للشــعر، فــإذا بــالنثر العربي الحديث يستفيد من استعداده، وإعداده اللغوي الدؤوب، وهو يعمد إلى تطعيم لغته (التطعيم بمعناه الفصيح " التضمين " وبمعناه في العامية المصــرية، أي زيــادة الطعــم حلاوة)، من القرآن والأحاديث الشريفة، والشعر الفصيح (خالــده وحديثــه) والأمثــال الفصيحة، والشعر الشعبي والأمثال الشعبية (وهي فصيحة أيضاً لأنها تفصح، وهي بنت الفصحى البكر، جاءها بعض التحريف للتسهيل، ذلك أنها لغة الحياة اليومية : رحــم الله

الطيب صالح الذي أدلى بدلوه في هذا البئر فخرج ثريا، في كتابه " في صحبة المتنبي ورفاقه "، ضمن كتاباته الصحفية التي جمعت في كتب جميلة، صدرت من دار رياض الريس)، ثم لا يبخل عليها بالعامية ليزخرفها بها، ويجعلها حراقة، أخاذة، إضافة إلى مفردات البيئة السودانية الجميلة، ما كل هذا الإبداع من جانبه والاستمتاع من جانب القارئ !!، اللهم أشهد أنه ما بخل بالجمال أبداً.

تشهد لكمال أنه إذا كان عشقه الأول للإنسان، فإن عشقه الثاني (إذا لم يكن الأول مكرر !، كما يتضح من الرزنامة بين أيدينا) هو الشعر، كمال يحب الشعر، يحب شعر الآخرين الجيد (فصيح /شعبي/ عامي / عالمي / مترجم)، كما يحب أن يكتب الشعر (وشعره جميل وإنساني، مثلما تبين أعماله الكاملة " أم درمان تأتي في قطار الثامنة "، التي أتمنى أن أكتب عنها يوماً)، ويحب ــ كمال ــ أن يكتب النثر بشعرية لا تخفى على القارئ المستمتع، بل ويحب أن يتكلم عن الشعر، وفي الشعر، إن عشقه للشعر أول الفروع النابتة في شجرة عشقه للإنسانية " الشعر سلاح الشاعر ضد القبح، وكل ما يسلب الإنسان عزته وإنسانيته "، وعشقه للشعر جعله يقرر في مناقشة ــ جرت أيام شبابه الأول (فهو الآن في شبابه الثاني) ــ أن " كل فن ــ في النهاية ــ شعر "، والظن ــ أن الفنون تشترك جميعا في الإيقاع، والشعرية، ليس إثماً، في رأيي، وعشقه للشعر جعله يصل إلى أن " كلاً من الشعر والعلم يستهدف، وإن بطرائق مختلفات، تمكين المستضعف، بحفز الوعي لديه بضرورة وإمكانية هذا الفعل (التغيير = الثورة) "، وأعتقد أن صدق ما وصل إليه يكمن في أن أنواع التفكير ثلاثة، المنطقي (الرياضي)، والعلمي، والحدسي، وأن الشعر ينتمي إلى النوع الثالث، وعشقه الواله للشعر جعله يتساءل في الرزنامة " هل يكون الشاعر، وزير حربية "؟!، قاصداً " كوهينا " وزير حربية " كلينتون "، وأظنه ــ الشاعر ــ يكون، وأظنه من الصعب أن يكون وزير حربية الولايات المتحدة الأمريكية بالذات !!، فالشاعر الموهوب عسكرياً من الممكن أن يقود الحروب العادلة دفاعاً عن الوطن والإنسان (ماو مثلاً)، وليس الحروب الإمبريالية، التي تستهدف الاستيلاء على خيرات الآخرين، لكن ما العمل ــ أيها القارئ وياكمال ــ وقد رأينا شعراء كثيرين لا يشبهون أشعارهم، ولا تشبههم أشعارهم، إن في الإنسان مهما

ابتعد عن الإنسانية نقطة وجدانية بيضاء، تؤرقه، وتمضغ ـ مضغاً مستمراً ومؤلماً ـ ضميره النائم، وأظنها مصدر ذلك الشعر الجميل، ممن يحاربون لإشاعة القبح (وقصيدة كوهينا التي عرض كمال جزءاً منها ـ في رزنامته، تشهد بذلك، مع عظيم احترامي لقولته ـ كمال ـ " إن جدب التجربة لا ينتظر أن يفرز سوى أعمال نيئة، ما يلبث أن ينفضح افتقارها إلى أي عمق، بالغاً ما بلغ تخفيها في الأشكال المعقدة، أو المنحوتة بعناية "، والله أعلم !.

تشهد لكمال أنه يحب الفكاهة، وأنه يجيد انتقاء وصياغة المشهد الكوميدي، الذي لا علم لي من اين يحصل عليه بهذه الكثرة، والحلاوة المثيرة للقهقهات، ولعلي لاحظت أن الفكاهة تشير إلى طيبة قلبه، فهو بعد أن يروعنا بمحتوى رزنامته، يجعل آخرها ضحوكاً، وكانه يعتذر لنا عما لا يد له فيه ! (ولو كان الأمر أمر ضبط إيقاع الرزنامة التي تحتل صفحة كاملة من الحجم الكبير في الصحافة، لما جاء بفكاهاته في نهاية الرزنامة، وأظنها كانت ستتوسطها على الأقل)، هذا اضافة إلى مافي كتاباتهه الجادة من خفة دم، وسخرية مُرة، تجعلنا نعمم قولة المتنبي، لتصبح لكل عربي " وكم ذا بأرضك من مضحكات / ولكنه ضحك كالبكا "، إن لجوءه إلى السخرية والفكاهة يدخل عندي من باب الحنو على القارئ العزيز، ألم نقل ـ منذ البدء ـ أن الصلابة والرقة أختان شقيقتان في الصادقين.

تشهد لكمال (ككتابِه " الآخَر ") أنه حكاء ماهر، في الرزنامة، لا يُمل، وكاتب مذكرات من الطراز الأول، وأشهد : لقد استمتعت بتقنيات القص لديه، ولغته، بل وواقعيته السحرية في " الجدة وردة ".

تشهد لكمال أنه رثّاء من نوع نادر، وأنه قطّع قلبي برثائه لأمه (لله در الدافنيك فإنهم / هالوا عليك من التراب وأكثروا)، ولـ أ.د أسامة عبد الرحمن النور، وأ.د. فاروق كُدودة، وأ.د. محمد سعيد القدال، وهو في رثائياته يستهدف البكاء، والتاريخ، والتأريخ " ظلها يمد / لا يمتد أبعد من مدى البصر الكليل/ بأي شجو نحتمي؟!! ".

تشهد لكمال الذي لا يضع المثقفين في كفة واحدة، عند الوزن، وهو قول – في رأيي – ينطلق من كون المثقفين طليعة كل الطبقات، والطبقات في صراع، فكيف يتفقون؟!!، إنهم – وكما أورد كمال لجرامشي – " لا ينعزلون عن العلاقات الاجتماعية المعقدة، التي تنعكس بالضرورة داخل النشاط (الثقافي) نفسه "، اللهم اجعلنا وإياكم من المثقفين العضويين المنحازين لإنسانية الإنسان.

تشهد لكمال الذي يحب الآخر – في السودان – إنسانيا ووطنياً ووحدوية، والذي يعيب – وله الحق، وعنده الحق – على السلطات في عالمنا العربي، وعلى [القوميين، وغلاة الإسلاميين " الإسلامويين " (الذين) يحاولون القضاء على تلك التعددية "، والذي يحذر من أن " التكامل القومي لم يتحقق في أي بلد عن طريق الدمج وإزالة معالم الحضارات المخالفة لحضارة الأكثرية " وثقافاتهم، والذي أفادني حين أعلمني بأن " لفظة سينج cieng لدى الدينكا (تختصر) مفاهيم الوحدة والانسجام "، فليس هناك وحدة بغير الانسجام، وانهم يصفون فلاناً بأنه سينج وحش (من الاستفراد والوحشة)، وعلاناً بأنه سينج حسن، وهذا ما نستفيده من افريقانية السودان المتسامحة، فلا وحدة دون انسجام، ولا انسجام دون تعددية متسامحة، وأنا معه في أن النتاج الأدبي المكتوب باللغات المحلية في السودان (لغات الآخر) لا بد وأن يترجم إلى العربية (والإنجليزية) لنعلم أي كنز نفتقده، ولا نتفقده، حين نحاول إلغاء الآخر.

تشهد لكمال الذي يحترم جهود الرواد والرفاق والزملاء، والأصدقاء، إن من يكد يحترم جهود الآخرين، ويعترف بأفضالهم، وكمال من الكادين الجادين.

تشهد لكمال الذي يمتلك فهماً عميقاً لأحوال السلطة في عالمنا العربي، والتي تصف ما عملته يداها بأنه مؤامرات صهيونية (ولا أظنه إلا مثلي يؤمن بنظرية المؤامرة، لكن المؤامرات لا تجد لها سبيلاً إلا متسللة من عيوبنا، وعيوبنا أكبر من أن تحتاج إلى كل تلك المؤامرات !)، وتصف معارضيها دوماً – من أيام صدقي باشا في الثلاثينيات إلى يوم الناس هذا – بانهم " عناصر مخربة تحدث شغباً، وغوغاء يخربون ممتلكات المواطنين، وأحزاب عقائدية تطل برأسها من جديد "، وأنها تحذرمن العنف، وهو نتاج

عنفها المدمم، والناعم (على حد وصفه) كالحيات السامة، والذي ستجد في الرزنامه وصفاً دقيقاً له، جعل الواحد يقول : " جبل الهموم على قلبنا رسّوه / لبن الصغار دبحوا الضنا ومصوه / وعلى الشاشات، والناب بيقطر دم / بيحذروك م العنف، ويمارسوه [هشام السلاموني] ".

تشهد لكمال الذي يعرف كيف يتفرعن الفرعون، والذي وصف لقاءه بالصدفة مع نميري في القطار الذي يغادر كييف إلى موسكو، وأي إنسان كان، قبل أن يتفرعن، ولعل لي تجربة خاصة مع عبد الناصر، الذي لم يستطع جيلنا إلا أن يحبه، وهو يلعن خطاياه الكبيرة، وآثامه التي لا تغتفر، فلقد قابلت جمال عبد الناصر وجها لوجه ست مرات، أولها وأنا في السنة الأولى الابتدائية حين أرسلتني المَدرسة مع مُدرستي، لنقدم له تبرعات لأهالينا في بورسعيد إبان العدوان الثلاثي، والحقيقة أنني في تلك الفترة لم أره بسنواتي الست رجلاً يستحق الالتفات إليه، كانت عائلتي تحب محمد نجيب، واستمرت تعلق صورته بملابسه العسكرية، بعد أن أزاحه جمال عبد الناصر واستفرد بالسلطة، وكنت ــ حباً في محمد نجيب ــ أحيي الضباط في الشارع تحية عسكرية، على أن كل واحد منهم هو محمد نجيب شخصياً، فلما قابلت جمال عبد الناصر بملابسه المدنية، وسلمت عليه، وقال لي " أترك يدك في يدي ليستطيع المصورون تصويرك "، رددت في حسم مهذب، تعلمته من والديّ " أنا خلاص سلمت على حضرتك ". وقد نُشرت صورتي في جرائد اليوم التالي أنظر إليه ويدي ليست في يده، ولا زلت محتفظاً بالصورة حتى اليوم، ثم قابلته ثلاث مرات في منظمة الشباب، التي كنت عضواً فيها، وكانت الآلة الإعلامية قد فعلت أفاعيلها فينا، وأشهد أمام الله بأنني في المرات الثلاث لم أستطع رؤيته، وهو على بعد يقل عن خطوتين مني من فرط تأثري بمواجهته، وأن عيني لم تلتقطا غير شبح باهت، بينما قلبي يرقص فرحاً، ثم كان وقابلته بعد النكسة مرتين، فكان واضحا في عيني، وضوح الأشياء في عز الشمس، استطيع أن أصف لمن يريد كيف كانت ملامحه، وماذا كان يلبس و...، وآيات انكساره البادية بجلاء، هذه الحكاية أهديها لمن يتكلمون عن " كاريزما " عبد الناصر، متشبهاً بأخي كمال الذي أهدانا في الرزنامة كيف رأى النميري، وهو حديث عهد بالسلطة، وتساءل كيف أصبح الرجل،

الذي فعل الأفاعيل بعد ذلك؟!، لسنا وحدنا كشعب الذين نقع ضـحية الآلـة الإعلاميـة، الرؤساء أول ضحاياها، لكنهم لا يعلمون.

تشهد لكمال بأنه اثلج قلبي، وهو يقول أهلنا المصاروة.

تشهد لكمال...

وتشهد..

وتشهد..

وأشهد..

وأنتم ــ بعد الاستمتاع بنصوص رزنامته ــ ستشهدون لكمال بأكثر مما رأيـت أن رزنامته تشهد له به.

د. هشام السلاموني

القاهرة / يوليو 2009

قِصَّةُ بَقَرَتَيْن!

TALE OF TWO COWS!

•• الثلاثاء ٢٠٠٧/٢/٦م ••

صديقي سمير عبد الباقي، شاعر العاميَّة المصريَّة الكبير، من أشعر خلق الله، ومن أظرف خلق الله، ومن أكثر خلق الله إثارة للجدل في مناخات القاهرة المشبّعة، أصلاً، بجدل سياسي وفكري وأدبي لا أوّل له ولا آخر! سهرت في ضيافته، هذا المساء، بصحبة إلياس فتح الرحمن، الشاعر والناشر الجميل، وهشام السلاموني، المفكر والناقد الستيني المرموق الذي هجر طبَّ العيون لينشغل بأسئلة مصر والسودان والعالم العربي الشائكة!

ولسمير أسلوبه الفريد في التعبير عن مشاعره. فحين دلفنا ثلاثتنا من باب شقته الصغيرة التي يعيش فيها وحده وسط حي شبرا الشعبي كنت تهيَّأت لأن أعزيه في زوجته التي توفيت قبل سنة وما سمعت إلا اليوم. غير أننا ألفينا سميرًا منهمكًا في الردِّ على محادثة تلقاها للتوِّ. كان يصيح برنَّة يجهد لجعلها أقرب إلى المرح، مع أنه كان واضح الاحتشاد بحزن كالجبل:

– "يا عمِّ خلاص! ألف رحمة ونور عليها.. كفاية! عايز تواسيني قول لي كلام يفرَّحني وبلاش غلب.. أرجوك"!

ثمَّ ما لبث أن علق سمَّاعة التلفون ليندفع يعانقني بتلقائيَّته الدافئة في ليل القاهرة الصقيعي:

– "والله زمن يا عمِّ كمال.. بقى ده اسمو كلام؟! فينك يا راجل.. بقالنا سنين ما بنشوفكش.. هُمَّ اعتقلوك تاني، ولّلا إلياس بياخدك مننا، ولّلا إيه الحكاية بالضبط"؟!

بدا لي، لحظتها، أنني إن لم أسقط جُلَّ عبارات العزاء التي كنت أعدَتها، فسيقول لي في وجهي أنني ثقيل! لذا اكتفيت بإدغام عبارة "البقية ف حياتك" بين جلجلة القهقهات التي فرقعت في غرفة الاستقبال الصغيرة. لكنه، وكأنْ لم يسمع شيئًا، أنطلق يصيح، عبر النافذة، لبائع الكباب والكفتة في الدور الأرضي كي يصعد بطلبات العشاء، بينما كان يلتقط من رفٍّ المكتبة أحد دواوينه القديمة، ويصيح بذات الحماس:

– "إستنوا.. استنوا لما أقرا لكم القصيدة إللي كنت أهديتها لكمال وجيلي، بعد انقلاب السودان، لمَّا كمال أعتقل وجيلي توفى"!

ورغم أننا كنا سمعناها، من قبل، إلا أن طلاوة الصور وفرادة التراكيب وحلاوة الإلقاء المتمكن العميق، أخذتنا جميعها على موجة عالية من المتعة والتأمل، وجعلتنا نستزيده، القصيدة تلو القصيدة، حتى انقضت السهرة وهو يضع ديوانًا ويرفع آخر، بما في ذلك "تهنهات المشيب"، "جمر مطفي في حرايق الروح"، "ولا هُم يحزنون"، "دفاتر ابن عبدالباقي ـــ آخر حدود الزجل"، فضلاً عن إصدارته غير الدوريَّة الموسومة بـ "شمروخ الأراجوز" التي درج على تذييلها بعبارة "نشرة شعريَّة مصريَّة على قدِّ الحال. لا جريدة ولا جرنال ولا حتى مجلة. ومستقلة عن أيِّ حزب وأيِّ مِلة. عايشة بنفسكم مش بسٍّ بفلوسكم. والغاوي ينقط بطاقيته. وأهلاً بالأصدقاء، زجَّالين وفنانين وشعراء"!

يحزنني أن إبداع سمير ما عاد معروفًا كثيرًا في السودان، مع أن اسمه كان يرنُّ بيننا رنينًا وهو بعد في بداياته قبل زهاء الثلاثين سنة، خاصة عندما شكل مع المرحوم الموسيقار المُغنى عدلي فخري ثنائيًا ثوريًا هزَّ أوساط الشباب والطلاب، بالذات، هزًّا عنيفًا، بالأخص عندما ذهبا ليعيشا مع اللبنانين مآسي الحرب الأهليَّة، ومن هناك كانت تخرج أشرطتهما لتجوب الآفاق العربيَّة بأسرها، من البحر إلى البحر!

●● الأربعاء ٢٠٠٧/٢/٧م ●●

تختصر لفظة "شينق ــ cieng"، لدى الدينكا، مفاهيم "الوحدة" و"الانسجام"، وتعني، ضمن ما تعني في صيغة الاسم: "الأخلاق" و"العرف" و"الثقافة"، وفي صيغة الفعل: "يعيش معًا" و"يسكن" و"يُعامِل"، وتستخدم، في الغالب، بصفة إيعازيَّة تتضمن حكمًا قيميًا، كما في قولهم: "شينق سيئ" و"شينق حسن".. الخ (أنظر: فرانسيس دينق؛ الدينكا في السودان، ط١، مركز الدراسات السودانيَّة، القاهرة ٢٠٠١م، ص ٣٠ ــ ٣١). وظنِّي أن اللفظة تطابق، من حيث ظلال المبنى وطيبة المعنى، لفظتي "يُساكِن" و"مُساكَنة"، على وزن "يُفاعِل" و"مُفاعَلة"، وهما عربيَّتا الأصل، سودانيَّتا المزاج، ولطالما أسعفتاني، وإنْ لم أكن أول من سكَّهما أو اجترح استخداماتهما، إذ الفضل في ذلك يعود، على ما أعتقد، إلى صديقي عبد الله علي إبراهيم، فما وقعت على أيِّهما عند أحد قبله.

الشاهد أنني سعدت، أيَّما سعادة، وأنا أطالع وأستعيد من الشبكة رنين التعبيرات (الشينقيَّة) الجهيرة التي انطلقت من خطاب سلفاكير ميارديت الأخير أمام الاجتماع الحاشد لقيادات (قطاع الشمال) بالحركة الشعبيَّة في ٠٧/٢/٤. لم يقتصر الخطاب على تأكيد المنحى الفكريّ (للشينغ) الحسن لدى الحركة، بدلالة (التساكن) السلمي المفضي، بالضرورة، إلى (التعارف/التعامل/التثاقف) الطبيعي، في إطار مشدود من (الوحدة) بين مفردات التنوُّع السوداني، بل تجاوز ذلك إلى تحذير "اللاعبين بالنار" مِمَّن "يعرقلون عملية السلام في المؤتمر الوطني وفي الحركة الشعبيَّة على السواء.. ويعملون على طرد الجنوبيين من الشمال"، فضلاً عن تشديده على أن عقيدة الحركة هي "الوحدة الطوعيَّة على أسس جديدة"، وأن "المصلحة العامة في الوحدة أكثر منها في الانفصال.. وأن الوحدة ضروريَّة للسودان كله، وللجنوبيين كافة، لا الحركة وحدها".

بحرارة القلب المرغوب فيها هذه تشمِّر الحركة عن ساعد (الوطن الواحد) في عقلها ووجدانها. والمأمول أن تدير ظهرها نهائيًا لجفاء الكلمات الباردة عن (الوحدة)، وحياديَّة التقرير بأن "الشماليين وحدهم هم المسئولون عن أن تكون الوحدة جاذبة أو منفرة"!

لقد فجَّر خطاب سلفاكير طرحًا نوعيًا مختلفًا بشأن ثلاث قضايا أساسيَّة وضع بها الحركة كلها، نفرة واحدة، في بؤرة الهمِّ الوحدوي السوداني: فمن جهة أبدى استعداد الحركة "للعمل المشترك مع القوى السياسيَّة كافة لإيجاد مخرج للسودان من أزماته". وليس سوى أعمى بصيرة من لا يلمح في هذا الطرح رغبة أكيدة في (الانعتاق) من (ربقة) الاقتصار على (شراكة) المؤتمر الوطني وحده! ومن جهة أخرى طرح مبادرة للسلام في دارفور لا تعوِّل على مشاركة السلاطين والنظار والشراتي وحدهم، بل تنفتح على معطيات الواقع الجديد الذي تخلق وسط الحريق المشتعل في الإقليم من أقصاه إلى أقصاه، وفي مقدِّمة ذلك ظهور قيادات ورموز سياسية جديدة تحظى بثقة المجتمع المحلي، فدعاها إلى "تكثيف اتصالاتها من أجل إنجاح المبادرة". ويقيننا أنه لو قدِّر لهذا الجهد أن يمضي إلى غاياته، بلا عوائق من أجندات ضيِّقة أو مكايدات وضيعة، فستخرج، لا دارفور فقط، وإنما البلاد بأسرها، من مصيدة التدويل الراهنة التي ما فاقم من مهدِّداتها سوى هذه الاجندات والمكايدات نفسها! أما من الجهة الثالثة فيُتوقع أن يبحث اجتماع طارئ للمكتب السياسي للحركة اقتراحًا بتصفية قطاعي (الشمال) و(الجنوب)، على أن يحلَّ محلهما "هيكل موحَّد ينتظم خمسة وعشرين وحدة على خارطة عموم السودان". بخ

بخ، فمن ذا الذي لا يلمح في مثل هذا الإجراء خطة من شأنها إعادة الصياغة الأعمق للحركة في مزاج الوحدة؟!

مع ذلك كله، ولنكون أقرب إلى الواقعيَّة السياسيَّة، يجدر ألا نزعم أننا انتقلنا من خانة (التشاؤم) إلى خانة (التفاؤل).. بالمطلق! فلنقل، إذن، إننا صرنا الآن (أقل تشاؤمًا) أو (أكثر تفاؤلاً)، أو صرنا، للدقة، (متشائلين)، بمصطلح إميل حبيبي السديد!

●● الخميس ٢٠٠٧/٢/٨م ●●

شقَّ عليَّ نبأ وفاة الأخ الحبيب الطيِّب محمد الطيِّب، نعاه الناعي وأنا بعيد عن الوطن، وكنت زرته، آخر مرَّة، بصحبة بعض الأصدقاء، إبَّان رقدته الأخيرة بالمستشفى العسكري. حسبناه، للوهلة الأولى، نائمًا، فكدنا ننسحب بهدوء، لولا أن زوجته عاجلتنا بالتمر، قائلة: "ليس نائمًا، هو فقط على هذا الحال منذ جئنا به إلى هنا، ولكن رؤيتكم ستسعده". فتح عينيه ببطء، وبدا كما لو كان يهمُّ بالكلام، سوى أنه طفق يُسرِّح نظراته الوادعة في وجوهنا ولا ينبس ببنت شفة، رغم إلحافنا في مشاغبته، وكم كان، في زمانه، حديد المشاغبة، شديد اللماحيَّة، منتجًا حاذقًا لبهار الاخوانيَّات اللاذع وعطرها النفاذ!

تعرفت عليه عام ١٩٧٣م. قدَّمني إليه عبد الله علي إبراهيم، أيام تفرغه لمسئوليات العمل الثقافي بالحزب الشيوعي، وشوقي عز الدين، المخرج المسرحي الذي كان قد فصل، للتوِّ، من العمل بمعهد الموسيقى والمسرح. كنا نقصد، أحيانًا، داره ببرى، مع بعض الأصدقاء، نقضي الأمسيات في حوارات ساخنة حول هموم الثقافة، فكان يستقبلنا هاشًا باشًا، ويكرم وفادتنا غيرَ هيَّاب ولا وجل، مع كوننا كنا مجموعة من الشباب (المدموغين) في الوسط الثقافي بالتمرُّد، أو حتى من كون صديقه عبد الله، بالذات، كان مختفيًا ومطلوبًا من الأجهزة الأمنيَّة!

ظل الفقيد، دائمًا، نسيج وحده في مقاربة مختلف ظاهرات القول والفعل الشعبيين. كنا شغوفين وقتها، شوقي وأنا، بالمسرح. وقد سَمِعَنا نتحدث، مرَّة، عن مسرح الرجل الواحد One Man Theatre الذي كنا نحسبه حداثيًّا وافدًا لا أصل له في ثقافتنا الشعبيَّة. فدعانا، بعد أيام، لمرافقته في زيارة إلى قرية ود الفادني. وفي الطريق أخذ يطلب من سائقه أن

يعرج إلى بعض القرى، يسأل عن صاحب له يُدعى حاج الصِدِّيق عبد الله، إلى أن دلونا على سبعينيٍّ لا يكاد يلفت النظر لبساطته، وقد هشَّ لرؤية الطيِّب الذي طلب منه الصعود إلى العربة، وواصلنا سيرنا. بلغنا المسيد بعد صلاة العشاء. وبعد أن أولموا لنا وليمة تكفي لعشرة أضعافنا، إستبقانا الطيِّب جلوسًا على ذات الأبسطة التي مُدَّت لأجلنا في صحن المسجد الرحب، وفي حضرة الشيخ وأولاده. كانت المئذنة المهيبة تشمخ فوقنا، وظلالنا تترامى مجسَّمة، بفعل (الرتاين)، على الحوائط الجليلة من حولنا، بينما تربَّع حاج الصِدِّيق فوق أحد العناقريب الفارهة التي أعدت لمبيتنا، لتكتمل ثنائيَّة (الصالة والخشبة) بكل ما في (المسرح الفقير)، بالمصطلح الحديث، من بساطة وتعقيد، وليبدأ العرض في ليلة لا نظننا ننساها ما حيينا، تكشف فيها حاج الصِدِّيق عن مسرحيٍّ شديد الثقة في نفسه، والتوقير لفنه. أنطلق يضحكنا ضحكًا كالبكاء، وفينا مشايخ ما تنفكُّ أناملهم تداعب حبَّات مسبحاتهم، على أنفسنا وعلى الدنيا من حولنا، ببديع مفارقات يلتقطها، بعين الفيلسوف الناقد وخيال الفنان الخلاق، من شوارع القرية والمدينة، ومن بيوت الأغنياء والفقراء، ومن مناسبات الأفراح والأتراح، ومن دقائق تجليَّات مشاعر المزارع المدين حين يحلُّ أجل سداد الديون، بينما تتأخر صرفيات الحوَّاشات، ومن مواسم الحج، بكل ما تزدحم به من سحنات ولغات ولهجات وطائرات وقطارات وبواخر، بل ومن مَشاهِد أسفار قاصدة من مغارب الشمس إلى مشارقها، بأقدام حافية مشققة، وببعض كِسرات خبز مجفف، وبصغار مرتدفين في ظهور الأمهات. وكان حاج الصِدِّيق يتنقل بين المَشاهِد، في قمَّة براعته، باقتدار وسلاسة، مُقلدًا عويل الريح، وبكاء الرضيع، وثغاء الماعز، وصفارة القطار، وبوق السيارة، وهدير محرِّك الطائرة، وزمجرة مفتش الغيط المحتشد بسلطته، وسخط المزارع المغلوب على أمره، وحِيَل زوجة التاجر القرويِّ الثريِّ تحاول، بغنجها المصطنع، تسريب طلباتها الباذخة إلى حافظة نقوده المنفوخة! كان يفعل ذلك وحده، خلوًا إلا من قسمات وجهه المرنة، واختلاجات جسده الناحل، وتوترات أطرافه المعروقة، وأقصى ما يختزن صدره الضامر من إرزام، وحباله الصوتيَّة من صداح. وكنا، من شدَّة تعجُّبنا منه، نكاد نطير إليه، طيرانًا، من (صالة) السجادة إلى (خشبة) العنقريب، نعانقه، ونهنئه، وكذا نفعل مع الطيِّب، منتج عرض (الرجل الواحد) البهيِّ ذاك في مسيد ود الفادني، فقد مَنحَنا كلاهما، في ليلتنا تلك، أعلى درجة من درجات الفرح يستطيع إنسان أن يهبها لإنسان.

بعد انفضاض السامر، آخر الليل، كان واضحًا أن أكثرنا فرحًا هو الطيِّب نفسه الذي بدا كما لو فرغ من إجراء (تجربة) ناجحة! وبالفعل، ما أن عدنا أدراجنا، حتى عَمَدَ إلى إقناع التليفزيون بإعداد برنامج خاص عن (حاج الصِّدِّيق). لكن ليتهم سمعوا نصيحته وقتذاك، كما قد علمت منه، فلم يستكثروا ذهاب كاميراتهم لتسجيل اسكتشات ذلك الفنان المدهش، بتلقائيَّة أدائه وسط جمهوره هناك، فقد توفى الرجل، للأسف، بعد ذلك بسنوات، ولم تتبقَّ منه سوى حلقة من برنامج اعتقلت فيه عفويَّته، بكلٍّ ثرائها، وقيِّدت إلى منضدة بائسة في ستوديو خانق؛ وما زلت أشعر بالحسرة، كلما رأيت كاميرات الفيديو تتنقل الآن في الحفلات الخاصَّة والعامَّة، على قفا من يشيل، وبعدد صحون العشاء وزجاجات البارد! فلو تيسَّرت للطيِّب واحدة، ليلتها، لما ضاع ذلك الأثر الفني النادر، مرَّة.. وللأبد! فهل من ماجد يقتفى الآن (بكاميراته) آثر اكتشاف الطيِّب ذاك بخطة بحث قائمة على فرضيَّة أن حاج الصِّدِّيق لا يعقل أن يكون بلا ورثة، وفنه بلا جذور وسيقان وفروع، فيجعل لحركتنا المسرحيَّة مرجعيَّة مخصوصة في تراثنا الشعبي، ولتنظيرات مسرحيينا آفاقًا أرحب من مجرَّد الاجترار العقيم لإشكاليَّات العرض من قواعد أرسطو طاليس إلى جدل (الممتع) و(المفيد) ضمن نظريات برتولد برشت في (الأورغانون الصغير)!

ألا رحم الله الطيِّب، وغفر له، وجعل الجنة مثواه، فقد سلست عشرته، بقدر ما بذل من جهد في الإحسان لثقافة الشعب.

●● الجمعة ٢٠٠٧/٢/٩م ●●

عدت من سفرة إلى القاهرة، لأنهمك، اليوم، في مطالعة صحف الأسبوعين الماضيين، فوقعت على كلمة لخالد المبارك يعلق بها على احتفاليَّة اتحاد الكتاب بالذكرى الأربعين لصدور مؤلف يوسف فضل القيِّم (العرب والسودان). إلى هنا والأمر عاديٌّ تمامًا، فليس مِمَّا يدهش، أو يستوجب الشكر، أو يلفت الانتباه حتى، أن يهتمَّ مثقف بيوسف وكتابه، ومن ثمَّ بالاحتفاليَّة ذاتها. غير أن خالدًا، وفى بعض منعرجات استطراداته غير الموفقة (غير الموفقة بالنسبة له وحده، لا لأحد غيره!)، أراد أن يستثمر المناسبة، في غير ما مناسبة، ليوحى بأنه (هو) الذي ترفع عن اكتساب عضويَّة (الاتحاد)، لا العكس، فكتب يقول

بالحرف: "لست عضوًا في اتحاد الكتاب لأن الفكرة نشأت في الاتحاد السوفيتي السابق كوسيلة للسيطرة على الأدباء المبدعين.. الخ!" (الرأي العام، ٠٧/١/٢٤).

ربما لا نحتاج لأن نؤكد أن من ضروب التنطع الذي لا يستحق، بالقطع، سوى السخرية محاولة إقناع أي قارئ، مهما تدنًّى مستوى ذكائه، بأن فكرة الاتحاد التي تبلورت في منتصف سبعينات القرن الماضي، واستوت على سوقها في منتصف ثمانيناته، لتقبر عشيَّة تسعيناته، ثمَّ تعود لتتجدَّد في خواتيم العام الخامس من الألفيَّة، ما كان لها أن تكون لولا (مؤامرة) حُبكت في الاتحاد السوفيتي (!) دَعْ ما يشي به ذلك من قلة حياء الزعم الضمني بأن ما مِن أحد، سوى هذا الحبر الفهَّامة، قد أوتي مِن (العبقريَّة) ما يؤهِّله (لفضح) تلك (المؤامرة)، فجازت على كل (المغفلين) الآخرين، بمَن فيهم القامات الماجدة التي أوقدت شعلة الاتحاد وتعهَّدتها بالحدب والدأب والهمَّة، وعلى رأسهم، خلال المرحلة الأولى، محمد المهدي المجذوب وعبد الله حامد الأمين والنور عثمان أبكر وحسن عباس صبحي وأبو بكر خالد، وخلال المرحلة الثانية جمال محمد احمد والتجاني عامر ومحمد عمر بشير وصلاح احمد إبراهيم وعلى المك ومحمد عبد الحي وأحمد الطيِّب زين العابدين، وهذا على سبيل المثال فقط!

لكن، وبصرف النظر عن خراقة مثل هذا السجال الذي لا يفتح غير بوَّابات (الجحيم)، ولا يودى سوى إلى (التهلكة)، وما يمكن أن يجرَّ على مَن ظننًّا، وبعض الظنِّ إثــمٌ، أنه أذكى مِن أن يبادر لافتراعه بنفسه، فإن ثمَّة أسئلة محدَّدة يهمنا أن نسمع إجابات خالد (الصريحة) عليها، قبل أن نقرِّر ما إن كنا سنكتفي بها (ويا دارْ ما دَخَلِكْ شرْ)، أم انه لا بُدَّ مِمَّا ليس منه بُدّ!! أول هذه الأسئلة: هل، تراه، سعى خالدٌ لاكتساب عضويَّة الاتحاد في أيِّ وقت منذ (أول تأسيسه)؟! وإذا كانت الإجابة بــ (نعم)، فهل حدث أن اكتسبها بالفعل؟! وإذا كانت الإجابة أيضًا بــ (نعم)، فعليه أن يوضح، وبعظمة لسانه، كيف فقدها إذن؟! ولن ينتهي الأمر عند هذا الحدِّ، إذ سيتحتم عليه أن يفسِّر كيف تأتى له أن يجئ من فوق ذلك كله، وبعد أكثر من عشرين سنة، ليعلن، لا فض فوه، أنه ليس عضوًا في (نفس) هذا الاتحاد لأن فكرته نشأت (أصلاً) في الاتحاد السوفيتي؟!

لكم وددنا لو تجنب الرجل، من تلقاء نفسه، مغبَّة مثل هذا الخطو غير المحسوب على شفا جرف هار! لكن، وحتى لا يصرَّ، مكابرة، على الإجابة بــ (لا)، ظنًا منه أننا إنما ننفخ، لا سمح الله، وحملنا ريش، فسنحاول (تشجيعه) على الجهر بــ (نعم)، لفظًا للباطل

بلا تردُّد، ورجوعًا للحق دون مماحكة، وذلك بأن نكــرِّر لـــه، وببســاطة شــديدة، ذات النصيحة النصوح التي سبق أن نصح له منصور خالد قائلاً: "إن غربلت الناس نخلـــوك"! لولا أنه، في ما يبدو، لم ولن يستبين النصح.. ولا حتى ضحى الغدِ!

فمنصور كان قد اتخذه نموذجًا لمن وصفهم بـــ "أصحاب الذاكرة المثقوبة" مِمَّن "ظلــوا يرابطون في ثغور مايو"، يأكلون "تمرها" عن أخره، قبل أن ينقلبوا، بعد ذهــاب مُلكهــا، "يرجمونها بالنوى"، فرماهم بـــ "التشويش على عقول أجيال يهمها أن تلمَّ بتاريخها إلمامًــا موضوعيًا"، ناعيًا عليهم أنهم إنما يصدرون في ما يفعلون عــن محــض حكمـــة بلهـــاء! وليبرهن على ذلك أشار منصور، في السياق، إلى أن الرجل اختـــار الالتحـــاق بجوقـــة المايويين مديرًا لمعهد الموسيقى والمسرح، دونما أدنى دليل على نيَّتـــه الارتقـــاء بتلـــك المؤسَّسة الإبداعيَّة بعيدًا عن غوائل السياسة، إذ كان هو "صاحب الصوت الترجيحي فـــي مجلس الأساتذة" عندما اعترضت جماعة منهم على زيارة اعتزمها نميري للمعهـــد حـــين رأوا فيها تسييسًا للمؤسَّسة، الأمر الذي انتهى بطردهم منهـــا جميعًـــا، بتهمـــة الشـــيوعيَّة ومناهضة النظام، "أمام ناظري مديرهم الذي تأخر سرجه يوم الزحف"! وذاك، لعمـــري، أخف البراهين وطأة!

الشاهد أن منصورًا، وبعد أن شدَّد على أن الرجل بقي يحمل "متاع مايو الثقيل" حتـــى في أكثر عهودها قتامة، كتب يقول: ".. نستذكر هذا الأمر بوجه خاص نسبة لقرار اتحــاد الكتاب السودانيين حول عضويَّة المدير الناقد في صفوفه. إتحاد الكتاب كان أكثر حكمـــة واتزانًا وأمانة من كل الذين انتاشوا نظام مايو بعد سقوطه في تعميم جائر، خاصَّة ومـــن بين أعضائه كثر تركوا ميسمهم في النظام في تجلياته المختلفة.. الـــخ" (راجـــع: جنـــوب السُّودان في المخيلة العربيَّة ــــ الصورة الزائفة والقمـــع التـــاريخي، دار تـــراث، لنـــدن ٢٠٠٠م، ص ٢٢٤ ــــ ٢٢٨). وتلك حقيقة، ففضلاً عمَّن تأبَّى الانخراط في مـــايو، منـــذ يومها الأول، لأسباب مبدئيَّة، ثمَّة أيضًا مَن ظاهروها، لأسباب هي الأخرى مبدئيَّة، ثمَّ ما لبثوا أن عارضوها لأسباب مبدئيَّة كذلك. لم ينتظروا ذهاب ريحها ليفعلوا ما فعلوا، وإنما بصقوا بين عيني الوحش وهم معه في ضفة واحدة! وقد سدَّد الكثيرون منهم ثمن مـــوقفهم فادحًا، ليس من أرزاقهم وحرياتهم، فحسب، بل ومن أرواحهم كذلك. لكن ثمَّة، بالمقابـــل، مَن التحق بمايو، لا لوجه مبدأ ما، وإنما طمعًا في ذهبها أو خوفًا من سيفها! أوْلائك هـــم

الذين ما ننفكُّ نراهم يتقلبون، ملتبسين، في جدل (التمر والنوى)، بكل ما يستتبع ذلك من نسج (للتعميمات الجائرة) على نول المكابرات الفظة والمغالطات الساذجة!

مهما يكن من أمر، فها نحن ننتظر ردود خالد على أسئلتنا، متمنين له (مستقبلاً) باهرًا وهو يهجر التدريس بالجامعة ليصير ملحقًا إعلاميًا بسفارة السودان بلندن! بخيت وسعيد! فقط نرجوه ألا يقول لنا إنه لم يطلع على كتاب منصور طوال السنوات السبع الماضيات!

•• السبت 2007/2/10م ••

وصلتني هذا المساء رسالة رقيقة من مانشيا ديورا، الكاتب المفكر من أصل مالي، وأستاذ السينما ومدير مركز الفنون الأفريقانيَّة بجامعة نيويورك، والذي كان زار الخرطوم خلال عيد الأضحى الأخير برفقة صديقنا صلاح الجرِّك، التشكيلي السوداني وأستاذ الفنون الأفريقانيَّة ومدير مركزها أيضًا بجامعة كورنيل. لم تكن عطلة العيد لتصلح سوى للمؤانسات الخاصَّة مع الضيف العزيز، ومع ذلك فقد نجح الروائي عيسى الحلو، بما يملك من خبرة وخيال، في تحويل إحدى هذه المؤانسات إلى ندوة نشر وقائعها في ملحقه الثقافي بهذه الصحيفة. وكانت تلك إحدى دروس عيسى المجَّانيَّة، لكلٍّ من يريد، حقًا، أن يتعلم إدارة الصحافة الثقافيَّة!

بعد العيد نظم اتحاد الكتاب ورشة عمل تحدَّث فيها ديورا إلى بعض المهتمين، كما عرض فيلمه حول عودة صديقه الروائي الكيني نغوغي واثيانقا إلى وطنه، بعد سنوات طوال من حياة المنفى في أمريكا، وما صاحب تلك العودة من أحداث مأساويَّة، رصدها ديورا بكاميرا فيديو قال عنها، في إشارة ذكيَّة، إنها أرخص بكثير من الكاميرا التي كانت منتصبة أمامه، تكتفي، فحسب، بالتوثيق لتلك الورشة!

ديورا عبَّر في رسالته عن أعمق الانطباعات التي عاد بها من زيارته تلك، وأبدى إعجابه، بالمساهمات الكبيرة لاتحاد الكتاب في الدفع باتجاه التحوُّل الديموقراطي في السودان. كما بعث أيضًا، كأحد مديري مركز نغوغي للأدب الأفريقي، بدعوة للاتحاد للمشاركة في أعمال مؤتمر الترجمة الذي يعتزم المركز تنظيمه بالولايات المتحدة، وذلك

في سياق توثيق الروابط بين مؤسَّستينا، والتي كنا دشنَّاها أصلاً باتفاق مبدئيٍّ على أن يتولى المركز ترجمة أعمال الروائي إبراهيم اسحق إلى الإنجليزيَّة.

أطرف ما ورد في رسالة ديورا ما نقله من تساؤل نغوغي عمَّا إذا كانت لدينا تجارب أو خطط، على الأقل، لترجمة الأدب المكتوب باللغات المحليَّة إلى العربيَّة أو الإنجليزيَّة! السؤال يقع، بالطبع، ضمن اهتمامات نغوغي الذي اتجه مؤخرًا إلى الكتابة بلغته الأم.. الكيكويو، بدلاً من الإنجليزيَّة! ولكنني أستشعر خجلاً بالغًا أن أنقل إليه أن تدوين اللغات المحليَّة نفسها، دَعْ الكتابة الإبداعيَّة بها، لا يقع في منطقة اهتمامات إنتلجينسيا التكوينات القوميَّة غير المستعربة في بلادنا، والتي تعانى الهزال الشديد للعنصر الثقافي في مستوى وعيها بذاتها، فقد سلخ أعرقها حضورًا في ساحة الصراع السياسي أعمار أجيال بأكملها في المفاضلة بين السواحيليَّة والإنجليزيَّة كلغة رسميَّة، بل وكلغة تخاطب Lingua Franca، في بعض أقاليمهم، مسقطين، بالكليَّة، أيَّة جدارة تلج بها اللغة المحليَّة دائرة المنافسة!

قد أتمكن، على كلٍّ، من تبييض الوجه قليلاً بإطلاعهما على نصوص (نيفاشا) والدستور الانتقالي التي تتيح، لأول مرة، فرصة الاختيار الديموقراطي أمام هذه التكوينات لاستخدام لغاتها في مناطقها إذا أرادت. غير أننى، وفى ما عدا تجربة (الباريا)، سأصمت عن الاشارة إلى ما أنجزه (أفنديَّة) هذه التكوينات طوال سنتين من عمر هذا التشريع حتى الآن!

●● الأحد 2007/2/11م ●●

تلقيت صباح اليوم بعض المطبوعات والدوريات العربيَّة والأجنبيَّة، من بينها عدد ديسمبر 2006م من مجلة الرافد الثقافيَّة الشهريَّة التي تصدر عن دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة، ويحرص صديقي الشاعر والمسرحي وأحد أهمِّ مسئوليها، د. يوسف عايدابي، على إرسالها على بريدي أوَّلاً بأوَّل.

لفت نظري ما كتبه مدير التحرير حول أن ".. السمة الأفريكانيَّة الأكثر وضوحًا في ثقافة أهل السودان ليست غائبة في بقيَّة البلاد العربيَّة كحقيقة تاريخيَّة واقعيَّة بقدر غيابها

المفهومي عند بعض الدوائر القارئة لطبيعة الثقافة العربيَّة.. وفي أيام الثقافـة السـودانيَّة بالشارقة.. تنفسح الآفاق على أنساق الثقافة والفنون بتنوّعهـا وثرائهـا الحمَّـال لأوجـه السودان المتعدِّد ثقافيًا والموحَّد في التناص الإبداعي الإنساني".

يصعب الاتفاق مع الكاتب حول ما ساقه في تبرير اختيار الخرطوم (عاصمة للثقافـة العربيَّة) عام 2005م، العام الذي شهد، على وجه مخصوص، إصدار الدستور الانتقـالي بناءً على ما تم التوصُّل إليه من اتفاق سلام شامل أوقف حربًا أهليَّة ضروسًا اندلعت فـي الجنوب لأسباب ليست بعيدة عن نفس هذا الادعاء، وتفاقمت حتى أضحت قدوة (الهامش) كله، بينما اللافتات نفسها التي يتخندق تحتها أهل هذا (الهـامش) قـد تجـاوزت مجـرَّد المطالبة المتواضعة القديمة بالحكم الإقليمي، إلى المطالبة بحقوقهم فـي سـلطة وثـروة (المركز) نفسه، بل وبحقهم المشروع في تقرير المصير!

ورغم عدم الدقة في الحديث عن "السمة الأفريكانيَّة" في "السـودان العربـي"، وهـي، للأنصاف، عدم دقة اصطلاحيَّة ومفهوميَّة سائدة في معظم الكتابات حول هذه المسألة فـي العالم العربي كما في السودان، إلا أن المرء لا يمكنه، مع ذلك، ألا يتفق مع قول الكاتـب ما يعنى أن هذه (السمة) لا تعكس، فحسب، خللاً في استقبال الصورة التاريخيَّة الواقعيَّـة لـ "السودان" في الذهنيَّة العربيَّة عمومًا، بل وخللاً في فهم طبيعة "الثقافة العربيَّة" نفسـها. ولكنه ما يلبث أن يستنتج أن في "استعادة الخرطوم الثقافي لهذه (السـمة) تنبيـه ضـمني لحقيقة مغيَّبة في كل العالم العربي، الأمر الذي يعتلي بالقيمة المعنويَّة الدلاليَّـة للخرطـوم كعاصمة للثقافة العربيَّة.. الخ"! فالكاتب يسقط المشكلة، بالكليَّة، كمشكلة علاقـات داخليَّـة قائمة، بالأساس، في الاقتصاد السياسي لطبوغرافيا "التساكن العربي"، فلا يرى الحـل إلا في استعدال صورة "الثقافة السودانيَّة" في "الذهنيَّة العربيَّة" كثقافة تحمل "سمة أفريكانيَّـة"، أما في ما عدا ذلك فإن هذه "الثقافة" تبقى، في مجملها، "ثقافة عربيَّة"! ومن الواضح أنـه وضع نصب عينيه هذا (الاستنتاج) أولاً، ثمَّ بنى عليه (مقدِّماته)!

المنهج الأصوب، في رأينا، هو الذي عالج به إيليا حريق هذه المسـألة، فـي تقديمـه للطبعة الأولى من كتاب عبد الله علي إبراهيم (الثقافة والديموقراطية فـي السـودان، دار الأمين، القاهرة 1996م)، وذلك من حيث اعترافه أيضًا ليس فقط بأن الحـوار الفكـري القائم منذ زمن حول الازدواجيَّة الحضاريَّة في السودان "ظل بعيدًا عن المحاور الفكريَّـة الأساسيَّة الدائرة في أجواء الفكر العربي المركزي" (ص 8)، بل واعترافه كذلك بأن هـذا

الفكر قد عالج ".. تلك المشكلة بشيء من الخفة، إن لم نقل العداء"! فعلى الرغم من أن الدولة العربيَّة كانت دائمًا دولة متعدِّدة الشعوب والطوائف، إلا أن القوميين وغلاة الإسلاميين يحاولون القضاء على تلك التعدديَّة التاريخيَّة في سنين وجيزة" (ص 12)، مع أن ثمَّة ".. حقيقة يجب ألا تغيب عن بالنا وهى.. أن التكامل القومي لم يتحقق في أي بلد.. عن طريق الدمج وإزالة معالم الحضارات المخالفة لحضارة الأكثريَّة" (ص 13).

●● الاثنين 2007/2/12م ●●

صديق مشاغب بعث إليَّ اليوم بنكتة سياسيَّة بارعة بالإنجليزيَّة عنوانها (Tale of Two Cows ـ قصَّة بقرتين)، ربَّما على غرار الرواية المعروفة (Tale of Two Cities ـ قصَّة مدينتين). النكتة تفترض أن لديك بقرتين، فإذا كنت عربيًا، مثلاً، واستخدمت طريقة مدينة (دال)، فإنك سوف تصمِّم لهما موقعًا على الانترنت، وتعلن عنهما في كل الصحف، وتبنى حولهما صرحًا ضخمًا تسميه (مدينة الألبان) أو (مدينة الأبقار)، ثم تشرع، حتى قبل حلبهما، في بيع لبنهما للمستثمرين الحقيقيين والوهميين الذين يحلمون بإعادة بيعه خلال عامين ليحصلوا على أرباح بنسبة 100%. ولن يفوتك، بالطبع، أن تستضيف تايغر وودز ليبتدر الحلب، على سبيل.. الدعاية! وفى دولة (قاف) البقرتان موجودتان، أصلاً، لسنوات دون أن يعرف أحد أن بإمكانهما إنتاج اللبن. لكنك ما أن ترى ما فعلته (دال) حتى يُجن جنونك، فتهجم على البقرتين (تطلع روحهما) بحلب أكبر كميَّة في أقصر وقت، لتكتشف، بعد ذلك.. ألا أحد يريد اللبن! وفى دولة (سين)، وبما أن (الحلب) يعنى لمس (الثدي)، فقد أعلنت الحكومة (تحريم) انكشاف البقرة على الحالب! فإما أن يحلبها من وراء ستار أو تدرب الحكومة نساء على هذا العمل.. وما يزال الجدل محتدمًا! وفى دولة (باء) يسرق مسئول كبير إحدى البقرتين، ويحلبها، ويبيع لبنها، ويضع الفلوس في جيبه! لكن الحكومة تعلن أنه لا توجد، في الأصل، سوى بقرة واحدة فقط، ولبنها لا يكفى لكل الناس! فتنطلق مسيرات الاحتجاج الشعبية تهتف بسقوط الحكومة.. ملوِّحة بالأعلام الإيرانيَّة! ويقرِّر البرلمان أخيرًا، وبعد أكثر من عشرة أشهر من المداولات، توظيف عشرة مواطنين للقيام بحلب تلك البقرة، ممَّا سيخفض نسبة العطالة! وفى لبنان إحدى البقرتين مملوكة لسوريا، والأخرى تحت إدارة حزب الله! وفى مصر

البقرتان كلتاهما مشغولتان بالتصويت لمبارك! وفى السودان إحدى البقرتين يحلبها المؤتمر الوطني، والأخرى تحلبها الحركة الشعبيَّة! وفى اليمن، تستعين (بالقات) كي تخترع طريقة لحلب البقرتين، ولكنك لا تفعل شيئًا على الإطلاق! أما في غير العالم العربي، في بريطانيا مثلاً، فإن لديك بقرتين.. كلتاهما مجنونتان! وفى أمريكا تبيع إحدى البقرتين، ثم تجبر الأخرى على إنتاج ما يعادل لبن أربع بقرات. لكنك ما تلبث أن تعيِّن مستشارًا لتحليل السبب في سقوطها.. ميِّتة! وفى فرنسا لديك البقرتان، ولكنك تعلن الإضراب لأنك تريد ثلاثًا! وفى أستراليا تهدى إحدى البقرتين للأمريكان، والأخرى للبريطانيين، ثم تعود إلى خرافك خشنة الوبر! وأما في روسيا فإنك تعدُّ البقرتين لتكتشف أنهما خمس بقرات، تعيد عدَّهما مرَّة أخرى لتكتشف أنهما اثنتان وأربعون، وهكذا تواصل العدَّ حتى تكتشف أنهما اثنتان فقط، حينها توقف العدَّ لتفتح.. زجاجة فودكا أخرى!

"

شَمسٌ كَرَأسِ الدَّبُّوس!

•• الثلاثاء 2007/2/13م ••

من قال إن الشاعر لا يصلح أن يكون وزيرًا للحربيَّة؟! هل تذكرون، إذن، وليم كوهين الذي كان يشغل هذا المنصب في إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون؟! أنا شخصيًا كنت نسيته، لولا أنه أطلَّ عليَّ، نهار اليوم، من صفحةٍ في مجلةٍ قديمةٍ كنت أفتش فيها عن تسلية خفيفة تريح الدماغ شيئًا!

بالمناسبة، وباعتبار ما قد يوحى به الاسم من دلالات، فقد نفى الرجل، نفيًا باتًا، أن يكون يهوديًا، رغم أن والده يهودي من أصل روسي، أما والدته فمسيحيَّة من أصل أيرلندي. لكنه استدرك أنه كان يهوديًا حتى سن الثانية عشر. وروى حكاية طريفة عن كيف (ارتدَّ) عن اليهوديَّة حين نبَّهه الحاخام ذات يوم إلى أنه ليس يهوديًا في الحقيقة، لأن اليهوديَّة تورث من الأم وليس من الأب، طالبًا منه أن يستغفر، وأن تؤخذ عينة من دمه "من موضع حسَّاس"! فرفض، وغادر المعبد، مرَّة وللأبد، حيث أصبح مسيحيًا (لم أفهم المغزى، ولعل صديقنا مكي أبو قرجة يعيننا)!

الشاهد أن كوهينًا هذا شاعر، وله ديوان بعنوان (من وراء عيني)، ومن ضمن قصائده واحدة بعنوان (حريَّة الاختيار) يقول فيها: "هل سنعترف بأن الإنسان لا يستحق حريَّة الاختيار؟!/ إذا انفتحت السماء/ وهطل مطر من الصواريخ على الأرض/ إذا اشتعل (النيوترون) برقًا ورعدًا/ إذا زأر صوت الحرب أعلى من صراخ رجل قتل برصاصة أو قطعت سكين رقبته/ إذا أصبح الكوكب كرة من شمس/ واشتعل لهبًا حتى استحال إلى رماد/ وانطلقت ضحكة الشيطان فرحًا عبر الكون/ هل ستعترف الآلهة بأن الإنسان لا يستحق حريَّة الاختيار"؟!

ثمَّ تعالوا هنا وقولوا لي: لماذا نستغرب أن يكون وزير حربيَّة كلنتون شاعرًا، إذا كان كلنتون نفسه عازف ساكس ماهر؟!

•• الأربعاء 2007/2/14م ••

وقعتُ، بالمصادفة، هذا المساء، على كلمة قديمة كنت كتبتها في باب التنويه بكتاب المفكر السوداني محي الدين محمد (ثورة على الفكر العربي المعاصر، منشورات المكتبة العصريَّة، صيدا ــ بيروت 1964م). تناولت الكتاب أنعش ذاكرتي بما كنت اجتزأت منه، قال: إن سائحًا غربيًا لقي إعرابيًا يسكن في كهف بالصحراء، فابتاع منه بيضة دجاجة بقرش واحد، وبعد عشرة أعوام تقابل الاثنان مرة أخرى، غير أن السائح أراد أن يشترى هذه المرة دجاجة كاملة، وكم كانت دهشته عظيمة عندما أخبره الإعرابي أن ثمنها أيضًا.. قرش واحد! لكن الدهشة ما لبثت أن انقشعت بعد أن فسَّر له الإعرابي ذلك بقوله: "إن الفرق بين البيضة والدجاجة هي مسألة زمن فقط، ونحن لا نهتم بالزمن، ولا نعيره التفاتا!

....

....

لكن، من هو محي الدين هذا؟!

وأين هو الآن؟!

سؤالان ظلا يحيِّرانني لأكثر من أربعين سنة، إذ لا يُعقل أن ينجز مفكر كتابًا كهذا، ثمَّ ينسحب، فجأة، إلى الظل! صادقت كتابه الوحيد، على حدٍّ علمي ــ وبعض الكتب، لو علمتم، أصدقاء ــ مذ صدرت طبعته الوحيدة تلك، على حدٍّ علمي أيضًا. رافقتني نسخة منه شابًا وكهلاً، أعزبًا ومتزوجًا، داخل السودان وخارجه، في وحشة السجون وفي أنس الحياة العائلية، مثلما رافقتني خلال الفترة ذاتها بضع نسخ من مؤلفات أخرى. فعلى كثرة ما اقتنيت وضيَّعت من كتب بقيت هذه المؤلفات بالذات، وبمحض الصدفة، في صحبتي دائمًا، لا تضيع أبدًا، ومن بينها هذا الكتاب الذي ظل دائمًا تحت عيني. ما أن ألقى بعصا الترحال في أيِّ مكان، وأشرع في ترتيب متعلقاتي، حتى يطلَّ محي الدين (بثورته) من الحقيبة، مع المحارم والغيارات وفرشاة الأسنان والأوراق الثبوتية. ثمة آخرون يطلون، بالطبع، أما هذه المؤلفات الصديقة فثابتة. أصفر لونها، وشحبت ملامحها، وجفت صفحاتها وتقصَّفت، وتنسَّلت خيوط ربطها وتسلخت أغلفتها، ومع ذلك كله بقيت كما يبقى الأصدقاء

القدامى أوفياء، أحيانًا، برغم الفلس، والسُكّري، وضغط الدم، وجور الحكومات، وزحف الشعيرات البيض إلى المفارق! بقيت، ولم تقض عليها، للعجب، لا القوارض، ولا العوارض، لا سافيات الريح، ولا زخّات المطر، الخريف تلو الخريف، ولم يطلها، للغرابة، لا عبث الأطفال، ولا كثرة الترحال، لا فظاظات التفتيش ولا أيدي لصوص الكتب، الأعداء منهم والأصحاب! هكذا بقيت، بقدرة قادر، زهاء نصف قرن حتى الآن، ومن بينها (ثورة) محي الدين!

....

....

عالج، في متن حكايته عن البيضة والدجاجة، إشكاليَّة تغيير الذهن العربي، من حيث كون (الزمن)، على أهميَّته، بطيء جدًا في إحداث (التحويل) المطلوب، وأن الإرادة الفاعلة غالبًا ما تبدأ هذه المهمَّة في قنوط. لذا ظللنا نرزح في (الجمود) مئات السنين لأن (الزمن)، كعامل تغيير، ليس جذريًا، إذ لا بد له من (ذهنيَّة) تقابل بين فداحة السكون وبين ضرورة التطوُّر، فتطالب وتحرّك.

ويثير محي الدين قضيَّة العلاقة المختلة، تاريخيًّا، بين الفرد والسلطة في بلداننا، فيعزى إلى أوضاع القمع والظلم والكبت ودونيَّة العقل وتحقير الكرامة، علاوة على أوضاع الفقر السائد، أسباب تضعضع الذهنية العامَّة وركودها وسكونيتها. ومن ثمَّ فإنه يصنف (الزمن) ضمن عوامل ثلاثة مرشّحة للتصدي لمسئوليَّة تغيير هذه الذهنيَّة، أما العاملان الآخران فهما: (الأوضاع الماديَّة) و(وعى القادة). وعلى حين تتكفل الدولة (بالأوضاع الماديَّة)، يقول محي الدين، فإن الفكر الذي عايش التمرُّد الأوروبي، وخبرَ أخطاءه ومزاياه، مناط به إنهاض (الذهنيَّة العامَّة)، وإخضاعها للقوانين (العلميَّة)، حتى ينزع عنها ما يسميه (ديدان الخمول) التي تجعلها ترفض أن تتحرّك، رغم كل البطولات والتضحيات وأرتال الشهداء، وأن تطالب بالحريَّة والعدالة وبقيَّة الأسس التي تقوم عليها النهضة.

....

....

بعد عقدين من ذلك التاريخ وجَّه برهان غليون نقدًا شديدًا لهذه (العقلانيَّة) التي عبَّر عنها محي الدين، دون أن يشير إليه، بغرض تخليصها من (علمويَّتها)، أي تمظهرها، لا (كمنهج) لمقاربة الواقع، بل (كأيديولوجيَّة) تصوِّر (العلم)، لا (التجربة)، باعتبارها أصلاً لـ (المعرفة) اليقينيَّة، حتى أصبح (المفهوم) هو الذي يتحكم (بالواقع)، بدل أن يَخضَعَ له ويتطور في ضوئه. وهذا ما يصفه غليون بمصدر (الاستلاب النظري) الذي يهدر (النظر العلمي) القائم على (التجربة) في (الواقع) الماثل، للحدِّ الذي صار فيه الاستقواء (بالعلم) قاعدة (تحطيم) للمسعى (العلمي) الحقيقي، وأضحى الموقف السائد هو أن العلم (موجود) و(جاهز) و(متطوِّر)، وليس علينا إلا أن نأتي به! في حين أن نشأة (العلم) نفسه في الغرب، كنظام للمعرفة المقبولة اجتماعيًا، قد ارتبطت بالتشكك في صحة المعارف (الجاهزة)، وإحلال مفهوم (المعرفة الموضوعيَّة)، التي تأخذ في الاعتبار مجموع الشروط المكوِّنة للفعل المعرفي، محلَّ مفهوم (المعرفة اليقينيَّة). فما كان (للعلم) الحديث أن ينشأ، أصلاً، لو استمر الغربيين في إسناد معلوماتهم إلى (النظم المعرفيَّة) التي ورثوها عمَّن سبقهم، أو لو أنهم لم يأخذوا بالفكرة البسيطة القائلة بأن الكافل لصحة معلوماتنا ومعارفنا عن (الواقع) لا يمكن أن يوجد في هذه المعلومات والمعارف، وإنما في (التجربة). وإلى هذا الموقف النظري الجوهري يحيل غليون الفضل في فتح الآفاق اللانهائيَّة أمام العقل الغربي للمراجعة، وتحسين الاستنتاجات، وضبط التراكيب النظريَّة، بحيث أصبحت من أخصِّ خصائص (العلم الحديث) قدرته الدائمة على تغيير نظمه الذاتية بالاستناد إلى (التجربة المستمرة).

نعود لمحي الدين الذي يمضي متسائلاً: إذا كنا لا نأبه بالعدالة، ولا بالعيش الطيب، ولا نريد الحريَّة، وندع أقوامًا آخرين يعيشون ويتسلقون فوق أكتافنا ورؤوسنا، وينعمون بالحياة الخالية من الأمراض والذل والقذارة، فلماذا إذن نتزاوج، وننجب الأطفال، ونبني البيوت والأسر والحدائق؟! لماذا لا نعيش في الكهوف والأديرة بدون زواج حتى الموت.. فهكذا على الأقل ــ يقول محي الدين ــ نصبح أقرب بمسافة عظيمة من الله، مما لو واجهنا الحياة بنصف وجه، وواجهنا الله بالنصف الآخر!

يخرج محي الدين من أكَمَة أسئلته الشائكة بتغليب كامل لعامل (الذهن القيادي) على العاملين الآخرين، مستنتجًا تحمُّله وحده، بخاصيَّته (التخطيطيَّة)، عبء تحويل (الذهنيَّة

العامَّة)، بخاصيِّتها (التطبيقيَّة العاكسة)، وانتشالها من الخوف والشك، وتزويدها بالصلابة والإدراك، والقدرة على المطالبة بتحقيق العدالة والحريَّة.

قال محي الدين كلمته أواسط الستينات، وقال غليون كلمته أواسط الثمانينات، وما بينهما ليس فارقًا (زمنيًا)، فحسب، بل هو فارق فكري ونظري في المقام الأول. ومع ذلك، فثمَّة آصرِةَ باطنيَّة، لا تخفى على النظر المدقق، تشدُّ واحدتهما إلى الأخرى، أو فلنقل إنها تجعلهما تكمِّلان بعضهما البعض، من حيث انطلاق الأولى من المنهج (الماركسي) بأصداء من (البراغماتيَّة)، وانطلاق الأخرى من المنهج (البراغماتي) بأصداء من (الماركسيَّة)! لكن، مهما يكن من أمر، وبصرف النظر عن كل ما روَّجت وتروِّج له نخبُنا من أطروحات للنهضة الوطنيَّة والاجتماعيَّة، وبشتى المناهج، فإن شعوبنا تضرب، ما تزال، في التيه، ترفعها وتخفضها أمواج التاريخ في اندفاعاتها المتلاطمة على بوَّابات الألفيَّة الثالثة، بينما لا تزال تتطلع، أكثر من أيِّ وقت مضى، وبإلحاح، إلى (المشروع النهضوي) الأكثر تعبيرًا عنها، وإلهامًا لها! فلئن كان غليون ما يزال يكتب بما يمكِّن من مساءلة مواضعاته، فما الذي سوف يطلبه محي الدين، يا ترى، فيما لو قيِّضَ له إعادة كتابة (ثورته) الآن، بعد أكثر من أربعين سنة، في عالم يزداد قتامة ودمامةٍ وظلمًا وفقرًا وبؤسًا، بينما لا تزال الأسلاك الشائكة مضروبة على عقله، وفى كل شبر منه تتناسل زنازين الاعتقال وأقبية التعذيب ومنصَّات الإعدام، حتى ليكاد المرء يمنح عمره بأكمله لأجل بقعة شمس بحجم رأس الدَّبُّوس، على رأى ماياكوفسكى!

....

....

وما زلنا نتساءل: من هو محي الدين هذا؟!

وأين هو الآن؟!

●● الخميس 2007/2/15م ●●

يبدو أن آخر ما يشغل بال (الإنقاذ)، للمفارقة، وهي تتباهى بإنجازاتها في جبهة التعليم، رغبة منها في أن تحمد بما لم تفعل، هو التعليم نفسه! وحتى لا نتهم بإلقاء النقد على عواهنه، هاكم اقرأوا الخبر التالي: "سمحت وزارة التعليم العام.. باستيعاب حملة الشهادة السودانيَّة للتدريس في المرحلة الثانويَّة" (الرأي العام، 07/2/15).

استدعى الخبر إلى ذاكرتي، على الفور، حكاية الإنقاذ الأخرى مع التعليم العالي، حين كان أكثر ما يقلقها، وهي ــ بعدُ ــ في أيامها الأولى، إمكانيَّة إقدام معارضيها على تكرار نفس الخطة القديمة التي لطالما خبرتها هي نفسها: تنفجر الشرارة الأولى في جامعة الخرطوم، ثمَّ تتأجَّج جامعة القاهرة والمعهد الفني والثانويات، فيتحرَّك الشارع والنقابات، ويسقط النظام! لذلك بدا واضحًا لكل مراقب، آنذاك، أن السلطة قد اتجهت بكلياتها للقضاء على ما تصوَّرت أنه السبب في كون البداية دائمًا من جامعة الخرطوم بالذات! ولعلها خلصت إلى نتيجة مفادها أن الكِبرَ والإحساس بالتميُّز هو ما يجعل طلابها يتوهَّمون أنهم صفوة الصفوة، يقولونها بالإنجليزيَّة: the cream of the cream؛ ما أن يغضبوا حتى تغضب البلد لغضبتهم، وما أن يقرِّروا إزالة نظام حتى يزول! فلجأت إلى دواء سهل للغاية: الصفويَّة؟! لا بُدَّ من إغراقها في لجج من التغييرات الكميَّة والنوعيَّة، سواء بالنسبة لشروط القبول في جامعة الخرطوم نفسها، أو بالنسبة للعدد الهائل من الجامعات التي على الحكومة أن تنشئها! التميز باللغة الإنجليزيَّة؟ ينبغي تعريب المناهج! صرامة المطلوبات في مؤهَّلات من يتولون التدريس؟! يجب تيسيرها، فليس شرطًا أن يكونوا من خريجي جامعة الخرطوم نفسها، وليس شرطًا في مساعد التدريس أن يكون قد تخرَّج بمرتبة الشرف الثانية على أقل تقدير، وليس شرطًا في المحاضر أن يكون حائزًا على الماجستير والدكتوراه من ذات الجامعة أو من أوربا أو أمريكا.. يمكن لحملة الشهادة الأساسيَّة أن يُعيَّنوا محاضرين! الداخليات والسُّفرة والإعانة الماليَّة والسرير الجوَّه والسرير البرَّه؟! على الإنقاذ أن تلغى كل هذا الدلع.. فليبيتوا في الجوامع، وليقضوا سحابة يومهم على سندوتش طعميَّة، ولتبحث المعارضة، بعد ذلك، عمَّن سيشعل لها شرارتها الأولى!

وبصرف النظر عمَّا تنطوي عليه تضاعيف تلك الخطة من هُزء وسُخرية، فقد أتى عليها حين من الدهر طبقت فيه بحذافيرها ابتداءً من العام 1992م، ثمَّ ها هي تستيقظ في

الذاكرة الآن بمناسبة الإعلان عن بدء تطبيقها أيضًا، على ما يبدو، في مستوى التعليم العام!

كان العمل يجري في السابق، منذ فجر الاستقلال، على أن يلتحق خريج الثانوي بالتدريس في المرحلة الوسطى بعد أن يجتاز برنامجًا تأهيليًا محدَّدًا في أحد معاهد التربية. أما من يرغب في التدريس في الثانوي فيُشترط إما أن يتخرَّج من كليَّة الخرطوم الجامعيَّة، أو أن يقضي، بعد تخرجه من المدرسة الثانويَّة، ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات في ما كان يُعرف، وقتها، بالمدارس العُليا، ثمَّ يبدأ بالتدريس، أولاً، في الوسطى، قبل أن يُنقل للتدريس في الثانوي، ثم يُبتعث إلى بريطانيا لاجتياز برنامج تأهيليٍّ في التربية لمدة عام، وبعد عودته يستمر كمدرِّس ثانوي. وفي مطالع السِّتينات أنشئ معهد المعلمين العالي (كليَّة التربية لاحقًا) ليتخصَّص في تخريج مدرِّسين لمختلف المواد في الثانوي.

ثمار ذلك النظام لا تحتاج إلى برهان. وكان المأمول أن نمضي قدمًا في مراكمة خبراتنا وإثراء تجاربنا بذات الاتجاه. ولكن ها نحن، للأسف، ننكص بمسيرة التعليم العام، مثلما نكصنا، من قبل، بمسيرة التعليم العالي، حتى بلغنا مبلغًا نسمح فيه لمن يتخرَّج من مدرسة ثانويَّة اليوم بأن يقوم بالتدريس فيها غدًا! والمؤلم أن هذا يحدث، لا بسبب حصار مضروب علينا من قوى (الاستكبار العالمي)، ولا لأن لدينا نقصًا في خريجي الجامعات الذين يشكون هم وأسرهم لطوب الأرض من عطالتهم، وقد تحوَّل الأوفر حظًا منهم إلى سائقي (ركشات) في شوارع العاصمة الطرفيَّة، بينما يمكن اجتذابهم وتدريبهم على مهنة التعليم في الثانويات، ويوجد عشرات الآلاف منهم، على الأقل، رهن الإشارة، حيث تشير إحصائيات وزارة العمل إلى أن نسبة العطالى ممَّن هم في سن العمل تتجاوز 60%، وأن أعداد من تخرَّجوا في مختلف الكليات الجامعيَّة خلال السنوات 2004 ـ 2006م قد بلغت حوالي 271.000 (سمنار العمالة الوافدة، 07/2/15)، بل يحدث هذا، وببساطة، لأن ذهنيَّة النخبة الإسلامويَّة المشغولة، فحسب، بحماية سلطتها، قد (حضنت) بيضة تلك الفكرة الجهنميَّة، مذ كان انقلابها نفسه مشروعًا يتراءى في رحم الغيب، ثمَّ (فقستها)، أولاً، في مستوى التعليم العالي، وها هي الآن (تفقسها) في مستوى التعليم العام، بالضبط على طريقة (أم بَحَتَيْ) في الزراعة، حيث لا يكتفي المزارع بمجرَّد قطع الشجرة، وإنما يتتبعها في باطن التربة كي يجتثها من.. الجذور!

•• الجمعة 2007/2/16م ••

في مديحه للأب أرنستو كاردينال، أحد أبرز مناضلي (لاهوت التحرير) في نيكاراغوا، ميَّز فيصل درَّاج بين نوعين من المثقفين: مثقف مرجعه الوحيد هو الوثائق والكتب والقوانين والأعراف والتقاليد، ومثقف مرجعه الأساسي ما يستجدُّ على الأرض. الأول يبدأ بالسلطة القائمة، والجاهزة، والمدعومة بثقل الزمن، وسطوة السهولة، واستبداد البداهة، وإغراء الامتيازات، أما الثاني فيستبدل مفهوم (السلطة) بمفهوم (الحقيقة) التي يظل يبحث عنها في كل ما يرى ويفعل، ما ينبني وينهدم، ما يموت ويميت، جاعلاً من المستجدَّات على الأرض، وتغيُّرات الشروط، القاعدة الأساسيَّة لبناء (الحقيقة)، ودفن الوثائق، وإعادة كتابة الكتب!

معرفتي بصديقي العزيز مَسَاعَد محمد على، المحامى المتميِّز بنيالا، والناشط الباسل في الدفاع عن (حقوق الإنسان)، ومنسق مركز (الأمل) لعلاج وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب بجنوب دارفور، تعود إلى سنوات من عُشرة العمل المشترك، داخل وخارج السودان، بما يمكنني من الشهادة، باطمئنان تام، على القدر الهائل الذي اجتمع في شخصيَّته من صلابة المناضلين وطهرانيَّة القدِّيسين وصفاء المتصوِّفة، وعلى أنه التجسيد الحي لكلمات درَّاج السديدة عن المثقف العضوي، وما ينبغي أن يتحلى به من فهم شامل لحركة التاريخ، ومن دور يُنتظر أن يلعبه بإزاء حركات التغيير.

لذا، فقد سعدت أيَّما سعادة، وأنا أتلقى، صباح اليوم، أنباء فوزه، عن جدارة واستحقاق، بجائزة (اولف بالما) السويديَّة لعام 2006م، مناصفة مع كوفي أنان، السكرتير العام السابق للأمم المتحدة. وقد أصابت لجنة الجائزة تمامًا حين أوردت في حيثيات قرارها حول مَسَاعَد، الذي تخرَّج في كليَّة الحقوق بجامعة القاهرة فرع الخرطوم عام 1992م، أنه ظل دائمًا مفوَّهًا وشجاعًا وهو يبذل، على مدى أكثر من عشر سنوات، جهدًا طوعيًّا جليلاً لمساعدة مئات الآلاف من ضحايا مجتمعه المحلي في دارفور.

أما (أولف بالما) فهو زعيم الحزب الاشتراكي الديموقراطي ورئيس الوزراء السابق في السويد، والذي كرَّس حياته السياسيَّة لتصفية الاستعمار، ومناهضة العنصريَّة، وترسيخ السلام، وتحقيق حلم الحقوق المتساوية، والإقرار بحق الشعوب في تقرير مصيرها،

وإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل، كما كان يرى الحرب كأخطر مهدّد للبشريَّة. وهو صاحب العبارة الشهيرة: "السياسة تعنى أنك تريد شيئًا، أما السياسة الاشتراكيَّة الديموقراطيَّة فتعنى أنك تريد التغيير"!

لقد اغتالت يد آثمة (أولف بالما) في فبراير عام 1986م، أثناء خروجه برفقة زوجته من دار للسينما، راجلين وبدون حراسة! وتخليدا لذكراه أنشأ حزبه، بالاشتراك مع كونفدراليَّة النقابات العماليَّة والاتحاد التعاوني في السويد عام 1992م، (مركز أولف بالما الدولي) المانح لهذه الجائزة.

تكريم مَسَاعَد هو، يقينًا، تكريم لكل المثقفين الشرفاء في السودان، وبالأخص لنشطاء الدفاع عن (حقوق الإنسان)، وللتيار الوطني الديموقراطي الذي أطلقه في مهنة المحاماة رعيل من الآباء المؤسِّسين، على رأسهم طيِّبا الذكر النقيبان عابدين إسماعيل وأمين الشبلي، عليهما رحمة الله ورضوانه.

●● السبت 2007/2/17م ●●

معلوم للقاصي والداني، ولا بُد، أن الهدف، أصلاً، من (خطة كوفي أنان) التي عرضتها المنظمة الدوليَّة على حكومة السودان، في اجتماع نوفمبر 2006م بأديس أبابا، هو تشجيع الحكومة على القبول بقرار مجلس الأمن 1706 القاضي بنشر قوات دوليَّة في دارفور لحفظ السلام وحماية المدنيين، وهى المهمَّة التي فشلت الحكومة في توليها، كما أعلن الاتحاد الأفريقي عجزه عن القيام بها. ومعلوم للقاصي والداني أيضًا أن تلك الخطة تشتمل على ثلاث مراحل: الأولى مرحلة (الدعم الخفيف) وتطبَّق فورًا، حيث تقضى بدعم الأمم المتحدة لقوات الاتحاد الأفريقي العاملة حاليًا بدارفور بعدد 105 عسكريًا و33 شرطيًا و48 موظفًا دوليًا، فضلاً عن معدات مختلفة. والثانية مرحلة (الدعم الثقيل)، وتقضى بإضافة ما بين 1200 ــ 1500 من العسكريين ورجال الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة إلى قوات الاتحاد الأفريقي، علاوة على مساعدات لوجستيَّة وأخرى متعلقة بالملاحة الجويَّة. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتقضي بنشر قوات

أفريقيَّة/دوليَّة (مختلطة) في الإقليم، تحت قيادة افريقيَّة تتولى اختيارها مفوضيَّة الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع الأمم المتحدة.

بمجرَّد انفضاض ذلك الاجتماع، شاهد العالم كله بعينيه، كما سمع بأذنيه، السفير عبد المحمود عبد الحليم، مندوب السودان لدى المنظمة الدوليَّة، يتحدث للصحفيين ومندوبي قنوات التلفزة العالميَّة الذين تحلقوا حوله، لا لينفي واقعة (قبول) حكومته (المبدئي) بنشر قوات القبعات الزرق في الإقليم، ضمن المرحلة الثالثة، وإنما ليوضح قائلاً بالحرف الواحد: "لقد وافقنا على خطة السيد كوفي أنان، وتبقت فقط مسألة واحدة تتعلق بحجم القوات الدوليَّة، حيث تحدِّدها الخطة بنحو من سبعة عشر ألفًا إلى عشرين ألفًا، بينما نرى من جانبنا أن هذا العدد كبير جدًا ويمكن تخفيضه".

وإذن، فإن وفد الحكومة لم يتحفظ، أساسًا، في الاجتماع المذكور، سوى على حجم القوات الدوليَّة حيث استكثره. أما في ما عدا ذلك فقد قبل، منذ الوهلة الأولى، بالخطة كاملة، وبالصورة التي عُرضت بها. تلك هي الحقيقة التي ينبغي ألا تنتطح فيها عنزان، بصرف النظر عمَّا يمكن أن يقال عن مدى التفويض الممنوح لذلك الوفد، أو مدى التزامه بحدود ذلك التفويض، وعلى الرغم، أيضًا، عن أيَّة تداعيات لاحقة لم تفلح، على غلظتها أحيانًا، في نفي واقعة القبول تلك، بقدر ما أكدت، فحسب، ما ظل معروفًا أصلاً من أن ميزان القوَّة بين أجنحة السلطة المتقاطعة لم يكن مواتيًا بما يكفي لتحقيق (الإجماع) على ذلك (القبول)!

ولا تغيِّر، بطبيعة الحال، من مضمون (القوات) المشمولة بالمرحلة الثالثة (معركة اللغة) التي ما لبثت أن انفجرت بين الحكومة والمنظمة الدوليَّة حول تسميتها بـ(المختلطة) أو (المشتركة) أو (الهجين).. الخ، وإن كان ممَّا يؤثر على مهام المرحلة نفسها تحديد ما إن كانت مرحلة (قوَّات مختلطة) من وجهة نظر الأمم المتحدة، في معنى إشراك (القبعات الزرق) أيضًا، أو مرحلة (عمليات مختلطة) من وجهة نظر بعض أطراف الحكومة، في معنى الاقتصار، فحسب، على الإسناد اللوجستي والفني من جانب المنظمة الدوليَّة (للقبعات الخضر) العاملة، أصلاً، في الإقليم.

هكذا ظلت المعطيات أجمعها تغلب هذا الاتجاه في الموقف الرسمي، رغم كل اللغط والجدل الكثيف الذي ما انفكت تثيره بعض الأطراف داخل الحكومة، والذي اعتبر محض تيار معزول عن المجرى العام، والشواهد على ذلك كثيرة، حيث أن:

(1) أداء الوفد الحكومي في اجتماع أديس لا يُعقل ألا يكون قد استند إلى تفويض محدَّد، كما وأن تصريحات مندوب السودان الدائم لدى المنظمة الدوليَّة لا بُد أن تكون قد جاءت دقيقة تمامًا، إلا إذا ثبت أنها (زائفة) أو مؤسَّسة على (أجندات شخصيَّة)، وهو ما لم يزعمه أحد حتى الآن!

(2) تصريح كوفي أنان، في عقابيل أديس، بقبول السودان دخول (قوات مختلطة) في المرحلة الثالثة، قد احتاج إلى أكثر من أربع وعشرين ساعة كي يصدر نفيٌ لصِحَّته من بعض المسئولين الحكوميين، وعلى رأسهم وزير الخارجيَّة، ممَّا دفع معلقين سياسيين لاستبعاد كون تلك العناصر تمثل ثقلاً حقيقيًا في صفوف ما يُعرف بـ(حكومة الوحدة الوطنيَّة)، أو للقول، تحليلاً، وفى أسوأ التقديرات، بأن "تيارات مختلفة قد برزت داخل الحكومة بين مؤيد ورافض لمطالب المجتمع الدولي" (الشرق الأوسط، 06/12/25).

(3) ما رشح من نتائج زيارة أحمدو ولد عبد الله، موفد الأمم المتحدة الخاص إلى السودان، أواخر ديسمبر 2006م، جاء، بدوره، معززًا لاتجاه التعاون، لا التنافر، مع المجتمع الدولي الذي يستمدُّ حُجَّته القويَّة خلف إصراره على دخول (القبعات الزرق) من (استمرار معاناة المدنيين في دارفور)، على العكس من (حُجَّة الاعتراض) التي تشكل هذه النقطة، بالذات، عنصر الضعف الأساسي فيها! مهما يكن من أمر فقد استلم المسئول الدولي، في نهاية تلك الزيارة، رسالة ردٍّ من الحكومة على خطة أنان بمراحلها الثلاث، وقد وصف الإعلام تلك الرسالة، كما وصفها ولد عبد الله نفسه، بأنها (إيجابيَّة)، رغم أن الحكومة قد كرَّرت فيها تحفظها السابق على حجم القوات المختلطة (الشرق الأوسط + الجزيرة نت، 06/12/25).

(4) تعليق السفير الصادق المقلي، مدير إدارة السلام بالخارجيَّة، على تينك الزيارة والرسالة، أكد موافقة الحكومة على الخطة بمراحلها الثلاث، بما في ذلك القوات الدوليَّة التي وصفها المقلي بأنها (هجين)، معبِّرًا عن رغبة الحكومة في تكوينها من

القوات الأفريقيَّة وقوات أخرى من (الدول النامية)، مع استمرار التحفظ، فقط، على حجمها (المصدر نفسه).

(5) الأنباء الواردة من مقر المنظمة الدوليَّة بنيويورك أكدت أن رسالة الرئيس السوداني تؤيد "خطة نشر قوة (مشتركة) من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إقليم دارفور للمساعدة في الحدِّ من العنف وحماية المدنيين" (رويترز، 06/12/26).

(6) تصريحات السفير علي الصادق، الناطق الرسمي باسم الخارجيَّة، عززت أيضًا من تلك الأنباء، حيث شدَّد على أن "الرسالة تناولت (بالتفصيل) الرؤى السودانية (المتفقة) مع رؤية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحزمة الثالثة المتعلقة بالعملية (المشتركة) في دارفور، جازمًا بأن هذه النقطة (بالذات) ليس عليها خلاف بين الجانبين" (المصدر نفسه).

على هذا الأساس بدا التصريح المنسوب، بالأمس، إلى السيد رئيس الجمهوريَّة، نقلاً عن القناة الفرنسية الرابعة، حول قبول الحكومة بتلك الخطة كما عُرضت "حزمة واحدة"، وتأكيده "أن السودان على (اتفاق تام) مع الأمم المتحدة حول (الخطة المقدَّمة) من (ثلاث حزم) لإعادة الاستقرار في دارفور"، وأنه "ليس ثمة (خلاف) مع المجتمع الدولي" حول هذه المسألة (الرأي العام، 07/2/16)، متسقًا منطقيًا مع مجمل التعبيرات التي سقناها بعالية، منذ اجتماع أديس أبابا، بما يعنى حسم الأمر أخيرًا، ومن أعلى سلطة في البلاد، حول مهام المرحلة الثالثة، بالموافقة عليها وفق الخطة نفسها "كما قدَّمتها الأمم المتحدة"، باعتبار أن مهام المرحلتين الأولى والثانية ليست محل خلاف أصلاً.

غير أن التصريح الآخر المنسوب، اليوم، وفى ذات المصدر، إلى رئيس الجمهوريَّة نفسه، قد أطاح بكل تلك الاستنتاجات، جاعلاً منها محض تفكير رغائبى wishful thinking، لا أكثر ولا أقل، رغم استنادها إلى كل تلك المعطيات المحدَّدة، حيث أكد الرئيس في مؤتمر صحفي بمدينة كان الفرنسيَّة "رفض السودان (للقوات المختلطة)، مبيِّنًا أن الحكومة قد وافقت (فقط) على (عمليَّة مختلطة)، وهى قوات أفريقيَّة بدعم (فني) و(لوجستى) من الأمم المتحدة يتمثل.. في خبراء ومستشارين" (الرأي العام، 07/2/17).

●● الأحد 2007/2/18م ●●

ربما لا يحتار المرء في شأن عدم الانسجام البادي على تركيبة هجين السلطة الحاكم، بقدر ما تدهشه سرعة الضوء التي ما انفكّت تنزلق بها هذه التركيبة نحو شكل محيِّر من أشكال (ازدواجيَّة السلطة)! ويمكننا أن ندلل على ذلك بما لا يُحصى من الشواهد من كل الأوزان! على أننا نكتفي، هنا، بإيراد نموذج بسيط كان هو محور (الأنس بالسلطان)، على قول المجذوب، في (جلسة عصريَّة) جمعتني اليوم مع بعض الأصدقاء: فقبل سنوات استشعر وزير الخارجيَّة السابق، في ما يبدو، أن ثمَّة ضرورة ملحَّة لتجميل صورة (حقوق الإنسان) في السودان، على نحو ما، بداية، على الأقل، بالجوانب الأخفّ تأثيرًا، بدلاً من الإصرار على المضي قدمًا في المناطحة العدميَّة، في كل صغيرة وكبيرة، مع المؤسَّسات العالميَّة، الدوليَّة منها والمدنيَّة، الناشطة في هذا المجال. وهكذا لم يثِر الوزير مسألة (الاعتقال الإداري)، مثلاً، وإنما أثار، فقط، مسألة (تأشيرة الخروج)! فبما أن حريَّة وحق (التنقل) من الحريات العامَّة والحقوق الأساسيَّة المكفولة بالمواثيق الدوليَّة لحقوق الإنسان، بحيث لا يجوز تحميل الراغب في التمتع بها أيَّ عبء مالي لحساب خزينة الدولة، فقد نصح، بحكم موقعه ضمن القطاع السيادي، بإلغاء (تأشيرة الخروج) ورسومها. رئيس الجمهوريَّة استجاب، فوجَّه بذلك، ونشر الخبر، وقتها، في الصفحات الأولى للجرائد. لكن، هل، تراه، نفذ ذلك القرار؟! إطلاقًا.. فقد التفت عليه (جهة ما) تعطله، عمليًا، بحيلة بسيطة، فحواها أنك إذا اعتزمت السفر إلى خارج البلاد فإنك ملزم، ما تزال، بالحصول على (تأشيرة الخروج)، رغم أنف الإلغاء! الفرق الوحيد هو أنه سوف يتعيَّن عليك، في سبيل الحصول عليها، أن (تختار) بين أحد طريقين: الأول أن تكون (عاقلاً)، وتأخذ الأمور من قصيرها، فتسعى بنفسك إلى وزارة الداخليَّة التي تقوم بتحصيل نفس الرسوم منك قبل أن تمنحك التأشيرة، لكن بفارق (بسيط)، أيضًا، هو أنها لا تفعل ذلك باسم (تأشيرة خروج) ولا في جواز سفرك، كما كان الأمر في السابق، وإنما باسم (دلع) آخر مبهم، أظنه (رسوم استيفاء)، أو شيئًا من هذا القبيل، وفي وريقة منفصلة يحرص منسوبو الداخليَّة على استردادها منك في المطار قبل مغادرتك! أما الطريق الآخر فسوف تضطر إليه، ورجلك فوق رقبتك، إذا توهَّمت أنك حُرٌ مكفول الحق، فركبت رأسك،

وأصررت على التمتع بحريَّتك وممارسة حقك دون أن تدفع جنيهًا واحدًا! ذلك لأنك، يـا بطل، سوف تفاجأ بضابط شرطة (يقطع الطريق) عليك داخل المطار، وبعد أن تكون قـد أكملت كلَّ إجراءاتك (القانونيَّة)، ولم يعُد بينك وبين صالة المغادرة سوى بضع خطـوات، فيحملك حملاً، وفى تلك اللحظة الأخيرة، على سداد نفس الرسوم، وبـدون أيِّ إيصـال، فتضطر للرضوخ وإلا فلن تغادر سوى إلى.. بيتكم!

فاتنى أن أقول لكم إن مناسبة (ونسة العصريَّة) هذه هي القرار غير المسـبوق الـذي أرجو أن يشمل أيضًا رسوم (تأشيرة الخروج)، والـذي أصـدره بـالأمس الفريـق أول محجوب حسن سعد، المدير العام للشرطة، بمنع رجاله مـن المشـاركة فـي تحصـيل (الجبايات)، وسحبهم من نقاط التحصيل والجباية كافة، وعلى كل المستويات، قـائلاً: "إن هذا القرار جاء إيمانًا من قيادة الشرطة بضرورة الانحياز للقرارات التـي تعمـل علـى تخفيف معاناة المواطنين" (السوداني، 07/2/18). واستطرادًا، فلعل سيادته يشير إلى قرار مجلس ولاية الخرطوم التشريعي، والذي أمَّن عليه وزير الماليَّة الولائي نفسه، بأن تلتـزم المحليات بتحصيل الرسوم المجازة في الميزانيَّة فقط، والتوقف عن ممارسة أساليب القهر والقسر التي وصفها النوَّاب بأنه لا شبيه لها سوى "تلك التي كانت سـائدة فـي التركيَّـة السابقة" (المصدر نفسه).

●● الاثنين 2007/2/19م ●●

صدِّق أو لا تصدِّق: (مجلس الوزراء) أصدر تعميمًا وزَّعه علـى جميـع الـوزارات والمصالح الحكوميَّة يشيد فيه بأداء.. (مجلس الوزراء)!

"

لَكَ أَنْ تَرمِيَ النَّرْدَ!

●● الثلاثاء 2007/2/20م ●●

أمس قرَّر بلير جدولاً زمنيًّا لسحب قواته من العراق! واليوم أطلق بوش أطرف التعليقات على هذا القرار، بل أكثرها استهبالاً، بقوله: "إنه دليل (نجاح)، وسيحفزنا نحن أيضًا على (الاقتداء) به"!

يمكننا، بالطبع، أن نسْخَر، ما شاء الله لنا، فمن ذا يريدونه أن يصدِّق أن بلير اتخذ قراره هذا منفردًا، ليسمع به بوش، سمعًا، فيدرسه، فيكتشف، فجأة، أنه دليل نجاح (خيبتهما) الداوية معًا في بلاد الرافدين، فيقرِّر، بدوره، أن يسحب قواته منها؟!

لكن، وحتى لا نبدو سذجًا لهذا الحدِّ، يجدر أن نعدِّل السؤال كالآتي: ما تراها المحطة التالية لقوات بوش، ومن خلفه بلير، بعد أن ضمنا، فعلاً، (نجاح) مخططهما الشيطاني في ذلك البلد، تأليبًا (لأكراده)، وإثارة للفتنة بين (سُنييه) و(شيعييه)، تمهيدًا لتقسيمه إلى (كانتونات) يسهل استتباعها بالمفرد.. وبتكلفة أقل؟!

●● الأربعاء 2007/2/21م ●●

أدهشتني اليوم المبالغة في الإجراءات التأمينيَّة لمحكمة المرحوم محمد طه: إخلاء مبنى المحكمة تمامًا قبل الجلسة ــ تطويقه بعربات الشرطة من الداخل والخارج ــ إغلاق المداخل المؤدية إليه بناقلات الجنود ــ نشر قناصة على سطحه من أفراد القوات الخاصَّة ــ السماح بدخول عدد محدود من أولياء الدم وذوي المتهمين ــ مشاركة آلاف الضباط والجنود في العمليَّة ــ إغلاق كبرى بحري ساعة ترحيل المتهمين من سجن كوبر إلى المحكمة وبالعكس، مع أن السجن والمحكمة كليهما في بحري!

ولعل أشهر التجارب السابقة التي تؤكد أن هذه الترتيبات زائدة عن الحاجة محاكمة اللواء عمر محمد الطيب، النائب الأول لرئيس الجمهوريَّة ورئيس جهاز الأمن الأسبق، وبعض أعوانه عام 1986م، في (محكمة الفلاشا). وقد قدِّر لي كذلك أن أشهد بعض جلسات محاكمة سلوبودان ميلوسوفيتش وغيره في محكمتين جنائيَّتين دوليَّتين بلاهاى، فلم

أرَ إجراءات أمن بهذا الحجم، حيث اقتصر الأمر على تفتيش هادئ في المدخل، مع عزل المحكمة عن الجمهور بحائط من زجاج يقاوم الرصاص!

من جهة أخرى لم أفهم، البتة، مغزى قرار المحكمة الموقرة بمنح كل صحيفة بطاقة دخول واحدة، مع منع الصحفيين، في نفس الوقت، من النشر، إلا ما يرد من (وكالة السودان للأنباء)، وذلك "لضمان عدم التأثير على سير العدالة"، أو كما قالت المحكمة! فوالله لو لم يُمنح الصحفيون بطاقات، ابتداءً، لكان الأمر مفهومًا أكثر، ولو كان حظر النشر شاملاً للجميع، لكان الأمر مبلوعًا أكثر! لكن أن تستثنى هذه (الوكالة الحكوميَّة) بالثقة حصريًّا، مع أن (الحكومة) نفسها طرف في الدعوى ضد المتهمين، فهو أمر لا يستقيم، حيث شبهة التحيُّز قائمة في حقها!

مهما يكن من أمر، فإن مبدأ (علنيَّة المحاكمة)، في الدستور كما في المواثيق الدوليَّة، يعنى أن تكون مفتوحة للجمهور كله نظريًا. وبما أن ذلك غير ممكن عمليًا، فإن (الإعلام) يتولى تمديد مشهد القاعة إلى الرأي العام خارجها، دون تعليق يؤثر في قدرة المحكمة على التوصُّل إلى قرار عادل. هذا هو المقصود، بالضبط، من مفهوم "عدم التأثير على سير العدالة". فالقاعدة الذهبيَّة هي أن "العدالة ينبغي ألا تطبَّق، فحسب، بل ينبغي أن ترى وهي تطبَّق" — **"Justice must not only be done, but it must also be seen to be done"**! وليت المحكمة الموقرة تأمر بنقل جلساتها عبر التلفزيون، بكاميرا ثابتة.. فتريح وتستريح!

•• الخميس 2007/2/22م ••

يمثل ناشطو (منظمات المجتمع المدني)، أكثر فأكثر، صورة (مناضلي) القرن الجديد عن جدارة. ومع ذلك، فلا بد من الاعتراف بأن الكثير من منظماتنا السودانيَّة تعانى أزمة عميقة من ثلاث شعب:

الشعبة الأولى: هي ضعف وعيها بذاتها، تحت وطأة خطأ معرفيٍّ ومفهوميٍّ فادح بأن ظاهرتها، مستلهمة، بكاملها، من التجربة الغربيَّة، فينتفي نسبها إلى أيَّة خبرة وطنيَّة! هذا الخطأ ناجم، في اعتقادي، من طبيعة مناهج التدريب الغربيَّة المصمَّمة،

على نحو ما، بتصوُّرات أيديولوجيَّة زائفة، فضلاً عن إيحاء المصطلحات والمرجعيات الأجنبيَّة المعتمدة في هذا الحقل بأن مصدر علمها، بالضرورة، غير سوداني! على أنه تلزمنا المسارعة هنا باستدراكين مهمَّين: **أولهما** أن المشكلة ليست وقفًا على تجربتنا، فليس نادرًا ما تثار في الكثير من الفعاليات المدنيَّة الإقليميَّة. **وثانيهما** أننا لا نعمِّم، فثمة منظمات، على قلتها، مبرَّأة من هذا العيب، وحبَّذا لو نهضت بتنظيم مُدارسة مرموقة لثقافة العمل الطوعي لدى مختلف تكويناتنا الإثنيَّة، وتطوُّره من الشكل الأهلي إلى المدني، وما راكم من خبرات، منذ مطالع القرن الماضي، عبر الصحافة، والمكتبة القبطيَّة، والفرق المسرحيَّة، وأندية الخريجين، والاتحاد السوداني، واللواء الأبيض، ومجموعات القراءة، ومؤتمر الخريجين، والأحزاب، والنقابات، والاتحادات المهنيَّة، والفئويَّة، والأندية الرياضيَّة، وأندية الأحياء، والكشافة، والمرشدات، ومعهد القرش، والمدارس الأهليَّة، والجمعيات التعاونيَّة، والروابط الإقليميَّة، وغيرها. إن جهدًا كهذا لقمين بأن يوفر أدبيات نحتاجها، بإلحاح، لتصحيح فهومنا المغلوطة بأننا، في هذا الحقل، اتباعيون ولسنا أبتداعيين!

أما الشعبة الثانية: فتتمثل في التناقض بين استبطان الكثير من هذه المنظمات، نظريًا، لقيم محدَّدة، وبين مفارقتها الخشنة، عمليًا، لنفس هذه القيم! مردُّ ذلك، في اعتقادي، للظروف الاستثنائية التي انفجرت تحتها، مؤخرًا، ظاهرة الأشكال والأساليب الأكثر حداثة في عمل هذه المنظمات، أي ظروف القمع السياسي، وتضييق فرص الحركة باحتكارها للموالين للسلطة، وغياب المظلة الدستوريَّة لديموقراطيَّة التنوُّع والتعدُّد، ممَّا أفرز منظمات تدار بذهنيَّة الشلة والعائلة وربما العشيرة! وقد يستسهل الكثير منها تجاوز مشكلة التسجيل الذي قد يستعصى لدى (مسجل الجمعيات) بالتسجيل الميسور لدى (المسجل التجاري)، فتضع نفسها، منذ البداية، في دائرة (السوق)، دون اعتبار للفروق الجوهريَّة بين هذه الدائرة وبين دائرتي (المجتمع) و(الدولة)، ومنظومات القيم التي تحكم كلاً منها. كما يُخشى، من وجه آخر، أن غلبة المحاذير الأمنيَّة أرست الأساس التبريري لتحوُّل الكثير من هذه المنظمات إلى محض كيانات مغلقة، لا يتجاوز عدد (أصحابها)، بل ولا يرغبون في أن يتجاوز، أصابع اليد الواحدة، خلافًا للمبدأ التنظيمي المتمثل في وجوب انفتاحها للعضوية في مجالها، ممَّا يرتب لغياب الهيكلة والممارسة الديموقراطيَّة داخلها، فعلاً لا قولاً، فقلما تعقد جمعيات

عمومية، أو تنتخب مجالس أمناء، أو إدارات تنفيذية.. الخ. وتأتي، من فوق ذلك كله، مشكلة (التمويل)، حيث يدفع إحجام الدولة عنه، كما يقتضي واجبها، لإفساح المجال بأكمله أمام (التمويل الأجنبي) وحده! وينبغي ألا يُفهم من هذا أن لدينا اعتراضًا مطلقًا على (التمويل الأجنبي). لكن، مع إقرارنا بوجود تمويل أجنبي (حميد)، يجدر الإقرار أيضًا بوجود تمويل أجنبي (خبيث) يلعب الدور الأكبر في تحويل كثير من هذه المنظمات إلى ما سبق أن أطلقنا عليه (كناتين العمل المدني!)، أو ما يُعرف، تندرًا، في دوائر المانحين أنفسهم، بالـ (Brief Case NGOs!)، ويا له من تعريف مُهين! هذا النوع من التمويل يقف، في تقديرنا، وتحت ضغط الضوائق الاقتصاديَّة المعلومة، على رأس قائمة الأمراض التي تتهدَّد هذه المنظمات بالفناء، أو بالشلل في أفضل الأحوال، إذ يحوِّلها إلى مجرَّد (مشروعات إعاشة)، أو (مطايا) للأسفار السياحيَّة المتاحة فقط للدوائر العليا التي تحتكر إداراتها، بصرف النظر عن القدرات الفكريَّة المتدنِّية لدى كثير ممَّن يجرى ابتعاثهم إلى مشاركات دوليَّة أو إقليميَّة!

وأما الشعبة الثالثة: فتتمثل في بعض (الأوهام) السائدة لدى كثير من هؤلاء النشطاء، وأخطرها طرًّا تعريف (منظمة المجتمع المدني) ككيان غير سياسي - **a political**، أو اعتبار (الأحزاب) خارج نطاق مفهوم (منظمات المجتمع المدني)! ولعل هؤلاء يستبينون خطأهم الفادح هذا حين يدركون أن تقارير منظمات الأمم المتحدة نفسها، كمنظمة الصحة العالمية **WHO**، أصبحت تلاحظ "ازدياد نشاط هذه المنظمات كقنوات عامَّة يسعى الناس من خلالها لممارسة المواطنة والإسهام في إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي". ولأن من غير الممكن هضم فكرة أن تكون قناة كهذه "غير سياسيَّة"، فقد نفذ كثير من الباحثين، كالسوداني محمد سعيد الطيب والتونسي منصف المرزوقي، إلى تأكيد أن (منظمة المجتمع المدني) مفهوم سياسي في المقام الأول. بل وثمَّة، الآن، تيار عالمي مرموق أضحى يشدِّد، بالنسبة لمنظمات (حقوق الإنسان) مثلاً، على أنه لا معنى (لإنسانية) الإنسان نفسها بدون الصحة والعمل والغذاء والملبس والمسكن والتعليم والثقافة، وأن تواتر المناداة بـ (العدالة الاجتماعيَّة) في شأن هذه المطلوبات عائد لكون نفس الأسباب تولد، دائمًا، نفس النتائج، ومن ثمَّ فمن الضروري أن تتصدَّى (حركة حقوق الإنسان المدنيَّة) لترجمة هذه المطالب المشروعة للطبقات الفقيرة والشعوب المقهورة. وإن لمِن عماء البصيرة، بل من (مرض

الغرض)، يقينًا، عدم رؤية الطبيعة (السياسيَّة) لهذه (الحركة) من هذه الزاوية! وحتى لو جرى، بحسن نيَّة، (ابتلاع) الفكرة (الزائفة) القائلة بأن من أشراط (منظمة المجتمع المدني) ألا تمارس (السياسة)، فإن (المناضل) من أجل (احترام حقوق الإنسان) أو (حماية البيئة) أو (حماية المستهلك)، أو ما إلى ذلك، سرعان ما يقع في حيرة مريعة ـــ حسب المرزوقي ـــ حين يكتشف، ومن خلال (نضاله) هذا نفسه، أنه، في واقع الأمر، لا يتحرك قيد أنملة خارج نطاق (السياسة)! فهو إنْ أدان التعذيب مارس (السياسة)، وإن صمت عنه مارس (السياسة) أيضًا، وسواء تعرض للحريات الفرديَّة، أو العامَّة، أو حقوق الطفل، أو المرأة، أو الأقليات، أو حتى نشط، فقط، في (تعليم) حقوق الإنسان، فهو إنما يمارس (السياسة) بالضرورة!

أما قطع بعض الأدبيات الصمَّاء بوقوع (الأحزاب) خارج المفهوم، إستنادًا فقط إلى أن منظمات المجتمع المدني، بحكم طبيعة أهدافها وتركيبتها، لا تنافس في الانتخابات، فذاك محض تنطع ساذج لا طائل من ورائه، ودوننا تجربة (الخضر ـــ **The Greens**) الذين رفعتهم مجاهداتهم من (حماية البيئة)، في شوارع ألمانيا، إلى قمة (السلطة السياسيَّة)! فهل كانت مجاهداتهم تلك (غير سياسيَّة)؟! وهل تولوا (السلطة السياسيَّة)، أصلاً، متحالفين مع الاشتراكيين الديموقراطيين، لغير ذات الأهداف التي لطالما جاهدوا من أجلها في الشوارع كناشطين (مدنيين)؟! وهل ثمة من يستطيع أن يقطع الآن بأنهم، بعد أن خرجوا من الحكومة، لم يعودوا إلى الشوارع (كمنظمة مجتمع مدني)؟!

وهكذا فإن الأمر، في جوهره، لأكثر تعقيدا من مجرَّد قوائم الشروط التبسيطية المُخلة التي تصمَّم كتالوجاتها **manuals** خصيصًا ليُدفع بها إلى ورش الدورات (التدريبيَّة!)، استهدافًا لإحصاء الطابع الراديكالي الذي وَسَمَ خبرة هذه المنظمات في بلادنا منذ نشأتها في أتون الصراع ضد الاستعمار، وحتى انخراطها في النضال من أجل التغيير الاقتصادي والاجتماعي، ممَّا يستوجب الانتباه جيدًا!

نقول ذلك، وفي الذهن أيضًا خطل أيَّة محاولة من جانب الإدارات الحكوميَّة لاستغلال هذا الظرف كي تتدخل في شئون هذه المنظمات بدعوى الإصلاح! فالإصلاح المرغوب فيه لن يتم إلا عبر حوار مفتوح، واسع، صريح، وشفاف، داخل هذه المنظمات نفسها، وفي إطار حملة شاملة تقوم، من خلالها، بمراجعة أوضاعها ذاتيًا، وتصحيحها بنفسها.. اليوم، وقبل فوات الأوان!

•• الجمعة 2007/2/23م ••

أخريات خريف العام 1977م، على أيام ديكتاتوريَّة النميري، كنا، صديقي الراحل خالد الكد وشخصي، نقضي، مع آخرين كثر، من مختلف التيارات السياسيَّة، فترة اعتقال روتيني طويل بسجن كوبر. وذات زيارة راتبة، تصادفت مع عيد ميلاد طفلته عزة، حملت إلينا زوجته فاطمة وشقيقته ملكة تورتة كبيرة شهيَّة. فاعتبرناه يومًا مفترجًا تمامًا، إذ أن هبوط طبق طائر، بمثل ذلك البهاء، على عزلتنا الجديبة تلك، كان، بحق، حدثًا استثنائيًا يؤرَّخ به تحت عنوان "يوم التورتة"! فسارعنا إلى تنظيم احتفاليَّة ضخمة، في المساء، بتلك المناسبة، كبَّدنا، في التحضير لها، كميوننا من السُكر والشاي رهقًا، ووجهنا، عبر الأسوار، كلمات التهاني لطفلتنا العزيزة، وأنشدنا، كالعادة، الأناشيد الحماسيَّة، ولهط كلٌ منا، على غير العادة، قدرًا مهولاً من تلك الكعكة اللذيذة!

شبع القوم حتى أتخموا، ومع ذلك تبقى شيء من ذلك الطبق الطائر، فائتمرنا، أنا وخالد، على إخفائه في إناء كبير، ريثما نستأثر بالتهامه، وحدنا، مع شاي الصباح، وقد كان! غير أن إرادة الله سبحانه وتعالى ما لبثت أن اقتصَّت لزملائنا المساكين الذين غدرنا بهم! فإنْ هي إلا بعض ساعة، حتى كان كلانا على وشك أن يلفظ آخر أنفاسه ما بين القئ العنيف والإسهال اليمزّق الأحشاء؛ ما يكاد واحدنا يغادر الحمَّام إلا ليبقى مرابطًا، على أحرٍّ من الجمر، أمام بابه المغلق، بانتظار خروج الآخر!

بعد مطاولات تسلُّ الرُّوح، ومن تحت تثاقل في الإجراءات، ليومين كاملين، أجرى لنا العمُّ الصادق، مساعد الحكيم الداخلي بالسِّجن، عليه رحمة الله، فحصًا أوَّليًا كشف عن إصابتنا بنوع من التسمُّم الحاد، ممَّا استوجب نقلنا، على الفور، إلى المستشفى العسكري بأم درمان، حيث تمَّ غسل معدتينا، على جناح السرعة، وتعويضنا، بالحقن الوريديَّة، عمَّا فقدنا من سوائل، حتى تجاوزنا مرحلة الخطر، فأودعنا غرفتين مستقلتين، يتناوب الوقوف على بابيهما سجَّانون أشداء مدجَّجون بالكلاشنكوفات، في قسمين منفصلين. مع ذلك كنا، في ما عدا ساعات القراءة والنوم، نمضي وقتنا كله معًا.

قضينا، على تلك الحال، قرابة الشهرين. وبدأت صحتنا تتحسَّن كثيرًا. وكنا نتبادل، في النهارات، الكتب والصحف، ويلذ لنا، في المساءات، أن نجترَّ الذكريات. وكان مَعين خالد من الحكايات، كالعادة، لا ينضب، بأسلوبه الذي يغلب عليه الحماس والتشويق والقهقهات المُعدية.

وذات ظهيرة زارنا، كلاً في غرفته، صديقي الآخر وشقيق خالد، المرحوم الأديب طه الكد، ليودِّعنا، حيث كان على أهبة السفر صباح اليوم التالي، ولمدة أسبوع، في مأمورية تفتيشيَّة إلى نواحي سنار، ضمن مهام وظيفته في بنك السودان.

لكنني، بعد يومين من ذلك، لاحظت تغيُّرًا مفاجئًا على خالد! خَبَتْ، فجأة، شهيته للأكل، وفقد حماسه للحكايات، وانطفأت ضحكاته المجلجلة، وأصبح كثير الصمت والسهوم! إستفسرته، فلاذ بالصمت، وإنْ لم يستطع مداراة تردُّده وارتباكه! قلقت أكثر، فسألته إنْ كان طه أسرَّ إليه في تلك الزيارة بأمر مزعج، فهزَّ رأسه بالنفي!

- "وإذن.. فيم المشكلة"؟!

ولأنني كنت متيقنًا، بحكم العُشرة الوثيقة الطيِّبة بين أسرتينا، من عمق المحبة بين الشقيقين، فقد تعجبت لردِّه بصوت متهدِّج:

- "المشكلة طه نفسه"!

سألته، وأنا أضغط على الحروف متوجسًا:

- "إن شاء الله خير"؟!

التوى وجهه الصبوح بالألم لبرهة قصيرة، ثم سرعان ما انصرف عني يحدق عبر النافذة في لا شيء، ثم ما لبث، حين استطال صمتنا شيئًا، وصار له صليل محرج بيننا، أن فجَّر قنبلته وهو يطرقع أصابع كفيه يتحاشاني بنظراته، ويحاول أن يخفي تلجلجًا مفضوحًا:

- "طه.. مات"!

ولأنني لم أستطع، للوهلة الأولى، أو ربما لم أرد، أن استوعب عبارته جيدًا، فقد حسبته قال "مريض" أو شيئًا من هذا القبيل!

- "وأنت.. من أين لك وحدك بهذا الكلام، وطه مسافر، ونحن متلازمان هنا على مدار الساعة"؟!

- "قلت لك طه مات.. مات في القطار"!

عزَّ عليَّ مجرَّد أن أسمح بأن يخطر ببالي أن صديقي الحبيب أصيب بلوثة مفاجئة، أو أن طول الحبس بدأ يؤثر عليه، وهو الصبور، الراكز، الباسل، العُرَكة على المكاره. ربما لهذا ألفيتني ألوك كلامًا لا أذكر منه سوى خلوِّه من أيِّ معنى محدَّد. لكنه قاطعني مستطردًا:

- "شوف يا كمال.. ثمَّة شيء لا تعرفه في أسرتنا، وسأقوله لك الآن لأوَّل مرَّة، وأرجو أن تصدقني! إن لدينا حدسًا لا أجد له أنا شخصيًا أيَّ تفسير، لكنه ما خاب ولا مرَّة! في الخمسينات كنا ما نزال صغارًا. وكان (أبوى حسن)، توأم (أبوى حسين)، منتدبًا، وقتها، للعمل بنيجيريا. وذات يوم عاد (أبوى حسين) من الشغل باكرًا، على غير العادة، ليستلقى بكامل ملابسه على كرسي القماش في برندة الديوان ينضح عرقًا وقلقًا وتوترًا! هُرعت إليه أمي منزعجة، فأخبرها، فورًا، بأن توأمه مريض في غربته! هل هاتفك؟! قال: لا! هل أبرق؟! قال: لا! هل أخطرتك السفارة أو الوزارة؟! قال: لا! إذن قول بسم الله! لكن، قبل أن تكمل عبارتها، كانت عربة حكوميَّة تقف أمام البيت، وينزل منها أبوى حسن، أو بالأحرى ينزله زملاؤه، بادي الشحوب والإعياء، متوكئًا بالكاد على أكتافهم، بينما انهمك بعضهم في إنزال حقائبه من صندوق العربة في صمت مريب! أرقدوه على السرير، الرقدة التي لم يقم منها حتى فارق الحياة بعد حين، وهو يحاول طمأنتنا، رغم أن عينيه اللتين بَهَتَ سوادهما وطغى بياضهما كانتا تنطقان بغير ما كان يقول مخاطبًا أبوى حسين بصوت بيِّن الوهن: تعَب بسيط.. لم أشأ إزعاجكم بالخبر قبل وصولي"!

وختم خالد تلك الحكاية بقوله "هذه واحدة"، ثم واصل:

- "أواسط الستينات.. أمسية تخرُّجنا في الكلية الحربيَّة. كانت الأرض تكاد لا تسعنا فرحًا بالدبورة، والميدان يغصُّ بالأهل والزغاريد والأضواء، وفرق الموسيقى العسكريَّة تشق أنغامها عنان السماء. هنأني أبوي حسين الذي حضر المراسم الأولى في بدلة دمور جديدة، ثمَّ احتضنني بحنان قبل أن يغادر للحاق باحتفال

صغير خاص أعده له، بتلك المناسبة، أصدقاؤه المقرَّبون ممَّن تبقوا من: (جماعة ابروف)، في بيت حماد أفندي توفيق. وقفت، للحظات، أرنو إليه من وراء ظهره، بمشاعر غامضة، وهو يبتعد، رويدًا رويدًا، عن ميدان الاحتفال، باتجاه البوَّابة المفضية إلى الشارع الرئيس! لكن، لم تكد تمر دقائق معدودات حتى دهَمني، بغتة، وبلا سبب معلوم، آخر إحساس يمكن أن يناسب ذلك اليوم وذلك المكان.. إنقباض، ودوار، ونوبة غثيان، وعرق يتفصَّد من كل جسمي. وعلى حين رحت أتداعى، وزملائي يسندونني، ويبحثون عن القائد ليأذن بنقلي إلى المستشفى العسكري، كان المشهد الفاجع برمَّته يتراءى لي غباشًا، في البداية، ثمَّ سرعان ما راح يتحدَّد وينجلي، حتى إذا بلغ كمال وضوحه، كانت بدلة الدمور الأنيقة غارقة في الدم، وكان أبي مدهوسًا تحت عجلات عربة مسرعة! في الأثناء كنت أسمع همهمات زملائي كأنها طالعة من عمق بئر سحيقة! لحظات.. ثمَّ تبيَّنت وجه القائد وسط الزحام. أمسك بي من كتفيَّ كلتيهما، وهزَّني برفق: "ملازم خالد.. إنت كويس"؟! حاولت، جهد طاقتي، أن أصلب عودي، وأن أفتح ما انسدَّ من حلقي، لأجيبه: "نعم يا فندم"! أمر لي بكوب ماء، وهو يدخل بي إلى مكتبه، قائلاً إنه يريدني لأمر مهم! أحضروا كوب الماء. وفي اللحظة التي كنت أزدرد منه جرعة، بدأ يتحدَّث بمقدمة كان واضحًا أنها ستطول، عن الموت الحق والحياة الباطلة، سوى أنني قاطعته، فجأة، حتى كدت أشرق، مبهور الأنفاس، بكلام يراوح بين السؤال والتقرير:

– "الوالد.. يا فندم؟! الشارع أمام الكليَّة؟! حادث حركة"؟!

حَسِبَ الخبرَ قد بلغني، فنهض، على الفور، وخلع قبعته، ووضعها تحت إبطه، باسطًا كفيه يتمتم بتأثر:

– "أحسن الله عزاءك، وجعل البركة فيك وفي أخوانك، الفاتحة"!

انتقل خالد، بعدها، إلى الواقعة الثالثة في سلسلة أمثلته التي طفق يسوقها تباعًا ليقنعني بأخذ ما يقول عن خبر طه على محمل الجد:

– "كنت مسئولاً، لفترة، عن تدريب بعض المستجدين، وكنت أقيم بغرفة في المعسكر. وذات مساء، وأنا في الحمَّام بعد نهاية يوم شاق، إعترتني نفس الحالة.. الغثيان، والانقباض، والدوار، والعرق، والمشهد الذي يبدأ يتراءى غباشًا، ثمَّ ما يلبث أن

يستكمل تمام وضوحه.. أمّي مسجاة على فراش الموت! انطلقت، كما القذيفة، لاهثًا، إلى حيث التلفون. ردّت عليَّ ملكة. سألتها:

- "هل أمّي بخير"؟!

- "بخير والحمد لله"!

- "هل هي بالقرب منك؟! هل يمكنها أنْ تكلمني"!

- "نعم.. ها هي"!

انساب صوتها الحبيب عبر التلفون تبدى دهشتها من انزعاجي بلا سبب، وكانت محقة؛ فما كانت تشكو من شيء عندما ودعتها بعد عطلة نهاية الأسبوع الماضي! ولكي أداري حرجي قلبت الموضوع إلى تشهّياتٍ لطبق تجيد طهيه، فرجوتها أن تعدّه غدًا وترسله مع سائقي!

رغم ذلك كله ما من شيء في تلك المحادثة طمأنني، فعدت إلى غرفتي بنفس حالة القلق التي انطلقت بها من الحمّام إلى التلفون! قلت أذهب إلى نادى الجنود علني، بمشاهدة التلفزيون مثلاً، أبدّد بعض ذلك الإحساس الثقيل، ولكن.. هيهات! فلا المشي في الظلام، ولا مشاهدة التلفزيون، ولا ضجة العساكر في النادي أجدت فتيلاً! فعدت أضطجع، بكامل ملابسي، على السرير، أتقلب في العرق والأرق والقلق، حتى أسلمني الإرهاق، قبيل الفجر، إلى غفوة ما أظنها طالت حين أيقظتني حركة أقدام خفيفة في الغرفة. هببت واقفًا لأجد بعض الأهل والأنسباء في الجلابيب والعمائم. سلموا، بارتباك، ثمَّ شرعوا في المقدمة التي سوف تطول عن الموت الحق والحياة الباطلة.. غير أنني قاطعتهم وقلبي في حلقي:

- "الوالدة"!

- "البركة فيك يا خالد.. الفاتحة"!

....

....

انسلخ المساء بأكمله وخالد يروى لي حكاياته الغريبة العجيبة. لكن ما كان لأيٍّ منها أن تقنعني بأن طه الذي ودعناه أول البارحة، شديدًا لضيدًا، قد مات لمجرَّد أن نفس خالد

قد هجست له بذلك، أو لأن لدى أسرتهم تاريخًا مع مثل تلك الخبرات الأليمة! مع ذلك طيَّبت خاطره بكلمتين، ثمَّ ودَّعته، وذهبت إلى غرفتي لآوي إلى فراشي، محاولاً أن أستقطر النعاس بلا طائل، فقد ظللت، حتى قبيل الفجر، أتقلب في العرق والأرق والقلق، وحكايات خالد ما تنفكُّ تطنُّ في رأسي طنينًا!

استيقظت متأخرًا في الصباح. وجدت الحرس قد تبدَّل. أخذت حمَّامًا باردًا، وغيَّرت ملابسي، بنيَّة أن أتوجه، كما العادة، لشرب الشاي والقهوة مع خالد في غرفته، متعزِّيًا بأنني سأجده، حتمًا، قد نفض عن نفسه الكرب، وعاد خالدًا الذي أعرف، أنيسًا، ضحوكًا، بشوش الوجه، وحكاءً لا يُمل. لكنني ما أن خرجت من الحمَّام حتى فوجئت بعدد من آل الكد في الجلابيب والعمائم يملأون الغرفة! سلموا، وقبل أن يسترسلوا في مقدمة سوف تطول عن الموت الحق والحياة الباطلة، وجدتني أقاطعهم صائحًا، وقلبي في حلقي:

- "طه! متى وأين وكيف"؟!

- "مساء أمس. في القطار. بالقرب من سنار. أزمة قلبيَّة حادة لم تمهله ريثما ينقلوه إلى أقرب مستشفى. جهاز الأمن منح خالدًا إذنًا، هذا الصباح، لمدة ثلاثة أيام لحضور المأتم تحت الحراسة، غير أن المساعي جارية لاستصدار قرار بإطلاق سراحه نهائيًا قبل رفع الفراش، وقد طلب أن نجئ لإبلاغك وتعزيتك، لكن.. كيف عرفت"؟!

●● السبت 2007/2/24م ●●

رنَّ جرس المحمول ظهيرة اليوم. بلغتني ضجَّة الأصوات على الطرف الآخر قبل أن تنساب قهقهات صدِّيق محيسى بتحيَّته الأثيرة مفخمًا صوته: "إيه يا.. بشارة"! ولهذه قصَّة أخرى!

ضحكنا، وقال صدِّيق، كعادته، كلامًا ليس للنشر، وحدَّثني كمال بخيت، ضاحكًا، بأنه هاتفه به أيضًا، في ما بعد، ورحم الله حبيبنا محمود محمد مدني! لم أستغرب الضجَّة، فبيت صدِّيق وزوجته السيِّدة نفيسة في الدوحة بيت كرم. قال: "الأصدقاء كلهم معانا الليلة

على شرف محجوب وأميرة، هاك.. يريدان محادثتك". وأتاني صوت محجوب يسأل عن السودان والأصحاب وتفاصيل التفاصيل، و.. "يازول صحتي تماااااام، بس يا خي مشتاقين لأم درمان.. ما فضل غير استئصال المرارة.. ناس دكتور السر وأصحابنا الدكاترة كلهم في لندن قالوا العمليَّة بسيطة، لكني بيني وبينك الإنجليز بالهم طويل، وكمان أصحابنا هنا كتر خيرهم أصروا لازم نجي نعمل العمليَّة عندهم.. الفحوصات الأوليَّة يوم الاثنين، بعد داك حيحدِّدوا لينا الميعاد.. حسن الجزولي حيحصلنا بكرة، و.. صدق أو لا تصدق جاي معانا السودان"! قلت له: "زي السكر، وكمان حيلقي قدامو سمعة كتابو الجديد (عنف البادية) في السما، وإلياس مُصِر ما ينزلو السوق إلا بعد تدشينو بحضورو، لاكين أنت لازم تعمل لياقة زي ناس الكورة بالظبط، لأنو ناس الدوحة ديل مشتاقين يسمعوك"! فأطلق ضحكة عالية، وقال: "لكين يا زول كيف مع القزاز.. القزاز المكسَّر.. هاك أميرة بتجابد في الموبايل"!

ولعل الكثيرين لا يعرفون أن محجوبًا، على دربته العالية في إلقاء قصائده، طوال ما يناهز الأربعين عامًا، ما زال يتهيَّب عيون جمهوره حين يراها تبرق أمامه بالمحبَّة والشغف، وبانعكاسات مصابيح الأماسي الشعريَّة، فيشبِّهها بحُبيبات "الزُّجاج المكسَّر"!

●● الأحد 2007/2/25م ●●

ثلاثمائة ألف مفصول من الخدمة المدنيَّة والعسكريَّة، في ولايات السودان كافة، لأسباب سياسيَّة، أو بدعوى الصالح العام، أو لإلغاء الوظيفة، أو بسبب الخصخصة، أو إعادة الهيكلة، أو بأيٍّ ممَّا أسموه "أساليب الترغيب أو الترهيب"، هدَّدوا، اليوم، بتسليم جنسياتهم إلى الأمم المتحدة حالَ اعتراض الجهات الأمنيَّة اعتصامهم السلمي المقرَّر تنفيذه أمام القصر الجمهوري منتصف نهار بعد غدٍ، أي في تاريخ نشر هذه الرزنامة، بهدف تسليم رئاسة الجمهوريَّة مذكرة تطالب بإصدار قرار سياسي بإلغاء قرارات فصلهم، وردٍّ اعتبارهم ماديًا ومعنويًا. وهدَّدوا بمقاطعة التعداد السكاني، هم وأسرهم، وهاجموا قيادات اتحاد العمال والنقابات الحاليَّة ووصفوها بأنها "روافد للمؤتمر الوطني مهمَّتها الأساسيَّة الدفاع عن النظام، وليس عن حقوق العاملين، وقد باركت فصل الكثيرين". كما هاجموا

القرار الحكومي بإنفاذ إلغاء الفصل للصالح العام، بموجب إلغاء المادة/50 من قانون الخدمة المدنيَّة، قبل معالجة الأضرار التي نجمت من تطبيقات تلك المادة عليهم، منسوهِّين إلى أن ذلك ما تمَّ إلا لتأمين الموالين للنظام في الخدمة (الصحافة ـ أخبار اليوم، 07/2/25).

ناقوس آخر يدقُّ للغافلين عن استحقاقات (العدالة الانتقاليَّة)! فبدون أداء هذه الاستحقاقات ستنتهي (الفترة الانتقاليَّة) دون أن نكون قد (انتقلنا) إلا إلى.. الأسوأ!

●● الاثنين 2007/2/26م ●●

أعرف، من زمان، أن إدوارد لينو شاعر، وقد اطلعت على نماذج جيِّدة من قصائده. لكن صورة باقان أموم وقعت عندي دائمًا كسياسيٍّ قح، مرَّة كأمين عام للتجمُّع، على أيام القاهرة، ومرَّة أخرى كأمين عام للحركة الشعبيَّة لتحرير السودان. وما دريت أن باقان شاعر أيضًا إلا بعد أن أهداني عز الدين عثمان نسخة من مخطوطة ترجمته لكتاب لورنس كورباندي (مدخل إلى شعر المقاومة: أشعار من جنوب السودان) الذي جمع فيه قصائد نخبة من الأصوات الشعريَّة القويَّة في هذا الجزء العزيز من الوطن. ولعلَّ في هذه الواقعة وحدها ما يعزِّز سداد قول عز الدين، في مقدِّمة الترجمة، أنه ما أقدم عليها إلا "مساهمة في مسيرة التعرُّف على بعضنا البعض، مع دعوة مفتوحة لابتدار.. نيفاشا ثقافيَّة"، وإن كنت أقاسمه أسى استدراكه بأن هؤلاء الشعراء إنما يكتبون "بلغة غير لغتهم، إذ هم، ابتداءً، مترجمون لعواطفهم، فثمَّة في ترجمتنا ترجمة مركبة.. وربما خسارتان"!

وإذن، فباقان شاعر مقاتل وسياسي شلكاوي من أعالي النيل، بدأ نشاطه الثوري منذ يفاعته على أيام المدرسة، حيث كان عضوًا بالجبهة الديموقراطيَّة. وبعد التحاقه بجامعة الخرطوم، هجرها، مع عدد من رفاقه، ليلتحقوا بالحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد ابتعث لاحقًا إلى كوبا التي أكمل فيها دراسته، وحصل على الماجستير في العلوم السياسيَّة، ثمَّ أصبح ممثل الحركة لديها. وبعد مؤتمر أبريل 1994م صار باقان سكرتيرًا ثقافيًا للحركة، ثمَّ قائدًا لقوَّاتها في شرق السودان، ثم أمينًا عامًا للتجمُّع، قبل أن يرتقي إلى

موقع الأمين العام للحركة. فكان لا بُدَّ لمسيرته السياسيَّة الحافلة تلك من أن تـنعكس فـي فكره، كما، وبالصدق كله، في شعره:

"مثلما تَذوي البذرة لتنمو الشجرة/ لا بُدَّ أن تطرح أوراقها الزهرة لتتفتح/ نكسر القيـود لأجل الحريَّة/ ونقاتل من أجل السلام/ فالحرب تطفئها حربٌ مثلها../لا أخذ بدون عطـاء/ ولا يستمتع بالكسب من لم يتذوَّق الألم/ ننحر القديم لنبني الجديد../ من يقـف متفرِّجًـا لا يحرز هدفًا/ والضفة لا يبلغها إلا الذي ينزل إلى الماء../ لك أن ترمي النرد/ ولكن الخيار خيارك"!

على أن ثمَّة نبرة إنسانيَّة عالية في تعبيرات باقان (الشعريَّة) لن يـدركها، قـط، مـن يصغي لتعبيراته (السياسيَّة/الحركيَّة)، فحسب:

"لن أكره أحدًا مطلقًا/ وإن أجبرت على قتل إنسان أو أكثر في حروب الثورة/ لا أكره أحدًا مطلقًا/ ولو من صفوف العدو/ ولِمَ أكره من هو بشر مثلـي؟!/ لا أسـعى، مطلقًـا، لأعاقب أيًا من كان/ وإنما لأردَّه إلى الصواب/ لست طالب ثأر يا رجـل!/ وإنمـا أكـدُّ لأخضع ذلك الذي يتحرَّق لاضطهاد الآخر/ ولكنني أحبه.. كونه إنسان"!

"

العَقْرَبَةُ!

●● 6 – 12 مارس 2007م ●●

"جعلوا جُرحي دواةً،

ولذا فأنا أكتبُ شِعري بشظيَّة"!

(سميح القاسم)

***

"يا هذا المنطفئُ المنكفئُ الحالِكْ،

أتعلَّقتَ بأطرافِ ثيابي.. والحَتفُ هنالكْ"؟!

(جيلي عبد الرحمن)

(1)

يا سبحان الله.. عشنا وشفنا خالد المبارك يحدثنا، على آخر الزمان، عن.. (الاضطرابات النفسيَّة)! ما كدنا نغمز قناة مقالته الأولى بأربعة أسئلة، فحسب، حتى ثاوره، نفرة واحدة، ثور دائه القديم المقيم، قال يجرِّب أن يرمينا به وينسلَّ، عله يصيب مجدًا على حسابنا، ولكن هيهات.. هيهات أن يُحييَ خوص النخل نارًا! أربعة أسئلة، لا أكثر، توتر بَها قوسنا، ولم ينطلق بعد، قلنا عساها، بمحض ذلك التوتر، تكسر كعوب اللؤم في هذا الأبقع الفهيه، أو تجعله يعيد النظر، ولو بالغريزة إن تقاصر العقل، وشحَّت الفطنة، فيرعوي، فيستقيم، وقديمًا قال زيادٌ الأعجم:

"ألمْ ترَ أنني وتَّرتُ قوسي/ لأبقعَ من كلاب بني تميمْ/ عَوَى فرميته بسهام موتٍ/ تَردُّ عواديَ الحَنِقِ اللئيمْ/ وكنتُ إذا غمزتُ قناة قوم/ كسرتُ كعوبَها أو تستقيم"!

لكنه لا ارعوى ولا استقام، بل عاد، في مقالته الثانية، يهضرب، للأسف، ويطربق، متقافزًا، كالممسوس، في جهات الأرض الأربع، ما يكاد يسقط من نخلة حتى يتسلق خروعة، وما يخرج من حفرة إلا ويقع في أخرى، يلدغ، يلدغ، يلدغ، هنا، وهنا، وهناك، مثل عقربة محاصرة، لشوكتها أزيز، ولذيلها تطواح، ما تنفكُّ تخبط، يمنة ويسرة، تنفث سُمَّها الزعاف، كيفما اتفقَ، في الوجوه والأجساد، والماء والهواء، وحتى في الحجر الصلد والعشب الطريِّ، فما، ترى، يكون آخر العلاج؟!

ذاك هو سؤال الحكمة الشعبيَّة البسيطة القائمة، في أصلها، على حقيقة أن مِن الناس مَن يخاف ولا يختشي! ولم أجد، شخصيًا، مناصًا من اتباعها مع هذا النموذج في تلك الواقعة التي أوردَها مشوَّهة، لطبع متأصِّل فيه، بل أعطى انطباعًا قصديًا كما لو حدثت قبل أسابيع (!) بينما تعود بملابساتها إلى أواخر سبعينات ومطالع ثمانينات القرن الماضي! وكان دفعَنا فيها، هو نفسه، دفعًا، لا إلى "مضغ لحمه" أو "قرقشة عظامه"، كما زعم في سياق هضرباته السايكوباثيَّة، فلو كنا فعلنا لما كان حيًّا يجعجع الآن كطاحونة معطوبة، وإنما لمواجهته بمحض (تحذير وإنذار) كثيرى الصرامة والشدَّة، حيث ما كان لشئ سواهما أن يجدي معه، بعد أن تجاوز، بفاجر الخصومة، كل المسموح به في اختلافات المثقفين المتحضرة، ومضى يتسلل إلى ما وراء الخطوط الحمراء، في ظروف كنا فيها محض (مثقفي هامش)، بالمصطلح الذي ساد وقتها، ما نكاد نغادر السجن حتى نعود إليه، بينما كان هو خادم الذراع المايويَّة الباطشة التي ما تنفكُّ تستهدفنا صباح مساء!

ومع ذلك، ليتنا كانت لنا، مثله، شبكة أسلاك بلاستيكيَّة، في تكويننا البشريِّ، بدلاً من هذى الأوتار المشدودة، محدودَة الطاقة على التحمُّل، كونها مجبولة من خلايا حيَّة تفعل وتتفاعل وتنفعل!

لكن، ما لنا نذهب بعيدًا، والأيام قد أثبتت، بالفعل لا بمحض القول، جدوى ذينك (التحذير والانذار) الصارمين شديدي اللهجة، إذ طار من وجهنا خادم الاكليروس السلطويِّ هذا، طيرة أم ريش من الدريش، فكفَّ عنا أذى خبثه منذ ذلك الحين وحتى

الانتفاضة الباسلة التي أطاحت بسلطة كانت تسوخ مفاصله في حضرة سادتها، من جهة، وتورثه (العُقدَ النفسيَّة)، من جهة أخرى، مواقفُ مَن ثبتوا ينازلونها غير هيَّابين ولا وجلين، وبالأخصّ مواقف مَن تراءوا له، من فرط وَهْمِه الواهم، حركيين (خطيرين!)، بينما هو واقف ينظر موتورًا راجفًا، لا يكفيه أن "يتأخر سرجه يوم الزحف"، كما وصفه منصور خالد، بل وتحتقن دواخله عليهم بحقد أشد حُلكة من سجم الدواك، لا يَفشُ غبينته سوى أن يراهم رازحين في المعتقلات، أو مشرّدين مقطوعي الأرزاق!

وقسمًا بالله لو كان فيه مثقال ذرّة من الحياء الانسانيّ لقضى بقيّة عمره نادمًا مستغفرًا على قبيح فعال كنا اجتزأنا، في مقالتنا السابقة، إيماءة د. منصور إلى بعضها، وقد أفقد بها معهد الموسيقى والمسرح أساتذة كعثمان جعفر النصيري ومأمون زروق وفتح الرحمن عبد العزيز وعمر سر الختم ومحمد شدّاد وعمر الخزين، بأكثر ممَّا أفقدهم وأسرهم مصدر رزقهم، بدلاً من أن يأتي، الآن فقط، وبعد قرابة ثلاثين سنة على تلك الفعلة، وسبع سنوات على وخزة د. منصور له بها، (ليحاول) أن يسوِّقها (للشباب) بمبرِّرات خائبة من صنف: "كان الخيار أمامي بين الحفاظ على المعهد أو الحفاظ على الأساتذة"! ألا ما أتعس الخور وما أبأس التبرير!

ومن عجب أن (فرويد) آخر الزمان هذا يفزعُ إلى (علم النفس) يفسِّر به مواقف كل من لا يروق له من الناس، بينما ينسى أن يفسِّر لنا، نفسيًا أيضًا، بعض أنماط سلوكه هو ذاته! ومن ذلك، مثلاً — ولا نرغب في الاستفاضة إلا مضطرين (!) — ما حدث يوم تكرَّم أهل المنتدى المدني عليه بدعوته ليشارك في ندوتهم عن التنوُّع والسلام في السودان. ولأن لديه نظرًا مشاترًا في الأمر، فما كاد يجلس للحديث، ويجيل عينيه في القاعة المكتظة بجموع (أهل الهامش) الذين اجتذبهم، ولا بُدَّ، عنوان الندوة المعلن، حتى راح يبرطم بذلك الصوت الذي يصطنع تفخيمه اصطناعًا، ممَّا يحتاج، وحده، إلى (درس عصر) منفصل في (علم النفس)، متهمًا مضيفيه بما يعني أن في (المسألة) رائحة (مؤامرة) ضده و(تدبير) مقصود! طيِّب.. أتراه يسعد إن أحلنا، بالمقابل، هذا الأمر برمَّته إلى (علماء النفس) أيضًا؟! أم أنه فالح، فقط، في حمل موساه (يُطهِّر) الأغيار، مستثنيًا نفسه؟!

(2)

أما الآن، وقد تقيأ كلّ تلك (الهضاريب) و(الطزبقات) في مقالته الثانية، فلا عتب علينا إذا استشعرنا إغواءً خاصًا من وقوع مدّعي الذكاء والمفهوميّة هذا، بكل يُسر وسذاجة، في مصيدة الأسئلة التي نصبناها له، كي نكيل في ماعونه المزيد منها! فطالما كان كريمًا أجوادًا بـ (المعلومات)، إلى هذا الحدّ، فلن نتركه.. لن نتركه البتة حتى يتقيّأها، من تلقاء نفسه، إلى آخر قطرة، ولسان حاله يقول: خذوني!

وأول ما نبدأ به هو مطالبته بأن يروي، بعظمة لسانه، الحقيقة كاملة في شأن مواجهتنا له، ليس صباح (جمعة الانذار والتحذير) فحسب، ولا الخميس السابق عليها مباشرة فحسب، بل الجمعة السابقة عليها بأسبوع، بدلاً من أن يعود، وقد (لسعته) أسئلتنا، يلغلغ بأنصاف القصص وأرباع الحقائق في مسائل أبعد ما تكون عن (اتحاد الكتاب)، ويولول، بلا أدنى ذرّة حياء: "أنا ضئيل الحجم.. كان سينتصر عليّ بالضربة القاضية.. كان سيمضغ لحمي.. كان سيجرش عظامي.. كان سيكسر نظارتي"!

واستطرادًا، فقد أضحكتني هذه الأخيرة كثيرًا، إذ ما حاجة كاوبوى الطين هذا "للنظارة" بعد أن يكون لحمه قد "مُضِغ" عن آخره، وعظمه قد "جُرِش" حتى النخاع؟! لقد، والله، ذكرتني هذه بحكاية الإعرابيّ الأبله الذي وجد نفسه مضطرًا، ذات يوم، لعبور دغل من الشوك، ففكّر، ثمّ قدّر، ثمّ حزم أمره وخاض في الشوك حافيًا، حرصًا منه على.. مركوبه الجديد!

ثمّ مَن ذا الأخرق الذي نَصَحَ له بأن يسند ادعاء (براءته) و(وداعته) المزعومتين إلى تلك الحجة الخائبة الزعيمة بأن جسامة الأذى مرهونة بجسامة الأحجام؟! طيّب.. أفلا يسيل الدم من شكّة (إبرة) صدئة قد لا ترى لشدة حقارتها؟! و(العقربة) التي لا (لحم) يُذكر فيها ولا (شحم).. ألا تقتل أحيانًا بمحض لدغة؟! ثمّ هَبْ أنني من أكلة البشر، فما شهيّتي إلى (لحوم) مهترئة و(عظام) نخرة (مضغتها) مايو و(قرقشتها)، عن آخرها، قبل سنوات طوال من شروع (الانقاذ) في الاجهاز على ما قد يكون تبقى منها؟!

وهل، تراه، انتبه مارشال المديريَّة هذا، إلى الترميز العميق الذي يتجـاوز (الجسـوم) إلى (الفهوم) في الكثير من ابداعات شعبنا وأمثاله وحِكمه، حين وقف (بِنقز) فـي وسـط (دارة) هضربته ويصيح، لا فضَّ فوه: "مانى الفافنوس ماني الغليد البوص"؟! ومع ذلك لا يستحي سيادته من الهترشة بما أثبت وما لم يثبت (علماء النفس).. ياخي بلا لمَّة!

أما (النصيحة) التي يزعم أنه أسداها لمهدي بشرى فهي حكاية أخرى مسلية! قال إنـه (نصح) لمهدي بعدم (الرَّد) علينا حتى لا يهدر وقته في ما لا يفيد! أنظروا مليكنا العريان الذي يهرف بما لا يعرف، واسألوه من أيِّ (محطة) ركب! فمن الواضح أن المسكين وحده لا يعرف، بينما الجميع يعرفون، أن الذي كتب، أصلاً، هو مهدي نفسه! مقـالات ثـلاث آثرنا عدم الرَّد على أيٍّ منهن لأسباب لا تهمُّ خالد المبارك في كثير أو قليل، علـى حـين يعلمها مهدي جيِّدًا، وربما أشار لبعضها في بعض ثنيَّات ما كتب، وبخاصَّة فـي مقالتـه الثالثة! والأهم من ذلك أن مهدي، رغم الخلاف القائم الآن بيننا، وهو خلاف مبدئي ما في ذلك شك، كان وما يزال عضوًا مؤسِّسًا في الاتحاد، ولم يقل إنه انعزل منـه "لأن فكرتـه نشأت في الاتحاد السوفيتي"! فمن حقه، بالتالي، وبالغًا ما بلغت درجة الاختلاف، أن يضع عينه في عين أيِّ عضو في لجنة الاتحاد التنفيذيَّة ليسأل كم ثلث الثلاثة. ولعله يشهد، وقد تبوأ مقعده في اللجنة لدورات عدَّة، وشارك في اتخاذ كل القرارات، بأن ما من أحد جحده، يومًا، هو أو غيره، هذا الحقَّ الديموقراطيَّ الأصيل في حدود ما توافقنا على الاحتكام إليه من قواعد يرتبها نظامنا الأساسي، فما شأن خالد، إذن، بذلك؟! أم أن ضـرس الوشـايات الرخيصة الذي تنشأ عليه ما زال يثاوره كلما وجد إلى ذلك سبيلاً؟! حقًا إن الذي يأتي مع المشيمة لا يذهب إلا مع الكفن!

(3)

وإذن، فقد كانت أسئلتنا محض أربعة في غاية الوضوح والبساطة، طلبنا أن يجيب عليها يوم ألفيناه قد صدَّق، بالفعل، أن طويل الجرح يغري بالتناسي، وظنَّ، وبعض الظنِّ إثمٌ، أن مضيَّ ما يربو على ربع القرن لا بُدَّ قد أنسانا قبيح فعال كبَّدتنا، وقتها، ما كبَّدتنا، واستحقت غضبتنا عن حق! ويوم يمتلك الشجاعة ويروي حقيقة ما جرى، بلا زيادة أو نقصان، ولو لأجل خاطر الشباب الذين يتشدَّق بحقهم في الالمام بالتاريخ، يومها سنعود لنحتكم إليهم، وأغلب الظنِّ أننا لن نجد بينهم إنسانًا سويًا واحدًا لا يضع كلتا يديه فوق رأسه، يستعيذ بالله!

بقيَّة الأسئلة الاضافيَّة سنقسمها إلى جزئين: الأول يتصل بالأسئلة الأربعة الأصليَّة التي جاءت، ابتداءً، في سياق ردِّنا على محاولته نفي عضويَّته في اتحاد الكتاب "لأن فكرته نشأت في الاتحاد السوفيتي":

(1) فهل سعى خالد، أبدًا، لاكتساب عضويَّة الاتحاد؟!

(2) وإذا كانت الإجابة بـ (نعم)، فهل اكتسبها؟!

(3) وإذا كانت الإجابة أيضًا بـ (نعم)، فعليه أن يوضح كيف فقدها؟!

(4) كما وسيتحتم عليه أن يفسِّر كيف جاء، بعد أكثر من عشرين سنة، لينفي عضويَّته في الاتحاد "لأن فكرته نشأت في الاتحاد السوفيتي"؟!

واضح أن فارس هلالة هذا لم يستطع تحمُّل ضغط هذه الأسئلة الأربعة كثيرًا، رغم أن (محاولة) الردَّ عليها قد استغرقته شهرًا بحاله! سوى أنه، وبرغم الطربقة والهضاريب التي لا أول لها ولا آخر، (عافر) قدر قدرته ليتفادى وقائع بعينها، فمضى يلفُ ويدور حولها، أو يُغرقها عامدًا، وبوعى كامل، في سيل من الشتائم والبذاءات، حتى يتوِّهنا ويتوِّه القارئ عنها، مع أن فيها، بالذات، مرابط الأفراس!

مع ذلك، فإننا نقبل إجابتيه (1)، (2)، على علاتهما، بأنه لم يكن فقط عضوًا في الاتحاد ذات يوم، بل كان مؤسسًا فيه! ولا يفوتنا، بطبيعة الحال، أن نسجِّل له صوت شكر على (تراجعه) غير المنتظم عن قوله (المدغمس) السابق الذي قصد، بالفعل، أن يعطي به

(الشباب!) انطباعًا قويًا بأنه (لم يكن عضوًا في أيِّ وقت) منذ تأسيس الاتحاد عام 1985م وحتى تاريخ كتابته لعموده ذاك!

لكن إجابته على السؤال (3) ليست مقبولة إطلاقًا، إذ كيف نقبل ممَّن شارك في تأسيس الاتحاد وفي انتخاب لجنته الأولى أن يردَّ على سؤالنا عن كيفيَّة فقدانه لعضويته بقوله: "لا علم ولا شأن لي بأيِّ (موقف) اتخذوه تجاهي"؟! يا راجل! هذا هروب لا يليق! ولذا فإننا ما نزال مصرِّين على مطالبته بالاجابة الواضحة، بدلاً من إكثار اللغو عن اتفاقيَّة أديس أبيا، واتفاقيَّة كامب ديفيد، ومضغ اللحم، وقرقشة العظم، ومحاولته المضحكة لإقناع القراء الشباب، أو قل الضحك عليهم، بأنه (عارض) دكتاتوريَّة مايو بتصميم غلاف مسرحيَّته (ريش النعام) حيث وضَعَ (تاجًا) على رأس النعامة.. لا يا شيخ!

كذلك فإن إجابته على السؤال (4) ليست مقنعة البتة! ونحن، من جانبنا، نعرف جيِّدًا لماذا التوى منطقه، وما هي مشكلته الحقيقيَّة! لكن، فلنسلم معه، جدلاً، بأنني مجرَّد (محامى مصارع)، كتاباتي لا تقرأ، وليست لديَّ (ثقافة)، أو حتى (عقل)، فكيف يريد من الآخرين أن (يبلعوا) تفسيره الهروبيَّ لعبارته "لست عضوًا في اتحاد الكتاب السودانيين لأن الفكرة نشأت في الاتحاد السوفيتي" بأن المقصود منها ليس فكرة (إتحاد الكتاب السودانيين)، بل فكرة (إتحاد الكتاب السوفيت)! أين، تراه، يريد مارشال المديريَّة هذا لفكرة (إتحاد الكتاب السوفيت) أن تنشأ إذن؟! أليس هذا كلامًا ملتوتًا معناه أن القرَّاء أجمعهم ليست لديهم عقول؟!

(4)

حسنًا، دعونا نأتي، الآن، إلى الجزء الثاني، وربما الأهم، المتصل بما لم نثره نحن في أسئلتنا الأولى الخاصة باتحاد الكتاب، بل (كشف!) عنه هو بنفسه، من خلال هضاربيه المرتجفة، البعيدة كل البعد عن موضوعنا الأساسي ذاك، ممًا يغوي برميه بالمزيد من الأسئلة الاضافيَّة. ففي روايته عن البلاغ الذي فتحه بعد الانتفاضة ضد (نقد)، ترك خالد فتوقًا غامضة لا يكتمل السَّرد إلا برتقها، وهي:

(1) قال إنه (ذهل) عندما (رأى)، ضمن ملف المحامي أبو جديري، رئيس هيئة الدفاع عن (نقد)، رسالة على الورق المروَّس لجهاز الأمن تقول: "تصدَّق للدكتور خالد المبارك بعربة لأبحاثه"، فاستنتج أن الورقة مسروقة من الجهاز! والسؤال: إذا كان مسموحًا لكل متقاضي أن (يستنتج) وحده ما يشاء، فما فائدة (المحكمة) إذن؟! ثمَّ ما هي المسألة التي (أذهلته) على وجه التحديد، بمعنى أنه فوجئ بها، ولم يكن يتوقعها، فشغلته أكثر من غيرها: واقعة وجود المستند نفسه في يد خصمه، أم واقعة سرقته من جهاز أمن مايو (خايف على العِدَّة بصراحة)؟!

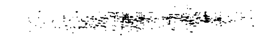
(2) كيف تمكن، أصلاً، من رؤية المستندات المشمولة بملف الدفاع؟! هل سمح له أبو جديري بذلك، لمجرَّد علاقة قديمة، كما يقول، ربطته به في براغ، مع علم أبو جديري بأن خالد هو خصم موكله، ممَّا يعني طعنًا مباشرًا في شرف ونزاهة ذلك المحامي الكبير والمحترم؟! أم أنه تلصَّص خلسة على ذلك الملف دون إذن من الدفاع، ممَّا يعني اعترافًا صريحًا بارتكاب عمل لا أخلاقي؟!

(3) قال: إن محاميه اتبع "استراتيجيَّة التأجيل ثمَّ التأجيل ثمَّ التأجيل لإنهاك الطرف الآخر (نقد) الذي كان مقبلاً على الانتخابات"!! والسؤال: طالما أن القاعدة هي أن الموكل يعتبر راضيًا عن أداء محاميه إلا إذا أقاله، فماذا كان موقف خالد المبارك من الناحية (الأخلاقيَّة) إزاء (استراتيجيَّة) محاميه؟! بل ولماذا (التأجيل)، أصلاً، من الناحية (العمليَّة)، طالما أن خالد هو الشاكي في بلاغ (ردِّ شرف)، ومن مصلحته، منطقيًا، (الاسراع) في الاجراءات، لا (التأجيل) الذي لا يلجأ إليه إلا شاكٍ (اكتشف)، في مرحلة لاحقة على فتح بلاغه، أنه ليس من (مصلحته) مواصلة السير في الدعوى؟! أم

الحقيقة هي أن محامي خالد كان، في البداية، وبالاستناد، طبعًا، إلى رواية موكله، مطمئنًا إلى أن المسألة لا تعدو مجرَّد (طق حنك) من نقد! لكنه ما لبث أن فوجئ بأن فيها مستندات، مسروقة أو غير مسروقة، فأصيب باليأس والاحباط، فلجأ إلى بناء (استراتيجيَّة) أخرى تقوم على التأجيل ثمَّ التأجيل ثمَّ التأجيل، إعتمادًا على الله وعلى حكمة الشيخ فرح ود تكتوك "يا البعير، يا الأمير، يا الفقير"؟!

(4) قال: إن مستنداته ضاعت من المحكمة، والسؤال: هل طلب من تلك المحكمة إصدار أمر لـ (مراقبها) بإجراء تحقيق في تلك الحادثة؟! وإذا كان قد طلب، فما هي نتيجة التحقيق؟! وإذا لم يكن قد طلب، فلماذا؟! وإذا كان قد طلب وقرَّرت المحكمة عدم الاستجابة لطلبه، فهل استأنف هذا القرار؟! ثمَّ، وبما أن القضيَّة مؤسَّسة، أصلاً، على شكوى منه ضد (نقد) لكون الأخير نسب إليه واقعة عمله لدى جهاز أمن مايو قبل الانتفاضة، وعبء الإثبات ليس على خالد، بل على (نقد)، وإلا كسب خالد القضية، فعن أيِّ مستندات، إذن، يتحدَّث خالد؟! وما طبيعة تلك المستندات؟! وكيف تسنَّى له أن يودعها لدى المحكمة، أصلاً، قبل بداية الاجراءات؟!

(5) مهما يكن من أمر، كيف تخلى خالد عن بلاغه: هل طلب شطبه بنفسه بعد أن (رأى) المستندات و(ذهل)؟! أم أن البلاغ شطب بقرار من المحكمة؟! وإذا كان قد شطب بقرار من المحكمة، فهل استأنف ذلك القرار؟! وإذا كان قد طلب شطبه بنفسه، فما السبب: هل لأن (رؤية) المستندات (أذهلته)؟! أم يريدنا أن نصدِّق أنه طلب شطبه لمجرَّد أنه (زهج) من (استراتيجيَّة التأجيل) التي اتبعها محاميه؟! وبافتراض أننا صدَّقنا أنه، بالفعل، (زهج)، فهل وقع (زهجه) ذاك من منطلق (إجرائي) أم (أخلاقي)؟! وفي كل الأحوال لماذا لم يُقدِم على إقالة محاميه وتعيين غيره طالما أن (استراتيجيَّته) قد (زهَّجته)؟! وإجمالاً: كيف يُعقل أن يتخلى شخص عن قضيَّة (ردِّ شرف) يطالب فيها بتعويضه بنصف مليون من جنيهات ثمانينات القرن الماضي، وتتابعها الأوساط الثقافيَّة والأكاديميَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة كلها باهتمام تريد أن تعرف حكم القضاء فيها، وذلك لمجرَّد (زهجه) من (استراتيجيَّة التأجيل) التي اتبعها محاميه؟! أم الحقيقة هي أنه آثر (الانسحاب) بعد أن تأكد بنفسه من أن المسألة ليست مجرَّد (طق حنك)، وأن فيها (مستندات)؟!



(6) ماذا رأى خالد أيضًا من مستندات الدفاع؟! وبتحديد أكثر:

أ/ هل رأى تقريرًا منسوبًا إليه ضدّي وموجّهًا إلى جهاز الأمن يستهله بإبداء استغرابه من الخطأ الذي ارتكبه الجهاز بالموافقة على إطلاق سراح "شخص مثلي" من المعتقل، ويتهمني فيه بأنني عميل للمخابرات السوفيتيَّة، وأنني ناشط، بتكليف من الحزب، في تأليب حركة الطلبة ضد النظام وقتها، وأننى أستثمر علاقاتي مع رجال الأعمال في جمع التبرعات للحزب؟!

ب/ قال إن علاقته بالمرحوم علي المك كانت مشوبة "بعدم استلطاف من أول نظرة" إستمر "حتى وفاته"!! وبصرف النظر عن البرود وغلظة الكبد التي يتحدث بها عن أن شخصًا في طيبة ورقة المرحوم علي المك قد مات وهو مخاصم له، فإن من المعلوم أن المرحوم قد تولى، حتى وفاته، رئاسة اتحاد الكتاب، خلفًا للمرحوم جمال محمد أحمد، فهل كان أيٌّ منهما شيوعيًا؟! ثم متى كانت (أول نظرة) تلك؟! وهل وقع ذلك من جانب خالد أم من جانب المرحوم؟! فإذا كان من جانب خالد، فكيف يفسِّر (نفسيًا) أيضًا "عدم استلطافه من أول نظرة" لإنسان أجمع الناس على محبته كالمرحوم علي؟! وإذا كان من جانب المرحوم، فما هو السبب الحقيقي، يا ترى، بعيدًا عن حكاية "من أول نظرة" هذه؟! وهل رأى خالد، سواء داخل المحكمة أو خارجها، تقريرًا منسوبًا إليه أيضًا، أى إلى خالد، وموجّهًا إلى جهاز الأمن، يتهم فيه المرحوم، على أيام إدارته لدار النشر بجامعة الخرطوم، بأنه حوَّل مكتبه إلى "مقهى" يلتقي فيه أصدقاؤه من "فلول أعداء ثورة مايو"، ويتناولون سيرة "الرئيس القائد" بالسوء والسخرية، وأن المرحوم ظلَّ يتلقى بصفة منتظمة، خلال نفس الفترة، وعن طريق طيار بسودانير من أقارب صديقه المرحوم صلاح أحمد ابراهيم المقيم بباريس، نسخة من إصدارة (البديل) المعارضة، والتي دأب صلاح على إصدارها هناك، فيستنسخ منها المرحوم، بإمكانيات دار النشر، نسخًا يشرف على توزيعها داخل السودان، بإمكانيات الدار أيضًا؟! إذا كانت الاجابة (بنعم) فما هو تاريخ ذلك المستند؟! هل كان سابقًا على إقالة المرحوم من إدارة دار النشر وتعيين خالد محله؟!

(7) هل علم خالد، في أي وقت بعد أن تخلى عن قضيَّته، بأن المرحوم الخاتم عدلان، مسئول النشر الثقافي بـ (الميدان)، وقتها، قد أعلن عن اعتزام (الملف الثقافي) نشر

تلك الوثائق في عدد قادم، وأن (نقد) تدخل وسحبها بحُجَّة أن خالد ليس مهمًا لهذه الدرجة، وطالما أنه شطب بلاغه فلا معنى للنشر، وأن الحزب يكتفي بما أعلنه في ميدان المدرسة الأهليَّة؟!

(5)

أما بعد، فلعلَّ خالد يدرك، الآن، كم كان ساذجًا وهو يمخر، بلا تحسُّب، في بحر لجِّيٍّ من (الطربقة) و(الربربة) و(الهضربة) حتى تناسلت الأسئلة الأربعة البسيطة فأنجبت ثلة أخرى من البنين والبنات! كما ولعله انتبه إلى كوننا لم نبادر لاتهامه بشئ محدَّد، بل ولم يحرِّكنا، أصلاً، في كلامه، وهو البادئ، سوى تهجُّمه على اتحاد الكتاب؟! وأننا ظللنا ننتظر، فقط، أن يجيب على أسئلتنا الأربعة تلك، محاولين دفعه بعيدًا عن السجال المجاني، باتجاه تطوير حوار يقوم على طرح الأسئلة وتلقيها، وفحص ما يمكن أن يترتب على ذلك من اتفاق وما يتبقى من اختلاف؟! وأننا، بإيراد مجتزأ منصور خالد، إنما كنا نسعى لتشجيعه على النأي عن المكابرة السمجة في الحق، والاقدام على الاعتراف المستقيم بالخطأ، أو تقديم أيِّ تفسير آخر يقبله العقل! فهل، تراه، أدرك شيئًا من كل ذلك؟! لا يبدو، للأسف، وإلا لما ألجأنا، مجدَّدًا، إلى انتظار آخر بلا جدوى، لإجابات غالبًا ما لن تأتي، على أسئلة تسبَّب فيها هو بنفسه، ولم نفترعها نحن؟! أم أنه كان يتوقع أن يُترك يلهو ويلغو ويلثغ ويلغلغ كما يشاء دون محاسبة أو مساءلة؟! أم، تراه، كان يظن السَّبَّ والشتم والتباذؤ عملاً (خارقًا) لا يقدر عليه سواه؟! ما كان ضرَّه لو كان أجاب على أسئلتنا الأربعة بلا ولولة أو زعيق أو شتائم أو بذاءات لا معنى لها، ويقيننا أن له في تجاربه من الدروس ما يكفي لاتقاء الأخطاء السابقة لو كان يسمع أو يعقل؟! ولكن ما عسانا نفعل مع أمثولة المرأة البلهاء التي تضربها عتبة الباب سبع مرات.. دون أن تنتبه؟!

(6)

يلزمني، في الختام، أن أسوق من الشكر أجزله، ومن الاعتذار أحرُّه، لكل الأخوات والاخوة الذين راسلوني أو هاتفوني بنبرة الحدب والاخلاص، من داخل السودان ومن خارجه، وبعضهم، علم الله، لم أتشرَّف بمعرفته بعد، حيث ساقوا إليَّ نصحهم السديد بعدم مجاراة تلك السجاليَّة الفجَّة التي أراد صاحبها، كما قالوا، أن يصرفني عن القضايا الجادَّة، وأن يثبت بها لمخدِّميه الجُدد أنه (جدير) بثقتهم! وهي نصيحة سديدة بلا شكٍّ، بل إن حكمتها تتجذر في عمق الحكمة الشعبيَّة التي تحضُّ على ترك الرماد يعلق بمن يخوض فيه وحده، وتحذر من اتباع البومة، إذ لا تقود إلا إلى الخرابات! لكن ما باليد حيلة، فيقيني أن هذه، أيضًا، قضيَّة جادة ما أضرَّ بنا سوى تعففنا عنها في السابق! وهذه (العقربة) عوَّدتنا أن تبقى كامنة في جحرها طالما بقيت مظلة السلطة مسحوبة عنها، غير انها ما أن تعود لتستظلَّ بها، حتى تنتفش (إبرة) ذيلها المسمومة، وتعود تئز من جديد! لذا وجدتني مضطرًا لأن أبعث بهذه الرسالة أثبت عبرها أن الشتائم والبذاءات والاهانات الشخصية (ماهيَّاش شغلانة)، على رأي أهلنا المصاروة! وأن الصاع يُردُّ، في العادة، صاعين، وأن المناورات (العقربيَّة) مقدور عليها مهما تحامت بالسلطة!

كما ويلزمني، في ما يبدو، اعتذار له هو نفسه، فقد حسبَني (أحط) من (قدره)، حين وصفت (منصبه) الجديد الذي ركل لأجله التدريس في جامعة الخرطوم بأنه (ملحق إعلامي)، فسارع، فورًا، لتصحيح معلوماتي بأنه، في الحقيقة، (مستشار إعلامي)! حسنًا، فهمنا، خلاص، نأسف جدًّا، سوى أن السؤال يبقى قائمًا عن ماهيَّة عمله الحقيقي وسط الجالية في بريطانيا.. وبرضو (بخيت وسعيد)!

66

برُوفيسورَاتُ تُوتِـي!

•• الثلاثاء 2007/3/13م ••

لولا أن يوم المرأة الذي احتفل به العالم بأسره في الثامن من مارس الجاري قد صادف لدينا دُهيماءَ غطغطت على صفحة أجندتنا، فشغلتنا، مُكرهين لا أبطال، عن كلٍ ما عداها، لما كان فاتني أن أزفَّ من التهاني أطيبها، ومن الأمنيات أعذبها، إلى جميع نساء بلادنـــا، وبالأخصِّ هاتيك الكريمات، المكافحات، الصابرات، في بوادي دارفور، على عتمة ليـــل مخيِّم مثل رُخٍّ خرافيٍّ، وقسوة أذىً منهمر كمطر من الجمر، يتطلعن إلـــى فـــرج عاجـــل وفجر قريب بإذن الله. فليتقبلن أجمعهنَّ تحيَّتي المتـــأخرة هـــذه، وأنـــا أخلـــع (طـــاقيَّتي) تصاغرًا، وأحني رأسي إكبارًا، لهنَّ في عيدهنَّ، متمنيًا أن يعود عليهنَّ، وعلينـــا، وعلـــى الوطن كله بحال غير الحال، وبأمر فيه تجديدُ!

وكنت هاتفت، قبل ذلك، الأستاذة الموقرة بلقيس بدري أدعوها لتشريفنا بالحـــديث فـــي الاحتفاليَّة التي أقامها اتحاد الكتاب بهذه المناسبة في مركز عبـــد الكـــريم ميرغنـــي بـــأم درمان. حاولت بلقيس أن تعتذر، في تواضع دمِث، بأنها لا تســـتطيع أن تـــدَّعي لنفســـها نضالاً في هذا الشأن. قلت لها: النضال (خشم بيوت) يا بلقيس، وبذل بيتكم في سبيل تعليم المرأة لا يقلُّ، بحال، عن بذل أعرق المؤسَّسات النسويَّة المدنيَّة في بلادنا، إن لم يكن قـــد فاقه لجهة التنفيذ والبيان بالعمل. قالت: أتفق معك، ولكن هذه الأسرة التي حظيت باستنارة حبا الله بها راعيها الأكبر، نشَّأتني، في المستوى الشخصي، على سلاسة في نيـــل أكثـــر حقوق المرأة، دون أن تحوجني، ابتداءً، لخوض صراع السودانيات المعتاد من أجل هـــذه الحقوق في جبهة الأقربين، وهو صراع، كما تعلم، أمرٌّ وأقسى من الصراع فـــي جبهـــة المجتمع.

إلتقطت هذه الفكرة بالذات، ورجوتها أن تأتي لتقدِّم إفادتها الشخصيَّة عن تجربة امـــرأة سودانيَّة حظيت بألا تكبِّدها أسرتها، مقارنة بالكثيرات غيرها، شطط الصـــراع الابتـــدائيِّ معها في هذا الشأن، بل يسَّرت لها أن تناضل من أجل حقوقها وحقوق نساء بلادها جميعًا في التعليم من نقطة أكثر تقدُّمًا. ولكم أسعدني أن راقت الفكرة لبلقـــيس، حيـــث جـــاءت، وتحدَّثت، فكفت ووفت بشهادة الحضور.

وإذا تفضل القارئ الكريم وسمح لي بلمسة شخصيَّة خفيفة أطبعها، في هذا المقام، على جبين هذه البطاقة، فإنني، وبعد أن أخصَّ بالتهنئة والأمنيات زوجتي وإبنتي وشقيقاتي، أحبُّ أن أذكر بالخير كله والدتي وجدَّتي الغاليتين، النعمة بنت الأنصاري ونفيسة بنت شوش، إن لم يكن بحصر أعمالهما الصالحات التي تستعصي، بالفعل، على الحصر، فليكن، على الأقل، بالإيماء لذكرى إبقائهما رأسنا مرفوعًا في سجون النميري، وهما تخوضان في وسط شارع الجامعة، ذات نهار قائظ، وضمن أسَر المعتقلين كافة، معركة الحريات والمطالبة بإطلاق سراحنا جميعًا، مِمَّا عرَّضهما لاعتقال مُرٍّ، هما أيضًا، برغم العِلل وتقدُّم السِّن، في زنازين أمن مايو!

رحمة الله ورضوانه عليهما، وعلى زميلنا الأستاذ الكبير مبارك أحمد صالح المحامي الذي تصدَّى للدفاع عن (أمِّي نعمة) حين قدِّمت للمحاكمة، في نفس الواقعة، بموجب قانون أمن الدولة!

●● الأربعاء 2007/3/14م ●●

لصديقي المفكر الكبير كريم مُروَّة عقل فيلسوف وقلب فنان. يخوض بك، ساعة، في مشكلات العصر والعرب ولبنان فيشدُّك، شدًّا، إلى قوَّة المنطق وتماسك الحُجَّة وسلاسة التحليل، حتى لتظنَّ أنك في رحاب قبيلة بأسرها من سلالة الحكمة القديمة، ثمَّ ما يلبث أن يحلق بك، ساعة أخرى، في آفاق الشعر والأدب والموسيقى حتى لتنسى أنك في حضرة رمز مرموق من الرموز التاريخيَّة لحركة اليسار الماركسيِّ العربي!

ما زلت أحفظ له كريم فضله عليَّ، فقد قدَّمني للقراء، باكرًا، مطالع سبعينات القرن الماضي، عبر مجلة (الطريق) وصحيفة (الأخبار) اللتين كانتا تصدران، وقتها، في بيروت، عن الحزب الشيوعي اللبناني. وكنت لمَّا أزل، بعدُ، طالبًا في مقتبل العمر بجامعة كييف، أبعث إليه بقصائدي من هناك، باسمي الحقيقي حينًا، وباسم (بحر الدين دياب) أغلب الأحيان، خصوصًا خلال الفترة التي أعقبت مجازر يوليو 1971م، حيث نشرتُ، لأول مرَّة، (طبلان وإحدى وعشرون طلقة لـ 19 يوليو) و(الغابة إمرأة يأتيها الطلق) و(نقوش مستعجلة بالقلم الأحمر على هوامش بيان للجنة المركزيَّة) وغيرها. وكثيرًا ما

كان يُعاد نشرها، نقلاً عن هاتين الاصدارتين، في مجلة (الجديد) التي كان يصدرها الحزب الشيوعي الاسرائيلي، على أيام رئاسة محمود درويش لتحريرها، وكذلك مجلة (الثقافة الجديدة) التي كان يصدرها الحزب الشيوعي العراقي في بغداد.

مع ذلك، صدِّق أو لا تصدِّق، لم يتح لي أن ألتقي بكريم، وجهًا لوجه، إلا قبل سنوات فقط عندما قدَّمني إليه، في بيروت، صديقنا المشترك د. مصطفى خوجلي. وتكرَّرت، بعد ذلك، لقاءاتنا، فأسرني بعمق إنسانيَّته، وبساطة شخصيَّته، وموسوعيَّة ثقافته، واتساع اهتماماته، على تنوُّع مدهش في مصادر المعرفة، وتجرُّؤ جسور على مقاربة آفاقها الجديدة، مع استمساك نبيل بالمبادئ النضاليَّة التي كرَّس لأجلها حياته، بعيدًا عن مزالق التعصُّب والمكابرة.

يراسلني كريم عبر البريد الالكتروني، بين الحين والآخر، يبعث إليَّ بكتاباته التي ترفل، ما تزال، وهو في هذه السِّنِّ، طازجة في كامل فتوَّتها، ومتوهِّجة فوق سنام عنفوانها. ولكم أحزنتني كلمة تلقيتها منه، مؤخرًا، في غاية الشاعريَّة والعذوبة، يبكي فيها بدمع كالدم أربعة من رفاق عُمره مضوا، كما يقول، تباعًا في تسلسل الغياب اليوميِّ: إدمون عون ومي غصوب وعبده مرتضى الحسيني وجوزيف سماحة، ففقد بفقدهم جزءًا عزيزًا من عالمه، من سيرته الفكريَّة والسياسيَّة، من وطنه لبنان، بل ومن نفسه ذاتها. تعازيَّ الحارة له، أطال الله عمره ومتعه بالصحَّة، وتحياتي لأسرته الودود.

•• الخميس 2007/3/15م ••

بين مصدِّق ومكذب نبشت اليوم خبرًا قديمًا كنت استغربته، أيَّما استغراب، عندما نشرته (أخبار اليوم) بتاريخ 07/2/21، ونقله عنها موقع سودانيز أون لاين، وفحواه أن جامعة الدول العربيَّة قدمت للسودان مبلغ 50 ألف دولار أمريكي (نعم 50 ألف بالتمام والكمال، وكمان دولار.. مش استرليني أو حتى يورو!) عبارة عن قيمة الدعم (أيْ والله.. الدعم!) المقدم من مجلس وزراء الصحة العرب (بقضِّهم وقضيضهم!) لتحسين الأوضاع الصِّحيَّة في دارفور!

نحيت الخبر جانبًا ورحت أتساءل: هل هؤلاء (الأشقاء العرب) جادُّون؟! ثمانية عشر وزير صحَّة عربى طاروا (برُبطة المعلم) إلى مقرِّ الجامعة العربيَّة بالقاهرة، ليقرِّروا أن (تتبرَّع!) كلُّ وزارة بأقلٍ من 5 ملايين جنيه سوداني، بالعملة القديمة، لتحسين الوضع الصِّحيِّ بدارفور، علمًا بأن كلفة الوفد الوزاري الواحد لا بُدَّ قد بلغت ثلاثة أضعاف هذا المبلغ، على أقل تقدير، دَع المصروفات الأخرى؟!

ثمَّ هَبْ، جدلاً، أنهم جادُّون، فبأيِّ حساب حسبوها؟! إذ حتى لو افترضنا أن مَن يحتاجون هذا الدعم، من بين كلِّ سكان دارفور، هم فقط المُجبرون على اللواذ بالمعسكرات، وأن تعدادهم مليونا نسمة، وفق أحدث إحصائيَّات الأمم المتحدة في يناير المنصرم، فأين، تراه، (يحوق) هذا المبلغ؟! ولو افترضنا، أيضًا، أن كلَّ ما يحتاجه الواحد منهم هو، فقط، حبَّتا أسبرين لتسكين آلام الصداع (عند اللزوم)! وأن هذا (اللزوم) لا يقع لهذا (الواحد) سوى مرَّة واحدة في حياته! فهل يعلم أصحاب المعالي وزراء الصحَّة العرب أن ثمن هاتين الحبَّتين يبلغ 66 جنيهًا، وبالتالي فإن (العجز) في (دعمهم) لهؤلاء المنكوبين، ولو بما يُذهب صداع الواحد منهم مرَّة في العُمر، يبلغ، بالضبط، ثلث المبلغ (المتبرَّع) به، ممَّا يعني أن كميَّة الأسبرين المطلوبة في هذه الحالة تحتاج (لتبرُّع) ما يعادل مجلسين وثلث من وزراء الصحَّة العرب؟!

أما إذا حاولنا تنفيذ مقترح الجامعة العربيَّة بإنشاء مراكز صحيَّة في الاقليم، فسنحتاج، في هذه الحالة إلى (دعم) ثلاثة مجالس وزراء صحة.. وربما أكثر! إذ حتى لو واصلنا افتراضنا أن المستهدفين بهذه الخدمة هم، فقط، هؤلاء النازحون، فهل، تراه، يكفي المبلغ المقدَّم لتشييد 193 مركزًا صحيًا بعدد المعسكرات؟! هل سيكفي مبلغ 500,000 جنيه لبناء مركز صحيٍّ واحد، ولو من.. (القش)؟!

لقد قدِّر لي أن أسهم في عدد من الفعاليات، في عدَّة عواصم عربيَّة، بمشاركة مفكرين وكتاب وباحثين وأساتذة جامعات ورجال إعلام وقادة تنظيمات سياسيَّة ومدنيَّة أخرى، حيث كان السؤال، في كل مرَّة، عن كيفيَّة اجتذاب الدعم العربي للقضيَّة الإنسانيَّة في دارفور. وكان رأيي، في كلِّ هذه المرَّات، أنه، ما لم يتخلص (الذهن العربي) من توهُّم (مؤامرة صهيونيَّة) وراء هذه القضيَّة، فسيبقى مكبَّلاً، على الدوام، بهاجسه الذاتيِّ (الساخن)، بدلاً من الانفتاح على حقائقها الموضوعيَّة (الباردة)!

هكذا، وعلى حين يتحشد العالم، من أقصاه إلى أقصاه، في التعاطف النبيل مع مأساة الاقليم وأهله، فإن (الذهن العربيّ) يعجز عن إطلاق مبادرة واحدة مرغوب فيها بهذا الاتجاه، اللهم إلا ما يبعث على السخرية، فحسب، كمبادرة المسكينة.. ليلى علوى!

●● الجمعة 2007/3/16م ●●

مَن قرأ ولم يُزلزل أعماقه، بعد، الخطاب المفتوح الذي وجَّهه البروفيسور الجليل مهدي أمين التوم إلى رئيس الجمهوريَّة بعنوان "لسنا متسوِّلين يا سيادة الرئيس" (السوداني، 07/3/15)، فإن عليه أن يتحسَّس صدره، فلربما كان ثمة (حجر) مكان (القلب)!

لقد هزَّني، والله، بقوَّة استهلاله قائلاً: "لو كنت متمثلاً حقًا بالرجل العظيم الذي سمَّاك أبوك عليه، لما أحوجتني وغيري لمخاطبتك عبر الصحف السيارة"، وتشديده على كفاح الأستاذ الجامعيّ السودانيّ، السنوات الطوال، "للحصول على المرتبة العلميَّة الرفيعة كي يكون.. مرجعًا علميًا عالميًا في تخصُّصه تتنافس الجامعات الخارجيَّة والمؤتمرات العلميَّة على التشرُّف به". كما هزّتني، بعد ذلك، تساؤلاته التي تكاد تقطع نياط أقسى القلوب، وهو يشير إلى القرارين المتناقضين الصادرين عن رئاسة الجمهوريَّة وعن مجلس الوزراء، ونتيجتهما جحد حقوق الأساتذة ممَّن تجاوزوا سِنَّ الستين: "هل في هذه المسيرة.. يا سيادة الرئيس.. ما يبرِّر ما أدخلتمونا فيه من إهانة وإذلال ونحن في هذه المراحل المتأخرة من أعمارنا"؟! و.. لماذا هذه.. القرارات المتناقضة.. (و) المتضرِّرون رجال في خريف العُمر بلغوا الخامسة والستين، أو زادوا، وخدموا هذه الأرض الطيِّبة عِلمًا وعملاً لأكثر من أربعين سنة، تعايشوا خلالها مع ظروف من البؤس والتدهور المستمرّ والمتسارع، لكنهم لم يحنوا رؤوسهم، ولم يلجأوا إلى ذل السؤال إلا إلى الله الوالي الكريم"؟! ثم بلغ الخطاب سنام تأثيره الفاجع، بالإيماء إلى أن حال هؤلاء الأساتذة ظلّ، طوال عشرات السنين، أشبه ما يكون بحال أهل بادية الكبابيش في فترة الجفاف والتصحُّر، وقد عبَّر عنه أحد أبنائهم، حين سألوه عن ذلك، قائلاً، بعفويَّة شديدة، وهو يجلو الصِّدق بوهج البلاغة الشعبيَّة: "والله يا أولادي كنا ماسكين الدموع بالصَّنقيع"!

وبعد، فهل، تراها، وصلت تلك الرسالة المفتوحة إلى السيِّد الرئيس، أم أن ثمَّة (إخـوة أعداء) حجبوها عنه، كما توقع بروفيسور مهدي، أو زيَّنوا له تجاهلها، أو العمـل عكـس توجُّهاتها؟!

•• السبت 2007/3/17م ••

لا أملُّ العودة، المرَّة تلو المرَّة، لسِفر الصديق الحكاء البارع شوقي بدري، الموسـوم بــ (حكاوي أم درمان). وظنِّي أن أكثر ما يهمُّ في الحكـاء أن يكـون (جليسًـا أنيسًـا)، بصرف النظر عن أيَّة (حكمة) قد تكون مبثوثة بين دفتي كتابه. فإن كان مُضجرًا، لا قدَّر الله، فإن القارئ سرعان ما ينفض يديه عن حكيه، غير نادم ولا آسف، كمـا لـو كـان ينفضهما عن عصيدة لبيكة بلا طعم! (الفائدة) ينبغي أن تجئ لاحقة علـى (المتعـة) فـي الابداع، وإلا صار التلقي ضربًا من (القراية ام دق) بلا منازع!

عناصر (الابداع) عصيَّة على الحصر، ولا توجد، لحسن الحظ، أشـراط تحـدِّدها أو قوائم تصنفها، إنما يعتمد اجتراحها، أولاً وأخيرًا، على طاقة الحفر الخلاقة لـدى المبـدع الحقيقيِّ، والتي هي، بحمد الله، لا محدودة ولا مقطوعة! ومع ذلك أجدني ميَّـالاً لاعتبـار (حكاوي أم درمان) أنموذج درس مهمٌ وميسور، لكل مَن ألقى السمع وهو شهيد، في كون (ثراء الابداع) لا ينتج إلا عن (ثراء التجربة). ولأن العكس صحيح فإن (جدب التجربـة) لا يُنتظر أن يفرز سوى أعمال نيِّئة ما يلبث أن ينفضح افتقارها إلى أيِّ عمق، بالغًا ما بلغ تخفيها وراء الأشكال المعقدة أو المنحوتة بعناية!

ضمن الفصل السادس من (حكاوي أم درمان)، وتحت عنوان (جامعة توتي)، يرتقـي شوقي مرتقىً رفيعًا في باب طاقة (الجليس الأنيس) علـى المزاوجـة بـين (الامتـاع) و(الفائدة). وإلى ذلك ما ينفكُّ سرده الشائق يمخر في عباب لغة تخلصت نهائيًا مـن عِـيٍّ قاموس (الاسمو شنو بتاع الهناي) الذي ما أورثتنا إياه غير لكلكة عاميَّتنا المدينيَّة، ورحـم الله شعراءها ومغنييها وحكائيها، فلولاهم لما تفتح لها زهر ولا أينعت لها ثمـار! جـابَ شوقي آفاق السودان جنوبًا وشمالاً، فأكسب حياته، ومن ثمَّ مخزونه اللغويَّ، تماسكًا أجرى الحكايات بين يديه في سلاسة المسبحة المنضَّدة، حيث لكلٍ معنى مقابل لغوي، ولكل شـئ

لفظ محدَّد، وربما أكثر، في الدلالة عليه. ولم يكن، حتى وهو صبيٌّ يافع في أم درمان الخمسينات والسِّتينات ــ وما أدراك ما هي ــ ليتردَّد أن ينسرب من دِعة العيش في كنف أب أفنديٍّ، يوم كان الأفنديُّ أفنديًا، وليونة حضن أمٍّ تستبضع له ملابسه من بلاد الفرنجة، ليلتحق بحياة القشَفِ والضَّنَّكِ والحَفَفِ في بيئات أضحى لا يسيغها، في العادة، غالب أولاد هذه الفئة الاجتماعيَّة ممَّن ركنوا، رويدًا رويدًا، لمحدوديَّة الجغرافيا، حتى تساءل، مفزوعًا، من أبلغوه منهم بالنقل الوظيفيِّ إلى (الغزالة جاوزت): الغزالة عملت شنو؟!

هكذا، وذات عطلة مدرسيَّة، وهو، بعدُ، صبيٌّ في السابعة عشر، قذف به توقه ذاك، سباحة مع أصدقائه، إلى نواحي جزيرة (توتي)، قبالة (مقرن النيلين)، وجزيرة (ود دكين) النائمة، كتمساح هائل، تحت كبري (النيل الأبيض) تتبع لسواقي (الفتيحاب)، والثالثة الهلاليَّة التي تقع بينهما، بذيلها الرمليِّ الطويل، ورأسها الشماليِّ المرتفع المكسوِّ بطبقة من الصلصال؛ ووسطها المغطى بشجيرات (الطرفة) ذوات الخضرة الدائمة، والأوراق شبه الإبَريَّة، وأعشاب (الشديدة) التي تساعد على تماسك التربة، وإن كانت غير صالحة لأكل الماشية. ويروي شوقي أن المُزارع الذي يزرع الرأس الطينيَّ، والذي عرف، لاحقًا، أن اسمه مبارك بسطاوي، إقترب منهم قائلاً، وهو يشير إلى ما بدا لهم عشبًا غريبًا: "ده ما تطوه (لا تطأوه)، ولا تقلعوه، ده دخن"! ولما رأى دهشتهم واصل قائلاً: "ده دخن جزاير ما بتأكِل، بس بنزرعه نعرش بيه البيوت والرواكيب"! وكان ذلك أول درس تعلمه شوقي في زراعة الجُزر.

شكلت تلك اللحظة، وعلى مدى سنتين ونصف، إحدى أهمِّ نقاط التحوُّل الفاصلة في حياته، إذ لم يحتج الأمر، في ما يروي مواصلاً، إلى أكثر من مقابلة أخرى مع مبارك بسطاوي وعدد من المزارعين وصيادى السمك، كي يقرِّر ألا يرجع إلى المدرسة، وأن يبقى هناك يتشرَّب منهم الحِرفة، وأن تتراجع إلى المرتبة الثانويَّة من خياراته، بصورة حاسمة، فكرة الجلوس، وقتها، لامتحان الدخول إلى الجامعة، فقد وجد، كما قال، الجامعة التي تناسبه، تحت إشراف أولئك.. (البروفيسورات): مبارك بسطاوي وخوجلي هارون والريِّس ميرغني وقرض الحوَّاتة وأبو دبورة والحاج والغول ورجلان وشرف حريقة العملاق والآخرين! ويقول شوقي أن إحساسه بمبارك بسطاوي كان إحساس من وجد أخًا منذ اللحظة الأولى، حيث تقبله ببساطة، كأنه كان ينتظره، دون أن يسأله عن شخصه، أو أهله، أو عمله، مثلما تقبله الآخرون كذلك. وعن شرف حريقة يروي شوقي كم تأثر

بكرمه، ونجدته للضعفاء، ومسارعته لعمل الخير، حتى لقد خاض مشاجرة خلفه، ذات يوم بسوق الخضار، دفاعًا عن هذه القيم! ويؤكد شوقي أنه اكتسب من شـرف حريقـة هـذا، بالذات، وعبر سنوات عمره اللاحقة، سواء في السودان أو يوغسلافيا أو تشيكوسلوفاكيا أو اليونان أو السويد أو أيٍّ من بلاد العالم الأخرى التي طافها طولاً وعرضًا، عادة التبـرُّع بشئ من دمه للمحتاجين، وأنه، في كل مرة يفعل ذلك، يكون شرف حريقة حاضـرًا فـي ذاكرته! ويصف شوقي تلك الفترة بأنها من أكثر سِنِيِّ حياته سعادة، إذ حصَّل خلالها على دروس وخبرات لا تتاح، عادة، في أيَّة مدرسة، وعلى رأس ذلك احترام الآخرين، بما هم بشر، وبما يتمتعون به من حميد خصال، على رقة حال.

بعد زهاء نصف القرن، حكى شوقي عن أولئك الكادحين البسـطاء، مادحًـا نـبلهم، وشارحًا طرائقهم في العمل ومغالبة المشقات، وكاشفًا عن مخزون مدهش من الخبـرات والتجارب والدروس، فجاءت حكايته غنيَّة بتفاصيلها الشائقة عن انخفاض النيـل، وعـن حشِّ القشِّ وقت الدَّرت (الحرِّ) بعد الفيضان، وعن زراعة الطماطم في الشتاء، والبطـيخ والعجور والشمّام والكوسة في المناطق الرمليَّة، وعن مغزى العلامة التي ترسـم علـى البطيخ في شكل دائرة أو مثلث أو صليب، وعن الشلح (عِرق البطيخ) الذي يرقد متجهًـا نحو الغرب، وعن البطيخة الأولى في رأس الشلح، وتعرف بـ (الحجريَّة)، وهي الأحلى التي يأكلها المُزارع ولا يبيعها! ومن طريف ما روى أنه، وبعد سنوات طوال من ذلـك، طلب من بائع بطيخ أن يبيعه ثلاثة بطيخات سمحات متعهِّدًا بأن يدفع له ما يريد، شريطة ألا يحاول غشه، كونه كان يزرع البطيخ! غير أن البائع أجال نظره في سيارته وسـائقه، ثمَّ أدخل ثلاث بطيخات في صندوق السيارة، فأعطاه شوقي ثمن بطيخـة واحـدة فقـط، وعندما احتج البائع قال له: هذا لأنك أعطيتني بطيخة واحدة.. فإحدى هذه (البُطرُسـيَّات) عِرقها (ميِّت) والأخرى (قعَرْ شلَح)، فما كان من البائع إلا أن هتف: "أهـلاً ود كارنـا"! ويمضي شوقي يؤانس بزراعة وقطف الأسود (الباذنجان) والبامية والسـلج، وبالمعديَّـة وزوارق الحراز الخفيفة، وبحوادث الغرق والتماسيح الصـغيرة التائهـة علـى الشـطِّ، وبتركيب النبرو (الشادوف) بعد جفاف الأرض الطينيَّة وتشققها، وكيف أنها عمليَّة قاسيَّة، لا أصعب منها إلا الري بالجوز (صفيحتين تحملان على الاكتاف بحامل خشبي). ويقـول في هذا متباهيًا، إنه، عندما اشتغل، بعد سنوات طوال من ذلك، حمَّالاً في مينـاء مـالمو

(بالسويد)، وجد نفسه قادرًا على أداء العمل بسهولة، فهو من خريجي (جامعة توتي) التي علمته الصبر على المكاره، فكان يعمل 18 ساعة، وأحيانًا 24 ساعة متواصلة!

كذلك يروي شوقي كيف التصق بالحوَّاتة (صيادي السمك)، كما وبالنوَّاتة، فتعلم حرفتهم حتى كاد يصبح واحدًا منهم! ويتذكر، في هذا السياق، طرَّاحته (شبكته المخروطيَّة) التي تربط أثقال الرصاص في أطرافها. ويصنف أنواع السمك مُبرزًا خصائص كل نوع، كالعجل والكبروس والبلطي والكوَّارة والكأس والترزة وخشم البنات والبياض والقرموط والقرقور والشلبى والبتكويه والبنيَّة والنوق والتامبيرة والبَرَدة. ويصف الصريمة التي تستخدم في صيد العجل والكبروس، وهي خيط سميك بمئات الصنارات تشكُ فيها أسماك القرموط الصغيرة الحيَّة، ثمَّ تَبَيَّت وسط النهر لتسحب في الصباحات. ويُجْمِلُ شوقي أوضاع أولئك الصيادين الكادحين بشاعريَّة شفيفة، قائلاً: ".. النهر يحدِّد رزقهم، والحظ يلعب دورًا كبيرًا في حياتهم، لكن الحريَّة تعني لهم كل شيء". ويردف متفاخرًا بأنه، بعد الحياة التي قضاها معهم، ليس ثمَّة طعام لا يستطيع أكله، ولا سطح يعجزه النوم عليه، ناعمًا أو خشنًا، وأحيانًا جالسًا القرفصاء! ويروي أنه كان من عادته أن يعوم بالصريمة في المغرب، وكان الجميع يتطيَّرون من نزوله، في مثل تلك الساعة، إلى النهر، وبالأخص في منطقة الشيمة (الدوَّامات)، فالصيادون كثيرو التطيُّر، وقد يحسبون صنارات الصريمة عدة مرَّات للتأكد من أن عددها فردي! وكان شرف حريقة أكثرهم غضبًا ممَّا كان يعدُّه استهتارًا من شوقي وعدم احترام للنهر! لكن شوقي، وبعد أن يروي الكثير من الأحداث والوقائع المفرحة والمحزنة بأسلوبه الشائق، يؤكد أن أولئك الرجال أعطوه أشياء لا تقاس بالمال: الصداقة الصافية، والقلوب النظيفة، وحُبَّ العمل، وتقبُّل المصائب، والصِّدق. ويمتدحهم لكونهم عاشوا أحرارًا كالطير في السماء، مع أن أرزاقهم كانت في رحم الغيب، فهم الذين صنعوا الوطن، وما زالوا يصنعونه، بعيدًا عن صالونات التفاهة والسفسطة! ويقول: "مبارك من المفروض أن يكون قد أكمل السبعين اليوم.. له عظيم التحيَّة والاحترام، فهو لا شك أستاذي في هذه الدنيا".

أتمنى أن يحظى (بروفيسورات توتي) بكاتب سيناريو حصيف، ومخرج بارع، ومنتج مقدام، فيصنعون من سرديَّة شوقي، الناتجة عن تجربة حقيقيَّة لا انفصام فيها بين عمل (ذهني) وعمل (عضلي)، شريطًا (ممتعًا) و(نافعًا) أتوقع له، منذ الآن، أن يحصد الكثير من الجوائز الاقليميَّة، إن لم تكن.. العالميَّة!

●● الأحد 2007/3/18م ●●

شكرًا لصديقنا العالم د. أمين مكي مدني على مقالته البديعة المنشورة صباح اليوم بعنوان "الإحالة إلى المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة" (الأيام، 07/3/18). وكنا ذهبنا ذات مذهبه في كتابين أصدرناهما قبل أكثر من سنة، لكن (الأتراك) و(المتتوركين) أهملوا قولنا، ثمَّ ما لبثوا أن عادوا يكابرون في الحقٍ عندما أعدنا الصَّدْع به مع انفجار الأزمة خلال فبراير المنصرم، وليتهم لامسوا من المعرفة شيئًا!

من يقول للحكومة إن (القانون الجنائي السوداني) يحتوي على عناصر (القانون الانساني الدولي)، يكذب عليها. ومن يقول لها إن عدم منحها تأشيرات دخول لأعضاء بعثة (مجلس حقوق الانسان) إلى دارفور كان عملاً مجيدًا، يكذب عليها. ومن يقول لها إن إدانتها أو عدم إدانتها في هذا (المجلس).. سيَّان، يكذب عليها. ومن يقول لها إن التعويل المجاني على مواقف الصين وروسيا صحيح، يكذب عليها. ومن يقول لها إن الخروج من طاحونة (الفصل السابع) مثل الدخول فيها، يكذب عليها. ومن يقول لها إن استمراء لعبة (الأوراق الثلاثة) على عامل الزمن في شأن (القوَّات الدوليَّة) ليس خطة بئيسة، يكذب عليها. ومن يقول لها إنها تستطيع أن تضع عينها في عين المجتمع الدولي لتنكر توقيعها في 2000/9/8م على (نظام روما لسنة 1998م) الذي أنشأ (المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة)، يكذب عليها. ومن يقول لها إن عدم المصادقة على ذلك (النظام) يطلق يديها في إعاقة تطبيقه، حتف أنف (معاهدة فيينا لسنة 1969م)، يكذب عليها. ومن يقول لها إن التقرير بشأن ما إذا كان قد وقع أو لم يقع أيُّ تهديد (للسلم العالمي) ليس سلطة مخوَّلة (لمجلس الأمن) يمارسها (منفردًا) بموجب المادة/39 من (الميثاق) الذي وافق السودان عليه منذ استقلاله عام 1956م، يكذب عليها. ومن يقول لها إن (مجلس الأمن) لا يملك سلطة الإحالة إلى (المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة)، حتف أنف المادة/13/ب من (النظام) مقروءة في ضوء (الفصل السابع) من (الميثاق)، يكذب عليها. ومن يقول لها إن إبرامها اتفاقًا دوليًّا مع يوغندا، في نوفمبر 2005م، على (تنفيذ!) مذكرة الاعتقال الصادرة من (المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة!) بحق جوزيف كوني وثلاثة من كبار قادته، لا يرتب عليها حُجَّة أخلاقيَّة تحول دون إعلانها، الآن، أن إجراءات نفس هذه المحكمة لا تعنيها في شئ، يكذب عليها.

ومن يقول لها إن استقبالها المتكرر لوفود مكتب المدَّعي العام لويس مورينـو أوكـامبو، وتزويده بالافادات والمستندات، لا يرتب ذات هذه الحُجَّة الأخلاقيَّة في حقها، يكذب عليها. ومن يقول لها إن مشاركتها بنشاط في الاجتماعات الدوريَّة للجمعيَّـة العموميَّـة (للـدول الأعضاء!) في هذه المحكمة، لا يرتب نفس الحُجَّة الأخلاقيَّة في حقها، يكذب عليها. ومن يقول لها إن ثمَّة مخرج من هذه (الورطة) بغير مـا تتيحـه المادتـان (16)، (17) مـن (النظام)، يكذب عليها. وهذا محض غيض من فيض!

حقًا ما أضر ببلادنا سوى (الخشَّامة) والأنبياء الكذبَة!

•• الاثنين 2007/3/19م ••

وقفت معلمة الأسبانيَّة تشرح للفصل أن هذه اللغة، بخلاف الانجليزيَّة، تـذكر وتؤنـث الأسماء، فمثلاً (المنزل) أنثى la casa، بينما (القلم) ذكر el lapiz.. وهكذا.

رفع تلميذ إصبعه وسألها:

ــ "وما يكون جنس الكمبيوتر يا أستاذة"؟

فكرت المعلمة قليلاً، ثمَّ، وبدلاً من أن تجيب بنفسها، وزعت الفصـل علـى فـريقين، أولاد وبنات، وطلبت أن يجيب كل فريق على السؤال مع ذكر أربعة أسباب تسند إجابته.

أجاب فريق الأولاد بأن الكمبيوتر لا بُدَّ أن يكون أنثى la computadora للأسـباب الآتية:

(1) لا أحد، غير الذي خلقه، يستطيع أن يفهم منطقه الداخلي!

(2) لديه لغة خاصَّة يتواصل بها مع الكمبيـوترات الأخـرى، ولا يسـتطيع غيـرهم أن يفهمها!

(3) يحفظ لك أتفه الغلطات، وبذاكرة طويلة الأمد، كي يمكنه اجترارها مرَّة أخرى!

(4) ما أن تختار واحدًا حتى تجد نفسك مضطرًا لأن تنفق نصف دخلك على إكسسواراته!

بالمقابل، أجاب فريق البنات بأن الكمبيوتر، دون شكٍّ، ذكر el computador، والأسباب هي:

(1) لكي تفعل معه أيَّ شئ لا بُدَّ لك أن تديره أولاً!

(2) رغم أن لديه الكثير من المعلومات، إلا أنه لا يستطيع التفكير من تلقاء نفسه!

(3) في حين يُفترض أن يساعدك في حل مشاكلك، تجد أنك تهدر نصف وقتك في حلِّ مشاكله هو!

(4) ما أن تختار لنفسك واحدًا حتى تكتشف أنك لو كنت تريَّثت قليلاً لكنت حصُلت على آخر أفضل منه!

وفاز فريق البنات!

"

سَفِيرُ جَهَنَّمْ!

حول لويس أراغون قالت إلسا تريوليه: "عندما أتحدَّث عنه فإنما أتحدَّث عن الشعراء وليس عن ضحايا الخيالات، عن الشعر وليس عن الشئ الذي يلمع دون أن يكون ذهبًا"! ولم أجد أبلغ من هذا القول في التعبير عن الاستقبال الحاشد لمحجوب شريف الذي عاد إلى الوطن، معافى بحمد الله، عشيَّة يوم الشعر العالمي.. ويا لها من مصادفة!

لمحجوب عادات مختلفة في النظم حدَّ الفرادة. فهو لا يجلس، قط، إلى منضدة لكتابة قصيدته، إلا بعد أن تكون قد علِقت معالِقها واستدارت خلقًا سويًا. أما مراحل تكوُّنها الأولى فغالبًا ما تتخلق لديه ماشيًا على قدميه، حتى لقد لقبه الصديق الحميم عبد الله علي ابراهيم بـ (الأمِّي) تحبُّبًا! تجده كثيرَ المشي بقدر غزارة إنتاجه.. في حوش البيت، في باحة السجن، أو حتى داخل زنزانة مغلقة، مثلما في أزقة أم درمان المتعرِّجة، وساحاتها المحتشدة بالعنفوان، وبالأخص سوقها الكبير الضاج بالحيويَّة. ولعلَّ هذا ما يفسِّر اكتظاظ قصائده بمختلف الحالات والحكايات والصراعات الانسانيَّة.

تكمن، خلف ذلك، عجيبة أخرى من عاداته في التأليف، فهو لا يتحرَّى الهدوء، ولا ينتظر هبوط وحي أو الهام، بل يأخذ الشعر غِلابا، فيذهب بنفسه، راجلاً، إلى حيث وحيه في ضجيج الحياة، وإلهامه في حركة الناس اليوميَّة.. في عبارة يلتقطها من فم حمَّال بسيط، أو زوبعة تثور تحت أقدام مشاجرة مدرسيَّة، أو كلمة تقذف بها أمٌّ تتضجَّر من غلاء المعيشة، أو تقطيبة ترتسم، أول النهار، على جبين أب مفصول للصالح العام، أو حكمة ترسلها عجوز تتعجَّب من تغيُّر الدنيا والأحوال، أو ترنيمة يمطها بائع متجوِّل ينادي على بضاعة كاسدة، أو معنى خبيئ يطلُّ، فجأة، من عيني صبيَّة كابية الجمال قد لا تثير الاهتمام في محطة بص، أو ترميز طبقيٌّ يجاهر بفحشه وسط ثرثرات فعلة يترصَّدون الرزق بناصية بنك يتجهَّمهم من أوَّل الصباح! وإذ يفعل ذلك، لا ينقل هذه التعبيرات، بحرفيَّتها، إلى بنية قصيدته، وإنما يُعمِل فيها من طاقته الهائلة على مكابدة جدل اللغة، والمزج السلس بين العاميَّة والفصحى، واللعب البارع على جرس الحروف ورنين الألفاظ، وتقطيع الجملة الشعريَّة الواحدة إلى مجموعة جُمَل قصار، والاشتغال على القوافي الداخليَّة المتتابعة والمتغيِّرة، مع الإمساك الجيِّد، في كل الأحوال، بخيط القافية

الأصليَّة الأساسي، والكثير الكثير، إلى ذلك، ممَّا في مُخلاته من أدوات سحر القول الشعري وحيَلِه المُبهرة.

وثمَّة عجيبة ثالثة تتصل بعيار الشعر عنده، حيث يستمد إيقاعاته وأوزانه، مباشرة، من عمق إصغائه الولِه الكلف الشغوف لصميم هذه الحركة الموَّارة في عرصات المدينة، وهي، بطبيعتها، حركة ذات أوزان صريحة، وإيقاعات فاقعة. ولحرصه على ألا يُفلِت منها شيئًا، ولو للحظة، فإنه يلتمُّ عليها، بكل جوارحه، مراجعة وتنقيحًا وجَلْوًا، طوال الوقت الذي تأخذه صناعة القصيدة. لذلك، ليس نادرًا ما يلحظ جلساؤه من أهله أو أصدقائه المقرَّبين أو رفاق سجنه، أنه يكثر، في مثل تلك الأيام، من الاستغراق اللاإراديِّ في طقس تمتمات مُبهمة، كمن يتلو أورادًا يحرِّك بها شفتيه دون صوت، ويضبط إيقاعها ووزنها الخفيَّين بتلعيب يديه وقدميه ورأسه، بل وعينيه أحيانًا، ثمَّ ما يلبث أن يعود، حين ينتبه، بغتة، إلى مراقبتهم له، كاتِمين ضحكًا معابثًا، لينفجر، هو ذاته، في طقس قهقهات طفوليَّة مجلجلة!

كلا تجويد صراحة الوزن وفقوع الايقاع، المستلهمين من صراحة وفقوع أوزان وإيقاعات الشارع العام، فضلاً، بالطبع، عن فرادة الاقتدار على التعبير، في بساطة معقدة وسهولة ممتنعة، عن أشرف المضامين الضاربة في عمق الهمِّ الانسانيِّ اليومي، هو ما يُكسِب قصيدة محجوب خاصيَّتها المنبريَّة، وقابليَّتها للأداء الجماعيِّ، وقدرتها، ليس على تحريك المشاعر، فحسب، بل والأجساد ذاتها! وما أيسر أن تلحظ ذلك إن أنت أوليت انتباهك لاستجابات الجمهور لأدائه على المنصَّة، بحركة قدميه ويديه التي لا تكاد تهدأ، دَعْ انفعالات دواخله التي تستعصي على اللجم، فتنعكس، بتلقائيَّة وطلاقة، على نبرات صوته وتوترات وجهه وشفتيه! وأذكر، استطرادًا، عندما احتفل اتحاد الكتاب في داره بالمقرن، ذات أمسية، بتوقيع (اتفاق الميرغني ــ قرنق) عام 1988م، كيف أحاطت بمحجوب مجموعات شتى من بنات وأبناء (الهامش)، بلكناتهم وأزيائهم وحُلِيِّهم المائزة، يصدحون معه بأهزوجته (ميري كلمينا)، وهم يشيعون، برقصاتهم الشعبيَّة النشطة حول نافورة الدار، جوًّا من المرح الصخاب، في ذات اللحظة التي وصل فيها الميرغني على رأس وفده إلى الاحتفال، فوقف يتلقى تلك التحيَّة غير المسبوقة في مشهد مهيب، تمايحت معه هامات الشجر، واهتزت له أركان المبنى، وسرت (عدواه) إلى الجماهير المحتشدة، فانطلقت تشارك، على سجيَّتها، في الأداء الشعريِّ، والرقص على الإيقاع الداوي، بينما

الدموع تسحُّ من عيون لطالما سهّدها التوق (للسلام).. دون أن ينتبه أحدٌ إلى أن الأهزوجة نفسها لم تكن ملحَّنة!

الحديث عن جماليات القصيدة عند محجوب، وعناصر شعريَّتها، ذو شجون، لولا أن المساحة تضيق. لكن يعزُّ علينا، ونحن نخصُّه بهذه التحيَّة في يوم الشعر العالمي، أن نضع النقطة في نهاية السطر دون أن نشرك القرَّاء في متعة الاستماع إلى أحد آخر نصوصه، وقد وقع له، ولا بُدَّ، من خبرةٍ غاية في الإيلام:

"أدِّيني شهادة فقدانْ وجدانْ وضميرْ اتوفى/ لو إني كتبتَ قصيدة تطقطقْ اصابعْ حاكمْ زلفى/ بيناتنا رفعنا ستارَ الكُلفةْ/ وأكلنا سويًا قوتَ الشعبْ/ منُو الظلماتْ فيهن نِتخفى/ منِّي الكلماتْ تبقى مَحَفة/ حَمَلتو عليها يلوِّح.. يلوِّح بالمنديلْ/ ولساني بساط احمرْ ممدودْ/ يتمشى عليهو لِحَدَّت ما يدخل بُستانَ النومْ/ تبًّا للكلمة بتتسكَّعْ.. تركَعْ/ تدفعْ أكترْ.. تمدَحْ أكترْ/ تلبَسْ أقصَرْ/ وسط الهالاتْ تعبُرْ صالاتَ الجنرالاتْ وكِبارَ القومْ/ أدِّيني شهادة فقدانْ وجدانْ وضميرْ اتوفى/ في ذاك اليومْ"!

●● الأربعاء 2007/3/21م ●●

لأول مرَّة، أقرَّ د. مصطفى عثمان اسماعيل، مستشار رئيس الجمهوريَّة، اليومَ، دون أدنى مواربة، بأن الحكومة ليست لديها أيَّة استراتيجيَّة لمعالجة أزمة دارفور التي تعتبر المهدِّد الأول للسلام في البلاد! وأردف أنه، وعلى ضرورة وضع هذه الاستراتيجيَّة، إلا "أن إحساسنا بالزمن وأهميَّته ضعيف، ونحتاج لجدول زمنيٍّ محدَّد.. لحل هذه الأزمة"! وزاد: "كلما بادرنا جعلنا الآخرين خلفنا" (الأيام؛ 07/3/21)!

وطيِّب.. لِمَن، تراه، يقرع د. مصطفى الأجراس؟! أليست هذه هي ذات التنبيهات التي جأرت بالشكوى من إهمالها حلوق الحادبين على الوطن حتى بحَّت، بينما إعلام السلطة الرسميُّ ما ينفكُّ يصمهم، صباح مساء، بالعمالة، والارتزاق، والخيانة العظمى؟! أم أن د. مصطفى قرَّر، فجأة، أن يغرِّد خارج السرب؟! أم أن هذا محض (بالون اختبار) تطلقه الحكومة تهيئ به مناخًا ملائمًا لاستقبال (تغيير ما) يُخشى أن يُحدِث صدمة (للبعض) مِمَّا

لا (تؤمَن) عواقبه؟! أم أن د. مصطفى يتهيَّأ، بهذه اللغة الجديدة، للعب دور جديـــد؟! أم.. ما هي الحكاية بالضبط؟!

•• الخميس 2007/3/22م ••

فاجأني، نهار اليوم، رسولُ صديقي الياس فتح الرحمن، الشاعر الجميـــل، والمصــــمِّم البارع، يحمل إليَّ نسخة أخرجتها المطبعة ساخنة، للتوِّ، من الكتاب الأمنية!

فضضت المظروف وعانقته، لا أجمل ولا أكثر أناقة، بغلافه الأزرق الغامق، وصورة حبيبنا الراحل تتوسَّطه، والخطوط البيض تشهق، في الأعلى وفي الأسفل، وتشهق حروفها البارزة، وتشكيلها الزاهي بلونيه الأحمر والبرتقالي: (أعمال علي المك)!

مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي هو الذي جعل الطبعة الأولى من هذا السِّفر ممكنة، في 46 صفحة من القطع الطوليِّ الكبير، على ورق (الليدجر) الأغبش، وتحت الاشـــراف العام لسادن الثقافة الصالح.. محمود صالح، وقد تولى الياس، بجانـــب التقـــديم للطبعـــة، تصميم الغلاف، كما أنجز الحروفيُّ محمود إبراهيم خطوطه الأماميَّة، والحروفـــيُّ تـــاج السر حسن خطوطه الخلفيَّة، وبالنتيجة، ها هو الحُلم يرفل في أبهى حلله، وأكمل صـــوره، شاملاً لجُلِّ مجموعات الراحل القصصيَّة: (القمر جالس في فناء داره)، و(الصـــعود إلـــى أسفل المدينة)، بمقدِّمة طبعة روز اليوسف القديمة ذاتها، و(حُمَّى الدريس)، وكـــذا عملـــه الشعري: (مدينة من تراب) الذي أهداه إلى بابلو نيرودا، فضلاً عن إحدى أرقِّ إخوانيَّاته: (عبد العزيز أبو داود).

لم يشمل الكتاب أنطولوجيات المرحوم الشهيرة: (نماذج من الأدب الزنجي) الصـــادر عن قسم التأليف والنشر بجامعة الخرطوم عام 1970م، و(مختارات من الأدب السوداني) الذي صدرت طبعته الأولى عن دار جامعة الخرطوم للنشر عام 1975م، وطبعته الثانيـــة المزيدة عن نفس الدار عام 1980م. فعلى الرغم من كون الأنطولوجيـــات ضـــربًا مـــن الإبداع في حقل لا يستطيع ولوجه إلا الراسخون في النقد والتذوُّق، لكنها قد تثير مشـــكلة حقوق المبدعين الأصليين copyright، ممَّن وثق المرحوم لإبداعهم وفق ذائقته الخاصَّة. ولذات السبب، لم تشمل (الأعمال) تحقيقيه لديواني خليل فرح وود الرضي، ولا الترجمـــة

التي أنجزها، مع صديق عمره المرحوم صلاح أحمد ابراهيم، عن باتريك قان رنزبيرج بعنوان (الأرض الآثمة)، سيَّما والمشكلة، من باب أولى، قد تكون مركَّبة في الحالة الأخيرة. كما لم تشمل (الأعمال) أيضًا، ولذات السبب، مجموعة (البرجوازيَّة الصغيرة) التي صدرت طبعتها الوحيدة، في ما نعلم، عن دار العروبة بالقاهرة، كونها، هي الأخرى، تأليفًا مشتركًا مع صلاح، فضلاً عن أنه، وباعتبار القيمة التاريخيَّة للمجموعة في سياق أيِّ درس لتطوُّر القصة القصيرة في السودان، لا يليق فصل قصص عليٍّ وحدها لتضمينها الكتاب الحالي. كذلك لم تشمل (الأعمال) مجموعة (في قرية) التي صدرت طبعتها الوحيدة، أيضًا، عن دار مكتبة الحياة ببيروت، كوننا لم نعثر ولا على نسخة واحدة منها.

يلزمني، هنا، ولا بُدَّ، ثناء مستحق. فقد كنت متيقنًا تمامًا من استثارة أصدقائنا في إدارة مركز عبد الكريم ميرغني، عندما أجريت، نيابة عن أسرة المرحوم واتحاد الكتاب، أول اتصال معهم، بشأن نشر هذه الأعمال، ممثلين في شخصَي الصديقين الودودين محمود صالح وكمال عبد الكريم. ومع ذلك فإن سرعة الاستجابة للفكرة، وسخاء العطاء للأسرة، كانت، دون مبالغة، شيئًا يجلُّ على الوصف، بل تقف الكلمات عاجزة عن الاحاطة به. و.. أمسك عند هذا الحدِّ، لعلمي بأن الاسترسال في مقام هذا الثناء قد يزعج هؤلاء الأماجد، فالشكر أجزله للأستاذين الموقرين، ولأهل المركز أجمعين، باسم السيِّدة حياة الدليل، وباسم محمد وكارمن وكلارا وبهاء، وباسم الاتحاد.

وبعد، فلنأمل أن تفتح تجربة إصدار هذا الكتاب، الذي سيتاح للجمهور خلال الأسابيع القادمة، الشهيَّة لمعالجة مشكلات إصدار أعمال الراحل الأخرى، علاوة على تجميع كتاباته الأسبوعيَّة في الصحف، كمقالاته الشهيرة (من أركان الدنيا)، حتى تتوفر مكتبته الكاملة، فإن من القراء، الشباب بالذات، مَن لم يسمع سوى باسمه، بعد أن نفدت الطبعات القديمة كلها، واصفرَّت، وجفت، وتمزقت أغلفة وصفحات ما تبقى منها!

●● الجمعة 2007/3/23م ●●

حتى الآن، لم يُول المنافحون عن (قدرة) الدولة على ملاحقة المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة في دارفور، إنتباهًا كافيًا لمشكلة (الحصانات). (فنظام روما) يقوم، في أحد أهم وجوهه، على التعاون الدولي للحدِّ من استخدام هذه (الحصانات) كآليات (للافلات) من العقاب، في حين أن أوامر تأسيس محاكم دارفور الثلاث جاءت غفلاً من أيَّة معالجة لهذه (الحصانات) التي تحول دون إخضاع (الأشخاص ذوى السلطة) لأحكام العدالة، مثلما يخلو القانون الاجرائى نفسه من مثل هذه المعالجة.

جهاز الأمن الوطنى والمخابرات، مثلاً، ما زال يتمتع، على نحو مخصوص، بوضعيَّة مميَّزة لجهة سلطاته وحصانات أعضائه بموجب (قانون الأمن الوطنى لسنة 1999م)، رغم أن المادة/3/151 من (دستور السودان الانتقالى لسنة 2005م) صيَّرت هذا القانون غير دستورىٍّ بنصِّها على تركيز مهام الجهاز في "جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة للسلطات المعنيَّة"، فحسب. ولعلَّ ذلك هو، بالضبط، محور مطالبة لويز آربور، المفوَّضة السامية لحقوق الانسان، في مؤتمرها الصحفى بتاريخ 2006/5/5م، بإعادة ترتيب الجهاز وإصلاحه بصورة عاجلة، كونه لا يتفق، بوضعيَّته الراهنة، مع المعايير الدوليَّة، وبالأخص ما يتصل منها بموضوعة الحصانات (صحف ووكالات، 5 و2006/5/6م).

وقبل ذلك كان تقرير لجنة التحقيق الدوليَّة قد أبرز جملة مآخذ على القوانين السودانيَّة التي تقعد بقدرات الأجهزة العدليَّة. فقانون الإجراءات الجنائيَّة لسنة 1991م يمنع مقاضاة الأشخاص ذوى السلطة بشكل فعال. والمادة/33 من قانون الأمن الوطنى تمنح حصانات واسعة لأعضاء الجهاز، فلا يُلزمون بإعطاء معلومات عن أنشطته، ولا يمكن، بدون موافقة المدير، مقاضاتهم بأيِّ أفعال تتصل بعملهم. وحتى عندما تتمُّ الموافقة، فإن العضو المتهم يُقدَّم إلى محكمة.. (سريَّة!)، بالمخالفة لمنظومة المعايير الدوليَّة للمحاكمة العادلة، كالمادة/1/41 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة التي تقضي بأن الجلسة (العامَّة) هي (المعيار) الأساسي للمحاكمة (العادلة). ومن ثمَّ أوصت اللجنة بإلغاء هذا

القانون، نظرًا لما يرتبه من تفشٍ لحالات (الإفلات) من العقاب، ولكن.. لا حياة لمن تنادي!

ومن قبيل المفارقة أن المُشرِّع أدخل، قبل شهرين من تأسيس محكمة الفاشر، وسبعة أشهر من تشكيل محكمتي نيالا والجنينة، تعديلين جوهريين بموجب أمرين جمهوريَّين مؤقتين: أحدهما على قانون الاجراءات الجنائيَّة، والآخر على قانون قوات الشعب المسلحة، (لتحصين) أعضاء الشرطة والجيش من المسئوليَّة الجنائيَّة حتى عن أفعال (القتل العمد) ضد المدنيين العُزل، فلا يقتضى الأمر سوى (التعويض) أو (الديَّة)، وحتى هذه تتكفل بها الدولة، حسب المادة/3/73 في القانون الأول، والمادة/79/أ/3 في القانون الثاني! ولا يغيِّر سقوط هذين التعديلين في مرحلة المجلس الوطني من حقيقة أنهما يعبِّران عن اتجاه عام لدى السلطة في هذا الشأن!

ما زلت مصرًّا على رأيي باستحالة الحديث عن (القدرة) على محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم دارفور، قبل إجراء إصلاحات قانونيَّة شاملة تسقط ترسانة (الحصانات) التي (تغلُّ) يد القضاء عنهم!

●● السبت 2007/3/24م ●●

غير دقيق تمامًا تقرير قناة الجزيرة، هذا المساء، حول الصدام المسلح، نهار اليوم، في قلب أم درمان، بين منسوبي قوات مني أركو، وبين قوات الجيش والشرطة، وقد وقع بسبب حادثة مرور عاديَّة، وسقط، جرَّاءه، قتلى وجرحى من الطرفين.

عدم الدقة جاء، بالتحديد، في قول القناة إن هذا الصدام غير مسبوق إلا بالأحداث الدمويَّة التي أعقبت وفاة د. جون قرنق عام 2005م. والصحيح هو أن هذا الصدام يكاد يكون نسخة طبق الأصل من صدام آخر وقع خريف العام الماضي، حين أدت حادثة مرور عاديَّة، أيضًا، إلى نشوب معركة ضارية في قلب أم درمان نفسها، بين قوَّة من الجيش والشرطة وبين قوات مني أركو ذاتها!

ضرورة التصحيح تنبع من أهميَّة رصد هذا التسلسل في مسار الأحداث، بما يمكِّن من استقراء مآلاتها الحتميَّة إذا ما قدِّر لأزمة دارفور أن تبقى بلا علاج، وواصل طرفا (نيفاشا) التوكؤ على عجزهما، واستمرَّ الحال الوطنيُّ على ما هو عليه من احتقان، بينما الحكومة سادرة في غيٍّ لعبة (الورقات الثلاث)، في كل المستويات، وعلى جميع الأصعدة!

●● الأحد 2007/3/25م ●●

أوائل خريف العام 1977م، أيام النميري. مجموعة من المعتقلين السياسيين كنا بمستشفى سجن كوبر. فجأة ظهر بيننا، ذات صباح، نزيل لم يتعرَّف عليه أيٌّ منا، رغم أننا كنا من شتى الأجيال، والاتجاهات، والانتماءات الحزبيَّة، فتواصينا، كالعادة، بالحذر!

منظره العام، وتصرفاته ذاتها، خلال الأيام التالية، فاقمت من شكوكنا حوله: رثاثة هيئته، العزلة التي أدخل نفسه فيها منذ أوَّل قدومه، هالة الغموض الكثيفة التي ضربها على حركاته وسكناته، نظاراته السميكة يجبُر كسر أحد ذراعيها بسلكٍ نحاسي، بيجامتِه الواحدة، الممزقة، حائلة اللون، بيِّنة القذارة، والتي لا تكاد خطوطها تستبين، يقضي سحابة نهاره يعالج ما نَسَلَ فيها بالشوك ينتزعه من بعض الشجيرات في فناء المستشفى، حذاؤه الجلديُّ الأغبر، المشقق، يظلُّ ينتعله من دغش الصبح حتى يأوي إلى فراشه آخر الليل، ثمَّ تلك الطبقة القشريَّة تكسو جلده، كما سمكة عجوز، فما يكاد يكفُّ عن حكِّها بأظافره الطويلة المحشوَّة بالقشف. ومع ذلك، إن دققت النظر في ملامحه الخمسينيَّة، وجرَّدته، في عينيك، من ذلك (التزيُّد) الذي وقع لنا، من شدَّة توجسنا، كمحض مغالاة في (التخفي) تفتقر إلى الذكاء، فسوف تتبدَّى لك، على الفور، ملامح شاحبة السُّمرة لغردونيٍّ نبيلٍ من جيل الحركة الوطنيَّة والاستقلال والسودنة!

مع كرِّ مسبحة الأيام، وعلى حين راح اهتمام المعتقلين به يذوي، رويدًا رويدًا، ويضمحل، ربَّما لكون الذي فيهم يكفيهم، فإن انشغالي بأمره أخذ يزداد، لسبب ما، بنفس المتوالية، مع أنني لم أكن أفضل حالاً من الآخرين! كان ثمَّة رنينٌ خافت، يأتيني من غور أغوار دواخلي، بأنني أعرفه! لكن.. كيف، وأين، ومتى؟! لا أعرف! هكذا وجدتني أتتبع

خطواته في غدوِّه ورواحه، وأرصد عاداته، في الأكل، وفي الشرب، وفي المشي وحيدًا يترنح، كما شبح، تحت الظلال المسائيَّة لحوائط السجن الصخريَّة، يلتقط، خفية، أعقاب السجائر التي يرمي بها المعتقلون، ليعيد إشعالها بولاعة فاخرة كان يحتفظ بها دائمًا في جيب البيجامة، حتى إذا تصادف واقتربتُ منه، رحت أمعن التحديق في الأخاديد التي حفرها الزمن، ولا بُدَّ، على جبينه وصفحتي وجهه، مؤمِّلاً، عبثًا، أن أنتزع، من وسط رماد تلك الملامح الكالحة، شخصًا ما، عرفته يومًا ما، في مكان ما، وفي زمان ما!

سلاسة الانقياد خلف الانشغال بمشكلة واحدة، كلَّ الوقت، قد تذهب العقل.. فما بالك بأن يحدث هذا في السجن بالذات! لذا، ولمَّا تطاول الزمن بلا جدوى، وراح التفكير في أمر الرجل يجرفني بلا طائل، قرَّرت أن أجعل القصَّة الطويلة قصيرة، بالمخالفة لما كنا ائتمرنا عليه، فحزمت أمري، ذات ظهيرة، عندما أبصرته يجلس، كعادته، وحيدًا، على أريكة خرصانيَّة تحت ظلِّ شجيرة بالفناء، واندفعت أقطع المسافة إليه بخطوات مسرعة، وأرمي بنفسي إلى جواره بقوَّة، كما لو كنت أخشى أن أرجع عمَّا اعتزمت:

- "كيف الحال"؟!

- "هاي"!

فاجأتني اللفظة الأجنبيَّة، قذفها بتلقائيَّة، وبصوت عميق مثقف، لكن بلكنة ليس فيها شئ من ألسنة السودانيين على تنوُّعها! تمالكت نفسي سريعًا بعد أن أدرت في ذهني (رُبَّمات) كثر أتعلل بهن، ثم واصلت، متجاهلاً الرَّد:

- "ما تعارفنا يا أخي.. تجلس دائمًا وحدك"!

تنهَّد خفيفًا، وندَّ عنه طيف ابتسامة عابرة، ثمَّ أجاب، بوقار، وبانجليزيَّة مُبينة، وبلكنة أثيوبيَّة واضحة هذه المرَّة:

- "توقعت أن يبادر أهل البلد بالترحيب، لكنكم لم تفعلوا.. فما تراني فاعلاً"؟!

إبتسمت كمَن يعتذر، ومددت يدي أصافحه:

- "كمال".

- "ترِّيكَن".

للوهلة الأولى لم أستوعب، تمامًا، ما سمعت. أخذ الأمر مني ثانيتين، ثلاثًا، حتى إذا ما ملأ الإسم المرعب صماخ أذنَيَّ بدويِّهِ الهائل، وجدتني أتزحزح، دون إرادتي، مبتعدًا عنه قليلاً، وأنا أردِّد:

- "ترِّيكَن.. ترِّيكن.. "ترِّ.."!

ظن أنني أتساءل، فقاطعني مؤكدًا:

- "نعم.. نعم.. ترِّيكَن، لا تبدو صغير السِّن إلى هذا الحدِّ، فلا بُد أنك تعرفني، على نحو أو آخر، أو، على الأقل، سمعت باسمي يتردَّد في خرطوم أواخر السِّتينات.. نعم.. ترِّيكَن، الملحق العسكري الأثيوبى في السودان قبل انقلاب مايو"!

قفزت كالملدوغ:

- "إذن هو أنت! وأنا من ظللت أتساءل، طول الوقت، بيني وبين نفسي، أين يا ربِّي رأيت هذه الوجه من قبل، لكن.. ما جاء بك إلى هذا المكان؟! وما الذي بهدلك كلَّ هذه البهدلة"؟!

لم يُجب، بل مضى ينظر إليَّ، برهة، بطيف ابتسامة مطفأة، وبعينين كلبيَّتين، من خلف نظارات مكسورة الذراع، دون أن ينبس ببنت شفة! لكنه بدا محقًا في استغرابه عندما اعتقد أنني لم أعرفه حتى بعد أن نطق باسمه، إذ مَن ذا الذي في مثل سِنِّي، أوان ذاك، ويشتغل بالعمل العام إلى درجة دخول السجن، ولا يعرف ترِّيكَن، أو.. (سفير جهنم) كما كان يطلق عليه صديقنا الراحل محمود محمد مدني؟!

....

....

ظللت، خلال العامين (1967 ــ 1968م)، أتنقل، كالنحلة الشغوف، بين بعض المؤسَّسات الصحفيَّة، حتى طاب لي المقام، قبيل سفري إلى كييف للدراسة، بجريدة (الضياء) التي كانت تصدر بدلاً عن (الميدان) بعد حظرها في عقابيل حلِّ الحزب الشيوعي، وكان يرأس تحريرها المرحوم عمر مصطفى المكي، ويشرف عليها سياسيًا المرحوم حسن الطاهر زروق. تلك هي الفترة التي ابتدأت فيها صداقة العمر بيني وبين

محمود مدني وصدِّيق محيسي، فضلاً عن صداقات كثر في وسط ذلك الزمان الصحفي، بعضها بقي، برغم الداء والأعداء، وبعضها تلاشى كرفيف ذكرى من عطر قديم!

لم تكن لأيٍّ من ثلاثتنا، في الواقع، معرفة شخصيَّة، أو حتى مجرَّد سبب لمثل هذه المعرفة، بترِّيكَن، أيامها، وإن كنت رأيته، من بعيد لبعيد، في مناسبة واحدة سأسوق خبرها بعد قليل! لكن الأهمَّ من ذلك أن ذكر اسمه وحده كان كافيًا لجعل الفرائص ترتعد، ولإثارة أقصى درجات الرُّعب في نفوس الناس، وبالأخص معارضي نظام الامبراطور هيلاسلاسي، ومنسوبي جبهة التحرير الإريتريَّة، وقتها، الذين كانت تنتشر الحكايات، بين الحين والآخر، عن اكتشاف جثث بعضهم، بعد تصفيتهم، مدفونة على عجل في الفضاء الكائن بين بُري ومطار الخرطوم، مكانَ حيِّ الصفا وامتداد ناصر حاليًا! وعلى حين كانت أصابع الاتهام كلها تشير إلي (سفير جهنم)، كانت الألسن تضجُّ بالشكوى من استخذاء السلطات إزاء جرائمه البشعة التي أزكمت رائحتها الأنوف، حتى لقد تحدَّثت المجالس عن مقابر خاصة به، ولقبه الكثيرون بـ (الحاكم العام)!

كان نصيب الصحفيين السودانيين من ذلك الارهاب وافرًا! ولعل الأحياء منهم ما زالوا يتحسرون على مصير صحفيٍّ نابه تناقل الوسط، حينها، قصة الابتزاز الوضيع الذي سلطه عليه ذلك الترِّيكَن، بسبب إصداره كتابًا مؤازرًا للثورة الاريتريَّة، فأجبر على تبنِّي كتاب مضاد لم يؤلفه، وإنما وافق، تحت ضغط نفسيٍّ لا قبَلَ له به، على صدوره باسمه! وهي قصة مؤلمة أشبه ما تكون بقصص (المافيا) في أعتى عصورها الأمريكيَّة ـ الصقليَّة، بل أكثر قسوة وحقارة ووضاعة! وأذكر أن الصحفي سيد احمد خليفة، بحكم علاقة باسلة ربطته، وقتها، بدوائر الثورة الاريتريَّة، وتحت تأثره البالغ بقصة ذلك الصحفيِّ الضحيَّة، أقدم على نشر كتاب جسور آخر يمجِّد تلك الثورة، متحدِّيًا ترِّيكَن وعصابته الذين كانوا ينشطون وراء ستار (الملحقيَّة العسكريَّة الأثيوبيَّة)، حتى خشي الناس على مصيره!

الواقعة الوحيدة التي كنا، صدِّيق محيسي وشخصي، ضمن شهودها المباشرين، بالمصادفة البحتة، حدثت يوم دعانا، ذات خميس من أوائل عام 1968م، زميل صحفيٌّ من الدرجة العاشرة لتناول طعام العشاء بمنزله بأم درمان، بمناسبة (سماية) مولوده الجديد. وفي طريقنا لتلبية الدعوة لم نكن نمنِّي النفس بأكثر من سهرة في غاية التواضع، لعلمنا بحقيقة إمكانيات مضيفنا الماديَّة! غير أننا، ما أن اقتربنا من (بيت السماية)، حتى

لاحظنا زحامًا لم نكن نتوقعه، وأرتالاً من السيارات الفارهة حاملة لوحات المرور الدبلوماسيَّة! ثمَّ كانت المفاجأة الأكبر بالداخل، حيث الزينات المبهظة والثريَّات الضخام قد أحالت ليل بيت أخينا نهارًا، وأعداد مهولة من المدعوِّين، أكثرهم صحفيُّون، يتحلقون حول طاولات نضِّدت بأناقة، وفرشت بالأغطية الفخمة، ورُصَّت عليها صحاف الضيافة وآنيتها بسخاء باذخ! جلسنا، باستحياء، إلى أقرب طاولة، وما لبث مضيفنا أن خفَّ إلى حيث طاولتنا يرحب بنا ببشاشة، ويأمر لنا بالمزيد من الضيافة، ونحن بين الدهشة والحيرة والشكر الجزيل لا نكاد نصدِّق ما نرى!

لحظات، وبدأت ترتفع دوزنات آلات موسيقيَّة يضبطها عازفوها تمهيدًا لبدء الحفل. إلتفتنا، لاإراديًا، إلى حيث اعتلت الفرقة منصَّتها في واجهة الفيراندا المطلة على الحوش، فأبصرنا ثلة من الفتيان الاثيوبيين بأقمصتهم وآلاتهم القوميَّة المميَّزة! لكن، قبل أن نعِي الحاصل، فرقع صوت امرأة كبيرة السِّن من داخل الفيراندا:

- "الرسول يا بنات امِّي جيبوا المرارة لي.. ترِّيكَن"!

قفَّ شعر الرءوس، وسرت الرعدة في الطاولات. إلتفتنا، لاإراديًا أيضًا، إلى حيث فرقع الصوت، فإذا بـ (سفير جهنم) ذاته، بلحمه وشحمه، وقد أحاط به أهل البيت، رجالاً ونساءً، كأنه كبير الأسرة، يضاحك الكبار، ويداعب الأطفال، وأمامه طاولة خاصَّة قد مُدَّت، وصحاف منتقاة قد رُصَّت، وبدا جليًا تمامًا أنه.. ضيف الشرف السَّخِي!

ما حدث، بعد ذلك، كان عبارة عن (كوميديا سوداء)، إذ ألفينا نفسينا، صدِّيق وشخصي، ودون سابق اتفاق، نتدافع، بصمت، مع آخرين كثيرين، عند الباب الخارجي! وفي الشارع استغرقتنا موجة من الضحك الهستيريِّ عندما رأينا أن بعض الأصدقاء ما كادوا (يتخارجون) حتى أطلقوا سيقانهم للريح! ولم نكف عن الضحك إلا صباح اليوم التالي، حين فوجئنا بالخط الرئيس لجريدة (الضياء)، بديلة (الميدان) بعد حلِّ الحزب الشيوعي، يدوِّي كما القنبلة: "الملحق العسكري الأثيوبي يقيم حفل علاقات عامة للصحفيين لتجنيد عملاء جُدُد".. أو نحو ذلك! طالعنا الخبر، وهمس لي صدِّيق الذي ساءته كثيرًا تلك الصياغة، بأنها تمسُّ صحفيين شرفاء كلُّ ذنبهم أنهم لبوا دعوة عشاء عاديَّة دون أن يعلموا أنها كانت مصيدة! فنقلت ذلك الرأي إلى المرحوم العم حسن الطاهر زروق، ورويت له تفاصيل ما حدث. وكان ممَّا قال (أبو علي) بلهجته المصريَّة المميَّزة:

– "أيوه يا كمال يابني.. كلام صدِّيق صح، وأكيد راح نطيِّب الخواطر، بس كمان أخوانا دول لازم يتفهَّموا إنَّ مَكانش ممكن نِهدر القيمة التحذيريَّة الأساسيَّة في الصياغة"!

وحول صحن القول الذي دعاني إليه راح يضحك لمَّا رويت له حكاية الفزع الذي أنتاب الكثيرين حين علموا بعلاقة ترِّيكَن بالحفل. وفي اليوم التالي نشر تنويهًا مهذبًا في ذات المعنى الذي وعد به، فطابت خواطر كثر.

....

....

إنتبهت، فجأة، إلى أنني سرحت مع تلك الذكريات بعيدًا عن ذلك (الرِّمَّة) المكوَّم إلى جواري على الأريكة الخرصانيَّة في باحة مستشفى السجن، والذي كان يومًا (سفير جهنم) ناشر الرُّعب في الخرطوم! عدت أسأله، وأنا أتفحص هيئته الرثة وعينيه الكلبيَّتين تتصيَّدان أعقاب السجاير الشحيحة حولنا، عن سبب تلك (البهدلة) وعن سرِّ وجوده في ذلك المكان. فأوضح لي أنه هرب من أديس بعد إطاحة العسكر بالامبراطور، وأنه قضى فترة في بريطانيا، ثمَّ قرَّر المجئ لطلب اللجوء في السودان الذي (يحبُّه كثيرًا!) كما قال، لكنهم اعتقلوه وجاءوا به إلى هنا!

نهضت، وقد تبدَّد، لسبب ما، شغفي لسماع قصَّته! لكنني، وبعد أن خطوت بضع خطوات باتجاه العنبر، تذكرت، فجأة، أن معي ثلاث سيجارات، فرميت له بواحدة قفز يلتقطها في الهواء، ككلب صيد مدرَّب، ثمَّ.. مضيت مبتعدًا!

●● الاثنين 2007/3/26م ●●

سألت الجدَّة حفيدها، بعد أدائه امتحانًا في مادة (التاريخ)، عن الدرجة التي حصُل عليها، فأجاب بأنها (يا دوبك.. مرور)!

– "أليس عيبًا عليك؟! لقد كنت، في زماني، أحصل في (التاريخ)، على الدرجة الكاملة"!

- "لكن يا حبوبة، (التاريخ) في زمانك كان كلو.. قدر كدة"!

وضمَّ أطراف أصابع يمناه إلى بعضها، دلالة على القلِة!

"

إنتَهَت اللَّعْبَة!

GAME IS OVER!

•• ضحى الثاني من أبريل 1985م ••

سيَّارة مسرعة تعبُر جسر النيل الأبيض باتجاه أم درمان، ومنصَّة منصوبة قبالة الواجهة الجنوبيَّة للقصر الجمهوري بالخرطوم! خلف مقود السيَّارة رجل يسابق الزمن، متمنيًّا لو أن ساعات اليوم تطول أكثر من مجرَّد أربع وعشرين، وفوق المنصَّة ثلة من كولونيلات النميري ودكاترته وموظفي اتحاده الاشتراكي، يتناوبون الهدير بكلام هم آخر من يعلم أن نصفه محتشد حتى أسنانه بالمفارقات، وأن نصفه الآخر فارغ تمامًا من أيِّ معنى! فأبو ساق يُهَسْتِر محرِّضًا: "أضربوهم ضرب العقارب"، دون أن تكون لديه أدنى قدرة ليعرف مَن سيضرب مَن خلال الأيام القليلة القادمة! وأبو القاسم يبتدئ كلَّ جملة بحرف التوكيد والنصب (إنَّ)، دون أن يفكر حتى في ما سينتهي إليه من (خبر) لتلك الـ (إنَّ)!

وفي الحقيقة كان يلفهم أجمعين شعور عميق باليُتم، جراء التوقيت غير الموفق الذي اختاره (رئيسهم القائد) كي يغيب عنهم، يومها، في أمريكا، ويتركهم يواجهون وحدهم جماهير المستضعفين، بعد أن هيَّجها عليهم بقوله، في آخر خطبه، ما لم تقله ماري أنطوانيت في زمانها عن.. (البقلاوة)! وإلى ذلك كان ثمَّة إحساس عارم بالغبن يعتمل في صدورهم، يطيلون، تحت وطأته، التحديق، بأعين واجفة وشفاه طبشوريَّة، في جمع هزيل وقف أمامهم يصطلي، مغلوبًا على أمره، بشواظ شمس آخذة في التلهُّب، بينما غالبيَّته ما تنفكُّ تتضجَّر من الطريقة التي جرجروها بها، حتف أنفها، إلى ذلك المكان، حيث لم يفلح سماسرة المواكب في اصطياد عدد أكبر، برغم المال السائب الذي جرى تبديده، كالعادة، ولكن للمرَّة الأخيرة، في تحشيد ما أسموه، يوم ذاك، ويا كَم كانوا شطارًا، فقط، في اصطناع التسميات، بـ... (موكب الرَّدع)!

....

....

كان المُستهدَف بذلك (الرَّدع) الحِراك النقابي والسياسي الذي علت همَّته، أيامها، أكثر من أيِّ وقت مضى، وإلى الحدِّ الذي زرع، ربما لأوَّل مرَّة، خوفًا حقيقيًّا في نفوس أولئك السادة الذين ما كانوا يتقنون غير التبضُّع بالشعارات الخاوية، والتلهِّي بالكلام الساكت،

فإذا التبضُّع والتلهِّي لا يورثانهم، في ذينك الزمان والمكان، سوى الإحساس المرعب ببداية النهاية يسرى في دواخلهم مسرى الدَّم، تمامًا كجرذان السفينة المشرفة على الغرق!

ومن عجب أن مَن كانت معلوماتهم الأمنيَّة تشير، ساعتها، إلى أنه هو المُنسِّق الأساسي للحراك/المؤامرة، هو أمين مكي مدني.. الرجل نفسه الذي كان جالسًا، في تلك اللحظات ذاتها، خلف مقود سيَّارته، وهي تنهب الأرض نهبًا، في وضح النهار، وتمرق، كما السهم، من جسر النيل الأبيض باتجاه بيت الصادق المهدي في أم درمان!

●● مساء الثامن عشر من يناير 1985م ●●

غداة إعدام الشهيد محمود محمد طه في السابع عشر من يناير، إجتمع، سِرًّا، ممثلو ثلاثة عشر نقابة، على رأسها المحامون والأطباء والمهندسون والتأمينات وأساتذة الجامعات، ليؤسِّسوا (التجمُّع النقابي)، وليتداولوا خيارَي الاضراب أو تسيير موكب يسلم رئيس الجمهوريَّة مذكرة تطالب بإطلاق الحريات والحقوق، وبالأخصِّ حريَّة العمل النقابي، وإلغاء قانون النقابات، وضمان استقلال القضاء، والجامعات، وحريَّة البحث العلمي، واعتماد الحلِّ السلمي لما كان يُسمَّى، حينها، بـ (مشكلة الجنوب)، فضلاً عن رفع المعاناة عن كاهل الجماهير، وما إلى ذلك. وبدا الرأي الغالب أميَلَ للمزاوجة بين الخيارين.

من جهتها، كانت أحزاب الأمَّة والاتحادي والشيوعي قد عكفت، أصلاً، ومنذ العام 1984م، على بلورة (ميثاق) يوحِّد العمل الوطني الديموقراطي للاطاحة بالنظام بين أطراف جبهة المعارضة، بما فيها الكتلة السياسيَّة التي كانت قد ائتلفت، قبل سنوات من ذلك، مع حزب البعث، في ما عُرف بـ (تجمُّع الشعب السوداني).

●● صباح السادس والعشرين من مارس 1985م ●●

بادر طلاب جامعة أم درمان الاسلاميَّة بالضربة الأولى على رأس المسمار، حيث سيَّر اتحادهم موكبًا جسورًا جاب وسط المدينة، لتلتحم معه أعداد غفيرة من الكادحين في منطقة السوق. وإن هيَ إلا ساعات حتى كانت أصداء الحدث تتمايح، رويدًا رويدًا، وتتداح إلى كل مواقع العمل والسكن في العاصمة المثلثة. وبدأت الجماهير تتدفق إلى الشوارع تدخل في صدام مكشوف مع ما عُرف، آنذاك، بـ (نظام الجوع والارهاب). فإذا بعطر أكتوبر يضوع، بسرعة البرق، وإذا بالشعب يغدو واضحًا أنه على أتمِّ الاستعداد للفداء في سبيل الاطاحة بالنظام، وإذا بذلك كله يطرح من المهام الاضافيَّة، أمام القوى النقابيَّة والسياسيَّة، ما استوجب الاسراع بالتصدِّي له!

●● صباح الثامن والعشرين من مارس 1985م ●●

حدث مفاجئ كاد يربك حسابات التجمُّع النقابي! إجتمعت الجمعيَّة العموميَّة للهيئة النقابيَّة الفرعيَّة لأطباء مستشفى الخرطوم بقيادة نقيبها أحمد التيجاني الطاهر، وقرَّرت الاضراب، منفردة، حتى الثلاثين من مارس، إحتجاجًا على القمع الوحشيِّ الذي واجه به النظام المتظاهرين في الشوارع طوال اليومين الماضيين، وكان من نتائجه اكتظاظ المشرحة والعنابر وعيادات الطوارئ بالشهداء والجرحى. أصدرت الفرعيَّة بيانًا أعلنت فيه قرارها، ودعت فيه مركزيَّتها، بقيادة نقيب الأطباء الجزولي دفع الله، وسائر النقابات الأخرى، للدخول في إضراب سياسي لإسقاط النظام!

صار لا بُدَّ من عقد اجتماع عاجل للتجمُّع النقابي لاتخاذ قرار حاسم بشأن تلك الخطوة، إما بالاستمرار في التحضير للموكب والمذكرة، أو بالدخول، فورًا، في إضراب يؤازر تلك الفرعيَّة. واستقرَّ الرأي، عبر اتصالات سريعة ومضنية، على عقد ذلك الاجتماع مساء نفس اليوم، بدار نقابة المحامين القديمة بشارع كلوزيوم بالخرطوم.

●● مساء الثامن والعشرين من مارس 1985م ●●

في الموعد المحدَّد للاجتماع، وقع حدث آخر كاد يربك، أيضًا، حسابات الجميع! تقاطرت، فجأة، إلى دار النقابة، ومن كل أنحاء العاصمة المثلثة، جموع غفيرة من المحامين الذين اتضح أن تسريبًا مغلوطًا قد وصل إليهم يدعوهم للاحتشاد هناك! أيًّا كان الأمر، فقد أمسى مناخ الدار غير مناسب لعقد الاجتماع! بل لقد تعذرت تمامًا، وسط ذلك الحشد الذي كان في أعلى درجات التعبئة، حتى مواصلة التشاور الموسَّع حول ما يمكن عمله لإنقاذ الوضع، والذي بدأ، تلقائيًّا، بين العدد القليل من الحاضرين من مجلس النقابة وبين بعض المحامين الناشطين في معاونة المجلس من خارجه، وكنت واحدًا منهم. فاقترح النقيب ميرغني النصري الدخول إلى مكتبه لإتمام التشاور بهدوء وسرعة!

....

....

داخل مكتب النقيب كنا ما بين 12 ــ 15 شخصًا، وكان وكيل النقابة، حينها، عمر عبد العاطي، واقفًا على الباب يسدُّ مصراعيه بجسمه من الداخل. لكن ما أن بدأنا الحديث، حتى سمعنا طرقًا على الباب، وحركة دفع وجلبة غير عاديَّتين. قطعنا الحديث، واضطر عمر لفتح الباب، فكان بمستطاع كل منا أن يرى، بوضوح، أن وريقة قد سُلمت لعمر، وأنه بدأ يطالعها وهو ما يزال واقفًا بالباب من الداخل، وأن أربعة غرباء يقفون بالباب من الخارج، على حين كان مشهد المكتب مكشوفًا لأربعتهم بالكامل!

لحظات، ثمَّ التفت إلينا عمر قائلاً بصوت جهوري:

ــ "يا أساتذة.. الجماعة ديل من الأمن، ومعاهم أمر قبض على بعض الأسماء، فرجاءً البسمع إسمو يطلع ليهم: عمر عبد العاطي، سليم عيسى، أمين مكي مدني، مصطفى عبد القادر، كمال الجزولي، و.."!

أسماء أخرى أنستنيها الذاكرة الضعيفة. غير أنني أذكر جيِّدًا أن أمين مكي كان غائبًا بلندن، وقتها، ولم يعُد إلا في الثلاثين من مارس، وأن أفراد الأمن لم يتعرَّفوا، في ما بدا واضحًا، على أغلب المطلوبين، بما فيهم عمر نفسه، علاوة على أن إيماءات ندَّت عنهم

أوحت بأنهم قد تعرّفوا علينا، مصطفى وشخصي، فلم يكن ثمّة مناص من إنهاء المسألة بخروجنا معهم.. وفورًا!

•• صباح التاسع والعشرين من مارس 1985م ••

بتنا ليلتنا تلك في زنازين الجهاز. وفجر اليوم أخرجونا إلى حيث كان بانتظارنا ميني بص صعدنا إليه فوجدنا بداخله كلاً من بكري عديل والجزولي دفع الله ومحمد الأمين التوم وحسين أبو صالح ومروان حامد الرشيد ومامون محمد حسين، فضلاً عن البطلين: محمد احمد سلامة رئيس اتحاد جامعة أم درمان الاسلاميَّة، ومحي الدين محمد عبد الله سكرتير الاتحاد. فعلمنا منهم أنهم اعتقلوا جميعًا مساء البارحة، وأنهم باتوا، مثلنا، في زنازين الجهاز.

إتخذ الميني بص طريقه باتجاه الشمال، وغشي سجن كوبر، حيث أنزلوا مروان، ثم واصل سيره، طاويًا بحري وريفها الشمالي، حتى بلغ بنا إلى سجن دبك على الضفة الشرقيَّة للنيل!

....

....

أودعونا عنبرًا تفوح منه رائحة الخفافيش النافقة، في قِسم به عنبر آخر مشابه فتحوه، في اليوم التالي، لاستقبال منسوبي حركة الترابي المعتقلين، والمُرحَّلين إلى هناك من سجن سواكن. وكانوا، إلى ما قبل أسابيع من بداية الانتفاضة، حلفاء للنميري الذي ما لبث أن شنَّ عليهم جردة اعتقالات وملاحقة في إطار (نكبة البرامكة) التي حلت بهم آنذاك!

بدا واضحًا أن القِسم ظلَّ مغلقًا لسنوات، وأنه جرى تجهيزه، على عجل، لاستقبالنا، لكن بيئته كانت ما تزال رديئة، حتى أن بكري عديل فضل أن يسحب سريره من داخل العنبر ليستقرَّ به تحت ظلِّ شجرة أمامه. وسرعان ما أصبح ذلك السرير ملتقى سحابات نهارنا، نناقش، ونحلل، ونحاول، في عزلتنا تلك، حيث لا جرائد تصل ولا راديو يُسعِف، استقراء ما قد تكون سارت عليه الأحداث منذ اعتقالنا!

●● مساء الأوّل وضحى الثاني من أبريل 1985م ●●

علمنا، لاحقًا، أن التجمُّع النقابيّ تمكن من تجاوز ارتباك أمسية الثامن والعشرين من مارس، وأن مشاوراته تواصلت باتجاه تسيير موكب، حدَّد له الثالث من أبريل موعدًا، لتسليم مذكرته إلى السلطة، وأنه عقد، مساء الأول من أبريل، عشيَّة (موكب الردّع)، أحد أهمِّ اجتماعاته، على نجيل نادي الخريجين بالخرطوم بحري، حيث خلص إلى وضع تصوُّره النهائيِّ للموكب، وللمذكرة، ولتصعيد المواجهة، ثمَّ كلف أمين مكي بحمل تلك المقترحات إلى القوى السياسيَّة.

....

....

هكذا، وعندما وصل أمين إلى منزل الصادق، ضحى اليوم التالي، الثاني من أبريل، في سباق مع (موكب الردَّع)، كان الأخير يتأهَّب للاختفاء تفاديًا لشلِّ حركته في تلك الظروف. هكذا، وعلى عجل، سلمه أمين تصوُّر النقابات، واستلم منه الميثاق المقترح من القوى السياسيَّة، مكتوبًا بخط يده، كما حصُل منه، مثلما كان قد حصُل، قبلها، من القوى السياسيَّة الأخرى، على دعم وتوجيه بالمشاركة في موكب الغد، ثمَّ اتفق الرجلان على استمرار اتصالاتهما عن طريق المرحوم عمر نور الدائم والمرحوم صلاح عبد السلام وآخرين.

....

....

خرج أمين من بيت الصادق، ليلحق باجتماع سكرتاريَّة التجمُّع النقابي، عند الظهر، بمكتب عثمان عبد العاطي في وسط الخرطوم، حيث استنسخت صور من بيان جماهيريٍّ أُعِدَّ لأغراض الموكب، يزاوج بين أعم مشتركات النقابات والأحزاب. وفي المساء انعقد اجتماع آخر للتجمُّع النقابي في منزل بمنطقة كوبر ببحري، وُضِعت فيه اللمسات الأخيرة على جهود التحضير للموكب والمذكرة.

●● نهار الثالث من أبريل 1985م ●●

غير مسبوق، بكل المعايير، هذا الانفجار الجماهيريُّ الذي ظلَّ يشهده وسط الخرطوم، منذ الصباح الباكر. فقد أخذت جموع المواطنين والعاملين تتقاطر، علـــى بكـــرة أبيهـــا، وتتجمَّع، نساءً ورجالاً، شيبًا وشبابًا، حتى الكسيح جاء محمولاً على ظهر الأعمى، لتتدفق أنهارًا، ومن كلِّ فجٍّ عميق، صوب شارع القصر، تملأه حتى يفيض، من السكة حديد إلى ساحة الشهداء، وتتمركز، بالأخصِّ، في ما يشبه التحدِّي لموكب (ردع) البارحة، في ذات الساحة! لكن.. شتّان بين هذا الطوفان البشري الهادر، وبين ذلك الجمع الهزيل الذي تمت جرجَرَته بالأمس إلى هنا، ليستمع، متضجِّرًا، إلى مبتدءات (إنَّ) التـــي لا (خبـــر) لهـــا، وليتلقى، مستهزئًا، تحريضات (ضرب العقارب) في الجحور! لقد كان أكتوبر آخر يتخلق في تلك اللحظة، وساعة النظام قد أزفت لا ريب فيها!

....

....

في ما بعد حدَّثني عمر عبد العاطي، قال:

ـــ "رغم كل الجهد الذي بذلناه في صياغة بيان التجمُّع النقابي كي يجئ معبِّئًا للجماهير بقوَّة، إلا أنني، وأقسم بالله العظيم، حين رفعوني بالقرب من ســـور مستشـــفى الخرطـــوم لألقيه، وواجهت مئات الآلاف من العيون التي تقدح شررًا، وغضبًا، ورفضًا، وتصـــميمًا، أحسست بالقشعريرة تسري في أوصالي، وتأكد لي أن كارثة ما ستحيق، حتمًا، بنا، نحـــن أنفسنا قادة ذلك الموكب المهيب، إذا لم أتصرَّف أثناء الإلقاء، على نحو ما، باختزال بعض فقرات ذلك البيان وعباراته، وبشحن الأخريات بشحنات إضافيَّة من مزاج تلك اللحظـــة الشعبيَّة المتفجِّرة بالسخط والثورة.. وقد كان"!

●● الرابع والخامس من أبريل 1985م ●●

أخذت في التصاعد، أكثر فأكثر، حركة النقابات والأحزاب، واكتظت الشوارع بالهتافات الداوية ترفع شعارات الاضراب السياسي، والعصيان المدني، وتدعو لإسقاط النظام، والقصاص من قادته ورموزه، في ذات الوقت الذي راح يستعر فيه نشاط جهاز الأمن متجاوزًا لكلِّ الحدود، حتى لقد ازداد تساقط الشهداء، وعلى رأسهم الشهيد عبد الجليل طه، والشهيد أزهري مصطفى، والشهيدة الطفلة ذات العام الواحد مشاعر محمد عبد الله، وغيرهم، جرَّاء إطلاق زبانية النميري الذين اندسُّوا وسط المتظاهرين رصاصهم الحيَّ عليهم من مسافات قريبة لا تزيد على المترين! وضاقت الزنازين بالمعتقلين، ما أنْ تفرغهم شاحنات الأجهزة بالمئات في السجون، حتى تعود لتمتلئ بغيرهم! وإلى ذلك عاثت الهرَّاوات الغليظة، والعصيُّ الكهربائيَّة، تنكيلاً في جموع الثوار العُزَّل إلا من تصميمهم على إسقاط النظام البغيض. وانتشر الغاز المسيِّل للدموع في الشوارع والساحات يلوِّث هواء المدينة، ويتسلل من فرجات الأبواب والنوافذ إلى غرف المستشفيات والبيوت. وصحف النظام ما تفتأ، أثناء ذلك، تلعب دورها المرسوم، فتختزل الطوفان بأسره في محض "عناصر مخربة تحدث بعض الشغب!"، و"غوغاء يخربون ممتلكات المواطنين!"، و"فلول أحزاب عقائديَّة تطلُّ برأسها من جديد"! كل ذلك بأمل محاصرة وإيقاف المدِّ الشعبيِّ الزاحف بإصرار، والذي لم يشهد النظام له مثيلاً من قبل.. ولكن هيهات!

....

....

ظلت بيانات ومنشورات القوى السياسيَّة والنقابيَّة تصدر، أثناء ذلك، ممجِّدة لانتفاضة الشعب الباسلة، ومحرِّضة لجماهيرها على التمسُّك بأهدافها الباسلة، وعلى الاستمرار في الاضراب وتوسيع قاعدته. وفي صلاة الجمعة، بتاريخ الخامس من أبريل، ظهر الصادق المهدي، فجأة، بين أنصاره، يؤمهم بجامع السيد عبد الرحمن، مفتتحًا الخطبة بقوله تعالى: "حتى إذا استَيْئَسَ الرُّسُلُ وظنُّوا أنَّهُم قد كُذِّبُوا جاءَهُم نصرُنا فَنُجِّيَ مَن نشاءُ ولا يُرَدُّ بَأسُنا عن القوم المُجرمين" (110؛ يوسف). وحيًّا حيويَّة الشعب وإقدامه، ونبَّه إلى أن شعاعات

الصبح قد أسفرت واتحدت الكلمة، وحضَّ على مواصلة الانتفاضة حتى سقوط النظام، ثم ما لبث أن نزل من المنبر، ليعود للاختفاء، متسللاً من باب خلفيٍّ!

●● مساء الخامس وفجر السادس من أبريل 1985م ●●

توالى حضور مندوبي التجمُّعين النقابي والحزبي إلى المنزل الذي جرى تأمينه، بحيٍّ العمارات بالخرطوم، لعقد أوّل اجتماع مشترك بين الطرفين بشكل مباشر، بعد أن كان التنسيق غير المباشر يتمُّ بينهما، حتى ذلك الوقت، عن طريق أمين مكي الذي اختفى عقب موكب الثالث من أبريل مباشرة، ثمَّ حضر مساء اليوم إلى مكان الاجتماع بصحبة عمر عبد العاطي، مندوب المحامين الذي اختفى هو الآخر. وحضر عبد الرحمن إدريس عن الأطباء، وعوض الكريم محمد احمد عن المهندسين، وعبد العزيز دفع الله عن التأمينات، وعلي عبد الله عباس عن أساتذة جامعة الخرطوم. كما حضر المرحوم عمر نور الدائم والمرحوم صلاح عبد السلام عن حزب الأمة، وسيد احمد الحسين والمرحوم ابراهيم حمد عن الاتحاديين، ومحجوب عثمان عن الشيوعيين.

كان الاجتماع عاصفًا، تخللته حدَّة وملاسنات وعنفٌ لفظيٌّ متبادَل، خاصة بين عبد الرحمن إدريس وعمر نور الدائم، ممَّا كاد يودي به إلى الفشل في أكثر من لحظة، لولا تدخلات محجوب عثمان!

تركزت نقاط الخلاف، أساسًا، حول رئاسة الوزراء الانتقاليَّة التي كان التجمُّع النقابي يطالب بها، وإلى ذلك مطالبته بأن تخصَّص له نسبة 60% من مقاعد مجلس الوزراء الانتقالي، علاوة على مطالبته بأن تكون الفترة الانتقاليَّة ثلاث سنوات، مقابل مطالبة الأحزاب بألا تتجاوز الفترة سنة واحدة.

أخيرًا، وعند الثالثة من صباح السادس من أبريل، تمكن الاجتماع من التوصُّل إلى صيغة توافقيَّة لما صار يُعرف بـ (ميثاق التجمع الوطني الديموقراطي)، صاغها أمين مكي بخط يده، وأرفق معها، وفق ما قرَّر الاجتماع، النقاط الخلافيَّة التي كانت ما تزال عالقة حتى ذلك الحين، لكن لم يُعلن عنها مطلقًا في أيِّ وقت بعد ذلك! واستطرادًا، فقد تمَّ تجاوزها، عمليًّا، في ما بعد، وبالأخص الخلاف حول مدى الفترة الانتقاليَّة، حيث تنازل

التجمُّع النقابي عن مطلبه بشأنها حين قامت لديه استرابة جديَّة في الأسلوب الذي جرى به الاعلان عن تشكيل المجلس العسكري الانتقالي، والمناورات التي انتهجها في أيامه الأولى، فأوحت بتطلعه للعب دور سياسيٍّ أكبر في تقرير مصير الانتفاضة!

....

....

على حين كان اجتماع (التجمُّعين) ذاك ما يزال منعقدًا، كان ثمَّة حدثان آخران، لا يقلان جسامة، يجريان على جبهة النظام وما تبقى له من (فتافيت) السلطة!

فمن ناحية كان كبار قادة القوَّات المسلحة، وقتها، يعقدون اجتماعًا تاريخيًّا آخر، في القيادة العامَّة، مع المشير سوار الدهب، القائد العام ووزير الدفاع، ويضغطون عليه ضغطًا مكثفًا كي يوافق على إعلان انحيازهم للانتفاضة بالاطاحة بالنظام، ورئيسه، وأجهزة حكمه. وقد نجحوا في ذلك، بالفعل، مع الساعات الأولى لفجر السادس من أبريل!

لكن، من الناحية الأخرى، وفي ذات تلك اللحظات العصيبة، كان اللواء عمر محمد الطيِّب، النائب الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة ورئيس جهاز الأمن، يحاول اللعب بآخر كرت توهَّم أنه ما زال في جيبه! فعندما أحسَّ، على ما يبدو، بتحرُّكات كبار القادة، بعث، مع اثنين من كبار ضباطه، برسالة شفهيَّة تنضح بالسذاجة واليأس إلى ممثلين لجهاز الاستخبارات الأمريكي CIA، كانا ناشطين، بعلم الجهاز، خلف قناع دبلوماسيٍّ من داخل سفارة بلادهم بالخرطوم، طالبًا تدخل قوات الانتشار السريع من القواعد المتوسِّطيَّة لحماية (البلاد!)، بزعم اكتشاف مخطط ليبيٍّ لشن غزو داهم على السودان خلال الساعات القادمة! غير أن الردَّ الصاعق سرعان ما جاء، شفاهة أيضًا، من ذينك المندوبَين إلى رسولي اللواء عمر، بأنه لم يعُد ثمة متسع من الوقت لمساعدة (النظام!)، فقد انتهت اللعبة game is over!، على حدِّ تعبيرهما، وليس بمستطاع أيَّة قوَّة على الأرض أن توقف الانقلاب الذي سيقع بعد قليل، والذي ائتمر قادة الجيش على تنفيذه انحيازًا للانتفاضة الشعبيَّة!

الشاهد أن الاجتماع التاريخيَّ (الأوَّل) لـ (التجمُّع الوطني الديموقراطي) الذي انعقد وأنجز (ميثاقه)، إنما كان يجري في سباق محموم مع قرار القوَّات المسلحة بالاطاحة بالنظام، ومؤامرة جهاز الأمن لخنق الانتفاضة!

مع البيّاح، فجر السادس من أبريل، إنفضّ ذلك الاجتماع، حيث قرّر أمين مكي والمرحوم عمر نور الدائم قضاء ما تبقى من وقت حتى شروق الشمس في نفس المنزل، بينما راح الآخرون يتسللون، تحت جنح الظلام، ليتفرّقوا في شوارع حيّ العمارات.

خرج عمر عبد العاطي بصحبة عبد العزيز دفع الله قاصدِين سيّارة عمر التي كان قد جاء بها مع أمين، أوّل المساء، وأوقفها أمام منزل أحد أصدقائه، على بُعد شارعين من مكان الاجتماع! وهو نفس المنزل الذي غشيه معظم ممثلي النقابات والأحزاب، ومنه تحرّكوا إلى مكان الاجتماع! لكن ما كاد عمر وعبد العزيز يقتربان من السيّارة حتى اكتشفا أنها مفتوحة، وأن (مجهولين) ينتظرون بداخلها مستغرقين في غفوة، فأطلق الاثنان سيقانهم للريح! وعندما أحسّ (أهل الكهف) بحركتهما، أفاقوا، لتشهد شوارع الحيّ الهادئ مطاردة عنيفة ما كان عمر ليتصوّر أنه يقدر عليها، وهو الذي يشكو من آلام الظهر والمفاصل! في ما بعد اتضح أن شقيق زوجة صاحب المنزل، والذي شارك في استقبال كل ضيوف صهره قبل أن يتوجّهوا إلى اجتماعهم، عضو بالجهاز! ولولا أنه انشغل أكثر شئ بالمسارعة للابلاغ عنهم، قبل أن يعرف المكان الذي توجّهوا إليه من منزل صهره، لما قامت لذلك الاجتماع التاريخيّ قائمة!

واستطرادًا، فإن الوحيد الذي عثروا عليه واعتقلوه، ذلك المساء، هو التيجاني الكارب الذي كان قد أوصل المرحوم عمر نور الدائم والمرحوم صلاح عبد السلام بسيارته إلى ذلك المنزل، ثمّ عاد إلى بيته، حتى قبل أن يبدأ المندوبون في التوجُّه إلي مكان الاجتماع! وهكذا قدِّر للكارب أن يكون آخر مواطن تعتقله سلطة نميري، وهي في برزخ المنزلة بين المنزلتين، تلفظ أنفاسها الأخيرة، قبل سقوطها الداوي!

•• نـهار وأوّل مساء السادس من أبريل 1985م ••

لم يقيَّض لنا، بطبيعة الحال، إلا بعد عودتنا من دبك، أن نعلم بكـل تلـك التفاصـيل، خاصة أحداث الثالث من أبريل والأيام الثلاثة التالية. ومع ذلك لم يخلُ ملتقانا حول (سرير بكري) من بعض (التسريبات) الشحيحة، الله وحده يعلم بمصدرها! فهناك بلغتنـا بعـض أصداء الموكب. وهناك علمنا أن الأمور لم تنته بنهايته، بل ما تزال ثمة أحداث تجـري، وما تزال الجماهير في الشوارع. وهناك رفعت من معنوياتنا، بخاصَّة، أخبارٌ لم تتأكد لنا، إلا لاحقًا، عن تغييرات ذات مغزى في مواقف القوَّات النظاميَّة والعاملين بجهازي الاذاعة والتلفزيون! لكن حصولنا على مصدر موثوق به لتلقي أخبار البي بي سي ومونتي كارلو، أوَّلاً بأوَّل، كان له أكبر الأثر على حياتنا في ما تبقى لنا من أيام هناك! وعلى أهميَّة كـل أخبار السودان التي ارتقت، فجأة، إلى واجهة نشرات المحطتـين، إلا أن ثمَّـة تقريـرين خبريَّين كان لهما دويُّ الزلازل، في نفوسنا، ودمدمة البراكين: أولهمـا تمحـور حـول التصريح الجسور الذي أدلى به سفير السودان لدى باكستان، وقتها، صديقنا الحبيب محمد المكي ابراهيم، عقب انقطاع أخبار الأحداث في إثر إضراب العاملين بالإذاعة والتلفزيون، يؤكد فيه انتصار الانتفاضة وزوال النظام فعليًا! أما الآخر فقد اتصل سياقه، بدءًا من تأكيد ملازمة الجماهير للشوارع، ومبيتها الليالي فوق الجسور، وانتقال الانتفاضة إلـى أنحـاء السودان الأخرى، وانتهاءً ببيان المشير سوار الدهب يعلن، صباح السـادس مـن أبريـل الأغر، عن انحياز القوَّات المسلحة إلى الإرادة الشعبيَّة!

....

....

عند ذلك الحدِّ كانت قد انتفت، بطبيعة الحال، كل مبرِّرات وجودنا في ذلـك المكـان. ولكن.. من يقنع مدير سجن دبك؟! سمع بأذنيه البيان في نشرة السادسة صباحًا، فسـارع بإحضار خروف نحره تحت أقدامنا، وهو ما ينفكُّ يهتف بأعلى صوته، في وسط السجن، والدموع الصادقة تنهمر مدرارة من عينيه: "جيش واحد.. شعب واحد"، "عـاش نضـال الشعب السوداني"، ونحن نردِّد الهتافات من ورائه، ولا يكاد يكـفُّ عـن رفـع سـاعديه يهزُّهما فوق رءوسنا على أنغام (وطن الجدود) للشفيع، و(أفدِّيك بالروح) لعثمان حسـين،

و(الحارَّة بندورا) لأبو داود، يصدح بها جهاز الترانزيستور الصغير الذي أخرجناه، الآن، للعلن، وأدرناه بأعلى صوت أيضًا، دون أن يبدي سيادته اهتمامًا بمعرفة الطريقة التي تسرب بها إلينا!

كل ذلك كان، بالطبع، وتحت تلك الظروف، طيِّبًا جدًا، ومدعاة لسعادة حقيقيَّة، إلا شئ واحد.. أن سيادته لم يُبدِ أيَّ استعداد كي يفتح أبواب السجن ليدعنا نخرج! كان، كلما أثرنا معه هذا الموضوع، يصيح آمرًا المساجين الذين أحضرهم لإعداد الطعام:

ــ "يا آدم استعجل المرارة.. يا هارون سِيب الفِي إيدَّك ده ونضِّف الكَمُّونيَّة كــويِّس.. وانت يا كوكو لِحَدِّي دِلوَكت ما جهَّزتَ البصل والشطة"؟!

و.. لم يستطع أيٌّ منا أن يقنعه، في تلك اللحظات، بأننا لا نريد كَمُّونيَّــة ولا مــرارة، بقدر ما نريد أن نخرج.. أن نذهب إلى بيوتنا!

تهامسنا بأن نصبر عليه، فقد كان رجلاً طيِّبًا ولطيفًا بحق. وبعد أن أكلنا سويًّا الملــح والمُلاح، توجَّه إلى مكتبه. فاجتمعنا وقرَّرنا أن نرسل إليه وفدًا يناقشه هناك بهــدوء. تــم اختيار الوفد من حسين أبو صالح ومصطفى عبد القادر وشخصي. وفي المكتب تحــدثنا، وسقنا الحُجَّة تلو الحُجَّة، حتى بحَّت أصواتنا، وقلنا له إننا سمعنا من العســاكر أن النــاس زحفوا إلى سجن كوبر الأسود، وتسلقوا أسواره المنيعــة، وحطمــوا بوَّاباتــه الغليظــة، وحرَّروا المعتقلين! لكن.. هل أجدى ذلك فتيلاً؟! لا.. مطلقًا، فقد استعصم بمنطقــه الــذي أبى أن يتزحزح عنه قيد أنملة:

ــ "الشغل شغل يا أساتذة.. أيْ نعم نميري انتهى، لكن برضو لازم ننتظر التعليمــات من الرئاسة، فـــ.. ساعدونا من فضلكم بالصبُر"!

هكذا عدنا إلى من انتدبونا نجرُّ أذيال الخيبة، حيث اجتمعنا، مــرَّة أخــرى، وقرَّرنــا، احترامًا للرجل الذي أحسن معاملتنا طوال الأيام التي قضيناها بين ظهرانيه، أن "نســاعده من فضلنا بالصبُر"، وأن نسلم أمرنا لعزيز مقتدر، وأن نواصل الاستماع إلــى الراديــو، عسى تتنزل علينا، فجأة، رحمة من عند الله وفرج قريب!

....

....

قبيل المغرب بقليل جاء الفرج، من جهتين لا جهة! فقد عاد أهالي قرية دبك من الخرطوم، بعد أن قضوا سحابة نهارهم هناك يؤدون واجب الوطن، ولمَّا علموا بأننا ما زلنا رهن الحبس، هبُّوا لنجدتنا، وأحضروا كل ما لديهم من وسائل توصيل، حتى لواري التراب! تلازم ذلك، في وقت واحد، مع وصول عدد من سيارات ذوي وأصدقاء وزملاء بعضنا، حيث كانوا قد قضوا اليوم بأكمله يبحثون عنا، ولم يعرفوا بمكان اعتقالنا إلا متأخرًا جدًا! إكتظ الموقع بالرجال والنساء والأطفال وأبواق السيارات والهتافات والأناشيد المنطلقة من مكبِّرات الصوت، فتنازل سيادة المدير عن موقفه، بعد أن ظلَّ مرابطًا في مكتبه، طوال اليوم، يحاول الاتصال بـ (الرئاسة)، ولكن ما من سميع وما من مجيب، حتى أصابه الإعياء واليأس من وصول (التعليمات)!

هكذا عُدنا إلى بيوتنا، ومنها إلى نادي أساتذة جامعة الخرطوم.

....

....

حدَّثني أمين مكي، لاحقًا، بأنه حرص، بعد إذاعة بيان سوار الدهب، على استنساخ صورة من (الميثاق) والنقاط الخلافيَّة بتوقيعات المندوبين، وسلمها لعوض الكريم. ثمَّ قام، في ما بعد، بوضع أصل تلك الوثيقة في إطار زجاجيٍّ وسلمها للصادق المهدي. وأرجو أن تكون محفوظة، الآن، بدار الوثائق المركزيَّة، فما أضرَّ بتاريخنا الوطني الحديث غير ضياع الكثير من مصادر وقائعه، دُفن بعضها مع شهودها الموتى، وترك ما تبقى منها لمشافهات الأحياء وذواكرهم الخربة!

"

كانْ حاجَةْ بُونْ!

•• الثلاثاء 2007/4/10م ••

أقوى تحذير يمكن أن يصدره (فلانٌ) إلى (عِلان)، ليجعله يتراجع عن فعل شئ يعتزمه، هو أن يقول له: إنك إن فعلت ذلك فسيرتدُّ فعلك إلى عنقك! لكنه لا يحذره بأن يقول له إن فعله سيرتدُّ إلى عنق (فِلتكان)، إلا إذا كان أمر (فِلتكان) هذا مِمَّا يهمُّ (عِلانًا) وحده، ولا يهمُّ (فلانًا) نفسه في قليل أو كثير!

لم يكتف د. غازي صلاح الدين، مستشار رئيس الجمهوريَّة، في اللقاء التفاكري الذي نظمه المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهوريَّة بتاريخ 2007/4/5م، بإرسال إشارات محمَّلة بالمغازى الخاصَّة، وذلك بتشديده على أن الحكومة تحتاج إلى (شجاعة سياسيَّة) لتسوية أزماتها مع المجتمع الدولي في ما يتصل بمحكمة لاهاي والقوات الدوليَّة (!) وهو تقدير صائب تمامًا، بل عَمَدَ، بعد أن أكد على مواقف الحكومة، إلى تحذير مَن يستهدفون السودان بحملة العقوبات، قائلاً بالحرف: "السياسيون (يعني الحكومة) لن يتأثروا بهذه الحملة، وإنما المواطنون"! (السوداني، 07/4/6).

لا يخرج الأمر عن أحد احتمالين: فإما أن د. غازي يقصد، فعلاً، أن المواطنين (الفِلتكانيين) لا يهمُّون الحكومة (الفلانيَّة)، بقدر ما يهمُّون المجتمع الدولي (العِلاني)، وهذه، بالطبع، مصيبة! أو أنه لم يقصد إلى التصريح بذلك، وأن العبارة ربما أفلتت منه بحكم اشتغال العقل السلطوي (الباطن)، فيلزمه، في هذه الحالة، مراجعة تحذيره.. لأنه لم يكن موفقًا البتة!

•• الأربعاء 2007/4/11م ••

لعدة عوامل اقتصاديَّة سياسيَّة واجتماعيَّة ثقافيَّة ظلَّ مزاج المستعرب المسلم السوداني، على الشريط النيلي من الوسط إلى الشمال، ينحو لاعتبار الصرامة والجفاف دليلاً على الجديَّة والحزم الخليقين بالرجال، والمرح والطلاقة خفة قمينة بالنساء والعبيد، ويتبدَّى ذلك، بوجه مخصوص، في مناهج التربية في البيت والمدرسة.

لم يقع استثناء النساء من ضوابط هذا المزاج العابس ترفقًا بهنَّ، بل كشكل ملتــو فــي التعبير عن دونيَّتهن، وتعزيز الاستعلاء الذكورى عليهنَّ. لذلك وسَّع المجتمع من تسامحه مع غناء البنات ورقصهنَّ، فاتسع فيهما هامش التجرُّؤ على الممنوع، شكلاً ومضمونًا، من الزار إلى الدلوكة! لكنه، ولذات السبب، كرَّس هذا الغناء معيارًا لما يصطلح عليه بالغنــاء (الهابط) في شرعة مؤسَّسته (الرسميَّة) لفن الغناء والموسيقى! ولا تسلْ عن القيامة التــي قامت، يوم أطلَّ المرحوم ابراهيم عوض يغنِّي (حبيبي جنِّني)، بشبابه العبــق، ووســامته الصدَّاحة، وأناقته الفوَّاحة، وأدائه الطليق، وسنه الذهبيَّة، وشعره المصفف المشقوق! فلــم يكن المجتمع ليتقبَّل، وقتها، شيئًا من ذلك بأخي وأخيك، وهو الذي لم يترك للرجال غيــر التنفيس في (القعدات) السرِّيَّة، بين عزلة رديف القرية وعزلة زقــاق المدينــة المُعــرَّف بالألف واللام كما وصفه علي المك! ولك، إن شئت، أن تلتمس ملمحًا من صــورة ذلــك المعمار الاجتماعيِّ العجيب ضمن ملاذات سيف الدين (الخلفيَّة)، مثلاً، في (عرس الزين) للطيِّب صالح!

لا يخفى المشترك بين أغنية البنات وأغنية الجاز، من حيث الاطار النفسي، وطلاقــة الميلوديَّة، وعمق الإيقاع، وجرأة الأداء، ومفارقة منطق التركيب البنائي لكلمات الأغنيــة التقليديَّة. وفي (مرشده) ذمَّ عبد الله الطيب الموشَّحات العربيَّة القديمة التي أكثــرت مــن الزخرف والتكلف، فأثرت على الموشَّحات الحديثة التي شبَّهها بأغانى (الجاز)، وضــرب مثلاً لذلك من السَّحرتي: "أشيرُ إليكَ بطرفِ ردائي/ تعالَ ورائي تعــالَ ورائــي/ حديقــة مورو إليها سأمضِي/ فهيَّا اصطحِبنى لتقطفَ مِني/ أزاهيرَ حُسنِي وطلعَ روائــي".. الــخ! وقال إن طريقة التقفية في هذه القطعة، ونغمة الوزن، وتفاهة الكلمات، كل ذلــك "جــازىٌ كأسمج ما تكون الجازيَّات"! وقارَنه بقول الجازيِّ الأوربي:

"You and I/ On the five forty five/ We shall not be disturbed/ This compartment is reserved"!

ويمكن ترجمتها بتصرُّف إلى: "القمَرَةْ قمَرَتنا/ والريدةْ لمَّتنا/ إنتَ وأنا/ فــوقْ خمســةْ خمسةْ وأربعينْ/ مينْ يزعجنا مينْ/ والقمَرَةْ قمَرَتنا/ إنتَ وأنا"! وتذكرني بما كــان أنشــأ الكابلي، أواخر خمسينات القرن المنصرم، من غناء دكاكينيٍّ غايته سمر إخوانيٌّ خفيــف: "تلفونْ خمسينْ ستةْ وخمسينْ/ الردَّ مينْ/ قالْ ليَّا إنتَ إسمكْ مينْ/ قتْ ليهو أنا زولْ أمينْ"، أو نحو ذلك!

وضرب عبد الله الطيِّب مثلاً آخر لِما أسماه (التسميط العصرى) بقول المغنِّي: "خمرُ شبابٍ رطيبْ/ معصورة من قلوبْ/ في القبلتين وآهٍ/ من طعمِها أسكرِيني".. الخ! وضاهاه بما رواه له صديقه محمد الحسن أبوبكر عمَّن أسكره صوت فتاة سودانيَّة تلقي كلمة من مذياع أم درمان، فأنشد: "بالمكرفونْ/ كانْ حاجةْ بونْ/ نغمْ مؤنثْ بارتجالْ"!

مهما يكن من أمر عبد الله الطيب، وبصرف النظر عن دمغه لكل ذلك بأنه محض (تسطح جنسي)، فقد أغفل التاريخ الاجتماعي لسطوة (الذهنيَّة الذكوريَّة) التي أصدرت، من فوق الحائط الفاصل بين (حوشَي) الرجال والنسوان، حكمها الأخلاقي على أغانى بنات (المركز) في الوسط والشمال النيلي بـ (الهبوط)، دع غناء نساء (الهامش)، ممَّا أحالته هذه الذهنيَّة، لاحقًا، إلى شرطة (النظام العام)!

لكن، إذا نحينا المعايير الأخلاقيَّة جانبًا، وتساءلنا عن طاقة هذه الأغاني على التعبير عن مستوى الوعي الاجتماعي السائد في مختلف الفترات التاريخيَّة، فيمكننا تناولها، مثلاً، من منظور الظروف الاجتماعيَّة التي أحاطت بصعود وهبوط مؤسسة (الأفندي)، كملمح من انهيار الطبقة الوسطى بأسرها، والكيفيَّة التي تمَّ التعبير بها عن ذلك في هذا النمط من الغناء.

إقترنت نشأة شريحة (الأفنديَّة)، كجزء من فئة الانتليجينسيا، بنشأة التعليم المتروبولي (الحديث)، في مناخات الانكسار المُدوِّي لأول دولة وطنيَّة موحَّدة في بلادنا عشيَّة ومطالع القرن العشرين. لكن (الحداثة) التي أنشأت كليَّة غردون في 1902م، بهدف تخريج من تحتاجهم الادارة في أدنى سلمها، سُيِّجت بخطة تحول دون إحاطة الطلاب بأيَّة معارف تشكل لديهم مصدر إلهام بأفكار ثوريَّة تحرُّريَّة، تفاديًا، من زاوية نظر اللورد كرومر والسير جيمس كري، لتكرار خبرة المستعمرات الأخرى الأليمة، حيث ارتبط نقل ثمار المعارف الغربيَّة الرفيعة إلى الهند، مثلاً، بظهور الحركات الثورية فيها!

هكذا صار تعليم (الكليَّة)، حسب عبد المجيد عابدين، كشكوليًا، يأخذ مادة العلم من سطحها، ولا يعني بتكوين الشخصيَّة المتصرِّفة، أو بالجوانب الحيَّة في البيئة والمجتمع، ويهدف إلى التوظيف لا التثقيف. وكانت (الكليَّة)، حسب محمد المكي ابراهيم، تحشو رؤوس طلابها بالمعلومات لتقذف بهم، في أقصر فترة ممكنة، إلى وظائف ضئيلة الشأن، محروسة بجهاز من الارهاب والوصوليَّة والسعايات!

إقترن ميلاد هذه الشريحة، أيضًا، بالاستثارة العاصفة لغبن شريحة (المشايخ) عليهـــا، وتلك مكيدة دبَّرتها الإدارة البريطانيَّة في إطار استراتيجيَّة (فرِّق تسُد) التقليديَّة. فقد نشأت شريحة (المشايخ) مع نشأة التعليم الدينى المغاير لسلفه المهدوي، وبالأخص في معهـد أم درمان العلمى (1912م)، في ارتباط مباشر مع (تشهِّيات) خدمة الحكومـة، دون إغفـال المصلحة الاستعماريَّة في زرع الشقاق بين (الغردونيين) و(المعهديين)، من حيث تـدليل اولئك ببيئة الكليَّة ومبانيها وحدائقها وداخلياتها ومأكلها ومشربها وتوسيع فرص التوظيف أمام خريجيها، مقابل التقتير على هؤلاء وتضييق فرصهم، فضلاً عن تكريس الثنائيَّة فـي المؤسسة الدينيَّة ذاتها بدعم الإسلام (الرسمى) في مواجهة الإسلام (الشـعبي)! بالنتيجـة اقترنت قيمة التعليم لدى الشريحتين بميزة (الميرى)، فاشتبكتا، حول هذه القيمـة البائسـة، في حرب (داحس والغبراء)، كما أسماها عبد الله علي ابـراهيم، حـين تشـكلت نظـرة اجتماعيَّة تعتبر تعليم الكليَّة وحده هو مرتقى التوظيف المأمول، وأضحى التلميذ لا يكـاد يدخل المدرسة، بحسب المحجوب وحليم، إلا وبدأ ذووه يتخيلونه يوزع الـدراهم، بينمـا حقيقة العلم الذي يتلقاه لا يؤهِّله سوى لوظيفة حكوميَّة تافهة!

مع ذلك، وبفضل حيويَّة الحركة الوطنيَّة، إنخرط أغلب طلاب الكليَّة وخريجيها، الجُدد منهم بالأخص، في النضال الوطني ضد الاستعمار. ثمَّ تطوَّرت الكليَّة نفسـها فأصـبحت جامعة مرموقة، وقام إلى جانبها فرع لجامعة القاهرة، وتحوَّل المعهد الفني إلـى جامعـة أيضًا، وتزايدت أعداد القادمين من الجامعات الخارجيَّة، كما تضـاعف عـدد مؤسَّسـات التعليم العام. وطوال تلك المسيرة لم تكف حركة الطلبة والأفنديَّة عن الاسهام النشط فـي النضال من أجل الديموقراطيَّة والحريات والحقوق وما إلى ذلك من القيم الشريفة.

لكن (الاستثمار) الشخصى والأسري في (التعليم)، وليس (العلم) نفسه، واصل تكرُّسـه (كعجل مقدس) في مستوى الوعي الاجتماعي السائد. فانطلق (الأفنديَّـة)، بـدفع الذهنيَّـة العامَّة، يتباهون بـ (الشهادات)، وليس غالبها سوى (سندات) عبور سـريع إلـى كشـف المرتبات، و(مظلة) حكوميَّة تقي من هجير الفقر، والبلاد تعاني، برغم الاستقلال، من آثار قطع الحقبة الاستعماريَّة لتطورها الطبيعي! ثم ما لبثت أن استعرت، بعد (السودنة)، حرب (داحس وغبراء) أخرى، بالمخلب والناب، داخل شريحة (الأفنديَّة) ذاتها، حول الترقيـات والتنقلات والعلاوات وعربات الحكومة ورئاسات اللجان وبيوت الميـري، دَعْ (مـرض الطفولة الوزاري)، بمصطلح محمد عبد الله الريِّح، مما تحفظ ذاكرة الأنظمـة! ويـروى

ندامى بعض المتظرِّفين من انقلابيي مايو كيف ظلَّ يتندر، في مجالس أنسه، بتهيُّبهم، صبيحة استيلائهم على السلطة، من العمل مع (الألقاب العلميَّة) الضخمة التي اختيرت لمجلس الوزراء، لكنهم لم يحتاجوا للانتظار طويلاً كي يمدوا أرجلهم، لمَّا اكتشفوا كم كان الأمر أبسط مما تصوَّروا!

وإذن، فقد رتع (الأفنديَّة) في نعيم الميزات الاجتماعيَّة! لدنياهم رونق، ولحياتهم مذاق، ولمحافلهم سحر، والآخرون لا ينفكون يتطلعون إليهم من أدنى السلم الاجتماعي، بل ومن أعلاه، يتباهون بمصاهرتهم، ويتجمَّلون بالتقرُّب إليهم، ويؤثرونهم بصدور المجالس، ويتبارون في تقليد أساليبهم في الملبس والمأكل والمشرب والكلام والحركة والسكون. الأمهات يُهَدْهِدْن أطفالهُنَّ بوعد حظوظهم: "بكرة تكبر وتبقى لى مامور"! وأغاني البنات في المدن وفى الأرياف البعيدة تتغزل في مناقبهم: "الأفندى التذكارو عندى"! و"المهندس جا ورسم البُنا"! و"أجيب فلان محامى"! و"الدكاترة ولادة الهنا"! و"مشيت الخارجيَّة أشوف سبب الأذيَّة"! و"مشيت الداخليَّة للحارس الجنسيَّة"! و"شرطاً يكون لبيس من هيئة التدريس"! والناس في أصقاع السودان الفقير يتيمَّنون بإسباغ صفاتهم على كل بديع في حياتهم، فالشاى الجيِّد لا بد أن يكون هو (دم الدكاترة)! والثوب النسائى الأنيق إما (بت الباشا المدير) أو (السفير) أو (الكادر) أو (قلم الدكاترة) أو (ضلعهم) أيضًا، ومن كل بُد، والقائمة تطول!

كان ذلك كله سابقًا، بالطبع، على اشتغال ماكينة الفصل السياسي خلال حقبة مايو، والتي أعقبتها (هوجة الاغتراب) في السبعينات والثمانينات، عشيَّة تآكل الطبقة الوسطى، وأفول نجم (الأفنديَّة)، وانهيار مملكتهم، وبوخ سلطتهم، وفتور سيرتهم، وخمول ألقابهم، وانتهاء المُنعَم عليه منهم بعقد عمل خارجي للاندغام الكامل في لقب وحيد، هو (المغترب) الذي لا فضل فيه لطبيب على سبَّاك إلا بحجم (الشيلة) وعدد (الشنط) التي يهبط بها، من ذلك العالم الآخر، في مطار الخرطوم! فاستحالت منظومة القيم الاجتماعيَّة في أغاني البنات إلى: "السافر جدَّة خلانى براي"! و"المغتربين إزيكم.. لعلكم طيبين في حيِّكم"! و"يجيبو لى فرحان.. من جدَّة للسودان"! و"كلامو إسترلينى ما سائل في الدولار"! والتمنى على الله، من قبل ومن بعد، بـ "مغترب أو ود غَرب"! ولات حين أهميَّة لما يصنع في (جدَّة) مَن (يسافر) إليها، أو لما يفرِّق بين (ود غَرب) صالح وآخر طالح!

ومع أوئل التسعينات، وبفعل نازلتين في آن، تفاقمت محنة (الأفنديَّة) لتقضي نهائيًا على ما كان تبقى من مجدهم! فقد بدأت في الدوران، كما لم تدُر من قبل، طاحونة (الفصل للصالح العام) على يد نظام (الانقاذ). وتلازم مع ذلك أن بدأت تدول، من جانبها، دولة (المغترب) ذاتها، حين اجتاحتها، في عقابيل حرب الخليج الثانية، رياح (السَّعْوَدَة) و(العَمْننة) و(الظبْيَنة)، فانسدَّ كل مفتوح، ولم يعُد متاحًا سوى اللجوء إلى بلاد طيرها أعجميٌّ، فشهدت منظومة القيم الاجتماعيَّة تلك انقلابها الجديد على أيدى الطفيليين، ولصوص المال العام، وحراميَّة المشاريع الحكوميَّة، والمضاربين في كل شئ، من العملات إلى الضمائر، حتى قال المراجع العام إن مائة وثلاثين جنيهًا تنهب في كل ثانية من الخزينة العامَّة، ممَّا أفضى بأغاني البنات إلى: "سجِّل لى عرباتك.. وسجل لى شركاتك.. ما إنت العسل ذاتك"! و"تجارة ليها أساس.. ما بيعرف الإفلاس"! و"شوفو كان رايق.. للـ (فى ــ إكس ــ آر) سايق.. لفت الخلايق"! و"ليلى علوى وجواجة.. كتحتنى بعجاجا.. زاد وجدى سواقا"! و"بالضرا ان شا الله راجل مرا"! و"بختي ان شا الله راجل اختي"! ولمن شاء استفاضة أن يلتمسها لدى نصرة أو قسمة أو حوا بنزين أو أخريات كثر ينتشرن، في طول البلاد وعرضها، بعدد حالات الملاريا، وموت الفجاءة، والطلاق للغيبة أو لعدم الانفاق!

أغاني البنات مصدر مهم للتاريخ الاجتماعى، فلا يصحُّ اختزالها في محض أحكام أخلاقيَّة عامَّة، دون النظر إلى محمولاتها من انعكاسات المستوى السائد للوعى الاجتماعى في مرحلة أو أخرى.

●● الخميس 2007/4/12م ●●

وقع بين يديَّ، عصر اليوم، وأنا أنبش في خزانة كتب قديمة، ألبوم صور جلها بالأبيض والأسود، تعود بتاريخها إلى سنوات الطلب بجامعة كييف (1968 ــ 1973م). ويا لزمان العاصمة الأكرانيَّة على أيام الاتحاد السوفييتي.. العظيم! (العظيم) حتف أنف أغبياء العالم الثالث الذين ما دروا أنهم فقأوا أعينهم بأصابعهم يوم وقفوا يظاهرون عليه قوى الامبرياليَّة العالميَّة من (أهل الكتاب!)، حتى إذا ما انهار، وخلا الجوُّ لأمريكا تبيض

وتفرخ نظامًا عالميًا جديدًا يذيقهم الأمرَّين بعولمته الرأسماليَّة، وقطبيَّته الأحاديَّة، انقلبوا يلطمون الخدود، ويشقون الجيوب، ويزحمون الآفاق ضجيجًا وعجيجًا.. ولات ساعة مندم!

(العظيم)، على الأقل، بتجربته التي، وبرغم الإخفاقات الكبيرة التي كان لها الأثر الحاسم في إجهاضها على صعيدي الديموقراطيَّة ودور الدين في حياة الناس، رفعت المستضعفين إلى مصاف السادة، فضمنت لكل منهم أن يأخذ بقدر عطائه، وألا ينقهر بتراتبيَّة اجتماعيَّة ظالمة، حتى لقد بلغت أجور عمال المناجم في سيبيريا ما لم يحلم به الوزراء والأطباء الاختصاصيون! ويا لكم دهشنا، يوم دعتنا أستاذة اللغة الروسيَّة إلى حفل في بيتها، وكنا ما نزال أيفاعًا نحبو على مدارج الكليَّة التحضيريَّة، فوجدنا زوجها (خرَّاطًا) يحفظ بوشكين وشفشنكو، ويحسن الحديث عن الأوبرا والباليه، ويجيد عزف مقاطع من تشايكوفسكي ورخمانينوف على البيانو في غرفة الاستقبال، ويحرص على أخذ أسرته، كل عام، في رحلة النقابة لقضاء عطلة الصيف في بلاجات ألوشطا على البحر الأسود!

(العظيم)، على الأقل، لكونه وفر لكلِّ مواطن، على قدم المساواة، لقمة العيش الكريمة بأزهد الأسعار، وخدمات الصحَّة والتعليم مجَّانًا، ووسائل السكن والمواصلات والرياضة وثمار الثقافة وأدواتها شبه مجَّانًا، ومحا إلى ذلك، عار الأميَّة عن شعوبه، وجعل كل طالب على مقاعد الدراسة مطمئنًا إلى عمل يحصل عليه بعد تخرُّجه، حسب تخصُّصه، وتأهيله، وكفاءته.

(العظيم)، على الأقل، لكونه قدَّم عشرين مليون شهيد في سبيل إنقاذ البشريَّة من خطر النازيَّة والفاشيَّة، ممَّا أفضى، في عقابيل الحرب الثانية، بصرف النظر عن سلبيات الحرب الباردة، إلى خلق عالم جديد ترفرف فوقه رايات السلام، والتحرُّر، والأمم المتحدة، والفرص المتكافئة، وحماية البيئة، وحقوق الانسان، لا السياسيَّة والمدنيَّة فحسب، وإنما الاقتصاديَّة والاجتماعية أيضًا، وإلى ذلك تصفية النظام الاستعماري القديم.

(العظيم)، على الأقل، لكونه استطاع أن يرتقي، خلال ما لا يربو على عقود قليلة، إلى مصاف (الدول العظمى)، فتكافأت، بفضله، كفتا ميزان (الردع) النوويِّ، وانطلقت سفينة العالم إلى جوديِّها المأمول فوق موج سلس من طمأنينة الصغار قبل الكبار!

(العظيم)، على الأقل، لكونه، عندما أفلت شمس تلك التجربة الغاربة، لم يكن، في طول البلاد وعرضها، ومساحتها سُدْس مساحة العالم، أمِّيٌ واحد، ولا عاطل واحد، ولا شحَّاذ واحد، ولا عاهرة واحدة!

(العظيم)، على الأقل، كونه أتاح لـ (عالمنا الثالث)، تقطيعًا من الجلد، بل من اللحم الحيِّ، أن يوسِّع من بنياته التحتيَّة، طرقًا وسدودًا وجسورًا وقنوات ومستشفيات ومعامل ومجمَّعات صناعيَّة ومصادر طاقة رخيصة وغيرها، وأن يزيد، إلى ذلك، من أعداد علمائه ومهندسيه وأطبائه واقتصادييِّه وقانونييِّه وفنييِّه في مختلف المهن والتخصُّصات، لا يبغي، في مباراته التاريخيَّة مع ضواري (رأس المال) العالمي، سوى حضِّنا على النأي بمسار تطوُّرنا الاقتصادي السياسي والاجتماعي الثقافي عن مصائد قوى (الاستعمار العالميِّ)، نرمي بها من الأبواب فتعود من الشبابيك!

أعمى بصيرة بحق، إن لم يكن ذا (أجندات!) خبيئة أخرى يقينًا، من عجز عن رؤية (المصالح المشتركة) في تلك الخطة الساطعة، وليسأل أولائك الجاحدون أنفسهم، على الأقل، كيف كان حالنا سيكون الآن، لولا مساعدات (المنظومة الاشتراكيَّة) الكريمة، ومِنَحها الدراسيَّة التي وفرتها لنا، بسخاء نادر، يوم قعدت إمكاناتنا الشحيحة بأحلامنا في التنمية، وضاقت مؤسَّساتنا التعليميَّة بأهلها من الطلاب!

●● الجمعة 2007/4/13م ●●

تلقيت، مساء اليوم، مهاتفة من المفكر والأكاديمي اليوغندي المستنير ذي الأصول الآسيويَّة محمود مَحمَّداني الذي يدرِّس علم الانثروبولوجيا بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، ويرفد المكتبة والدوريات والمواقع المختلفة على الشبكة بمعالجاته الرفيعة في شتى القضايا الأفريقيَّة بأبعادها الدوليَّة، خصوصًا ما يتصل منها بالنزاعات المسلحة، ومفاهيم العدالة التي تمهِّد للمصالحات الوطنيَّة الشاملة، ونقد النمطيَّة المعلولة في مناهج التناول الغربيَّة لقضايا القارة. أصدر أحدث كتبه قبل فترة وجيزة بعنوان: (مسلم طيِّب، مسلم سئ: أمريكا والحرب الباردة وجذور الارهاب)، ونشر آخر مقالاته، قبل أسابيع قلائل، تحت عنوان (سياسات التسمية: إبادة ــ حرب أهليَّة ــ تمرُّد).

علاقتي الشخصيَّة معه تعود إلى عهد قريب جدًا، حيث تولى مهمَّة (عريف) حفل تعارفنا الاليكتروني صديقي د. صلاح الجرّك، مدير معهد الفنون الأفريقيَّة بجامعة كورنيل، بعد أن حدَّثني عنه طويلاً. تحادثنا بالتليفون والإيميلات مرَّات عدة، طلب بعدها، ضاحكًا، أن أكفَّ عن مناداته بلقبه، و".. يا كمال أمي عندما ولدتني أسمتني محمودًا"! فأسرني، فضلاً عن قامته الفكريَّة الرفيعة، بتواضعه الجمُّ!

مَحمَّداني يقضي الآن إجازة قصيرة خارج مقرِّه، يعود بعدها لترتيب زيارة بحثيَّة يعتزم القيام بها إلى السودان عمَّا قريب. وبقدر ما أتطلع للقائه شخصيًا للمرَّة الأولى، أتمنى أن تنظم له محاضرة محضورة بالخرطوم.

●● السبت 2007/4/14م ●●

برغم مرور ثلاثة أسابيع حتى الآن، فإنني ما زلت ألاحظ، مندهشًا، عدم احتفاء الصحف بالندوة الأنيقة التي أقيمت بدار المهندس مساء 07/3/27، حول (استخدام مياه النيل: قراءة للحاضر ونظرة إلى المستقبل)، والتي تولى إدارتها شرف الدين بانقا، وزير الاسكان السابق، وتعاقب على منبرها عدد معتبر من العلماء والسياسيين جعلونا نتابع حديثهم، مشدودين إلى مقاعدنا، طوال ساعات ثلاث، وفيهم يحي عبد المجيد، وزير الري الأسبق، ومساعد السكرتير العام للأمم المتحدة لشئون المياه، ويعقوب أبو شورة، أول وزير للري في عهد الانقاذ، ومالك عقار وزير الاستثمار، ومحمد ابراهيم نقد، السكرتير العام للحزب الشيوعي، والحاج آدم يوسف وزير الزراعة الأسبق، ومضوي الترابي عضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي (المسجّل)، وغيرهم.

في حديثه الشائق إنتقد يحي عبد المجيد إندفاع الانقاذ، على أيامها الأولى، في حفر ترعتي الرهد وكنانة، وبالمحافير اليدويَّة.. كمان، حتى قبل أن تستوثق مِمَّا إذا كانت ثمَّة مصادر للمياه أم لا! وكشف عن أنه توجه بتلك الملاحظة إلى أبو شورة، حين دعاه الأخير للانضمام لهيئة مستشاري المشروع، فأجابه، حرفيًا، بأن الأمر برمته (سياسيٌّ) فحسب! ضجَّ الحضور بالضحك، ولم يحر أبوشورة تعليقًا مقنعًا سوى قوله: لا أظن أنني قلت لك ذلك!

وتساءل الحاج آدم، متشككًا، عن مآلات موارد ذلك المشروع الذي طواه النسيان! ووصف إنشاء سد مروي قبل تعلية خزان الرصيرص بالخطأ الفادح! واتفق مع يحى في الإشفاق على المشروع جرَّاء سوء الادارة! واقترحا إنشاء مفوَّضيَّة للري على غرار مفوَّضيَّة الأراضي. وشدَّد يحي على ضرورة إعادة سلطة الاشراف على السدود إلى وزارة الري. ومن جانبه انتقد مضوي الترابي انغلاق السودان على علائق أحاديَّة البُعد مع (بعض) دول الجوار في هذا الشأن، مناديًا بتمديد هذه العلاقات (شرقًا) على النيل الأزرق!

أما نقد فقد أشاد بالندوة التي "مَحَتْ"، كما قال، "شيئًا من أميَّتنا في هذا المجال"، لكنه لم يفوِّت فرصة الغمز على بانقا، بما فجَّر ضحك الجمهور، قائلاً له: أشكرك على دعوتي للحديث، رغم أنك لم تفكر في ذلك إلا بعد مغادرتك السلطة! وفي المضمون دعا نقد للتنسيق مع كل دول حوض النيل، وللمحافظة على علاقة تبادليَّة جدليَّة بين (العلم) و(السياسة)، معاتبًا المهندسين الذين يشغلون أحزابهم بقضاياهم النقابيَّة، تاركين قياداتها تغرق في (العموميات) لدى التقرير بشأن مسائل تحتاج إلى المعرفة المتخصِّصة، كالري والمياه! واقترح، في الختام، أن تعمل اللجنة الثقافيَّة بالجمعيَّة الهندسيَّة على توثيق مداولات هذه الندوة، وإصدارها في كتيِّب، تعميمًا لفائدتها المشهودة.

•• الأحد 2007/4/15م ••

"عملُ رجال القانون يكاد يلامس، أحيانًا، عمل أساتذة الرياضيات، حين يواجهون معضلات أشبه بمسائل اللوغاريثمات العويصة، بل أقرب إلى الألغاز"!

صادفتني هذه الخاطرة مكتوبةً بخط يدي على هامش مرجع قديم في القانون الجنائي، أثناء بحث كنت أجريه، فجر اليوم، لإنعاش الذاكرة بغرض تقديم استشارة مهنيَّة. وهي من سنخ الخواطر التي تقع للمحامي في بداية حياته المهنيَّة، ثمَّ تبقى معه حتى خواتيمها. وقد كنا، بالمناسبة، وما نزال، مفتونين، إلى حدِّ الولَه، بأداء عبد الحليم الطاهر، أبرع البارعين في مجابهة مثل هذه المعضلات، لا ينافسه سوى عبد الوهاب بوب، أمدَّ الله في أيامهما ومتعهما بالصحَّة والعافية.

عام 1959م جابه القضاء الجالس والواقف إحدى هذه المعضلات في ما صار يُعرف، في أدبنا القانوني، بـ (سابقة محمد حامد محمد علي) التي نظرتها محكمة كبرى بغرب السودان، برئاسة محمد يوسف مضوي، وظلت، منذ ذلك الحين، تدرَّس لطلاب القانون ضمن أخريات. فهي، في الحقيقة، ليست فريدة عصرها، وإنما تمثل، فقط، نموذجًا من سوابق عديدة، سودانيَّة وأجنبيَّة، (كسابقة خضر عبد الله الحسين) السودانيَّة عام 1966م، و(سابقة خاندو) الهنديَّة عام 1890م، و(سابقة جاكسون) الأمريكيَّة عام 1896م، و(سابقة ثابو ميلي) الباسوتولانديَّة عام 1954م، على سبيل المثال.

(سابقة محمد حامد) عجيبة، إذ ضرب شقيقه القتيل، بعكازة غليظة، في شجار حول بقرة. سقط المجني عليه فاقدًا النطق والحركة، فظنَّ محمد أنه مغشيٌّ عليه. لكن، لمَّا فشل في إفاقته، وتيقن أنه مات، إنصرف تفكيره لإخفاء الأثر، فجرَّه إلى بئر في الجوار ألقى به في جوفها. بعد ثلاثة أسابيع اعترف محمد، وانتشلت الجثة، وشرِّحت. سوى أن الطبيب لم يستطع، لطول المدة، أن يحسم ما إن كان سبب الوفاة تلك الضربة، أم السقوط في البئر، أم الاختناق داخلها! وفي هذا الاطار دارت المعركة القانونيَّة، سجالاً، بين الاتهام والدفاع والمحكمة! وهي معركة طريفة جدًا، لجهات الوقائع والحُجج والحكم وتسبيبه، وقد نعود إليها بتمكث.

لكن الأعجب منها (سابقة جاكسون) التي استند إليها الحكم في (قضيَّة محمد حامد) بالاعدام، والتي كنت دوَّنت تلك الخاطرة بشأنها، قبل أكثر من ثلاثين سنة، على هامش مناقشة الفقيه قلينفل وليامز لها في كتابه (القانون الجنائي ــ الجزء العام). فالحكاية وما فيها أن جاكسون ذاك (شرع) في قتل فتاة في ولاية أوهايو، بإعطائها جرعات زائدة من الكوكايين. وبعد أن ظنَّ أنها ماتت، قام بنقلها إلى ولاية كنتاكي، حيث جزَّ عنقها بغرض إخفاء أثرها. أكتشفت المسألة، وقدِّم جاكسون، أمام محكمة كنتاكي، بتهمة (القتل العمد). غير أن المفاجأة التي لم تكن لتخطر على بال جاكسون المسطول هي أن الوفاة، حسبما أثبت الطب الشرعي، لم تنجم عن تعاطي المسكينة لجرعات الكوكايين الزائدة، وإنما عن.. جزِّ رأسها!

محامي الدفاع المثابر دفع، منذ البداية، بأنه، وطالما أن (القصد الجنائي) عنصرٌ أساسيٌّ في (القتل العمد)، فإن محاكمة جاكسون غير ممكنة، في هذه الجريمة، أمام محكمة كنتاكي باختصاصها الولائي المنفصل عن اختصاص محكمة أوهايو، كون جاكسون،

عندما جزّ رأس الفتاة في كنتاكي، إنما كان يعتقد أنها ميّتة، ومعلومٌ أن قصد (القتل) لا يقوم إلا بإزاء إنسان حي! ومن ثمَّ طالب بترحيل جاكسون إلى أوهايو ليحاكم هناك بتهمة (الشروع)، فقط، في (القتل العمد)، كون (القتل) نفسه لم يقع، فعليًا، في أوهايو، وإنما في كنتاكي، لكن دون أن يكون مصحوبًا بـ (قصد القتل)!

فكر قاضي كنتاكي، وقدَّر، وهَرَش شعر رأسه، مليًّا، ربما لساعات أو حتى لأيام طوال! غير أنه حزم أمره، في نهاية المطاف، فأغمض عينيه، وسدَّ في وجه محامي الدفاع أذنًا بطينة وأخرى بعجينة، وقرَّر رفض الطلب، قائلاً، بحزم، إنه، وطالما كان (القتل العمد) مُجرَّمًا، في نطاق ولاية كنتاكي، ومعاقبًا عليه، فإن محكمته تلك مختصَّة بمحاكمة جاكسون.. من كلٍّ بُد!

تثير كلتا قضيَّتي (محمد حامد) و(جاكسون) الموضوعة القديمة المتجدِّدة.. موضوعة البون الشاسع بين مفهومي (القانون) و(العدالة)!

●● الاثنين 2007/4/16م ●●

أحد الذين أعتز بصداقتهم، على المستوى الانساني، لسنوات طوال حتى الآن، دون أن يؤثر في ذلك تنائي خلفياتنا الفكريَّة أو تباعد انتماءاتنا السياسيَّة، صديقي الأديب عبد الله حمدنا الله! ما يزينه دائمًا، سواء اتفقت أم اختلفت معه، هو الجديَّة التي يتعاطى بها مع عمله واستنتاجاته بلا عصبيَّة، وتجويده لشواهده وحُججه بلا مكابرة، ورغبته الصميمة في اختبار أفكاره من زاوية أخرى!

حمدنا الله بحَّاثة صبور على الحفر مهما تعسَّر، شغوف بالمصادر مهما ندرت، كَلِفٌ باللقيات المدهشات تقع له أثناء عكوفه الطويل على التنقيب في حقل الدراسات السودانيَّة، وبالأخص في التاريخ الاجتماعي للفكر والأدب والفن في بلادنا. ومن أمتع الأوقات تلك التي نقضيها ننبش مداخل واقعة صغيرة بمنهجين يبدوان متضادَّين، لكنهما يتوحَّدان في ما يرتبان من متعة المقاربة ذاتها، ونفعها، في آن، بصرف النظر عن (الحقيقة) التي قد نخلص إليها بأكثر من وجه، كونها تنتسب، بطبيعتها، إلى النسبيَّة والجدل!

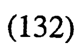
سلخنا، هذه الليلة، وللمرَّة الألف، ساعة بأكملها في سيرة (فوز): هل هي الشول بت حلوة، حسب مصادره الثقات، وحسب مصدري الثقة، أيضًا، حدباي احمد عبد المطلب؟!

أم هي (مبروكة) حسب بعض المصادر؟! أم هي شخصيَّة تختلف عن هذي وتلك حسب مصادر أخرى؟! ومن كان معبرها إلى عالم رموز (الاتحاد السوداني) و(اللواء الأبيض)؟! هل هو الخليل؟! توفيق صالح جبريل؟! أم محي الدين جمال أبو سيف؟! وما سبب ثقتهم فيها إلى حدِّ إسكانها وأمها في بيت كانوا يخفون فيه مطبعة بدائيَّة أهداهم إياها عبد الله خليل؟! و(مدام دي باري) التي ورد ذكرها في كتاب المحجوب وحليم (موت دنيا): ما اسمها الحقيقي؟! وأيُّ الاثنتين (فوز وباري) كانت دارها بأم درمان محض (جارسونيرة) لنخبة عشرينات أو ثلاثينات القرن المنصرم، وأيهما كانت تدير صالونًا أدبيًا، بحق وحقيق، يتحاكم إليها فيه شعراء ذلك الزمان، تجيز هذا، وتنبِّه ذاك إلى عيوب نظمه! وهل هي، بالفعل، سليلة تلك الأسرة الأمدرمانيَّة العريقة؟! وهل كانت متزوجة من ذلك اللاعب والإداري المعروف بنادي كرة القدم العريق؟! وعمومًا، إلى أيِّ مدى أثرت المعياريَّة الأخلاقيَّة السودانيَّة في كلٍ هذا الغموض والتخفي والترميز الكثيف الذي اعتمدته المصادر، كمصدر حسن نجيلة في (ملامح من المجتمع السوداني)، وفي شأن يُعَدُّ، على نحو أو آخر، جزءًا عزيزًا من تاريخنا الثقافي والوطني؟! فهل أضرَّ بسيرة العقاد، مثلاً، كشف مؤرِّخي الأدب لعلاقاته بمي زيادة، أو مديحة يُسري، أو ألس أسعد داغر؟! وهل مسَّ شعرة من سيرة شيخ شعراء الشعب محمد المهدي المجذوب نشر علي أبو سن لرسائله إلى روز ماري، أم أنها زادتنا معرفة به، وبجانب مهم من عوالمه الابداعيَّة؟! بل وكيف لا تكون لنا الأسوة الحسنة في مذكرات المرحوم بابكر بدري (حياتي) التي اختط فيها نهجًا بوَّأها أعلى مستويات هذا الضرب من السرديَّات، مقارنة بتآليف أسماها مصنفوها (مذكرات)، بينما هم، بمعياريَّتهم الأخلاقيَّة الكاسدة، قد هبطوا بقيمتها إلى محض شهادة شخصية محايدة حول أحداث تاريخيَّة.. من خارجها؟!

””

الحُرُّ مُمْتَحَنٌ!

(وَرَقَةٌ مِن مَخْطُوطَةِ ما بَعْدَ السِّتِّينِ لِلسِّيرَةِ الذَّاتيَّة)



(1)

تسبَّب انشغالي بأمر سفرة قصيرة إلى القاهرة، للمشاركة في مؤتمر حول صورة دارفور في الاعلام العربي، لا في تغييب (رُزنامة) الأسبوع الثالث من أبريل الجاري، فحسب، ممَّا يستوجب الاعتذار والشكر لكلِّ الأصدقاء الأعزاء الذين لاحقوني، من داخل السودان وخارجه، بأسئلتهم المشفقة، بل وفي الحيلولة أيضًا دون متابعتي لحلقات اللقاء الذي أجرته صحيفة (الوطن)، أواسط الشهر نفسه، مع اللواء (م) عمر محمد الطيِّب، نائب النميري ورئيس جهاز أمنه السابق. لكن، ولأنَّ كلُّ شئ بأوانه، فقد راجعت اللقاء المذكور بعد عودتي، فلفتت نظري فيه، بشكل مخصوص، مسألتان:

أولاهما: دخول الرجل، فجأة، وبعد غياب استطال دهورًا، على خط التخرُّصات الساذجة الكاسدة التي نشط في (التلميح) بها، مؤخرًا، (بعض) عناصره السابقين، زورًا وبهتانًا، حولي وحول الزميلين الموقرين الصادق شامي ومصطفى عبد القادر المحاميين، بأن ثلاثتنا كنا، بسلامتنا، (عملاء) لجهازهم القمئ، كبرت كلمة تخرج من أفواههم!

وثانيتهما: مغالطاته الفجَّة في أبرز حقائق الأفعال الاجراميَّة الدامغة التي تكشفت عنها، بعد انتفاضة أبريل 1985م، فضيحة قضيَّة (ترحيل اليهود الفلاشا إلى إسرائيل)، والتي كان هو المتهم الأول فيها، بينما كنا، نحن الثلاثة، أعضاء في لجنة التحقيق فيها معه، ثمَّ في هيئة الاتهام ضده أمام المحكمة، حتى صدور الحكم النهائي عليه بالإدانة والسجن قرابة الثمانين سنة! ولا يسألنَّ كريم كيف أمكنه مغادرة السجن، رغم ذلك، إلى خارج البلاد!

(2)

المسألة الأولى لا تعدو كونها، كما وصفناها بحق، محض تخرُّصات وضيعة لا تستحق سوى مقابلتها بالاحتقار والاستهجان، ليس منا فقط، بل ومن كلٍّ مَن حباه الله أيَّ قدر من الذكاء، وذلك لأربعة أسباب لا نشكُّ في أن جميع المتابعين المدققين قد لاحظوها:

السبب الأول: أن الشجاعة لم توات، مطلقًا، أولئك المتقوّلين المتخفين، ولا حتى كبيرهم في حديثه المذكور، كي يتجرأ أيٌّ منهم، ولو بالخطأ، على (التصريح) بأسمائنا، وهم يُسرسرون شفراتهم الصدئة يلوّحون بها في وجوهنا، وإنما ظلوا حِراصًا، دائمًا، على التزام (التلميح) الرخيص الحذِر، من بعيد لبعيد، إلى شخصياتنا، مستخدمين الأوصاف الساذجة حينًا، ومطلقين الألقاب السخيفة أحيانًا، ومتكئين، في هذا وذاك، ولا بُدَّ، على (استشارة قانونيَّة) معلولة، تتذاكى وهي المدجَّجة حتى أسنانها بالغباء، دَعْ فشلهم المعلن في أن يحاولوا، مجرَّد محاولة، ولو مرَّة واحدة، إسناد ما يسوقون من افتراءات مجانيَّة ولو إلى حُجَّة واحدة مبلوعة للأسوياء، أو برهان يتيم لا تلفظه العقول السليمة، وما ذلك لأيِّ سبب سوى لعلمهم اليقينيِّ، كعلمهم بجوع بطونهم تمامًا، بأنهم محض قوم كذابين موتورين مكلومين، تغلي دواخلهم حقدًا وغلاً على ثلاثتنا، كوننا ما نزال نمثل، بالنسبة لهم، اعترفوا بذلك أم لم يعترفوا، شبح الرمز القديم الذي ما ينفكُّ يقضُّ مضاجعهم، ويذكرهم بالعار والشنار اللذين لحقا بهم في تلك الانتفاضة الباسلة التي قصمت ظهر دولتهم، وأطاحت بكرسي عرشهم، ومرَّغت أنف صولجانهم في الرغام، وإن لم تكن قد حققت، لحسن حظهم، أكثر من ذلك! وكنا، وقتها، قد أدَّينا المهمَّة التي كلفنا بها وزير عدل الحكومة الانتقاليَّة ونائبها العام، وذلك بأعلى مستوى من المهنيَّة، وأقصى درجة من التجرُّد، وأكبر قدر من الاخلاص والأمانة والشرف، يشهد على ذلك عملنا الذي كان كتابًا مفتوحًا، إلى حدِّ المبالغة، أمام الشعب، يوم كانت السهرات الأسريَّة تنعقد، كلَّ ليلة، حول أجهزة التلفاز والراديو التي أتاحت لها المحكمة أن تتابع وتنقل جلسات قضيَّة (تهريب اليهود الفلاشا إلى إسرائيل)، أولاً بأول، ولأشهر طوال، دون كلل أو ملل، دَعْ المتابعة اللصيقة الوثيقة من مندوبي الصحف ووكالات الأنباء المحليَّة والاقليميَّة والعالميَّة، الأمر الذي يُعتبر، بطبيعته، غير قابل للنسيان أبدًا، وما يومُ حليمةٍ بسرٍ!

لكن، وعلى الرغم من رغبتهم الأكيدة في الانتقام منا، كون كلِّ ذلك كذلك، إلا أنهم ما يزالون على ديدنهم القديم نفسه، ينتهجون، حذرَ الوقوع في المحظور القانوني، ذات أساليب الدغمسة واللولوة والتخفي المفضوح، يرفعون عصا باليمنى، ويدفنون أخرى باليسرى، ويقولون الكلام ونقيضه في التوِّ والحين! لذا فإننا ننصحهم، لوجه الله تعالى، بأنه ما في كلِّ مرَّة تسلم الجَرَّة! وأن الحذر، كما في المثل الحكيم، إنما يؤتى مِن مأمنه! وأن عليهم أن يتذكروا جيِّدًا أنهم حين غفلوا، مرَّة واحدة، عن حرصهم القديم ذاك، طاشت

حساباتهم بالاقتراب، أكثر مِمَّا ينبغي، من اسم أحدنا، وهو مولانا الصادق الشامي، مِمَّا اضطرَّهم، أمام العدالة، لبلع ألسنتهم الطويلة، وتكبُّد موقف عصيب لا يُحسدون عليه، ولم تخلصهم منه سوى الأجاويد والخضوع لتنفيذ شرط الشاكي المُذِل بتكرار اعتذارهم العلنيِّ، في معنى اعترافهم الفصيح بمقارفة الكذب الرخيص، وعلى الصفحة الأولى للصحيفة ذاتها التي كانت قد نشرت افتراءاتهم المغرضة، فتقاسمت معهم تجرُّع كأس الحنظل الدِّهاق ذاك.. إن كان بميِّتٍ إيلامُ!

السبب الثاني: أنه لو كان في ما يتقوّلون به علينا مثقال ذرة من الحقيقة أو الصِّدقيَّة لما كانوا صبروا عليه لأكثر من عشرين سنة حتى الآن، وبالأخص رأسهم الأكبر هذا الذي استعصم، يوم المواجهة، بصمت القبور، ونحن نحاصره بالاتهام تلو الاتهام، وبالبيِّنة تلو البيِّنة، في محاكمة توفرت له فيها، لو كان مستطيعًا، أوسع الفرص لردِّ تلك التهم عن نفسه، وبهيئة دفاع كاملة من أكفأ وأبرع وأشهر المحامين، مثلما أتيحت فيها لأقلام الصحافة، وكاميرات ومايكروفونات الاذاعة والتلفزة المحليَّة والعالميَّة، أن تنقل كلَّ ما يدور في تلكم الجلسات المطوّلة، كلمة كلمة، وحركة حركة، بل نأمة نأمة، وهمسة همسة! فما الذي منعه، ساعتها، من استثمار (مُولِد) وسائط الاعلام الزائط ذاك، وما الذي أخرس لسانه عن الجهر، على الملأ، بما انقلب يتقوّل به الآن، وبعد أكثر من عقدين من الزمان، غمزًا وتلميحًا، لا مواجهة وتصريحًا، على غرار ما يقترف صغار ضباطه؟! لقد كان بإمكانه، وقتها، لو كان في ما يحاول أن يوحي به الآن أيُّ قدر من الصدقيَّة، أن يتهمنا، على أقل تقدير، بأن عملنا ذاك لم يكن، في (الواقع)، غير (مسرحيَّة) أردنا من ورائها التضحية به، و(بسمعته!)، في سبيل التغطية على (حقيقة) أدوارنا كمحض (عملاء) سابقين له! فما الذي أخرسه، يومها، قبل زهاء ربع القرن، عن أن يفجِّر في وجوهنا (فضيحة) بمليون دولار، وقد كان ذلك متاحًا له تمامًا، كما قد رأينا، ومن أوسع الأبواب الاعلاميَّة؟!

السبب الثالث: أن بإمكان أصغر تلميذ، بالتالي، أن يتساءل عن حق: لماذا الآن إذن؟! ثمّ بإمكانه أيضًا، في ما يتعلق بي شخصيًا، وأستميح الزميلين الموقرين الإذن لي بذلك، أن يستنتج أن أنوف القوم قد ورمت، أيَّما ورم، لمَّا رأوني أكشف، بالحُجج والبراهين والحقائق الدامغة، لا بمحض الكلام المجَّانيِّ الساكت المُلقى على عواهنه، وأعرِّي أمام من يريدون استغفالهم من الأجيال الشابَّة، بالأخص، ما كان من أمر مخازي (عميلهم

الحقيقي)، وأفضح، لا ألوي على شئ، ما كان ينفث في وجه الحركة الثقافيَّة من سُمٍّ زعاف، فانقلبوا، في حملة ساذجة وخطوة غير محسوبة، يحاولون ابتزازي، بقولهم: أنت ذاتك كنت من (عملائنا)! يرجون من وراء ذلك إرعابي، بأساليب الدسِّ الرخيصة، لأجل صرفي عن (عميلهم!) الحقيقي هذا، ولجم قلمي عن الخوض في سِيَرته الشائنة، ولكن.. هيهات هيهات! فطبعي (المعيب!) أنني رجل واضح كالشمس، لا أخشى على سيرتي أو سريرتي، والحمد لله، ممَّا يشين أو يستوجب الاستخذاء، بل ربَّما كان أكبر ما يأخذ عليَّ جلُّ أهلي وأصدقائي من (عيوب!) هو هذا الوضوح ذاته الذي ما فتئوا يشفقون عليَّ من كلفته المبهظة، وإنها لكذلك بالفعل! ومع هذا كله فإنني، حين أستفتي قلبي، لا أجد فيه ذرَّة استعداد لأن أكون غير نفسي، مُصيبًا كنت أم مخطئًا، فذاك شأن آخر لا أستنكف أن أخضع فيه للجرح والتعديل إذا لزم الأمر، لكنني أظلُّ، بين الخطأ والصواب، واضحًا في مواقفي، أرى الحقَّ حقًّا فلا أتوانى في الصدع به، وألمح الباطل باطلاً فلا أتردَّد في المجاهرة بذمِّه، أقول للصِّ لصًّا في وجهه لا من وراء ظهره، وأبصق للنمر بين عينيه وأنا معه في برٍّ واحد، دونما أوهى لجلجة أو خوَر، وأصيح، يوم الكريهة، بأقصى ما في (حنجرتي) من قوَّة، ومن فوق أعلى المنابر، أن "البغلَ في الإبريق"! هذا ما كنته، وما أكونه، وما سأكونه، لا ذهب المعزِّ يغويني، ولا سيفه يرهبني! قد أجامل، أحيانًا، في كلِّ ما هو دون الكرامة أو المبدأ أو الحق، فلست من الحمقى، والعياذ بالله، حتى لا أفعل! ولعلَّ الكثيرين يشهدون بأنني من صنف الرجال الذين تستطيع، من خلال التواصل الانسانيِّ الشريف معهم، أن تأكل وتمسح كفك على أطراف ثيابهم بكلِّ يُسر! ومع ذلك، فلعلهم يشهدون أيضًا بأنني ما تعوَّدت أن أجفل، فرَقًا، من ابتزاز، أو أن أبهرج، نكوصًا، يوم دواس، أو أن أتصاغر، إذا ما حزبَ الأمرُ وادلهمَّت الخطوب، عن مجابهة ما قد يحيق بي، جراء مواقفي الواضحة هذه، من مكاره، وما أكثرها، بالثبات والصبر الجميل، وليشرب مِن البحر مَن لا يعجبه ذلك، وليخبط رأسه في الحائط من ينتظر مني بارقة تضعضع أو انكسار، و"الرهيفة التنقد"، كما في المثل السائر!

السبب الرابع: أن جزاء (العمالة) يوزن، في العادة، كما هو معلوم للغاشي والماشي، وللقاصي والداني، بالوظائف والتسهيلات ورغد العيش، إن كان في مثل (عيش) السَّجم هذا (رغد) أصلاً! فأيَّة (عمالة) يتخرَّص بها هؤلاء، وهي لم تورث صاحبها، يومًا، بسبب رفضه المساومة بمبادئه، وسمِّه، إن شئت، ضربًا من ركوب الرأس، سوى الاعتقال

والسجن والملاحقة والتشريد؟! أيَّة (عمالة) هذي التي تمنع إبنًا من مقايضة مواقفه بنفقات علاج أب مشلول، وما كان أيسر ذلك، بل وأكثر منه بما لا يقاس، لو كان أراد؟! وأيَّة (عمالة) هذي التي تجعل سجينًا يتشبث بقضبان زنزانة شائهة، مشيحًا بوجهه، في عناد صارم، عن وريقة استرحام (صغيرة!) لطالما حاولوا إغواءه بتوقيعها ثمنًا لإطلاق سراحه، تاركًا وراءه زوجة وطفلين في منزل يسكنونه بالأجرة، بينما الله وحده يعلم إن كانت أجرة الشهر القادم ستتوفر في موعدها أم لا؟! و..

ربَّما يلزمني الكفُّ عن الاسترسال في هذا الكلام، والاعتذار الجهير لقرَّائي الكرام الذين لم يسمعوا مِنِّي مثله مِن قبل، رغم أن عُشرتي مع الكتابة والعمل العام تمتد إلى ما يربو على أربعة عقود حتى الآن، بل انني نفسي لأنفر من هذه السِّيرة حتى في مؤانساتي مع خاصَّة أصدقائي، لكنني وددت فقط أن أضئ بؤس المنطق المُعوَجِّ لدى هؤلاء السادة، وما كنت لأحسبني أحيا إلى زمن أحتاج فيه لأن أقول ما أقول، لولا أن القوم مفاليسٌ من أدنى ذرَّة حياءٍ إنسانيٍّ مرغوبٍ فيه، ولولا أن "الحُرّ مُمتَحَنٌ"، على قولِ حكيم قديم لأبي الطيِّب!

(3)

الشاهد، ولأن في رقص أهل الدار دلالة، كما في المثل السائر، على أن ربَّ الدار هو نفسه ضارب الدُّف، فإنني لم أفاجأ بدخول رئيس الأمن المايوي، القادم من وراء القرون، على هذا الخط البئيس الذي يجرى (تنشيطه)، هذه الأيام، وبنفس الأسلوب البائر لرهطه السابق المكلوم، بل بذات الألفاظ والتعابير المستهلكة، استنادًا إلى توهُّم الخراب في الذاكرة الشعبيَّة، وتصوُّر الغرارة في الأجيال الحديثة التي لم تشهد مواجهاتنا الجسورة لهم خلال حقبتهم المعتمة تلك. واجهناهم في ساحات المحاكم، دفاعًا عن أغلب متهمي الرأي في قضايا كان أخفها كفيلاً بأن يضع المحامي في مكان المتهم، ولعلَّ أشهرها قضيَّة التجاني الطيِّب، وقضيَّة صلاح المصباح، وقضيَّة فاطمة أحمد ابراهيم، وقضيَّة (الخليَّة البعثيَّة) التي سارت بذكرها الركبان، وكم كان أسفنا عظيمًا يوم أصرَّ الأستاذ الشهيد على تغليب فكرة الفداء رافضًا حتى الترافع عنه في قضيَّته. وواجهناهم في مسالك النضال

اليوميّ من خلال العمل العام الذي سدّدنا فواتيره كاملة غير منقوصة، إما بالتعرُّض للملاحقة في الأرزاق، أو بسلخ أنضر سنوات العُمر في وحشة الزنازين وأقبية المعتقلات التي ظللت شخصيًا، ومنذ عودتي، عام 1973م، من الدراسة في الاتحاد السوفيتي السابق، نزيلاً مداومًا فيها، معتقلاً أو محكومًا، وما أكثر ما كان يقع ذلك بسبب وشايات (عملائهم) الوضيعة، على مرّ السنوات اللاحقة: 1974م، 1975م، 1977م، 1979م، 1980م، 1981م، 1982م، 1983م، بل ويشرفني أنني أحد قلائل كانوا آخر من غادر سجونهم مساء السادس من أبريل 1985م! فبأيٍّ (حساب) يكون ثمن (العمالة) كلّ هذا العنت والعذاب؟! ومن، تراهم، يستغفلون بمثل هذا المنطق السقيم والحُجَّة الواهية؟! وهل نغادر الحقيقة، قيد أنملة، حين نرميهم بأنهم ما تمكنوا، في إحدى غفلات الدهر، من حكم وطن وشعب عظيمين، كالسودان وأهله، إلا باستسهال الكذب الرخيص، استسهالهم شرب الماء؟!

(4)

وعلى ذكر (الكذب)، ولكوننا نربأ بأنفسنا عن اطلاق القول على عواهنه، فإننا نستأذن القارئ لننظر في المسألة الثانية التي سبق أن أشرنا إليها، ولنتقصّى حديث نائب النميري ورئيس جهاز أمنه فيها، على النحو التالي:

(1) بدأ أولاً بتحديد مرمى نيرانه بعناية فائقة، قائلاً: "تولى الاتهام ضدي عقائديون من خصوم سياسيين يتبعون لأحزاب بعينها، وعلى رأسهم الصادق الشامي وكمال الجزولي ومصطفى عبد القادر"! ثمَّ أنحى باللائمة في ذلك التشكيل على وزير العدل النائب العام، وقتها، عمر عبد العاطي المحامي، فلكأنه كان يريد أن يُستشار في تشكيل الهيئة ليجئ وفق هواه.. عجبي! غير أن اللافت للنظر، بوجه مخصوص، هو أنه لم يذكر، على الاطلاق، أن هيئة الاتهام كانت تضم أيضًا الزميلين أحمد ابراهيم الطاهر، رئيس المجلس الوطني الحالي، وصلاح أبو زيد، المدعي العام الحالي! وليس لهذا الاستبعاد سوى أحد تفسيرين لا ثالث لهما: فإما أنه يقلل من قيمة مشاركتهما في تلك

الهيئة، أو أنه يريد أن يوحي بأنهما من حزب صديق؟! فإلى أيهما قصَد (سعادة اللواء) يا ترى؟!

(2) ثمَّ قال: "ضباط الأمن الذين تحوَّلوا إلى شهود ملك كانت شهادتهم ضدي، حيث قالوا: هو الذي أعطانا الأوامر"! لكنه لم يقل لماذا انقلب العقيد، آنذاك، الفاتح عروة، والعقيد موسى اسماعيل والآخرون، فجأة، عليه، بعد أن كانوا متشبِّثين، حدَّ التصلب، بكلام واحد لا يودي ولا يجيب! ولو كان هو قد تحلى بقليل من التماسك والثبات والشجاعة، لجعل قضيَّتنا تضرب، حتى الآن، في أودية من بعد أودية من التيه والظلمات!

(3) كذلك لم يقل (سعادته) إن بيِّنة (شهود الملك) تلك لم تكن هي الوحيدة التي قدَّمناها واعتمدنا عليها في كسب قضيَّتنا ضده، حيث كان قد شهد عليه أيضًا، ولنفس السبب الذي سكت عنه في لقائه مع (الوطن)، آخرون كثر، على رأسهم العقيد هاشم أبو رنات مدير مكتبه، والعقيد حسن دقنة مهندس جهازه، واللواء عثمان السيد مدير مخابراته الخارجيَّة، ولم يكونوا (شهود ملك) ولا يحزنون، فلماذا، يا ترى، تعمَّد تفادي ذكرهم؟! أنا سأقول لكم، بمناسبة حديثه عن (الكذب)، لا رميًا ببهتان كما فعل هو في حقنا، بل نقلاً مباشرًا من محضر وقائع القضيَّة: لقد شهد حسن دقنة، مثلاً، وقد توليت استجوابه بنفسي أمام المحكمة، بأن قائده الأكبر رئيس أمن مايو كان قد انتحى به جانبًا، داخل سجن كوبر، عشيَّة جلسة الاستماع لشهادته، وطلب منه أن (يكذب) في أقواله أمام المحكمة صبيحة اليوم التالي، بشأن واقعة (مشروع النيل الأزرق)، وهو الاسم الكودي لمبنى الجهاز الجديد، آنذاك، بتمويل من المخابرات المركزيَّة الأمريكيَّة، وعندما ردَّ عليه حسن دقنة بأنه لا يستطيع ارتكاب ذلك الفعل لأنه سيدلي بإفادته على (اليمين)، قال له (سعادة) رئيس الجهاز بالحرف الواحد:

– "أنت، يا حسن، لا تعرف (الدين الاسلامي) مثلي، لأن مَن يحنث بقسَمِهِ على (اليمين) من أجل إنقاذ (مؤمن)، فلا تثريب عليه"!

والآن، أعتقد أنه كان يتعيَّن على (سعادة اللواء) بذل المزيد من الجهد كي يكون أكثر ذكاءً مِن أن يحاول مغالطتنا في صحَّة هذه الواقعة التي لا تصلح فيها المغالطة، فبيننا محضر الدعوى طرف السلطة القضائيَّة، وبيننا شريط الجلسة المصوَّر طرف إدارة التلفزيون القومي، وبيننا شريطها المسموع طرف الاذاعة السودانيَّة، وبيننا

أرشيفات الصحف ووكالات الأنباء السودانيَّة والأجنبيَّة، بـل وبيننـا ذاكـرة ملايـين المشاهدين والمستمعين الذين شاهدوا وسمعوا وقرأوا تلك الحكاية السـاذجة البائخـة، داخل وخارج البلاد، وما زال أكثرهم أحياء يرزقون مثل سعادته تمامًا، أمـدَّ الله فـي أيامهم وأيامه ومتعهم وإياه بالصحة والعافية!

(4) أما ما أثار دهشتي، حقيقة، فهو محاولته (المغالطة) في ثلاث وقائع أساسيَّة:

الواقعة الأولى: كنت رويتها، في رزنامة سبقت، حول ابتعاثه بعض كبار ضـباطه إلى مندوبي وكالة المخابرات المركزيَّة الأمريكيَّة بسفارتهم بالخرطوم ليلـة الجمعـة الخامس من أبريل 1985م، عشيَّة السقوط المدوِّي لنظامهم، قائلاً بـالحرف الواحـد: إنها، أي روايتي، (فِريَة) أطلقها كمال الجزولي!

حسنًا.. (الفِريَة)، في لسان العرب، هي (الكَذِبُ) و(الاختِلاقُ)، وفي التنزيل العزيز: (أَمْ يَقولونَ افترَاهُ) أي (اختلقهُ)، وفي الحديث الشريف: (مِن أفـرَى الفِـرَى أن يُـريَ الرجُلُ عَيْنَيْهِ ما لَمْ تَرَيا)، و(الفِرَى) جمع (فِريَة)، وهـي (الكَذبَـة). وهكـذا يرمينـا (سعادته) بـ (الكَذِبِ)، صراحة، فيضطرنا للردِّ عليه بالمثـل، وكبيـر الجمـل.. يـا (سعادتك)! إن الضابط الكبير الذي بعثت به، يا رئيس الأمـن المـايوي، فـي آخـر سويعات نظامك المتهالك، إلى مندوب وكالة المخابرات المركزيَّة الأمريكيَّة المتخفـي، بعلمك، خلف صفة الدبلوماسي بسفارة بلاده، لكي يسوِّق له (فريتك) الساذجة المختلقـة عن (غزو ليبي) للسودان تتوقعه خلال الساعات القادمة، هو اللـواء عثمـان السـيِّد. ومندوب المخابرات الأمريكيَّة الذي بعثت به إليه هو المستر ملتون. وقد شهد اللـواء عثمان نفسه بذلك أمام المحكمة عندما استجوبته بنفسي، بل ان تلك (الحدوتة) ما كانت لتنكشف، أصلاً، لولا أن رواها اللواء عثمان! واستطرادًا، فقد جـرى، بـأمر لجنـة التحقيق، تسجيل شريط فيديو يحتوي على وقائع المواجهة العاصفة التـي تمـت بـين اللواء عثمان وبينك، بعد إخطاركما بذلك، وكنا نعتزم عرضه كبيِّنـة مصـوَّرة أمـام المحكمة، لولا أن رئيس هيئة الدفاع عن (سعادتك)، المرحـوم عبـد العزيـز شـدو المحامي، قد اعترض عليه، قائلاً إنه يمثل شكلاً (قاسيًا) من أشكال (الضغط المعنـوي harassment) عليك.. يا حرام (!) وقد قبلت المحكمة المـوقرة اعتـراض الـدفاع، فقرَّرت عدم عرض ذلك الشريط، وقد كنا، وما زلنا، نعتقد في خطأ ذلك القـرار مـن وجهة نظر قانون الاثبات!

الواقعة الثانية: هي التي زعم فيها كبير أمن مايو، بكلٍ حُمرة عين، أن المحكمة العليا، برئاسة مولانا زكي عبد الرحمن، أعادت النظر في قضيَّته و(برَّأته)! في حين أن الحقيقة الموثقة التي يستحيل أن تنتطح فيها عنزان هي أن محكمة الموضوع كانت قد (أدانته) في ست جرائم، ثمَّ أحيلت الأوراق إلى المحكمة العليا التي استبعدت (الادانة) تحت مادتين فقط، بينما (أيَّدت) بقيَّة (الادانات) في الجرائم الأربع الأخرى، وإن كانت قد خفضت أحكام السجن إلى ما تقارب جملته ثلاثة عشر سنة! فأين (البراءة) في ذلك؟!

الواقعة الثالثة: هي التي جعلني (اختلاقه) لها أضع كلتا يديَّ على رأسي مذهولاً من هول جرأته على الحق، إذ قال بالحرف الواحد: "القاضي العادل وصاحب الضمير الحي مولانا زكي عبد الرحمن ظلَّ يتلو حيثيات (البراءة!) لمدة ساعتين، وعندما تقاطعه هيئة الاتهام المكوَّنة من الصادق شامي ومصطفى عبد القادر وكمال الجزولي، كان يحذرهم ويهدِّدهم"!

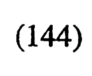
الكتلة! هكذا الكذب ولا بلاش! إن هذا (الامبراطور) الذي كانت أرواح الناس وأموالهم وحريَّاتهم ألعوبة بين يديه لا يتورَّع، البتة، حتى عن وضع أصابعه العشرة بين عينيك الاثنتين ليغالطك في إسمك ذاته، إلى أن ترتجُّ عليك الأمور، وتكاد تصدِّق، بالفعل، أن اسمك ليس اسمك، وأنك لست أنت؛ فما بالك بشباب لم يحضروا زمانه، عندما يستهدف عقولهم بتخرُّصات تزعم أن رجالاً أمثالنا كانوا مشمولين بلائحة (عملائه)، ليصرفهم عن تصديق ما نحدِّثهم به عن مخازي (عملائه الحقيقيين) في الوسط الثقافي وفي غيره؟!

هذا هو، بالضبط، ما حدث معي في تلك الواقعة، إذ على الرغم من يقيني التام بأن هيئتنا لم تحضر، البتة، تلاوة حكم المحكمة العليا ذاك في مرحلة الطعن، بل وعلى الرغم من يقيني، بعد زهاء الثلاثين سنة في مهنة المحاماة، بأنه ليس في ممارستنا القضائيَّة، أصلاً، ما يستلزم حضورنا تلك التلاوة، إلا أن الأمر، مع ذلك، قد ارتجَّ عليَّ للوهلة الأولى! فاتصلت بمولانا الصادق شامي، رئيس هيئتنا، الذي استغرب المسألة مثلي! ثم قمنا، كي تطمئن قلوبنا، بالاتصال بمولانا زكي، شخصيًا، وسؤاله عن جليَّة الأمر! فما كان من الرجل إلا أن أطلق ضحكة عالية، وقال: هيئتكم لم تحضر تلاوة الحكم في مرحلة المحكمة العليا، بل ولم أعلنكم حتى لحضورها، لأنه، كما تعلمون، لم يكن ثمَّة ما يدعوني لذلك أصلاً!!!

تبقت، في الختام، مسألة واحدة ربما تبدو صغيرة من حيث الشكل، ولكنها كبيرة من حيث المحتوى. فحتى لو كان كبير أمن مايو قد (صَدَقَ) في (زعمه) حضورنا حكم مولانا زكي عبد الرحمن، الأمر الذي لم يحدث بتاتًا كما قد رأينا، فإن (زعمه) الآخر بأن هذا القاضي كان (يهدِّدنا) يظلُّ محض (افتراء) بالباطل على تقاليد الممارسة القضائيَّة لتلك المحكمة التي ربما (تأمر) بالتقيُّد بقواعد ضبط الجلسات، أو (تحذر) من مغبَّة الاساءة إليها، لكنها، بالقطع، لم تكن (تهدِّد)، فالتهديد (شغل) جهات (أخرى) غير المحاكم، وبالتالي فإن ذلك الزعم الكاذب لا يبرح كونه مجرَّد (إسقاط) للعقل (المهنيّ) الباطن لدى (سعادته).. لا أكثر ولا أقل!

"

طَاقِيَّتِي.. التشَادِيَّةْ؟!



●● الثلاثاء 2007/5/1م ●●

طلب مني كثيرون أن أضئ شيئاً فحوى التمييز بين مفهومَي (القــانون) و(العدالــة)، والذي كنت عرضت له، باقتضاب، ذات رُزنامة سابقة، ضمن تعليقي على قضيَّتَي (محمد حامد السودانيَّة عام 1959م) و(جاكسون الأمريكيَّة عام 1896م).

والحقيقة أن (القانون) جزء من الثقافة الروحيَّة ذات المضمون الطبقي، وهــو جمــاع القواعد التى تقرِّرها (الدولة) لضبط العلاقات الاجتماعيَّة وفق القيم التى تعكــس مصــالح الطبقة السائدة اقتصادياً وسياسياً. فحماية هذه المصالح هي غاية القاعدة القانونيَّــة التــي يصدرها المشرِّع كأمر مقترن بجزاء يضمن احترامه وإنفاذه. بهذه الكيفية ينتمى (القانون) إلى البناء الفوقى superstructure الذى يعكس مستوى الوعى الاجتماعى السائد. وأخــذاً فى الاعتبار بالبطء النسبى الذى يَسِمُ التغيُّر فى هذا البناء، فإن (القانون) يتمظهــر كقــوة خارجيَّة محايدة، في حين أن (الدولة)، التى هى توأمه، كونهــا الأداة التنظيميَّــة لســلطة الطبقة المُعيَّنة، والتعبير الأكمل عن إرادتها السياسيَّة، تستخدِم ترسانة من أجهــزة القمــع وتدابير الإكراه، لضمان إنفاذه. فكلُّ نظام قانونى يعكس مبادئ النظام الاجتمــاعى الــذى يضبطه. ويمكن، ضمن هذا الاطار الفكرى، ملاحظة الفارق الشاسع بين طلاقة التــوقير الذي تحظى به، فى المجتمعات البدائيَّة وشبه البدائيَّة، قواعــد الســلوك العــام المرعيَّــة بالتراضى، ومكانة الشيوخ المسلم لهم بمراقبة ذلك، وبين الكلفة العالية لفرض هذه القواعد من جانب (الدولة) الحديثة.

(القانون)، إذن، مؤسَّسة اجتماعيَّة، أى شكل تاريخيٌّ لــ (حقوق) و(واجبات) الأفــراد والجماعات، وفق أسلوب الانتاج في المجتمع، وطابع علاقات طبقاته. فهو مفهوم ملتبس، يعبِّر عن أفق محدود من التصوُّرات القيميَّة والمعرفيَّة لجزء من المجتمع، بينمــا يــزعم قدرته على الإحاطة بها كلها. لذا، وعلى حين يجرى تصويره كأداة محايدة، منتصبة فوق الجميع، ومقبولة من الجميع، فإنه، فى حقيقته، حقل صراع اقتصادي سياسي واجتمــاعي ثقافي تاريخي.

أما (العدالة) فهي المعيار الأساسي الذى تستقبل بها هذه (الحقوق) و(الواجبــات) فــى الذهنيَّة والوجدان العامَّيْن، بمنأى عن الإرادة السلطويَّة. بعبارة أخرى، ولئن كان الالمــام

بفنيَّات (القانون) يستلزم علماً وتـدريباً مخصوصـين، كـأداة ضـبط سـلطانيَّة تتنـزَّل (نصوصها) على الأغلبيَّة دون اعتبار لإرادتها، توهُّماً من عند السلطة بأن (العدالة) تدور حيثما دارت هذه (النصوص)، فإن (العدالة)، من جانبها، تمثل نزوعـاً أصـيلاً للفطـرة الإنسانيَّة تستشعره العقول السليمة والضمائر الحيَّة. وما أكثر ما يجد القاضي نفسه متردِّداً إزاء ما يجابه، أحياناً، من تناقض بين (نصوص القانون) و(مقاصد العدالة)، فـلا يكـون أمامه سوى أحد مخرجين: فإما أن يتنحَّى، أو أن يغلب هـذه (المقاصـد) عنـد تأويلـه (للنصِّ)! ولا ثالث لهذين الاحتمالين سوى أن يلغي عقله، ويغطي ضميره، معزيَّاً الـنفس بأن وظيفته تطبيق (النصِّ)، فحسب! وما أخيبه من مخرج يختاره، مثلاً، قاض مسـلم أو مسيحي! فالقاعدة الشرعيَّة في الاسلام: "لئن يخطئ الإمام في العفو خير من أن يخطئ في العقاب"، تقابلها القاعدة الأنجلوسكسونيَّة المنحدرة من أثر مسيحي: "الأفضل تبرئـة مائـة مجرم من إدانة برئ واحد". وفي الحديث الشريف: "قاضيان في النار وقاض في الجنـة"، و"من جلس للقضاء كمن ذبح نفسه بسكين"، ولعلَّ وليم تمبل، كبير أساقفة كنتربـرى، قـد ذهب إلى معنى مشابه، لدى زيارته لبعض المحاكم فى إنجلترا، عندما خاطـب قضـاتها بقوله: "لا أستطيع أن أدعى أننى أعرف الكثير عن القانون، غير أننى أوجـه اهتمـامى، بالدرجة الأولى، إلى العدالة"!

وإذن، فالنزوع إلى (العدل) وكراهة (الظلم) قيمتان متجذرتان في الفطـرة الإنسـانيَّة، كما وفي الديانات جميعها، وقد جرى التعويل عليهما دائماً لمواجهة القمع السلطانى، الذى هو طبيعة متأصلة فى (القانون)، والتخفيف من غلوائه فى كثير من الحالات، بل وكسـره فى غير القليل منها! واستطراداً، فقد أضحت حتى أكثر التيارات سلطويَّة تعي، ولو مـن باب الحرص على الاستقرار النسبي لسلطتها، أهميَّة ألا تصطدم القاعدة القانونيَّة، فـى أىٍّ من سياقيها التشريعى أو القضائى، إصطداماً صارخاً بتطلعات الغالبيَّة إلى الحياة الأفضل والوجود المغاير، ومن ثمَّ ضرورة أن تنفتح هذه القاعـدة، بقـدر أو آخـر، لاسـتيعاب التصوُّرات الجمعيَّة للخير والشر، الصواب والخطأ، الجمال والقبح، الرذيلة والفضـيلة.. الخ، لضمان القدر المعقول من القبول بالقواعد القانونيَّة الحاكمة للعلاقات بين الناس، مـن جهة، وبينهم وبين السلطة، من الجهة الأخرى، وهى علاقات اقتصاديَّة سياسيَّة فى المقـام الأوَّل.

●● الأربعاء 2007/5/2م ●●

عشيَّة مؤتمر طرابلس الدولي بشأن دارفور، نهاية أبريل المنصرم، وفي محاولة لتقديم تفسير للمشكلة يتجاوز الفكرة السائدة في الأوساط السياسيَّة والاعلاميَّة العربيَّة بأنها محض مؤامرة صهيونيَّة لزرع الشقاق بين (الزنوج) و(العرب) في السودان، قال القذافي إنها مجرَّد انعكاس للصراع بين أمريكا والصين حول ثروات الاقليم، وأن قادة الحركات يتحملون كامل المسئوليَّة عنها، كونهم يُعرِّضون بلادهم وأهلهم لكل هذه المعاناة والمخاطر! لذا لم تكن مفاجئة عودته، في خطابه أمام الجلسة الافتتاحيَّة للمؤتمر، لتكرار اتهامه للفصائل المتمرِّدة "بتوريط العالم في هذا النزاع الدموي"، وبأنها "لا تريد حلا"! أو قوله للمؤتمرين: "نصيحتي لكم أن نتجاهل أطراف النزاع إذا لم يستجيبوا للجهود المبذولة، ووقف التمويل والمساعدات لهم وعدم إرسال قوات دوليَّة!" (الأيام، 07/4/29). وليس خافياً أن الاشارة إلى (أطراف النزاع) هنا معنيَّة بها (الحركات)، وحدها، دون (الحكومة)!

يقول مستعربو السودان في بعض أمثالهم الحكيمة: "الزول بيونِّسو غرضو"! ومن السهل أن نلمح في خطاب القائد الليبي أن أكثر ما يشغله، ليس مطالب الاقليم أو معاناة المدنيين، بل عدم رغبته في أن يستيقظ، ذات صباح، ليجد (قوات دوليَّة) في خاصرة بلاده! ولئن كان من المفروغ منه أن أحداً لا يستطيع أن يلوم أحداً على اهتمامه بـ (أمنه الوطني)، فإن من المفروغ منه، أيضاً، أنه ليس من حق أحدٍ أن يضحِّي، لأجل أمنه، بـ (أمن الآخر)! وليس من السداد في شئ، عند تعريف (أمن الآخر) هذا، الانصراف عن (الفيل) للطعن في (ظله)، بمعنى رؤية مخاطر القوات الدوليَّة (الأجنبيَّة) على المنطقة، وعدم رؤية مخاطر ما يعانيه ملايين المدنيين صباح مساء على وحدة السودان الوطنيَّة! كما وليس من الحكمة اختزال كلِّ سبب هذا الحريق في مجرَّد صراع قوَّتين أجنبيَّتين على ثروات الاقليم، أو حصر كلِّ المسئوليَّة عن كلِّ عذابات الناس هناك في (تعنت) بضعة فصائل (متمرِّدة) لا تريد (حلاً)، فلكأنها ما (تمرَّدت) إلا حباً في (التمرُّد) نفسه!

قضيَّة دارفور، في المقام الأول، قضيَّة وطنيَّة داخليَّة، عنوانها الأكبر (التهميش التاريخي) المتواطئ مع شحِّ الموارد، من جهة، وسوء التدبير الذي اعتمدته الحكومة

لفرض سلطتها على حساب النسيج الاجتماعي في الاقليم، من الجهة الأخرى، ومن مخاطرها العظمى، إذا أهملت مخاطبة جذورها، أن تفتح بوَّابات البلاد، على مصاريعها، أمام خطط التدويل والتدخلات الأجنبيَّة، حميدها وخبيثها، مثلما ظلت قضيَّة الجنوب، أيضاً، طوال عمر الحرب الأهليَّة هناك، قضيَّة وطنيَّة داخليَّة، في المقام الأول، ولم تستطع أن تحوِّلها إلى محض (أثر جانبيٍّ) لأطماع القوى الأجنبيَّة كلُّ خطابات سوء التدبير السياسي التي ظلَّ يعتمدها (المركز)، على مدى خمسين سنة، وفاقمت الانقاذ، أكثر من أيِّ وقت مضى، من نشر الوعي الزائف بها في الذهنيَّة العامَّة، حتى استيقظ الشعب على مشهد (نيفاشا) يفضح الحقيقة في (مشكلة الجنوب) بخطاب مختلف، ويُعَرِّي جرحها عن آخره بلغة جديدة! فهل، تراه، يريد لنا العقيد، حقاً، أن نكرِّر، إزاء (مشكلة دارفور)، نفس الخطأ القديم إزاء (مشكلة الجنوب)، فنظلُّ نهيل التراب على جراحها، و(نتجاهل) مطالب أهلها، ونصمُّ الآذان عن صرخات ضحاياها، بل ونواصل مجابهة هذه الجراح والمطالب والصرخات بالحديد والبأس الشديد، كي نصحو، بعد نصف قرن آخر، لنجد أن الجراح لم تندمل بل تخثرت، والصرخات لم تخرس بل بلغت عنان السماء، والمطالب لم تنطفئ بل تناسلت بما يفوق الوصف، فنضطر، عند ذاك فقط، وبعد أن لا يتبقى سوى الرَّماد، وبعد أن نكون قد بدَّدنا وقتاً وطنيَّاً غالياً، للاعتراف لأهل دارفور بحقوقهم، وإقامة ميزان العدل لظلاماتهم، وتعويضهم عن خسائرهم الفادحة على دائر المليم، وإعطائهم أنصبتهم من السلطة والثروة كاملة غير منقوصة، هذا إن وجدنا دارفور، نفسها، جزءاً من السودان ما تزال؟!

●● الخميس 2007/5/3م ●●

بقدر ما استمتعت، قبل أسبوعين، باللقاء الذي أجرته القناة المصريَّة الثانية مع السيدة تهاني الجبالي، المحامية السابقة، وأوَّل قاضية مصريَّة تمَّ تعيينها منذ ما لا يزيد عن عامين تقريباً، وتشغل، حالياً، منصب نائبة رئيس المحكمة الدستوريَّة، ممَّا فتح الباب أمام التحاق المزيد من النساء المصريات بهذه المهنة، حيث تمَّ تعيين بعضهنَّ أيضاً، قبل نحو من أربعة أشهر، فحسب، بقدر ما حزنت حين تذكرت كيف انقلبنا، نحن في السودان، نجفف مهنة القضاء عندنا من النساء، في صمت تام، بعد أن كنا السبَّاقين، لعشرات

السنين، في مستوى المنطقتين العربيَّة والأفريقيَّة بأسرهما، إلى فتح الطريق أمـام المـرأة صوب هذه المهنة العظيمة! فمنذ مطالع عهد الانقاذ لم تشهد السلطة القضائيَّة فـي بلادنـا انضمام أيَّة قاضية جديدة إليها، إلا في العام الماضي فقط، حيث تمَّ استيعاب 4 قاضـيات، لا غير، مقابل 96 ممَّن استوعبوا من الرجال! أما قدامى القاضيات فقد جرت محاصرتهنَّ بين المكتب الفني، ومحاكم شئون الأسرة، وإلى حدٍّ ما المحاكم المدنيَّة، فما عاد يُسمح لهنَّ بتولي القضاء الجنائي مطلقاً، وذلك على خلفيَّة نظر فقهيٍّ يُعتبر مولانـا عبـد الـرحمن شرفي من أكبر المؤسِّسين له، في حين لم أسمع حتى الآن موقفاً واضحاً، في هذا الشـأن، من.. بدريَّة سليمان!

السيِّدة الجبالي درست القانون في كليَّة الحقوق، ونالت دبلوماً في الشريعة الاسـلاميَّة، وظلت تعمل بالمحاماة طوال الأربعين سنة الماضية. ومن الأجـواء الفكريَّـة الرصـينة لحديثها، في اللقاء المشار إليه، أن الانسان، من حيث هو إنسان، خليَّة بشريَّة واحدة منفلقة إلى اثنين، وقد خلقها الله تعالى هكذا، من فوق سبع سماوات، كي تقيم الحياة. وبالتالي فإن أيَّة محاولة لزعزعة هذه الخليَّة الواحدة، بالتعسف أو العنت أو الجور على نصفها لحساب النصف الآخر، لهي، في حقيقتها، محاولة لزعزعة الحياة نفسها! وتمضي السيِّدة الجبـالي لتدمغ الذين يحجرون على ولاية المرأة، سواء في القضاء أو غيره، بأنهم إنمـا ينطلقـون من مقدِّمات خاطئة ليبلغوا استنتاجات خاطئة هي الأخرى، وبالضرورة، علماً بأن كلا هذه المقدِّمات والاستنتاجات تفتقر إلى سند الحُجَّة والبرهان من النصـوص قطعيَّـة الـورود والدلالة في القرآن أو السنة. وتنسب السيدة الجبالي هذا النوع من العسف إلـى ظـروف الانغلاق، بينما ترى أن الانفتاح على الثقافات الأخرى، والاحتكاك بها، هو عامل إثـراء للفقه، وتضرب مثلاً لذلك بفقه الطبري وابن حزم وابن رشد، من حيث هو فقـه أندلسـي أثرى من الانفتاح والاحتكاك ليؤكد حق وقدرة المرأة على تولي القضاء. وتخلص إلى أن أيَّ تناقض بين الواقع وبين الاستدلال لهُوَ، في حدِّ ذاته، مدعاة لمراجعة المنهج الفقهي.

وترى السيِّدة الجبالي، أيضاً، أن من حقِّ الأقباط، والمسيحيين عموماً، تولي السـلطات العامَّة، ومن بينها القضاء، حتى في الدولة ذات الأغلبيَّة المسلمة. فالسلطة فـي الاسـلام مدنيَّة بطبيعتها، ولا وجود في الدولة الاسلاميَّة لأيَّة سلطة دينيَّة، وفي هذا اختلاف منهجيٌّ مع هيمنة الكنيسة على سلطات الدولة في التاريخ القروسطي الغربي، ممَّا أدَّى إلى الصدام الذي تطوَّر حتى أفرز (العلمانيَّة) كما هو معروف. وتقول إنه إذا كان ثمَّة مـن تـدثروا

بعباءة الدين ليفرضوا استبدادهم في تاريخ الدولة الاسلاميَّة، فقد أصــدر التــاريخ حكمــه عليهم، وهذا ما ينبغي أن نتذكره دائماً، إذ لا بُدَّ لنا من ذاكرة قويَّة، فنحن كأمَّــة نفتقــر، للأسف، إلى مثل هذه الذاكرة.

من الناحية العمليَّة تثير السيِّدة الجبالي قضيَّة ولاية المرأة كقضيَّة تنمويَّــة، حيــث لا يمكن لأيٍّ مجتمع أن يتقدَّم، وقد أقصى نصفه من مضخات الدفع الأساســيَّة لهــذا التقــدُّم المنشود! والقضاء، مثله مثل أيِّ سلطة أخرى في الدولة، ولاية عامة محكومة بالدســتور والقانون اللذين يطبقهما القاضي أو القاضية حتى تغيِّرهما الارادة الشارعة للأمَّــة، فــلا فرق، في ما يتصل بتكوين الضمير القضائي، بين الرجل والمرأة. أمــا الشــخص غيــر القادر على التوازن أو التحكم في غرائزه أو عواطفه أو ميوله، أيَّاً كانــت، فــلا يصــلح لتولي القضاء أصلاً، بصرف النظر عن كونه رجلاً أو امرأة، والأوجب إخضاعه للفحص والعلاج النفسيَّين. وتشدِّد على أن المشرِّع الوطني هو المعني بالخطاب الدستوري، وليس القاضي. ومن ثمَّ فإن المحكمة الدستوريَّة وحدها هي المرجعيَّة الدستوريَّة الأخيرة، فلــيس من حقِّ أيِّ قاض أن يستدعي أيَّ نصٍّ يتصوَّره بفهمه الخــاص، ليقــوم بتطبيقــه علــى الواقعة. وتسمي هذا إهداراً خطيراً للسلام الاجتماعي والعدالة. كما تثيــر أيضــاً مســألة التربية، حيث تستحيل تنشئة الأجيال الجديدة على حــسِّ المواطنــة، إذا اســتمرَّ إخــراج التلاميذ المسلمين من حصَّة الديانة المسيحيَّة، والعكس صحيح.

●● الجمعة 2007/5/4م ●●

أحد الناقمين على تصرُّف بعض السودانيين برشق ســفارة بلادهــم فــي بروكســل بالحجارة، أثناء مسيرة تضامن مع دارفور جرت، مؤخراً، في العاصمة البلجيكية، لم يجد ما يشجب به هذا الاعتداء سوى أن يكيل لهم السباب، في أحد المواقع الاســفيريَّة علــى الشبكة العالميَّة، بتوقيع (واحد زهجان من الأجانب)، واصفاً إياهم، حرفياً، بأنهم "مجــرَّد (عــ.. د) تشاديين (كــ.. ب) عاملين فيها سودانيين ما تركوا وسيلة إلا فضــحونا بيهــا، وواحد (زغــ.. ي) قال أسقطنا طائرة سودانيَّة، إتخيلوا هم عارفين نفسهم ما سودانيين"!

نفس هذا المعنى المُستعلي والمرذول كان قد شكل لحمة وسداة خطاب النخبة السياسيَّة والصحفيَّة (المايويَّة)، فى عقابيل هزيمة حركة 2 يوليو 1976 بقيادة المرحوم محمد نور سعد، ابتداءً من (وصمها) بأنها غزو (مرتزقة) يفتقرون للانتماء إلى السودان، حسب تصوُّر غلاة مستعربي تلك النخبة لما ينبغي أن تكون عليه صورة (السوداني)، وانتهاءً بجمعهم الأدلة على ذلك من ألسنة المقبوض عليهم من محاربي (الجبهة الوطنيَّة السودانيَّة)، آنذاك، والتي كانت تضم حزب الأمة والاتحاديين والأخوان المسلمين. وممَّا حصر عبد الله علي ابراهيم مِن تلك الأدلة البائسة، ضمن كتابه القيِّم (الماركسيَّة ومسألة اللغة في السودان)، أن (اللغة) قد استخدمت للتفريق بين (المواطن) و(الأجنبي)، حيث كتبت الصحف تحت بعض الصور: "إدعى هذا المرتزق أنه لا يفهم كلامنا!" (الصحافة، 1976/7/8م). وأشار مذيعو التلفزيون إلى معتقل أو آخر قائلين: "هذا لا يتكلم العربيَّة!"، وقال بعض مواطني قرية العجيجة إنه ليس ثمَّة مِمَّن ألقوا القبض عليهم (سودانيٌّ) واحد، "فكلهم يتحدَّثون (لهجة) غير مفهومة!"؛ وقالت مذيعة تلفزيونيَّة تصف من احتجزوهـا: "إثنان منهم سودانيان، واثنان لا ينطقان حرفاً عربياً!" (الأيام، 1976/7/20م). وهكذا ".. ضاق، عند (ود العرب)، تعريف.. (السوداني) ليصبح هو.. ذلك الجزء من الكل (الدولة) الذي يتكلم العربيَّة، لا غيرها، وساهمت السلطة.. وإعلامها.. بالقسط الرئيس في استثارة تلك الشوفينيَّة العاميَّة وإلهابها.. (حيث) أشهرت بيِّنة اللغة فوق الرءوس.. وتضرَّر مواطنون سيقوا إلى معسكرات الاعتقال التي أطلقت فيها السلطة كلَّ سعار غوغائيَّتها ونزعتها الانتقاميَّة.. وبقي.. آخرون يتمنون ألا يخونهم لسانهم أو يدل عليهم" (ص 72 — 76).

بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على جردة (مايو) تلك ضدَّ مواطنيها من الناطقين بغير العربيَّة، وبتاريخ متقارب مع كلمة ذلك (الزهجان من الأجانب) مؤخراً، نشر خالد المبارك مقالة آية في الهيافة والضحالة والتفكك. وإن جاز لنا أن نميل عن موضوعنا الرئيس شيئاً، فإننا نستأذن القارئ لنفتح جملة اعتراضيَّة، نلاحظ فيها أن الرجل راح يراوغ، في مقالته تلك، يمنة ويسرة، وبأقصى ما وسعته الحيلة الفقيرة، في مسعىً مفضوح لحرف الانتباه إلى مسائل لا تمتُّ بصلة إلى ما نحن فيه معه، متقافزاً، بما يدعو إلى الرثاء، بين التجريح الشخصي لمبدعين في قامة بشرى الفاضل وعيسى الحلو، تارة، وحديث الجهالات الكاسدة حول (الماركسيَّة والدين)، تارة أخرى، والمحاولات الماسخة

(لتخفيف الدم) بإطلاق تسميات لم تضحك أحداً إلا عليه، تارة ثالثة، وهكذا دواليك! أما غايته الحقيقيَّة، من (فرفرة) المذبوح تلك، فقد كانت الهروب، فحسب، لو استطاع إلى ذلك سبيلا، ممَّا كنا واجهناه به من أسئلة مباشرة في رُزنامتنا تحت عنوان (العقربة)، ظاناً أنه يستطيع، بمثل ذلك (التذاكي) المُمِل، أن ينفكَّ من أسرها، أو يفلت من حصارها، ولكن.. هيهات، ففي الناس فطانة، ومنهم مَن نصح له، كما اعترف هو نفسه، بالمسارعة للردِّ الواضح على تلك الأسئلة، وإلا فستبقى، إن شاء الله، ناشبة في عنقه، ظفراً ونابا، إلى يوم يبعثون!

الآن نغلق الجملة الاعتراضيَّة، مشدِّدين على أن المقالة جاءت، في عمومها، عاطلة عمَّا يستحق الالتفات، دَع الردَّ، لولا أننا وقفنا، في بعض طربقاتها، على ما يستدعي ضرب المثل السئ به، سواءً بسواءٍ مع كلمة (الزهجان من الأجانب) قبل أيام، وعمايل نخبة (مايو) في يوليو 1976م، بجامع (الاستعلاء) العرقيِّ والثقافيِّ في هذا كله. فقد وجدنا المسكين، عندما غلبته الحيلة، وضاقت به الوسيعة، ينزلق، في سياق هضاريبه تلك، ليشير، ببلاهة معهودة، إلى أنني أضع (طاقيَّة تشاديَّة!)، ظاناً أنه، بمثل هذا (الاستعلاء) الثقافيِّ المُخزي، و(التفاخر) العرقيِّ البغيض، يُعيِّرني بأصل يعتبره هو (وضيعاً)، ويُخرجني، نفرة واحدة، من أمَّة (مستعربي) السودان الذين هم وحدهم، في نظره، أهل البلاد الأماجد، وسادتها النبلاء، دون غيرهم من خلق الله فيها!

مع ذلك، فلن أبرِّد بطنه بالانزلاق معه إلى هوَّة سجال فجٍّ غاية مراده البئيس التباهي المتوهَّم بالانتماء إلى عرق أنقى أو ثقافة أرفع، وذلك لسببين رئيسين:

أولهما: يقيني أن هذه هي ذات طريقة التفكير التي ظلت تشكل العامل الرئيس في أزمتنا الوطنيَّة الشاملة، طوال قرون من الممارسات السلطويَّة/الاستعلائيَّة/التفكيكيَّة التي تكرَّست تاريخياً، على يد الجماعة المستعربة على الشريط النيلي، من مثلث الوسط (الذهبي) وإلى الشمال الجغرافي، بفعل عوامل اقتصاديَّة سياسيَّة واجتماعيَّة ثقافيَّة محدَّدة. وأكثر ما تحتقن به ذهنيَّة الفرد من هذه الجماعة هى أوهامه الفادحة عن ذاته (كود بلد)، وعن الآخر، إما (كحلبى) أو (كعبد)، وكلاهما، فى النهاية، محض مُساكن عرَضيٌّ لا يؤبَّه له فى مقام المواطنة! لكن أجيالاً من مثقفي هذه الجماعة من الوطنيين الديموقراطيين ما زالت تجهد في تعرية هذه العوامل، رافعة لواء الدعوة المستنيرة لخوض الصراع، ابتداءً، داخل الحقل المفاهيمي لهذه الجماعة نفسها، كشرط ابتدائيٍّ لازم لتجاوز واقعنا

الوطنيِّ المؤلم، وخلق الظرف الملائم للتعارف ثمَّ الحوار بين مكونات أمتنا، الأمر الذي يستحيل أن يتحقق بمجرَّد إبراءِ الذمَّة من صراعات هذه الجماعة مع مساكنيها في الوطن، أو حتى بمحض (التعاطف) العاطل مع ظلامات هؤلاء المساكنين! فلا مناص من أن يسهم كلُّ مثقف وطني ديموقراطي في الحراك الفكري الذي يهدف إلى فتح هذا الجرح النازف عن آخره حتى يمكن علاجه، الأمر الذي يقتضي، أوَّل ما يقتضي، المجاهرة، ضربة لازب، بالمسكوت عنه في ثقافتنا، فإن أكثر ما يفرِّقنا، حقاً، هو الذى لا نجرؤ على الحديث عنه، كما في قول سديد لفرانسيس دينج! وأكثر هذا الذى لا نجرؤ على الحديث عنه، صراحة، هو واقع الاستعلاء الجهير فى حمولة الوعى الاجتماعى العام لهذا القطاع النيلي من المستعربين فى بلادنا!

ثانيهما: إقتناعي بضرورة أن يتجاوز الوعي بـ (الانتماء الحضاري) شوفينيَّة ضيق الأفق التي ما انفكَّ يرزح في أغلالها، للأسف الشديد، كثير من مثقفي هذه الجماعة من أمثال خالد المبارك! ذلك أن (بلاد السودان) كمفهوم جغرافي في كتابات الرحَّالة العرب، أو (الحزام السوداني) كمفهوم حضاري استخدمه الرحَّالة الأوربيون، كلاهما مفهوم تاريخيٌّ شامل لمنطقة واحدة ممتدَّة أفقياً من المحيط الأطلنطي غرباً إلى وادي النيل والبحر الأحمر والهضبة الاثيوبيَّة شرقاً، وتقع إلى الجنوب مِمَّا كان يُعرف بمنطقة (البيضان) المتاخمة لسواحل البحر المتوسط، وإلى الشمال من المنطقة الأفريقيَّة جنوب الصحراء. ولئن تدخلت يد التجزئة الاستعماريَّة لتشطر هذا (السودان)، في بعض الحِقب التاريخيَّة، إلى (سودان شرقي) و(سودان غربي) بفاصل يقع عند بحيرة تشاد، وفي بعضها الآخر إلى (سودان فرنسي) و(سودان إنجليزي) وكيانات وسطى بينهما، ثمَّ لترتب لتقسيمه إلي كيانات سياسيَّة وإداريَّة أصغر، حسبما تكرَّس، لاحقاً، في مؤتمر برلين (1884 ــ 1885م)، حيث أصبحت المنطقة تضمُّ السنغال ومالي وموريتانيا وغانا وغينيا وغامبيا وسيراليون والكاميرون ونيجيريا والنيجر وتشاد والسودان الحالي وغيرها، فإن منطق الحضارة والثقافة قد اشتغل باتجاه معاكس لذلك المخطط الاستعماري، حيث حافظ على الكثير من الخصائص المشتركة، في ما يتصل بالتديُّن، والتصوُّف، والتقاليد، والعادات، والملبس، والايقاعات، والسلم الخماسي، والتداخل اللغوي، والمزاج العام، وغيرها من القيم الفريدة الناتجة عن عمليات التفاعل التاريخيِّ الطويل عبر الممالك والامبراطوريَّات التي شهدها (الحزام السوداني)، ما بين القرنين التاسع والتاسع عشر

الميلاديين، كممالك غانا ومالي وتمبكتو وصنغاي وكانم وبرنو والفور وسنار وغيرها، ممَّا يمكن التماسه باستفاضة أكثر لدى عبد الهادي الصديق الذي خلص، بعد دراسة مضنية، إلى جدوى اعتبار المنطقة بأكملها (حزاماً سودانياً) واحداً يستعصي على التجزئة ثقافياً وحضارياً.

الحديث، إذن، عن (طاقيَّتي) يبقى محض جهالة إن لم يضع في حسبانه كلَّ هذه الاعتبارات، فيستوجب، بالأساس، تصويباً معرفيَّاً مفاده أنها ليست (تشاديَّة)، في حقيقتها التجزيئيَّة الاستعماريَّة، وإنما (سودانيَّة) بهذا المعنى الحضاري! فالمنطقة بأسرها تعرف الطاقيَّة المستديرة أو المخروطيَّة، المخططة متعدِّدة الألوان أو السادة، كتانيَّة الخامة وذات اللون الواحد. وقد تكون هذه الطاقيَّة جزءاً من زيٍّ (الكبتاني)، الأشبه ببعض أزياء شبه القارَّة الهنديَّة، والتي هي بمثابة الامتداد الطبيعي لـ (الحزام السوداني)، أو من زيٍّ (القراند بوبو)، الجلباب الواسع المنتشر في كلِّ بلدان المنطقة. وعلى كلٍّ فهي كلها تنتمي، كما أشرنا، إلى حضارة واحدة.. رضيَ المستعربون المستعلون أم أبوا! هذا ما فهمه الخليل، حسب انتباهة عبد الهادي السديدة، حين أنشد: "من برنو للريف اب علال/ فرسان خلا وأولاد حلال"! كما فهمه عبد القادر تلودي، أيضاً، في أنشودته العذبة: "الأغلى شيئ عندي/ من برنو للهندِ"! فهل، يا ترى، فهم القط الكلام؟!

●● السبت 2007/5/5م ●●

مفيدٌ، دائماً، أن نبدأ بترتيب الحقائق، قبل أن نقرِّر قبول نتائجها أو رفضها. وعليه لا بُدَّ من ترتيب أهمِّ حقائق نزاع الحكومة مع المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة حول ملف جرائم دارفور، على النحو الآتي:

(1) وافق السودان على (ميثاق الأمم المتحدة) منذ استقلاله عام 1956م.

(2) وقع السودان فى 2000/9/8م على (نظام روما لسنة 1998م) الذي تأسَّست المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة بموجبه، لكنه لم يصادق عليه بعد.

(3) المادة/19 من معاهدة فيينا للاتفاقيات الدوليَّة لسنة 1969م، تلزم الدولة بعدم إعاقة تنفيذ أيٍّ اتفاق تكون قد وقعت عليه، إلى حين المصادقة.

(4) ينعقد الاختصاص للمحكمة الجنائيَّة الدوليَّة، وفق (نظام روما) بأحد ثلاثة طرق: فإما بطلب من الدولة نفسها (المادة/13/أ)، أو بالإحالة إليها من مجلس الأمن (المادة/13/ب)، أو بمبادرة من المدَّعي العام الدولي (المادة/13/ج).

(5) أحال مجلس الأمن ملف جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة بموجب سلطاته وصلاحياته تحت الفصل السابع من (ميثاق الأمم المتحدة)، وقبول المحكمة لهذه الإحالة تحت المادة/13/ب من (نظام روما لسنة 1998م).

(6) وبموجب الفصل السابع:

أ/ ينفرد مجلس الأمن بتقرير ما إذا كان قد وقع تهديد أو إخلال بالسلم العالمى، ويتخذ ما يراه مناسباً لإعادة الأمور إلى نصابها (المادة/39).

ب/ يطلب إلى الدول الأعضاء تطبيق ما لا يتطلب استخدام القوة المسلحة، كقطع العلاقات الدبلوماسيَّة والاقتصاديَّة، والمواصلات الحديديَّة والبحريَّة والجويَّة والبريديَّة والبرقيَّة واللاسلكيَّة وغيرها، جزئياً أو كلياً (المادة/41).

ج/ فى حالة ما إذا لم تكن هذه التدابير كافية، يستخدم القوات البريَّة والبحريَّة والجويَّة التابعة للدول الأعضاء (المادة/42).

د/ تعتبر الدول متعهدة بوضع قواتها وكل التسهيلات الأخرى تحت تصرُّفه (المادة/43).

●● الأحد 2007/5/6م ●●

ذات استراحة، أثناء تحقيقات ما بعد الانتفاضة، سألت بهاء الدين محمد ادريس، أكثر رجال النميري غموضاً، عمَّا ظلَّ الناس يتداولون بشأن معاملة (الرئيس القائد) لوزرائه بـ (العين الحمراء)، لدرجة أنهم كانوا يرتجفون هلعاً في حضرته، فضحك وقال: شوف

يا أستاذ، سأحكي لك واقعة صغيرة، ولك أن تستخلص منها ما تشاء! كان الفنان التشكيلي ابراهيم الصلحي وكيلاً لوزارة الثقافة والاعلام، عندما اعتقل، عام 1975م، في ملابسات انقلاب حسن حسين. وبعد إطلاق سراحه، غادر السودان، مغاضباً، إلى قطر، ليلتحق بالعمل مستشاراً للفنون لدى أميرها. بعد سنوات، وكانت النفوس قد هدأت شيئاً، إشتاق الصلحي لأهله، فالتمس من الأمير، الذي كان على أهبة السفر للمشاركة في أحد مؤتمرات القمَّة العربيَّة، أن يتوسَّط له عند النميري، عندما يلتقي به هناك، كي يضمن دخوله البلاد ومغادرتها، دون مضايقة!

بالفعل، ما كاد الأمير يفتح الموضوع، على هامش المؤتمر، مع النميري الذي كان مزاجه، في ما يبدو، رائقاً، حتى استجاب، وبحماس:

ــ "بس كده؟! غالي والطلب رخيص.. والله كمان أعيِّنو ليك وزير"!

واصل بهاء قائلاً: زار الصلحي السودان وعاد بسلام. وبعد فترة أمرني النميري، وكان قرَّر إجراء تعديل وزاري، أن أرأس لجنة ترفع إليه ترشيحات الوزراء الجدد، على أن نحتفظ بوزارة الثقافة والاعلام لـ.. صالحين! طرحتُ المهمَّة بحذافيرها على اللجنة، وعندما أخطرتهم بالوزارة (المستثناة) ومَن اختاره الرئيس لشغلها، أبدى الجميع استغرابهم! فصالحين كان مذيعاً لامعاً، ومديراً ناجحاً للاذاعة، لكن ما كان ليخطر على البال أن يُنتزع من مجاله ليُعيَّن وزيراً، فضلاً عن أنني، أنا نفسي، كنت في شكٍّ من ذلك الأمر الرئاسي، كوني كنت على علم بقصة الوساطة الانسانيَّة التي حوَّلها النميري إلى وعد سياسي! مع ذلك لم يكن بمقدور أيٍّ عضو في اللجنة، بمن فيهم عبد الرحمن عبد الله، أحد المقرَّبين جداً، أيامها، من النميري، مراجعته في الأمر!

رفعت الترشيحات إلى (الرئيس القائد) الذي مهرها بتوقيعه، واستكملت إجراءات إخطار المرشحين كافة، والاعداد لحفل أداء القسم. وفوجئ صالحين نفسه عندما أخطرته بالقرار، فعاد يهاتفني، ليسألني، متشككاً، عمَّا إذا كنت متيقناً من أنه ليس ثمَّة خطأ في (الموضوع)، وأنه هو المقصود بالفعل!

يوم حفل المراسم ــ والحديث ما زال لبهاء ــ عندما تقدَّم صالحين لأداء القسم، لاحظت أن النميري الذي كان في أبهى حُلله العسكريَّة قد انحنى إلى الأمام قليلاً وراح

يُمعن التحديق في ملامح الرجل مستغرباً! وبعد نهاية الحفل تبعت النميري إلى مكتبه، حيث لم أفاجأ بسؤاله لي:

ـ "الزول ده مش مذيع"؟!

ـ "نعم سعادتك"!

ـ "والجابو هنا شنو"؟!

ـ "سعادتك إنت أمرت بالاحتفاظ بالثقافة والاعلام لصالحين"!

ـ "يا أخي أنا قاصد التاني داك.. الفنان التشكيلي أبو دقن كبيرة"!

ـ "سعادتك داك إسمو الصلحي"!

ـ "لا حول ولا قوَّة إلا بالله.. أيوه أيوه الصلحي بتاع الدوحة، لازم تتصلوا بيهو وتصحِّحوا الخطأ ده بسرعة"!

ـ "حاضر سعادتك"!

وختم د. بهاء حكايته لنا قائلاً إنه سارع، بالاتصال بعبد الرحمن عبد الله يرجوه أن يقنع الرئيس بتأجيل ما اعتزم لبعض الوقت، حتى لا يؤثر الخبر على سمعة (الثورة) إذا بلغ الصحافة الأجنبيَّة!

توكَّل عبد الرحمن على الحي الذي لا يموت، وتحدث إلى النميري الذي اقتنع بعد لأي، غير أنه سرعان ما انشغل، ناسياً (الموضوع) برمَّته، فلم يعُد إليه مرَّة أخرى أبداً!

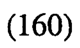
•• الاثنين 2007/5/7م ••

مَن كان منكم (يتوهَّم) أن (المصالحة) يمكن أن تتحقق بمحض (تبويس اللحى)، والكلام المعسول، والنوايا الطيِّبة، و(الطبطبة) على الأكتاف، و(حفلات عشاء) العلاقات العامَّة، بدون إجراء الاصلاحات التشريعيَّة، ونصب ميزان (العدالة الانتقاليَّة)، كي يتيسَّر فتح ملفات الجرائم والظلامات كلها، ولو من العام 1956م.. فليرم فاطمة احمد ابراهيم بحجر،

لكونها انفعلت غاية الانفعال عندما اكتشفت أن أبو القاسم محمد ابراهيم، أحد قتلة زوجها الشهيد الشفيع احمد الشيخ، عضو معها في (البرلمان.. الانتقالي)، فثارت ثائرتها الانسانيَّة، وألفت نفسها تندفع نحوه، تهجم عليه، تشتبك معه وتمسك بتلابيبه تريد تمزيقه بأظافرها!

"

عَوْدَةُ الجِّدَّةِ وَرْدَةْ!


(160)

•• الثلاثاء 2007/5/22م ••

لم تكن معاصرتنا له، أواخر ستّينات القرن الماضي، بأكثر من معاصرة الطلاب الصغار للطلاب (السنابر). فعندما وضعنا أقدامنا على أوّل سلم الحياة الجامعيَّة بالاتحاد السوفيتيّ سابقاً، كان هو يتهيَّأ للدفاع عن رسالة الماجستير والعودة للوطن. وعندما عاد إلى موسكو للتحضير للدكتوراه، مطالع السَّبعينات، كنا نحن على وشك التخرُّج. ومع ذلك فقد ظلت لشخصيَّته في أوساطنا الطلابيَّة، ليس جاذبيَّة الوليّ الحميم، فحسب، بل وجاذبيَّة (البطل الشعبي) أيضاً! فرغم أنه سليل أسرة عظيمة الشأن الاجتماعي، وأن والده كان وزيراً مرموقاً، وقاضياً عالماً، ومحامياً كبيراً، إلا أن أسامة لم يكن ليحفل بشئ من ذلك كله، مقدار قلامة ظفر، وإنما ظلَّ بيننا، على الدوام، الفتى الأمدرمانيَّ التلقائيَّ الذي يتسم، في تعامله مع الجميع، وبالذات، مع زملائه الأصغر، بالرقة، والرفق، وروح النديَّة، والتعاطف الانسانيّ، والتواضع الجمّ، والرغبة في الاندماج، مثلما عُرف، بين الجميع، بحدَّة الذكاء، وشدَّة النجابة، والتفوُّق الأكاديمي، وبالاقدام، والكرم، والشهامة، والمروءة، والجرأة، والحيويَّة، والمغامرة، والحماس الثوريّ، والشغف بارتياد المجهول، حتى لو تسبَّب له ذلك في تعقيدات يجابهها بالاستهانة، والضحكة المتفجِّرة، واجتراح الأعاجيب، وكم كان بارعاً فيها كما كان يقول عنه عرّابنا الراحل جيلي عبد الرحمن! ولأن تلك بعض صفات الشخصيَّة (البطوليَّة) الجديرة بالاعجاب، خصوصاً بمعايير الذهن الطلابي، فإن زملاء تلك الفترة يشهدون، ولا بُدَّ، كيف كنا، ونحن، بعدُ، في سنّ الفتوَّة، معجبين بشخصيَّة أسامة، نتداول مآثره التي سارت بذكرها الركبان، مذ سمعنا بقيادته، وهو لمَّا يزل في مقاعد الثانوي، لمظاهرة طلابيَّة محتجَّة على مواددة عبد الناصر لنظام عبود، ممَّا كبَّده الفصل من الدراسة.

في السُّودان اتصل حبل صداقتنا، رغم اختلاف سبلنا السياسيَّة حيناً، وتفاقم مشاغلنا الحياتيَّة أحياناً. وواصل أسامة، بمنهجه المادي التاريخي، رفده للثقافة السودانيَّة الذي ما انقطع عنه، أصلاً، منذ أيام الطلب، بدراساته وأبحاثه المرموقة في حقل الآثار والتاريخ، والتي كان ينشر الكثير منها بمجلة (الخرطوم). ولأن من أراد الله به خيراً حبَّبه في علمه وعمله، فقد كانت علاقة أسامة بهذا الحقل علاقة العاشق المُدَله، قطع، في مرحلة منها، مشواراً طويلاً من أول التحاقه، في خواتيم السّتينات، مفتشاً بمصلحة الآثار، إلى أن تبوَّأ

قيادتها، في أواسط الثمانينات، عن جدارة واستحقاق. وستظلُّ تواريخ العلائق الملتبسة بين (الثقافة) و(السياسة) تحفظ واقعة صدامه (البطوليِّ) المشهود مع وزير ثقافة الديموقراطيَّة الثالثة، دفاعاً عن حقائق الثقافة السودانيَّة، مثلما ستظلُّ تحفظ واقعة فصله المُخزي (للصالح العام!) ضمن مذبحة الخدمة العامَّة، على الهويَّة السياسيَّة والأيديولوجيَّة، والتي جرت في عقابيل انقلاب الجبهة الإسلاميَّة في الثلاثين من يونيو عام 1989م، الأمر الذي واجهه، كعادته، بالضحكة المستهينة المجلجلة، في واحدة من أشدِّ حالات غضبه الانسانيِّ النبيل، وهو يحوِّل، بكلِّ بساطة، سيارته الخاصَّة إلى سيارة أجرة يعتاش من رزقها في شوارع المدينة!

كان أسامة قد أنشأ، في وقت سابق، (دار أورينتال للطباعة والنشر) بمدريد، والتي لم يعْزُها الوصول إلى رموز ضخمة في الثقافة العربيَّة، حيث نشرت لعبد الوهاب البياتي، على سبيل المثال، مجموعته الشعريَّة (حب تحت المطر)، باللغتين العربيَّة والانجليزيَّة، عام 1985م. غير أن عشقه القديم للآثار والتاريخ والدراساتْ الأنثروبولوجيَّة، حال دون أن تكون العودة لإحياء ذلك المشروع هي خياره، تحت ضغط الظروف المستجدة، فما لبث، لدى أوَّل فرصة لاحت، أن شدَّ الرحال إلى ليبيا، ليعمل أستاذاً للآثار بكليَّة العلوم الاجتماعيَّة، ثمَّ أستاذاً للآثار والأنثروبولوجيا بكليَّتي الآداب والدراسات العليا، بجامعة الفاتح.

هكذا واصلت شجرة أسامة الباسقة، خلال العقدين الماضيين، طرح أنضج ثمارها تباعاً، حيث أصدر عام 1995م، من دار إيلجا بمالطا، وبالاشتراك مع زميله د. أبوبكر يوسف شلابي، أستاذ الأنثروبولوجيا بنفس الجامعة، (تاريخ الانسان حتى ظهور المدنيَّات ـ دراسة في الأنثروبولوجيا الفيزيقيَّة والثقافيَّة)، وهو بحث تمهيديٌّ يتضمَّن الأفكار الرئيسة التي يقوم عليها علم الانسان بفرعيه: الفيزيقي والثقافي، ويطرح إشكاليَّة محدَّدة حول أثر الخروج الهائل للانسان من بداية الرئيسات في تطوير ثقافاته، ومن ثمَّ في تطوير شكله الفيزيقي. كما أصدر العالمان عام 2001م، من المركز القومي للبحوث والدراسات العلميَّة بطرابلس، (الأنثروبولوجيا العامَّة: فروعها واتجاهاتها النظريَّة وطرق بحثها)، وهي مجموعة محاضرات تعليميَّة تأخذ بالمنهج الأنثروبولوجي الذي يُعنى بأصل الانسان وتطوُّره وتنوُّعه ككائن بيولوجي، وبمفهوم الثقافة من حيث البنية والتطوُّر. ثمَّ أصدر أسامة، منفرداً، عام 2002م، من دار إيلجا، ترجمته وتقديمه الضافي لمؤلف ديفيد

فيلبسون (علم الآثار الأفريقي)، والذي يغطي مرحلة ما قبل التاريخ المكتوب، ويبرز ما أنجزته أفريقيا عبر تطوُّر مجتمعاتها، كما يتجلى ذلك من واقع علم الآثار الأفريقيَّة، وحجم النشاطات الاقتصاديَّة والتقنيَّة، والأنظمة الاجتماعيَّة والسياسيَّة، والمعتقدات التي جرى تطويرها في واقع الكثافات السكانيَّة المتفاوتة، والحواجز الفيزيقيَّة، وسبل المواصلات، والموارد المتوفرة. وتعكف، منذ حين، (دار مدارك) بالقاهرة ومركز عبد الكريم ميرغني الثقافي بأم درمان، على إعادة نشر هذه المؤلفات تحت إشراف سادن الثقافة السودانيَّة المنتبه محمود صالح، والشاعر والمصمِّم القدير الياس فتح الرحمن، واللذين أصدر أسامة تحت إشرافهما أيضاً، عام 2006م، سِفره القيِّم (دراسات في تاريخ السودان القديم) من مركز عبد الكريم ميرغني، بمقدِّمة وتمهيد حول إشكاليَّة تسمية السودان القديم، وستة فصول تتناول مصادر الدراسة، والتدوين التاريخي لحضارة السودان القديم، ومرحلتي ما قبل التاريخ والتاريخ المبكر، والدولة في السودان القديم، ومملكتي نبتا ومروي، مع ملاحق بالوثائق والصور، إضافة إلى قائمة بالمراجع المنشورة بلغات مختلفة، من أوَّل القرن التاسع عشر حتى عام 2004م. كما وضع ونشر مئات الدراسات والبحوث والمقالات، في مختلف الاصدارات والدوريَّات والمجلات، فأضحى مرجعاً لا يمكن تجاوزه بالنسبة لآلاف الطلاب والباحثين، واسماً محفوراً بعمق في لوح العلم السودانيِّ والعربيِّ والأفريقيِّ والعالميِّ بأسره.

إلى ذلك أجاد أسامة، بمعاونة أسرته الصغيرة، استخدام تقنيات الكمبيوتر في تأسيس وتطوير موقعه الالكترونيَّ الرصين الثريِّ (أركماني)، بما يفوق، في ما يشبه الاعجاز، طاقة فريق بأكمله من المختصِّين! وأستشعر الآن أسفاً عميقاً لعدم تمكني من الاستجابة لدعوته الملحَّة، قبل سنوات، كي أرأس تحرير مجلة ثقافيَّة بهذا الموقع الرائع.. لعنة الله على طواحين الهموم والشواغل اليوميَّة! وقد كان، علم الله، دائم المسارعة للجود بالموجود، وما كان أسخاه، ممَّا أوتي من فكر وجهد ووقت وحماس ومال، في سبيل دعم وإنجاح أيِّ مشروع يخدم الثقافة السودانيَّة، معتبراً إياه مشروعه الخاص. ويشهد الياس فتح الرحمن وابراهيم النور كيف أنه، عند زيارتي الأخيرة له بالقاهرة قبل شهر واحد فقط من رحيله الفاجع، ورغم ما كان يعاني، وقتها، من ألم مُمِض ينهش جسده بأثر الداء العضال الذي كان واضحاً أنه قد تمكن منه تماماً، دقَّ صدره بأريحيَّة مشهودة، متحمِّلاً، وحده، مسئوليَّة التصدِّي، تقنياً ومالياً، لتأسيس موقع اتحاد الكتاب السودانيين على الشبكة.

وكم كان يسابق الزمن، في كلٍّ ما يكتب ويقول ويفعل، بإحساس الموعود بمنيَّة لن تمهله كي يكمل مشروعه الثقافيَّ والفكريَّ الضخم، فلكأنه، بالحقٍّ، أحد أولئك الذين عناهم الحطيئة في قوله: "أحلوا حِياضَ المَوتِ فوقَ جباهَهم/ مكانَ النَّواصي مِنْ وُجوهِ السَّوابقِ"!

وبالفعل، ها هو الموت قد اختطف بلندن، ذات مساء حزين من أوائل مايو الجاري، العالِم المتفرِّد، والانسان العذب، والصَّديق الحبيب، البروفيسير أسامة عبد الرحمن النور، ونحن أكثر ما نكون حاجة إليه، إلى عطائه الثر وعشرته الممتعة، لكنا لا نقول إلا ما يرضي الله الذي بات في رحاب رحمته ورضوانه.. إنا لله وإنا إليه راجعون.

•• الأربعاء 2007/5/23م ••

إليكم هذه المسابقة التي سيفوز بجائزتها من سيتوصَّل إلى معرفة أخطر ما في الخبر التالي:

"أيَّدت المحكمة العليا قرار محكمة جنايات الخرطوم شمال بالسجن ما بين عام إلى عامين والغرامة مبلغ 45.000 دولار على خمسة أجانب أدينوا بالدجل والشعوذة والاحتيال على عسكري منسِّق بإحدى الوحدات العسكريَّة في مبلغ مئة مليون جنيه، بغرض مضاعفتها بالتنزيل!" (الأيام، 07/5/16).

•• الخميس 2007/5/24م ••

لعبة شطرنج.. لكنها ليست مُسليَّة! هذا، لعمري، هو العنوان الأكثر ملائمة لبعض الأوضاع غريبة التناقض على أطراف البلاد الجنوبيَّة والغربيَّة!

تذكرون، بالطبع، أن (النيشن) الكينيَّة كانت قد كشفت، في نوفمبر 2005م، أن حكومة السودان، وفي وجه من وجوه تناقضاتها القانونيَّة والسياسيَّة والاخلاقيَّة العصيَّة على الحصر، ما بين الاعتراف بالمحكمة الجنائيَّة الدوليَّة والانكار لها، كانت قد أبرمت اتفاقاً مع حكومة يوغندا لتنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة من نفس هذه المحكمة بحق زعيم جيش

الرَّب جوزيف كونى وثلاثة من كبار قادته (الرأى العام، 2005/11/22م). لكن حكومة جنوب السودان عمدت، بحسابات مغايرة على ما يبدو، إلى تعطيل هذا الاتفاق، بإطلاق مبادرتها المعروفة للوساطة، خلال الفترة الماضية، بين حكومة يوغندا وجيش الرَّب، ممَّا يسَّر حركة الأخير في المدن الجنوبيَّة!

وبدلاً من أن يحمد جيش الرَّب هذا الصنيع، من بعد الرَّب، لحكومة الجنوب، واصل عَيْثه عدواناً على المدنيين! وربما ليس آخر ذلك اختطافه لأربعة منهم من قرية ديمو على بعد 15 كلم إلى الشمال من ياي. لكن حكومة الجنوب لم تجابه هذه التجاوزات، كما كان متوقعاً، بطرد هذه القوَّات من الاقليم الذي فيه ما يكفيه، والمساعدة في القبض على كوني ورهطه، بل توجَّه فريق، بقيادة وزير إعلام الجنوب، إلى المنطقة، برفقة عميد في جيش الرَّب نفسه، (للتفاوض!) حول إطلاق سراح المختطفين (الأيام، 07/5/22).

وورد في بعض الاحصائيَّات أن 10.000 يوغنديٍّ قتلوا في المعارك بشمال يوغندا، وأن 1.000.000 (لجأوا!) إلى (جنوب السودان!)، علماً بأن نحواً من 4.000.000 من (الجنوبيين!) أنفسهم فرُّوا من جحيم الجنوب، واستقرُّوا في الشمال، أو (لجأوا!) لبلدان مجاورة، من بينها يوغندا!

عندها سجلت في رزنامتي أنني لن أستغرب إذا علمت، غداً، أن آلاف التشاديين (التجأوا!)، بالمثل، إلى غرب (دارفور!) هرباً من المعارك في شرق تشاد، علماً، أيضاً، بأن الآلاف من مدنيي دارفور نفسها (لجأوا!) إلى شرق تشاد، هرباً من جحيم إقليمهم!

ولم يكد يجفُّ الحبر الذي سجَّلت به هذه الخاطرة حتى قالت المفوَّضيَّة العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن السودان طلب فريقاً من المنظمة الدوليَّة لتفقد احتياجات 45.000 تشاديٍّ عبروا الحدود من شرق تشاد ليتجمعوا قرب فورو بارانجا في غرب دارفور (الرأي العام، 2007/5/12م).

لن تكتمل هذه (الكوميديا السوداء) إلا بذكر يعقوب! ويعقوب هذا شاب دارفوريٌّ ثلاثينيٌّ التقينا به أثناء تجوالنا، الصديقان مرتضى الغالي وفيصل محمد صالح وآخرون وشخصي، في مخيم شاتيلا الفلسطيني الشهير ببيروت ذات ظهيرة من مارس 2006م! كنا نشارك، وقتها، في سمنار حول (دارفور والاعلام العربي)، حين لبَّينا دعوة منظمة فلسطينيَّة ناشطة في حقوق الانسان لزيارة شاتيلا. شاهدنا المدرسة التي كان اتخذها

شارون، مطلع الثمانينات، مقراً لأركان (حربه!) على المدنيين الفلسطينيين، بعد أن خرج، ذات ليلة، من البحر، كقرصان من العصور الغابرة، يقود بوارج مكتظة بالشياطين وأسلحة الدمار، ليصلي المخيم وابلاً من النابالم الحارق ومطر القنابل العنقوديَّة الهطال، وليعجن أشلاء الرجال والنساء والأطفال، وفيهم المرضى والعجزة والرُضَّع، بترابه، وأسفلته، وحوائطه، وسقوفه، ودكاناته، ومدارسه، ومستوصفاته، وشبكات مائه، وأعمدة كهربائه، ودور عبادته، ومقرَّات منظماته، فضلاً عن فساتين العرائس، ولعب الصغار، وكرَّاسات الدراسة، وأدوات العمل، وأواني الطعام، وصور الأحباء، وذكريات الغائبين، وأحلام العودة، محوِّلاً كلَّ شئ، خلال أيام، إلى كرة ضخمة من الدَّم والصديد والطين والحديد واللحم المحترق والعظم الهشيم! وزرنا ضريح الشهداء (المحظوظين!) مِمَّن قضوا بزخات الرصاص خارج تلك الخلاطة البشريَّة، فتولى دفنهم في مقابر جماعيَّة، ببسالة نادرة، ناجون متطوِّعون، تحت القصف الجنونيِّ الغاشم، بلا غسل، حيث عزَّ الماء، ولا أكفان، حيث مجرَّد التفكير في ذلك ترف لا يُستطاع إليه سبيلا!

وواصلنا سيرنا الصعب وراء بعضنا البعض، كما على الصراط المستقيم، نجوس عبر أزقة المخيم بالغة الضيق والبؤس، وبين جدران متهالكة لبنايات تتكئ على بعضها البعض، حتى ليُتوقع أن تتقوَّض بين لحظة وأخرى، ونجهد، أثناء ذلك، كي نتفادى بالوعات الصرف الصحِّي الطافحة هنا وهناك، تحتوشنا الروائح الزنخة من كلٍ حدب، ويصمُّ آذاننا، من كلٍّ صوب، صخب الأطفال برئات تنشع نكهة البارود، وضجيج الباعة الفقراء يتشبَّثون بحياة لا حياة فيها، بينما تكاد تقرأ على جباه الجميع وعد الشهادة الحق، القادم يهدر في كرنفالات المجازر، والمحارق، وحمَّامات الدَّم الموسميَّة!

فجأة.. لمحناه هناك! مسترخياً على دكة اسمنتيَّة أمام دكانة صغيرة، يرتشف الشاي، باستمتاع ظاهر، وهو يضع رجلاً على رجل، بينما كانت فيروز تصدح، بصوتها الملائكيِّ، من جهاز التسجيل في المحل: "وستغسل يا نهر الأردن آثار القدم الهمجيَّة"! حسبناه، أوَّل أمره، فلسطينياً، ففي الفلسطينيين، أيضاً، مَن سُمرته كسُمرتنا! لكن، ولأن من تقديرات المولى عزَّ وجلَّ في خلقه أن السوداني يفرز السوداني "على ألف ميل"، فقد توقفنا نحدِّق فيه، مثلما اندفع هو يعانقنا بحماس، فرداً فرداً، بطيبة أغدَقتنا بحرارتها في ذلك الطقس الصقيعيِّ، بينما التف حولنا، باندهاش، جمع غفير من الفلسطينيين وبقيَّة الوفود العربيَّة المُشاركة!

ـ "يا سلاااام يا أخوانا إزيِّكم.. إزيِّكم.. ما شاء الله.. أنا إسمي أخوكم يعقــوب.. تبــارك الله.. إزيِّكم بالله كده.. كيف حالكم.. و.. جيتو هنا تسووا شنو"؟!

ـ "إنت الجابك هنا شنو؟! وجيت من وين"؟!

ـ "لا قوَّة إلا بالله.. أسكتوا ساكت.. جيت والله ترا من دارفور.. لا قوَّة إلا بــالله.. قعــاد هناك بقى جهنم ذاتو والله.. حياة بقى صعب خلاص"!

لحظات قصار، تركناه، بعدها، ولسانه يلهج: "تبارك الله.. مــا شــاء الله.. لا قــوَّة إلا بالله"، بينما الخجل يرسب في دواخلنا ككتلة ثلج: كيف دفعنا يعقوب ليلتمس (وطناً آمِنــاً)، ولو في شاتيلا، بعد أن أفقدناه (أمان المواطنة) في دارفور؟!

●● الجمعة 2007/5/25م ●●

مدينة النهود، شتاء 1952م. كان قد مضى أكثر من عام على ارتحالنا من أم درمــان إليها، حيث كان والدنا، عليه رحمة الله ورضوانه، قد نقل إليها مساعداً طبياً بمستشــفاها، ولمَّا نكن، أنا أو شقيقتي الأصغر أميرة، قد بلغنا سنَّ المدرسة بعد.

أقمنا هناك في حيٍّ مترابط العلائق، أغلب سكانه موظفون وتجار ماشية ومحاصــيل. كان بيتنا فسيحاً، تنتصب في باحته شجرة هجليج عملاقة، وشجيرات ورد وليمون وحناء، ويطلُّ على شارع رملي واسع ليس نادراً ما تعبره أسراب النعام، منطلقة، وتغمره، فــي الخريف، مياه السيول تتحدَّر من وديان بعيدة، حاملة كلَّ ما يخطر أو لا يخطر على البال من أوان منزليَّة، وحطب حريق، وأثاثات محليَّة الصنع، وحصائر سعف ووبــر، وبقايــا حيوانات نافقة!

في الجوار، على بعد بيتين، كانت تسكن (الجدَّة وردة). خمســينيَّة، مفرطــة البدانــة، مربوعة القامة، فاحمة اللون، هائلة العجيزة، فارهة الصدر، قصــيرة الشــعر، فطســاء الأنف، عالية الجبين، محمرَّة العينين، غليظة الشفتين، قليلة الكــلام، غامضــة الابتســام! وكانت لها أمَّة من البنين والبنات والأحفاد والحفيدات، كما كان لها مُــراح مــن الأبقــار مكتنزة الضروع في زريبة بيتها، حيث كنا نتزاحم، نحن أطفــال الحــيِّ، حولهــا، فــي

الصباحات الباكرة، لا نكاد نفرِّق بينها وبين بقراتها السمان، تبيعنا اللبن الطازج واللقيمات الساخنة، وهي مضطجعة على عنقريبها القصير، وثوبها حاسر عن شعرها الفلفليِّ الوديك، وجسدها الصقيل الدهين، صامتة، كتمثال أبنوسيٍّ مهيب، لا تكاد تندُّ عنها نأمة تذمُّر من ضجيجنا وعجيجنا يطغى حتى على صوت المذياع الخشبيِّ الضخم المفتوح على آخره في نافذة غرفة قريبة، يبثُّ القرآن بتلاوة الشيخ عوض عمر، ونشرة الأخبار بصوت محمد صالح فهمي، وأغنيات الكاشف والتاج وعبد الحميد يوسف وأحمد المصطفى وحسن عطيَّة وعثمان حسين وغيرهم.

كانت حياة الناس في الحيِّ تمضي هادئة وادعة، حتى أيقظنا، ذات فجر باكر، عويل ترتعد له الفرائص، يتعالى من ناحية بيت الجدَّة وردة، وسمعنا والدتنا، عليها رحمة الله ورضوانه، تحادث جاراتها من فوق حائطنا الشرقيِّ القصير:

ـ "بَسْ.. جو يصحُّوها لقوها ميتة.. أضان الحامل طرشة"!

ـ "خشم البيت فاتِح.. وهبوبو تكاتِح"!

ثمَّ ما لبثت أصواتهن أن انخفضت، بغتة، بهمس لم نستبنه، لحظتها، تماماً، سوى أننا التقطنا من بين ثنيَّاته، لأوَّل مرَّة، عبارة (تَرَبْ البنيَّة)!

....

....

بكاها أهل الحيِّ أجمعهم. وبكيناها، نحن الصغار، ربَّما بأكثر مِمَّا بكاها الكبار، ومشينا معهم خلف جنازتها إلى المقابر، حيث تزاحمنا تحت أرجلهم، كسرب جراء، نحدِّق، بأعين واجفة، في مشهد تمديدها بجوف اللحد، ورصِّ القوالب الطينيَّة فوق فتحته، وإهالة التراب بالواسوق حتى صارت الحفرة تلة مستطيلة وضعوا حجرين كبيرين في موضعي الرأس والقدمين منها، وقرأوا الفاتحة مرَّة، والاخلاص اثنتي عشر مرَّة، ثم انقلبوا عائدين، ونحن من ورائهم نتراكض كأفراخ قطا يلفحها اليُتم والبرد، وقد رسمت الدموع مجاريها اللزجة على غبشة وجوهنا الشتائيَّة، وسالت بها أنوفنا الطفلة مدرارة!

إنقضى مأتم الرجال بأيَّامه الثلاثة. أمَّا مأتم النساء فقد اتصل لفترة أطول. لكنَّ الحزن تلاشى في نفوسنا، نحن الصغار، بأسرع مِمَّا تلاشى في نفوس الكبار!

هكذا صار مأتم النساء في بيت الجدَّة وردة مرتعاً للقاءاتنا ومشاغباتنا وألعابنا ومرحنا! نقصده، خلف أمهاتنا، في الصباحات، ونعود منه معهنَّ لدى اقتراب عـودة الآبـاء فـي الظهيرات، ثم نعاود الركض خلفهنَّ إليه مطالع العصاري، ولا نقفـل راجعـين إلا عنـد عودتهنَّ بعد صلاة العشاء. وكانت بعض النسوة غير المتزوِّجات يبتن مع بنات المرحومة لمؤازرتهنَّ أغلب الليالي.

أمرٌ واحدٌ كان يفسد علينا متعة ذلك التغيير الكبير الذي كسر بـه مـوت المرحومـة روتين طفولتنا: الهمس الغامض الذي تتخلله عبارة (تَرَبْ البنَيَّة)، والذي ما تكـاد تنفـرد امرأتان في ركن إلا وتستغرقان فيه، غير آبهتين لوجودنا على مقربة نسترق السَّمع، وقد تزيدان شيئاً تلتقطه آذاننا أيضاً عن رائحة حنوط، وخنخنة صوت، وخشخشة كفن!

كنا نلاحظ أن بنات المرحومة يراقبن ذلك، من بعيد، بقلق وتوتر واضحين! وكان أكثر ما يؤرِّق ليلاتنا، أيامها، ويقضُّ مضاجعنا، محاولاتنا، بأقصى ما أوتينا من أخيلة غضَّـة، افتضاض سرِّ ذلك الهمس الغامض! لكنَّ الارهاق سرعان ما كان يحملنـا علـى موجـة أثيريَّة من النعاس، فالنوم، ليتماهى الوعي باللاوعي، حتى جاءت الليلة الليلاء!

....

....

عدنا، عقب صلاة العشاء، كما العادة، مرهقين مغبَّرين، بعد يوم حافل باللعب والمرح في بيت البكا. إستحممنا، وتعشينا. لكن، ما كدنا نهجع للنوم حتى شقت السكون، بغتة، من جهة بيت الجدَّة وردة، صرخات نسائيَّة مذعورة، متداخلة، اقشعرَّت لها أبـداننا! وسـمعنا همهمات رجاليَّة، وأوان معدنيَّة تتساقط، وأوان زجاجيَّة تتكسَّر، وأقـدام تتـراكض فـي الشارع، وأجساد تتقافز من فوق الحوائط الفاصلة بين البيوت! ثم ما لبثنا أن سـمعنا إبـن المرحومة الكبير الذي كان جاء لحضور مأتمها من الخرطوم، حيث يعمل هناك سائقاً في شركة النور، يصيح بصوت مخمور:

ـــ "يلللا من هنا.. يحرق دينكم.. حريم مطاليش! تاني علي الطلاق اشوف واحدة فيكم في البيت ده إلا أكسِر ليها كراعها"!

....

....

خلال الأيام التالية التقطت آذاننا حكايات وحكايات عمَّا جرى تلك الليلة، وإن كانت ما تزال مشوبة بالكثير من الغموض، إلا أنها ألهبت خيالنا بما يسدُّ الفراغات، ويستكمل النقص! فكنا نقضي سحائب نهاراتنا تحت الهجليجات، نفكِّك ونعيد تركيب الوقائع بقدر ما تسعفنا مواهبنا الطريَّة، وأخيلتنا الخصيبة! ومع تيقننا من أننا نكذب ونختلق، إلا أننا كنا نجد لذة عجيبة في الاندماج في تلفيقاتنا تلك، حدَّ أن نتلفت وجلاً، ونرتعد فرَقاً، ويترقرق الدمع في مآقينا من شدَّة الخوف!

وضعت تلك الحادثة، على أيَّة حال، نهاية لمأتم الجدة وردة المتطاول، مثلما وضعت بداية لترقب عودتها، في أيَّة لحظة! هكذا انحسرت الأرجل عن بيت البكا، وأغلق أهله بابهم عليهم، لا يستقبلون أحداً ولا يزورون أحداً. حتى أطفالهم ما عادوا يلعبون معنا. ومن يومها لم يعد الحيُّ، أبداً، سيرته الأولى!

....

....

بعد نحو من شهرين، وذات (يوم سوق)، حملت سلة صغيرة من السعف الملوَّن المضفور كانت أهدتني إيَّاها جدتي لأمِّي التي كانت جاءت من ام درمان تزورنا، وركضت أشق الزحام يتبعني حمل صغير كنت أربِّيه، قاصداً ركن بيع النَّبَق الذهبيِّ الطازج اليانع.

كانت عيناي مشغولتين بالبحث عن أجود الأكوام. وإذ وجدته، بَرَكتُ على ركبتيَّ أمامه، ومدَدتُ يدي إلى البائعة بالسَّلة، وبقطعة العملة المعدنيَّة من فئة الفِريني (قرشين)، بينما عيناي مغروستان في بريق الذهب:

ــ "أديني يا حَبُّوبَة"!

ــ "أنطيك بي كم"؟!

وقبل أن أقول: "بي تعريفة"، إنتبهت إلى خنخنة الصوت، وفي ذات اللحظة، إلى رائحة الحنوط! وكما في مشهد سينمائيٍّ يُعرض شريطه بالسرعة البطيئة، رحت أرفع رأسي، رويداً رويداً، وكلُّ بوصة في جسدي قد نَمِلتْ واقشعرَّت، حتى إذا ما استقرَّت عيناي على الابنوسيَّة الخمسينيَّة المهيبة، مفرطة البدانة، مربوعة القامة، فاحمة اللون، هائلة العجيزة،

فارهة الصدر، قصيرة الشعر، فطساء الأنف، عالية الجبين، محمـــرَّة العينـــين، غليظـــة الشفتين، غامضة الابتسام، مضطجعة على عنقريبها القصير، وكفنها يخشخش حاسراً عن شعرها الفلفليِّ الوديك، وعن جسدها الصقيل الدهين، أطلقت صرخةً مفزوعة ارتجَّت لهـــا أركان السُّوق، ولم أع، بعد ذلك، من أمري شيئاً!

....

....

يبدو أنني لزمت سرير المستشفى عدَّة أيام. أدركت ذلك من ثرثـــرات جاراتنـــا فـــي العنبر، وأنا أستفيق تحت الغطاء ببطء، مثلما فهمت أنني، عندما وقعت عينـــاي عليهـــا، صرخت باسمها حتى كدت أمزِّق صدري، ثمَّ سقطت مغشياً عليَّ، فتجمَّع الناس حـــولي، وعرفني حلاق من أصدقاء والدي ركض بي إليه في المستشفى، حيث أســـعفت ولزمـــت السرير. غير أن أكثر ما شدَّ انتباهي، وحيَّرني، هو ما قيل عن أن من كانوا في الموقـــع، بمن فيهم الحلاق نفسه، أقسَموا على أنه لم تكن ثمة أبنوسيَّة خمسينيَّة ولا يحزنـــون، بـــل محض إعرابيَّة بائسة اعتادت أن تأتي كلَّ يوم سوق لتبيع النبق واللالوب، وأنها، لمَّا رأت ما حدث لي، فزعت، وفرَّت بجلدها، تاركة بضاعتها المتواضعة ونقودها القليلة!

مع ذلك، أضاف الجيران تلك الحادثة تِرْساً صغيراً في عجلة حكايتهم التي لم تكـــفَّ، يوماً، عن الدوران، حول عودة الجدَّة وردة!

●● السبت 2007/5/26م ●●

قلق خفيٌّ ما برح ينتابني، مؤخراً، من أن يدفع اليأس قيادات مدنيَّة وعسكريَّة نافذة في دارفور، في ما لو تجمَّدت الاوضاع على حالها، إلى طرح مطالبة نوعيَّة جديدة وفارقـــة بمنح الاقليم حق.. (تقرير المصير)!

لذا، فهأنذا أقرع ناقوس التحذير، إذ أن خراقة التلكؤ في إغلاق هذا الملف بالاستجابة، اليوم قبل الغد، لمطالب الاقليم العادلة في الحماية والمساءلة والانصاف، سيكون من شأنها إضافة ضلع رابع إلى هذا المثلث، هو.. (الانفصال)! فإذا ما وقع هذا التطوُّر الكارثي، لا

قدَّر الله، فإن خطورته سوف تفوق الخطورة التي انطرح بها في الجنوب، لأسباب كثيرة ليس أقلها أن دارفور خبرت، أصلاً، شكل الكيان السياسيِّ والاداريِّ المستقل (المنفصل)! ومع ذلك فإن هذا الخيار لم يكن مطروحاً فيها مطلقاً، بل ظلَّ وجدانها معلقاً، تاريخياً، بـ (الوحدة)، كما في خبرة الفور والمساليت. فتأمَّل ما سوف تجرُّنا إليه خراقة السياسة!

●● الأحد 2007/5/27م ●●

لكلِّ كتابة (ذروة) ما تنفكُّ تتصعَّد إليها حتى تبلغها. موقع هذه (الذروة) في معمار الكتابة ليس هو، بالضرورة، ذات موقعها في تقاسيم الشكل الفيزيقي للجبل، مثلاً، فقد ترد في مفتتحها، أو في وسطها، أو في نهايتها، وهو الاحتمال الغالب.

وفي الحلقة الثانية من مقالته السياسيَّة تحت عنوان: "سوء فهم وسوء نيَّة" (الرأي العام، 07/5/21)، يبلغ د. مصطفى عثمان هذه (الذروة)، باختزاله لمجمل قضيَّة دارفور في محض (مؤامرة صهيونيَّة)! فمع ما تكشف عنه لهجته الاعتذاريَّة من استشعار لبوار هذا الطرح، بتأكيده، من جهة، على عدم انتسابه لمن يعوِّلون على (نظريَّة المؤامرة)، وتأمينه، من جهة أخرى، على أن من أهمِّ (العوامل الموضوعيَّة) للمشكلة ".. تراكم الاحساس بالغبن والتهميش لدى مواطني دارفور.. ممَّا أسهم.. في (قابليَّتهم) للتمرُّد والثورة"، وأن من أهمِّ (عواملها الذاتيَّة) "تقاطع المصالح والاطماع القبليَّة.. مع الأطماع والمصالح الإقليميَّة والدوليَّة" ــ وهو قول صحيح، إجمالاً، رغم (تغافله) عن سوء التدبير السياسي والحربي لحكومته، ممَّا ينتقص، دون شك، من سداد هذا الطرح وموضوعيَّته ــ مع ذلك كله، فإن مستشار الرئيس سرعان ما ينقلب، ضمن تشديده الاستخلاصي (للحساب الختامي) في (ذروة) سنام كلمته تلك، أو ما يسمِّيه حرفياً (محصلة القول)، كي يجترَّ، لا يلوي على شئ، نفس (نظريَّة المؤامرة)، بقوله إن "اهتمام الغرب المحموم بقضيَّة دارفور.. أريد به صرف الأنظار عمَّا يرتكبه التحالف الصهيوني الغربي ضد العرب والمسلمين.. في فلسطين والعراق وأفغانستان، وهذه نقطة مهمة ينبغي على النخب والشعوب العربيَّة التنبُّه لها في تعميق وعيها بقضيَّة دارفور"! ثمَّ يردف قائلاً: "ثمَّة نقطة..

أخرى ينبغي التنبُه إليها.. وهي سعي الغرب واللوبي الصهيوني.. إلى دق إسفين في علاقات الإخاء والتضامن الأزليَّة.. بين العرب والأفارقة"!

هكذا يستدير مستشار الرئيس مائة وثمانين درجة، من أوَّل الرفض الصريح لـ (نظريَّة المؤامرة) إلى آخر الاستخدام الحثيث لها، مؤمِّلاً أن يشكل ذلك أقصى (عمق) يمكن أن يبلغه (وعي النخب والشعوب العربيَّة) بالكارثة الانسانيَّة التي ما زالت دارفور تنسحق تحت سنابكها!

والحقيقة أن قضيَّة فلسطين العادلة، التي أضيفت إليها مؤخراً، قضيتا الشعبين العراقي والأفغاني، لم تعُد تمثل، في شرعة النموذج المعاصر للدولة العربيَّة الاستبداديَّة، بشقيها العشائري التقليدي المحنَّط والبرجوازي الصغير (الحداثوي)، سوى محض (لقية) تستخدمها للهروب من مسئوليَّة عجزها التاريخيّ تجاه كلا القضيَّتين الوطنيَّة والاجتماعيَّة! فلا هي حرَّرت الأرض، ولا هي حَمَت العِرض، ولا هي أنجزت التنمية، ولا هي تركت شعوبها تقتات من (خشاش) أيِّ قدر من الحريَّة يتيح لها أن تفعل هذا بنفسها، وذلك مذ تعلقت هذه الأنظمة المهترئة بشعارها المُرائيِّ الكذوب الخَيْدَع: (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة!)، والذي ما لبث أن تكشَّف عن كلمة حق أريد بها سلب الحراك الجماهيري فاعليَّته، وشلُّ طاقاته الثوريَّة، ومن ثمَّ تأبيد سلطة هذه الأنظمة على مصفوفة جماهيريَّة داجنة يسلس قيادها في المدى القصير، ويسهل إخضاعها واستتباعها، نهائيَّاً، في المديين المتوسط والبعيد!

ورغم أن حركة الاستنارة الديموقراطيَّة في المنطقة العربيَّة ظلت، وما زالت، تشتغل على فضح زيف تلك الخطة وتعريتها، إلا أن جدليَّة البطء النسبي في تحويل المراكمة الدءوبة إلى تغيُّر كيفيٍّ يؤبَّه له في حركة الوعي الاجتماعي، ما تزال تغوي أنظمة الاستبداد بمواصلة تعويلها على نفس تلك الخطة البالية، ضيِّقة الأفق، وغير المُجدية تماماً! ومن ثمَّ فلا غرابة أن تدرج مقالة مستشار الرئيس في نفس مدرج الوهم القديم القائل بأن كلَّ شئ ما يزال على حاله، وأن تسلك ذات نهج الشعار القديم البالي الذي أكل الدهر عليه وشرب، والنازع، رغم تعدُّد قضايا الواقع القطري، وتنوُّع همومه، إلى تحديد موقع (الفاصل المداريِّ) السياسيِّ كلِّه في المنطقة على بُعد واحد من نقطة وحيدة: الصهيونيَّة!

وتحضرني هنا حكاية غاية في الطرافة كان رواها صديقي الحبيب عبد الله علي ابراهيم عن قرويٍّ من أقربائهم جاء يزورهم في (عطبرة). لكنه، منذ أحضروه من محطة

السكة حديد إلى بيتهم بحيٍّ (الداخلة)، والذي يطلُّ على ساحة يقوم في وسطها (صـــهريج) ضخم للمياه، ظلّ يتبع برنامجاً يومياً لا يبتعد فيه عن البيت سوى خطـــوة أو خطـــوتين، يضع كرسيَّه هناك في الظلّ، ويقبع الساعات الطوال يراقب المارة، أو يتفرَّج على الصبية يلعبون الكرة! وبعد أن انسلخت أيام زيارته، وعاد إلى قريته، صار، كلما حضر مجلـــس أنس جاء الناس فيه على ذكر مَعْلم من معالِم (عطبرة)، يقفز متسائلاً بحماس: أين يقع من (الصهريج)؟!

مستشار الرئيس يدرك أن قطاعاً واسعاً من الـــذهن السياســـي والاعلامـــي العربـــيّ مرزوء، تاريخياً، بنهج في التفكير (القومَجي) يصعب معه، إن لم يكن يستحيل تماماً، فهم أيَّة مسألة سياسيَّة إلا بعد تحديد (موقعها) من (صهريج) المؤامرة الصهيونيَّة! لـــذا فهـــو محتاج إلى اختراع (موقع) لمشكلة دارفور من هذا (الصهريج)، في مقالـــة يـــروم منهـــا استمالة هذا الذهن بالخطاب (الشـــعبوقومجي) الوحيـــد الـــذي يفهمـــه، و.. (الحاجـــة أمُّ الاختراع)، كما في المثل السائر!

●● الاثنين 2007/5/28م ●●

لافتة ضخمة في مواجهة المجلس الوطني بأم درمان، وإلى جـــوار (قصـــر الشـــباب والأطفال!)، تحمل إعلاناً تتلاصف ألوانه الفوسفوريَّة عن (كريم) لـــــ (تفتـــيح) البشـــرة بالعبارتين التاليتين:

(برنامج تأهيل الفتاة الجامعيَّة للحياة المهنيَّة: وشِّك منوِّر.. مستقبلك منوِّر)!

وطبعاً العكس، بمفهوم المخالفة، صحيح أيضاً:

(وشِّك مضلَم.. مستقبلك مسَجَّم ومرَمَّد)!

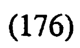
ترى، أيُّ (صنف!) من الفتيات (الجامعيَّات!) يستهدفهنَّ هذا البرنامج؟!

بل أيَّة (مهنة!) هذي التي يمكن أن (تؤهِّلهنَّ!) لها هذه الشركة، بمثـــل هـــذا الإعـــلان البذئ، في دولة.. (المشروع الحضاري)؟!

"

كَجْبَارْ: إِرْكُونِي جَنَّةْ لنَا!

(سيناريو وثائقي إلى روح حسين شريف)



"مِن أجلِكُمْ

يا إخوَتِي

طِرنا على المَدَى،

مِن أجلِكُمْ.. هَلْ تَسمَعونَ ذلكَ الصَّدَى"؟!

جيلي عبد الرحمن

●● 13 يونيو 2007م ●●

الولاية الشماليَّة.

أرض (المحس).

قرى (سبو) و(جدي) و(فريق).

قبالة الشلال الثالث (شلالات كجبار)، حيث تعتزم إدارة (وحدة السدود) إنشاء سدٍّ لا يهمها من أمره سوى أنه سينتج، في ما تروِّج، من 750 إلى 1000 ميغاواط من الطاقة الكهربائيَّة!

....

....

صباح اليوم خرج الأهالي، على بكرة أبيهم، من 26 مشيخة مرشحة للتأثر، سلباً، بقيام السَّدِّ، في مظاهرة سلميَّة دعت إليها اللجنة الشعبيَّة العليا لمناهضته، مسنودين، أو هكذا (توهَّموا!)، بالمواد/3/27، 39، 40 من الدستور الانتقالي لسنة 2005م، لا لإسقاط الحكومة في الخرطوم، ولا حتى في الولاية، بل لمجرَّد الاعتراض على إصرار إدارة الوحدة على الاستمرار في إنزال آليَّاتها لتجريف أراضيهم الزراعيَّة، وبالأخص السواقي (2، 3، 4)، إستئنافاً للعمل في مشروع يرون أن من شأنه (إغراق) منطقتهم، و(تهجيرهم) للمرَّة الخامسة! لذا فهو مرفوض بالمرَّة، ولا سبيل، البتة، للمساومة فيه ولو بقبول مجرَّد الاستمرار في الدراسات والمسوحات التي يقول البعض إنها لن تضرَّ أحداً! وقد كانت

توقفت عملياً، بسبب هذه المعارضة ذاتها، مرَّات عديدة، ربما كانت أولاها في العام 1999م، وربما لم تكن أخراها قبل أقلٍ من شهرين، حين تعهَّد، في 2007/4/24م، كل من عصام الدين ميرغني، معتمد (وادي حلفا)، وأحمد محمد صادق الكاروري، ممثل الوحدة، أمام جماهير المنطقة، بإيقاف العمل، نهائيًّا، دراسة وتنفيذاً، وبسحب جميع الآليات والمعدات فوراً!

المظاهرة تطوف بلدة (جدي) وتتجه صوب بلدة (سبو). مجرَّد مسيرة سلميَّة ترفع لافتات وتردِّد شعارات. والزوارق، في عرض النهر، تنقل السَّاعين للحاق بها من الضفة الأخرى.

لكن، ما أن دخل الجمع في المنطقة الضيِّقة المحصورة بين النهر والتل، على بعد أكثر من خمسة كيلومترات من موقع آليات إدارة السَّد، حتى هبَّت قوَّات الشرطة من مكمنها فوق المرتفع، تحاصر المحصورين، أصلاً، في المضيق!

في البدء طقطقت القنابل المسيلة للدموع. فقعت رائحة الغاز الزنخة تدهم مراكز الاحساس المستوفزة في الأمخاخ. زوبع الدخان الحرَّاق يلهب الوجوه، يكتسح العيون، يسحقها، وينشع في الرئات. ثمَّ فجأة.. لعلع الرصاص!

إندفعت الجموع تتلاطم، عمياء، في المضيق. بعضها يتخبط في الصخر، وبعضها ينقذف، بغريزة حُبِّ البقاء، في النهر! لسعت النار الأحشاء. نشب البارود في الجماجم. سال الدَّم الساخن من الآذان والأنوف وأطراف الأفواه الفاغرة. تداعت الأجساد المثقوبة، راعشة، تنزف على الندى. وحلقت الأبصار الواجفة، منتشية، تعانق الحقول والمصاطب، الجروف والدهاليز، السنط والاهرامات، المدافن والمنضرات، الحيشان والزونيا، الكافور والدواوين، الرُّمان والعنب، سبائط النخيل وأصُص الفسائل، بتلات الورد الملوَّنة، وشتلات الياسمين الخضراء، وعلى الشفاه أجمعها ترفرف أهزوجة ليت السلطة ما أصمَّت آذانها عنها:

ـــ "لأجلكم، لأجل ألا يعود يتراءى شبح الهجرات، ولا يغرق شبر آخر من أرض النوب، حتى لو وعدونا بالجنة، حتى لو أغدقوا علينا من خزائن قارون، فما سنفقده، وما سنحرم منه أحفادنا إلى الأبد.. لا يُقدَّر بثمن"!

فارق الحياة، في التو، عبد المعز محمد عبد الرحيم (طالب ــ 25 عاماً)، ومحمد فقير محمد سيد احمد (20 عاماً)، وشيخ الدين حاج احمد (30 عامــاً)، وصــادق ســالم (40 عاماً). معظم إصابات القتلى في الرأس مباشرة. بعض إصابات الجرحى، مـا بــين 9 ــ 20، وصفها تقرير الطبيب محمد يوسف بــ (الخطيرة)، وفيهم الشيخ عبد الملــك علــي داؤد، مؤذن مسجد كجبار الكبير. آخرون باتوا في عداد المفقودين.

تدفق الأهالي صوب مستشفى (فريق).

إحتشدوا أمام البوَّابة. تعلقوا بالأسوار. تزاحموا في العنابر. تراكضوا فــي الباحــات والممرَّات.

الأجساد تنضح عرقاً. الهواء الزئبقيُ مشبَّع بالفورملين الفاقع. أجساد الأحبَّــاء مُسَــجُاة على نقالات غارقة في الدم. بياض الاغطية والشاش والقطن الطبيٍّ استحال إلى احمرار!

لا توجد مشرحة، فأين، إذن، وكيف تحفظ الجثث؟!

لا وقت للسؤال.

لا وقت حتى للتفكير.

عشرات الشبان يُهرعون، من فورهم، إلى (كرمة)، على بعد حوالي 200 كيلــو مــن (سبو)، يحضرون الثلج، يغمُرون فيه الجثامين، بينما ألسنة اللهب الهائلة تندلع في هامات النخيل الشامخة، بفعل إطلاق النار الكثيف، و.. لا غرو، فإن للموت قداســة مخصوصــة في الثقافة النوبيَّة!

كلُّ ذلك ولم يحضر، بعدُ، أو حتى يتصل أيُ مسئول، لا مِن الخرطوم ولا حتى مــن الولاية!

تمَّ نقل المصابين إلى مستشفى (دنقلا)، بعد أن حرَّر الطبيب محمد يوســف شــهادات الوفاة لأغراض الدفن، وأرانيك (8) لأغراض البلاغات، و..

ــ " الجثث للأسف ما بنقدر نسلما إلا بإذن من قاضي محليَّة (دلقو).. وده ما بيحصــل إلا بعد ما تكتمل الاجراءات"!

لكن، مرَّت الساعات ثقيلة دون أن تكتمل (الاجراءات).. لم يتسنَّ أخذ إفـادة مسـئولي الحكومة وإدارة السَّد!

....

....

الأهالي الذين رفضوا دفن شهدائهم، ما لم يصلهم وفد اتحاديٌّ وولائيٌّ، يأخذون على الحكومة أنها تعمَّدت خداعهم! فها هي، بعد أن أبدت تراجعاً عن المضي في تنفيذ المشروع، بإزاء معارضتهم الصارمة له، تعود تستأنف الحفر، تارة بذريعة إنشاء (فندق عالميّ!) في الموقع، وتارة بذريعة أن وحدة السدود لم تتلق (إفادة رسميَّة!) من حكومة الولاية الشماليَّة بأن الأهالي يرفضون إقامة السدِّ في منطقتهم، أو كما قال ممثلها أحمد صادق الكاروري! فلكأن هذه الوحدة لم يكفها كلُّ ما ظلَّ هؤلاء الأهالي يبدون من مناهضة، أمام ناظريها، على مدى أكثر من عشر سنوات، أو كأنها تريد من أحد ما أن يعيد لها (اختراع العجلة)!

ساعة الحقيقة كان طبيعيَّاً أن تثور الثائرة، وأن ينفجر الغضب! مع ذلك، لم تزد ردَّة الفعل عن مسيرات سلميَّة، وعرائض احتجاج سلمتها لجنة الأهالي الشعبيَّة، قبل مظاهرة اليوم، إلى رئيس الجمهوريَّة، والبرلمان، والقوى السياسيَّة كافة، سواء المشاركة في الحكومة أو المُعارضة لها، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني. وقد سبق لحسن دفع الله، الاداريِّ الذي عمل في مناطق النوبيين لست سنوات، ثمَّ أشرف على تهجيرهم إلى (خشم القربة) أوائل السِّتينات، أن سجَّل في يوميَّاته، التي صدرت، لاحقاً، في كتاب فائق القيمة بعنوان (هجرة النوبيين)، بعض الملاحظات حول شغف النوبيين، عموماً، بالمقاضاة، ومخاطبة المسئولين، وكتابة العرائض والشكاوي، بل واستقطاب المساندة في ذلك من أبنائهم بالخارج الذين يسارعون إلى إرسال برقيات مطوَّلة لا حصر لها! ويردُّ دفع الله ذلك إلى طبيعتهم المسالمة وعدم ميلهم إلى العنف، أو (المقالعة)، أو أخذ الحقوق بالأيدي!

كلتا حكومة الولاية التي تحاول التنصُّل، الآن، عن مسئوليَّتها، ووحدة السدود التي تحاول إلقاء اللائمة على حكومة الولاية، كانتا تعاونتا، يداً بيد، في استدعاء الوجود الشرطيِّ والأمنيِّ الكثيف بالمنطقة، وتعزيزه، إثر تزايد المسيرات المندِّدة بوجود الآليَّات وبتجاهل مطالب الأهالي. بالنتيجة، أفضى ذلك الشحن والتأجيج إلى مسارعة الشرطة،

خلال مسيرة سلميَّة سابقة جرت في مايو الماضي أيضاً، إلى مجابهة الأهالي بالرصاص، مِمَّا أسفر عن سقوط 4 جرحى، فضلاً عن مفاقمة الوضع، ليبيت، برمتـه، علـى كـفٍّ عفريت!..

كان ذلك وحده كافياً لدقِّ جرس الإنذار لكلِّ مَن ألقى السمع وهو شهيد، لـولا أن فـي الآذان وقرٌ مُزمِن، ولولا أن المسئولين زادوا عليه أن سَدُّوا هذه بطينة وتلك بعجينة، فكان لا بُدَّ من وقوع الصِّدام المأساويِّ غير المتكافئ، في نهاية المطاف، وما نجم عنه من قتل فادح، وإصابات بليغة، وحاجز نفسيٌّ كثيف بين الأهالي والسلطة.. الله وحده يعلـم متـى ينزاح!

غير أن للشرطة روايتها بالمقابل. قالت إنها لم تطلق الرصاص إلا في (الهواء!)، وإلا (دفاعاً!) عن النفس، وإلا في مواجهة بعض المتظاهرين الذين بدأوا بـــ (اســتفزازها!) و(سبِّها!)، وللحيلولة دون وصولهم إلى موقع (الآليَّات!) وتخريبها!

لكنَّ جملة من الأسئلة ما تنفكُّ تتناسل، بإلحاف، من بين ثنيَّات بيان الشـرطة نفسـه: كيف يمكن لإطلاق الرصاص في (الهواء!)، بمعرفة شرطيين محترفين، أن يفضي إلـى (قتل!) الناس على الأرض؟! و.. ألم يكن ثمَّة سبيل، يا ترى، للحيلولة دون وصول بضع مئات من المدنيين العُزَّل إلى أيِّ مكان إلا.. بـ (قتلهم)؟! وهَبْ، جدلاً، أنهـم اسـتهدفوا (سلامة الآليَّات!)، فما تكون هذه الآليَّات يا أخي.. وما قيمتها لتساوي (أرواح) البشـر؟! وأيُّ قياس فاسد هذا الذي يتكافأ فيه (الرصاص!)، بحُجَّة (الـدفاع!) عـن الـنفس، مـع (الكلمات) حتى لو استخدمت بغرض (الاستفزاز!) أو (السَّب!)؟! ثمَّ.. أكلما (استفزَّ) الناس الشرطة، أو حتى (سبُّوها)، ضربتهم بالرصاص؟!

●● من 14 إلى 17 يونيو2007م ●●

حشود غير مسبوقة، تجاوزت الخمسة آلاف مواطن، خرجت، صباح اليوم التالي، يكاد يعصف بها الحزن والغضب، من كلِّ فجٍّ عميق فـي (كجبـار) و(مشـكيلة) و(فريـق) و(نوري) والقرى المجاورة، لتشيِّع شهداءها الأربعة إلى مقبرتين بوسط البلد، في غيـاب كامل للمسئولين في كلِّ المستويات الاتحاديَّة والولائيَّة!

وفي الواقع لا شئ، البتة، حتى الآن، من قِبَل السلطة، في فضاء الحدث الفاجع، سوى بضعة تصريحات وإجراءات قد لا يصعب كثيراً الاتفاق على تقدير فحواها ومغزاها!

فرئيس اللجنة التي شكلها وزير العدل الاتحادي للتحقيق في الحادث صرَّح بأنهم سيجرون "تحريات أوليَّة" لتحديد "ما إن كانت هناك جريمة أم لا"!

والحزب الاتحادي (جناح الأمانة العامة)، المشارك في الحكومة، شكل لجنة برئاسة مساعد أمينه العام ".. لمتابعة ما يدور في منطقة كجبار"!

وحكومة الولاية التي لم تمتلك، ابتداءً، من الحساسيَّة ما يجعلها تستشعر اقتراب الأوضاع من الخطوط الحمراء، لتتخذ من التدابير ما يكفل، على الأقل، حقن الدماء، عَمَدَت إلى التلكؤ حتى وقعت الكارثة، لتنقلب تصدر، الآن، بياناً تتهمُ فيه (أيادٍ آثمة!)، لم تسمِّها، بإثارة (الفتنة!) لأغراض سياسيَّة (رخيصة!)، ولتلغو، فوق ذلك، بعبارات مغرقة في الضبابيَّة والالتباس، عن "عدم تهاونها في ملاحقة ومحاسبة (المتلاعبين!) بـ (مصالح المواطنين!) و(أمنهم!).. وأن دماء الضحايا لن تذهب هدراً.. الخ"، مؤكدة، في الوقت ذاته، وهنا مربط الفرس، "عزمها الاستمرار في إكمال الدراسات والمسوحات المتعلقة بالمشروع"!

وإن كانت ثمَّة أهميَّة، بأيِّ قدر، لهذا البيان، فقد فضح الخلاف الناشب داخل حكومة الولاية نفسها، إذ ألغي، عملياً، القرار الآخر، المتناقض مع هذا البيان طرداً، والذي كان عبد الرحمن فقيري، نائب الوالي، قد اتخذه، في اليوم السابق مباشرة، وباسم نفس الحكومة، في غياب الوالي ميرغني صالح بالخرطوم، ومعتمد حلفا عصام ميرغني بأسوان، معلناً فيه عن سحب جميع الآليَّات من موقع السَّد، وسحب القوات المتمركزة بالمنطقة، والوقوف إلى جانب الأهالي!

ولكي تكتمل هذه التراجوكوميديا، سارع الوالي، فور سماع هذا القرار، بالعودة من الخرطوم، لإرغام نائبه على أن (يلعقه!)، عنوة واقتداراً، وعلى رءوس الأشهاد، وعبر كلِّ أجهزة الإعلام، وأن يعلن، بدلاً منه، وبعظمة لسانه، أن "أيادٍ خفيَّة تسبَّبت في تأزيم الأوضاع"، وأن "الدراسات والمسوحات ستستمر"!

بعد أن خضع لقرار رئيسه، ونفذ تعليماته حرفيًّا، (أحسَّ!) نائب الوالي، في ما يبدو، والله أعلم، بأن المسألة فاقت حدَّ (الإهانة!)، فسارع إلى تقديم استقالته بسبب "عدم مراعاة

الحكومة للحكمة ومصالح المواطنين"، أو كما قال، ليلحق بزميله معتمد (وادي حلفا) الذي كان استقال في اليوم السابق، على خلفيَّة ما رَشَحَ من عدم رضائه عن معالجة حكومة الولاية للمشكلة، رغم أنه كان من المروِّجين للسَّد. وقد قبل الوالي الاستقالتين فوراً!

المجلس التشريعي بالولاية، وبعد أن دعا إلى عدم إقامة مشاريع التنمية على الظلم، إلتوى بخطابه، ليقتفي أثر الالتباسات التى انتهجتها الحكومة، مطالباً إياها ".. بألا تسمح لأيٍّ (مغرض!) أو صاحب (أجندة خفيَّة!) أن يعطل مشروعاً فيه الخير والنَّماء"! ولم ينس أن يشجب ما أسماه "الأقلام (المأجورة!) وصاحبة (الغرض!) التي.. (تشوِّه!) الحقائق و(تضخِّم!) الأحداث"!

من جهتها اعتقلت السلطات الأمنيَّة في (وادي حلفا) يونس محمد عبد المجيد دون إبداء أسباب، مبلغة الأهالي بأن اعتقاله جرى بتوجيه من السلطات الاتحاديَّة!

وإلى ذلك شنَّت سلطات الأمن بمدينة (دنقلا) حملة اعتقالات طالت أعضاء لجنة مناهضة السَّد: عماد ميرغني وعبد العزيز محمد وعبد الله عبد القيوم وآخر. كما اعتقلت الصحفيين: الفاتح عبد الله وقذافي عبد المطلب وأبو عبيدة عوض وأبو القاسم فرحنا الذين وصلوا المدينة من الخرطوم في طريقهم إلى (كجبار)! وبعد إطلاق سراحهم لدقائق، أعيد اعتقالهم مجدَّداً، حيث أجبروا على (إغلاق!) هواتفهم النقالة، فانقطع الاتصال بهم، وانبهمت مصائرهم!

في الأثناء فرض حظر التجوال بعد السادسة مساء في المنطقة. وتصاعدت الحملة حتى بلغ عدد المعتقلين قرابة العشرين، معظمهم من أعضاء اللجنة الشعبيَّة، بتهمة تحريض الأهالي وتنظيم المسيرات الاحتجاجيَّة ضد إنشاء السَّد! ويلفت النظر بشدة أن الأهالي رفضوا تسليم عثمان ابراهيم، سكرتير اللجنة الصادر بحقه أمر اعتقال!

وطالت الاعتقالات عدداً آخر من أبناء المنطقة حتى في الخرطوم: أحمد رمرم، شهاب شمَّت، عبد المتعال عبد الرحمن، أبو عبيدة محمد، خليل عبد الرحمن، وآخرين.

أما وزير الداخليَّة فقد اجترح، في ما يليه، عجباً!

قال إنه شكل لجنتين، لا واحدة، للتحقيق: إحداهما "جنائيَّة حول ملابسات سقوط الضحايا"، والأخرى "إداريَّة حول حيثيَّات إطلاق النار على المتظاهرين"!

و.. أشكُّ إن كان ثمَّة من فهم شيئاً! حيث (ملابسات سقوط الضحايا) هي نفسها (حيثيَّات إطلاق النار).. أمثولة (أحمد) و(حاج احمد) بذاتها!

لكن، ربما يكشف حرص الوزير على الاشارة المخصوصة، في طوايا تصريحه، إلى أن وزارته سبق أن أصدرت لائحة ".. تخوِّل للشرطة استخدام القوَّة لحماية المواطنين والممتلكات"، وأن ".. الشرطة، كوكالة لإنفاذ القانون، تعمل وفقاً للنظم المتبعة"، عمَّا يمكن أن تنتهي إليه تحقيقات اللجنتين!

وحتى ذلك الحين، فإن للناس أن يتساءلوا: (حماية الممتلكات) وعرفناها، فكيف تكون (حماية المواطنين) بـ (قتلهم)؟! اللهمَّ إلا إذا كان وزير الداخليَّة يتأسَّى بمنهج الرئيس الأمريكيِّ الأسبق، المرحوم ليندون جونسون، الذي صرَّح، يوماً، في معرض تبريره لحرب أمريكا العدوانيَّة على الفيتناميين، بأن الهدف منها (تحريرهم!)، مطلقاً قولته المشهورة: "سنحرِّرهم.. نعم سنحرِّرهم حتى لو اضطررنا إلى قتلهم جميعاً"!

....

....

صعَّدت المعارضة السياسيَّة من حملتها الرافضة لإجراءات الحكومة ضد الأهالي، وطالبت بلجنة قوميَّة للكشف عن الحقيقة والمساءلة والتعويض، وفق ما أعلن الصادق المهدي في اللقاء الجماهيريِّ الحاشد بنادي المحس بالخرطوم مساء 07/6/15. وأعلن المهدي، أيضاً، عن إدانة حزبه للحادث، واعتزامه ابتعاث وفد للتعزية وتفقد الأحوال وعقد ندوة شعبيَّة للتضامن بداره في 07/6/20، إضافة لعقد ورشة لتدارس مسألة السدود.

وكشف نائب رئيس الحزب الاتحادي الديموقراطي، علي محمود حسنين، عن اتجاههم لرفع دعوى دستوريَّة لإيقاف ما وصفه بـ (العبث)، مشدِّداً على أن الدستور لا يجيز الاعتداء على الأراضي ومصادرتها.

وطالب ممثل الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان وسكرتير شئونها السياسيَّة، ياسر جعفر، بمحاكمة المتسبِّبين في الاحداث، وإيقاف العمل في المشروع، والسَّحب الفوري للآليَّات، وتعويض ذوي الشهداء والمصابين، والتفاوض مع اللجنة المنتخبة من الأهالي، واصفاً السودان، في الوقت الراهن، بأنه "يجلس على برميل بارود"! وكانت الحركة قد دعت، قبل

ذلك، وعلى لسان مسئولها للولايات، أقوك ماكور، الشرطة "للالتزام بالقانون في تعاملها مع المواطنين".

وقال ممثل الحزب الشيوعي، فاروق كدودة، إن ما جرى يمثل آخر حلقة لإغراق المنطقة وثقافتها وحضارتها، وإن حزبه لا يُعتبر متضامناً، بل هو جزء من القضيَّة، وزاد: "لماذا نطلب من الحكومة سحب الآليَّات؟! فلننزلها نحن"!

وأدان ممثل المؤتمر الشعبي، الحاج آدم يوسف، الأحداث ورأى "أنها جزء من أزمة السودان، وأن الحلَّ الوحيد هو قيام انتفاضة شعبيَّة".

ودعا ممثل حزب البعث، كمال بولاد، إلى اجتماع عاجل للقوى السياسيَّة "لاتخاذ موقف".

من جهتها أعلنت اللجنة الشعبيَّة لمناهضة السدِّ رفضها التعامل مع فريق التحقيق التابع لوزارة الداخليَّة، مطالبة بتشكيل لجنة محايدة تطال تحقيقاتها والي الشماليَّة ومدير وحدة السدود. واتهم رئيس اللجنة، عبد الفتاح زيدان، عناصر حزب المؤتمر الوطني بالولاية بتحريض السلطات على ضرب المواطنين، محذراً من أن تؤدِّي التوترات إلى كارثة، وطالب بسحب الآليات والقوات! كما اتهم سكرتير اللجنة، عثمان ابراهيم، هذه القوات بتعمُّد استفزاز الأهالي، مشيراً إلى اعتزامهم تقديم مذكرة حول سلوكها للجهات المختصَّة.

كذلك حَمَل فتحي شيلا، الأمين العام للحزب الاتحادي بالانابة، والوسيط بين الأهالي والحكومة، على الأخيرة، قائلاً إنها "ما زالت تتعامل بعقليَّتها القمعيَّة"، وكاشفاً عن (أنهم) وجَّهوا نائب الوالي، الذي وصفه بـ (ممثل التجمُّع الوطني الديموقراطي)* في حكومة الولاية، "لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية المواطنين"، كما ناشد ".. الشعب النوبي بمناصرة أهله في كجبار". وبعد استقالة نائب الوالي عاد شيلا ليرحِّب بالخطوة واصفاً إياها بأنها "متسقة مع مبادئ الحزب ومتطلبات الوضع".

وأشار فوزي عبد الرحيم محمود، عضو البرلمان الاتحادي، إلى أنه كان يتوقع الحادث لعدم تجاوب الحكومة مع البرلمان، مذكراً بأنه سبق أن تقدَّم، في 07/5/16، بطلب إحاطة حول الأمر لوزير شئون الرئاسة الذي لم يرُد حتى الآن! وحذر من أن تتحوَّل الشماليَّة إلى دارفور أخرى، داعياً إلى إيقاف دراسات المشروع حتى لا يتفاقم الوضع.

ووصف أمير ضرار، عضو المجلس التشريعي بالولاية عن الحركة الشعبيَّة، الأحداث بأنها "عمل غير أخلاقي"، معلناً عن تقديمه مسألة مستعجلة في المجلس لاستجواب الوالي، ومنتقداً رئيس المجلس على تجاهله مطالبة الأعضاء بإدانة الأحداث!

وأصدر (كيان الشمال) بياناً أدان فيه ما اعتبره "قتلاً غير مشروع"، محمِّلاً المسئوليَّة للحكومة، ومطالباً بلجنة تحقيق مستقلة، ورافضاً تنفيذ المشاريع على رقاب المواطنين!

ووصف محي الدين تيتاوي، رئيس اتحاد الصحفيين، اعتقال الصحفيين الأربعة بأنه "اختطاف"!

وانتقدت شبكة (صحفيون بلا حدود – جهر) و(تضامن الصحفيين السودانيين) هذا الاعتقال، لكونه تمَّ "في إطار غير شرعيٍّ" كعمل إرهابيٍّ يتنافى مع الدستور.

ووصفه نائب رئيس البرلمان الاتحادي، أتيم قرنق، بـ "محاولة طمس الحقائق"، ساخراً من والي الشماليَّة الذي، وعلى حدِّ تعبير قرنق، "لم تصله نسخة من اتفاقيَّة السلام"!

وفي الخرطوم سيَّر النوبيُّون مظاهرة مسائيَّة سلميَّة، عقب ندوة بالنادي النوبي بالديوم، إلى حديقة القرشي، منددِّين بالحادث، قبل أن يفرِّقهم الغاز المسيل للدموع!

وحذر اتحاد أبناء حلفا والمحس والسكوت من أن تفضي المواجهات إلى فتنة ودمار شامل بالولاية.

وعلى لسان رئيسها نور الدين منان بواشنطون، ندَّدت حركة كوش بـ "المجزرة"، معلنة عن مسيرة تعتزم تنظيمها أمام السِّفارة يوم 07/6/20، بمشاركة أعضاء في الكونغرس وناشطين في حقوق الانسان.

وانتقد على خليفة عسكوري، رئيس حركة إنصاف المُهجَّرين، المقيم بلندن، المنهج الحكومي في التعامل مع قضايا التنمية، إذ "يجب تراضي جميع الأطراف على أيٍّ مشروع".

●● أواخر ديسمبر عام 1995م ●●

تحت شمس صباح شتائيٍّ بعيد كانت الكلمات تتوهَّج، عذبة كزهرة، قاطعة كنصل، بصليلها النوبيِّ الصادح، وحروفها العربيَّة الساطعة: "إركوني جَنَّة لنَا"! وترجمتها "وطننا جَنَّة"؛ تخفق بها اللافتة المرفوعة فوق سواعد الرجال والنساء والأطفال، عالياً عالياً، بحيث يستحيل أن تخطئها عيون المسئول الكبير والوفد المرافق له، لدى زيارتهم لقرية (فريق) بأرض (المحس).

كان هدف الزيارة تسويق مشروع السَّدِّ الذي كانت المسيرات المناهضة له قد انتظمت المنطقة منذ عام 1994م، واستعرت، بوجه مخصوص، منذ أغسطس عام 1995م. وكان هدف اللافتة، ضمن أخريات كثر: "مأساة عبود لن تعود"، "نخيلنا اقتصادنا"، "أرضنا تاريخنا"، "لا للخزان.. لا للغرق"؛ التعبير عن تمسُّك الأهالي النوبيين بأرضهم، ونخيلهم، وتاريخهم، وتراثهم، ولإبداء معارضتهم، بالتالي، للمشروع الذي من شأنه أن يطمر ذلك كله. ولا غرو، فشفرة النوبيين الأزليَّة: (الأرض) ــ حاضنة حياتهم، و(اللغة) ــ وعاء ثقافتهم!

وبالحق، فإن (التنمية!) التي تنكفئ، فحسب، على الحساب الماديِّ (للربح) و(الخسارة)، وعلى الأرقام الباردة ما تنفكُّ تصنِّفها، وتسلسلها، وتجدولها، دون أن تقيم أدنى وزن لـ (الانسان)، أو مثقال ذرَّة من الاعتبار لـ (حياته)، أو (ثقافته)، أحرى بها أن تسمَّى، حتى في أقصى حالات فلاحها، (نموَّاً) لا (تنمية)!

غير أن المسئول الكبير استشاط غضباً حتى من تلك التعبيرات المسالمة المتحضِّرة، على وضوحها ومباشرتها، والتي لا يملك النوبيون، في الواقع، غيرها، فما كان منه إلا أن زجرهم من فوق منصَّته:

ــ "الحكومة الما خوَّفتا أمريكا ذاتا ما رايح تخاف ليكم من شويَّة هتافات وشعارات.. والخزان ده حيقوم حيقوم.. كان رضيتو وكان ابيتو"!

محطة التلفزة الاقليميَّة التي لم تكن لتتوقع، بالطبع، أن تبلغ الأمور ذلك الحد، تكفلت، بحسن نيَّة تام، بنقل الحدث، من أوَّله إلى آخره، على الهواء مباشرة!

بالنتيجة، عندما واصل الوفد رحلته شمالاً إلى (عبري) بأرض (السُّكُوت)، وجد الأهالي وقد استعصموا ببيوتهم، من باب التضامن النبيل، إذ ليست منطقتهم من المناطق التي يمكن أن تتأثر بالسَّدِّ مباشرة! ولم يستطع (متعهدو الاستقبالات) أن يُخرجوا سوى تلاميذ المدارس الصغار، يتقدَّمهم مدرِّسوهم الذين كان مبلغ همِّهم تسليم المسئول الكبير مذكرة احتجاج على تأخير صرف مرتباتهم!

أما في ما عدا ذلك فقد دُهش المسئول من احجام حتى أولئك اليافعين الاغرار عن ترديد الهتاف خلفه، فحاول أن يسألهم ملاطفاً:

ــ "إنتو زعلانين مننا ولا شنو"؟!

حينها انطلقت الحناجر الغضَّة تشقشق بصوت واحد:

ــ "أيييييوه"!

●● 1902 ــ 2007م ●●

روى مصطفى محمد طاهر في كتابه (السَّد العالي ومأساة النوبيين ــ قصَّة تهجير أهالي حلفا) أن جبهة للمقاومة الشعبيَّة تكوَّنت عام 1961م، وأهمَّ أهدافها: توحيد الأهالي حول رفض الهجرة ــ مقاطعة أعمال التوطين وفضح العناصر المتعاونة مع الحكومة ــ العمل مع قوى المعارضة لإسقاط الحكومة!

ومنذ بواكير فكرة مشروعه، ورغم كلِّ ما أحاطوه به من شعارات (التنمية!) وديباجات (الصالح العام!)، إلا أن (سدِّ كجبار)، في البادي بجلاء، لم يسعد أحداً من النوبة، مطلقاً، سوى القلة من الموالين للسلطة! وهؤلاء لم يعُد ثمَّة شك في أن ضررهم، حتى للحكومة نفسها، أبلغ من نفعهم، إذ هم ما ينفكون (يؤسطرون) لها (الواقع)، ويحرفون كِلا بصرها وبصيرتها عن (الحقيقة) إلى (الوهم)، حتى إذا وقعت (الواقعة) التي ليست (لوقعتها) كاذبة، إنفضُّوا عن سامرها إلى سامر غيرها، ولكلٍّ لغته، ولكلٍّ كلفته!

ولقد اطلعت، مؤخراً، على رأي أذاعه محمد حسن طنون، أحد (علماء) السودان، مفاده، أفاده الله، أن ".. ثمَّة منظمات يهوديَّة ماسونيَّة عالميَّة مشبوهة تتحرك في شمال

السودان وجنوب مصر لتحقيق مخططات اليهود الرامية للسيطرة على العالم بعد تحقيق حلم الصهيونيَّة العالميَّة المتحالفة مع الصليبيَّة العالميَّة في إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وأنهم (كعلماء) قد لمسوا تحرُّك هذه المنظمات المشبوهة، في الفترة الأخيرة، ضد (سد كجبار)، حتى وصل الأمر، وفق المخطط المُعَد، إلى الصدام الذي، لولا حكمة من بيدهم الأمر، لتحوَّل إلى مجزرة يسعى لوقوعها قادة المنظمات المشبوهة، ويكون وقودها أبناء شعبنا المغرَّر بهم".. الخ!

الشاهد، أن للنوبيين من التجارب المريرة، أصلاً، مع الدولة، استعماريَّة كانت أم وطنيَّة، ما يكفي لتبرير استرابتهم في مثل هذه المشاريع، دونما أدنى حاجة إلى صهيونيَّة عالميَّة، أو صليبيَّة عالميَّة، أو ماسونيَّة عالميَّة، كون مناطقهم ظلت وحدها المستهدفة، تاريخياً، بـ (الاغراق)، مثلما ظلوا هم المجموعة الاثنيَّة الوحيدة المستهدفة، في كلِّ مرة، بـ (التهجير)! ولقد تعرَّضوا، خلال ما لا يربو كثيراً على نصف قرن، لأربع من هذه الخبرات الأليمة، ابتداءً من إنشاء (خزان أسوان) عام 1902م، وتعليته مرَّتين خلال عام 1932م، وحتى قيام (السدِّ العالي) عام 1963/1964م.

في كلِّ تلك (الاغراقات) كان النوبيون يُقهرون على مقايضة بيوتهم وزروعهم وتاريخهم، بل ومُجمَل حضارتهم الموغلة في العراقة لأكثر من سبعة آلاف سنة، بمحض (أكاذيب التعويضات) و(ترهات التنمية)! لكن، لا الأولى أجزت، ولا الأخرى أنجزت، بينما هم، بين هذه وتلك، وفي كلِّ الأحوال، إمَّا مُهجَّرين إلى بلاد طيرها أعجميٌّ، ينشجون كمداً، طوال أجيال بأكملها، على الطار والطنبور والصفارة، وإمَّا مُجبَرين على حمل أطفالهم وشيوخهم وعجزتهم، فضلاً عمَّا خفَّ من أثاث متواضع ومتاع شحيح، والصعود بكلِّ ذلك إلى ما يتيسَّر بلوغه من مرتفعات قريبة بأمل أن تعصمهم من دمدمة اليمِّ الزاحف، وإرزام مَوْجِه الهدَّار!

ويقول حسن دفع الله، في مقدِّمة مؤلفه القيِّم المار ذكره، إن مصر، عندما قرَّرت إقامة السَّد العالي، ".. لفتت أنظار العالم بهذا المشروع المدهش تصميماً وحجماً وتكلفة وفائدة، لكن آثاره الضَّارة على أرض النوبة لم تسترع انتباه أحد! فالبحيرة التي خلقها الخزان، كانت ذات أثر مدمِّر على كلِّ النوبة المصريَّة، وامتد أثرها 150 كيلومتراً داخل السودان. وفي السودان، وحده، ابتلعت مياه البحيرة 27 قرية، بالاضافة إلى مدينة (وادي حلفا). وفقد 50 ألف نوبيٍّ سودانيٍّ مأواهم وكلَّ أراضيهم ومساكنهم ونخيلهم ومقوِّمات حياتهم"!

وفي تقديمه للكتاب يصف إيان كنيسون وصفاً شفافاً تلك المشاهد الانسـانيَّة الموحيـة التي استوقفته في مذكرات ذلك الاداريِّ الذي اقتضى عمله الرَّسميُّ أن يقوم بإجلاء آلاف الناس، بالبواخر والقطارات، من موطن يمتدُّ تاريخه لآلاف السنوات، ليعاد غرسهم، مـن جديد، في وطن ملفق، وأرض غريبة!

واللافت، حقاً، في الكتاب وفي تقديم كنيسون له، أن ذلك الموظف الذي ينفذ التعليمات بكلِّ همَّة، هو نفسه ذلك الذي لا تفتقر إنسانيَّته لما يدفعه لأن ".. يدسَّ قطعة كفن في يـد الموظف المسئول عن حركة القطارات تحسُّباً لموت أحد في الطريق.. والذي لا يصـيبه الضَّجر إذا ما توقف القرويُّون ساعات لوداع أسلافهم الغابرين قبل أن يغـادر القطـار.. والذي يقتطع من زمنه ليتأمل ما يكون عليه حال قرية حين تخلو مـن النـاس.. والـذي يسجِّل بآلة تصويره انهيار المنازل في غمرة المياه المتدفقـة.. والـذي تتوجَّـه عاطفتـه الصادقة إلى أولئك الذين كتبت عليهم مأساة الهجرة من ديار أجدادهم"!

ويمضي كنيسون يتحسَّر على تلك القرى التي كانت مأهولة دائمـاً، ولقـرون خلـت، بأجداد السكان الحاليين الذين يتوجَّب عليهم الآن أن يودِّعوها، مرَّة وللأبد! ويعكس ما بلغه من انطباعات كتاب دفع الله القويَّة عن صدمة التهجير العظيمة على أولائك النوبيين الذين عاشوا حياة متميِّزة، في وطن متفرِّد، قبل أن يُرغموا على الرحيل إلى ديار نمطيَّة عاديَّة، حيث ".. لا وجود لنهر النيل.. لا غابات نخيل توفر الجهد.. ولا آثار أجداد تحرس أعتاب الأبواب"!

إشارات دفع الله وكنيسون التي تمسُّ شغاف القلوب هي ذات ما عبَّـرت عنـه سـعاد ابراهيم احمد، على نحو ما، في محاضرتها حول (تهجير النوبيين وثقـافتهم)، بـالمركز الثقافي الفرنسي، أمسية 1996/1/15م، حيث انطلقت من تعريف (الثقافـة) بأنهـا نتـاج علاقة الانسان بـ (لغته)، من ناحية، وبـ (أرضه)، من ناحية أخرى، لتنفذ، في ما يتعلق بعنصر (الأرض)، إلى أن موقع النوبيين الجغرافي المشرف على النيل، والمحاط بالجبال والصحراء من جهتين، هو الذي صاغ حياتهم بأكملها على حضارة متأثرة بهـذه الحقيقـة الموضوعيَّة، سواء من حيث استغلال الأرض على ثلاثـة مواسـم: الصـيف والشـتاء والدميرة، أو من حيث إجادة حرفة البناء وتشكيل الحجر، أو من حيث احترام المـرأة، أو من حيث الشغف بالتعليم، أو خلافه.

مع ذلك، وبرغم كفايتها لبلورة الموقف النقيض، بمعايير الخبرة الانسانيَّة وموازين جدواها، فليست وحدها طيوف (الغرق) و(التهجير) المخيفة التي تتهدَّد (الثقافة)، في معنى (الوجود) ذاته، هي كلُّ ما حدا بالنوبيين لمناهضة قيام (سدِّ كجبار) في منطقتهم، وبالأخصِّ ما حلَّ بهم من (تهجير) قسريٍّ من (وادي حلفا) بأقصى الشمال إلى (خشم القربة) بشرقي البلاد، إثر قيام (السَّدِّ العالي) خلال النصف الأول من ستينات القرن المنصرم، علاوة على ما ظلَّ، وما يزال، يقاسي مواطنو أمري والحماداب من فظاظة نفس التجاهل لمطالبهم، واستهانة ذات (الأكاذيب) و(الترهات) بأقدارهم.

وإذن، فإن لدى النوبيين أسباباً أخرى لرفضهم جملة وتفصيلاً، ومن الناحية المبدئيَّة، قيام (سد كجبار)، على بعد ستين كيلومتراً شمال (كرمة)، في قلب ما تبقى من أرض النوبة، وذلك منذ أن صدر المرسوم الجمهوري بإنشاء (مؤسَّسته العامَّة) في يونيو عام 1995م.

من أبرز تلك الأسباب ما يتصل بـ (البدائل). فمن أهمِّ المآخذ على المشروع، والتي لخصتها سعاد في محاضرتها المار ذكرها، أن ما سُمِّي بدراسة جدواه الاقتصاديَّة لم تأخذ في اعتبارها، بتفصيل وتعمُّق، الخصائص الهيدرولوجيَّة لمجرى النهر، والتربة، والمناخ، والطوبوغرافيا، جنباً إلى جنب مع الآثار البيئيَّة والسكانيَّة، وذلك في مقابل البدائل الممكنة. فزمن المشروعات الضَّارة بالسكان والبيئة قد ولي، وقد ألغى البنك الدولي تمويل خزان شبيه في الهند بسبب ما سيترتب عليه من (تهجير) جماعي وآثار بيئيَّة سالبة، دَعْ عنك أن ما سيترتب على (سدِّ كجبار) أوخم من هذا بما لا يُقاس: ضياع الموروث الثقافي، ووقوع الأذى النفسي، وهي أشياء لا يمكن أن تتجاهلها أيَّة (دراسة جدوى)، لأنها ببساطة.. لا تقدَّر بثمن!

وتورد المحاضرة القيِّمة نقداً ثاقباً، عكف عليه خبراء متخصِّصون، للأرقام التي قامت عليها دراسة الجدوى في ما يتصل بالمنطقة. فمثلاً: محافظة (وادي حلفا) كلها كانت تحتاج، في وقت دراسة الجدوى، إلى حوالي 6.3 ميغاواط كان المتاح منها 1.2 ميغاواط. وبافتراض أن تلك الأرقام ما تزال على حالها حتى الآن، فإن هذا يعني، وببساطة، أن كلَّ العائد للمنطقة من تضحياتها الجسيمة لا يزيد عن 4.8 ميغاواط، تقلُّ، عند تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، إلى 3.9، وذلك بعد أن يكون الآلاف قد (هُجِّروا)، و35 قرية قد (أغرقت)، علاوة على كلِّ الجزر والأراضي المتاخمة للنهر، بكلِّ نخيلها

وزروعها ونباتاتها البريَّة الأخرى، ناهيك عن اندثار كلّ معالم الحضارة والثقافة والآثار والتراث!

وتبلغ الحيرة منتهاها حين نعلم، من دراسات علميَّة أخرى، بوجود بدائل أخرى لكلّ هذا الخراب والدَّمار، ولكنها، لسبب ما، غير مرغوب فيها من (سدنة السَّد)! من هذه البدائل التي تعتبر صديقة للبيئة، وتستحق بذل المال والجهد والوقت في وضع دراسات جدوى مرموقة حولها: الرياح والطاقة الشمسيَّة. كما وأن ثمَّة بديل (مائيٌّ) آخر لطالما نوَّه إلى جدواه الخبراء، ويتمثل في إمكانيَّة استنباط وتوزيع أضعاف القدر من الكهرباء الذي تحتاجه الزراعة في المنطقة، إن كانت الأولويَّة لها بالحق، مقابل تكلفة أقل بما لا يقاس، دون تعريض شبر واحد من أرض النوبة لـ (الغرق)، أو تعريضهم هم أنفسهم لـ (التهجير)، وذلك بالعودة إلى المشروع القديم لتوليد الكهرباء من (شلالات كجبار) عن طريق التوربينات عند مساقط المياه، فهذا، على الأقل، أفضل من توليد المزيد من المشكلات لبلادنا التي فيها ما يكفيها.. وزيادة!

* * *

•• الإشارة والمراجع ••

* عقب (اتفاق القاهرة) بين التجمُّع الوطني الديموقراطي وحكومة السودان في 2005م، تمَّ الاتفاق على تمثيل (التجمُّع) في البرلمان الانتقالي والبرلمانات الولائيَّة الانتقاليَّة، برغم ضآلة النسب المئويَّة من المقاعد التي خصِّصت له! أما في ما عدا ذلك فقد وقع الخلاف داخل (التجمُّع) حول المشاركة في الجهاز التنفيذي. ولمَّا لم يتم التوصُّل إلى إجماع، وقرارات التجمُّع تتخذ بالاجماع، اتفق على ترك الخيار لكلٍّ طرف فيه، حزباً كان أم تنظيماً أم شخصيَّة وطنيَّة، أن يقرِّر موقفه منفرداً. على أن بعض قادة الحزب الاتحادي الديموقراطي، الذي اختار المشاركة في الجهاز التنفيذي، درجوا على وصف من التحقوا منهم بالوزارة بـ (ممثلي التجمُّع)، في حين تقتضي الدقة والأمانة أن يُنسب كلٌّ منهم للحزب أو التنظيم الذي يمثله، أو لصفته الشخصيَّة.

(1) مصطفى محمد طاهر؛ السَّد العالي ومأساة النوبيين ـ قصَّة تهجير أهالي حلفا، دار البلد، الخرطوم 1999م.

(2) حسن دفع الله؛ هجرة النوبيين ـ قصة تهجير أهالي حلفا، ط 3، دار مصحف أفريقيا، الخرطوم 2003م.

(3) نبوكين ـ نشرة غير دوريَّة يصدرها التجمُّع النوبي، ع/3، فبراير 1996م.

(4) الرأي العام ـ السوداني ـ الأيام ـ الصحافة، 2007/6/14م.

(5) الرأي العام ـ السوداني ـ الصحافة، 2007/6/15م.

(6) الرأي العام ـ السوداني ـ الأيام ـ الصحافة، 2007/6/16م.

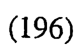
(7) الرأي العام ـ السوداني ـ الصحافة، 2007/6/17م.

(8) الرأي العام ـ السوداني ـ الأيام ـ الصحافة، 2007/6/18م.

(9) Nubian-forum.com

"

صُدَاعٌ نِصْفِي!


(196)

●● الثلاثاء 2007/7/3م ●●

الحمد لله أن جون أوكويج، سفير السودان بواشنطن، نفى، بعظمة لسانه، ما كان أشيع عن تعرضه للضرب من أبناء دارفور بفيلادلفيا أثناء حديثه في ندوة مركز ليوونق سولفان بتاريخ 07/6/9 عن دور المجتمع الدولي في إنهاء أزمة الاقليم. فقد أفاد سعادته بأن الأمر لم يخرج عن كون تحميله الحركات الرافضة لاتفاق أبوجا مسئوليَّة تأخير التوصل لاتفاق شامل قوبل بعدم استحسان من الجالية الدارفوريَّة، وأن بعضهم دخل معه في مُلاسنة حادَّة أفضت بمنظمي الندوة لإنهائها (الرأي العام، 07/6/10).

لم تكن تلك الندوة، في ما يبدو، هي المناسبة الوحيدة التي (فوَّر) فيها سعادته (دم) أبناء دارفور، فقد سبقتها محاولته غير الموفقة، أواخر مايو الماضي، للرَّد، في (النادي الوطني للصحافة) بواشنطون، علي العقوبات الاقتصادية الأمريكيَّة ضدَّ السودان، ممَّا وفر للواشنطون بوست ذريعة كافية للسخرية منه في عددها الصادر بتاريخ 07/5/31، فلقبته بـ (كارل الخرطوم)، تيمُّناً بـ (حنا هانوي) و(روس طوكيو) و(بوب بغداد)، إيماءً إلى (الصحَّاف)، بجامع المراهنة، لديهم أجمعهم، على الوهم المحض، والتعامي عن الحقيقة الساطعة (!) وقدَّمت وصفاً كاريكاتورياً لسعادته يتصبَّب عرقاً، وساعته المُذهَّبة تتلاصف علي معصمه، بينما قبضتاه تسدِّدان اللكمات إلى الهواء، وهو يصرخ بـ "وحشيَّة"، نافياً، نفياً مطلقاً، أن يكون ثمَّة أحد يموت في دارفور، أو أن ثمَّة 2,000,000 نازح، أو أن حكومته تدعم الجنجويد:

ــ "هذا غير ممكن.. هذا مستبعد"!

لكن كلَّ ذلك كوم، وحكايته مع (الكوكا كولا) كوم آخر! فقد بلغت الكاريكاتوريَّة ذروتها حين رفع زجاجة الكوكا الموضوعة أمامه، وصاح بأعلى صوته:

ــ "السودان.. بسبيله لإقامة أفضل ديموقراطيَّة في العالم (!) والقيادة السودانية طيِّبة ومحبة للسلام (!) لكننا مستعدون لمعاملة أمريكا بالمثل.. فالصمغ العربي الذي يدخل في صناعة المشروبات الغازيَّة يتم استيراد 80% منه من بلادنا، وبإمكاننا إيقاف شحناته وحرمان العالم من الكوكا كولا"!

ولم ينتبه سعادته لانزلاقه، في غمرة حماسته تلك، إلى أقاصي وضعيَّة المسخرة، حتى بعد أن سأله الصحفيُّون عمَّا إذا كان السودان ينوي، فعلاً، تركيع الغرب بإيقاف تصدير الصمغ العربي إليه للتأثير على صناعة الكوكا كولا، فسارع إلى الهدير:

ـــ "بإمكاني إيقافه.. عندئذ سنحرم جميعاً من هذا"!

وأشار بإصبعه إلى الزجاجة، ثمَّ أردف:

ـــ "لكني لا أريد الذهاب في هذا الاتجاه"!

وطبعاً لم تفوِّت الصحيفة الفرصة التي واتتها لتأويل ذلك بأنه، في الحقيقة، يريد أن يقول: "اذا حاولتم إيقاف القتل في دارفور، فسنحرمكم من الكوكا كولا"! وأضافت أن سعادته، وعلى حين يقاسي الدارفوريون الأمرَّين من الجوع، لا يرى في العقوبات غير أنها "ستتسبب في ندرة السكر الذي يحبونه كثيراً"!

ثمَّ تمضي الصحيفة موغلة في سخريَّتها من كونه صار، كلما حاصرته الأسئلة، يلجأ إلى (القتل في العراق) يبرِّر به (القتل في دارفور)، ناسياً أنه نفاه قبل قليل:

ـــ "الأمريكيون يبرِّرون قتل المدنيين في العراق بأنه مجرَّد أثر جانبي للحرب هناك، فلماذا لا ينطبق نفس التبرير على عمليات الجيش في دارفور"؟!

وهكذا، كما تلاحظ الصحيفة، راح منطق سعادته يتآكل، وضيقه بأسئلة الصحفيين يتفاقم، حتى فاجأهم بتلخيصه لمجمل الأزمة، قائلاً:

ـــ "ثمَّة دارفوريون يقتلون بعضهم بعضاً، تماماً كما تتقاتل أنت وابن عمك فيقتل أحدكما الآخر"!

وفي تشبيه لا يخلو من الطرافة، مضى الرجل يضاهي الوضع في دارفور بالاحداث التاريخيَّة التي وقعت في الغرب الامريكي منذ نحو من قرنين:

ـــ "رعاة أغاروا على مزارعين، مثلما حدث هنا حوالي عام 1800م، عندما قاتل رعاة البقر المزارعين على الأرض"!

أخيراً، تستنتج الصحيفة أن أصدق ما قال سعادته هو ما كشف عن أزمته (الشخصيَّة)، حين خاطب الأمريكيين منفعلاً:

ـ "إنكم تدفعونني للفشل.. لقد أرسلني الشعب السوداني إليكم لعلمه بما بيني وبينكم من أواصر طيبة، لكن ها أنتم تواجهونني بالعقوبات فتجعلون مهمَّتي الأصعب في العالم"!

بتاريخ 07/6/3، بعد بضعة أيام من تصريحات أوكويج، أصدرت حركة تحرير السودان (عبد الواحد)، الرافضة لاتفاق أبوجا، بياناً وصفت فيه تلك التصريحات بأنها "جوفاء، ومجافية للواقع، والكثير منها يتضمن إساءات صريحة.. لشعب دارفور، ولضحايا.. الطيران الحكومي وغارات.. الجنجويد الآثمة". لكن الأخطر أن البيان اعتبر حديث السفير مُعبِّراً عن موقف الحركة الشعبيَّة، وخلص، بعد التذكير بما وصفه بأنه "دور عدائي للحركة الشعبيَّة في.. مفاوضات أبوجا"، و"محاولات مستمرة من جانبها لإهدار الحقوق العادلة لشعب دارفور"، إلى إدانة تلك التصريحات، والتشكيك في مصداقية الحركة الشعبية نفسها، وفي إمكانيَّة إسهامها في حل المشكلة، معلناً تعليق الاتصالات معها، ومطالباً إياها بالكفِّ عن "الوصاية على شعب دارفور وحقوقه المشروعة"، والابتعاد عن "خدمة أجندة المؤتمر الوطني الإقصائيَّة"، وعن أيَّة محاولة "لتبني مؤتمرات صوريَّة، أو استخدام علاقاتها بقادة بعض الفصائل.. لتمرير أيِّ مشروع لم يتم الإتفاق عليه مع الآخرين". كما طالبها بإعلان موقف صريح، ليس فقط من تصريحات أوكويج، بل ومن الكثير من "تصريحات قادتها" التي وصفها بأنها "معادية لشعب دارفور"!

من جانبها، وكما لو كانت تستبق تصريحات منسوبها أوكويج، أطلقت الحركة الشعبيَّة، عبر خطاب أمينها العام باقان أموم في الاحتفال بالذكرى الرابعة والعشرين لتأسيسها، باستاد المريخ بأم درمان أمسية 07/5/30، تحذيرات قويَّة لشريكها المؤتمر الوطني "من اللعب باتفاقيَّة نيفاشا كما لعب بالآخرين" (!) معلنة حرصها على "تنفيذ اتفاق السلام وإنهاء أزمة دارفور والتهميش"، ومعتبرة دارفور بمثابة "الأولويَّة لكلِّ القوى السياسيَّة". بدوره، وكما لو كان يردُّ على تهمة استتباعهم من قِبَل المؤتمر الوطني، نفى أمين قطاع الشمال بالحركة، مالك عقار، أن يكون السودان مستهدفاً من الخارج! وبرغم ما في هذا (الاطلاق!) من قولين، إلا أن استدراكه عليه يقع صائباً تماماً، حيث أضاف: ".. ولكن نحن نعلق مشاكلنا على الآخرين.. مشكلتنا.. التهميش، وهو ما يتيح للخارج التدخل في شئوننا".

ثم ما لبث أن أردف، في إشارة لا تخفى إلى المؤتمر الوطني: "نعم الحـرب وقفـت.. لكننا لن نقبل الأونطة!" (الأيام، 07/5/31).

مع ذلك، ما يزال أمام الحركة الشعبيَّة الكثير لتفعله، كي تتمكن من ترميم الشـروخات العميقة التي نشبت، في برزخ انتقالها المرتبك من (الثورة) إلى (الدولـة)، علـى صـعيد (الثقة) الآخذة في التآكل الآن، في ما يبدو، بينها وبين أقوى حراكات (الهامش).. دارفور!

●● الأربعاء 2007/7/4م ●●

ضمن تعقيبه الفوري، عبر قناة الجزيرة، على الخطاب الذي كان ألقاه، للتـو، رئـيس الوزراء الفلسطيني المُقال إسماعيل هنيَّة، أمام نواب ووزراء حركة حماس بالقطاع مساء الأحد 07/6/24، لم يجد أحمد عبد الرحمن، الناطق باسم الرئاسة، ما يتباهى بـه سـوى رسوخ القدم (الفتحاويَّة) في ساحة النضال التحرُّري الفلسطيني قبل أربعين سـنة، وهـذا حقه على أيَّة حال! سوى أنه أردف قائلاً:

ــ "لعلَّ هنيَّة كان وقتها تلميذاً في المدرسة"!

لحظتها سطع في ذهني بعض ما سجَّل محمود درويش في دفتر يوميَّاته، تعليقاً على ما جرى ويجري، قائلاً:

ــ "أعجبنا حزيران في ذكراه الأربعين.. إن لم نجد مَنْ يهزمنا ثانية، هزمنـا أنفسـنا بأيدينا.. لئلا ننسى"!

واستطراداً، فقد مضى درويش يتداعى، موزعاً إداناته على الجميع، لا يـوفر طرفـاً، ولا يلوي على شئ:

ــ "هل كان علينا أن نسقط من عُلوٍّ شاهق، ونرى دمنا على أيدينا، لندرك أننـا لسـنا ملائكة كما كنا نظن"؟!

ــ "أن تصدِّق نفسك أسوأ من أن تكذب على غيرك! أن نكـون ودوديـن مـع مَـنْ يكرهوننا، وقساة مع مَنْ يحبُّوننا.. تلك هي دُونيَّة المُتعالي، وغطرسة الوضيع"!

ـ "أيها الماضي: لا تغيِّرنا كلما ابتعدنا عنك! أيها المستقبل: لا تسألنا: مَنْ أنتم وماذا تريدون مني، فنحن أيضاً لا نعرف! أيها الحاضر: تحمَّلنا قليلاً، فلسنا سوى عابري سبيل ثقلاء الظل"!

ـ "لولا الحياء والظلام لزرتُ غزة دون أن أعرف الطريق إلى بيتِ أبي سفيان الجديدِ، ولا اسم النبيِّ الجديد! ولولا أن محمداً هو خاتم الأنبياء، لصار لكلِّ عصابةٍ نبيٌّ، ولكلِّ صحابيٍّ ميليشيا"!

ـ "مهما نظرتَ في عينيَّ فلن تجد نظرتي هناك.. خطفتها فضيحة! أنا والغريب على ابن عمِّي، وأنا وابن عمِّي على أخي، وأنا وشيخي عليَّ.. هذا هو الدرس الأول في التربية الوطنيَّة الجديدة، وبعض الفقهاء يقول: رُبَّ عَدُوٍّ لك ولدته أمُّك"!

ـ "لا يغيظني الأصوليُّون، فهم مؤمنون على طريقتهم الخاصة، ولكن يغيظني أنصارهم العلمانيون، وأنصارهم الملحدون الذين لا يؤمنون إلا بدين وحيد: صورهم في التلفزيون"!

ـ "سألني: هل يدافع حارس جائع عن دارٍ سافر صاحبها لقضاء إجازته الصيفية في الريفيرا الفرنسيَّة أو الايطاليَّة.. لا فرق؟! قلتُ: لا يدافع! وسألني: هل أنا + أنا = اثنين؟! قلت: أنت وأنت أقلُّ من واحد"!

ـ "لا أخجلُ من هُويَّتي، فهي ما زالت قيد التأليف، لكني أخجل من بعض ما جاء في مقدمة ابن خلدون"!

....

....

كثير هو الأسى الذي ينشع، عادة، في شعر درويش ونثره. لكنني، هذه المرَّة، منقبض، بوجه خاص، لهذا الأسى الكثيف يفيض، حتى ليكاد يتدفق، من يوميَّاته الأخيرة هذه! وأذكر أنني سألته ذات مساء، وسط لفيف من الأصدقاء في بيتي، لدى زيارته للسودان أوائل العام الماضي 2006م: "أين تعيش الآن"؟ قال بسرعة: "في قلبي"! ثمَّ سرعان ما أردف: "في رام الله". قلت: "لا فرق إذن"، وضحكنا. تذكرت ذلك وأنا أقرأ، دون أن تكون لديَّ الجرأة على الضحك، ما سجَّل أيضاً، ضمن يومياته، قائلاً:

ـ "قلبي ليس لي، ولا لأحد، لقد استقلَّ عني.. دون أن يصبح حجراً"!

●● الخميس 2007/7/5م ●●

أسعدني كثيراً أن تلقيت نسخة من العدد الثاني من إصدارة (الوسيلة) غير الدوريَّة التي تعنى بقضايا العمل الابداعي، ويصدرها التشكيليون الديموقراطيون كمنبر ديموقراطي للحوار الثقافي. سبب سعادتي واضح بلا شك، فمجلة (الثقافة السودانيَّة) التي أسَّسها المرحومان عبد الحي وأبو ذكرى، وتولى رئاسة تحريرها محمد عوض عبوش، قد ماتت وشبعت موتاً، ومجلة (الخرطوم) التي ترأس تحريرها المرحوم قيلي أحمد عمر، ثمَّ عيسى الحلو، أعلن، مؤخراً، عن استئناف صدورها بعد غياب طويل، تحت رئاسة مجذوب عيدروس، لكنها لم تصدر بعد. ولا تسل، بطبيعة الحال، عن (الوجود) التي كان يصدرها المرحوم بشير الطيِّب، أو (القصة) التي كان يصدرها المرحوم عثمان علي نور، أو (القلم) التي كان يصدرها المرحوم حسن نجيلة، أو غيرها من الاصدارات المعتبرة التي آلت جميعها إلى متحف العاديات! وتكاد (الآداب) التي تصدر عن كليَّة الآداب بجامعة الخرطوم، تحت إشراف ابراهيم الحردلو وفدوى عبد الرحمن علي طه، تكون الوحيدة، تقريباً، التي ما تزال تصدر، كفاحاً، وإن بشكل غير منتظم. أما العدد الأوَّل من مجلة اتحاد الكتاب السودانيين غير الدوريَّة (كرامة)، برئاسة يوسف فضل وإدارة محمد عوض عبوش، فما يزال في الطريق، وقد اكتملت إجراءات إصداره، بعد أن استنفد توفير تكلفته من الزمن وشق الأنفس والتقطيع من اللحم الحيِّ أكثر بكثير مِمَّا استنفد جمع مادَّته وإعدادها وتحريرها!

الساحة، إذن، خالية تماماً من أيَّة إصدارة ثقافيَّة تستحق أن يؤبَّه لها، بل ومن أيِّ مُعين على ذلك، أصلاً، بعد أن حجبت الدولة مواردها إلا عن المؤسَّسات والتنظيمات الداجنة! ولهذا فانتظام صدور عددين، حتى الآن، من (الوسيلة)، في هذا المناخ غير المواتي، لمِمَّا يجلب السعادة حقاً، فبخ بخ.. ويا مرحى!

أسهم في هذا العدد كلٌّ من حسن موسى بمقالته: (محجوب شريف بين العمل العام وعمايل اللئام)، وصلاح حسن عبد الله بمقالتيه: (خريف الحركة التشكيليَّة)، و(علاقة المثقف بالحزب السياسي)، ومجدي الجزولي بمقالته: (فالتر بنجامين: يسار الفلسفة أثناء الفن)، وأروى كمال الدين بمقالتها (العمارة والتشكيل)، وكمال عووضة بمقطع شعري،

ومحمود عمر بقصيدة. واشتمل العدد كذلك على ملامح من السِّيرة التشكيليَّة السيَّاسيَّة الغيريَّة للمرحوم عبد الوهاب زين العابدين، وعلى تعريف بموقع (غاليرى السودان للفنون ـ www.sudartists.org) على الشبكة، والذي أسَّسته وتديره التشكيليَّة المقيمة بأمريكا إيمان شقاق، ومنبر الحوار الديموقراطي (سودان فوراول ـ www.sudan_forall.org) الذي أسَّسه بولا وحسن موسى ونجاة محمد علي المقيمون بفرنسا، وقد خصَّصته (الجمعيَّة السودانيَّة للدراسات والبحوث في الآداب والفنون والعلوم الانسانيَّة) كجزء أساسي من موقعها على الشبكة. كما حمل العدد بعض الأعمال التشكيليَّة، بالأبيض والأسود، لعبد الوهاب زين العابدين وحسن موسى وعلاء الدين الجزولي وساري احمد عوض وموسى الخليفة وحسين جمعان وصلاح حسن عبد الله وتاج السِّر خليفة.

يقع العدد في 64 صفحة من القطع المتوسِّط، بغلاف ملوَّن حملت واجهته صورة محجوب شريف بكاميرا عصام عبد الحفيظ ومؤثرات رقميَّة لأحمد المرضي، كما حملت خلفيَّته لوحة زيتيَّة من اعمال عبد الوهاب زين العابدين.

●● الجمعة 2007/7/6م ●●

إنتقال النيابة، في سياق استهدافها للحريَّات الصحفيَّة، من التمترس خلف نصِّ المادة/130 من قانون الاجراءات الجنائيَّة لسنة 1991م، بعد أن انفضح أمرها ونفض وزير العدل النائب العام نفسه كلتا يديه عنها، إلى التذرُّع بالمادة/115 من القانون الجنائي لسنة 1991م، في تغوُّل صارخ على سلطة القضاء، حيث تطبيق القانون الجنائي من اختصاص القضاء، لا النيابة، كلُّ ذلك يكشف، وبجلاء، عن نيَّة مسبقة ومُبيَّتة، مع سبق الاصرار والترصُّد، لدى الجهاز التنفيذي، والنيابة جزء منه، لتقويض حريَّة التعبير والحقِّ في تلقي المعلومة ونشرها، بأيَّة وسيلة وتحت أيَّة حُجَّة، حتى إذا لم يعُد ذلك ممكناً بالمادة/130 العجيبة، فليكن بالمادة/115 الاعجب منها!

وهكذا لا مناص، في ما يبدو، من أن يواصل القانونيُّون والكتاب الوطنيُّون الديموقراطيُّون معركة (اللتِّ والعجن) في هذه السِّيرة الماسخة، فمثل هذه (النوايا) لا تنهزم بمحض تجاهلها، والصمت عنها، وإدارة الظهر لها!

لكن دعونا نفترض، ابتداءً، إن (خطأ طباعيًّا!)، حتى لا نقول (عملاً متعمَّداً!)، هو المسئول عن إسقاط (التاء المربوطة) من آخر كلمة (السلامة) الواردة في صلب المادة/130 من قانون الاجراءات الجنائيَّة لسنة 1991م، فطوَّح بدلالتها من خانة (الصحَّة العامَّة) إلى خانة (أمن الدولة!)، وشاع، بالتالي، استخدامها في (إيقاف الصحف!) عن الصدور، سواءً بسواءٍ مع إزالة (مكبَّات الفضلات!)، أو (خلاطات الخرصانة)، أو (شوَّايات الشاورمة!) من الطريق العام! ومع ذلك، وتطبيقاً لقاعدة حسن النيَّة اللازمة لدى التأويل السليم للنصوص القانونيَّة، فلا مناص من مضاهاة النصِّ المستحدث بالنصوص السابقة التي تقابله، وهي إحدى الآليات المعتمدة للتحقق، إذا لزم الأمر، من غرض المشرِّع، وفقاً لفلسفته العامَّة.

قد لا نحتاج للنبش في القوانين القديمة، بل يكفي النظر فقط في قوانين سبتمبر 1983م، بجامع (صِلة الرَّحِم!)، كي نلاحظ أن المادة/130 المذكورة تقابل المادة/1/107 من قانون الاجراءات الجنائيَّة لسنة 1983م، ضمن الفصل التاسع، والتي كان عنوانها (الأمر المشروط لإزالة الازعاج العام)، وكانت تجيز للقاضي، إذا غلب احتمال وقوع إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد/224 أو 225 أو 227 أو 229 أو 230 من قانون العقوبات لسنة 1983م، أن يأمر الجاني، في ميعاد محدَّد، بإيقاف ارتكابها، أو إصلاح أو إزالة مسبِّباتها..الخ. هذه الجرائم مشمولة بالفصل التاسع عشر من قانون العقوبات المذكور، تحت عنوان (الجرائم المتعلقة بالصحَّة العامَّة و"السلامة" والراحة.. الخ)، وهي (تلويث مياه بئر عام أو خزان عام ـ إفساد الهواء ـ تعطيل المرور في طريق عام أو خط ملاحي ـ الاهمال المسبِّب خطراً على الناس أو الأموال ـ الاهمال بشأن الحيوان).

وقد عرَّف المشرِّع (الازعاج العام)، في المادة/216 من قانون الاجراءات الجنائيَّة لسنة 1983م، بأنه كلُّ فعل أو امتناع مخالف للقانون ممَّا يسبِّب ضرراً عاماً أو خطراً أو مضايقة للجمهور أو لمن يسكنون أو يشغلون مكاناً مجاوراً.. الخ.

وهكذا فإن غرض المشرِّع من ذلك النصِّ القديم قد انصرف، لا لحماية (أمن الدولة) من جرائم النشر مثلاً، وإنما لحماية (الجمهور) من الجرائم التي قد تتهدَّد (السلامة)، أو تسبِّب له ضرراً أو مضايقة أو ازعاجاً.

ألغى المشرِّع قانون الاجراءات الجنائيَّة لسنة 1983م، وأصدر، بدلاً عنه، قانون الاجراءات الجنائيَّة لسنة 1991م، حيث أفرد الفصل الخامس منه لإجراءات (الوقاية) من الجرائم بثلاثة فروع:

(1) لمنع جرائم الأمن والنظام العام و(السلام) العام.. الخ (م/117، 118).

(2) لمنع جرائم الطمأنينة العامَّة (المواد/124 ــ 129 شاملة).

(3) لمنع جرائم (السلامة) والصحَّة العامة، تحت (المادة/130) المثيرة للجدل.

غير أن سقوط (التاء المربوطة)، كما قلنا، من آخر كلمة (السلامة) في هذا النصِّ، جعل دلالتها تنصرف إلى (السلام)، وهي دلالة نابية عن السياق بكلِّ معايير الفهم القانوني السليم، وذلك لأربعة أسباب جوهريَّة:

أولّها: أنه لا رابط يجمع بين (السلام) و(الصحَّة العامَّة) في نصٍّ واحد.

وثانيها: أن المشرِّع قد فرغ، قبل ذلك، كما قد رأينا، من تشريع النصِّ المانع للجرائم المتعلقة بـ (السلام) العام ضمن الفرع الأوَّل من هذه (الاجراءات الوقائيَّة)، فلا يُعقل أن يعود ليضمِّنه أيضاً في هذا الفرع الثالث، وإلا اعتبر ذلك عيباً في التشريع.

وثالثها: أن المقصود من نصوص هذا الفصل (الوقاية)، كما هو واضح من عنوانه، فكيف يكون إيقاف الصحيفة (وقاية) بعد أن تكون قد فرغت، عملياً، من نشر الخبر المعيَّن؟!

ورابعها: ولعله أهمها، أن من يتمسكون بتأويل المادة/130 باعتبارها مانعة (للجرائم) المتعلقة بـ (السلام) والصحة العامَّة لن يستطيعوا، مهما فتشوا، أن يدلونا على الموضع الواردة فيه هذه (الجرائم)، بينما نستطيع نحن أن ندلهم، وبكلِّ يُسر، على الموضع الواردة فيه، حصريَّاً، (الجرائم) المتعلقة بـ (السلامة) والصحَّة العامَّة، أي المواد/70 ــ 76 شاملة من القانون الجنائي لسنة 1991م، ضمن الفصل الأوَّل من الباب التاسع، وهي (تلويث موارد المياه ــ تلويث البيئة ــ تعريض طرق ووسائل المواصلات للخطر ــ

التوقف عن الخدمة الذي يسبِّب خطراً على الحياة أو ضرراً للجمهور ــ الاهمال الذي يسبِّب خطراً على الناس أو الأموال ــ الامتناع عن المساعدة الضروريَّة ــ الاخلال بالالتزام القانوني تجاه شخص عاجز).

وليس من الصعب، بطبيعة الحال، ملاحظة التطابق، في المنحى العام، بين أغلب هذه الجرائم وبين نفس الجرائم الواردة ضمن الفصل التاسع عشر من قانون العقوبات لسنة 1983م، تحت عنوان (الجرائم المتعلقة بالصحَّة العامَّة و"السلامة" والراحة.. الخ)!

إذن، فإن أيَّ فهم مُبرَّأ من (الغرض!) الذي هو (مرض!) لنصِّ المادة/130 من قانون الاجراءات الجنائيَّة لسنة 1991م لا بُدَّ أن ينحو بها صوب تحقيق (السلامة) لا (السلام)، بإثبات (التاء المربوطة) لا بإسقاطها، بحكم تطابق مُراد المشرِّع من هذا النصِّ مع مراده من نصِّ المادة/1/107 في قانون 1983م.

وحسناً فعل النائب العام حين أقرَّ، وإن كان ذلك متأخراً جداً، بخطأ ذلك الفهم للقانون، وتبرَّأ منه! وليته يكمل فضله بالاقرار، أيضاً، بأن الأوامر التي درجت النيابة على إصدارها للصحف بعدم نشر مواد أو اخبار معيَّنة حول مسائل قيد التحرِّي، بدعوى (عدم التأثير على سير العدالة)، هي أيضاً من سِنخ الممارسة التي لا يسندها أيُّ قانون! وآخر مبتدعات النيابة في ذلك إسناد أوامرها إلى نصِّ المادة/115 من القانون الجنائي لسنة 1991م، رغم أن الجهة المنوط بها تطبيق هذا القانون، كما سلفت الاشارة، هي المحاكم، لا النيابة!

مع ذلك فإن مجرَّد هذه الاقرارات الصحفيَّة الشفهيَّة لن تفي، للأسف، بالمطلوب! ولو ان الظرف غير الظرف، لاقترحنا وضع مشروع على مائدة البرلمان لتعديل العيب البادي في المادة/130 إجراءات، والناجم عن احتكار أبكار مشرِّعي الانقاذ، وعلى رأسهم د. حسن الترابي، بالطبع، للتشريع في الغرف المغلقة (!) ولاقترحنا أيضاً استصدار منشور من النائب العام ينهى فيه وكلاءه عن التهجُّم على اختصاصات القضاء بذريعة المادة/115 من القانون الجنائي!

ولكن.. ما جدوى مثل هذه الاقتراحات، الآن، بإزاء ما يربو على الستين تشريعاً تتعارض، صراحة، مع الدستور الانتقالي، بعد أكثر من سنتين من صدوره، وفيها ما هو

أخطر من المادتين/130 و115، كقوانين (الصحافة) و(النقابات) و(الأمن والمخـــابرات).. الخ؟!

لذا، ورغم تقديري لاقتراح صديقي فاروق أبو عيسى بأن يتقـدَّم البرلمـان بشـكوى لرئيس الجمهوريَّة ضد وزارة العدل لتقاعسها عن إعداد مشروعات المواءمة بـين هـذه القوانين وبين الدستور الانتقالي، حيث أن "أي حديث عن تحوُّل ديموقراطي دون مواءمـة القوانين ذرٌّ للرماد في العيون"، على حدِّ تعبيره الصائب تمامـاً (الأيـام، 07/6/13)، إلا أنني أجدني أكثر ميلاً لما ذهب إليه صديقي الآخر يوهانس أكول من تحميل البرلمان نفسه ذات المسئوليَّة عن عدم إنجاز المواءمة المطلوبة، مطالباً بالكفِّ عـن "مناشـدة الجهـاز التنفيذي.. والاسراع في أن تكون الدورة تشريعيَّة بأكملها، حتى يطمئن المواطن، ويـدخل السلام فى (قفته)، فهو، حتى الآن، لم يدخل سوى في.. جيوبنا إحنا"، أو كما قال! ذلك أن للبرلمان الحق، أسوة بوزارة العدل، في المبادرة بمشروعات القوانين، واتخاذ القـرارات الحاسمة في مواجهة الجهاز التنفيذي، خاصة وأن الأخير، على قول يوهانس، "لا يمكـن أن يلغي القوانين التي تمنحه القوَّة!" (المصدر).

على أنه، وبالنظر إلى حالة ميزان القوَّة داخل تركيبة حكومة الشريكين، الأمر الـذي كشفت، وما تزال تكشف، عنه شواهد جمَّة، ليست ولن تكون آخرتها، بالقطع، المسـاجلة التي دارت، ردحاً من الزمن، قبل أن (تخفت!)، أو (تموصها!) مياه السيول والفيضـانات، حول واقعة (المساومة!) إيَّاها بين رئيس البرلمان احمد ابراهيم الطاهر ونائـب الحركـة الشعبيَّة أحمد عيسى، وفحواها أن (واحدة بواحدة tit for tat)، فإنني أخشى أن تكون قـد فاتت على يوهانس مسألة (النسب المئويَّة) و(الأغلبيَّـة الميكانيكيَّـة) داخـل البرلمـان.. أخخخخ؟!

•• السبت 2007/7/7م ••

حتى عهد قريب كان لفظا (زنجي ـ nigger) و(أسـود ـ black) يكتسـيان، فـي الانجليزيَّة، ظلالاً أيديولوجيَّة عنصريَّة بغيضة، خصوصاً فـي مسـتوى الـوعي العـام الأمريكي، إذ كان يجري استخدامهما فقط بدلالة (التحقير) للانسان ذي البشرة السـوداء.

مع الوقت، ومن خلال التفاعل بين مفردات هذا المجتمع، والتعقيد الشـديد فـي تكوينـه، وجدليَّات علاقاته الباطنيَّة، والتطوُّر التاريخي لحركة الحقوق المدنيَّة، بمشاركة عشـرات الآلاف من روّاد الاستنارة الاصلاحيَّة، مفكرين وكتاب وفنـانين وصـحفيين وسياسـيين ومتطوِّعين ناشطين في مختلف المنظمات المستقلة، بيضاً وسوداً على السَّواء، وبالاخص تلك الحركة المتحدِّية التي لطالما ألهمت، خلال ستينات وسبعينات القرن المنصرم، ملايين الشباب والطلاب، السود بالذات، والتي تصدَّر قيادتها المناضل سـتوكلي كـارل مايكـل وزوجته الفنانة مريم ماكيبا، تحت شعار (الأسود جميل black is beautiful)، تحـوَّرت دلالتا اللفظين شيئاً، فلم يعودا مقصورين على معنى (التحقير) الأيديولوجيِّ، فحسب، كمـا في الاستخدام العنصريِّ البغيض، بل اكتسيا، أيضاً، معنى معرفيَّاً بحتاً، بدلالة (التحديـد) الموضوعي لهذا الجنس المعيَّن ضمن مكوِّنات المجتمع الأمريكي. بعبارة أخرى أضـحى المحكُّ الأساسي لدلالة اللفظين يبتعد، رويداً رويداً، عن اللفظين بمجرَّدهما، ليتركـز فـي ظلال استخداماتهما.

وبما أنني أعدُّ نفسي أحد المناضلين، ولو بجهد المُقِلِّ، في سبيل قضيَّة الحقـوق فـي دارفور، فقد أزعجني كثيراً ما نقل لي صديقي المفكر والأكـاديمي والكاتـب اليوغنـدي محمود ممداني، منزعجاً أيضاً، عن ذهاب حركة التحالف الدولي من أجل دارفور، ولأوَّل مرة على حدِّ علمي، إلى استخدام اللفظين، أو أحدهما على الأقل، بذات تلك الدلالة القديمة أحاديَّة البُعد، في الاشارة إلى الضحايا في الاقليم، وذلك من خلال مهرجان التضامن الذي أقامته، مؤخراً، بجوهانسبيرج، والذي حملت لافتته الرئيسة عبارة: (لا أرغب في وجـود أيِّ زنجيٍّ في أفريقيا ــ التوقيع: الجنجويد)!

قد لا يصعب أن نلمح رغبة المنظمة في تخصيص هـذا الخطـاب لكسـب تعـاطف الجمهور الجنوب أفريقي، (الأسود) في غالبه، مع القضيَّة، على خلفيَّة ما ظلَّ يعانى مـن تواريخ

الفصل العنصري! على أن الفكرة التي لا تتأسَّس على حقائق الواقع الموضوعي على الأرض تبقى، في التقويم النهائي، ساذجة في مجملها، إن لم تكن مُضِـرَّة بـالمرَّة! فمـن جهة، ثمَّة في جحافل (الجنجويد) من هم أكثر (زنوجة) من (ضحاياهم)، وليُراجَع في هذا تقرير لجنة التحقيق الدوليَّة برئاسة القاضي الإيطالي أنطونيو كاسيسي! أما مـن الجهـة

الأخرى، فخليق بالتحالف الدولي أن يقدِّم، من خلال تضامنه مع أهل دارفـور، معرفـة أوثق بقضيَّة الاقليم التي لم تتأسَّس، أصلاً، على أيِّ صراع بين (بيض) و(سود)!

●● الأحد 2007/7/8م ●●

عندما يصف، مثلاً، مساعد رئيس الجمهوريَّة، ونائب رئيس الحزب الحاكم، د. نـافع على نافع، المعارضين السياسيين بألفاظ جارحة، ومفارقة للمتداول مـن لغـة الصـراع السياسي، أو عندما يصف وزير الطاقة، د. عوض الجاز، كلَّ الذين يبـدون معارضـتهم لاتفاق أبوجا بأنهم.. "أبناء وبنات حرام!" (الشرق الأوسط، 2006/5/11م)، فإن ذلك كلـه لا يُعدُّ، في شرعة المؤتمر الوطني، (انفلاتاً) يستوجب الاستقالة أو الاقالة!

أما حين يعبِّر وزير الدولة بالعمل د. محمد يوسف، ولو باسم الحركة الشعبيَّة، ولـيس الحكومة، عن رؤية حركته لضرورة حل اتحاد العمال الحالي، وإلغـاء قـانون النقابـات الساري، باتجاه إصدار بديل يتواءم مع الدستور الانتقالي، فإن أساطين الحـزب الحـاكم يسارعون لاتهامه بـ (الانفلات)، ولاستهدافه بقاموس من الشتائم الشخصيَّة المقذعة، ليس أقلها (الزعم) المجَّانيُّ بأنه (غير مؤهَّل!)، وأن (غفلة الزمان!) هي التي جاءت بـه إلـى كرسي الوزارة، فلكأنهم، بالمقابل، قد جاءت بهم إلـى ذات هـذه الكراسـي عبقريَّـاتهم الاستثنائيَّة، دَعْ مؤهِّلات محمد يوسف المشهودة! وإلى ذلك يقيمون الـدنيا ولا يقعـدونها، مطالبين بإقالته، بل ويستخدمون نفوذهم لاستصدار (بيان = مكيدة)، مـن وراء ظهـره، تتبرَّأ فيه وزارته، دون ذرَّة حياء، وبالمخالفة لكلِّ الأعراف، ليس مِمَّا أدلي به، فحسـب، بل ومِمَّا (سوف) يدلي به، مستقبلاً، من تصريحات!

تناقضات الانقاذيين، وارتباكات أحكامهم ومقايساتهم، واضطرابات كيلهم بألف مكيال، كانت، في السابق، مِمَّا قد يحتاج للنبش والتحليل. أما الآن، وهم يحتفلون بالذكرى الثامنـة عشر لانقلابهم، فقد بلغ تفاقم هذه التناقضات والارتباكات والاضطرابات حدَّاً من المواتـاة لا يمكن أن تنتطح فيه عنزان!

خذ عندك، مثلاً، وبعيداً عن الأزمة المفتعلة مع وزير الدولة للعمل، ما أعلنه د. نـافع، لدى مخاطبته احتفال تخريج حفظة القرآن بقرية الشيخ حسن ود حسونة، قائلاً: "دايـرين

الاحزاب تبقى حزبين، والكيمان تبقى كومين، كوم مع الحق وكوم مع الباطل!" (الرأي العام، 07/6/22). فبأيِّ وجهٍ يمكن للحركة الاسلاميَّة، إن لم تكن (تضعضعت) بحسب تأكيدات أمينها العام، أن تواصل احتجاجها على منهج المحافظين الجدد في أمريكا، والقائم على تقسيم العالم بأسره إلى محورين فقط: محور الخير ومحور الشر؟!

وحاول أيضاً أن تتأمَّل موقفهم من مبادرة هيئة جمع الصف الوطني لحلٍّ أزمة دارفور وتحقيق الوفاق، في البند المتعلق بمراجعة نسب الشراكة في السلطة، فقد نشرت الصحف أن نائب رئيس المؤتمر الوطني أبلغ الهيئة، شفاهة، بتحفظهم على هذا المقترح، كونه يتجاوز، على حدِّ تعبيره، ".. الخطوط الحمراء في اتفاقيَّات السلام والدستور الانتقالي التي منحتهم نسبة 52%!" (الصحافة، 07/6/22). ولئن كان اللواء عثمان عبد الله، وليس الحزب نفسه، قد نفى ذلك لاحقاً، وبشكل غير مقنع، فإن الشواهد لجدُّ كثيرة على هذا التوجُّه كسياسة معتمدة لدى الانقاذ!

لكنك، إن عُدت بذاكرتك إلى الوراء أربعة أيام فقط، فسترى كيف أن المؤتمر الوطني ذاته، لمَّا وجد نفسه ملزماً بإنفاذ اتفاقه مع جبهة الشرق، وافق على التنازل لها عن عشرة من مقاعده (الصحافة، 07/6/18). وليس مهمَّاً، بالطبع، ما إن كان فعل ذلك مختاراً أم مضطراً! المهم أنه فعله متجاهلاً ما درج على اعتباره (خطوطاً حمراء) في الدستور!

غير أنني أنصحك، عند هذا الحدِّ، ولوجه الله تعالى، بألا تضيِّع وقتك، وتكبِّد نفسك شططاً، في محاولة ميئوس منها لسؤال هؤلاء القوم المفاليس من أيِّ منطق مستقيم، عن الكيفيَّة التي تتحوَّل بها الخطوط (الحمراء) إلى (خضراء)، بمثل هذه (السلاسة)، والمشروعيَّة التي يحل، بموجبها، المقتضى (الحزبي) محل المقتضى الدستوري، بمثل هذا اليُسر، لأنك، مهما جاهرت بالدهشة، أو ألحفت في السؤال، فلن تجني غير (صداع نصفيٍّ) حاد، دون أن تحصل على إجابة واحدة مقنعة، وذلك لسبب في غاية البساطة، هو أن ما تبحث عنه غير موجود هنا، أصلاً، وإنما في.. بسطام!

●● الاثنين 2007/7/9م ●●

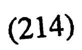
لم تكد تمضي غير أيام قلائل على إشارتنا، في الرزنامة قبل الماضية، للاعلان الوضيع عن (كريم البشرة) الذي ما تزال الشركة إياها تصرُّ على نصبه في بعض المواقع البارزة بالعاصمة تحت عنوان: (برنامج تأهيل الفتاة الجامعيَّة للحياة المهنيَّة: وشك منوِّر.. مستقبلك منوِّر!)، متجاهلة، بالكامل، حتى الآن، تساؤلنا المشروع عن (صنف) الفتيات الجامعيات اللاتي تستهدفهن بهذا الاعلان، وعن (المهنة!) التي تعِدُ بـ (تأهيلهنَّ!) لها، حتى بادرت الأمانة العامة لهيئة علماء السودان بإصدار بيان طالبت فيه الجهات المختصة بالتدخل الفوري لحسم الاستغلال المعيب للمرأة في الاعلانات التجاريَّة (الوطن، 07/6/3).

هذه البادرة تستوجب الإشادة، بالقطع، بقدر ما تغري باستزادة الهيئة في باب هذه اللمَّع، بل وبمناشدتها بإطلاق مشروع متكامل في هذا الاتجاه، حتى لا تبدو كأنها لا تنشط، من تلقاء نفسها، إلا في تكبيل النساء بذهنيَّة التحريم لدى خروجهنَّ للدراسة أو للعمل أو لأداء أدوار مجتمعيَّة مرغوب فيها، بينما تغضُّ الطرف عندما يجري استغلال أنوثتهن لمراكمة الأرباح الرأسماليَّة، فلا تتحرَّك إلا عندما يُلفت نظرها إلى أمر لا يعود الصَّمت معه ممكناً!

وهكذا، فإن على الهيئة، كي تكسب ثقة الناس في تجرُّدها لخدمة أهداف الدين، ابتغاء وجه الله وحده ومرضاته، أن تجعل في رأس أولوياتها أداء واجبين جليلين: العمل، من جهة، على لجم انفلاتات السوق التي ليس نادراً ما تهبط بصورة المرأة إلى مثل هذا الحضيض من الاسفاف والابتذال، والاسهام، من جهة أخرى، في تنقية العقل والوجدان المسلمَين الجمعيَّين في السودان من هذه الشرور الرأسماليَّة المغلفة جيِّداً بأغلفة دينية، والتي غالباً ما تستهدف هذين العقل والوجدان استهدافاً فظاً بذريعة أن الله قد أحلَّ البيع.. ولم يحرِّم سوى الربا!

❝

دِيكانِ عَلَى.. خَرَاب!


(214)

•• الثلاثاء 2007/7/10م ••

ليس غريباً أن تعود النخبة الاسلامويَّة الحاكمة تفرض على الوطن بأسره الاحتفال بذكرى انقلابها على الديموقراطيَّة، وإنما الغريب ألا تعود!

وليس عجيباً أن تقع الاتهامات المتبادلة بين شريكي نيفاشا، كالتي وقعت، مؤخراً، وإنما العجيب ألا تقع!

وليس محيِّراً أن تراقب الجماهير المشهد كله بامتعاض وخيبة أمل، بل المحيِّر لو انها أبدت أدنى حماس، أو انحازت بأيٍّ قدر لأحد الطرفين!

والحقيقة أن اكتفاء المؤتمر الوطني، العام الماضي، باحتفال (حزبيٍّ) متواضع في ذكرى الانقلاب، لم يكن من باب الاقرار المستقيم بواقع جديد (يُفترض!) أن يكون ترتب على إيقاف الحرب، وإبرام السلام، وإصدار دستور يدشن عهداً (انتقالياً!) باتجاه الحريات والحقوق والعدالة والتنمية المتوازنة والتحوُّل الديموقراطي، بل كان محض إحناء للرأس، لا أكثر ولا أقلّ، ريثما يبوخ (اللغو!) حول هذه الأمور في الشارع، وريثما يتضح حجم (عضلات) الشريكة الجديدة القادمة لتوِّها من (الثورة) إلى (الدولة)!

تعويل الجماهير، في البداية، على التغيير الذي انتظرت أن يأتي به دخول الحركة في تركيبة الحكم، لم يكن اعتباطاً، وإنما بسبب تجربتها المؤلمة لانفراد الانقاذيين بالسلطة، واستبشارها بشخصيَّة قرنق القياديَّة، وبشعار (السودان الجديد) الذي استمدَّت منه الأمل في مستقبل أفضل، وإن كان من الصعب القول بأنها فهمته تفصيلاً! على أن ذلك التعويل سرعان ما راح يذوي، يوماً عن يوم، في نفوس الغالبيَّة، غير الجنوبيَّة بالأساس، وهي ترى الحركة منكفئة تعضُّ بالنواجذ على كلِّ ما هو (جنوبيٌّ)، من (النفط) إلى (أبيي)، بينما حملها (ريش!) من قضايا الوطن الأخرى، بما في ذلك حتى تحالفاتها التي استثمرت فيها تاريخياً، وكانت تشكل ملاذاتها الآمنة في الشمال، حيث سارعت، وسط دهشة الجميع، إلى نفض يديها، عملياً، حتى عن شعار (السودان الجديد)، وإلى رفع شعارها الجديد: (لن نخوض للآخرين حربهم)! فلكأن مهام الفترة الانتقاليَّة، كالاصلاح القانوني والتحوُّل الديموقراطي وتحقيق العدالة والتنمية المتوازنة، والتي انضافت إليها معضلة دارفور، ضغثاً على إبالة، هي مجرَّد (حرب آخرين)!

هكذا، ما أن تكشفت للانقاذيين هذه الحقيقة، في أقلّ من عام واحد، حتى تنفسوا الصعداء، وعادوا، لا ليمدُّوا أرجلهم، ويحتفلوا احتفالاتهم، فحسب، بل وليستأنفوا سيرتهم القديمة ذاتها، مع تعديل طفيف فحواه أن يَدَعُوا كلَّ ما للجنوب للجنوب تحت سلطة الحركة، شريطة أن تقنَع هي بذلك، في ما بدا كصفقة، منذ أوّل حكاية النسب المئويَّة التي كان واضحاً تماماً أنها لن تمكن الحركة من أيِّ دور فاعل في القضايا غير الجنوبيَّة، فلكأن نيفاشا لم تكن سوى فرصة تتخلص فيها الانقاذ من الجنوب و(مصائبه) بدفع (الحركة الشعبيَّة)، دفعاً، على طريق الانفصال! أما بالنسبة لأجندة الشمال، فلم تمثل نيفاشا، للاسلامويين، سوى (سندة) قصيرة، ريثما يلتقطون أنفاسهم، ويميطون عن طريقهم أذى (حركة قرنق)، وتحالفاتها الشماليَّة، وعقبة حربها الكئود، ليصبح هذا الطريق آمناً لهم تماماً؟!

لم يضع الانقاذيُّون، بالطبع، في حسبانهم، وهم يراهنون، بمثل هذه الخطة البئيسة، على استتباع (الشمال) نهائياً لسلطتهم، أن الشعوب والاوطان ليست ميداناً خالياً لمن يشاء كي يباغت فيه التاريخ بألاعيبه الصغيرة، وأن قوى المجتمع الحيَّة، مهما تكاثر عليها القمع بدرجات متفاوتة من الوحشيَّة، سوف تستعيد عافيتها، طال الزمن أم قصُر، أو يضمحلُّ بعضها لتنشأ، بدلاً عنه، قوى جديدة، ما تنفكُّ تتحشَّد حول نفس المطالب، طالما بقيت شاخصة في أفق تطوُّرنا الوطني والاجتماعي.

لقد سبق أن عبَّرنا، في رزنامة 07/2/13، عن سعادة لا تحد، بمناسبة خطاب سلفاكير أمام اجتماع قيادات (قطاع الشمال) فى 07/2/4، والذي شمَّرت به الحركة عن ساعد (الوطن الواحد) فى عقلها ووجدانها، لأوَّل مرَّة بعد أن تقاعست عن ذلك دهراً، حيث وضع ذلك الخطاب الحركة كلها فى بؤرة الهمِّ الوحدوى، خصوصاً بتعبيره عن الاستعداد "للعمل المشترك مع القوى السياسيَّة كافة لإيجاد مخرج للسودان من أزماته"، فكتبنا، في حينه، أنه ليس سوى أعمى بصيرة من لا يلمح فى ذلك الطرح النوعي الجديد رغبة أكيدة فى (الانعتاق) من (ربقة) الاقتصار على (شراكة) المؤتمر الوطني وحده!

على أن الأمور واصلت تصلبها في خطين لا يساعدان الحركة على الانفكاك من طوق المشكلات (الجنوبيَّة) باتجاه قضايا السودان الكبرى: الخط الأول هو الشكوى المستمرَّة لطوب الأرض من عدم جديَّة المؤتمر الوطني في تنفيذ اتفاق السلام، حتى حقت للبعض السخرية من أمثولة (عبد المعين)! أما الخط الآخر فهو مواصلة العزلة عن غالب الجسم

السياسي الوطني، وسائر شواغله، حتى حق للبعض التشكك في أن ما يصدر، أحياناً، حول هذه الشواغل، من تصريحات منسوبة لقيادات الحركة، لا يعدو المضمضة اللفظيَّة lip service يلجأون إليها كلما ضيَّق عليهم الانقاذيُّون الخناق!

لكلٍّ ذلك لا نبدو، كما أسلفنا القول، بعيدين عن الموضوعيَّة حين نقرِّر أن الغريب ألا تعود النخبة الاسلامويَّة الحاكمة تفرض على الوطن الاحتفال بذكرى انقلابها على الديموقراطيَّة! وأن العجيب ألا يتبادل شريكا نيفاشا الاتهامات العنيفة في عزلة عن الجماهير التي لا تبدي أدنى اهتمام بمساجلة الطرفين، حيث يقول مصطفى عثمان: الحركة سمسار في قضيَّة دارفور، فيردُّ عليه باقان اموم: لسنا سماسرة! ويعود مصطفى يقول: أهل الحركة مفسدون، فيردُّ عليه مالك عقار: وفي أنفسكم أفلا تنظرون.. وهلمجرا! واستطراداً، فإن مسألة الفساد والستين مليون دولار ستبقى شوكة حوت في حلق الحركة، سواء اتهمها بها أهل المؤتمر أم لم يفعلوا، ما لم تحسمها هي بشفافية تامَّة. ولو فعلت لرأت حجم تقدير الجماهير لخطوة كهذي! أما أن تدعها معلقة هكذا، وتروح تنزلق، بمثل هذه السلاسة، في مصيدة المساجلة العبثيَّة التي ما ينفكُّ ينصبها لها المؤتمر على طريقة (فعلتم وفعلنا!)، فسيخصم ذلك من رصيدها المتبقي في نفوس الجماهير، دون أن يكون لدى أهل المؤتمر ما يخسرونه! وإلا فما الجديد، أو ما الذي يضير هؤلاء حين تتهمهم الحركة بالفساد؟!

ما في الانقاذ قد انعرف بجلاء، للقاصي والدَّاني، ومنذ آماد طويلة، فليس ثمَّة من ينتظر أن (تكتشف!) له الحركة، أخيراً، أن المؤتمر الوطني (غير جاد!) في تنفيذ اتفاقيَّة السلام، فذلك ممَّا كان إدراكه متاحاً للحركة نفسها منذ ما قبل نيفاشا بأزمان! فإذا كانت تتطلع، الآن، إلى لعب دور تاريخي بطولي يهئ لمستقبل وضئ لسودان موحَّد، فلتثبت أن لديها الارادة السياسيَّة لذلك. أما إذا كانت غاية طموحها الانكفاء على فكرة انفصاليَّة، تنغلق بمقتضاها في (دويلة) بلا منافذ، على تخوم البحيرات، تراوح ليلها ونهارها بين حروب الاطماع الخارجيَّة وحروب الداخل التي لا تنتهي، فهي وشأنها، وستجد من يحرِّضونها، بل ويعينونها على ذلك، وفي مقدِّمتهم.. المؤتمر الوطني! فقط عليها أن تدرك، منذ الآن، في ما إذا اختارت الخيار الآخر، أن أجيالاً من الوطنيين في السودان، بما في ذلك الجنوب نفسه، سوف تدشن، ساعتها، كفاحاً مريراً من أجل (استعادة) الوحدة الضائعة! وإن كان لدى الحركة شكٌّ في ذلك، لا سمح الله، فعليها مراجعة حساباتها!

نقول قولنا هذا، راجين أن تتقبله الحركة باعتباره كلام من يُبكيها، فما أكثر الذين نراهم يتطوّعون لإضحاكها!

•• الأربعاء 2007/7/11م ••

لو ان الأمر بيدي لوجَّهت بمنح مصوِّر (السُّوداني) عباس عزت مكافأة على فوتوغرافياه البارعة في الصفحة الأولى من عدد الأربعاء 07/7/11، والتي التقطها بعين (نجيضة) لبوَّابة قديمة غارقة، هي آخر ما تبقى، في إثر السيول الأخيرة، من أحد منازل قرية أم ضواً بان، وفوق البوَّابة الغارقة يخفق ديكان، أسود وأبيض، وتخفق إلى جانبهما راية ممزّقة! ولوجَّهت، أيضاً، بتحفيز المحرِّر الذي تفتقت عبقريَّته عن تعليق لا يقلُّ براعة، أسفل الصورة، يقول: "بقي هذان الديكان يصيحان، ليس لبزوغ الفجر، وإنما طلباً للنجدة، فالمياه تحاصر المكان، ولا أحد يسمع الصياح أو يستطيع الوصول إلى موقعهما، وهما الآن يواجهان مصيرهما المجهول، فهل تصمد البوَّابة حتى تجفَّ المياه، أم تنهار وهما على رأسها"؟!

أعادتني الصورة والتعليق، فوراً، إلى كتاب قديم عنوانه (طرائق الرؤية Ways of Seeing)، كان بعث به إليَّ صديقي هاشم صديق من لندن على أيام دراسته في E – 15 أواسط سبعينات القرن المنصرم. الكتاب مبنيٌّ على جملة أفكار مشمولة بحلقات تلفزيونيَّة كان قدَّمها عبر البي بي سي، بذات العنوان، جون بيرڤر الذي أسهم، لاحقاً، مع أربعة مؤلفين آخرين، في وضع هذا الكتاب، لتصدر طبعته الأولى بالتعاون بين البي بي سي والبنغوين عام 1972م، ولتتوالى طبعاته العديدة بعد ذلك.

يقع هذا المبحث الطريف في سبع مقالات يمكن للقارئ مطالعتها بأيِّ ترتيب شاء، أربع منها مكتوبة بالألفاظ والصور، بينما الثلاث الأخريات مكتوبة بالصور وحدها! وتقوم فكرتها الاجماليَّة على كون (الرؤية) سابقة على (الألفاظ)، تأسيساً على كون الطفل (يرى) و(يدرك) قبل أن يتعلم (الكلام). وشرط التعاطي مع هذه الفكرة، قبولاً أو رفضاً، أبعد ما يكون عن التبسيط، إذ هو مؤسَّس على حدٍّ شديد التعقيد، حيث قد يصعُب، وقد لا يصعُب، الاتفاق معها، تبعاً لإمكانيَّة، أو عدم إمكانيَّة، فضِّ الاشتباك وإزالة الخلط البـاديين فيهـا،

للوهلة الأولى، بين مفهومي (اللغة) و(الادراك). فهذان المفهومان وثيقا (الاتصال) جدلياً، لكنهما شديدا (الانفصال)، أيضاً، بحكم جدليَّة علاقتهما نفسها، فلا يصحُّ استخدامهما بالتبادل. (فالادراك) وليد (التفكير)، وهذا، بدوره، لا غنى له عن (اللغة)، بل يستحيل أن يتحقق خارجها. ولئن كانت إحدى أهمِّ النتائج التي توصَّل إليها برجسون فى مقدِّمة رسالته عن الأفكار والوعي هي أننا: "إنما نفكر بالضرورة بالألفاظ"، فإن الامام عبد القاهر الجرجاني كان قد خلص، أيضاً، إلى ذات الفكرة، في (دلائل الاعجاز)، بقوله: "إن العلم بمواقع المعاني فى النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها فى النطق"، فأنت "تطلب المعنى، واذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك، وإزاء ناظرك. وإنما كان يُتصوَّر أن يصعب مرام اللفظ من أجل المعنى أن لو كنت طلبت المعنى فحصلته، احتجت الى أن تطلب اللفظ على حدة، وذلك محال".

على أن ما يهمُّنا هنا هو السياق الآخر لمبحث بيرقر وزملائه، وفحواه أنه، وباعتبار (اللغة)، من زاوية النظر الفلسفيَّة والثقافيَّة التاريخيَّة، نسقاً من الاشارات والرموز يشكل أداة للمعرفة، ولحفظ واستعادة منتجات الثقافة الروحيَّة والعُشرة البشريَّة، فبإمكان (الصورة) أيضاً أن تمثل أحد احتمالات هذا النسق، بحيث تحلُّ محلَّ الالفاظ، وتقوم مقامها، أو تتكامل معها لتكثيف المعنى. ولئن كانت (رؤيتنا) للوسط المحيط هي التي تؤسِّس لـ (إدراكنا) لموقعنا فيه، بحيث يضحى بإمكاننا (وصف) ما (ندرك) من هذا الوسط بـ (الألفاظ) أو (الصور)، فإنه ليس بمقدور هذه (الألفاظ) أو (الصور)، أيّاً كانت، أن تبطل حقيقة كوننا محاطين بهذا الوسط، موضوعيّاً، (أدركنا) ذلك أم لم (ندركه)! وهكذا فإن علاقة ما (نرى) + ما (ندرك) + ما نعبِّر عنه بـ (اللغة)، (ألفاظاً) كانت أم (صوراً)، ما تزال، من زاوية النظر الفلسفيَّة، أكثر تعقيداً مِمَّا قد نتصوَّر من إمكانيَّة حسمها بكلمتين في هذه الخاطرة!

مصوِّر (السُّوداني) ومحرِّرها اشتغلا، بطريقتهما الخاصَّة، وبقصد أو بغيره، على ذات الاشكاليَّة، وذلك بمراوحتهما المبدعة بين (المُدرك) القريب المباشر و(المُدرك) البعيد غير المباشر، وإحالتهما واحدهما إلى الآخر، حسيّاً وعقليّاً، وبمثل هذه السلاسة البصريَّة والذهنيَّة المدهشة.. فاستحقا الاشادة!

•• الخميس 2007/7/12م ••

صديقي الشاعر الجميل والناشر البارع الياس فتح الرحمن كان في الخرطوم، خلال الأيام الفائتة، دون أن يعلم حتى الكثير من أهله وأصدقائه! ذلك أنه، وفور وصوله من مقرِّ إقامته بالقاهرة، انغمس في عمل متصل، نهار مساء، يضع لمسات ما قبل تدشين (دار مدارك للنشر)، بعد أن ظلَّ ينشط في هذا المجال خارج البلاد، محققاً فيه من الانجازات ما بهر العرب العاربة والمستعربة، بل والخواجات.. كمان!

مع أكيد رغبتي في (تمام كيفي) بصحبة الياس في المدينة، إلا أنني نصحت له، مثلما كنت نصحت، من قبل، لصديقي الآخر المفكر حيدر ابراهيم علي، مدير مركز الدراسات السودانيَّة، بالاحتفاظ بجزء من عمله ومكتبه بالقاهرة. ولا أعتقد أن حصيفاً سيسألني عن السبب!

ولأن الشئ بالشئ يُذكر، ولو مع الفارق، فإن الشاعر والمسرحي الشيوعي الألماني برتولد بريشت، حتى بعد أن قرَّر، عام 1949م، أن ينهي رحلة تشرُّده الطويلة في المنافي، ويعود ليستقرَّ وينشئ (البرلينر أنسامبل) في برلين الشرقيَّة، في ظلِّ سلطة حزبه نفسه، ظلَّ محتفظاً، في جيب سترته الداخلي، بجواز سفر نمساوي الجنسيَّة، ووثيقة حساب في مصرف سويسري!

ولا يغيِّر من دلالة ذلك شيئاً كونه لم يضطر لاستخدام أيٍّ من تلك (الابواب الخلفيَّة) حتى وفاته عام 1956م!

•• الجمعة 2007/7/13م ••

عدت، هذا المساء، إلى الأنس بسيرة شاعري الأثير فلاديمير مایاکوفسكي الذي لم يحظ شاعر روسي ـ سوفيتي، في زمانه وحتى يوم الناس هذا، بمثل ما حظي به من

صيت داخل وخارج بلاده، اللهم إلا سيرغي يسينين، شاعر الرومانسيَّة والطبيعة الريفيَّة، هذا إذا استثنينا، بطبيعة الحال، يفغيني يفتوشينكو الأصغر سناً بكثير.

رحت أقلب بعض ما وضع عنه من مؤلفات، أتلمَّس فيها، للمرَّة الألف، حقيقة ذلك القناع من التجهُّم والجفاء يكسو بهما وجهه، ويحيط شخصيَّته، عله يتقي شرور خصومه وحُسَّاده الكثر، ولؤمهم، ولكن.. هيهات، فقد هزموه، في نهاية المطاف، ودفعوه دفعاً.. للانتحار!

رغم تلك النهاية الفاجعة، فإن ما وثق له كاتبو سيرته من معارك كبيرة وصغيرة اضطر لخوضها مع أولئك الخصوم والحُسَّاد يكشف عن نفس أبيَّة لا ترضى الانكسار أو الضيم، وعن شخصيَّة مستقيمة لا تعرف المهادنة أو النفاق. لكن تلك المعارك، على شراستها، لم تخلُ من طرافة! ولعل ذلك يعود، في المقام الأوَّل، إلى حدَّة ذكائه، وسرعة بديهته، والأساليب غير المعتادة التي كان يستخدمها ضدَّهم، فيقلب سحرهم عليهم، ويردُّ كيدهم إلى نحرهم، ويمرمط بهم الأرض، ويجعلهم عبرة لمن يعتبر! وهذا باب واسع ربَّما نعود إليه في فرصة قادمة، ولكن لا بأس من أن نروي هنا ملمحاً، ولو بسيطاً، من مناخات معاركه تلك.

وقف، مرَّة، يقرأ قصائده في محفل عماليٍّ. وحيث أن تقليد الأمسيات الشعريَّة هناك يقتضي أن تعقب القراءة مناقشة الشاعر، فقد لاحظ أن خصومه قد توزَّعوا بأعداد كبيرة في أرجاء القاعة، فتهيأً لكونهم ما جاءوا، بطبيعة الحال، للاشادة به! وبالفعل ما أن فرغ من القراءة، حتى تصدَّى له أحدهم بقوله:

ـ "في شعرك، أيها الرفيق، عيب أساسي، فأنا لا أحسُّ بقصيدتك إلا بعد قراءتها بوقت طويل"!

فما كان من مايا إلا أن ردَّ عليه قائلاً:

ـ "وأنا ما ذنبي إذا كنت أنت كالزرافة، تغمس أقدامها في الماء البارد يوم السبت، فلا تشعر بالزكام إلا يوم.. الاثنين"!

•• السبت 2007/7/14م ••

كنا ألمحنا، في رزنامة 07/5/8، إلى ضرورة (العدالة الانتقاليَّة) لـ (المصالحة الوطنيَّة). وفي نفس اليوم أوردت الأخبار أن (هيئة جمع الصف الوطني) سلمت مقترحاتها للأحزاب، شاملة (تشكيل هيئة للمصالحة)، فاقتربت بنا شيئاً من المطلوب. ولكن أيَّة (مصالحة)؟! وما هي مهام (الهيئة) المراد (تشكيلها) لإنجازها؟!

هيئة سوار الدَّهب نفسها تعي، ولا بُدَّ، أن هذين أعقد سؤالين سيواجهان عملها، وذلك، بالأساس، من جهة موقف الحزب الحاكم. فلئن كان مضمون (المصالحة) الجادَّة وضع علامة فارقة بين توجُّهات الماضي وتوجُّهات المستقبل، فمن البدهى أن يجد أىُّ نظام ترعرع على الاستئثار بالسلطة صعوبة فى تجرُّع أن يُفرض عليه اكتشاف الخطأ القاتل فى إصراره على مواصلة السير بالطريق القديم، واستحالة استمرار شعبه فى الصمت بإزاء بقاء الحال على ما هو عليه، دَعْ مخاطر الاطماع الاجنبيَّة التى تجد في مثل هذه الفجوة ما يغوي، عادة، بالتسلل!

مع ذلك، فلا مناص من طرح بعض الأفكار التى لا بديل، فى الوقت الراهن، عنها، حيث تشكل المخرج الوحيد المتاح من بابين أساسيَّين:

أولّهما أن مرجعيَّة الحكم، الآن، والتي لا سبيل إلى القفز فوقها، هى (اتفاقيَّة السلام) و(الدستور الانتقالى)، وأضيفت لاحقاً (إتفاقيَّة أبوجا) المجمع على هشاشتها، و(اتفاقيَّة أسمرا) لسلام الشرق. ولئن كان غرض (الدستور) تحقيق هدفين مترابطين جدلياً: (السلام الشامل) و(التحوُّل الديموقراطى)، فإن تحقيقهما يمرُّ، بالضرورة، عبر تحقيق شرط (العدالة الانتقاليَّة)، كمقدمة لازمة لإعادة بناء (الجبهة الداخليَّة) المنهارة. لكن من فادح الوهم، يقيناً، تصوُّر إمكانيَّة إنجاز هذه الأهداف، بدون إصلاح بنية السلطة والعلاقات السياسيَّة، والتخفيف من غلواء (التهميش الطبقي) بمناهج العدالة الاجتماعيَّة، ومحاربة (التهميش الاثني) للتكوينات القوميَّة المستضعفة، و(التهميش النوعي) للنساء، وفض التناقض المصطنع بين (الديموقراطيَّة) و(الدين)، وإنجاز الاصلاحات التشريعيَّة اللازمة، وإتاحة المشاركة الواسعة للجماهير فى هذه العمليَّات.

على أنه، ورغم أن بلادنا ليست حديثة عهد بـــ (الديموقراطيَّة)، حيث ظلَّ النضال في سبيلها قانوناً ثابتاً للثورة السودانيَّة منذ فجر الحركة الوطنيَّـــة، إلا أن عهـــود الشـــموليَّة المتطاولة أسهمت فى تغذية الهشاشة النسبيَّة للبنية الاجتماعيَّة التى تتيح استشـــراء الغلـــو باسم الدين، وإضعاف آليات المقاومة للقهر، وتكريس قيم السوق بالمصادمة لقيم التضامن، ممَّا انعكس سلباً على أداء الدولة الوطنيَّة فى نموذجها القمعي، والتى أضحت تبدي، منـــذ حين، لا فى السياق المنسجم للتطوُّر الداخلي، وإنما استجابة، فحسب، للضغوط الخارجيَّة، إيحاءً خدَّاعاً بالقبول الشكلاني لـــ (التحوُّل الديموقراطي)، دون أن تحفل، مقـــدار قلامـــة ظفر، بمطلوبات (العدالة الانتقاليَّة) التى تفضِّل هذه الدولة أن تستخدم، بدلاً منها، مصطلح (المصالحة)، بشكل مخاتل، على خلفيَّة الخبرة المايويَّة الشائهة عام 1977م.

لذا ينبغي الأخذ فى الاعتبار بتداخل قضايا (التحوُّل الديموقراطى) لبلادنا فـــى نســـيج حراكات عالميَّة لا سبيل لفصلها عنها، حيث صارت إلى ازدياد ملحوظ، بفضـــل ثـــورة الاتصالات، التجمُّعات الدوليَّة المعنيَّة، على مبدأ (الاعتماد المتبـــادل)، بحقـــوق الانســـان والشعوب، وبالدفع باتجاه التواثق على المعايير الدوليَّة (للتحوُّل الـــديموقراطى)، ورفـــض التنصُّل عنها من جانب أىِّ حكومة. وهكذا لم يعُد (التحوُّل الديموقراطى) محض (خيـــار) يؤخذ به أو لا يؤخذ، فيتوجَّب، إذن، التعاطى معه فى منظور إلزاميَّته المحروسة برقابـــة دوليَّة، رسميَّة ومدنيَّة.

أما الباب الثاني فهو أن الدولة الخارجة، لتوِّها، من قبضة نظام قمعى، سواء بصـــورة راديكاليَّة، كما في جنوب أفريقيا، أو بصورة إصلاحية، كما في المغرب، فـــإن (التحـــوُّل الديموقراطى) فيها لا يمكن أن يقع إلا عبر جملة ترتيبات عدليَّـــة تهـــدف إلـــى تضـــميد الجراح، وتعويض الضحايا، مادياً ومعنوياً، وترميم شروخات الممارسة القمعيَّة الســـابقة، ممَّا قد لا يفى بمقتضياته مجرَّد النظام القانوني والقضائي التقليـــدي، خصوصـــاً عنـــدما يتطاول الأمد بالنظام القمعى، وبالحصانات التى يسبغها على عناصره، وبالتعقيدات التـــى تترتب على ذلك فى ما يتصل، مثلاً، بالتقادم المسقط للحق فى التقاضى وما إليـــه. لـــذلك فإن ما أضحى يُصطلح عليه بـــ (العدالة الانتقاليَّة) هو ما تحتاجه بلادنا، حقاً، في الوقـــت الراهن. لكن هذه (العدالة الانتقاليَّة) التى تقترن وجوباً (بـــالتحوُّل الـــديموقراطى) ليســـت محض تعبير (لغوي) سائب، بل (مصطلح) منضبط أكســـبته دلالتـــه المحـــدَّدة تجـــارب الشعوب من تشيلى إلى الارجنتين، ومن البيرو إلى غواتيمالا، ومن المغرب إلى جنـــوب

أفريقيا وغيرها، فضلاً عن الجهود الفكريَّة والحركيَّة التي يدعمها مركز (العدالة الانتقاليَّة) بنيويورك، بحيث أضحى أيُّ (تحوُّل ديموقراطي) مشروطاً بتوفير هذه (العدالة الانتقاليَّــة) التي ينبغي أن تتصدَّر أولويَّات أيَّة جهة تسعى لــ (توحيد الجبهة الداخليَّة) في الســودان، كهيئة جمع الصف الوطني، بذات القدر الذي تتصدَّر بــه أولويَّــات الرقابــة والاهتمــام الدوليَّين.

غير أن المشكلة الحقيقيَّة التي ستجابه هذه الهيئة تتمثل، ابتداءً، فى شحِّ فــرص هــذا (التحوُّل) نفسه الذى لا يبدو، حتى الآن، أن النظام يمتلك لأجلــه إرادة سياســيَّة كافيــة! والدليل ما ظلَّ يبدى من جفول كلما ورد مفهوم (العدالة الانتقاليَّة) المنضبط، فما يلبث أن يشيح عنه، ليستخدم مفهوم (المصالحة) أو (الوفاق)، محاولاً إعادة إنتــاج مبــادرة فــتح الرحمن البشير عام 1977، وهي نموذج سائب بلا ضمانات، يقول كلَّ شــئ ولا يقــول شيئاً، ويأخذ بالشمال ما قد يكون منح باليمين! ويجــدر، للدِّقّــة، أن نلاحــظ، أيضــاً، أن الحركة الشعبيَّة، شريك نيفاشا، وحركة مني أركو، شريك أبوجا، قد تجاهلتــا، بــدورهما، مطلب (العدالة الانتقاليَّة)، وقبلتا، بدلاً عنه، بصيغة (المصالحة) الفضفاضة! ففى الدستور الانتقالى، المستند إلى الاتفاقيَّة الأولى، تنصُّ المادة/21 على أن "تبتدر الدولة عمليَّة شاملة للمصالحة الوطنيَّة وتضميد الجراح من أجل تحقيق التوافق الوطنى والتعايش السلمى بــين جميع السودانيين". ورغم ما تتسم به هذه الصيغة من انشائيَّة برَّاقة، إلا أنها ســرعان مــا تتكشف عن خواء كامل إذا أخذنا فى الاعتبار ورودها ضمن المواد الموجِّهة لا الملزمــة، وكذا ورودها بابتسار وفر، حتى الآن، مهرباً مريحاً لحكومة الشريكين من النهوض بعبئها فى الممارسة. أما (أبوجا)، فرغم أنها ضمَّنت (الفصل الرابع منهــا ــ م/31) صــياغات مسهبة لنصوص الفقرات من (458) إلى (503)، تحت عنوان (الحــوار الــدارفورى ــ الدارفورى والتشاور)، إلا أنها جاءت، مع ذلك، أكثر سوءاً، كونها لم تقم وزناً للمتغيِّرات المجتمعيَّة التاريخيَّة، فمضت تدور حول مفهوم (المصالحة) بدلالة النموذج (الأهلى) القديم لــ (مؤتمرات الصلح القبلي)، فى وسطٍ نزعت منه قسوة الحــرب الضــروس تلقائيَّتــه الفطريَّة، فزعزعت، وسط الحريق الهائل، جدوى ذلك النموذج. و(الدولة)، إذ تسعى الآن إلى تشغيله، مؤمِّلة فى انتشاله من جوف الرماد الساخن، إنما تتجاهــل حقيقــة كونــك لا تستطيع أن تستعيد من التاريخ ما سبق أن طمرته فيه، إلا كاريكاتورياً أو مأساويَّاً!

لكن، مع كلٍ ما سقنا من مآخذ على المادة/21 من الدستور الانتقالى، فثمَّـة ضـرورة للاعتبار بــ (روحها) في تأويل (نصها)، لو صدقت النوايا، بما يحقق مرامـى المفهـوم الحديث لــ (العدالة الانتقاليَّة)، اهتداءً بأكثر من أربعين تجربة عالميَّة، لا استنساخها بـلا تبصُّر، مع الأخذ فى الحسبان بأن أقربها إلينا تجربتا (المغرب) تحت عنـوان: (الحقيقـة والانصاف)، و(جنوب أفريقيا) تحت عنوان: (الحقيقة والمصالحة).

فى (المغرب) أفضى جدل التطوُّر الطبيعى لعلاقات المجتمع المدنى مع النظام السابق إلى إحداث بعض (التحوُّل) داخل بنية النظام نفسه، بينما أفضـى فـى تجربـة (جنـوب أفريقيا) إلى نموذج مغاير بإنجاز القطيعة التامَّة مع نظام الفصـل العنصـري السـابق. والتجربتان مطروحتان، فى أفق الخبرة الانسانيَّة العامَّة، من خلال الاشتباك الوثيـق مـع دور القوى السياسيَّة ومنظمات المجتمع المـدنى فـى (التحـوُّل)، أو تجـاوز (سـنوات الرصاص)، وفق المصطلح المغربى، بلفظ العنف، وتفادي نزعة الانتقام، واعتماد الوسائل الديموقراطيَّة فى تقصِّى (الحقيقة الكاملة)، وأداء (واجب الـذاكرة) وفـق علـم الـنفس الاجتماعى، و(جبر الضرر) و(إعادة الاعتبار) إلى الضحايا وذويهـم، ماديَّـاً ومعنويَّـاً، و(عادة تأهيلهم)، فرديَّاً وجماعيَّاً، وابتداع (الاصلاحات الهيكليَّة) الكفيلة بقطـع الطريـق أمام أيٍّ انتهاكات لحقوق الانسان فى المستقبل. لقد انتهجـت كلتـا التجـربتين (جلسـات الاستماع العمومى public hearing)، كآليَّة لاسـتخلاص (الحقيقـة) مـن اعترافـات الجلادين مباشرة وعلانية. ثمَّ بعد ذلك، وليس قبله، يمكن للضحايا أن يعفوا، إذا شـاءوا، وذلك بالاستناد إلى أثر مسيحي عكف على تنزيله، في التجربة الأقدم بجنـوب أفريقيـا، القس ديزموند توتو وبعض الأكاديميين من المؤتمر الوطني الأفريقـي ANC، برعايـة مانديلا. ومعلوم أن الاسلام أيضاً يعلي من قيمة (العفو) عند (المقدرة)، ولعلَّ هذا هو مـا يسَّر للتجربة المغربيَّة أن تحقق بعض نجاحاتها.

هذا هو التحدِّي الأساسي الذي يواجه هيئة سوار الدَّهب. أمـا التعويـل القـديم علـى (خداع) النفس والشعب والعالم (بفبركة) نماذج من (مصالحات صوريَّة) و(ديموقراطيَّـات شكلانيَّة) لا يكاد يتبدَّى لها مردود سوى فى ضجيج إعلامى دعائى لا يرُدُّ حقاً أو يجبـر ضرراً، فقد أمسى محض وهم غارق فى الكساد واللا تاريخيَّة!

•• الأحد 2007/7/15م ••

هاتفني، ضحى اليوم، د. عوض الجاز، على خلفيَّة ما كنت أوردت، ضمن رزنامة الأسبوع الماضي، من عبارة جافية منسوبة إليه في حق المعارضين لاتفاق أبوجا بأنهم (أولاد حرام)! وأشهد، ابتداءً، أن الرجل، رغم كلٍ ما يحيط به من هالات الدولة، ورغم عدم وجود سابق معرفة شخصيَّة بيننا، كان، طوال محادثتنا، هادئاً، ودوداً، لم يستخدم أدنى نأمة سلطويَّة، بل راح ينفي، بنبرة حواريَّة غاية في التهذيب، صدور ذلك الوصف عنه في حق (أهل) دارفور. فأوضحت له، بدوري، أنني لم أنسب إليه إطلاق ذلك الوصف على (أهل) دارفور (أجمعين)، وإنما على (معارضي) اتفاق أبوجا منهم. فعاد يشرح لي أن العبارة التي وردت عنه، بتلقائيَّة سودانيَّة بحتة، خلال مخاطبته لجمهور الفاشر بمناسبة افتتاح محطتين للكهرباء والمياه هناك، هي: "الله يبعد عنكم أولاد وبنات الحرام ما يجوا يعيبوا ليكم الاتفاق"، أو شيئاً من هذا القبيل. فأوضحت له، من جهتي، أن غاية ما يُطلب من أيِّ كاتب هو أن يتحرى الدقة في شأن مصادره، وأنني حرصت، كعادتي دائماً، على إثبات مصدري، وهو عدد صحيفة (الشرق الأوسط) الصادر بتاريخ 06/5/11، وأن عدم نفيه، طوال ما يربو على العام، لما نسبته إليه الصحيفة المذكورة، يكسب تقريرها صدقيَّة مفترضة، بما يجعل أيَّ كاتب يطمئن إليها في باب الإسناد إلى المصادر. فنفى لي اطلاعه على ذلك التقرير، أو حتى علمه به. أخيراً شكرته على الاهتمام بما أكتب، وحرصه على توضيح وجهة نظره فيه.

•• الاثنين 2007/7/16م ••

في الأبيات الأخيرة من (سماء الخيال)، السوناتة الرابعة من قصيدة (الشيخ اسماعيل في منازل الشمس والقمر)، ينشد عبد الحي: "الجَّسَدُ قلبُ الفَرَاغ/ الجَّسَدُ مِرآة الكَواكِب/ الوَردَة الالهيَّة تتفتَّحُ في رَحِمِ العَذرَاء"!

وعندما صدرت، عام 1984م، الطبعة الأولى من مجموعة (حديقة الورد الأخيرة)، التي تشمل هذه القصيدة، لم يكن دان براون قد أنجز، بعد، نشر روايته الأشهر (شفرة دافنشي) التي صدرت بعد ذلك التاريخ بما يناهز العشرين سنة.

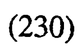
قبل (شفرة دافنشي) لم تكن (الوردة الالهيَّة)، أو (الزنبقة) ذات البتلات الخمس، رائجة في الثقافة الغربيَّة، شعراً أو نثراً، وإن كانت، حسب براون، كثيرة الورود في الآثار المسيحيَّة، رامزة لـ (الكأس المقدَّسة) التي ترمز، بدورها، لأخطر سرٍّ مقدَّس في المسيحيَّة ظلَّ يتوارث حراسته قادة جمعيَّة سيون السريَّة، كليوناردو دافنشي وإسحق نيوتن وفيكتور هوغو، وتلك أخطر افتراضات براون حول سلالة ما للسيِّد المسيح، مِمَّا عرَّضه لغضب الكنيسة!

وفي أحد حوارات الرواية وردت إشارات إلى الكأس المقدَّسة (كشخص)، بل (كامرأة)، وإلى رمزي الذكر والانثى، والافتراض الخطأ بأن رمز الأنثى (مرآة) تعكس جمالها، بينما أصل هذين الرمزين يعود إلى علم الفلك، حيث أن رمز الذكر هو رمز (الكوكب الإله مارس ــ المريخ)، ورمز الأنثى هو رمز (الكوكب الإلهة فينوس ــ الزهرة)، ويسمَّى (شاليس) أو الكأس، ويشبه القدح أو الاناء، والأهم .. يشبه (رحم المرأة!

نعود إلى سوناتة عبد الحي وإشاراتها المحيِّرة إلى (مرآة الكواكب) و(الوردة الالهيَّة) التي تتفتح في (رحم العذراء)، ونستحث النقاد أن يفتضوا لنا هذه المغاليق، حتى لا تذهب بنا الظنون إلى أن عبد الحي كان، أيضاً، أحد قادة جمعيَّة سيون!

‘‘

بُحَيْرَةُ مَنْ؟!



هل يضعضع تزايد نفوذ (العلم التطبيقي) مكانة (الشعر)؟! الاجابة تبدو غير ممكنة ما لم نحدِّد، أولاً، ما نعنيه بهذا المصطلح الغامض المعرَّف بالألف واللام: (الشعر)! ولقد شطحنا، صديقي بشرى الفاضل وشخصي، ذات عصف ذهني خلال سبعينات القرن المنصرم، فخلصنا إلى أن كلَّ فنٍّ هو، في النهاية، (شعرٌ)! ثمَّ لعلنا خففنا الوطء شيئاً، فحصرنا الأمر في فنون (الاعلاء اللغوي)! وربما كان ذلك بتأثير الاستخدامات التاريخيَّة للمصطلح بهذه الدلالة، حيث وضع أرسطوطاليس سفره (فن الشعر) وهو يشتغل على قوانين المسرح، وألف بوالو ديبريو كتابه (فن الشعر)، خلال القرن السابع عشر، في ذات المنحى أيضاً. وذهبنا إلى أن كلَّ (شعر) هو استجابة، على نحو ما، لضرورة اجتماعيَّة موضوعيَّة، من خلال الوعي أو اللاوعي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ونعني، بالطبع، المستوى الاصطلاحي والمفهومي للظاهرة، لا القيمة الكيفيَّة من زاوية النقد أو التذوُّق. وأعتقد أن الأمر ظلَّ دائماً هكذا، منذ رسومات الكهوف والاحتفاليات الطقسيَّة الباكرة. فقط مع تزايد وتعقد أشكال التعبير الفني خصَّ التقسيم المدرسي (القصيدة) وحدها كموصوفة بـ (الشعر).

وبرغم الاختلاف النوعى بين مداخل (الشعر) و(الفلسفة) و(العلم)، إلا أن الامساك بقرون الظاهرة (الشعريَّة) لا يكون بغير المقاربة (الفلسفيَّة) لحقيقة الحياة التي لا تتوفر بغير (العلم)، والوقوف على (فلسفته). ولا أعنى (المقاربة) بدلالة (التفسير)، بل (التغيير). مع ذلك (فتغيير) الشئ مستحيل دون (معرفته)، بحيث تبوخ أية محاولة لاصطناع (صِدامٍ) متعمَّل بين (الشعر = الفن)، ومناطه (الوجدان)، و(الفلسفة) الكامنة وراء كلِّ (معرفة/علم)، ومناطها (العقل). وقد نلاحظ، استطرادا، احتفاء (الفلاسفة) بـ (الشعر = الفن)، بل وتجريب بعضهم الاشتغال به!

الذين يطرحون المقابلة بين (الشعر) و(العلم) و(الفلسفة) ينطلقوَن، في الغالب، من الشك فى قدرة (الشعر)، بخيالاته وتهويماته وأساطيره، على الصمود أمام التطورات الجارية فى عصر (العلم)، ويتساءلون، من ثمَّ، عمَّا إذا كانت الحاجة لـ (الشعر) ستظل قائمة فى الحياة المعاصرة! لكن السؤال، بهذه الطريقة، مقلوب على رأسه! (فالشعر) ذاته

ضرب من الحفر المعرفي الذى يتغيَّا هدم واقع قبيح وبناء آخر جميل. علماً بأن الحديث، هنا، يدور حول (الشعر) الحقيقي، لا الأوهام، كما فى قول إلسا تريوليه عن لويس أراغون! ولأن هذا الواقع غالباً ما يبدو أكثر (واقعيَّة) من أن يتيسَّر استيعاب بؤسه، فإن الكثير من (الشعراء) يلوذون (بالأسطورة) هرباً من جنونه، وتحريضاً على استدباره! ولعلنا نفهم، من ثمَّ، قيمة النزوع (الشعري) الحثيث لاستلهام (الأسطورة)، لا كمنحى يتأسَّس على (أسطرة الواقع) من باب (شهادة الزور)، وإنما كمحض حيلة فنية تجرِّد هذا (الواقع) من أقنعته، وتجعله أكثر (افتضاحاً)!

إعادة إنتاج (الأسطورة) فى الشعر نشاط إبداعي يهدف، فى حقيقته، لا لنفي الواقع عدمياً، بل لتأكيد الاقتدار الانساني على فعل (التغيير = الثورة)! وبالتالي، فإن كلا (الشعر) و(العلم) يستهدف، وإن بطرائق مختلفات، تمكين المستضعف بحفز الوعى لديه بضرورة وإمكانيَّة هذا الفعل، وهذا أول (التحريض)! لذا (فالأسطرة) تستأهل الذمَّ، فقط، حين تستهدف إنتاج وعي (زائف) بالعالم من شأنه التخذيل من فعل (التغيير = الثورة). لكن (الأسطرة)، بهذا المعنى، ليست خصيصة ملازمة لكل استلهام (أسطوري)، فثمة فى (الاسطورة) والخرافة والسِّحر، أحياناً، ما من شأنه تعميق الوعي (الحقيقي) بـ (الحقيقة) في مجال الخلق (الشعري = الفني)!

صحيح أن عصرنا حفيٌّ، إلى حدٍّ الجفاف أحياناً، بـ (حقائق) الكشوفات (العلميَّة = العقليَّة). والناس فى كل مكان يتحدثون بنبرة التبجيل عن (العلم)، والتفكير (العلمي)، والمناهج (العلميَّة).. الخ. لكن مكابر من لا يرى، أيضاً، أنهم لا يستطيعون لجم شغفهم (الوجداني) القديم، قدم الانسانيَّة، بالموسيقى والرقص والتشكيل والدراما وغيرها، وإلى ذلك سائر ضروب الاعلاء اللغوى، قصيداً كان أم سرداً.. الخ. وإذن، (فالشعر = الفن) و(العلم) لا يشتغلان بالتبادل. هذا مدخل خاطئ لفهم كلا الظاهرتين!

وإذا حصرنا كلامنا في (القصيدة)، فإنها، من جهة أولى، من أقدم أشكال التعبير الجمالي، وأكثرها حميميَّة مع الفطرة. ولذلك فهي، على العكس من (الرواية)، مثلاً، شائعة فى البيئات الحضريَّة كما البدويَّة، حتف أنف الفارق الخشن بين وصف الممدوح بالكلب فى وفائه، وبين التغزل الفاره فى عيون المحبوب إذ تجلب الهوى من حيث يدرى المُحبُّ ولا يدرى! مع ذلك ليس نادراً ما يقع التوافق المدهش، في صياغة الصورة، بين (شاعرين)، بدوي وحضري، كالذي بين قول ود شوراني* (شاعر) البطانة: "نظرة المِنُّو

للقانون بقيت اتحدَّى/ فتحت عندي منطقة الغنا الانسدَّ"، وقول محجوب شـــريف (شـــاعر) المدينة: "وتفتح نظرة من عينيكي لي مجرى الغنا المسدود"! علماً بـــأن محجـــوب أنجـــز قصيدته عام 1976م، بينما أصدر حريز أوّل طبعة من (فن المسدار)، شاملة لمســـدار ود شوراني ذاك، ولأوّل مرَّة، عام 1977م! فانظر كيف تتجلى (وحدة) التجربة الشـــعوريَّة، مهما تباينت مصادرها، وكيف (تلتقي) طاقات التعبير (الشعري) عن ذات التوق للوجـــود (المغاير)، أياً كانت (الأشكال الفنيَّة) التي تتخذها! (فالشاعر)، فى المقـــام الأول، "إنســـان يخاطب الناس"، كما في كلمة لوردزورث. ويعظم أثر هذه المخاطبـــة وخطرهـــا، كلمـــا عظمت طاقة (الشاعر)، ليس فقط على تثوير مضمون الفضائل الانسانية التى يبشر بهـــا، بل وعلى تثوير اللغة ذاتها، كجزء من (البنية الفنيَّة) التي يتوسَّل بهـــا، ضـــمن حمولتـــه (الشعريَّة)، لخلق اللذة والادهاش والامتاع وخلب الألباب، قبل جلب المنفعـــة، أو الـــدفع باتجاهها، على رأي برتولد برشت. وفى هذا شئ من وصف (الشعر) كثورة (باللغة) و.. (فيها) أيضاً، ممَّا يتيح مسارب لـــ (العلم) و(فلسفته) إلى شـــرايين (الشـــعر) و(أوردتـــه) الدقيقة!

من جهة أخرى، لا يقوم ثراء (العلم) نفسه إلا على ثراء (الخيال) الذي يعتبر، أيضـــاً، عنصراً رئيساً في العمليَّة (الشعريَّة = الفنيَّة). (فالخيال)، إذن، من أبرز القواسم المشتركة بين الظاهرتين. ومشهورة الموافقات بين (الشعر = الفن) وبـــين (العلـــم)، فـــالكثير مـــن الحقائق (العلميَّة) تجذرت، ابتداءً، فى (الشعر = الفن)!

من جهة ثالثة، نشير، على صعيد علاقة (الفلسفة) بـــ (الشعر/القصـــيدة)، دون إغفـــال الفروق بينهما، إلى البنائيَّة الفلسفيَّة المذهلة التى أنجزها المتنبي، مثلاً، فى مستوى (جـــدل اللغة) و(جدل الصورة الشعريَّة)، قبل أن يصار إلى (إعادة) إنتـــاج هـــذه البنائيَّـــة فـــي المستوى (الفلسفي) المجرَّد بقرون طوال، لدى هيغل ثم ماركس. واستطراداً، ننوِّه أيضـــاً بالتأسيسات الباهرة للامام عبد القاهر الجرجانى، مثلاً، فى حقل الأدب وفلسفة اللغة، بشأن جدل (المضامين والأشكال)، أو (المعـــانى والمبـــانى)، دَعْ الانفجـــار المـــذهل للمنجـــز (الشعري) والنقدي العربي، على هذا الصعيد، فى العصر الحديث.

الشاهد، ليس ثمَّة (تطابق) تام ولا (قطيعة) نهائيَّة بين (الشعر = الفـــن)، و(الفلســـفة)، و(العلم). وطالما بقى فى الانسانيَّة شغف باللذة المتأتية من التطلع للوجود المغاير، فسوف تبقى لـــ (الشعر = الفن) قيمته المتأتية، بالأساس، مِن خاصيَّته (التلقائيَّة)، مع الأخذ فـــي

الحسبان بضرورة مواصلة (القصيدة) التغذي على الأجناس الأخرى، كالسرد والمسرح والسينما. بعد ذلك، وليس قبله بأيَّة حال، (قد) يمنح المخزون (الفلسفي) و(المعرفي) هذه القيمة (قيمة مضافة)، دون أن يكون هذا المخزون نفسه هو مصدر (القيمة الابداعيَّة) الأصليَّة!

•• الأربعاء 2007/7/18م ••

لا يعرف (السجن) إلا من يكابده! تصحيف طفيف لبيت الشعر الشهير خطر لي وأنا أتابع، اليوم 07/7/18، الاحتفالات في جوهانسبيرج بعيد الميلاد التاسع والثمانين لنلسون روليلالا مانديلا، فتذكرت كيف تلقينا عام 1990م، ونحن نقضي فترة اعتقال بسجن بورسودان، نبأ إطلاق سراحه بعد صموده الأسطوري طوال سبع وعشرين سنة بين جدران الزنزانة رقم (46664) بسجن جزيرة روبن ايلاند بجنوب أفريقيا، فلكأننا، بالحق، تلقينا نبأ إطلاق سراح رفيق لنا في زنزانة مجاورة!

ولد (ماديبا)، وهذا إسمه المحبَّب، بترانسكاي بجنوب أفريقيا. وفي الثانية عشر اختير زعيماً لقبيلته، خلفاً لوالده الذي توفي. وفي 1930م تلقى دروسه الابتدائيَّة في مدرسة داخليَّة، ثم بدأ التحضير للبكالوريوس من جامعة (فورت هار)، غير أنه فصل، مع رفيقه اوليفر تامبو، عام 1940م لاشتراكهما في إضراب طلابي، فاضطر لمتابعة دراسته بالمراسلة، حتى تأهَّل للالتحاق بكليَّة القانون بجامعة (ويتواتر ساند).

في الرابعة والعشرين التحق مانديلا بـ (المؤتمر الوطني الأفريقي) المدافع عن حقوق الأغلبيَّة السوداء المهضومة ضد سياسات الأقليَّة البيضاء العنصريَّة، خصوصاً بعد العام 1948م عندما صعد الحزب القومي إلى الحكم، ببرامجه القائمة على (الفصل العنصري)، حيث لم يكن يحق للسود المشاركة في الحياة السياسيَّة، أو إدارة شؤون البلاد. وكانت الحكومة تجرِّدهم من ممتلكاتهم، وتهجِّرهم من مقاطعاتهم، إنتهاكاً لمقدَّساتهم القبليَّة، وحرماناً لهم من مواصلة العيش على أرض الاجداد! وسرعان ما اشتهر مانديلا كمناضل جسور، وقائد لحملات المقاومة وسط جماهير شعبه. وكان المؤتمر يدعو، في البداية، للمقاومة السلميَّة، لكن بعد إطلاق النار على المتظاهرين عام 1960م، وحظر الجماعات

المناهضة للعنصريَّة، أعلن المقاومة المسلحة، فأصبح مانديلا، في 1961م، رئيسا للجناح العسكري للمؤتمر. وفي أغسطس 1962م اعتقل وحوكم بالسجن خمس سنوات بتهمة السفر غير القانوني والتدبير لإضراب. وفي 1964م حوكم، مجدَّداً، بالسجن مدى الحياة بتهمة التخطيط لعمل مسلح!

قضى مانديلا سبعاً وعشرين سنة في السجن، دون أن يغيِّر مواقفه أو مبادئه، ممَّا شكل مصدر إلهام لرفاقه، وتقوية لعزائمهم داخل وخارج الأسوار، فاستحال النداء بإطلاق سراحه أنشودة ضد التمييز العنصري. وفي 1980/6/10م نشرت رسالته التي سرَّبها لزملائه في قيادة المؤتمر، وفحواها: "إتحدوا! وجهِّزوا! وحاربوا! فما بين سندان التحرُّك الشعبي ومطرقة المقاومة المسلحة سنسحق الفصل العنصري"! وفي عام 1985م عُرض عليه إطلاق سراحه مقابل وقف المقاومة المسلحة، إلا أنه رفض المساومة، فبقي في السجن حتى 1990/2/11م، عندما أثمرت نضالات المؤتمر والتضامن العالمي في إطلاق سراحه بأمر من رئيس الجمهوريَّة، آنذاك، فريدريك دكليرك الذي ألغى أيضاً حظر المؤتمر. وفي 1993م حصل مانديلا، مناصفة مع دكليرك، على جائزة نوبل للسلام.

من يونيو 1991م إلى ديسمبر 1997م تولى مانديلا رئاسة المؤتمر. وفي 1994/4/27م فاز في أوَّل انتخابات ديموقراطيَّة بالبلاد، فأدى اليمين الدستورية في 1994/5/10م كأول رئيس أسود لها. واستطاع، خلال فترة حكمه، أن يحقق تحوُّلاً كبيراً من حكم الأقليَّة إلى حكم الأغلبيَّة، وبالأخص في جبهة (العدالة الانتقاليَّة) التي مكنت، عن طريق الكشف عن (الحقيقة)، من تفادي نزعة الانتقام، وتحقيق (مصالحة) تاريخيَّة مع الذاكرة الوطنيَّة في المقام الأوَّل. غير أنه أعلن، في يونيو 1999م، عن رغبته في التقاعد. و.. عقبال الشمعة المئة!

•• الخميس 2007/7/19م ••

مرَّت اليوم الذكرى السادسة والثلاثون لحركة الشهيد هاشم العطا التصحيحيَّة في 19 يوليو 1971م. وكما هي العادة (السنويَّة!) انخرط المتباكون على شهداء (بيت الضيافة)، يتفجَّعون بدموع التماسيح السياسيَّة، مع أن أكثرهم، وبكلِّ المعايير، لو كان وجد، قبل

ذلك، أحداً من أولئك الشهداء في النار لزاده حطباً! ومالنا نمضي بعيداً، وقد اهتبل بعضهم، بالفعل، سانحة مشاركتهم في حركة الشهيد محمد نور سعد، بعد ذلك بأقلٍ من خمس سنوات، فانطلقوا يفشُون غبينتهم النابحة على مايو وسنسفيل جدودها، تاركين ذلك القائد الباسل يجوس وحده من ركن إلى ركن، في عرصات الخرطوم، يحاول أن يلمَّ شعث خطته التي بعثروها له، يومذاك، بخراقتهم! ففيهم من ذهب ليقتل رئيس هيئة الأركان في بيته، ولمَّا لم يجده فتح نيران مدفعه على شقيقه العائد لتوِّه بدرجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أجنبيَّة، والمستغرق في نومه، في ذلك الفجر الباكر، فعجن لحمه وعظمه ودمه مع المرتبة والأغطية والوسائد! وفيهم من ترك حراسة جسر النيل الأبيض، فرحاً باقتناصه قائد السلاح الطبي الاعزل، ينزله أسفل الجسر، ويمزق جسده برشاشه من على مسافة أقلٍ من متر واحد! وفيهم من أطلق جحيم راجماته، تحت جنح الظلام، على حفنة من جنود سلاح المهندسين بأم درمان، وهم نيام عُزّل، لتتشظى أجسادهم مِزقاً على جدران العنابر وبلاطها!

ولك أن تعجب، بعد كلٍ ذلك، من أن أولئك هم أكثر الذين يتحمَّسون، في مثل هذه الأيام من كلٍّ عام، للتفجُّع على (الاخلاق) السودانيَّة، وتركة (التسامح) المتوارثة، ثمَّ ما يلبثون أن يعرجوا، وهذا بيت قصيدهم ومربط فرسهم، لإدانة الشيوعيين بتلك الجريمة، لا يبالون بالتثبت من الحقيقة مقدار قلامة ظفر، ولا يهمهم أن مَن انقلبوا يتخذونه، في بعض سنوات حكمه اللاحقة، (رئيساً قائداً) يزيِّنون له فجوره، كان، في خطوة أشبه بالجسٍ بعد الذبح، قد أعدم قادة الشيوعيين والديموقراطيين، أوَّلاً، ثم شكل، بعد ذلك، لجنة، برئاسة القاضي حسن علوب، للتحقيق في تلك الاحداث! لكنه ما أن تسلم تقريرها النهائي حتى سارع إلى طمره (!) ولو كان وجد فيه ذرَّة مِمَّا يمكن أن يدفع به عن نفسه، أمام العالم، تهمة التعجُّل بالجور على أولئك النفر من خيرة أبناء الوطن، عسكريين ومدنيين، لما كان أراح أجهزة إعلامه، ساعة واحدة، من (النباح) بنتائج تلك التحقيقات، و.. إن في الناس لفطانة!

وعلى ذكر تركة (الاخلاق والتسامح) السودانيَّة نقول ما سبق أن قلنا ذات (رزنامة) قديمة: نعم، لو أن (ثورة أكتوبر) أو (انتفاضة أبريل) قد وقعت في أيٍّ بلد عالمثالثيٍّ آخر لأبيد نصف سكانه لا محالة (!) ولو ان الجماهير الغاضبة في ذلك البلد كانت قد اقتلعت دكتاتوراً كجعفر نميرى، عن جدارة واقتدار، وألقت به فى مزبلة التاريخ من الباب، لما

استطاع العودة من النافذة، يأكل الطعام، ويمشى فى الأسواق، ويغشى المآتم والأفراح، وينشىء حزبه مع المنشئين، ويتحالف مع الحزب الحاكم، بل ويترشح لرئاسة الجمهوريَّة.. كمان (!) لكن، قبل أن نهتزَّ (طرباً!) لهذا المعنى، علينا أن نراجع أوراقنا، فنكمل الجمل الناقصة، ونصِل بين النقاط المبعثرة، ونضع خطوطاً خضراء تحت الكلمات الصحيحة، وحمراء تحت الخاطئة، ونسجل، على الهوامش، ما نلاحظ من ثقوب وتناقضات، لندرك أن من الغفلةِ الظنَّ بأن "الأشياء هى الأشياء"، على قول الفيتورى! فبقدر ما يصحُّ (التفاؤل) بأن (العنف) ليس هو (نهاية السياسة) فى بلادنا، يقع صحيحاً أيضاً (التشاؤم) من كون (التسامح) لم يكن، يوماً، السمة الوحيدة المائزة لسلوكنا السياسي!

في هذا الاطار التاريخي، فقط، يمكننا التبصُّر في حادثة (بيت الضيافة)، بدلاً من مواصلة استخدامها كمحض مكيدة سياسيَّة، أو حتى تأبيدها كمجرَّد موضوع لـ (يوميَّة تحري)، على حدِّ تعبير الصديق الحبيب عبد الله علي ابراهيم!

●● الجمعة 2007/7/20م ●●

في سياق تصريحاته المتواترة، طوال الاسابيع الماضية، حول العثور على آثار بحيرة قديمة ضخمة تحت الأرض، إلى شمال شرق دارفور وجنوب غرب مصر، تبلغ مساحتها 30.750 كيلومتراً مربَّعاً، ما يُعادل مساحة ولاية ماساتشوستس الأمريكيَّة وثلاثة أضعاف مساحة لبنان، قال فاروق الباز، الخبير الجيولوجي الأمريكي الجنسيَّة، المصري الأصل، ومدير مركز الاستشعار عن بُعد بجامعة بوسطن، قولاً عسير الهضم بأن "الحرب وعدم الاستقرار في دارفور يرجعان (كليًا) إلى نقص المياه.. ولذلك إذا وجدت مياهاً للمزارعين بالاضافة إلى مياه للبدو.. فإنك تحلُّ المشكلة (تماماً).." (الصحافة عن رويترز، الجمعة 07/7/20). عُسر الهضم مردُّه إلى كلمتي (كليًا) و(تماماً) الاطلاقيَّتين ضمن رؤية الباز، كون أزمنة طويلة قد تصرَّمت منذ بدأت (حرب الموارد) قبل أن تتحوَّل إلى (حرب هويَّات) في هذا الاقليم، بحيث تشعَّبت وتعقدت عواملها، فلم يعُد ثمَّة سبب جذري واحد أحد يُشار إليه بالبنان، فيُعالج، فتنتهي المشكلة! وكما سبق أن نوَّهنا كثيراً فإن نظريَّة محمد سليمان حول (انقلاب الوعي) تقدِّم مداخل أفضل بما لا يُقاس لهذه المعضلة من

مجرَّد التبسيط الذي يتصوره بها العالِم الأمريكي المصري، وذلك في كتابه (السودان: حرب الموارد والهويَّة، كيمبردج 2000م)، فليُرجع إليه.

مع ذلك فخبر اكتشاف البحيرة، في حدِّ ذاته، من الضخامة بما يستحوز على اهتمامنا الاستثنائي، كونها توفر مصدر مياه محتمل لمنطقة تعاني من الجفاف، حيث أثبت برنامج الامم المتحدة للتنمية في تقرير الشهر الماضي (يونيو 2007م) أن الصحراء امتدَّت جنوباً بمعدَّل 100 كيلومتراً خلال السنوات الأربعين الماضية! ويتوقع الباز وجود خزَّانات أسفل سطح الأرض يمكن حفرها لاستخراج مياهها، مؤكداً أن معظم مياه البحيرة تسرَّبت عبر الطبقة الرمليَّة لتتراكم كمياه جوفيَّة.

للوهلة الأولى، بدا لي وجيهاً جداً مقترح صديقي شمو ابراهيم شمو، عاشق دارفور المدله، ومفتش التنمية الريفيَّة فيها لسنوات طوال، بإطلاق اسم الباز، عدالة، على مشروع البحيرة (الصحافة، 07/7/11). وازدادت عندي هذه الوجاهة على خلفيَّة الانطباع الذي تكوَّن لديَّ عن فضل هذا العالِم في (اكتشاف) البحيرة، ومبادرته على هذا الأساس، والمُسمَّاة (1000 بئر لدارفور)، خاصة وأن الرجل الذي عمل في (برنامج أبولو) التابع لإدارة الطيران والفضاء الأمريكيَّة (ناسا)، مشرفاً على التخطيط العلمي لرحلات القمر، كان أجرى بحثاً مماثلاً قاد لإنشاء 500 بئر في منطقة قاحلة في مصر، ممَّا ساعد على استصلاح وري 150 فداناً تزرع الآن قمحاً.

غير أن عبد الرازق مختار، استشاري المياه الجوفيَّة وخدمة البيئة والتنمية، هزَّ مقترح شمُّو هزَّاً، ورجَّه رجَّاً، وأشبعه تفنيداً وتخذيلاً وإضعافاً بالمرَّة، واصفاً اعتبار خبر البحيرة (اكتشافاً) سيغيِّر وجه الحياة في الاقليم المنكوب بأنه من عمل (العامَّة)، بينما يراه محض (بوليتيكا)! وأورد الكثير من الشواهد العلميَّة التاريخيَّة التي تثبت أن هذا الخبر متواتر في البحوث والدراسات منذ ما يربو على السبعين عاماً، ابتداء من دراسة الخبير الانجليزي ساندفورد عن تواجد المياه الجوفيَّة وامتداد خزَّاناتها بشمال غرب السودان، والمنشورة في (المجلة الجيوفيزيائيَّة)، العدد 135، عام 1935م، وبالتالي "فالباز لم يكتشف بحيرة ولا يحزنون، وأن معالم الخريطة الجيولوجيَّة للسودان، خاصَّة منطقة الكشف، معروفة للكثيرين من قبل أن يولد الباز"، مبدياً خشيته من ".. أن يأتينا أحدهم بخبر اكتشاف السودان!" (الصحافة، 07/7/20).

بقي أن نقول إنه، لولا الكم الهائل من المعلومات الموثقة التي احتشدت بها مقالة الاستشاري/ عبد الرازق، لما أعرناها نظرة، فأين، تراها، الحقيقة؟!

•• السبت 2007/7/20م ••

في ورقته حول د. محمد جلال، عضو اتحاد الكتاب السودانيين المعتقل، ومن خلال ندوة الاتحاد، تضامناً معه، بقاعة عبد الحي، نهار الأربعاء 07/7/18، ضرب د. الوليد مادبو مثلاً بتصدِّي هذا الباحث لجهات عالميَّة رفضت فكرة تحويل تسمية دراسات علم الآثار في منطقتنا الجغرافيَّة من (علم المصريَّات Egyptomology) إلى (علم السودانيَّات Sudanology)، وذلك من منطلق رؤيته للحق في تقرير وإثبات أن منشأ هذه الحضارة هي أرض النوبة. من ثمَّ نبَّه مادبو إلى أن وقفة محمد جلال التي أدت لاعتقاله ينبغي ألا تفهم كمجرَّد وقفة (كجباريَّة)، بل كوقفة وطنيَّة تدعو لاحترام الخصوصيَّة الثقافيَّة للشعب النوبي وغيره من شعوب بلادنا، كوسيلة حضاريَّة لتقرير الذات السودانيَّة ديموقراطيَّاً.

وبالحق، فإن لمحمد جلال مجاهداته الفكريَّة المرموقة في مبحث (الهويَّة) و(التمايز) كمقولتين فلسفيَّتين وثيقتي الارتباط، بدلالتي (الوحدة) و(الاختلاف)، وتعود صياغتهما إلى الفلسفة اليونانيَّة الباكرة، إلا أنهما فهمتا، آنذاك، فهماً أنطولوجياً بحتاً، تراوح بين تأكيد بارمنيدس على (التطابق) وخلوصه إلى (الثبات)، وبين تشديد هيراقليطس على (التغيُّر) وخلوصه إلى (النسبويَّة). لكن مع أرسطو بدأ الانتقال من دراستهما في إطار العلاقة الأنطولوجيَّة بين الأشياء الماديَّة، فحسب، إلى معالجتهما، أيضاً، فى حقل العلاقة المنطقيَّة بين الأحكام المفاهيميَّة. هكذا أضحت (الهويَّة) تدل على (الثابت) المشترك، سواء بين الأشياء الماديَّة أو الأحكام المفاهيميَّة، أما (التمايز) فأضحى يدلُّ على (عدم تطابقهما). لاحقاً طوَّر ليبنيتز هذا الاتجاه بصياغته (قانون الهويَّة المنطقى). غير أن أسلوب التفكير الميتافيزيقى السائد، آنذاك، بالغ فى عزل (الهويَّة) عن (التمايز)، الأمر الذى انتقدته المثاليَّة الألمانيَّة، خاصة لدى هيغل، حتى جاءت الماديَّة الدياليكتيكيَّة لتعين على رؤية

المقولتين كوجهين (متحدين ومتضادَّين) لظاهرة واحدة، و(كمرحلتين) من تطوُّر تناقضاتها الداخليَّة، وكتعبير عن علاقتى (الثبات والتغيُّر) فيها.

ومحمد جلال هو سليل البحث الطويل في قضيَّة (الهويَّة) التي شغلت أجيالاً من المبدعين والمفكرين والباحثين السودانيين، منذ بواكير ثلاثينات القرن الماضى، حيث بدت كما لو تكرَّست في حقل الآداب والفنون وحدهما. فقد وعدت (مدرسة الفجر)، مثلاً، بالتأسيس لما أسمته بـ (الأدب القومى) لاستجلاء (الذاتيَّة السودانيَّة)، وأطلق حمزة الملك طمبل نداءه الشهير: "يا شعراء السودان أصدقوا وكفى!" وذلك فى كتابه (الشعر السودانى وما ينبغى أن يكون عليه)، كما نحا محمد احمد محجوب ذات المنحى في معالجته لقضيَّة الأدب واللغة في السودان. ثم بعد سنوات طوال برزت، في ذات السياق، أطروحتا (الغابة والصحراء) فى مطالع الستينات، و(أبادماك) فى خواتيمها، وإن اتسع مفهوم الأخيرة شيئاً، ليشمل سائر أشكال الفنون، كما ظهرت (مدرسة الخرطوم) في التشكيل، خلال النصف الثاني من الستينات. لكن، مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، بدأت هذه القضيَّة تحظى باهتمام ومشاركة أوسع من مفكرين ومبدعين وباحثين وكتاب وسياسيين من مختلف المدارس والاتجاهات والتخصُّصات، ممَّا أكسب الحوار طابعاً سوسيوبوليتيكانيّاً أعمق. تلك هي الأجواء التي شهدت ولادة مفهوم (السودانويَّة)، بدلالاته المتعدِّدة، ولعلَّ أشملها الدعوة لمقاربة سؤال (الهويَّة) من خلال معالجة حراكات وعلاقات التاريخ والاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والفكر فى السودان، على الصعيدين البحثى والإبداعى، والاشتباك، بحساسيَّة خاصة، مع المحدِّدات الرئيسة لأسئلتها التفصيليَّة على ما هى عليه فى بلادنا، وليس بالتعميم الرتيب لخصائص هذه الحراكات والعلاقات في أيِّ بلد آخر. وقد سلك مفهوم (السودانويَّة)، منذ بواكير استخداماته، لا بالمعنى الذى يزعم اكتمال التأسيس النظري أو المنهجي الشامل، كما راج خطأ، وإنما بدلالة التشديد الاشكالي، فحسب، على تلك الحساسية، أو التوجه الذهني المطلوب عند التعاطي مع سؤال (الحالة السودانيَّة)، وتجليات الواقع الثقافي، بحيث يستشرف أفقه الممكن، ويمتح من حقائقه المجرَّدة، القائمة على (التنوُّع) بالأساس. (السودانويَّة)، بهذا الفهم، أدنى لأن تتمظهر (كنظريَّة) لم تكتمل بعد، لكنها تعكس التوق لتجاوز المقاربات التى تعمد لإخضاع الواقع الفكري والثقافي فى السودان لنظريات وفرضيات (عامَّة). وهي، بالأخص، انتباهة سديدة لثقل (العامل الثقافي) في منظور التاريخ الاجتماعي لمختلف تكويناتنا القوميَّة.

و(السودانويَّة)، فى بعض مجازاتها أيضاً، تقصٍ منتبه لأهمّ اتجاهات الحوار المطلوب بين مكوِّنات الأمة، تحقيقاً له، وضماناً لتواصله، كغاية ووسيلة في آن. ولأن هذا الحوار لم يستقم، حتى الآن، كما ينبغى، فإن الثقافات السودانيَّة، بل والشعوب السودانيَّة نفسها، لا تزال جزراً معزولةً، والتائه الأكبر وسطها هو إنسان السودان الأوسط الذى ينتابه، على حد تعبير نور الدين ساتى الذي يعود إليه الفضل في سك المصطلح ذاته، ".. الإحساس فى بعض الأحيان بأنه يعيش حياته كجورب مقلوب" (م/الثقافة السودانية، ع/15، أغسطس 1980م، ص 11).

إلى تيار (السودانويَّة) هذا نستطيع أن ننسب محمد جلال أيضاً. ففي كتابه الموسوم بـ (منهج التحليل الثقافي: القوميَّة السودانيَّة وظاهرة الثورة والديموقراطيَّة) يقدِّم نموذجاً مرموقاً، كما نوَّه د. مادبو، في مناهضة (المركزيَّة الثقافيَّة)، إعلاءً لشأن (الهويَّة والتمايز) من صميم خبرة الواقع السوداني، فيرى، عن حقٍّ، أن (المركزيَّة) ستؤدي حتماً إلى هَرَميَّة تبرِّر لرجل الدولة شحذ محفزات النزعة القبائليَّة، دونما أدنى اعتبار لواجبه في تقرير الرابطة المدنيَّة، ويشدِّد على الديموقراطيَّة المؤهَّلة حقاً لتوظيف جدليَّة الصراع الثقافي إيجابياً، كبديل يجدر التعويل عليه، كونها "محور التماسك العاطفي" للشعب.

مكان محمد جلال شاغر في قاعات الدرس، وحلقات الحوار العفيِّ في الهواء الطلق، لا بين جدران السجون الشائهة، أو في عتمة الزنازين الموحشة!

●● الأحد 2007/7/21م ●●

ما زلت عند رأيي بعدم وجود سند قانوني يخوِّل النيابة في إصدار الأمر للصحف بالامتناع عن تناول قضية ما في مرحلة التحري بذريعة "التأثير على العدالة"! (فالعدالة) المقصودة بنصِّ المادة/115 من القانون الجنائي لسنة 1991م هي، بالأساس، (عدالة الاجراءات القضائيَّة). وهذه ليست محض صيغة (لغويَّة) يفسِّرها كلٌّ بما شاء، بل هي (مصطلح) منضبط بنص المادة/3 من ذات القانون، والتي تعرِّف (الاجراء القضائي) بأنه "أي إجراء يجوز خلاله أخذ البيِّنة وفقاً للقانون". ومعلوم من قانون الاثبات لسنة 1993م وقانون الاجراءات الجنائيَّة لسنة 1991م، أن (أخذ البيِّنة) يختلف عن (جمع الأدلة). فعلى

حين تختصُّ بالأخيرة (النيابة)، كجزء من (السلطة التنفيذيَّة)، تختص بالأولى (المحكمة) كجزء من (السلطة القضائيَّة). ومن نافلة القول إنه ليس لـ (السلطة التنفيذيَّة) أن تستلب لنفسها، لا بشكل مباشر ولا بالالتفاف على النصوص، أيّاً من اختصاصات وصلاحيَّات (السلطة القضائيَّة).

أما عبارة (الأجهزة العدليَّة) التي ما تنفكُّ (الحكومة) تلوكها، صباح مساء، فهي محض بدعة ابتدعتها لتغرس في ذهنيَّة العامَّة أن وزارة (عدلها) وديوان (نائبها العام) ينـدرجان في قوام (السلطة القضائيَّة)، علماً بأنه لا وجود لأيٍّ (أجهزة عدليَّة) خارج (السلطة القضائيَّة)! ولئن كان ذيل المادة/115 يضيف لـ (الاجراءات القضائيَّة) أيَّ (إجراءات قانونيَّة متعلقة بها)، فإن (الاجراءات القانونيَّة) المقصودة هنا هي من سنخ عمل الموظفين العموميين في تنفيذ الاحكام والأوامر الصادرة ضمن (إجراءات قضائيَّة)، ما يعني ضرورة وجود (إجراء قضائي)، ابتداءً، كي يقال إن ثمَّة (إجراء قانوني) متعلق به، وليس العكس كما تفترض أوامر النيابة خطأ!

وحدها (المحكمة) هي التي تملك سلطة أخذ أيٍّ متهم بجريمة (التأثير على العدالة)، بموجب المادة/115 من القانون الجنائي لسنة 1991م، والذي يُعتبر تطبيقه من اختصاص (القضاء)، لا غيره، وذلك (بعد) ارتكاب الفعل، لا (قبله). وغني عن القول إن من حق المتهم أن يدفع بأن فعله لا (يؤثر على العدالة). أما أقصى ما تستطيع النيابة فعله، فهو أن تقاضي أمام (المحكمة) من ترى أنه (ارتكب)، لا (قد) يرتكب، فعل (التأثير على العدالة)، ثمَّ عليها وحدها، في هذه الحالة، أن تثبت، دون مرحلة الشك المعقول، أن من شأن الفعل المرتكب (التأثير)، فعلاً لا قولاً، على (العدالة)، وأن المتهم قد (قصد) ذلك! ولو وضعت إدارات الصحف (الرحمن) في قلبها، لاكتشفت أن النيابة لن تستطيع إلى تنفيذ أوامرها سبيلاً، في ما يتصل بإجراءاتها حول ما تسميه (المؤامرة التخريبيَّة)، وذلك لسبب في غاية البساطة.. هو أنه ليست ثمَّة (إجراءات قضائيَّة) قد ابتدئ فيها، بعد، حتى (تتعلق) بها (الاجراءات القانونيَّة) للنيابة!

مع أكيد تقديري للصديق صلاح أبو زيد، المدَّعي العام، واحترامي الواجب لأمره المذكور، إلا أنني ما زلت متمسكاً برأيي الذي سبق أن أوردته في الرزنامة الماضية بأن انتقال النيابة من التمترس خلف نصِّ المادة/130 من قانون الاجراءات الجنائيَّة لسنة 1991م، بعد أن نفض وزير العدل النائب العام نفسه كلتا يديه عنها، إلى التذرُّع بنصِّ

المادة/115 من القانون الجنائي لسنة 1991م، يشي، فقط، بالنيَّة المُبيَّتة، لدى (الحكومـة)، لإهدار الحريَّات الصحفيَّة، ولو بالتغوُّل الصارخ على (سلطة القضاء)!

●● الاثنين 2007/7/22م ●●

عطب خطير أصاب محرِّك الطائرة أثناء تحليقها، وعلى متنها خمسة ركـاب وأربـع مظلات هبوط فقط. ولما بات واضحاً أنها تشرف على السقوط، قال الراكب الأوَّل:

ـ "يا جماعة.. أنتم، طبعاً، تعرفون أنني رونالدو، أعظم لاعب كرة قدم فـي العـالم، وهذه اللعبة تحتاجني بشدة، فلا بُدَّ أن أعيش"!

وعلى عجل ارتدى المظلة الأولى، وقفز خارج الطائرة. ثمَّ نهضت الراكبـة الثانيـة، هيلاري كلنتون، قائلة:

ـ "سوري يا أخوانا، أنا، كما تعلمون، زوجة الرئيس الأمريكي السابق، كمـا وأننـي سيناتور عن نيويورك، وأمامي فرصة واسعة لأصبح رئيسة أمريكا عمَّا قريب"!

وما لبثت أن ارتدت المظلة الثانية.. وقفزت. أما الراكب الثالث، جورج دبليو بـوش، فقد ألقى خطبة حماسيَّة قصيرة ختمها بقوله:

ـ ".. وبما أنني رئيس الولايات المتحدة، ولديَّ مسئوليات ضخام في هذا العالم، فضلاً عن كوني أذكي رئيس في تاريخ بلادي، فينبغي أن أظلَّ حياً"!

وسارع إلى التقاط (صُرَّة) قفز بها من الطائرة. هنا قال الراكب الرابع، بابا الفاتيكان، للراكب الخامس، وهو تلميذ صغير:

ـ "يا بُني.. أنا، كما ترى، رجل عجوز، وقد حرصت، طوال حياتي، أن أكون إنساناً طيِّباً كما ينبغي لقسيس. لذلك سأترك لك المظلة الأخيرة، فما تزال الحياة كلها أمامك"!

لكن التلميذ الصغير فاجأه بقوله:

ـ "لا تقلق يا جدُّو، فما تزال ثمَّة مظلة لكلٍّ منـا، لأن أذكـى رئـيس فـي التـاريخ الأمريكي قفز.. بحقيبتي المدرسيَّة"!

الإشارة:

* كنت نسبت هذا المسدار، عند النشر الأول لهذه الرزنامـــة، إلـــى شـــاعر البطانـــة الحردلو، حتى بعث إليَّ الصديق الشاعر عاطف خيري يصحِّحني برسالة مـــن ملبـــورن بأستراليا ـــ راجع الرزنامة التالية.

" "

غابْ نَجْمَ النَّطِحْ!



•• الثلاثاء 2007/7/31م ••

طقس استوائيٌ ينشعُ نشعاً منعشاً، هذا الفجر الباكر، في أنحاء غرفتي الهادئة بفندق (آفريكانا) بالعاصمة اليوغنديَّة؛ ومطر ناعم ينث نثيثاً رائقاً على زجاج نافذتها البانوراميَّة الواسعة؛ واعلم، يا رعاك الله، أن هذا مِمَّا يعدل المزاج للتفكير العميق، ويفتح النفس للتأمُّل الفطِن، ويستثير الشهيَّة للانكباب على عمل ذهنيٍّ ممتع.

هكذا أخرجت جهاز الكمبيوتر المتنقل من حقيبته الصغيرة، وأدرته على (قذاذات وجُذاذات) صديقي الأديب العالم د. عمر شاع الدين التي يعتزم إصدارها في كتاب شرَّفني بأن عهد إليَّ بوضع مقدِّمة له، بعد أن حصل على موافقة مبدئيَّة متحمِّسة لطباعته من مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي بأم درمان، وهو سنخ من التآليف الطليقة يزاوج بين المتعة والفائدة معاً، ضارباً، بتمحّث وتدقيق، في مراعي اللسان والأدب العربيَّين، فصيحهما وعاميِّهما، وبوجه مخصوص لدى مستعربة السودان الناطقين بلهجات ملوَّنات في لغة الضاد، فعددت ذاك من كثير حسن ظنه بي، أكرمه الله، فما أحسب أن لي في فسيح مُراحه هذا سوى حلب القعود!

مادَّة الكتاب هي نفسها مادَّة عمود شاع الدين اليوميّ بجريدة (الصحافة)، والذي ما انفكَّ يتحف به قرَّاءه، بذات العنوان، خلال الفترة الممتدَّة من 2003/9/30م إلى 2007/1/23م. وظنِّي أنه، مع عكوفه المشهود على هذا الجهد منذ سنوات السبعين من القرن المنصرم، وهو مَن نعرف خياراً مِن خيار ممَّن تبقوا لنا من اهل الحسِّ اللغويِّ المبصر، فإنما حدا به، ولا بُدَّ، لإيلائه مزيداً من عنايته، خلال السنوات القلائل الماضيات بوجه مخصوص، وقوفه، متأسِّياً، على ما آل إليه حال العربيَّة في بلادنا من اهمال وتردٍّ في معاهد العلم، ومن احتطاب جزافيٍّ في غالب ما تنشر الصحف، وما تبث أجهزة الاعلام المسموعة والمرئيَّة، بل ومن استخفاف بها وتنصُّل عنها، وهو الأدهى والأمَرُّ، لدى كثير من كاتبي الجماعة المستعربة في بلادنا، ناشئتهم بالأخص، ممَّن اتفق لهم إضافة هذه اللغة اعتباطاً، بل زوراً وبهتاناً، إلى مصدر الضيم الذي يستشعرون في المعاش والتعليم والثقافة! وها هو شاع الدين يحسن صنعاً إذ يجمع ما نشر في ذلك

العمود، حتى أواخر يناير من هذا العام 2007م، ويشرع في تحريره بين دفتي كتاب، فالكتاب أبقى أثراً وأعمق تأثيراً من محض مطالعة عابرة في صحيفة يوميَّة.

و(القذاذات)، لغة، بضمِّ القاف، وواحدتها (قذاذة)، هي، وفق ابن منظور، ما سقط من قذ الريش ونحوه، وأيضاً القطع الصغار تقطع من أطراف الذهب. أما (الجُذاذات)، بضمِّ الجيم أو كسرها، والضمُّ أفصح، وواحدتها (جُذاذة)، فهي قِطَعُ ما كسِّر من الشئ الصُّلب، كقِطع الفِضَّة الصِغار، وتقال أيضاً لحجارة الذهب لأنها تكسَّر. والمعنى الاجماليُّ واضح بدلالة العكوف إلحاحاً على التدقيق، وإلحافاً في التمحيص، أو (الكَدِّ) و(الحَكِّ)، كما في عاميَّة مستعربي السودان. وفي سياق تعليقه على (طبقات ود ضيف الله) بتحقيق يوسف فضل حسن، أورد شاع الدين، في أوَّل كتابه، قول الشيخ باسبار السكري: "عندي جبلاً كدّيته وكدَّاني"، يعني القرآن. كما ساق شرح المحقق قائلاً: "أي اتعبني واتعبته". ثمَّ ذهب إلى أن (الكدّ)، لغة، هو (الحكُّ) الذي فيه معنى الأكل، (فالحاكَّة): السن لأنها (تحكُّ) ماتأكله، وفي العامية: (كدُّ) العظم و(كدُّ) الدوم، ومراد الشيخ أنه لازم القرآن وألحَّ في طلبه. وفي (الحكِّ)، عند العامَّة، معنى الالحاح والالحاف، كما في قولهم: "ما تحُكْ القضيَّة شديد". ولعلَّ المؤلف، بتصنيفه هذه المادَّة في هذا الموضع من كتابه، يقصد أن تقوم مقام المقدِّمة، أو لكأنه يريد يوعز لقارئ كتابه بأن جُلَّ ما سيجد في صفحاته إنما هو نتاج (حكٍّ) و(كدٍّ) شديدين للمعاني والدلالات والقِيَم اللغويَّة والأدبيَّة، كان هذا في الفصحى أم في العاميَّة، وأشهد أنني، قبل شروق الشمس، وجدته، حقاً، كذلك.

●● الأربعاء 2007/8/1م ●●

في بريدي الاليكتروني رسالة رقيقة من الصديق الشاعر الجميل عاطف خيري، المقيم بملبورن بأستراليا، مؤرَّخة في 07/7/29، يقول فيها بلغته الآسرة المُميَّزة: "عزيزي كمال، تحيَّاتي كثيرة، مودتي أيضاً واحترامي. لعلها سنوات منذ المرَّة الأخيرة التي التقيتك فيها. كيفك يا رجل؟! أتابع بمتعة كبيرة، مثلي مثل كثير من القرَّاء، مقالاتك هنا وهناك عبر الانترنت. يطربني، أكثر ما يطربني، ذلك التدقيق في الكتابة، ضبط العبارة، الاشارات، إيراد المصادر، المراجع والحواشي. ولطالما ذهبت أنت مذهباً بعيداً في ذلك،

وما كان ليعوزك ذلك ولا هذه. هذا ما وددت أن أكتب إليك بشأنه، رغبة في التحيَّة، ثمَّ تساؤلاً حول ذلك المقطع الشعري العزيز على الأدب السوداني كما تعلم: "نظرةَ المِنُّو للقانون بقيتْ اتحدَّى"، إن كان فعلاً يُنسب للحردلو، وقد ظللت أنسبه لعبد الله ود شوراني كاتب (مسدار النجوم)، قارئاً إيَّاه هكذا: (غابْ نَجْمَ النَّطِحْ والحَرْ علينا اشتدَّ/ ضَيَّقنا وقِصِرْ ليلو ونِهارو امتدَّ/ نظرة المِنُّو للقانون بقيتْ اتحدَّى/ فتحَتْ عِندي منطقة الغنا الانسدَّ). فبالله عليك، وأنت لا بُدَّ واجد ذلك، كاتبني حول صحَّة المصدر. وقل أنت بخير لأخيك عاطف خيري".

هرعت، من فوري، إلى نسخة من (فن المسدار ـ دراسة في الشعر الشعبي السوداني) لسيِّد حامد حريز، زوَّدني بها صديقي الشكري النابه، عاشق المسادير، كرَّار صديق كرَّار المحامي. وابتداءً فقد وجدتِ البيانات المثبتة في هذا المرجع المهم تشير إلى أنه صادر عن معهد الدراسات الافريقيَّة والآسيويَّة بجامعة الخرطوم، الطبعة الأولي، 1992م. وعجبت، إذ أنني متأكد تماماً من أن الطبعة الأولى، والتي ضاعت النسخة خاصتَّي منها منذ أزمان، قد صدرت عام 1977م، وسبب تأكدي أنني كنت تلقيتها، أصلاً، هديَّة من شقيقتي أميرة، ضمن مجموعة من الإصدارات الجديدة في ذلك التاريخ بالضبط، وكنت، وقتئذٍ، معتقلاً، وطريح الفراش بالمستشفى العسكري بأم درمان، والذي نقلت إليه إثر إصابتي بتسمُّم حاد بسجن كوبر.

الشاهد أنني، بمراجعتي لنسخة صديقي كرار، وجدتني مخطئاً في نسبة الرباعيَّة إلى الحردلو، ووجدت عاطفاً مصيباً في نسبتها إلى ود شوراني، فليطمئن، وليتقبَّل، أولاً، شكري وتقديري الحارَّين على انتباهته السديدة، وثانياً اعتذاري وأسفي الشديدين، فلعلَّ ما أوقعني في الخلط، علاوة على ضياع نسختي، واعتمادي، بسبب ذلك، على الذاكرة الخربة، وذاك أوَّل الوهن، عمق الصداقة الانسانيَّة والفنيَّة التي ربطت بين عبد الله ود شوراني المرغوبابي وأحمد بك عوض الكريم أبو سن (الحردلو) الشكري، ولطالما ورد ذكر واحدهما في شعر الآخر، وكلاهما، مِن قبل ومِن بَعد، سليل البطانة لهجة وثقافة ومزاجاً شعرياً.

واستطراداً فقد أورد حريز، ص 14، 21، 22، 23، مستنداً، بدوره، إلى النيَّل أبو قرون، ص 51، 77، مصدراً لنصٍّ (مسدار النجوم)، أن رباعيَّة (غابْ نَجْمَ النَّطِحْ)، والتي استهلَّ بها ود شوراني (مسداره) هذا، هي واحدة من ثمان وعشرين رباعيَّة

شعريَّة، بحساب رباعيَّة واحدة لكلٍّ (عينة)، حيث لكلٍّ فصل سبع (عِيَن). أمَّا (النَّطحْ) فهي أول (عِيَن الصيف)، والاخريات هنَّ: (البطين، الثريَّا، الدَّبَران، الهكعة، الهنعة، الضراع). وأما (عِيَن الخريف) فهنَّ (النَّثرة، الطرفة، الجبهة، الخيرصان، الصَّرفة، العوَّا، السِّماك). وأما (عِيَن الشتاء) فهنَّ (عريج، الغفر، الزنبان، الاكليل، الشَّولة، البُلَد، النعايم). وأما (عِيَن الربيع) فهنَّ (سعد ذابح، سعد السعود، سعد الأخبية، سعد بُلع، الفرق المقدَّم، الفرق المؤخَّر، الحوت). و(المسادير) منها المكاني ومنها الزَّماني. ولئن كان (المسدار المكاني) يصف الرِّحلة مسحاً جغرافيَّاً لطبيعة الاقليم، (فالمسدار الزَّماني) يتتبَّع فصول السنة من صيف إلى خريف فشتاء فربيع، ويعدِّد (عِيَن) كلٍّ فصل، مبيِّناً ما يصاحبها من خصائص وتغيُّرات في بيئة الشاعر، وبالنتيجة يعطي مسحاً مناخياً وفلكيَّاً للعام الذي تتعاقب أيامه على الشاعر المُحِب. ويلعب (المسدار) دوراً شبيهاً بدور الفلكي، أو (السُّوسِي) كما يطلق عليه في البادية، ويُغلب حريز اشتقاقها من الفعل (ساس)، أي قام بالأمر، من حيث هو ضابط للزَّمن ومُوَقِّع للمنازل. وفي (المسدار) تركيز للمعلومات التي يستمد منها (السُّوسِي) معرفته ودوره القيادي في مجتمع البادية. وفي الرباعيَّة التالية يتغزَّل الكردوسي شاعر (البوادرة) قائلاً: "أخبار ذِكْرَك الفِي خسُوسِي/ وصلن عندي محفوظات بقن في الدُّوسِي/ ألقن سيف برنجو مْحدِّدِنُو لبوسي/ خلن قلبي يلعب زي نتيجة السُّوسِي"! وينسب حريز كلمة (الدُّوسِي) إلى اللغة الفرنسيَّة في معني (السِّجل) أو (الدَّفتر)، كما ينسب كلمة (برنجو) إلى الكلمة التركيَّة (برنجي) في معنى (ممتاز) أو (أوَّل)، ويصف (المسدار)، إجمالاً، بأنه أداة تثقيفيَّة لا غنى عنها للرجل البدوي، ولكلٍّ مَن ينشد المعرفة، وهو، فوق هذا وذاك، وثيقة حضاريَّة لا بُدَّ منها لدارسي التراث، وللمشتغلين بالدراسات الجغرافيَّة واللغويَّة والفلكيَّة بوجه خاص. وأضيف، من جانبي، متمنِّياً أن يتضافر اتحاد الكتاب السودانيين، وجمعيَّة حماية البيئة، وغيرهما من منظمات المجتمع المدني المعنيَّة، في تنظيم رحلة لمجموعة شعراء وعلماء وسينمائيِّين وتشكيليين وباحثين مختصين يتتبعون هذه (المسادير) المكانيَّة والزَّمانيَّة لمعرفة التغيُّرات البيئيَّة والمناخيَّة التي وقعت على مسالك أولئك الشعراء العشاق الأماجد، ما بين الحقبة التي عاشوا فيها، ووصفوها في روائع (مساديرهم)، وبين الحقبة الراهنة.

●● الخميس 2007/8/2م ●●

لئن ندين ونشجب اعتقال المناضل الجسور علي محمود حسنين، نائب رئيس الحزب الاتحادي الديموقراطي، والكاتب محمد جلال هاشم، عضو اتحاد الكتاب السودانيين، وزملائهما، ونعلن عن تضامننا معهم، ونطالب بإطلاق سراحهم، نحن الذين لا نملك غير أدوات الادانة، والشجب، والتضامن، والمطالبة، من طروس، وأقلام، وأنفس خرجت، أصلاً، لـ (الربية) و(الودار)، وصدور أنهكتها النداءات ولكن ما يئست، بعد، وأكفٍّ أرهقها التلويح دون أن تكفَّ عنه لحظة، فإن هذا كله مفهوم جداً! أما أن (ينافسنا!) في ذلك أخونا علي السيد، رئيس (لجنة السلام والمصالحة) بالمجلس الوطني، ممَّا يشي بأنه، مثله مثلنا، لا حيلة له في هذا الشأن سوى الادانة والشجب والتضامن والمطالبة، فهذا ما لا نفهمه، بل ولا يمكن أن نفهمه أبداً! وإلا فما معنى (السلام) و(المصالحة) يرأس علي السيِّد لجنتهما في البرلمان، بينما المناضل الذي يكتفي بإدانة وشجب اعتقاله هو نائب رئيس نفس الحزب الذي يتبوأ علي السيِّد باسمه هذا (المنصب) البرلمانيَّ الرفيع؟! أيُّ (سلام) وأيَّة (مصالحة) يعتقل جهاز الأمن علي محمود في ظلِّ لجنتهما البرلمانيَّة التي يرأسها علي السيِّد، بينما الدستور الانتقالي الذي حمل علي السيد إلى هذا (المنصب) هو نفسه الذي صيَّر هذا الجهاز (غير دستوريٍّ)، البتة، بنصِّ المادة/3/151 منه، ومنذ أكثر من عامين، بينما علي السيِّد واقف ينظر ويشجب ويدين، صائحاً بأعلى صوته: "كنا نعتقد أن (تلك الأمور) انتهت بإجازة الدستور لكنها استمرَّت"؟! (الصحافة، 07/8/2)، فهل يعني هذا أن رئيس (لجنة السلام والمصالحة) البرلمانيَّة قد أفاق الآن، الآن فقط، على مشهد استمرار (تلك الأمور)؟!

مهما يكن، فإن الوحيد الذي تتوجَّب عليه مجابهة هذه (المفارقات) هو صديقنا علي السيِّد نفسه، بحكم المسئوليَّة البرلمانيَّة التي ارتضى تحمُّلها عن (السلام) وعن (المصالحة)، وقبل ذلك بحكم تاريخه السياسي الناصع، ومواقفه السابقة الصلبة، أوان كان أقوى منطقاً، وأفصح بياناً، وما كنا نحسبه سيحتاج، يوماً، لأن نذكره بشئ من هذا!

أما قوله، في ذيل تصريحاته الصحفيَّة: "إن هيئة قيادة التجمُّع تنوي الاجتماع قريباً لتحديد موقف حاسم من المشاركة في الحكومة" (المصدر)، فهي محض علكة أدمن

مسئول (تجمُّع الداخل) السابق مضغها كلما حزبَ الأمر، وألفى نفسه في واحدة من هذه (الورطات)! والحقيقة التي لا ينبغي أن تنتطح فيها عنزان، والتي سبق أن طرحناها دون أن يتكرَّم أحد بتصويبنا إن كنا أخطأنا، والتي يدهشنا، حقاً، سكوت أطراف التجمُّع الآخرين عن توضيحها، حتى ليكاد التكرار يُرسِّخ نقيضها في الذاكرة الشعبيَّة العامَّة، هي أن (التجمُّع) ليس مشاركاً في الحكومة الراهنة! فالمعلوم أن قرارات (التجمُّع) تتخذ بالاجماع، وقد أجمع أطرافه كافة، عقب (اتفاق القاهرة) بينه وبين حكومة الانقاذ في 2005م، على تمثيله بصفة (التجمُّع) في البرلمان الانتقالي، فضلاً عن البرلمانات الولائيَّة الانتقاليَّة، رغم ضآلة نسب المقاعد التي خصِّصت له في ذلك وتلك! أما في ما عدا ذلك فلم يتم (الاجماع) داخله، إطلاقاً، على المشاركة في الحكومة، بل اتفق على ترك الخيار لكلٍّ طرف كي يقرِّر موقفه من هذا الأمر منفرداً، وليس باسم (التجمُّع). من ثمَّ فمن التحق بالحكومة، لا البرلمان، فعل ذلك بهذه الصفة فقط. وهكذا، فإن التحدِّي المطروح أمام صديقنا علي السيِّد الآن، وقبل أن يواصل مضغ علكته الأثيرة هذه، هو دحض هذه الحُجَّة، وإلا فإنه يكون مفارقاً للمنطق السَّوي، وممارساً، فحسب، لضرب مفضوح من (التدليس السياسي).. وهذه أيضاً جديدة عليه!

●● الجمعة 2007/8/3م ●●

في إسلام أباد، بتاريخ 2003/10/29م، وبينما كان في طريقه من مبنى البرلمان إلى مقر حزبه، جرى اعتقال جويد هاشمي، عضو البرلمان، ورئيس (الائتلاف من أجل بسط الديموقراطيَّة) الذي يضم 18 حزبا معارضا، وأحد أبرز المعارضين لنظام الجنرال برويز مشرف، ممَّن لا زالوا يجاهرون بولائهم لرئيس الوزراء السابق نوَّاز شريف الذي اطاح الجنرال بحكومته في أكتوبر عام 1999م. وفي وقت لاحق قدِّم هاشمي أمام محكمة تفتقر إلى الشفافيَّة، وتفوح منها رائحة التلفيق، حيث قضت بسجنه ثلاثاً وعشرين سنة، بتهمة (الخيانة العظمى!)، لعقده مؤتمراً صحفيَّاً عرض خلاله رسائل، قال إن محرريها ضباط كبار فى الجيش، تندِّد بمشاركة العسكر في الحياة السياسيَّة، وبتعيين ضباط سابقين فاسدين في مناصب إداريَّة مدنيَّة!

ساعتها بدا النظام مفتقراً، تماماً، للوقار، والجنرال نفسه فاقداً لصوابه! ذلك أنه لا الفعل الذي اتهم هاشمي بارتكابه يمكن أن يبرِّر التهمة التي وُجِّهت إليه، ولا الطريقة التي حوكم بها يمكن أن تبرِّر الحكم الصادر ضده، في ظلٍّ نظام ما انفكَّ يروِّج لتحوُّله ديموقراطيّاً، مِمَّا أثار استياءً واسعاً في شتى بلدان العالم، دَعْ السخط الداخلي، حتى أن الولايات المتحدة، التي ظلت تحتفظ بعلاقات مميَّزة مع الجنرال، لم تستطع أن تخفي حرجها من كون المحاكمة قد جرت سرَّاً، فسارعت للاعراب، على لسان ريتشارد باوتشر، المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية، عن أسفها لذلك، وعن أملها ".. في أن تكون دعوى الاستئناف أكثر شفافيَّة" (الشرق الأوسط، 04/4/15).

لذلك، عندما أصدرت المحكمة العليا اليوم قرارها القاضي بالافراج عنه، لم يكن مدعاة للاستغراب زحف الجماهير للاحتشاد، منذ الصباح الباكر، انتظاراً لاستقباله بالهتاف والتهليل، عند بوَّابة سجن لاهور بشرق باكستان، والذي قضى ثلاث سنوات داخل أسواره، رغم عدم اتفاق وسائل الاعلام، حتى الآن، على طبيعة القرار، فمن قائل إنه إطلاق سراح بلا سبب واضح (قناة الجزيرة، 3، 4، 07/8/5)، ومن قائل إنه مجرَّد إفراج بكفالة قيمتها 600 يورو لحين البتِّ في الاستئناف الذى قدمه، والفصل في جوهر القضية (سانا/ وكالة الأنباء السوريَّة، 07/8/3). وبصرف النظر عن هذا وذاك فقد بدا هاشمي، لحظة خروجه، في قِمَّة لياقته النضاليَّة، حيث خطب في الحشود بحماس دافق قائلاً: "سنتعاون مع شعبنا حتى نحرِّر البلد كله من حكم العسكر، ولن نتهاون في ذلك أبداً"!

الدرس المستفاد أن السجون أعجز من أن تكسر إرادة المناضلين، غض الطرف عن منطلقاتهم الفكريَّة أو السياسيَّة، وأن الشعوب تتعاطف مع كلٍّ من يناهض الاستبداد، مهما تدثر المستبد بلبوس الدين، أو حاول حتى أن ينسب نفسه إلى بيت النبوَّة.. كما فعل الجنرال مشرَّف!

●● السبت 2007/8/4م ●●

عدت من كمبالا لأجد في انتظاري رسالة ورقيَّة فضّل كاتبها أن يمهرها بتوقيع (أحد حواريِّي الترابي سابقاً) يعلق فيها على قولي في رزنامة 07/7/24 إنه "بقدر ما يصحُّ التفاؤل بأن (العنف) ليس نهاية السياسة فى بلادنا، يقع صحيحاً أيضاً التشاؤم من كون (التسامح) لم يكن، أبداً، سمة مائزة لسلوكنا السياسي". يقول صاحب الرسالة: ".. ورغم الاختلاف السياسي والفكري إلا أنك أحد كتاب قلائل أواظب على القراءة لهم. وأحترم في قلمك الصدق وشجاعة الرأي بالاضافة طبعاً لما أنعم الله به عليك من اسلوب جزل. وقد ذكرني حديثك الطيِّب هذا بمقال قديم قرأته لك قبل سنوات خارج السودان وأعتقد في صحيفة البيان حول ما صرحت به وصال المهدي لإحدى الصحف عن اعتقال زوجها. وأصدقك القول بأن الحكاية التي ذكرتها فيه عن لقائك بطفليك بعد إطلاق سراحك من أحد الاعتقالات قد تركت في نفسي أثراً لا ينسى، فأنزلت المقال في جهازي لكنني فقدته للأسف بسبب عطل مفاجئ ولا أذكر تاريخه، فأقترح إعادة نشره لو أمكن تكملة لمسألة العنف والتسامح في الرزنامة الماضية".

إذا صدق ظنِّي فصاحب الرسالة يعني مقالتي بعنوان (زغب الحواصل) التي نشرتها (البيان) الاماراتيَّة، بالفعل، قبيل أشهر قلائل من ابرام (اتفاقيَّة نيفاشا)، والترابي، وقتها، معتقل في محبس منعزل داخل أسوار سجن كوبر، وقد أعلن الاضراب عن الطعام إلا من التمر والماء. وهأنذا أستجيب، في ما يلي، لطلب صاحب الرسالة، شاكراً له ثقته وكلماته الطيِّبات:

فى حوار صحفيٍّ غير مسبوق مع أسرة د. حسن الترابى تحدث نجله عصام عن الأثر النفسى والاجتماعى لخبرتهم مع اعتقال والدهم قائلاً إنهم عانوا من هذه المسألة كثيراً، ودفعوا ثمنها منذ صغرهم، إلا أن قطاعات مختلفة من الناس والجيران، بمن فيهم حتى الذين يختلفون سياسياً مع والدهم، قد آزروهم وتعاطفوا معهم، لدرجة أنهم كانوا يأتون إليهم أحياناً بالطعام من بيوتهم! وقال إنه يتمنى الآن لو انَّ والده "لم يشتغل بالسياسة أصلاً!" (الأضواء، 04/8/14). وفى ذات الحوار وصفت زوجة الترابى، السيِّدة وصال المهدي، اعتقال رب الأسرة بأنه اعتقال للأسرة كلها، وخاصة الاطفال، إذ يكون تأثرهم

النفسى أكثر من الكبار، وروت كيف أن أحد أطفالها تأثر، ذات اعتقال، حتى أنه أصيب بحالة من فقدان القدرة على وضع قدمه على الأرض، متمنيةً "لو ان الديموقراطيَّة استمرَّت.. ولم تأتِ الانقاذ!" (المصدر).

دَهَمَتني، فجأة، وأنا أطالع هذا الحديث، موجة من الأسى المتكاثف، حيث طافت بي طيوف القتلى والمُعذبين ووجوه المعتقلين السياسيين والنقابيين الذين لطالما غيَّبتهم سجون الترابى و(بيوت أشباحه)، فتكدَّسوا بالمئات وراء أسوارها العالية، وداخل زنازينها الخانقة، يوم كان هو، ردَّ الله غربته، صاحب الدولة والصولة والصولجان، وكان الحَولُ حَوْله، والطولُ طوْله، والأمر كله طوْعَ بنانه، قبل أن يباغته حواريُّوه بجفاء ظهر المِجَنّ، من حيث لم يحتسب، لتنتهى به هذه الشكسبيريَّة السوداء إلى سجن أسود داخل سجن أسود يعيش فيه على الأسودَيْن.. فتأمَّل!

لقد انقضَّ الترابى، بغتة، بانقلاب الثلاثين من يونيو عام 1989م، على خصومه جميعاً ليفصل، بضربة سيف، ولأزمنة متطاولة، بينهم وبين زغب حواصل لا حيلة لهم بدونهم، وأسر ممتدَّة لا عائل لها سواهم، ودنيا تقوم ولا تقعد، يقيناً، بغيرهم، ممَّا يندرج، على نحو ما، ضمن هموم علم الاجتماع، وشواغل علم النفس، ومباحث علم التربية. ولكن شيئاً من ذلك لم يكن ليندرج، مثقال ذرة، للأسف، ضمن هموم الرجل المركوزة فى "التديُّن بالسياسة!"، أو شواغله المحصورة فى "التمكين لحركته باختزال المجتمع كله إلى صورتها!"، أو مباحثه المسدَّدة صوب "إخراج العالم بأسره من عبادة الشيطان إلى عبادة الرحمن!"، أو كما قال!

كان ذلك قبل أن يفيق الرجل، فى سجنه الأخير، إلى لغة يفهمها الناس، فيتفقون أو يختلفون معه، سياسياً، على بيِّنة من (كلام الدنيا دي)، كقوله، مثلاً، عن مظالم دارفور: "إن عدد المدارس في محافظة الكاملين الصغيرة المجاورة للخرطوم أكثر من عدد المدارس في جميع ولايات دارفور الكبرى التى تفوق فرنسا مساحة!" (البيان، 04/8/8). وهى لغة تجعلنا نخالف الابن الذى تمنى لو ان أباه لم يشتغل بالسياسة قط، متمنين لو اشتغل بها، ولكن في الأرض.. لا في السماء!

وإلى هذا فما من بلاغة تستطيع الاحاطة بالرعدة التي انتابتني، كأب، إزاء حديث الأم عن الصدمة النفسيَّة التى حدثت لأحد صغارها ذات مرَّة جرَّاء اعتقال أبيه، حتى أعجزته

عن وضع قدمه على الأرض! هذا الحديث أثار لديَّ كوامن خبرة شخصيَّة أليمة سوف تظل محفورة كالوشم فى قلبي ما حييت، وأنتهز هذه الفرصة لأهديها للسيِّدة وصال. فقد حدث، ذات مرَّة مطالع تسعينات القرن المنصرم، أن عدت إلى البيت بعد إطلاق سراحي من اعتقال إداريٍّ تطاول لسنتين فى أحد سجون الترابي، ليتحلق طفلاي حولي، يتقافزان فرحاً، وقد كبُرا شيئاً، ويحجلان كقبُّرتين ضاجَّتين بشقشقة آية فى العذوبة، وكانا قد حُرما طوال السنتين من زيارتي.. لأسباب أمنيَّة! فجأة، وفى غمرة تنافسهما على الاستئثار باهتمامي، زلَّ لسان أكبرهما (أُبَيْ)، وهو يتسلقني، ويتشبث بعنقي، مستخدماً كفيه الصغيرتين، وصيحاته العالية، لتحويل وجهي من شقيقته (أروى) إلى جهته وهو ينادينى بتلقائيَّة ووداعة:

ــ "عمُّو.. عمُّو"!

ثمَّ سرعان ما انتبه، فران صمت زئبقيٌّ بيننا لبرهة قصيرة، أفلت بعدها ضحكة مرتبكة وهو يضع سبابته بين أسنانه ويلثغ بخجل طفوليٍّ:

ــ "أعمل شنو ياخ.. الناس كلهم بقو عمُّو"!

لحظتها أحسست بالصقيع يرسب في أعماقي، فهرعت إلى ركن قصيٍّ أخلو فيه إلى دمع هتون، وغصَّة حنظليَّة، وقلبٌ يئزُّ كخليَّة نحل!

لا أفاضل بين أبوَّة وأبوَّة، ولا أستفظع غبناً دون غبن، ولكن، إن كان ثمَّة أيُّ معنى (للسلام)، فعلاً لا قولاً، أو لاستشراف أيِّ أفق معقول للحوار المرتقب بين الحكومة والمعارضة، أو للحلِّ الوطنيِّ الديموقراطيِّ لقضيَّة دارفور بما يستبعِد الاجندة الاجنبيَّة، فلا بُدَّ من اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، بمن فيهم الترابي نفسه، ثم التواثق على نهج وطنيٍّ، وآليَّة فعَّالة، (للاعتراف) التفصيليِّ المستقيم (بحقيقة) ما وقع من جرائم وتجاوزات خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، بما فيها سنوات سطوة الترابي نفسه، كشرط لا غنى عنه (للمصالحة) على النموذج الجنوبافريقيِّ البديع، والقائم على فكرة أخلاقيَّة بسيطة: أطلب من (الجلاد) أن (يعترف) قبل أن ترجو من (الضحيَّة) أن (يعفو)! ولئن كان ذلك قد اتفق لمن قاموا على الأمر في جنوب افريقيا، كالقس ديزموند توتو وغيره، من أثر مسيحيٍّ، ولا بُدَّ، فإن (العفو) فى الاسلام، أيضاً، قيمة أخلاقيَّة تكتسى

سُموَّها ورفعتها عندما تقترن (بالمقدرة)، رغنيٌّ عن القول أن (مقدرة الضحيَّة) تتحقق، فقط، في اللحظة التي يفرغ فيها (الجلاد) من (اعترافه)!

خطة كهذي كفيلة ليس فقط بأن تغسل من الأنفس المكدودة نزعة الانتقام السالبة، بل وأن تقشع من فضائنا السياسيِّ كلَّ صنوف (العنف) مستقبلاً، وبخاصة (عنف الدولة) الماديِّ والمعنويِّ، بما في ذلك مؤسَّسة (الاعتقال الاداريِّ) و(القوانين الاستثنائيَّة) التي أثبتت التجربة العمليَّة أنها، على أقل تقدير، عاجزة، في غالب استخداماتها، عن كسر الإرادة النضاليَّة لدى من يؤمنون بقضاياهم، ويتمسكون بمبادئهم، فهي محض طاحونة (تجعجع) ليل نهار دون أن تمنح السلطة (طحينها) المأمول! وهي، إلى ذلك، ولهذا السبب بالذات، غير جديرة إلا بمراكمة آخر ما نحتاجه: المزيد من الإحن والضغائن في مداخل أيَّة (تسوية) تاريخيَّة مرغوب فيها! اللهم قد بلغت، ألا فاشهد!

●● الأحد 2007/8/5م ●●

لم أكن أقرأ الكفَّ، أو أضرب الرمل، أو أطالع الفناجيل السياسيَّة، عندما كتبت في الرزنامة بتاريخ 07/5/26 ما يلي بالحرف:

"قلق خفيٌّ ما برح ينتابني، مؤخراً، من أن يدفع اليأس قيادات مدنيَّة وعسكريَّة نافذة في دارفور، في ما لو تجمَّدت الاوضاع على حالها، إلى طرح مطالبة نوعيَّة جديدة وفارقة بمنح الاقليم حق.. (تقرير المصير)! لذا، فهأنذا أقرع ناقوس التحذير، إذ أن خراقة التلكؤ في إغلاق هذا الملف بالاستجابة، اليوم قبل الغد، لمطالب الاقليم العادلة في الحماية والمساءلة والانصاف، سيكون من شأنها إضافة ضلع رابع إلى هذا المثلث، هو.. (الانفصال)! فإذا ما وقع هذا التطوُّر الكارثي، لا قدَّر الله، فإن خطورته سوف تفوق الخطورة التي انطرح بها في الجنوب، لأسباب كثيرة ليس أقلها أن دارفور خبرت، أصلاً، شكل الكيان السياسيِّ والاداريِّ المستقل (المنفصل)! ومع ذلك فإن هذا الخيار لم يكن مطروحاً فيها مطلقاً، بل ظلَّ وجدانها معلقاً، تاريخياً، بـ (الوحدة)، كما في خبرة الفور والمساليت. فتأمَّل ما سوف تجرُّنا إليه خراقة السياسة"!

وها نحن، ما كاد يمرُّ، بعد، شهران على تلك الرزنامة، حتى ورد في سياق الانباء عن اجتماع أروشا للفصائل الدارفوريَّة الرافضة لاتفاق أبوجا أن حركة جديدة باسم (جبهة استقلال دارفور/جيش استقلال دارفور) قد أعلنت عن تكوينها، بشقين سياسي وعسكري، من الحركات الثوريَّة والتنظيمات السياسيَّة في الاقليم، والاتحادات الطلابيَّة، وروابط أبناء دارفور خارج السودان، وتحالف الزعامات الأهليَّة، وتجمُّع النازحين واللاجئين، وأن الهدف الاساسي هو العمل بكلِّ الوسائل الضروريَّة لتحقيق (حق تقرير المصير) للاقليم، باعتباره الحل الوحيد العملي للمشكلة! وحدَّدت الجبهة أسباب دعوتها هذه في فشل كلِّ محاولات الحلِّ السابقة، وأن الوصول لاتفاق في ظلِّ الخلل البنيوي للدولة السودانيَّة لن يغيِّر الواقع، وأن السودان دولة فاشلة، واستمراره يمثل كارثة، ولذا يجب تفكيكه لمصلحة الجميع، وأن دارفور منفصلة عن السودان النيلي سياسيَّاً واقتصاديَّاً ووجدانيَّاً بسبب الظلم والتهميش والاستعلاء والاقصاء. وطالبت الجبهة باسترداد حق السيادة التاريخيَّة، وسلامة الاقليم، وإنهاء أشكال الاستعمار كافة، داعية الدارفوريين للانضمام إليها، ومناشِدة المجتمعين في أروشا تبنِّي (حق تقرير المصير) كحدٍّ أدنى للوصول لاتفاق سلام مع الخرطوم (السوداني، 07/8/5). فتأمَّل، الآن، ما جرَّتنا إليه خراقة السياسة عمليَّاً!

●● الاثنين 2007/8/6م ●●

نظر رئيس لجنة المعاينة الوقور بمعهد الادارة، مليَّاً، في عيني الشاب الجالس أمامه، والمتقدم لشغل الوظيفة المعلن عنها في الصحف، وقال:

ـ "أمامك خياران: أن أسألك سؤالاً واحداً صعباً، أو عشرة أسئلة أقل صعوبة، فأيهما تختار"؟!

فكر الشاب لبرهة، وردَّ قائلاً:

ـ "أختار سؤالاً واحداً صعباً"!

وضع رئيس اللجنة قلمه على المنضدة، واتكأ على ظهر مقعده ببطء، ثمَّ قال:

ـ "ها أنت اخترت، وسوف يتوقف كلُّ شئ على إجابتك، فأيُّهما يسبق الآخر: النهـــار أم الليل"؟!

عاد الشاب يفكر، برهة، قبل أن يجيب:

ـ "النهار"!

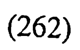
ـ "كيف"؟!

ـ "عفواً يا سيِّدي.. ولكن لم يكن في ما اتفقنا عليه أن تسألني سؤالاً ثانياً صعباً"!

وحصل الشاب على الوظيفة!

"

كَابُوسُ أَبيلْ!


(262)

•• الثلاثاء 2007/8/14م ••

من أين جاء كلُّ هؤلاء القنابليِّين التفجيريِّين يفخخون الاحياء الطرفيَّة، باسم الاسـلام، ويتهيَّأون للزحف إلى وسط المدينة، بمواسيرهم المشحونة بالبارود تقتل الأنفـس، وتفقـأ الاعين، وتبقر الاحشاء، وتبتر الاطراف؟!

قلنا قبل ذلك، ولا نملُّ التكرار، إن النخبة الحاكمة في البلاد الآن هي ذاتها التي ظلت، منذ منتصف أربعينات القرن المنصرم، تسمِّي حركتها السياسيَّة بـ (الحركة الاسـلاميَّة) المُعَرَّفة (بالألف واللام)! والمعنى أنها (وحدها) على صحيح (الدِّين) في حقل (السياسـة) و(الحكم)، وما عداها (باطل)، بل (كفرٌ) بواح! ومن بواعث ورم الأنوف لدى هذه النخبـة وأتباعها وصف الباحثين لهم بـ (الاسلامويِّين)، حيث (الواو) لزعم نسبتهم لأنفسهم إلـى (الاسلام)! ومع دقة هذه الصِّيغة في الميزان المعرفي، وتواضعها إزاء (الدِّين) نفسه، كون (الدِّين) هو كلمة الله في مطلق عليائه، بينما الانتساب إليه هو (التديُّن) الذي أقصاه نسـبيٌّ لا يكاد يتجاوز اجتهاد العبد في اكتساب مرضاة ربِّه ما وسعته بشـريَّته علـى قصـور حيلتها، إلا أن هذه النخبة وأتباعها لا يرضون، لأسباب سياسيَّة بحتة، بأن يوصفوا بأقـل من (كلِّ) التماهي في كلمة الحقِّ التامَّة، و(منتهى) التطابق مع القيمة الدينيَّة المطلقـة، أي الصواب (الدِّيني) الكامل الذي لا يأتيه (الباطل) من بين يديه ولا من خلفه، فهم وحـدهم، في شرعة أنفسهم، (الاسلاميُّون)، بدلالة (الفرقة الناجية) حتماً، لا محـض (إسـلامويِّين) يصيبون ويخطئون!

المفارقة الصارخة تتجلى هنا في اصطدام هذا الزعم بغلبة الطـابع (التعـدُّدي) علـى (الصَّفِّ) نفسه الذي يدَّعون (توحُّده) بإزاء مفهوم (التديُّن بالسياسة) وفق مصطلح الترابي! يصدق هذا على (جماعتهم) التي يصفونها بـ (الاسلاميَّة)، وبذات القدر على (جماعـات) أخرى كثيرة تصف نفسها، أيضاً، بـهذه الصِّفة، كصُنَّاع المتفجرات يخزِّنونها ليوم كريهة يستعجلونه، زاعمين، هم كذلك، امتلاك الحقيقة الدينيَّة كاملة غير منقوصة!

وقد كان من الممكن أن يبدو هذا (التعدُّد) منطقيَّاً تماماً، لولا شحَّ النفس والتكالب علـى الدُّنيا باسم الدِّين، وذلك بالنظر، أيضاً، الى (تعدُّد) الفهوم المفضى إلى (التدافع) الذي هو، في الاسلام، بعض (سُنن) الكون في الطبيعة والاجتماع "ولن تجد لسنة الله تبـديلا" (62؛

الأحزاب)، "ولو شاء ربك لَجعل الناس أمَّة واحدة ولا يزالُون مختلفين" (118؛ هود). ويقول ابن كثير فى التفسير: "أى ولا يزال الخلف بين الناس فى أديانهم واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم". فقد اختلف الخوارج مع عليٍّ حول مسألة التحكيم يوم صِفين. واختلف المسلمون، قبل ذلك، حول اختيار الخليفة الأول يوم (السقيفة)، فانقسموا إلى (أنصار) و(مهاجرين). وانقسم الأنصار إلى (أوس) و(خزرج). ثم انقسم المهاجرون، بدورهم، إلى (مبايعين) لأبى بكر و(مغاضبين) من بنى هاشم لزموا مع الكرار بيته لا يبايعون، كونهم كانوا يرون معه أن له حقاً فى (الأمر). ووقع الخلاف، فى وقت لاحق، بين عليٍّ وعائشة، فوصفته الأخيرة بأنه ما يكون بين المرأة وأحمائها، ثم وقع الخلاف بينه وبين معاوية، وقبل ذلك بين عثمان الذى أقسم: "والله لا أخلع قميصاً قمَّصَنيه الله"، وبين بعض الصحابة والجمهور، مما أفضى إلى قتله. وتعدَّدت المذاهب الفقهيَّة، والاتجاهات العامَّة للفرق، كالسلفيَّة والصوفيَّة والمعتزلة والمحافظة والعصرانيَّة.. الخ. ثمَّ وقع الانقسام التاريخى إلى سُنة وشيعة. ويكاد الصراع على السلطة يسِمُ مجمل تاريخ الدولة الاسلاميَّة منذ تأسيس دولة الأمويِّين وانقلاب الخلافة الراشدة إلى ملك عضود. وفى قول الشهرستانى أن سيوف المسلمين ما سُلت كما سُلت حول السلطة السياسيَّة!

وفى التاريخ الحديث توزع الاسلامويُّون بين جماعات متناحرة إلى حدِّ الدَّم، تدَّعي كلٌّ أنها وحدها (الناجية)! وفى السودان أفضت اختلافاتهم إلى انقسام أوعيتهم التنظيميَّة بين حركة أخوان مسلمين (جناح الصادق عبد الله)، وأخوان مسلمين (جناح أبو نارو)، وجبهة الميثاق ثمَّ الحركة الإسلاميَّة والجبهة الإسلاميَّة القوميَّة بقيادة الترابى، وبين الحزب الجمهوري، وحزب التحرير، والحزب الاشتراكى الاسلامي، وجماعة أنصار السنة بجناحيها (الهدية وأبو زيد)، وجماعة الدعوة والارشاد، وجماعة المؤتمر الوطني، وجماعة (المؤتمر الشعبي)، وجماعات السلفيِّين، وجماعات وهيئات علماء السودان، وجماعات التكفير والهجرة المتشرذمة العصيَّة على الحصر.. الخ. وهى ليست محض انقسامات تنظيميَّة، بقدر ما هى انعكاس موضوعي لاختلاف زوايا نظر الحركيين الاسلامويِّين (المتعدِّدة) إلى الاسلام (الواحد)، وإلى جُلِّ القضايا الدنيويَّة الجوهريَّة التي ما تنفكُّ تطرح نفسها على كلِّ من يتصدَّى لمهام سياسيَّة. فتباينت رؤاهم وتعدَّدت بشأن قضايا الاقتصاد، والتشريع، والمرأة، والدستور، والتصوير، والنحت، والغناء، والموسيقى، والرقص، والحجاب، والنقاب، والتنوُّع، والمواطنة، والحريات، والديموقراطيَّة، والتعدديَّة،

وتطبيق الشريعة، والمناهج التعليميَّة، والانقلابات العسكريَّة، والأحزاب السياسيَّة، والعلاقات الخارجيَّة، وشكل الحكم، وحقوق الانسان، واستقلال القضاء، والتعليم المختلط، والحرب والسلام، وعلاقة الدين بالدولة، وضرب الدفوف والمعازف، ومعاملة غير المسلمين، وما إلى ذلك. ومع أن هذه (التعدديَّة) سُنة ثابتة، إلا أن مشكلة الاسلامويِّين تنبع من عدم اعترافهم بها، رغم أنها ما تنفك تفعل فعلها فى حركاتهم نفسها، فتأمل!

ومع تزايد أسئلة الواقع المتناسلة، أضحت مقاربة (التعدُّد) المفضي لتحمُّل (الرأي الآخر) احتياجاً ملحاً بالنسبة لهذه الحركات في ما بينها، دَعْ موقفها من غيريَّة (الآخر). (فالتعدُّد) حقيقة موضوعيَّة قائمة، إعترفنا به أم لم نعترف، وهو مفهوم وثيق الصلة بمفهوم (التدافع) القرآنى عند المسلمين "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين" (251؛ البقرة)، بل ولولا (التعدُّد)، أصلاً، لما أمكن تصور هذا (التدافع) عقلاً! على أن من فساد الرأي، يقيناً، تصوُّر هذا (التدافع) لا يكون إلا حرباً يشنها الجميع ضدَّ الجميع، يصنعون لها القنابل، ويخزِّنون لأجلها المتفجرات! ولئن كان الفكر السياسي الغربي قد عالج موضوعتي (التعدُّد) و(التدافع) ضمن موضوعة (الديموقراطيَّة)، فالكثيرون، حتى بين المفكرين الاسلامويِّين المعاصرين، يبدون تقديراً طليقاً لهذا الضرب الوضعي من المعالجات على قاعدة الحديثين الشريفين: "الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو أحق الناس بها"، و"ما أمرتكم بشئ من دينكم فخذوه، أما ما كان من أمر دنياكم فأنتم أدرى به". هكذا يشدِّد محمد الغزالى على أن ".. التفتح العقلى ضرورة ملحة.. فماذا يمنع الفقيه المسلم من قبول كلِّ وسيلة أصيلة أو مستوردة لتحقيق الغايات التى قررها دينه؟! إن النقل والاقتباس فى شئون الدنيا، وفى المصالح المرسلة، وفى الوسائل الحسنة ليس مباحا فقط، بل قد يرتفع الآن الى مستوى الواجب" (دستور الوحدة الثقافيَّة بين المسلمين، ص 182). وعلى خامنئى، مرشد الجمهوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّة، يحرص على الحضِّ على الانتخابات الديموقراطيَّة ".. كواجب دينى" (قنوات ووكالات، 2000/1/8م). وفى هذا يعود الغزالى ليقول: ".. شعرت بجزع عندما رأيت بعض الناس يصف (الديموقراطيَّة) بالكفر، فلما بحثت عمَّا عنده لكفالة الجماهير وكبح الاستبداد وجدت عبارات رجراجة يمكن القاؤها من منبر للوعظ" (دستور الوحدة..، ص 186). والصادق المهدى يؤكد أن "الاسلام يوافقها (أى الديموقراطيَّة) فى خاماتها المبدئيَّة، ولكنه لا يفصِّل نظاماً ديموقراطياً محدَّداً، ويترك ذلك لظروف الزمان

والمكان" (أحاديث الغربة، ص 38). وعبد الله النعيم، أحد أنجب تلاميذ محمود محمد طه، يرى ".. أن الحاجة لتحمل تعدُّد الرأى بين المسلمين أنفسهم تجعل الليبراليَّة الاسلاميَّة مهمَّة بالنسبة للحيويَّة الدينيَّة للاسلام نفسه بالاضافة إلى التطور السياسي أو الاجتماعي.. أى أن المنطق الدينى للتحمُّل سوف يؤدى إلى تقدير أفضل للتعدديَّة كواقع حياة" (ضمن: الديموقراطيَّة فى السودان، حيدر ابراهيم "ت"، مركز الدراسات السودانيَّة، القاهرة 1993م، ص 242). بل لم يعد من النادر أن نقع على ذات المعنى فى انتباهات حتى بعض الرموز المنشقة عن النخبة الحاكمة نفسها، حيث يؤكد عبد الوهاب الأفندي، مثلاً، أن "الديموقراطيَّة الحديثة.. نقلة نوعية فى ابتداع الوسائل العمليَّة لتحقيق الاهداف التى ظلت المجتمعات الانسانيَّة تسعى لتحقيقها.. لكن.. الحركات (الاسلامويَّة) لم تطوِّر فكرها لاستيعاب هذا التحوُّل، و.. (قادتها).. يتبعون سنة بعض الخلفاء الذين.. يقرِّرون نيابة عن الله تعالى، وليس نيابة عن.. الشعب.. حتى يفاجأوا بثورة عارمة.. فالاستبداد.. لا يختلف فى نتائجه، لكون المستبد يدَّعى أنه مفوَّض من السماء.. وإذا لم تنجح الحركات الاسلاميَّة فى حسم هذه المسألة، فإنها.. قد تصبح.. وبالاً على الاسلام" (الوفاق، 2000/1/18م).

أين يختبئ القنابليُّون التفجيريُّون؟! هذا سؤال الشرطة! أما من أين وكيف ولماذا جاءوا، فتلك أسئلة الحراكات الفكريَّة والثقافيَّة والسياسيَّة، حيث يتوجَّب عليها تعقب جذور الضلالات التي تتلبَّسهم، فتقودهم إلى هذا المآل. وقد لا نحتاج لأن نذهب بعيداً، فأدناها إلينا سنوات نظام (الانقاذ) التي شهدت صعود وانكسار مشروع النخبة الاسلامويَّة الحاكمة تحت عنوان (المشروع الحضارى). وليس أبلغ في إيجازه من قول أحد أبرز قادته آنذاك، وكان تولى وزارة الثقافة والاعلام: "عندما أسمع كلمة تعدديَّة أو حزبيَّة فإننى أتقزز، وأشعر بقشعريرة، وأتحسس جنبتى بحثاً عن حجر أرميها به!" (العميد طبيب الطيب ابراهيم؛ أخبار اليوم، 1998/4/5م). وذاك نموذج حيٌّ لاشتغال العقل الباطن، فوزير (الانقاذ) قد استبطن، ولا بُد، الاعجاب بقول سئ الذكر غوبلز، وزير هتلر وساعده الأيمن: "كلما سمعت كلمة (ثقافة) تحسَّست مسدسى"!

أصل الخلل، إذن، ناشب في أصل هذا (المشروع) الذي انطلق، ابتداءً، من فوهات بنادق إسلامويِّي نظام (الانقاذ). ومحاربته، الآن، لا تكون بإطلاق قوات الشرطة عليه، فحسب، وإنما، في المقام الأوَّل، بإطلاق طاقات المجتمع الحيَّة كافة صوب التحوُّل الديموقراطي الحقيقي.. لا الشكلاني!

•• الأربعاء 2007/8/15م ••

في عموده البهي (قولوا حسناً) كتب صديقي محجوب عروة، رئيس التحرير، يُحيِّي الجيش في عيده، ويصدِّر كلمته بما أثار شجناً قديماً في دواخلي، قائلاً: "لست عسكريَّاً، ولكني عشت أجواء العسكريَّة أسريَّاً" (السوداني، 07/8/15). أنا أيضاً ذلك الرجل، فقد كان والدنا، عليه الرَّحمة، ضابطاً في القوات المسلحة، بدأ حياته متطوِّعاً في قوة دفاع السودان، وعاد من معارك الصحراء الغربيَّة بجراح غائرات في ساقيه، وجبال من الخذلان، برغم النصر، في قلبه، جرَّاء تنكر بريطانيا لوعدها لشعوب المستعمرات بالاستقلال حال مؤازرتها الحلفاء في الحرب، لكنها، بدلاً من ذلك، وبمجرَّد أن وضعت الحرب أوزارها، سرَّحته، مع غيره من المتطوِّعين، في إطار تقليص قوة الدفاع نفسها، لينخرط، مجدَّداً، في حياة (الملكيَّة)، وفي النشاط السياسي والنقابي المدني، حتى تحقق الاستقلال عام 1956م، فأعيد استيعابه في الجيش الوطني، ليبقى فيه حتى تقاعده عام 1979م. وهكذا اشتبكت حياتنا الأسريَّة، نحن أيضاً، زهاء ربع القرن، بطقوس العسكريَّة، وأعيادها، واحتفالاتها، وبأجواء القشلاقات، في العاصمة كما في الأقاليم.

غير أن ما استوقفني بوجه مخصوص في كلمة عروة قوله: ".. لعلي لا أذيع سرَّاً إن قلت، حسب إفادة موثوقة، إن ضباط القوَّات المسلحة وقيادتهم هي التي كانت العامل الحاسم في إعلان الاستقلال من داخل البرلمان.. لقد اشترط الضباط السودانيُّون أن تقبل بريطانيا باستقلال السودان مقابل اشتراكهم في حربها ضد قوَّات ألمانيا في شمال أفريقيا". ورغم أنني لا علم لي بالمصدر الذي لم يُفصح عنه الكاتب، بل ولا أجد، مع أكيد احترامي، مسوِّغاً لعدم إفصاحه عنه، إلا أنني أرى، على كلٍّ، أن ثمَّة ما يستوجب الضبط في هذا القول الذي يجحد الحركة الوطنيَّة المدنيَّة حقاً مستحقاً. وقد أكون مخطئاً، فأدعو أهل العلم للافتاء، حذر أن يُحسَب الأمر في حق الصديق الكاتب المرموق، أو في حقي، كمغالطة تاريخيَّة حول شأن شائع في كثير من المصادر المنشورة.

الشاهد أن الوعد بمنح المستعمرات استقلالها بعد الحرب كان، في مبلغ علمي المتواضع، وعداً عامَّاً لم يخص السودانيين وحدهم، وقد انطرح، أصلاً، كمبدأ سياسي

ضمن (ميثاق الأطلنطي) الذي أبرمه تشيرشل وروزفلت على ظهر سفينة حربيَّة في عرض الاطلنطي في 1941/8/14م (أنظر مثلاً: عبد الرحمن الرافعي؛ في أعقاب الثورة المصريَّة، ج 3، ط 2، 1989م، ص 166 ــ عثمان حسن احمد؛ ابراهيم احمد (1900 ــ 1988م): حياة إنسان بين الأصالة والتحديث، 1992م، ص 31 ــ فيصل عبد الرحمن علي طه؛ الحركة السياسيَّة السودانيَّة والصِّراع المصري البريطاني بشأن السودان (1936 ــ 1953م)، ط 1، دار الأمين، القاهرة 1998م، ص 146 ــ محمد سعيد القدَّال؛ تاريخ السودان الحديث (1820 ــ 1955م)، ط 2، مركز عبد الكريم ميرغني 2002م، ص 475).

ويذكر القدَّال أن (ميثاق الأطلنطي) فجَّر بذلك دعوة أمسكت بتلابيبها حركات التحرُّر في المستعمرات، فتصاعد كفاح حزب المؤتمر الهندي، ممَّا أرغم بريطانيا على إرسال وزيرها سير كربس للتفاكر معه، إلا أنه تمسَّك بالاستقلال الفوري، فاندلعت الاضطرابات التي اعتقل في إثرها غاندي ونهرو وأبو الكلام أزاد. كما أن حزب الوفد المصري جاء للحكم في فبراير 1942م ورفع، أيضاً، مطلب الاستقلال. وفي ذلك المناخ انعقدت الدورة الخامسة لمؤتمر الخريجين، وانتخبت لجنة جديدة برئاسة ابراهيم احمد الذي قدَّم في أبريل 1942م المذكرة الشهيرة وفي أوَّل بنودها المطالبة بالتصريح المشترك من الحكومتين الانجليزيَّة والمصريَّة بمنح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب، وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل التعبير عنه بحريَّة تامة. وفي طريق عودته مرَّ سير كربس بالسودان، والتقى بالصحفيَّين أحمد يوسف هاشم واسماعيل العتباني، ثمَّ التقى بالسكرتير الاداري نيوبولد ونصحه بالتفاهم مع مؤتمر الخريجين (ص 475 ــ 476).

ويورد فيصل عبد الرحمن علي طه أن سير كربس قال خلال لقائه بالصحفيَّين السودانيَّين إن ".. السودان يلعب دوره في المجهود الحربي جيِّداً، وإن هذا سيكسبه مكاناً في العهد الجديد الذي نأمل أن نراه في العالم عندما نفرغ من قوى الشر". ووصف أحمد يوسف هاشم تصريح كريس بأنه "أوَّل تصريح عن الدور الذي لعبه السودان في الحرب، وعمَّا سيجنيه من ورائه" (ص 148).

ويقول عثمان حسن احمد أن مبعوث تشيرشل كان متجهاً إلي الهند، حاملاً الوعد بالحكم الذاتي، وكان متوقعاً أن يتوقف في الخرطوم، ".. فتقدَّم أحمد يوسف هاشم بفكرة المذكرة في جلسة اللجنة التنفيذيَّة (للمؤتمر).. بمنزل محمد علي شوقي يوم 17 أبريل

1942م"، وفي مقدِّمة بنودها المطالبة بالتصريح المشترك "عن مصير السودان كما نريده والاشتراك في الحكم بالصورة التي نرضاها" (ص 31).

وحتى شيخ الدين عثمان البشيري (الجنيدي)، ضابط الصَّف بقوَّة دفاع السودان، وحكمدار الاشارات، وحرس قائد قيادات الحلفاء بشرق السودان، أثبت في مذكراته أنه، وبعد ما استبانت التهديدات الايطاليَّة لشرق السودان، ".. فتحت مراكز التجنيد.. للشباب.. فهرع.. ملبِّياً نداء الوطنيَّة.. ثمَّ تحرَّك الشعب.. لمناهضة الاستعمار الفاشي، كما شرع المثقفون في توعية الشعب بمصير السودان بعد.. الحرب.. وكانت هذه الفكرة تمهيداً لمذكرة مؤتمر الخريجين الشهيرة التي رفعها رئيسه الاستاذ ابراهيم احمد في 1942م" (مذكرات الجنيدي، بدون تاريخ، ص 51).

وقد يكون مناسباً أن نشير، أخيراً، إلى قصيدة صلاح احمد ابراهيم (الجندي المجهول) التي كرَّسها لهذه الأمر في ديوانه (غابة الأبنوس) الصادر عام 1957م، مبرزاً بوضوح مسألة (الوعد العام) المعلن في (ميثاق الاطلنطي)، بقوله:

"في تلك الأيَّام تطوَّعنا/ ورَضينا ذلَّ الجُنديَّة/ مَنْ أخلصَ للحُلفاءِ أوانَ الشِّدَّةِ سَوفَ ينالُ الحُرِّيَّة!/ ومَضَينا نحلمُ بالحُرِّيَّةِ للسُّودانْ في كفرَة.. في الصَّحْراءِ الغَرْبيَّة"!

ويفتح صلاح هامشاً يشرح فيه أنه: "من أجل هذا الوعد عبَّأ مؤتمر الخرِّيجين.. الشعب لخدمة المجهود الحربي للحلفاء، وقد تنكر المستعمرون لوعدهم، ولولا تفاقم حركة الشعب وعوامل أخرى لظلَّ السُّودان تحت سيطرتهم". ثم يختتم قصيدته قائلاً:

"وقضَى الحُلفاءُ علي القوَّات النَّازيَّةْ/ وعلى وَعْدٍ في الشِّدَّة مَدُّوهُ في كُلِّ مكانْ/ مَنْ أخلصَ للحُلفاء أوانَ الشِّدَّة سَوفَ ينالُ الحُرِّيَّةْ/ لمْ يَبْقَ لدينا منه ومن عُثمانْ/ لمْ يَبْقَ سِوى اللفظِ المَعْسُولْ/ ورخامٍ مُنْتَصِبٍ مَصقولْ/ أسْمَوْهُ: الجُندي المَجْهُولْ"!

ويومئ صلاح بذلك إلى النصب الذي أقامته الادارة البريطانيَّة، بعد الحرب، تخليداً لشهداء العسكريَّة السودانيَّة، وكان، حتى إزالته غير المبرَّرة، قائماً إلى الشمال من البوَّابة الرئيسة للسِّكة حديد بالخرطوم، وإلى الجنوب الشرقي من كليَّة الطب.

•• الخميس 2007/8/16م ••

عندما كتبت أستحث النقاد، في رزنامة 07/7/17، أن يفتضوا لنا مغاليق التوافق بين إحالات عبد الحي في قصيدته (الشيخ اسماعيل في منازل الشمس والقمر) ودان براون في روايته (شفرة دافنشي) إلى (الكوكب) و(المرآة) و(الوردة الالهيَّة) و(الكأس المقدَّسة)، قلت لنفسي: لو استجاب واحد فقط فسيكون ذاك صديقي الناقد الصَّيرفي والباحث المدقق عبد المنعم عجب الفيا. وبالفعل لم يخيِّب ظني، فبعث إليَّ، لا جاء يوم شكره، بإضاءة رصينة من مقرِّه بالامارات، يقول فيها:

(مصادر إلهام عبد الحي، كما يبدو من عنوان القصيدة.. صوفيَّة. فالمعروف أن الشيخ اسماعيل صاحب الربابة من كبار المتصوفة في عهد السلطنة الزرقاء. وقول عبد الحي: "الجَّسدُ مرآةُ الكَواكبِ" فيه استدعاء لقول أحد الصوفيَّة مخاطباً الانسان: "وتزعُم أنك جُرمٌ صغيرٌ وفيكَ انطوَى العالمُ الأكبرُ". فالانسان مستودع الاسرار الإلهيَّة، كأنما جَسَد الانسان هو المرآة التي تعكس أسرار الوجود. وفي الحديث القدسي: "كنتُ كنزاً مَخفياً، فأحببتُ أنْ أعرَفَ، فخلقتُ الخلقَ، فبي عرفوني". كأنما الخليقة مرآة الخالق، والكواكب مقامات في المعارف الصوفيَّة.

أما قول الشاعر: "الوَرْدَةُ الإلهيَّة تتفتحُ في رَحِم العَذرَاء"، فالعذراء هنا ليست بالضرورة إشارة الى عذراء بعينها، وإنما رمز عام إلى سرِّ الحياة الذي أودعه الله في المرأة/الأرض. ولكن الصورة لشاعريَّتها الغنيَّة تتسع وتشعُّ وتشي بظلال لا تنتهي من الايحاءات والاستدعاءات. من ذلك أن الوردة الإلهيَّة التي تتفتح في رَحِم العذراء يمكن أن تكون هي كلمة الله التي ألقاها الروح القدس إلى مريم "التي أحْصَنَتْ فرجَها فنفخنا فيه من رُوحِنا". في هذا السياق الوردة الإلهيَّة هي كلمة الله: "يبشرك بكلمةٍ منه اسمُه المسيح". الوردة هنا تشير إلى المسيح، ولا تشير إلى نسل من المسيح نفسه كما تعتقد جميعة سيون السِّرِّيَّة. وهكذا يمكن قراءة القصيدة بعيداً عن عقائد تلك الجمعيَّة وافتراضات مؤلف رواية (شفرة دافنشي).

وعن رمزيَّة (الوردة) يقول عبد الحي في كتابه (الرؤيا والكلمات): "في الأدب الصوفي لم تزل قصة الوردة التي يسقيها البلبل، عاشقها، من دمه رمزاً من رموز الحُبِّ وقوة الجمال، إنها قصة فناء الروح العندليب العاشق في وردة المحبوب، كاحتراق فراشة الرُّوح في نار الجمال الجوهري". ويصور عبد الحي ذلك شعراً في قصيدة (في الحلم رأيت سعدى وحافظ)، من ديوان (حديقة الورد): "النارُ وطنُ العُشّاق يتفتحُ في قلبِ الظلمة/ في شُجَيْرَةِ الليل حيثُ السَّمَندَلُ والفراشَة شئٌ واحِد/ زهرَة ناريَّة في الليل الأبَديِّ"!

واحتراق السمندل، أو فناء العندليب العاشق في نار الجمال الجوهري، إشارة إلى فناء الروح، أو الذات الشاعرة، في عشق أصلها الإلهي الذي انفصلت عنه بالسقوط في الزمن بالتجربة، وحلمها باستعادة الاتصال، والاتحاد بعالمها الفردوسي الأوَّل. وفي إشارة إلى ذلك الحلم يقول عبد الحي في قصيدة (الفجر أو نار موسى ـ حديقة الورد):

"زرافة النار ترعَى النعنعَ القمريَّ بين الجِّبال/ وديكُ الفجر مقتولٌ/ صَحراؤك احترَقتْ ليلاً عنادِلها/ في حُلمِك البَشَري/ والوردُ مِن دَمِك المذبوح مَعلول"!

وهنا يتماهى السَّمندل مع (زرافة النار) و(ديك الفجر) و(العنادل) ــ جمع عندليب ــ المحترقة بنار موسى. والنار ترمز في الأدب الصوفي إلى تجلى الذات الإلهيَّة: "فلمَّا قضى موسى الأجَل وسارَ بأهله أنِسَ من جانبِ الطور ناراً قال لأهلِهِ امكثوا إنِّي أنِستُ ناراً لعلى آتيكم منها بخبر أو جذوةٍ مِن النار لعلكم تصطلون فلمَّا أتاها نودى مِن جانِبِ الوادي الأيمَن في البقعةِ المُبارَكةِ من الشجَرةِ المُباركةِ أن يا مُوسَى إنِّي أنا اللهُ رَبُّ العالمين" (القصص، 29 – 30).

أما أسطورة الكأس المقدسة التي كان يعتقد أنها مسيحيَّة خالصة تمثل الكأس التي استعملها المسيح في العشاء الأخير، واختفت بعد صلبه، والعثور عليها يمثل العثور على سرِّ الحياة الأبديَّة، فقد أثبت جيمس فريزر، في مؤلفه فائق القيمة (الغصن الذهبي، 1871م)، أن جذور أسطورة الكأس المقدَّسة ترجع إلى الشعوب البدائيَّة الوثنيَّة، وهي ترمز إلى طقوس الخصوبة التي كانت تمارسها تلك الشعوب، ويقول إنها تدلل على علاقة الأديان بهذه الطقوس. وقد أوجد فريزر وشائج بين الكأس المقدسة وأساطير الاغريق والشرق الادني، مثل افروديت وعشتار وتموز (أدونيس) وأوزيريس وإيزيس.

ومكوِّنات هذه الأسطورة ذات دلالات جنسيَّة تكاثريَّة لا تخفى. فالكأس إشارة إلى رحم المرأة، والرمح الذي يحمله الفارس الذي يخرج بحثاً عن الكأس يشير إلى عضو الرجل. وقد ألهمت قصة البحث عن الكأس المقدَّسة كتاب قصص الرومانس البطوليَّة في العصور الوسطي بأوربا. وتوفرت جيسي وستن على دراسة هذه القصص، استنادا إلى أسطورة الكأس المقدسة ودلالاتها الانثربولوجيَّة، وذلك في كتابها (من الطقوس إلى أدب الرومانس، 1921م).

وقد وظف الشاعر ت. س. إليوت دلالات الخصوبة في أسطورة الكأس المقدَّسة في قصيدته الشهيرة (الأرض الخراب، 1922م)، كما تأثر بها أدباء وشعراء آخرون مثل بيتس، د. هـ. لورانس وجيمس جويس).

إنتهت إضاءة صديقي عجب الفيا، وما زلت في انتظار المزيد من الآراء حول هذه المسألة.

●● الجمعة 2007/8/17م ●●

كاتبني القارئ عصام الدين موسى الحاج يستبشع ما أسماه (مبالغتي) في موازاة (العنف) بـ (التسامح) في حياتنا السياسيَّة والاجتماعيَّة، ويسهب في مدح خصال شعبنا وطيبته.. الخ، تعقيباً على ما كنت كتبت حول هذا الأمر في رزنامتين سابقتين.

ولكم وددت لو شاطرته (تفاؤله الوطنيَّ) هذا، وشطبت (التشاؤم) من حساباتي بالمرَّة، لولا أن كلمته أعادتني لما كنت استصوبت، ذات رزنامة في مطالع الألفيَّة، من ملاحظات المرحوم محمد أبو القاسم السديدة (الصحافى الدولى، 2000/10/16م)، على خلفيَّة العنف الذى كان ضحيَّته، أوان ذاك، المرحوم عمر نور الدائم والمرحوم محمد طه الذي عاد ذات العنف ليودي بحياته العام الماضي. فمايو، ومن قبلها نوفمبر، ومن بعدهما الانقاذ، جميعها أنظمة قتلت خصومها، وسجنتهم، وعذبتهم، وشرَّدتهم، في سياق عنف الدولة المشهود الذى لا تنتطح على حقيقة كونه أسَّ البلاء عنزان، والذي لم تنجُ من الانزلاق إليه حتى الديموقراطيَّة في بعض عهودها، وبخاصَّة كلما أوغلت في الشكلانيَّة، ليستوى هذا العنف فى نتائجه النهائية، وإن تفاوت بين الخشونة والنعومة! أبرز ذلك: فعل

(الانقلاب) نفسه فى 1958م و1969م و1989م، وحادث (جودة) في 1956م، وإعدام مجموعة على حامد فى 1959م، وحوادث المولد فى 1961م، وتلويح وزير الداخليَّة بـ (جز الرءوس) في 1965م، والاعتداء على الشيوعيِّين في 1965م، والعنف ضد الأنصار فى الجزيرة أبا وود نوباوى فى 1970م، وضد الشيوعيين فى الشجرة وكوبر فى 1971م، وضد محمود محمد طه والجمهوريين فى 1985م، والقتل الكثيف فى سبتمبر 1975م، والدفن بلا هوية فى الحزام الأخضر فى يوليو 1976م، وإعدامات رمضان في 1990م، دَعْ العنف المقرر بالانتهاكات (التشريعيَّة)، وبالصلاحيات (القانونيَّة) الممنوحة لأجهزة الأمن، حيث الاعتقال الاداري في السجون (العلنيَّة) حيناً، وفى (بيوت الأشباح) مجهولة الهويَّة أحياناً، و(الطمر) فى القبور الضائعة، و(التشريد المبرمج) من الخدمة، حيث (قطع الأرزاق) لا يضاهيه غير (قطع الأعناق)، و(التعذيب المنهجي) عبر الحِقب الشموليَّة، دَعْ (العنف المضاد)، المدفوع أغلبه بردِّ الفعل، والمتمثل في نماذج الهبَّات العسكريَّة ضد الانظمة الانقلابيَّة، والعنف الطلابي بالخناجر والسيخ والطوب، وربما السلاح الناري، وعنف الهامش المسلح، كما في الجنوب في 1955م، و1962م، وبين 1983 ـ 2005م، وكذا دارفور التي ظلت النزاعات فيها محصورة بين (حاكورة) هنا و(مورد) هناك، حتى تدخل النظام يخلخل النسيج الاجتماعي برمَّته، ويحوِّل الاقليم كله إلى حريق شامل وعظمة نزاع دوليَّة!

مع ذلك فليس العنف هو وحده ما ذكرنا، وإنما قد يكون، أيضاً، في (القفازات الحريريَّة)، وأغلبها بعض (عنف الدولة) الناعم: فتجهيل الشعب عنف، وتزوير الانتخابات عنف، وتطفيف ميزان العدل عنف، وإهدار استقلال القضاء عنف، واحتكار أجهزة الإعلام عنف، والتضييق على النشاط المدني عنف، والاعتداء على حرِّيَّة الصحافة عنف، وإعفاء منتهكي الحقوق ولصوص المال العام من المساءلة عنف، وإشاعة الفقر حتى تبلغ نسبة من يعيشون تحت خطه 96% عنف! فهل، تراه، ما يزال الأخ عصام الدين يعتقد أنني أبالغ؟!

●● السبت 2007/8/18م ●●

لعلَّ آخر (كابوس) كان يتوقعه مولانا المحامي العالم أبيل ألير، رئيس لجنة التحقيق في ملابسات مصرع الزعيم الراحل جون قرنق، قبل عامين، إثر ارتطام طائرته القادمة من عنتبي إلى نيوسايد بجبل الأماتونج، هو أن تحتوش الشكوك المتكاثفة نتائج تحقيقه المطوَّل ذاك، إلى الحدِّ الذي يعلن فيه الجنرال إماما امبابزي، وزير الأمن اليوغندي، استعداد حكومته لإعادة فتحه إن كانت ثمَّة أدلة جديدة تعارض ما توصَّلت إليه اللجنة من أن الحادث وقع قضاءً وقدراً، وليس بفعل فاعل! ويكتسي دلالة خاصَّة حرص الجنرال امبابزي على التشديد، في سياق تصريحه، على أن تلك اللجنة ".. لم تكن يوغنديَّة، وإنما دوليَّة قادها القاضي السوداني أبيل ألير، وشاركت فيها دول الجوار، بالاضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا" (الصحافة، 07/8/17).

إعلان المسئول اليوغندي لم يأتِ، في الواقع، من فراغ. فقد فجَّرت ربيكا، أرملة الفقيد، قنبلة مدويَّة من العاصمة الكينيَّة، قبل أشهر قلائل، حيث أكدت، ولأوَّل مرَّة، أنها كانت لديها معلومات يقينيَّة، منذ وقوع الحادث، بأنه لم يكن عَرَضيَّاً، وأنها لم تشأ إثارة الأمر في حينه حتى لا تخلق بلبلة تزعزع اتفاقيَّة السلام التي توَّج بها الراحل نضاله الطويل!

صدى ذلك التصريح الخطير ما لبث أن تردَّد، بعد ذلك، من مصادر جنوبيَّة ليست بعيدة عن دوائر الحركة الشعبيَّة، ربما ليس آخرها ما أورد ملف SUDAN TODAY على الشبكة ــ العدد الخامس بتاريخ 07/7/12 ــ من تفاصيل مذهلة عن محاولات يدَّعي التقرير أنها جرت في السابق لاغتيال قرنق، بل ويورد شخصيات من تورَّطوا فيها، إضافة لما كشف عنه، مؤخراً، وزير الدولة للداخليَّة السوداني، أليو أجانق، من ".. أن مقتل قرنق كان مدبراً ولم يكن قضاءً وقدراً"، مُعلِناً عن ".. ظهور أدلة جديدة تركزت في عدم مطابقة أرقام الطائرة المحطمة مع طائرة الرئاسة اليوغنديَّة التي ذكرت كمبالا أنها أجرت لها عمليات صيانة في روسيا"، وأن ".. المروحيَّة كانت تتبع للجيش، لا للرئاسة اليوغنديَّة"، على عكس ما ذكرت حكومة موسيفيني، وأن قائدها اليوغندي ".. كان موقوفاً من الخدمة بتهمة القتل، وكان يصرُّ على مواصلة الرِّحلة من مطار عنتبي.. إلى مدينة

نيوسايد.. رغم ظهور أعطاب في الطائرة أثارت قلق قرنق الذي طلب تأجيل الرحلة أكثر من مرَّة" (الصحافة، 07/8/17). وأضاف أجانق، الذي كان عضواً في لجنة أبيل قبل انسحابه منها "بعد أن تكشفت له كلُّ هذه الحقائق"، على حدِّ تعبيره، أن "قرنق قتل بأيدي مَن كان يعتقد أنهم أصدقاؤه!"، في إشارة واضحة إلى موسيفيني، داعياً إلى التحقيق مع أربعة دبلوماسيين غربيِّين اجتمعوا بالراحل في مزرعة الرئيس اليوغندي بكمبالا قبل إقلاع الطائرة بستٍّ ساعات! وقال إنه كان يعتقد قبل التحقيقات أن الخرطوم متورِّطة في الحادث، لكنه تأكد، بعد ذلك، من أن إمكانات مَن دبَّروا الحادثة أكبر من امكانات السودان بكثير!" (الأيام، 07/8/18). ومع أن الحُجَّة القائلة بمخالفة الطيار لرغبة قرنق في تأجيل الرحلة تكاد تكون أضعف حُجج المتشككين، إذ ليس قائد الطائرة بمظنون أن يسعى هكذا للانتحار، فإن بقيَّة الحُجج، في عمومها، تعزز الشكوك المحيطة بحادث الأماتونج، وتدعم تصريحات مدام ربيكا في نيروبي!

لكن المدهش أنه، وعلى حين لم تقابل تصريحات ربيكا الخطيرة، والتي كانت الذهنيَّة الشعبيَّة مهيَّأة للتجاوب معها أصلاً في كلِّ أرجاء البلاد، بردود الفعل الرسميَّة المعتادة في مثل هذه الحالات، إثباتاً أو نفياً، سواء من جانب الحركة الشعبيَّة أو أيٍّ من الحكومتين السودانيَّة أو اليوغنديَّة، فإن تصريحات أجانق أطاحت به، فوراً، من كرسي الوزارة! فقد كشف الأمين العام للحركة باقان اموم عن أن اجتماع المجلس القيادي للحركة في جوبا مساء 07/8/17 وجَّه رئيسها الفريق سلفاكير بأن يتم فصل أجانق من منصبه كوزير دولة بالداخليَّة، لكون ".. تصريحاته غير مسئولة، ولا تمثل موقف الحركة، وقد أدلى بها بدون تكليف منها" (الأيام، 07/8/18).

الحكومة المركزيَّة ما تزال تستعصم بالصمت، ولم تعلق بشئ، رغم أنها هي التي شكلت لجنة التحقيق، وأن اللجنة رفعت تقريرها النهائي إلى رئيس الجمهوريَّة، وأن أجانق وزير دولة بها وليس بحكومة الجنوب!

مهما يكن، وفي ضوء هذه المستجدَّات التي ما انفكَّت تتناسل مذ أطلقت ربيكا تصريحاتها، وبالنظر إلى الثقل الواضح الذي تمثله مصادر هذه المستجدات، وبغض الطرف عن قرار الحركة بشأن إقالة أجانق، أو صمتها إزاء ربيكا، فإنه لا يبدو ثمَّة مناص من إعادة فتح التحقيق من جديد، طالما أن الحكومة اليوغنديَّة ترحِّب به، كما وأحسب مولانا أبيل أوَّل من سيتحمَّس له، لعدة اعتبارات! أما تجاهل الأمر كأن لم يكن،

ومعالجة تداعياته بالقرارات التي تتصوَّب إلى هامشه، لا جوهره، فإنما يعني، بالضرورة، أن يتحوَّل، طال الزمن أم قصُر، إلى (حِبْن) غائر ما يلبث أن يتسبَّب في (غنغرينا) أخرى لا شفاء منها إلى يوم يبعثون!

•• الأحد 2007/8/19م ••

حذرت الحكومة البريطانيَّة رعاياها من السفر إلى الخرطوم، وطالبت رعاياها الموجودين، أصلاً، في الخرطوم بتقييد حركتهم، وذلك لتزايد (مخاوفها) ممَّا وصفته باحتمال (مهاجمة) مصالحها على خلفيَّة (تهديدات) متنامية بوقوع (هجمات ارهابيَّة) على المصالح الغربيَّة، كما علقت سفارتها بالخرطوم خدماتها لأجل غير مسمًّى (السوداني، 07/8/19).

لكن الحكومة السودانيَّة قللت من اهميَّة هذه الاجراءات، واعتبرتها (روتينيَّة)، واستبعدت أن تكون لدواع (أمنيَّة)، حسب الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجيَّة! (المصدر).

و.. أرجو ممَّن فهم شيئاً أن يكاتبني!

•• الاثنين 2007/8/20م ••

ضمن (حكايات كانتربري السودانيَّة) التي حرَّرها دونالد هولي، وترجمها محمد احمد الخضر، وصدرت عن مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي عام 2002م، وهي ضرب من المذكرات الجماعيَّة لعدد من الموظفين العموميين البريطانيين عن الفترة التي قضوها في خدمة الادارة الاستعماريَّة بالسودان (1898 ـ 1956م)، يروي إليوت بالفور، في الفصل الخاص به، طرفاً من المتاعب التي لطالما تعرَّضوا لها مع مصلحة المراجعة وقتها، ولا تخلو من طرافة. من ذلك أن أحد مفتشي المراكز بالجنوب نقل رئاسته إلى مكان آخر، وكان ذلك قبل أيام اللواري. لكن مكتب المراجعة سرعان ما أبرقه قائلاً:

ـ "وضحوا لماذا استخدمتم 30 رجلاً لنقل خزنة من كاجو كاجي إلى ييى"؟!

فما كان من المفتش إلا أن ردَّ، فوراً، بقوله:

ـ "لأن 29 رجلاً كانوا غير كافين"!

"

وَمَا أَدْرَاكَ مَا.. حَدَبَايْ!



●● الثلاثاء 2007/8/28م ●●

كثيراً ما تفلت مراسلات الكتاب والمبدعين من إسار طقسها (الخصوصـي) لتطـرق شفيفاً على خاطرات تداعب، على نحو أو آخر، شيئاً من اوتار (العامّ)! وربَّما كان ذلـك هو ما حدا بي، أيام إشرافي على (عدد الثلاثاء المتميِّز) بجريدة (الصحافة)، لتحرير بعض هذه المراسلات من محبس (خصوصيَّتها) التي لا أرضاً قطعت ولا ظهراً أبقت!

من سِنخ ذلك ما ألحظ، أحياناً، في مراسلاتي ومهاتفاتي الشخصيَّة مـع أحبـاء كثـر، كالياس وعبد الله وود المكي وعالِم وغادة ومحيسي وبولا وبشرى وفضيلي ولمياء وعمر العمر ومصطفى مدَّثر وحسن ابو زيد وعثمان حامد وكثيرين غيرهم تشتتوا فـي أركـان الدنيا الأربعة! ولعلَّ من أقرب نماذج هذا (الترحيل) الحصيف المرغوب فيه مـن خانـة (الخاص) إلى خانة (العام) ما نشر صديقي الحبيب ود المكي، مؤخراً، من أصداء أشجان كنا اقتسمناها، على أكتاف بعضنا البعض، ذات تواصل حميم من على البعد! وما البعـد.. قل لي بربِّك؟! فلئِن كانت "السكَّة حديد قرَّبت المسافات.. وكثيراً"، ذات زمان بعيـد، بمـا فجَّر إبداع عبد الله.. وكثيراً أيضاً، فإن (الإيميل) و(الماسينجر) و(المحمول) قـد ألغـوا.. وكثيراً كذلك، أسَى أيِّ شتيتين يظنان كلَّ الظنِّ ألا تلاقيا! وكان سبقهم أجمعين إلى ذلـك، وعن جدارة، المغفور له (التلكس) الذي بات، الآن، في عِداد (الزينين)! بل وحتى طيِّـب الذكر (الفاكس) الذي يبدو أنه لحِقَ، هو الآخر، بـ (أمَّات طه)! وكان عبد الله، أخي الذي لم تلده أمِّي، قد قال لي، وهو يختم مهاتفة قديمة: "أرجوك.. فاكسِني في الأمر"! وبدا لـي الاشتقاق المُعرَّب جريئاً وطريفاً! لكن كيف، ترانا، نطلب، الآن، من أصدقائنا أن يبعثـوا إلينا بـ (إيميل) في شأن بعينه؟! أيَمِلوُنا؟!

وبعد.. خطر لي هذا كله لمَّا فرغت، مساء اليوم، من تسطير الإيميل التـالي، تحـت وطأة إرزام نفسي (خاص)، قاصداً أن أبعث به إلى ود المكي، لكنني ما لبثت أن فكَّـرت أنه، في الحقيقة، ليس (خاصَّاً) جدَّاً، ثمَّ قدَّرت أنه ربما كان ملائماً تماماً إشراك (عمـوم) أصدقاء الرزنامة في الاطلاع عليه. فإن صحَّ تقديري فكان وبها، وإن لم يصح.. فعـذراً، **وها هو على أيَّة حال:**

عزيزي مكي، من قال إن مِن نكد الدنيا على المرء أن يرى عدوّاً له ما مِن صـــداقته بُدٌّ؟! لو تأمّلت قليلاً، ولو في خبرتك الشخصيَّة وحدها، لاكتشفت كم هو صحيح، تماماً، أن من نكد الدنيا على المرء، يقيناً، أن يجد منافقاً يدَّعي صداقته وما مِن عداوته بُدٌّ! حسناً.. جرِّب، أيُّها الحبيب، أن ترفع رأسك شيئاً، وسط مشاغلك الجمَّة، لترى كيف أن هذا الصنف من العلاقات المنافقة المُرائية ليس نادراً ما يصادفك في المستوي الشخصي، بل ليس نادراً، أيضاً، ما يتمظهر لك في المستوى المؤسَّسي! والأخير أسوأ صنوف هذه العلائق طرّاً، إذ لو كان شرُّه (قاصراً) عليك لهَانَ، لكنه (متعدٍّ)، من كلِّ بُدٍّ، ربَّما إلى مؤسَّسات بأكملها قد تكون قيِّماً عليها! فالمنافق الوصوليُّ يضمر أن يستخدم قيُّوميَّتك هذه جسراً يبلغ عن طريقه موقعاً ما في المؤسَّسة التي يتوهَّم أنها ضيعة ورثتها عن اجدادك القدماء، وتملك، من ثمَّ، أن تبوِّئه فيها الموقع الذي يشاء! وعادة ما يكون هذا الساعي إلى المواقع بنفاقه من أفقر الناس مقدرة، وأضعفهم بذلاً، وأبأسهم عطاءً، في كلا الجانبين: المهني والتنظيمي! وهو، يقيناً، ولهذا السبب بالذات، أقلهم ثقة، من الناحية (العمليَّة)، في (الديموقراطيَّة) ووسائلها المستقيمة، رغم إطنابه (اللفظي) في الدفاع عنها، وأكثرهم ميلاً لطرق السبل التآمريَّة الملتوية، رغم مبالغته في ادِّعاء النفور منها! فإذا استجبت لنفاقه، وجاريته فيه، وساعدته، بخسارتك لنفسك، في بلوغ ما لا يستحق، أخرج من أمِّ رأسه (عيون الرضا) الحولاء كليلة عن كلِّ عيب، ينظر بها إليك كأفضل إنسان، وإلى ما تفعل كأبدع ما كان في الامكان! أما إذا أصررت على أن تتصالح مع نفسك، ورفضت أن تجيبه إلى رغائبه، حتى لو أفضى ذلك لأن تخسره هو، فإنه سرعان ما يقلب لك ظهر المجَن، ويخرج (عيون السخط) العوراء من محاجرها يتصيَّد بها المساوئ! ساعتها لن يكون أمامك سوى أحد خيارين: فإما أن تكرَّ عليه، وتفضحه، وتلقمه حجراً على رءوس الأشهاد، وما أيسر ذلك لو أردت، أو أن تسفهه، ببساطة، وتتجاهله، نزولاً على حكمة ناصحين كثر! سوى أن مثله، في الحالين، كمثل الكلب في القرآن الكريم: إن حملت عليه يلهث وإن تركته يلهث! بل هو، فوق كلِّ هذا وذاك، (لا يدري) أنه (لا يدري) أنه أغبى من أن تجوز ألاعيبه الصغيرة على مَن هم أذكى مِن أن يَدَعُوه يرى كم هو وضيع في عيونهم، أو يَدَعُوا نكاتهم عنه تبلغ مسامعه.. ولله في خلقه شئون!

•• الأربعاء 2007/8/29م ••

ليس مُهمَّاً ما إن كان الجنرال مُشرَّف قد انقضَّ بنفسه على الديموقراطيَّة في باكستان، ليلة 1999/10/12م، فأطاح بحكومة نوَّاز شريف الذي كان عيَّنه، قبل ذلك بسنة، رئيساً لهيئة الأركان، أم أن جنرالين آخرين من رفقائه في لعبة التنس الارضي هما اللذان نفذا الانقلاب لصالحه! المهم أن الانقلاب أعاد الجيش إلى الحكم بعد أكثر من عشر سنوات على رحيل الجنرال ضياء الحق عام 1988م، ليدخل مشرَّف، كالعادة، في نزاع مع المعارضة السياسيَّة، ليس بسبب ذلك فحسب، بل ولأسباب أخرى، أبرزها أنه سعى، في 2001/6/6م، لاصطناع شرعيَّة لنفسه عبر استفتاء مشكوك في نزاهته. وأقام علاقة مرتبكة بالاصوليين المتطرفين، فبدا متحالفاً معهم، أوَّل أمره، ثمَّ ما لبث، عقب 11 سبتمبر 2001م، أن سمح لأمريكا باستخدام الأراضي الباكستانية لضرب حركة طالبان التي رفضت تسليم بن لادن في أفغانستان، مِمَّا حدا بأمريكا لغضِّ الطرف عن تقويضه للديموقراطيَّة، واعتباره أحد أهمِّ حلفائها في حربها على ما تسميه (الإرهاب!)، الأمر الذي أفضى لتحالف ستة أحزاب إسلاميَّة ضدَّه في (مجلس العمل الموحد). ونقض اتفاقه مع هذه الاحزاب، في 2003/12/24م، ليتنازل عن قيادة الجيش مع نهاية عام 2004م، مقابل تمريرها تعديلات دستوريَّة توسِّع من صلاحياته، لكنه لم ينفذ ما يليه، رغم أن البرلمان أقرَّ التعديلات في 2003/12/29م. وإلى ذلك اتهامه لعبد القدير خان، أبي القنبلة الذريَّة الباكستانيَّة الذي يحظى باحترام وطني، بتسريب أسرار نوويَّة إلى إيران وليبيا وكوريا الشماليَّة، ومن ثمَّ إقالته، في نهاية يناير 2004م، من منصبه كمستشار لرئيس الوزراء للشؤون العلميَّة، مِمَّا فاقم من غضب الشارع على النظام. وتجرُّأ وزير خارجيَّته خورشيد قصوري على اختراق أحد (المُحرَّمات) الباكستانيَّة، بلقائه، في 2005/9/1م، نظيره الإسرائيلي سيلفان شالوم باسطنبول، فضلاً عن مصافحته هو نفسه لأرييل شارون، على هامش القمة العالميَّة للأمم المتحدة في الرابع عشر من ذات الشهر! ضف ذلك كله إلى فشله في التصدِّي للأزمة الاقتصاديَّة الطاحنة، ولأزمة بلاده مع الهند في كشمير، ودخوله في مواجهة مكشوفة مع القضاء، ومع (طالبان باكستان)، وزجِّه الجيش في مواجهات دامية بإقليم وزيرستان، ومعالجته لأزمة (المسجد الأحمر) بعمليَّة دمويَّة، وتصاعد مطالبة حزب الرابطة وحزب الشعب بتنحيه بينما يسعى هو لولاية أخرى، وتزايد محاولات

اغتياله التي بلغت أربعاً، ممَّا اضطره للعيش تحت ظروف أمنية بالغة الصرامة، لدرجة أن مُسدَّسه الشخصي لا يكاد يفارق جيبه! وقد وقعت آخر هذه المحاولات في 2007/6/6م، عندما تعرَّضت طائرته للقصف قرب إسلام اباد! ثمَّ يأتي، من فوق ذلك كله، عجز القوى الخارجيَّة التي يعوِّل كثيراً على مساندتها له، من باب ردِّ الجميل!

وهكذا فإن أدقَّ تقويم لنظام الجنرال في الوقت الراهن أنه.. آيل للسقوط! ولكن، هل أتاك حديث بيناظير بوتو ونوَّاز شريف؟!

لقد حسم الأخير، وسط حماس جماهيره، أمر عودته من المنفى في العاشر من سبتمبر الجاري، بناءً على الحكم التاريخي الذي أصدرته المحكمة العليا في 07/7/20، رغم تهديد النائب العام بالقبض عليه، فور وصوله، على ذمَّة اتهامات ضدَّه! أما بوتو، فعلى الرغم من أنها كانت حدَّدت، ابتداءً، الرابع عشر من هذا الشهر موعداً لعودتها، ثمَّ ما لبثت أن تراجعت لتعلن، فقط، أنها ستعود "في أقرب فرصة!"، إلا أنها ارتكبت، على العكس من شريف، خطأً سياسيَّاً قاتلاً بإدراجها هذه العودة في سياق (صفقة) تلهث لإبرامها مع مشرَّف، بحيث يتنازل الجنرال المولع بالرقص، ممَّا يمكن مشاهدته في التلفزيون الحكومي، عن قيادة الجيش، في سبيل استمراره في رئاسة البلاد، على أن تتولى هي رئاسة الوزارة!

لكن دروس التاريخ أثبتت أن من (يُصالح) الشموليَّة المتصدِّعة ليمنحها عُمراً جديداً.. يخسر سياسيَّاً، طال الزمن أم قصُر!

●● الخميس 2007/8/30م ●●

ضمن كلمته الشائقة عن اسماعيل عبد المعين أشار صديقي كامل ابراهيم حسن إلى أن خليل فرح استلهم المقدِّمة الموسيقيَّة لأنشودته الخالدة (عازَّة في هواك) من مارش (ود الشريفي) العسكري المعروف (السوداني، الجمعة 07/7/20).

أشعلت هذه الكلمة في ذاكرتي عبق مناخات كنا عشناها، الحبيب الراحل عبد الهادي الصديق دار صليح وشخصي، منتصف سبعينات القرن المنصرم، في محاولة باكرة

لتحقيق ديوان الخليل بتكليف من ابنه المرحوم فرح. لكن تلك المحاولة سرعان ما انقطعت بنقل عبد الهادي سكرتيراً ثالثاً بسفارة السودان ببيروت، ثمَّ اعتقالي، بُعَيْدَ ذلـك، لأشـهر تطاولت. ولمَّا صعُب التكهُّن بميقات انقضاء تلك الظروف زارني فرح بالسجن، ووجَّهت بتسليمه المخطوطة من مكتبي، حيث حوَّلها إلى الراحل المقيم علي المـك الـذي تـولى إنجازها على أفضل ما يكون.

حملَ إلينا استغراقنا في مناخات ذلك العمل، على قِصَره، معـارف مدهشـة الثـراء، ويكفي أنه أخذنا، من حيث لم نحلم، إلى.. حدباي احمد عبد المطلـب، ومـا أدراك مـا حدباي، ودنياواته الواسعة التي قد لا تبدأ من النهود، على شغفه بهـا، ولا تنتهـي فـي الجيلي، على ما ربط بينه وبين احمد الطريفي الزبير باشا من محبَّة نالنا منهـا نصـيب، والحمد لله، عبر نهارات الأنس العبقة الدبقة التي لطالما سـلخنا سـاعاتها تحـت ظـلال (راكوبته) الفيحاء، يجاورنا النيل، وتحفُ بنا الخضرة، ويحلق بنا النسـيم علـى مخـدات الندى.. ليس أروع ولا أمتع!

الشاهد أن كليهما كان من أخلص خلصاء الخليل. وكان الكلام لا يحلو لأيٍّ منهمـا إلا بسيرته وفنه. بل ان أكثر ما كان يحيِّرنا أن حدباي ما كان يطيق أن ينحرف الأنس، قيـد أنملة، عن ذلك، حتى ولو إلى فنه هو نفسه، وهو هو الشاعر المجيد والمُغنِّي العذب الذي أنشد في زمانه: "الليلة كيفْ امسيتو يا مُلوك امْ دُر"، والتي روى لنا قصَّتها بعـد تمنُّـع، وكان كثيراً ما يُبرِّر تمنُّعه ضاحكاً:

ـ "يا وليداتي خلونا نحكي عن خليل.. العُمُر ما فضل فوقو شي.. وانا ما قاعد ليكم"!

وحكى كثيراً. وحكى احمد الطريفي كثيراً. أشياء جُلها ليس للنشر، رغـم أن ثمارهـا منشورة ومذاعة يتذوَّقها الغاشي والماشي! ولعنة الله على هذه (التابوهات) التـي تعتقـل أكثر التاريخ الاجتماعي لإبداعنا، وسوف تواصل ذلك لزمن سوف يطول، في ما يبـدو، للأسف.. وكثيراً!

كان ممَّا حدَّثنا عنه حدباي المقدِّمة الموسيقيَّة لـ (عازَّة)، قال: كنا نسكن أنا وخليل في منزل بالحي الكائنة فيه كليَّة الصحَّة حالياً بالخرطوم. لكننا كنا كثيري الأسفار في أنحـاء البلد، ما نكاد نستجمُّ من سفرة، حتى نقوم بأخرى، دون أن نشعر بالتعب، رغم أن الطرق والوسائل لم تكن ميسورة كما هي الآن! وفي الفاشر سمعنا بنات الجلابـة يغنـين أغنيـة

فولكلوريَّة قديمة، بذات ميلوديَّتها، ولكن بكلمات مترجمة إلى عربيَّة هجين عن الأصل الذي كانت أنشأته، في لغتها الأصليَّة، صبيَّة فوراويَّة في الخامسة عشر أراد أبوها تزويجها من عجوز ثري، فصارت تنوح مستعطفة أمَّها: "يا إيَّا/ راعي ليَّا/ فيشانْ هَـوَانْ دَاكْ نَمُوتْ بَلا دُرِّيَّة/ الكَرْكَدي ما بَقُومْ غَلَة/ حِلوُنِي مِن جَقَودْ يا رُجالْ الله"!

إنفعل الخليل كثيراً بالأغنية، حكاية ومغزىً ولحناً، حيث بدت له حالة الوطن شبيهة بحالة تلك الصبيَّة! و(جقود) تصغير لكلمة (جقد)، في معنى الشخص ضئيل الشأن، وهي لهجة في لغة الفور يجري استخدامها، أكثر شئ، في منطقة الفاشر، حسب صديقي (الشرتاي) الكبير صالح محمود. وحدَّثتني صديقتي سعاد ابراهيم احمد بأن هذه الكلمة موجودة، بذات معناها، في بعض اللغات النوبيَّة في أقاصي الشمال، كما علمت أنها موجودة، أيضاً، في بعض لغات النوبا بجنوب كردفان، فوقع عندي هذا ضمن حُجَج الصلة القويَّة بين النوبيين وبين بعض الإثنيات في غرب السودان!

كرَّت مسبحة السنوات، وانهزمت ثورة 1924م، واجتاح الخليل حزن عميق أورثه داء ذات الرئة العُضال، فسافر إلى مصر للعلاج برفقه صديقه الحميم حدباي. وهناك اتفق للصديقين أن يسمعا تلك الميلوديَّة العذبة، ولكن في سياق آخر! فقد كان الخليل غافياً، ذات ظهيرة، على فراش المستشفى بالقاهرة، حين مرَّت فرقة (الكشافة النوبيَّة) وهي تعزف بعض المارشات. إنتبه الخليل، وأفاق متسائلاً:

ـ "دحين يا حدباي دي ما غنية البت الفوراويَّة"؟!

فأرهف حدباي السمع قليلاً، ثمَّ سرعان ما أمَّن على ملاحظة الخليل الذي ما لبث أن عاد للاغفاء تحت وطأة العلة.

تعافى الخليل شيئاً، وغادر المستشفى. وكان على موعد مع أرمني صاحب ستديو (لتعبئة) الاسطوانات كي يسجِّل له أغنية (عازة في هواك) قبل عودته إلى السودان. وكان بالاستديو بيانو يلعب عليه الخواجة نفسه. فصار الخليل يعزف الميلوديَّة الأساسيَّة للاغنية الفوراويَّة بالعود، على إيقاع الفالس، بينما العازف الارمني يتابع الميلوديَّة على البيانو، حتى أتقن عزفها، فطلب الخليل تسجيلها كمقدِّمة للأغنية، ترجمة للتشابه الذي كان يجده بين الحالتين!

وختم حدباي حكايته قائلاً: علمنا، في ما بعد، أن صول (المزيكة) في جيش الزبير باشا كان قد سمع الاغنية بعد دخولهم الفاشر، إثر انتصارهم على السلطان ابراهيم قرض في معركة منواشي، فأعجب بميلوديَّتها، وقام بإعادة توزيعها وتنويتها كمارش عسكري صار يُعرف، لاحقاً، بـ (مارش ود الشريفي)، لكن بكلمات مغايرة تقول: "وَدَّ الشَّريفِي رايُو كمِل/ جيبوا ليْ شَايْلاتنا مِن دارْ قِمِر"!

وهكذا، فإن الخليل لم يستلهم مقدِّمة (نشيد الانشاد السوداني) من (مارش ود الشريفي)، وفق الرواية الشائعة، وإنما استلهمه، وفق حدباي، من اغنية الصَّبيَّة الفوراويَّة.. شبيهة الوطن!

•• الجمعة 2007/8/31م ••

لا تثريب على مَن لم يعُد يذكر إدريس البصري خارج المغرب، فقد اختفى، تماماً، منذ أزاحه أسياده عن السلطة هناك قبل زهاء العقد من الزمان، مثله مثل خشبة مسرح أظلمت بغتة! لكنَّ سيرته النتنة لم تبرح ذاكرة الملايين في ذلك البلد.

بدأ ابن حارس السجن ذاك يتسلق سُلم المناصب الأمنيَّة، باكراً، ولما يربو على الثلاثين سنة تحكم خلالها في مصائر المغاربة بالمطلق. ففي 1971م عُيِّن مديراً للشؤون العامَّة والولاة بوزارة الداخلية، ومسؤولا عن إدارة التراب الوطني، ثمَّ ارتقى كاتب دولة بالداخليَّة، فوزيراً للداخليَّة عام 1979م، حيث استقوى تماماً فصار الرجل الأكثر قرباً من الحسن الثاني! ومن الألقاب التي خلعت عليه أيامها: (الشرطي الأول)، (الصدر الأعظم)، (خادم الأعتاب الشريفة)! وللعجب، فقد ظلَّ يحتفظ، إلى ذلك كله، بكرسي الأستاذيَّة بجامعة محمد الخامس بالرباط!

بثَّ البصري عيونه في كلِّ المواقع، وجعل مبلغ همِّه هندسة المصائد، ونسج المكائد، وفبركة الدسائس، ودسِّ التقارير للخصوم السياسيين، خصوصاً الثوريين منهم، والتنكيل بهم دون رحمة. وطالت (عمليَّاته) حتى زملاءه في الأجهزة الأخرى مِمَّن انتهوا إلى العزل، أو قضوا في حوادث غامضة! بل وكبَّل بأحابيله القصر نفسه، إلى أن أصبحت الداخليَّة المصدر الوحيد للمعلومات، والرمز الأكبر لسطوة الملك!

فشى في عهده الخوف من السلطة، والرعب من الاجهزة الأمنيَّة. وجنَّد، لأجل ذلــك، الاجناد، والعسس، والجواسيس، والبصَّاصين، والمخبرين، والجلادين، والزبانية الــذين لا عمل لهم سوى القهر، والتزوير، والفبركة، والغشّ، والكذب، والتدليس، واستعباد النـــاس، وإشاعة الاذلال، وتشجيع الفساد، وتكريس الخنوع، فقمعوا التجمُّعات الســـلميَّة، واعتـــدوا على المسيرات الاحتجاجيَّة، واعتقلوا المناضلين وراء الشمس، وعذبوا الشرفاء في أقبيـــة الموت، وهجَّروا البسطاء من مواطن أجدادهم، ونفذوا سياســـات الاقصـــاء والتهمـــيش، وصادروا الاملاك بغير وجه حق، وأكلوا أموال الشعب الجائع في مـــا بيـــنهم بالباطـــل، ووزَّعوا منها على غير المغضوب عليهم من الأحزاب المأجورة، والاتحـــادات التابعـــة، والصحف الموالية.

ثمَّ، كما في الكلاسيكيَّات، مضت في البصري سُنَّة (مات الملك.. عاش الملك!)، فتوفي الحسن الثاني، وتولى العرش محمد السادس، فاتحاً الطريق لتحوُّلات ديموقراطيَّة محدودة، غير أنها كانت كافية لإصدار قراره في 1999/11/9م بعزل الرجل شرَّ عزل، وبالأخص عندما اكتشف أنه كان يتجسَّس عليه أيام كان وليَّاً للعهد! فزال عنه الهيل والهيلمان، ولـــم يتبق له سوى (كرسي الاستاذيَّة!)، لكن حملة شنَّها الأساتذة والطلاب نجحت في طرده من الجامعة أيضاً، فأيَّة ديموقراطيَّة هذى التي يُدرِّسُ القانون في ظلها مَن تلطخت يداه بـــدم الشهداء في المعتقلات السريَّة، وتلوَّثت سمعته بالرشوة وأكل السُّحت واستغلال النفـــوذ؟! ولولا ترتيبات (العدالة الانتقاليَّة) التي اعتمدت في ذلك البلد لشنق الطاغية علـــى عمـــود كهرباء في الطريق العام!

فرَّ البصري بجلده إلى باريس. وهناك راح يدَّعى الفقر رغم ثبوت مراكمتـــه لأمـــوال طائلة كدَّسها بين فرنسا وسويسرا وأمريكا! ولمَّا حاصرته الصحافة الحُرَّة بتاريخه الأسود لم يَحر ردَّاً سوى أنه كان محض عبد مأمور، ومنفذ للتعليمات، وخادم للنظام، ويـــا لهـــا من.. مسخرة!

....

....

بالأمس القريب أكد أحد أقاربه وفاته، بعد صراع مع السرطان، في مستشفى بباريس، عن عمر يناهز التاسعة والسِّتين. ونقلت وكالة الانباء المغربيَّة الخبر باقتضـــاب! وأبـــدى

ناشطون مغاربة في حقل حقوق الانسان أسفهم لكون الكثير من حقائق الانتهاكات في عهده قبرت معه! وقال أحد ضحاياه عن حق: "كلُّ بلد لا يتوفر على هيكل ديمقراطي سليم يحتاج المسئول الأول فيه إلى بصري.. وكل شعب متخلف لا بُدَّ له من رجل قوي متخلف مثله، واقرأوا التاريخ"!

....

....

وبعد، ليس البصري سوى فأر استأسد طويلاً.. ثمَّ نفق!

●● السبت 2007/9/1م ●●

الحدُّ الأدنى من الحصافة يقتضي، عند إبرام أيِّ اتفاق سياسي مع طرف ديدنه المشهود المراوغة ونقض المواثيق، أن يضع الطرف الآخر في حسبانه نسبة مئويَّة منطقيَّة للنكوص.. بنظريَّة الاحتمالات!

لكنني عجبت لمبروك مبارك سليم، وقد جلست أشاهد لقاءه، مساء اليوم، مع قناة الجزيرة، يتحدث عن اتفاق أسمرا بين (جبهة الشرق) و(الحكومة)، موحياً، بيقين لا يتطرَّق إليه الشك، وطمأنينة لا تتأتى إلا لمن يزعم علم الغيب، بأن مجرَّد التوقيع على الاتفاق، والالتحاق بالحكومة، يعني ضمانة حاسمة لجديَّة الطرف الآخر في تنفيذ الاتفاق بحذافيره.. على علاته!

كان الرجل يتحدَّث وكأنه يلقي بيان تهديد ووعيد في معركة ما مع جهة ما، يستجهَّم السامعين بصلف السلطة المعهود، وصرامتها المعلومة، وبثقة لا تروِّي معها، وحماس لا تحسُّب فيه، فبدا كما لو انه لم يبرم الاتفاق من مواقع المعارضة بالأمس القريب، بل لكأنه كان، هو نفسه، فجر الثلاثين من يونيو، يحمل رشاشاً في شارع المك نمر، أو يمتطي ظهر مجنزرة على جسر القوَّات المسلحة!

وددت لو ان القاص الزبير علي الذي ترجم كتاب أليك بوتر، مؤسّس قسم العمارة بكليَّة الهندسة بجامعة الخرطوم، وزوجته التشكيليَّة مارقريت، والموسوم بـ (Every Thing is Possible: Our Sudan Years)، قد اختار، لترجمة العنوان الجانبي، عبارة (سنواتنا في السودان)، بدلاً من عبارة (سنوات في السودان) التي لم يتح لي أن أفهم الحكمة من إيثاره إيَّاها على الأصل، حرفاً وروحاً، رغم أنها، وقد أكون مخطئاً، تفتقر إلى الحميميَّة المائزة ليس للعنوان، فحسب، وإنما لمجمل النص. تلك، على كلٍّ، ملاحظة طفيفة لا أخالها تقدح في قيمة الترجمة التي اتسمت، كما وصفها يوسف فضل عن حق، في تقديمه لها، بالجودة والسلاسة.

من أمتع فصول الكتاب، وأكثرها، في ذات الوقت، إثارة للغبن، الفصل الذي يورد فيه الكاتبان بعض الروايات عن صنع تمثالي غردون على ظهر جمل وكتشنر على ظهر حصان، ونقلهما من انجلترا إلى السودان. فهما ليسا أصليَّين، كما يعتقد الكثيرون، بل تقليدان لتمثالين آخرين: أحدهما من اعمال أونصلو فورد لغردون، البطل القومي بنظر البريطانيين، وكان حاكماً عامًّا للسودان ذبحه الثوَّار المهدويون على دَرَج سرايه لدى اجتياح جحافلهم المنتصرة للخرطوم، وكان عُرض لأوَّل مرَّة عام 1889م بالمعرض الصيفي للاكاديميَّة الملكيَّة بلندن، قبل نقله ليُنصَب في فناء مدرسة الهندسة العسكريَّة بشاثهام، أما الآخر فمن اعمال سدني مارش لكتشنر، قائد الجيش الاستعماري الغازي في معركة كرري صباح 1898/9/2م، وكان منصوباً في كلكتا بالهند.

حتى عهد عبود، كان كتشنر قائماً في الساحة الموسومة الآن بـ (ساحة الشهداء) جنوبيَّ القصر الجمهوري (سراي الحاكم العام)، وغردون في باحة وزارة الماليَّة على شارع النيل. والواقع أن قراراً كان قد صدر من الحكومة البرلمانيَّة، مطالع الاستقلال، بإنزالهما وإعادتهما إلى لندن، لكنه لم ينفذ إلا بعد انقلاب عبود عام 1958م!

إستهجن البعض، أوَّل عرض تمثال غردون بلندن، تصوير "رمزهم الأسطوري" على ظهر حيوان "متخلف" كالجمل! لكن فورد ردَّ ببساطة: "لأن الجمل كان وسيلة مواصلاته المفضلة"!

نصبَ التمثال المُقلد، أولاً، عند زقاق القدّيس مارتن بلندن، جوار الصالة الوطنيَّة للفنون التشكيليَّة، قبل أن يُرحَّل إلى الخرطوم. ويورد المؤلفان العديد من المواقف الطريفة التي صاحبت ترحيله، حيث استقرَّ، ابتداءً، في قاع التايمز، ضمن حمولة الباخرة سيداردين، جرَّاء اصطدامها بأخرى! وتصادف مرور الباخرة ليسبيان التي انتشلته وأقلته إلى الاسكندريَّة، ليقطع، من ثمَّ، ستمائة ميل على القطار حتى الشلال، حيث سقطت، مرَّة أخرى، كتلة البرونز التي تزن خمسة عشر طناً، وابتلعها النيل، أثناء نقلها إلى باخرة نهريَّة! لكنها انتشلت، ووضعت على ظهر الباخرة، لتشق طريقها، جنوباً، إلى حدود السودان، ومن هناك، بالقطار، إلى الخرطوم بحري! وبما أن جسر النيل الأزرق لم يكن قد شيِّد، بعد، فقد نقل التمثال إلى باخرة نهريَّة أقلته إلى موقعه المُقرَّر، حيث شيِّدت له قاعدة حجريَّة عالية قبالة (سراي غردون)! سوى أن القاعدة انهارت تحت ثقله، وغاصت في التربة الرخوة تحته، ممَّا استوجب معالجات مُعقدة حتى أمكن نصبه!

أما تمثال كتشنر المُقلد فحكايته حكاية! إذ كان كتشنر نفسه في رحلة إلى السودان عام 1911م لصيد الأفيال والأسود ووحيد القرن، حين عرض عليه خلفه ريجنالد ونجت إقامة تمثال له على سبيل تكريمه. وافق كتشنر، مقترحاً الاستفادة من القالب الذي استخدم في صبِّ تمثاله الأصلي. ورغم أن من شأن ذلك تقليل النفقات، إلا أن الخزينة لم تكن لتتحمَّل كلفة ملء القالب بالنحاس المصهور! ومع ذلك فقد توصَّل ونجت لحلٍّ بارع! كانت ثمَّة أطنان من النحاس في هيئة ظروف طلقات فارغة جُمِعَت من ميدان كرري، وأرسلت لإنجلترا. فما كان من ونجت إلا أن وجَّه بصهرها وصبِّها داخل القالب! هذه الفكرة استدعت إلى ذاكرة المترجم النبيه قصَّة صبِّ المثال الاغريقي الشهير فدياس لدرع تمثال الربَّة (أثينا بروماخوس) من برونز دروع أعداء بلاده من الفرس المهزومين!

أخَّر نشوب الحرب الأولى عام 1914م نقل التمثال من لندن إلى الخرطوم حتى عام 1920م، وكان كتشنر قد لقي مصرعه قبل ذلك بأربع سنوات، عندما أصيبت باخرته خلال الحرب في بحر الشمال! ولأن وسائل المواصلات كانت تحسَّنت، وقتئذ، فقد أمكن ترحيل التمثال من انجلترا إلى قناة السويس فبورتسودان، ومن ثمَّ بالقطار رأساً إلى الخرطوم عبر جسر النيل الأزرق الذي كان قد شيِّد آنذاك.

هكذا تسلم مكتب السكرتير الاداري، ذات صباح، إخطاراً روتينياً لاستلام طرد من مخزن البضاعة بمحطة السكَّة حديد بالخرطوم. لكن الساعي المسكين، عندما ذهب

لإحضار الطرد بدراجته الحكوميَّة كالعادة، فوجئ بحاوية خشبيَّة ضخمة، وبداخلها كتشنر على صهوة جواده بحجم أكبر من الطبيعي مرَّة ونصف!

وعندما روى المؤلفان للمرحوم ثابت حسن ثابت، أوَّل مدير سوداني للآثار والمتاحف، حكاية صبِّ التمثال من نحاس فوارغ رصاص كرري المصهور، "ضحك.. إحدى ضحكاته العميقة.. وأجاب بصوت يُذكِّر السامع بصوت الفنان بول روبنسون: إذن هذا هو ما قالوه! أنا لم أسمع بذلك أبداً"!

أخطر ما في رواية (كرري بروماخوس) هذه، لو صحَّت، أن قرار إعادة التمثال إلى بريطانيا يُعتبر ضرباً من (الخراقة السياسيَّة)، إن لم يكن أكثر من ذلك! فالتمثال، في حقيقته، مصبوب من نحاس الذخيرة التي أفضت لاستشهاد عشرة آلاف، وجرح ستة عشر ألفاً آخرين، من اجدادنا الاشاوس الذين تدافعوا في ساحة الوغى كما الضواري الكواسر، لا تعوزهم البسالة ولا الاستعداد للفداء، فأبدوا من ضروبهما ما أذهل المراسلين الحربيين ومؤرِّخي معركة أم درمان، لولا أن العزلة الخانقة عن وقائع عالم كان ما ينفكُّ يتطوَّر من حولهم، مع مغارب القرن التاسع عشر، فرضت عليهم ألا يبلغوا من عِلم السلاح أكثر من بقايا مدافع هكس، وبنادق الريمنتون، وأبو صرة، وأبو روحين وما إليها، بينما جيش كتشنر يحصدهم حصداً برشاشات المكسيم، ودانات المنثار، وشظايا الخراطيش، ونيران البوارج المدرَّعة! فكيف تنازلت الارادة الوطنيَّة، تحت رايات الاستقلال الذي تحقق بعد ما يربو على نصف قرن، عن نحاس الذخيرة التي قضت على تلك الأرواح الزكيَّة، لتعيدها، طائعة مختارة، إلى دولة المتروبول التي جثمت على صدر بلادنا من فوق كلِّ تلك التضحيات الجسام؟! ألم يخطر ببال أيٍّ من القائمين على الأمر وقتها، مدنيين أو عسكريين، أن الواجب كان يقتضي إعادة إذابة تلك الكتلة ليُشيَّد منها نصب تذكاري لأولئك الشهداء الأماجد، بدلاً من الصرف البذخي على الاحتفال بإنزال التمثالين وتسليمهما إلى بريطانيا؟! إن مِمَّا يزيدك غبناً على غبنك أن تطالع تفاصيل المراسم الملوكيَّة التي أحاط بها جنرالات عبود إنزال التمثالين، وحفظهما، لشهرين، في فناء خلفي بمبنى متحف الآثار القديم، قبل ترحيلهما، معزَّزين مكرَّمين، إلى موطنهما! لقد حرصوا، أيَّما حرص، على الطقوس المبهظة لإسدال الستار عليهما، تمهيداً لإزاحتهما من قاعدتيهما، وترتيب طوابير الشرف الفخيمة أمام كلٍّ منهما، وتنظيم فرق الموسيقى العسكريَّة في ستراتها البيضاء الزاهية، وتنوراتها الزرقاء ذات الثنيات الطوليَّة، تستقبل

السفير البريطاني بالمقاطع الافتتاحيَّة من نشيد (حفظ الله الملكة!)، وتعبّق الاجواء بالالحان (الاسكتلنديَّة!) الصدَّاحة، ثم تختم بـــ (لحن الوداع!) التقليدي!

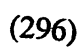
وكما لو ان ذلك كله لم يكن كافياً لـــ (حفنة الجنتلمانات)، كما لقبت التـــايمز اللندنيَّـــة، وقتها، جنرالات عبود، فقد واظبوا على أن يبعثوا إليهما، كلَّ صـــباح، بباقـــات الزهـــور النضرة على حساب دافعي الضرائب! وفسَّر خادم دولة يسكن في الجوار ذلـــك المســـلك للمؤلفين بقوله، لا فضَّ فوه: "السودانيُّون بطبعهم يحترمون البســـالة والشـــجاعة"! لكـــن المترجم الذي فاض به الغبن، ولا بُدَّ، أضاف هامشاً إلى النصِّ قال فيه: ".. ولكن، عندما يتعلق الأمر بالغزاة والمحتلين فيستحيل على سوداني أصيل أن يحترم تلك الصفات"!

●● الاثنين 2007/9/3م ●●

يروى الأمريكان عن (ذكاء) بوش أن جنيَّاً ظهر له فجأة ومنحه فرصة أن يطلب ثلاث أمنيات خلال ثلاث دقائق فقط ليحققها له فوراً! تمنى بوش زجاجة جُعَة لا ينفد محتواهـــا قط! وفي التو كانت الزجاجة على مائدته، فسارع لتجرُّعها مندهشاً من أنها ما تكاد تفرغ حتى تمتلئ! ولكي لا يضيِّع الوقت في الدهشة نبَّهه الجِّنيُّ إلى أنه ما تزال لديـــه أمنيتـــان متبقيتان، فما كان من بوش إلا أن طلب زجاجتين أخريين.. من ذات الصنف!

"

يَا لَلرَّوْعَةِ.. أَيُّ نَاسٍ أَنْتُمْ؟!



•• الثلاثاء 2007/9/4م ••

في الحوار المطوّل الذي أجراه معه حسن الجزولي بصحيفة (الميدان) كشف محمد وردي أنه كان رفض، ابتداءً، المشاركة في فعاليات (الخرطوم عاصمة للثقافة العربيَّة للعام 2005م)، كونه تشكك في الأمر برمَّته، رغم أن الوزير حاول إقناعه بأن المهرجان مقام في إطار الجامعة العربيَّة، والسودان عضو فيها، وهي التي ستتولى الصَّرف! وعقب وردي على ذلك بقوله: "ياخي الدولة في الجامعة العربيَّة، لكن.. أنا شخصياً لست عربياً"! ومضي قائلاً: "أعلنت أنني لست مؤمناً بذلك.. حضرت اجتماعاً واحداً وابتعدت"! ثمَّ دلف إلى أخطر جانب في حديثه، بقوله: "في الافتتاح شاركت بدون اقتناع، غنَّيت جزءاً من نشيد (يقظة شعب)، لكنني أضفت كلاماً نظمته ارتجالاً بالرطانة قلت فيه: هذا موضوع مفروض علينا، وأنا لساني ليس عربياً، لكنهم عرَّبوني رغماً عني"! وأردف: "كلُّ النوبيين كانوا مبسوطين جدًّاً" (الميدان، 07/8/28).

إستدعت هذه الواقعة إلى ذاكرتي القرار الذي كانت اتخذته الحركة الشعبيَّة، مطالع الألفيَّة، في مؤتمرها بـ (كاودا) بجبال النوبا، بتحويل لغة التعليم والتخاطب هناك من العربيَّة إلى الانجليزيَّة (راجع كتابنا بعنوان: الآخر ــ بعض إفادة مستعرب مسلم عن أزمة الوحدة المتنوِّعة في السودان، ط 1، منشورات رواق ومدارك، القاهرة 2006م، ص 141 ــ 233).

الواقعتان، معاً، آية في الأساليب التي يمكن أن تستخدمها (لغات) الهامش المظلوم للاقتصاص لنفسها من (عربيَّة) المركز الظالم! وهذا ما ظلَّ يحذر منه الوطنيُّون الديموقراطيُّون وسط الجماعة المستعربة المسلمة في بلادنا، مجاهرين بدعوتهم لإنصاف إثنيَّات (الهامش)، وبالأخص تشجيع استخدامها للغاتها في تعليم أبنائها، باعتبار ذلك مطلباً ضروريَّاً لتجاوز ميراث الاستعلاء الذى ظلَّ يُمارَس باسم هذه الجماعة لما يربو على خمسة قرون، ممَّا أفضى، ضمن عوامل أخرى، لكلِّ هذه الحرائق التي تنتظم البلاد.

اللغة، بصرف النظر عن أيِّ تقدير آخر، تمثِّل، لدى كلِّ شعب أو تكوين إثنيٍّ، نسقاً من الاشارات والرموز يتشكل، بالأساس، في سياق النشاط المادى لهذا الشعب أو التكوين، فيصوغ، من خلاله، بنيته الثقافيَّة الروحيَّة. ومن ثمَّ فهي صورة لفكره، وعاكس معنويٌّ

لعلاقاته، ومعادلٌ موضوعيٌ للوجود كله، بل وأحد أهمِّ العوامل المؤثرة في تشكيل الوعى الاجتماعى نفسه، كأداة للمعرفة من جهة، ولحفظ واستعادة الثقافة الروحيَّة من الجهة الأخرى، أي كأداة رئيسة للذاكرة الاجتماعيَّة، وكفى بذلك خطورة!

ولئن بحَّت أصوات الحادبين في التنبيه لهذه الخطورة، فقد لبَّى هذه الدعوة، مؤخراً جداً، الدستور الانتقالي لسنة 2005م حين عَمَدَ، على ما يَعجُ به من عيوب، إلى معالجة مسألة اللغات الوطنيَّة، لأوَّل مرَّة، باستقامة تامَّة، فنصَّ على حقِّ كلِّ برلمان ولائي في اعتماد لغته القوميَّة كلغة رسميَّة، إلى جانب العربيَّة والانجليزيَّة. وبهذا انفتحت الأبواب على مصاريعها، أو هكذا يُفترض، أمام شتى التكوينات لتلبية أشواقها في هذه الناحية، دون أن تضطرَّ لتسريب أيِّ شكل من (القصاص)، صغر أم كبُر، ضدَّ العربيَّة، في شرايين علاقات الهويَّة الثقافيَّة واللغويَّة بين مفردات منظومة التنوُّع السوداني، ففي هذه الشرايين، أصلاً، من تركة هذا (التسريب) المُثقلة، ما يكفيها.. وزيادة!

لكن ينبغي أن نستدرك، فوراً، على أن هذا لا يمثل سوى البداية! فالأمر، في حقيقته، أكثر صعوبة، كونه يتعلق بعمليَّات معقدة في مستوى البنية الاجتماعيَّة الفوقيَّة superstructure، بالاستناد إلى عمليَّات أخرى في مستوى البنية التحتيَّة، يتحدَّد بها الاقتصاد السياسي لهذه المعضلات، كما تتحدَّد قابليَّات التغيير صعوبة أو يُسراً. أهمُّ ذلك سيرورة الاقتصاد السياسى الذي تكوَّنت، من خلاله، الطبقات والفئات والشرائح المنحدرة، أصلاً، من العنصر النوبيِّ على الشريط النيليِّ من الشمال إلى الوسط، منذ أن تهيَّأت لها أسباب (التمكين) في علاقات السلطة والثروة، على خلفيَّة مشهد التحالف بين (الفونج) و(العبداللاب) في سنار (1504 ــ 1821م)، تعبيراً عن تخلق تشكيلة اقتصاديَّة اجتماعيَّة جديدة في أحشاء نظام الممالك القديمة، وما أفضت إليه المراكمات التي جرت طوال سبعة قرون على اتفاقيَّة (البقط) من غلبة لعمليات الاستعراب والتأسلم في تلك البقاع.

تكوَّنت قوى (التمكين) تلك في ملابسات نشأة النظام التجارى البسيط على نمط التشكيلة قبل الرأسمالية، وازدهار التجارة الخارجيَّة تحت هيمنة السلاطين، وانخراط فئات وشرائح التجار والموظفين والفقهاء والقضاة في خدمة (الكَكَرْ) وحكام الأقاليم، وما كانوا يصيبون من امتيازات تحلقهم حول مركز (السلطة)، وما كانوا يكسبون ويعيدون استثماره من أنصبة صغيرة من الذهب والرقيق وخلافه.

بالمقابل كانت هناك قوى الانتاج البدوي: العبيد ورعاة الإبل والماشية ومزارعي الرَّي المطري والصناعي وصغار الحرَفيين في القرى، الرازحين بين مطرقة السلطان وسندان قوى (التمكين)، والمنتسبين، أساساً، إلى التكوينات الاثنيَّة في الجنوب و(بحر ابيض) وجبال النوبا وأجزاء أخرى من الغرب وجنوب النيل الأزرق، وقد اعتبرت، وفق تيم نبلوك، مورداً رئيساً للرقيق والعاج وسلع أخرى كانت تنتزع بالقوة، مما كانت له تأثيراته السالبة على تلك المناطق التي أصبح يُشار إليها، لاحقاً، بمصطلح (الهامش).

بقيت هذه الوضعيَّة الاقتصاديَّة السياسيَّة على حالها إلى يوم الناس هذا، برغم تعاقب الأنظمة الأجنبيَّة والوطنيَّة، وبرغم تغيُّر أشكال وأساليب ومناهج الحكم. صحيح أن الاستعمار البريطاني عَمَد، في مرحلته، لاستثمار هذه الوضعيَّة، لكنه لم يخترعها! كما وأن نخب الجماعة المستعربة المسلمة لم تألُ جهداً في تكريسها فكرياً وسياسياً، لا اقتصادياً فحسب، طوال سنوات حكمها.

مع الزمن استكملت قوى (التمكين) استعرابها، حتى ذوَت هويَّتها القديمة، تماماً، ولم يعُد لنوبيَّتها أيُّ معنى حقيقي، باستثناء النوبيين الحاليين من قوم وردي في الشمال الاقصى، وذلك ممَّا قد لا يصعب فهمه في إطار جدل الهويَّات وحراكاتها التلقائيَّة. لكن المشكلة بدأت بتقديم تلك القوى لنفسها كنموذج هويويٍّ (قوميٍّ!)، وكمركز (استتباع!) للمهمَّشين، فتشكلت في رحمها ذهنيَّة (الاستعلاء السلطوي) عليهم بالاستعراب والتأسلم، عرقاً ولغة وديناً وثقافة. لذلك، وبمنأى عن نظريَّة هنتنجتون، حالَ تحويلها من (ماكرو) إلى (مايكرو)، والتي يشدِّد فيها على الطابع الثقافي (للانقسامات البشريَّة)، نافياً، بقطعيَّة أيديولوجيَّة صنميَّة، أيَّة أهميَّة للعامل الاقتصادي، وبمنأى، أيضاً، عن معكوس هذه النظريَّة، فإن بإمكاننا قراءة مشكلتنا الاثنيَّة في منظور أصلها الكامن في ظروف التخلف وغياب التنمية الشاملة المتوازنة، دون أن نغفل عن أن من شأن تطاول أمد العلاقات الاثنيَّة المُعتلة، في خلفيَّة المظالم الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، أن يعمِّق الأزمة بإعادة ترتيب المدركات perceptions في جبهة (الهامش)، ويدفع بحراكاته للدفاع المستميت، حدَّ إشعال الحرائق، عن هويَّاته القائمة في أعراقه ومعتقداته وثقافاته ولغاته التي تتهدَّدها، بحسب هذه المُدركات، هويَّة (المركز) النيلي المستعرب المسلم، ضمن سياقات تدرك perceive هذه الهويَّات كسبب (أصيل) لهذه الظلامات! وبقدر تطاول أمد التعانف،

تتراجع (أسبابه) الأصليَّة، بينما تتقدَّم بعض (نتائجها) لتشكل (أسباباً) أخرى لمفاقمتها في الوعي الاجتماعي، حسب نظريَّة محمد سليمان السديدة التي استشهد بها عالم عباس بحق.

لغات التكوينات الاثنيَّة المتنوِّعة هي حامل ثقافاتها، وموئل ذاكراتها. وأيُّ (مشروع) يتأسَّس على (تهميشها) إنما ينطوي على خطر ساحق ماحق، ليس عليها وحدها، بل وعلى (العربيَّة) ذاتها، بنفس الدرجة، حين يندفع (الآخرون) لـ (الاقتصاص) منها لهويَّاتهم! وأوَّل سبل الرشاد للخروج من هذا المأزق يبدأ، من جهة، باعتراف الجماعة المستعربة المسلمة باستقلال هذه اللغات والثقافات، بدلاً من مواصلة السعي، بلا طائل، خلف سراب بقيعةٍ لـ (صهرها) أو (إدماجها) أو (تذويبها) في (بوتقة) ما، فتلك خطة فاشستيَّة، وعينا أم لم نع! كما ويبدأ، من جهة أخرى، بتشمير (إنتلجنسيا الهامش) نفسه عن ساعد الجِّد لاجتراح أبجديات للغاتهم القوميَّة، تمهيداً لتدوين ثقافاتهم الشفاهيَّة بها، واستخدامها في التعليم والمكاتبات الرسميَّة، ودفعها، عموماً، على طريق التطوُّر والازدهار، فما من أحد غيرهم يمكن أن توكل إليه هذه المهمَّة، بينما هم مشغولون بالمفاضلة بين الانجليزيَّة والسواحيليَّة.. الخ!

●● الأربعاء 2007/9/5م ●●

أخيراً جداً انعقدت محكمة مختلطة في كمبوديا، غالبيَّة قضاتها من أهل البلد، لمحاكمة مجرمي الخمير الحمر على ما ارتكبوا من فظائع خلال فترة حكمهم الأسود ما بين عامي 1975 ــ 1979م. لكن أهالي الآلاف من ضحايا ذلك النظام الدموي، الذي قتل حتى تلاميذ المدارس بتهمة (الخيانة!)، يشعرون بالحسرة، كون المجرمين الكبار جميعهم ماتوا، وعلى رأسهم بول بوت ومساعده تايموك (الجزار)!

خلال تلك السنوات المرعبة تمَّ محو الطبقة الوسطى تماماً، وأخليت المدن من سكانها، ولم يعُد في البلاد سوى المزارع الجماعيَّة يكدح فيها، ليل نهار، فلاحون ناحلون، هم وأطفالهم، كالعبيد، بدعوى إقامة (المجتمع المثالي)!

رأس ذلك النظام ما زال حيّاً يناهز التسعين. جلست أستمع إليه (يلغلغ) في التلفاز بعينين جاحظتين ولسان كالفلقة! قال إنه كان رئيساً صُوَرِيّاً! ولم يكن يعلم بالقتل والترويع والتجويع والتعذيب والارهاب الذي مارسه نظامه ضد المدنيين العُزّل!

أكثر ما أضحكني قوله إنه يوافق على محاكمة ومعاقبة مرتكبي تلك المجازر من اتباعه السابقين! غير أن أكثر ما أصابني بالغثيان هو (تحفظه) على مشاركة القضاة الدوليّين في المحكمة المختلطة، معتبراً ذلك انتهاكاً.. للسيادة الوطنيّة!

•• الخميس 2009/9/6م ••

صحيح أن في صفوف الانقاذ (صقوراً) و(حمائم). لكنّ من فادح الوهم، يقيناً، تصوُّر أن حلقتها القياديّة الأكثر نفاذاً، على مأزقها المتفاقم بين فكّي كمّاشة العوامل الداخليّة والخارجيّة، يمكن أن ترهن استراتيجيّاتها للخصائص الشخصيّة لهذا أو ذاك من رموزها، (صقراً) كان أم (حمامة)! بالتالي ما من سبب واحد معقول للضجّة المثارة حول تكليف مساعد رئيس الجمهوريّة، نائب رئيس الحزب الحاكم، نافع على نافع، بملف دارفور! فما كان المرحوم مجذوب الخليفة يصدر، في أبوجا، عن (تشدُّد) شخصي، وإنما عن (ثابتة) من (ثوابت) الانقاذ. وكذا كان علي عثمان في نيفاشا، ومصطفى عثمان في أسمرا، ونافع نفسه في القاهرة. جميعهم اتبعوا (وصفة) واحدة من ثمانية عناصر متفق عليها، كالآتي:

(1) نلت ونعجن بكلّ ما أوتينا من (مهارة!) لنستديم التفاوض أطول ما نستطيع.

(2) نتصيَّد السقطات السياسيَّة والتفاوضيَّة للآخر لنحمّله وحده تبعات تعطيل الاتفاق.

(3) لا نتنازل، أثناء ذلك، البتة، عن (المضمون) القديم لـ (سلطتنا).

(4) مع ذلك لا بأس من مساومة محسوبة على (شكل) جديد يرتّب نوعاً من المشاركة (المحدودة) للآخر.

(5) نحرص على أن يقوم (الشكل) الجديد على ثغرات تسمح بتسريب نفس (المضمون) القديم إلى ثنايا الاتفاق.

(6) بعد توقيع الاتفاق نثير ضجَّة إعلاميَّة تظهرنا كسعداء تماماً به.

(7) لكننا لا نبادر، إطلاقاً، بتنفيذ ما يلينا، بل نواصل المراوغة، والعرقلة، وشق صفوف الآخر، وشراء الذمم المتاحة، واللعب تحت الموائد، ودسِّ العصِي في الدواليب، والمغالطة في تفسير النصوص، بلا توقف، المرَّة تلو المرَّة، لنكسب مَن نكسب، ونحيِّد مَن نحيِّد، ونفرغ الاتفاق من محتواه، وننهك طاقات الآخر في المطالبة بتنفيذه، على علاته، أو حتى بإعادة التفاوض، فنظهره كمتعنت، وكمثير للمشاكل، أمام الوسطاء الذين ينبغي ألا نغفل عن نهمهم لتحقيق إنجاز.. بأيِّ ثمن!

(8) يضمن لنا ذلك، في النهاية، أن نبلغ الانتخابات، حسب (الشكل) المتفق عليه، محتفظين بطاقاتنا في السماء، وطاقات الآخر في الحضيض!

تلك هي (الوصفة) السحريَّة، وقد طبَّقتها الانقاذ بحذافيرها، لا لأن (فلاناً) من (صقورها) تولى الملف المعيَّن، ولا لأن (عِلاناً) من (حمائمها) أبعد عنه، بل لأن عقيدتها المُجمع عليها هي أن أيَّ تراخ في تطبيق تلك (الوصفة)، أو أيَّ تنازل تحت حدِّها (الأدنى!)، إنما يعني الموت الزؤام من كلِّ بُد!

بالنتيجة، خرجت (الانقاذ) من نيفاشا بنصيب الـ 52% من السلطة في الشمال، بينما هي مستغنية، أصلاً، عن أيَّة سلطة في الجنوب، بل تعمل لانفصاله، وتنتظر ذلك، في نهاية الفترة الانتقاليَّة، بفارغ الصبر! وليس أدل على كون الحركة الشعبيَّة قد فقأت عينها بإصبعها حين قبلت بهذه القِسمة، من اكتشافها المتأخر، خلال الأيام الماضية فقط، وبعد أكثر من عامين على توقيع الاتفاقيَّة، أنها لا تملك غير الشكوى إلى المبعوث الكيني! كما خرجت الانقاذ من نيفاشا، أيضاً، بنصِّ المادة/5/226 من (الدستور الانتقالي لسنة 2005م) التي تضمن لها استمرار سريان نفس قوانينها القمعيَّة المصادمة، صراحة، للدستور نفسه، وعلى رأسها (قانون قوَّات الأمن الوطني لسنة 1999م)، في ظلِّ إحجام المحكمة الدستوريَّة عن اجتراح أيَّة سابقة تحدُّ من ذلك!

وخرجت الانقاذ مِن اتفاق القاهرة مع المرحوم (التجمُّع الوطني الديموقراطي) بتمزيقه شرَّ ممزق، بل واقتناص بعض رموزه، ضغثاً على إبالة، لـ (تصميغهم)، بصفاتهم الحزبيَّة أو الشخصيَّة، على فضل ظهر مقاعد وزاريَّة يعلمون، تماماً، أنها قد (تغني) وقد

(تسمن) من (جوع)، لكنها، يقيناً، لا أرضاً ستقطع، في منظور طيِّب الذكر (ميثاق أسمرا للقضايا المصيريَّة)، ولا ظهراً ستبقي!

وخرجت مِن أبوجا.. بمني أركو! حَمَله تبكيرُه بالصرخة الأولى، في سجال (عضِّ الأصابع) ذاك، إلى الكرسيِّ العالي، يرفعون له (تعظيم سلام) في (القصر) صباحاً، ويقتلون ويعتقلون أتباعه في (المهندسين) وغير (المهندسين) مساءً، فلا يملك غير الشكوى لطوب الأرض! كما خرجت بفصائل تتناسل أميبياً مع كلِّ إشراقة شمس. ولا تسل عن مآل الاتفاق نفسه! فبقدر ما تسابق الوسطاء، العام الماضي، لدفع الحركات، بالترغيب والترهيب، لتوقيعه، لدرجة التهديد بأنهم لن يسمحوا بإضافة (شولة) واحدة إليه، وبأنهم سيأخذون رافضيه إلى.. لاهاي (!) ها هم يتراكضون الآن، بين أروشا وطرابلس، لتوحيد صفِّ نفس هؤلاء الرافضين، تمهيداً لإعادة التفاوض بينهم والحكومة، ولكن بذات الرؤية الغائمة، والاعداد الركيك، ممَّا يُنذر بشرٍّ مُستطير! فوسطاء (الخير!) هؤلاء لم يتمكنوا، بعد، مِن اقناع فصيل عبد الواحد الذي، مهما قيل عنه، لن ينجح تفاوض بدون مشاركته، ولن تضمن مشاركته بدون تنفيذ شروطه المعلنة حتى الآن، على الأقل، وأهمها حماية القوات الهجين للمدنيين، وتأمين عودة النازحين واللاجئين إلى قراهم الأصليَّة، ونزع أسلحة الجنجويد، وتحقيق العدالة والانصاف، قبل التفاوض على المسائل السياسيَّة، كالاقليم الواحد، وقسمة السلطة والثروة، وما إلى ذلك. أما (الانقاذ) فما تزال تبارك، في الصباح، مسعى الوسطاء، ثمَّ ما تلبث أن تعود في طرابلس الشهر القادم؟! لا إجابة! بل لا يبدو همُّ الوسطاء منصرفاً سوى إلى تحديد المكان، والزمان، وجمع الشمل، وبدء مزاد الكلام، كيفما اتفق، فلكأن (أبوجا) ما انهارت لذات هذا الابتذال الذي يبدو أنه سيخلص، هذه المرَّة أيضاً، إلى ذات الفشل! فالمقدمات الخاطئة تقود، حتماً، إلى نتائج خاطئة!

وأخيراً، ها هي الانقاذ خرجت من أسمرا بعطر مَنْشَم بين قادة (جبهة الشرق)، وبنذر انسلاخ (مؤتمر البجا)، نهائياً، عنها. وعلى حين انخرط رفقة نضال الأمس في سجال عبثي يتبادلون من خلاله اتهامات الخيانة، والارتهان لإرتريا، والتنكر لمطالب الاقليم، وقفت هي وحدها تتفرَّج على ثمرة مكائدها!

تكسب الشموليَّة أرضاً جديدة، كلَّ يوم، خصماً من حساب الأمل في (السلام المستدام) و(التحوُّل الديمقراطي)، طالما أن الذهن المعارض يبدِّد طاقاته في استكناه خصائص مَن يتولى مِن قادتها أمر هذا الملف أو ذاك: (صقر) أم (حمامة)؟!

عندما زار يفغيني يفتوشينكو القاهرة أواسط ستينات القرن المنصرم، وقرأ قصائده للجمهور المصري في الأوبرا، وأعدَّ وقرأ ترجماتها خلفه كبار الشعراء والأدباء العرب: أدونيس وعبد الصبور وحجازي وماهر عسل، بالاضافة إلى المستشرقة السوفيتيَّة تمارا كوزمنيا، وأصدرت مجلة الهلال عدداً خاصَّاً بتلك المناسبة؛ إنتابت الغيرة الحركة الشعريَّة السودانيَّة، وتمنَّت لو انها نالت عُشر معشار تلك الحظوة، فقد كان اسم يفتوشينكو وشعره يصهلان صهيلاً، أوان ذاك، في أركان الدنيا الأربعة!

فقط في منتصف الثمانينات اتفق لنا في اتحاد الكتاب أن نحقق هذه الأمنية. كان يفتوشينكو يقوم، وقتها، بجولة في أفريقيا بداية من شمالها، ولم يكن السودان ضمن برنامجه! كانت تربطني به علاقة قديمة في موسكو عن طريق المرحوم جيلي عبد الرحمن. قلت أستثمرها. كان في تونس عندما نجحت في الاتصال به. عرضت عليه أن يدرج الخرطوم في جدول زياراته. تمنَّع بشدَّة، دون أن تفارقه روح فكاهته: "ما بالك؟! هل تريد إقناعي بأن ثمَّة جمهور يُحسن الاصغاء للشعر في بلدكم هذه"؟! لم أيأس، وواصلت الالحاح: "رجاءً.. أنت أصلاً ذاهب إلى كينيا.. تفضل عندنا يومين أو ثلاثة، وسترى"!

وافق بعد لأيٍّ، مشترطاً ألا تزيد الزيارة عن يوم واحد، فوافقت! وجاء، وذهل للكمِّ الهائل من المثقفين والصحفيين الذين وجدهم بانتظاره في المطار، ودفء المشاعر التي أحاطوه بها، ودقة البرنامج المعد له على مدار الساعة. زار رئيس الوزراء، ووزير الثقافة، ودار الاتحاد، وبيوتنا، وبهره مستوى الحوار العميق الذي نظمناه له حول مأدبة غداء أقمناها على شرفه، في باخرة نيليَّة، مع عدد كبير من اعضاء الاتحاد، وتولى إدارته المرحوم خالد الكد. وإلى ذلك فتنته الشمس المشرقة، وصفحة النهر الرائقة، والمقرن المدهش، ومشاهد توتي، وشمبات، وأم درمان، وأم دوم، ومرائي الخضرة العميقة، والسماء الصافية، والصيَّادين والمزارعين يلوِّحون من عرض النهر ومن الشاطئين في مودة آسرة. وبعد الغداء أشرع كاميرته بملحقاتها المعقدة تكاد عدستها تلتهم كلَّ شئ، وهو المصوِّر المحترف الذي يجيد التصوير إجادته للشعر. وفي المساء اكتظت قاعة الشارقة

بجمهور غفير تلقاه، عندما اعتلى الخشبة، بعاصفة من التصفيق. سألني: "بماذا أبدأ"؟! أجبت: "سوق في سمبرسك"! همس مبتسماً: "أحسنت، فأنا متيَّم بمديح المدن"! وعندما بدأ الالقاء، ران على القاعة صمت رهيب، وطفق الجمهور يتابع إلقاءه مبهوراً، وليس ليفتوشينكو في الالقاء أخٌ، فلكأن جسده موجٌ يصطخب، ولكأن صدره وحنجرته أوركسترا من اصوات متعدِّدة تنثال بهارمونيَّة بليغة! وتوالت القصائد. وتوالى انفجار القاعة بالتصفيق. ولكم بهره تبادُل تاج السر الحسن وبشرى الفاضل والياس فتح الرحمن إلقاء القصائد في ترجماتها العربيَّة، حتى ذاب حاجز اللغة الثلجيٌ تماماً، واستحالت القاعة طقساً من دفء الانفعال والتواصل الشغوف: "يا للروعة! أيُّ ناس أنتم؟! كيف رتبتم كلًّ هذا"؟!

في الطريق إلى المطار، آخر الليل، كان يُعبِّر لنا، وجهشة الدمع في عينيه، عن عميق أسفه، كونه لم يخصِّص للسودان وقتاً أطول! لكنه، عندما عاد لموسكو أفرد لتلك السويعات مساحة رحبة في أحاديثه الصحفيَّة!

•• السبت 2007/9/8م ••

إعتاد السيد الصادق المهدى، لدى فراغه من أي بحث جديد، أن يبعث به إلى البعض يستأنس بآرائهم قبل نشرها، وهذا، لعمري، مسلك ثقافي فيه من تواضع العلماء الكثير. وفي يناير 2005م تلقيت، لذات الغرض، ورقته القيِّمة الموسومة بـ (النموذج السوداني في ظل الاسلام والعروبة والافريقانيَّة وأثره على مصير القارة الافريقيَّة)، فاستمتعت بما أدركت من ثرائها الباذخ، ثمَّ بعثت إليه، في الأوَّل من فبراير، أشكر ثقته، وأبدي بضع ملاحظات لعله يسمح بأن أعمِّم منها هنا ما يلي بتصرُّف:

(1) أتفق مع أكثر ما انتهيتم إليه، ومن ذلك:

أ/ إضاءة الأثر الحضاري السوداني على مصر شمالاً وعلى أفريقيا جنوب الصحراء، وبصماته حتى على الحضارة اليونانيَّة. تلك دعوة صائبة لإعادة كتابة تاريخنا.

ب/ الإشارة الناقدة لخطل القول (باعتباطيَّة) التكوين الراهن للسودان كمحض (نزوة) تركيَّة، ففيه تيئيس من الوحدة.

ج/ التنويه بضرورة الكشف عن المشترك بين مفردات التنوُّع. هذا أفضل من استسهال (التعريب والأسلمة).

د/ إبراز خط (الأصالة) في إسهامات المهديَّة، فما أحوجنا لإعادة تحشيد الثقة في النفس التي هشمتها ذهنيَّة (الاتباعيَّة الغردونيَّة)! مع ذلك وددت لو عرضتم لمأزق المهديَّة الفكري، من حيث الزراية بالمال كبعض (أوساخ دنيويَّة)، والتركيز على (هدم الحياة الدنيا وإعمار العالم الآخر)، وتداعيات ذلك في مرحلة (الدولة) وما بعد كرري.

هـ/ الكشف عن قصور (الاتفاقيَّة) في جبهة (الثقافة). واسمحوا لي أن (أحرِّضكم)، بما لكم من نفوذ فكريٍ وسياسي، على قيادة عمليَّة اختراق مدنيَّة لاستكمال ذلك مع مفكرين ومثقفين من مختلف المدارس، ممَّن لا أعتقد أنهم سيختلفون معكم في هذا الشأن، رغم اختلافهم معكم في قضايا أخرى.

(2) مع ذلك، فالجزء الذي أردتم فيه إثبات (السلوكيات السودانيَّة المشتركة) جاء أقرب إلى (الانطباعات الصحفيَّة) منه إلى الرصانة العلميَّة للورقة.

(3) وأعجبتني مواصلتكم اجتراح (النحت) و(السَّك) لرفد لغة الفكر في بلادنا، كما في استخدامكم الموفق لـ (مقرن أفريقيا) و(أميَّة حوض النيل) وصفاً للسودان، فوددت لو توقفتم ملياً، أيضاً، عند مصطلحي (التأصيل) و(الأفريقانيَّة).. توصيفاً لمشكلة (مفرق الطريق القطري)، وهو ما أود التركيز عليه كالآتي:

أ/ (التأصيل)، بدلالاته المتجذرة دينيّاً وفطريّاً، أعزُّ من أن ننسبه إلى خبرة (شماليَّة) تاريخيَّة خاطئة بلغت (شأوها) في ظل نظام الانقاذ، لولا تحفظكم على استخدام مصطلح (الاستعلاء). واسمحوا لي أن اختلف معكم. فالذى (بلغ شأوه) لدى الانقاذ هو (الاستعلاء) بالعرق والدين والثقافة واللغة، وهو البغيض المرفوض. أما (التأصيل) فمرغوب فيه حتى من زاوية اجتثاث شأفة هذا (الاستعلاء)، سواءً في مستوى وعي المستعربين المسلمين على الشريط النيلي الشمالي، أم في ما أفضت إليه الممارسة من مُدركات سالبة مرشحة، لدى (الأغيار) في (الهامش)، للانفجار الآن، بسبب هذا (الشأو الانقاذي) نفسه، في صورة (استعلاء مضاد)! ولعل دعوتكم المجيدة، في مناسبة سابقة، للاعتراف بهذا (الاستعلاء) والاعتذار عنه،

تشكل مَعْلماً لبرنامج تساكن ديموقراطي، و(لتأصيل) ثقافة المستعربين المسلمين ووعيهم العقدي.

ب/ أما (الأفريقانيَّة) فنسبة ملتبسة جغرافيّاً وإثنيّاً. فبعض العرب أفارقة. وعلى حين لا يُعتبر كلُّ العرب أفارقة، ولا كلُّ الأفارقة عرباً، يمثل جزء من العرب حوالي 60% من المكوّنات الاثنيَّة، الشاملة للغات والثقافات، في القارَّة. أما من حيث الثقل فإن الأثر العربي يتجاوز ذلك، ويكفي أن نشير إلى أثر العربيَّة، مثلاً، في السواحيليَّة، حيث 80% من ألفاظها عربيَّة الأصل. وأما الاسلام فأثره كاسحٌ هنا بما لا يُقاس. وإذن، فقد تقابل الثقافة العربيَّة الإسلاميَّة في أفريقيا الثقافة اليوروباويَّة والبانتويَّة والنيليَّة والنوبيَّة.. الخ، لا (الأفريقانيَّة)، فجميعها تنتسب إلى أفريقيا. وحتى حركة (التأصيل) الثقافي التي أسَّسها شعراء ومفكرون كسنغور وآخرين، في خواتيم خمسينات ومطالع ستينات القرن المنصرم، فقد أطلقوا عليها اسم (الزنوجة Negrotude)، لا إبرازاً لوضعيَّة عنصريَّة، لكن للإشارة فقط إلى قوام متميِّز ضمن منظومة الثقافات الأفريقيَّة التي تشمل القوامين (المستعرب المسلم) و(المسلم غير المستعرب)، علاوة على القوامات (غير المستعربة أو المسلمة).

وبعد، لقد آن الأوان لإطفاء حرائق الوطن باستصحاب هذه الحقائق، وتأسيس مشروع النهضة الوطنيَّة على التنمية المتوازنة، والديموقراطيَّة التعدُّديَّة، ولامركزيَّة الحكم، ومبادئ المواطنة والعدالة والمساواة.

●● الأحد 2007/9/9م ●●

يزورني أحياناً أصدقاء شعراء ونقاد كلِفون باستكناه ظاهرة (القصيدة)، نبشاً لخصائصها، وسبراً لطبوغرافياها، وكشفاً عن محدّدات احتمالاتها الحداثويَّة. بعضهم شديد الحماس لما يُصطلح عليه بـ (قصيدة النثر)، لا فرق في ذلك بين (الشاب) مامون التلب و(الشيخ!) محجوب كبلو، بجامع التفرُّد والنماذج المُعلاة، وهذا دليل على كون (الابداع)

ليس (ظاهرة بيولوجيَّة)، بعكس (اللغو) السائد الذي يريد أصحابه أن (يُسلِكوا) به بضاعة كاسدة، وسط ضجيج (زفة) متعمَّلة، على أن هذا أمر آخر!

يتشقق الحديث، وينداح في مناح شتى، ثمَّ ما يلبث أن يعود لينصبَّ على واقع ومستقبل (الظاهرة الشعريَّة). لكنني ظللت أفتقد، دائماً، السؤال الأهمَّ: لِمَ ازدهرت (قصيدة التفعيلة)، أكثر ما ازدهرت، خلال العقود التي أعقبت الحرب الثانية؟!

الإجابة ليست سهلة، وقد تحتاج إلى مبحث كامل يلمُّ بأطراف مصادر معرفيَّة متشابكة. لكن لا بأس من أن نقول كلمتين! فحقبة الخمسينات والستّينات والسبعينات هي حقبة (التحرُّر) الوطني والعالمي، والعام والفردي. ولأن ذلك كذلك فهي تمثل (العصر البطولي) لازدهار حركة الفكر الديموقراطي الملتزم بقضايا الكادحين. وكان ذلك (العصر) في أفضل حالات الوضوح، من حيث الطابع، وتمظهرات الحراكات الاقتصاديَّة والسياسيَّة والفكريَّة، وتطلعات الناس العاديِّين وأحلامهم الفرديَّة. كانت القطبيَّة الثنائيَّة تختزل الفرز بين الاستعمار والشعوب، بما لا يسمح بطمس أوضاع الاستقطابات الوطنيَّة والعالميَّة الشبيهة، مع الفارق بين (الفيزياء) و(الاجتماع)، بتأثر بُرادة من الحديد فوق سطح ورقة بفعل مغناطيسين يتحرَّكان تحتها باتجاهين متعاكسين! جوهر التشبيه هنا ليس (البرادة) أو المغناطيسين، بل وضوح منطق (الحركة) نفسها!

كان (العصر) في ريعان تفتحه على مشهد الهزيمة التاريخيَّة للنازيَّة والفاشيَّة، وتصفية النظام الاستعماري القديم، ورفرفة رايات الديموقراطيَّة فوق سماوات العالم، والاتجاه لأنسنة العلاقات الدوليَّة، وشيوع مبادئ الامم المتحدة، وثقافة السلام، ونبذ الحرب، وحقوق الإنسان، ليس سياسيَّاً ومدنيَّاً فحسب، بل اقتصاديَّاً واجتماعيَّاً أيضاً. وكان عبد الناصر، الفتى الصعيدي الطالع من وسط عذابات المسحوقين المصريين، يخفي وراء كاريزميَّته الطاغية، وقرارات التأميم، وبناء السَّد، وشراكة العمال والفلاحين، كلَّ سلبيات (ثورة يوليو)! ومن ثمَّ انطبعت حركة الفكر الغالبة، في كلِّ مناحيها، والنتاج الابداعي في حقلي الآداب والفنون، وبالأخص (قصيدة التفعيلة) العربيَّة، بالرؤى المنفتحة، والاحلام العريضة، والتحليق الطليق، والآفاق غير المحدودة. كانت رياح اليسار تملأ الأشرعة، وبشارات الاشتراكيَّة تعِد بالمستقبل الأفضل، وكلُّ شئ يبدو واضحاً ومحسوماً، فالنبوءات ملء الأكف، والاشواق تحت أرانب الأنوف، والتشهِّيات على مرامي الحجارة! وكان لا بُدَّ للفكر العربي أن يتأثر بهذا كله.

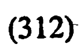
ليس مِن عجب، إذن، أن يكون ذاك هو عصر (قصيدة التفعيلة) المتحرِّرة، بلا منازع، كما وليس من عجب أن يتميَّز شعراؤها، عموماً، بانتماءاتهم اليساريَّة! كان ذاك مناخ الطلاقة والانفتاح والوسع، وبعبارة أخرى: مناخ تلقائيَّة الوعد بـ (الحرِّيَّة) على جميع الجبهات، السياسيَّة منها والشخصيَّة، حيث لا انفصال ولا انفصام بين (الخاصِّ) و(العام). وليس أنسب من ذلك لولادة (قصيدة) جبلت، أصلاً، على التمرُّد والثورة، فتأسَّس مشروعها على ذات هذه المعاني. وبقدر ما يصحُّ هذا لجهة شعرائها، يصِحُّ أكثر لجهة الملايين من متلقييها الذين لطالما استثارت شغفهم بتلك الاحلام، عبر (شكلها) الجديد، وهو شغف تلقائيٌّ، أيضاً، وبالضرورة!

•• الاثنين 2007/9/10م ••

من مكرمات بوش على الأمريكان أنه غالباً ما لا يضطرهم لـ (تأليف) النكات عنه، إذ يوفرها بنفسه! وقف مؤخراً، بسدني، يلقي كلمة أمام قمَّة (منتدى التعاون بين دول آسيا والمحيط الهادئ ــ أبك) فنطقها (أوبك ــ منظمة البلدان المصدِّرة للنفط)، فأضحك القاعة والعالم! ثم أخطأ في نطق اسم (أستراليا) بالانجليزيَّة، فجعلها (النمسا)، فأضحك الناس مرَّة أخرى! أما في الثالثة فقد فجَّر منظره القهقهات المجلجلة، وهو يخطر، بخيلاء نعامة، نحو باب الخروج الخطأ، حتى أعاده الرئيس الاسترالي إلى الباب الصحيح.. بإشارة من اصبعه!

"

أوريجينال!



•• الثلاثاء 2007/9/25م ••

صفحة من رزنامة قديمة تحمل تاريخ نفس هذا اليوم 2004/9/18م، الفرق الوحيد هو أن اليوم الثلاثاء وذلك اليوم كان السبت. ولسبب ما قررت أن أعيد نشر هذا الجزء منها بتصرف أرجو ألا يكون مخلاً، وعلى ما هي عليه من تداخل بين الخاص والعام.

....

....

بدأ اليوم بزيارة باكرة من فيالق (مفتشى البيوت)! وفي الحقيقة، منذ أن انفجرت، مطلع سبتمبر الجاري، حكاية السلاح الذى تتهم أجهزة الأمن حزب الترابى بإخفائه في بعض المواقع بالعاصمة، ومجالس الناس في المدن الثلاث ما تنفكُ تتداول وقائع تطويقات الفيالق المباغتة للأحياء وتفتيشها بيتاً بيتاً، بل حجرة حجرة، بل خزانة خزانة! لكننى، فجر اليوم، حين فتحت باب بيتنا في إثر الطرقات الملحاحة، وجدتهم أمامي، لأول مـرَّة، بالاسلحة المشرعة، وخليط الأزياء العسكريَّة والمدنيَّة، وقسمات الوجوه تتجهَّمني بالصرامة والارهاق.

ــ "تفتيش"!

قال آمرهم، ودخلوا.

قبل أن أغلق الباب وأقودهم إلى الداخل ألقيت نظرة على شارعنا. أبواب الجيران مفتوحة على مصاريعها، وطيوف الأطفال تتراءى خلفها يعصف بها الفزع وبقايا النعاس، وجماعات الجند تجوس بأسلحتها بين الدور، على حين رابطت جماعة منهم في مدخل الحى تحظر الدخول والخروج!

لم أسأل عمّا إن كان لديهم إذن خاص بالتفتيش.. حسب (القانون)! وللدقة، فقد خطر لى أن أفعل، غير أننى سرعان ما طردت الفكرة حين تذكرت كيف حدجني، مـرَّة، آمِرٌ آخر، في مناسبة سابقة، بنظرة ساخرة من طرف عينه عندما وجهت إليه ذات السؤال، وكان جاء على رأس قوة لتفتيش مكتب المحاماة الذى أديره، والذى يتمتع، أو هكذا يُفترض، (بحصانة قانونيَّة) مخصوصة! وقتها قالت لى تلك النظرة بفصاحة بليغة: لا

تضيِّع وقتك في أمور لا طائل من وَرائها! لذا، عندما سألنى الآمر الجديد، فجأة، وهو يهمُّ بالمغادرة مع مجموعته عند نهاية التفتيش الطويل الذى لم يسفر عن شئ:

ـ "هل تحوز أيَّ سلاح"؟!

وجدتنى، لسبب ما، أومئ برأسي إلى زكائب الكتب، وتلال الصحف والمجلات، وبعض الأجهزة والأدوات الموسيقيَّة، واللوحات والمنحوتات المُهداة من أصدقائى التشكيليين، وأقول، والحنظل ملء اللهاة:

ـ "لا يا سيِّدى، أنا فقط أضيِّع وقتى، كما ترى، في أمور لا طائل من ورائها"!

....

....

سلخت الظهيرة أقلب بعض المصادر عن فضل المساليت في تشكيل السودان الراهن، وعن بعض مشكلات التنوُّع الثقافى، وظلامات الهامش، ودارفور بالأخص، ووقائع التناحر بين أجنحة السلطة المتشاكسة في ظل مهدِّدات التدخل الأجنبى، ودروس غزو العراق عالمياً وإقليمياً، وصراع المصالح الدوليَّة في المنطقة، و.. بدا لى كلُّ ذلك مقدوراً عليه في ما لو أحسنت الحكومة التعاطى مع الفرص الشاخصة في أفق الحلِّ السياسى الشامل، سدَّاً لنواقص مفاوضات نيفاشا، واستكمالاً لقصورها البائن، وإماطة للأذى عن طريق أبوجا، والقاهرة، والمؤتمر الجامع، والسلام الدائم، والتحوُّل الديموقراطى، وحقوق الانسان، وحكومة القاعدة العريضة، ومعالجة مشكلات السلطة، ودارفور، والتهميش، والمظالم، والعدالة، والتنمية.. الخ.

....

....

آمال الظهيرة علكَتها الصحف التي اعتدتُ أن أرجئ مطالعتها بتمكث إلى أول المساء. فالحكومة ما تزال تعوِّل على إدارة الأزمة في ملابسات السياسة الدوليَّة، متشاغلة عن رؤية (مفاتيحها) الحقيقيَّة في ترميم شروخات الجبهة الداخليَّة، وتحمُّل استحقاقات السلام والوحدة الوطنيَّة، دون أن تحقق ولو كسباً واحداً على المديين المتوسط والبعيد! مع ذلك لا تكاد تتنبَّه لضرورة تعديل استراتيجيَّتها، بحيث تجعل الأولويَّة لقدرات البلاد الداخليَّة،

للشعب وقواه الحيَّة، فتواصل، للأسف، تعويلها على العامل الخارجى، تارة بعقد آمالها على حدوث انقسام في مجلس الأمن، أو، على الأقل، داخل الادارة الأمريكيَّة، وتارة أخرى برجائها في (فيتو) صينى، إستناداً، فحسب، إلى ما للصين من مصالح نفطيَّة في البلاد، رغم أن أدنى قدر من تدقيق الحساب كاف لإثارة التساؤل عمَّا إذا كان من الممكن أن تغامر الصين بمبلغ 700 مليار دولار هو حجم ميزانها التجارى مع أمريكا، لأجل (حفنة) دولارات لا تتجاوز المليار الواحد هى جملة مصالحها النفطيَّة في السودان!

....

....

آخر الليل إنطلقت القنوات الفضائيَّة تتبارى في نقل قرار مجلس الأمن رقم 1564 لسنة 2004م الذى يهدِّد السودان بفرض عقوبات على صناعته النفطيَّة إذا لم يقم بتفكيك مليشيا الجنجويد، وتجريدها من أسلحتها، وتوفير الحماية للمدنيين، والتعاون مع بعثة الاتحاد الافريقى للمراقبة. صوَّتت مع القرار 11 دولة من جملة 15 دون أىِّ اعتراض!

وإذن، فلا المجلس انقسم، ولا إدارة بوش انقسمت، ولا الصين استخدمت حق (الفيتو)، ولا يحزنون! بل إن المندوب الصينى عقد اجتماعاً لم يدُم أكثر من 15 دقيقة مع المندوب الأمريكى جون دانفورث عشيَّة التصويت، في محاولة أخيرة لتعديل المشروع شيئاً. ولكن دانفورث ما لبث أن أخطر المندوب الصينى، بناءً على اتصال تلقاه من الرئيس الأمريكى، بألا سبيل لإدخال أىِّ تعديل على المشروع! ولأن الصين فهمت الرسالة، فقد تبدَّد (الفيتو)!

هكذا اكتفت الصين بالامتناع عن التصويت، مثلها مثل روسيا التي ما تنفكُّ (تقدِّم السبت!)، توقعاً لمؤازرة أمريكا لها (بالأحد) في ورطتها على جبهة الشيشان، ومثل الجزائر المحاصرة بوضعيَّة الدولة العربيَّة الوحيدة في مجلس الأمن، ومثل باكستان التي لن تكون ذات نفع غداً لأمريكا في منطقة الاسلام الآسيوى الملتهبة إذا استمرت اليوم في ممالأتها هكذا، على المكشوف، في كلِّ هيِّنة وقاسية!

....

....

قبل أن أجرَّ الغطاء وأخلد (لأرق) مُمِض رحت أراجع كلام المستشار السياسى لرئيس الجمهوريَّة الذى نعى على (الشعب!) أنه لا يوجِّه "جزءاً من لومه إلى المجتمع الـدولى!" مضيفاً أن "المشكلة هى أن الوعى الجماهيرى دائماً ما يطالب الحكومة بـأن تفعـل كـذا وكذا.. ولا يتوجَّه بخطابه لمن يسلط على رقبتها السيف بأن يبعد سيفه هذا"! ثم ختم حديثه بقوله: "على الناس أن يعوا جيِّداً أن هناك أطماعاً حقيقيَّة تتسـتر خلـف هـذه القضـيَّة" (الصحافة، 04/9/18).

نحيت الصحيفة جانباً، ثم أطفأت المصباح وأنا أتمتم بينى وبين نفسى: ولكن النـاس لا يحتاجون لمن يلفت نظرهم إلى هذه الحقيقة البسيطة! نعم، ثمة أطمـاع حقيقيَّـة، لكنهـا واضحة وليست مستترة.. وتحتاج فقط لمن يتقن التعاطي معها بالعقل، لا بركوب الرأس!

....

....

فجأة.. طار النعاس من عينىَّ حين سطع في ذهنى، نفرة واحدة، مشهد فيلق الفجر! فقد خطر لى أنهم لا بد يأخذون، في تلك اللحظة، أيضاً، قسطاً من (الأرق)، ريثما يهرعـون، فجرَ الغد، إلى حىٍّ جديد، يغلقون مداخله، ويطرقون أبواب بيوته، بيتاً بيتاً، لينبشوها غرفة غرفة، بل خزانة خزانة، بينما آمرهم يعلن بكلِّ ما أوتى من عزم وحزم:

ـ "تفتيش"!

●● الأربعاء 2007/9/26م ●●

عجبت لعلي السيِّد المحامي يؤاخذ على محمود حسنين، نائب رئيس الحزب الاتحاديّ، كونه بعث بمذكرة (سياسيَّة) إلى رئيس الحزب يشرح له فيها ظروف اعتقاله مع آخـرين على ذمَّة تحقيق متطاول لا تريد له النيابة أن ينتهي بإطلاق سراحهم، ودون أن يفـتح الله عليها، في ذات الوقت، بتهمة واحدة توجهها لأىٍّ منهم، فتحيله، من ثـمَّ، إلـى محاكمـة عادلة!

مبرِّرات (المؤاخذة)، كما ساقها علي السيِّد في تصريحاته لبعض الصحف، تنصبُّ على ما سعى، عبثاً، لتصويره كما لو كان (استجداء) من علي محمود للميرغني كي يتدخل لدى السلطة لإطلاق سراحه! وأن القضيَّة، حسب فهمه، هي قضيَّة محامين، فحسب، فلا معنى للزَّج بالميرغني فيها وهو ليس محامياً (آخر لحظة، 07/9/17).

قد طاش، والله، سهم علي السيِّد أربعاً:

أولاً: لأنه فارق جادَّة أخلاقيات مهنته التي هي من أشرف وأطهر المهن في ما لو مورست بحقها! وإلا فبأيِّ وجهٍ، يا ترى، يواصل المحامي (تمثيل) موكله الأسير بعد أن (مثّل) به، وقلب له ظهر المجن، ووصفه، على رءوس الاشهاد، بالضعف والخور، حتى اضطرَّ سجَّانوه للاسراع به إلى المستشفى، عندما ارتفعت، فجأة، نسبة السكر في دمه، إثر مطالعته لتلك التصريحات، ولو كان من اهل الهوان لما شقَّ الهوان عليه؟!

وثانياً: لأنه لو قال كلامه هذا عن رجل يفزع من صرير الباب، أو يخشى طنين الذباب، أو حتى عن نكرة ما تكاد تندُّ بشأنه نأمة ذكر في الحيِّ، أو يستبين منه طيف ملمح وسط إبل القافلة، لقلنا: يجوز! لكن مصيبته أنه قال ما قال عن رجل سارت بسيرة بسالته الركبان، ولا يختلف الناس، البتة، مهما اختلفوا معه في أمور كثيرة، حول الشهادة له بالشجاعة والنزاهة والتجرُّد والاخلاص والثبات على الحق كما يراه، لا يرتضي الدنيَّة في مبدأ، ولا يبهرج يوم دواس، أو كما قال أبو تمام وكأنه يمدحه شخصياً: "لو ان إجماعنا في فضل سؤدده/ في الدِّين لم يختلف في الأمَّة اثنان"! فليس مثله، إذن، من يُرمى، أخلاقياً، بـ (الاستجداء)! ولعلَّ علي السيِّد لن ينسى، مدى الحياة، كيف تصدَّى علي محمود، كعادته، لقيادة هيئتنا للدفاع عنه، شخصياً، وعن زملائه في ما كان يُعرف، في الزمان الغابر، بـ (سكرتاريَّة تجمُّع الداخل)، يوم أنشبت السلطة أظفارها في أعناقهم، وقدَّمتهم للمحاكمة بتهم تصل عقوبتها إلى الاعدام! و.. حقاً من استحى مات!

وثالثاً: لأنه لم يتحرَّ الموضوعيَّة في منطقه حتى يكون أدنى لأن يُصدَّق! وإلا فما حاجة علي محمود، أصلاً، لتعريض نفسه لخصومة السلطة كي يُضطر لـ (استجداء!) رفع يدها الثقيلة عنه، وهو الذي يكفيه، لو أراد، أن يشير بطرف إصبعه كي يُفرش تحت قدميه البساط الأحمر، بكامل وشيه ونمنماته الملوكيَّة، للالتحاق بهذه السلطة، و(التمرُّغ!) في ما يحسبه البعض (نعيمها!) المأمول؟!

وأخيراً وليس آخراً: لأنه كشف عن جهل لا يليق بالتداخل بين (القانوني) و(السياسي)، وبوجه خاص في قضيَّة علي محمود. لقد كان ينبغي أن يدرك علي السيِّد ما يدركه طلاب القانون في مقاعد الدراسة، وهو أن لـ (القانون) وقت وأهل، وكذلك لـ (السياسة). وقد ترك علي محمود الجانب (القانوني)، في ظرفه الراهن، للمحامين، لكنه وجد لزاماً عليه، بطبيعة الحال، وبحكم منصبه كنائب لرئيس الحزب المشارك في ما يُعرف بـ (حكومة الوحدة الوطنيَّة)، أن يتولى الجانب (السياسي) بنفسه، فعمد لإرسال مذكرته إلى رئيس الحزب، منبِّهاً إلى ضرورة اتخاذ موقف يطالب بإطلاق سراح (جميع المتهمين) أو الانسحاب من الحكومة. لاحظ (جميع المتهمين)، وذاك عمل (سياسي) بالدرجة الأولى، ولا شأن لـ (القانون) به، وإلا فتحت أيَّة مادة، وفي أيِّ قانون، يجوز للمحامين أن يبعثوا بمثل هذه المذكرة إلى رئيس الحزب الاتحادي!

لكن علي السيِّد نفسه ما لبث، في نهاية تصريحاته، أن وقع في تناقض مفضوح، حين أكد (متبرِّاً!) أنهم سيواصلون متابعة قضيَّة علي محمود، قانونياً و.. جماهيرياً! وإذن، فثمَّة طريقة لمتابعة هذه القضيَّة (جماهيرياً)، فهل بـ (القانون) أم بـ (السياسة)؟! وإذا كان ذلك بـ (السياسة)، كما هو الأمر بالفعل، أفلا يحق لعلي محمود، من باب أولى، أن يسهم في ذلك كلما وجد سبيلا؟! وإذا كان ذلك كذلك، ففيم يؤاخذه علي السيِّد إلى حدِّ نعت إسهامه هذا بـ (الاستجداء)؟!

ما زلت أؤمِّل في عودة علي السيِّد إلى صوابه القديم، فقد ربطت بيننا، دائماً، أواصر مبدئيَّة يعزُّ عليَّ أن أراه يوغل في النأي عنها يوماً بعد يوم، متشبِّثاً بكرسيٍّ (هـزَّاز) قد ينزلق من تحته في أيَّة لحظة!

●● الخميس 2007/9/27م ●●

إنحسم التصويت، منذ قرابة الأربعة أشهر، داخل اللجنة المشرفة على جائزة منظمة الأمير كلاوس الهولنديَّة لصالح منحها، في هذه الدورة، لاتحاد الكتاب السودانيين. نقلت إليَّ الخبر السعيد في حينه فاريبا دي بروين، ضابطة الاتصال بالمنظمة المرموقة، لكنها

طلبت مني عدم الاشارة إليه لحين إعلانه رسمياً عبر التعميم الصحفي التقليدي من مقر المنظمة بأمستردام في 2007/9/13م.

لم تنقطع فاريبا، منذ ذلك الوقت، عن مهاتفتي مستفسرة، حيناً، عن مزيد من التفصيلات لأغراض إعداد كتاب الجائزة السنوي، وطالبة، حيناً آخر، بعض الصور الفوتوغرافيَّة أو شرائح الفيديو عن أنشطة الاتحاد لأغراض الاحتفال الرسمي. أفهمتها أن ما تطلبه سوف يستغرق بعض الوقت، وأن عليها أن تتذرَّع بالصبر الجميل، فنحن ننفذ برامجنا بأنفسنا على طريقة الهواة، إذ ليس لدينا جهاز إداري متفرغ، بل ليس لدينا حتى مقر!

لكنها علقت ضاحكة من اعماقها:

ــ "كمال! كلُّ هذه الانجازات الواردة ضمن بيانات ترشيحكم.. وتقول لي هواة"؟!

ــ "بالمناسبة يا فاريبا.. من هم الذين رشحونا؟! وأعدك بأن أتكتم على الأمر"!

فعادت تطلق ضحكتها الطفوليَّة فائقة العذوبة:

ــ "لا.. لا.. لا تكن طماعاً! هذه أسرار مهنيَّة لا نبوح بها في العادة. كلُّ ما أستطيع قوله هو أن ترشيحكم جاء من بلدان وجنسيَّات مختلفة، ومن عدة شخصيَّات طبيعيَّة واعتباريَّة متخصِّصة وذات وزن"!

أنجز عصام عبد الحفيظ ومجدي الجزولي ومجدي النعيم ومامون التلب تجهيز وتصنيف الصور الفوتوغرافيَّة، وأشرف عبد المنعم الكتيابي على إعداد ومونتاج الفيلم التلفزيوني القصير بمساعدة الاخوة في مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي بأم درمان، لا جاء يوم شكرهم. وبعثنا بالمواد المطلوبة إلى أمستردام. وما كادت تنقضي بضعة أيام حتى رنَّ جرس هاتفي، لتجيئني شهقات الدهشة تسابق الكلمات المبهورة:

ــ "أوريجينال.. أوريجينال، لا تتصور سعادتنا ونحن نتلقى موادكم.. وبالمناسبة ثمة عدد كبير من الصحفيين والاعلاميين يريدون محادثتك هاتفياً أو عن طريق الايميل"!

أخبرتها بأن سفارتهم اتصلت بي للتشاور حول الحفل الذي تعتزم تنظيمه على شرف الاتحاد. وبعد ذلك بيوم أو يومين عقدنا اجتماعنا العام الذي يسَّر لي فيه الاخوة الأعضاء مشكورين إنفاذ قراري بمغادرة موقعي كأمين عام، ضمن سبعة مواقع في اللجنة التنفيذيَّة

أخلاها أصحابها بنفوس راضية، وفي مقدمتهم أستاذنا الجليل يوسف فضل. وعند التسليم والتسلم سأطلب من فاريبا وكلِّ الجهات الاخرى التعامل، من الآن فصاعداً، مع صديقي محمد جلال، الأمين العام الجديد الذي أثق، تماماً، في جدارته بالموقع، مثلما أثق في الكفاءات الاخرى التي تسنمت قيادة قافلتنا القاصدة بإذن الله.

شئ واحد لم أخبر به فاريبا، وهو أن الجهة الوحيدة التي لم تزف إلينا التهنئة بهذه المناسبة حتى الآن هي.. دولتنا السنيَّة! حتى سيِّد هارون، رفيق (الزنزانة!) سابقاً، ووزير الثقافة الولائي حالياً، بل حتى البشير سهل، شريك الانتباهة الباكرة أوان (الميلاد الأوَّل)، وعضو اللجنة التنفيذيَّة السابق، ووزير التربية والتعليم بولاية القضارف حالياً، لم يجد أيٌّ منهما نصف دقيقة، وسط مشغولياته الجمَّة، يرفع فيها سمَّاعة الهاتف ليقول كلمة واحدة.. مبروك!

•• الجمعة 2007/9/28م ••

ما زلت عند رأيي في كون الخلط والتخليط الفكريَّين اللذين ما ننفكُّ نمارسهما بدارج الاستخدام السوداني الكثيف لمصطلحي (العلمانيَّة) و(الديموقراطيَّة) بالتبادل، هما سبب أكثر الالتباسات السياسيَّة التي نعاني من ويلاتها حين نستخدم (الأول) لوصف تيار بعينه يشكل (الثاني) أهمَّ مطلوباته، سواء في (مركز) الثقل المستعرب المسلم في (الشمال) النيلي، أم في (هامشه)، وبالاخص (الجنوب)، حيث الثقل المسيحي والأرواحي.

وبما أن تعريف (الديموقراطيَّة) قد انحسم، سودانياً، أو كاد، من خلال وقائع الصراع السياسي الطويل في بلادنا، بحيث آلت إلى افتضاح جهير كلُّ محاولة للحجاج بأن المقصود شئ آخر سوى الاقرار بالتعدُّد، والتنوُّع، واحترام الآخر، والحريَّات العامَّة، والحقوق الاساسيَّة، وسيادة حكم القانون، والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، فإن المقاربة الصحيحة لإشكاليَّة (العلمانيَّة)، لا بُدَّ أن تبدأ، في رأيي، من ملاحظة معرفيَّة بسيطة، وهي أن لكلِّ ثقافة وحضارة (عقلانيَّتها) الخاصَّة، وأن (العلمانيَّة) secularism، أو اللائكيَّة laicisme في طورها الفرنسي الخاص، مفهوم محدَّد أنتجه الفكر البرجوازي الأوربي، مطلع عصر الحداثة بحقبه الثلاث (النهضة ــ الإصلاح الديني ــ التنوير)،

بدلالة تحرير (السلطة الزمنيَّة) من قبضة (الكنيسة)، تحت التأثير المباشر لفلسفة (الأنوار) التي رتبت لواقع فكري جديد هيَّأ لصعود مناهج مغايرة في الفلسفة خارج اطار اللاهوت. (العلمانيَّة)، والأمر كذلك، أدنى لأن تتمظهر (كعقلانيَّة أوروبا rationalism) الحداثيَّة، ومنجزها الحضاري التاريخي، بحيث تكرَّست كأسلوب في التفكير والتفلسف ينطلق من فرضيَّة محددة مفادها أن (العقل) الانساني قادر على إنتاج المحاكمات الواعية لمختلف الظاهرات وتعليلها، سواء في الحياة اليوميَّة أم في الممارسة المعرفيَّة. ولا نغفل أن أغلب الفلسفات الغربيَّة الراهنة تعود بجذورها إلى الفلسفات اليونانيَّة والرومانيَّة القديمة، ثم تطورت عند فلاسفة الالحاد البرجوازى الذين سعوا لتجاوز الدين، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جاعلين من نقده عملهم الاساسى. ونشير، خصوصاً، إلى الوضعية positivism باعتبارها الأكثر تأثيراً على حركة العلم والثقافة في الغرب اليوم، منذ أول نشأتها في مطلع القرن التاسع عشر، وتطوُّرها في خواتيمه ومطالع القرن العشرين، في مرحلة (الوضعيَّة الثانية) أو (مذهب نقد التجربة)، ثم تطوُّرها خلال النصف الأول من القرن العشرين، في مرحلة (الوضعيَّة الجديدة) أو (الوضعيَّة المنطقيَّة) أو (التجريبيَّة المنطقيَّة). أما (الماركسيَّة)، فمع تشكلها في رحم (العقلانيَّة الغربيَّة)، إلا أنها انتقدت مغالاتها في قدرة (العقل) على تجاوز المعطيات المباشرة للتجربة الحسيَّة، وإسقاطها لأهميَّة تجربة (الحواس).

ما يهمنا هنا، بوجه خاص، هو أن جميع هذه الفلسفات المعاصرة مشدودة، على نحو أو آخر، إلى ملابسات الصراع الذى بلور (عقلانيَّة) الغرب، وأنتج مفاهيم (الحداثة) البرجوازيَّة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، ومن بينها (العلمانيَّة)، دون أن نغفل أن هذه (العلمانيَّة)، برغم كونها جنين (العقلانيَّة) الأوروبيَّة الوضعيَّة الطالعة من رماد حرب ضروس بين (إكليروس) زعم النيابة عن السماء في الأرض، وبين (مجتمع مدنى) صارع للتحرر من تلك الهيمنة، إلا أنها لم تعُد تفترض الالحاد بالضرورة، أو تسعى لإقصاء الدين من الحياة، كما كان الأمر في عصر الثورة الفرنسيَّة مثلاً، فقد عادت، على كل حال، لتبقى مؤمنة، كاثوليكيَّة كانت أم بروتستانتيَّة.

لكن مصطلح (العلمانيَّة) أسئ استخدامه في بلادنا، حتى أصبح صنواً بالكامل، أو كاد، لدلالة هذا الاقصاء للدين عن الحياة، بما لم تعد تجدى معه (المذكرات التفسيريَّة) في سياق الاشتباك الذي ساد مع سؤال (الدين والدولة) من باب (السجال) لا (الحوار)، منذ أول

ظهور التيار (السلطوى) للإسلام السياسى، وحتى حلّ قضية السلطة عام 1989م لصالح مشروع (الدولة الدينيَّة)، المستحيلة إسلامياً، على يد هذا التيار، ببنائه الرأسى الضيِّق، وبمنهجه القائم في ذمِّ الخصوم السياسيين، وتلطيخ سمعتهم دينياً لدى الذهنيَّة الرعويَّة السائدة، علاوة على اجتراره المتواصل، بلا طائل، لنظام (القيم)، عوضاً عن إنتاج نظام محدَّد لـ (المفاهيم)، كما نعى عليه النفيسى، وذلك بسبب تطلع هذا التيار الدائم إلى (وضعيَّة مقدَّسة) تدرأ عنه النقد وتجنبه الحوار، وفق ملاحظة حيدر ابراهيم!

بالمقابل نشأ الحزبان الرئيسان، برغم استنادهما إلى نفوذ طائفتين دينيَّتين، على (بداهة عقلانيَّة) بألا تعارض بين الاسلام وبين الديموقراطيَّة البرلمانيَّة. لكنهما لم يسعيا، ردحاً طويلاً من الزمن، لتوطين (عقلانيَّتهما) تلك في (فقه) أوثق مقاربة لمسألة (الدولة في الاسلام)، والتفريق بينها وبين مسألة (الدولة في التاريخ الاسلامي)، فتركا للتيار الاسلاموي السلطوي أن يروِّج للتعارض بين مفهومي (الديموقراطيَّة) و(الشورى)!

أما الحزب الشيوعى الذي يغلب الثقل المطلق للعنصر المستعرب المسلم في قيادته وقواعده، فبرغم انتباهته الباكرة لضرورة إعادة صياغة الاشكاليَّة من منظور (العقلانيَّة الاسلاميَّة)، وبرغم إلزامه نفسه، قبل زهاء الأربعين سنة، بالسعى لوضع الدين في مكانه بين حركة الشعوب، كطاقة دفع للجماهير المناضلة في سبيل الكرامة والحريَّة، وعودته مؤخراً لاقتراح مصطلح (الدولة المدنيَّة) بديلاً، إلا أنه لم يبذل تاريخياً، هو الآخر، المستوى الفكري المطلوب، ولو لفضح اتهامه (بالالحاد) كمحض مزايدة مكشوفة عليه بين الجماهير (المؤمنة)، في سياق التشويه المتعمَّد لحقائق الصراع السياسى في بلادنا.

وأما الحركة السياسيَّة في جنوب البلاد فقد ظلت تحافظ، من زاوية (عقلانيَّة) خاصَّة أيضاً، على علاقات وثيقة بمساقات السلطة الدينيَّة، وعلى رأسها مجالس الكنائس الأفريقيَّة والعالميَّة، وتفرد لها، بل وللشئون الاسلاميَّة، حيِّزاً معتبراً في بنياتها التنظيميَّة الداخليَّة، كما في مثال الحركة الشعبيَّة/الجيش الشعبى لتحرير السودان.

الشاهد أنه ليس في دعاوى أيٍّ من قوى (عقلانيَّة البداهة) هذه، سواء استخدمت مصطلح (فصل الدين عن الدولة) نصاً، أم عدَّه المحللون ضمن خطابها الفكرى أو السياسى حكماً، ما يمكن اعتباره مطالبة فعلية تنصبُّ، قصداً وعملاً، على المعنى (العلماني) الحقيقي للاحتجاج على طابع (التديُّن) في الحياة العامة، أو الاعتراض على أيِّ

من مهام الدولة السودانيَّة، اعتباراً لـ (الدين)، ونهوضاً بمقتضيات (التديُّن). وبالتالى فإن مصطلح (العلمانيَّة) ليس ممَّا يصلح لتوصيف التيار (العقلاني) في إطار الصراع السياسي أو الفكري في بلادنا.

وقد يلزمنا هنا أن نسارع لتأكيد أننا لا نصدر عن أيِّ قدر من تـوهُّم كوننا جزيرة معزولة عن تيارات الفكر الانساني العالمي. كلُّ ما نعنيه هو ضرورة الانتباه للتساوق بين (المصطلح) و(تاريخه)، ومن ثمَّ وجوب أن تعي خطاباتنا السياسيَّة ذواتها. فقد هبت علينا، كما في قول بشير أبرير، بعض المفاهيم والمصطلحات من المناخات الفكريَّة لـ (عصر الحداثة) الأوربى، بتاريخانيته الخاصة وأشراطه المحدَّدة، فتلقيناها بمختلف خطاباتنا، دون أن يكون في ثقافاتنا مهد ملائم لها، ودون أن تعانى مجتمعاتنا المخاض المباشر لإنتاجها، فشكلت لدينا مصدر اختلاف إلى حدِّ التصادم، سواء بيننا، كجماعة مستعربة مسلمة، وبين مساكنينا من الأغيار، أم بين مكوناتنا نحن أنفسنا كجماعة يحق لها التميُّز، ومن ثمَّ تقديم أفضل عناصر غيريَّتها إلى الآخرين.

يلزمنا أيضاً التفريق بين ما نرمى إليه وبين المحاولات التي قد نصادفها، أحياناً، في إطار الفكر العربى المعاصر، حسب ملاحظة كـريم حـلاوة السـديدة، لإيجـاد مفـاهيم ومصطلحات بديلة للمفاهيم والمصطلحات الغربيَّة، كحالة خاصة لمقاومة الفكر الغربـى، ممَّا يفتقر إلى التسويغ المعرفي، ويهدر السياق التـاريخى الـذى أنـتج تلـك المفـاهيم والمصطلحات، ويقوم بعمليَّة معاوضة وهميَّة تهدف إلى تعزيز نزعـة الاسـتغناء عـن الآخر، والتخلى الطوعى عن منجزات العلم الحديث والثقافة الانسانيَّة، ومواجهة التحـدى الغربى بالتراجع والانحسار على المستوى الحضاري، وبـوهم القـوة والحمـاس علـى المستوى الواقعي، حيث تفتقر هذه الرؤية للغرب، بالمطلق، إلى القدرة على تحليل ونقـد الآخر، تماماً كالرؤية التي تدعو، بالمقابل،إلى التبني شبه التام لكل ما هـو غربـي! مـا نرمى إليه هو النأى عن كلا (التطرفين)، بتنمية العقل النقدي، وامتلاك الأدوات المعرفيَّـة والمنهجيَّة الحديثة التي تمكننا من فهم الذات والآخر، حسب د. حلاوة أيضاً.

وإذن، فليس ثمة مناص من التوقف للمراجعة، وسك المصطلحات الجديدة، والمفـاهيم المستحدثة، وإعادة انتخاب ما قد يصلح من المصطلحات والمفـاهيم الغربيَّـة لتوصـيف أحوالنا، وتحليلها ببصيرة نافذة، دون (الانغلاق)، من جهة، على (خصوصيَّة) مبالغ فـي

تضخيمها، تدفعنا إلى تصوُّر أنفسنا في عزلة سرمديَّة، أو (الانكسار)، من جهة أخـــرى، بإزاء (مركزويَّة) تجعلنا نسلم بوجود نهج فكريٍّ واحد للتطور!

●● السبت 2007/9/29م ●●

هاتفني صديقي الحبيب فاروق كدودة. مرحى.. مرحى، فقد عاد، الليلة، معـــافى مـــن لندن التي كان ذهب إليها مستشفياً قبل أكثر من شهر افتقدته خلاله، مثلما افتقده أصـــدقاؤه الكثر. ففاروق، علاوة على علمه الغزير، وعطائه الأكاديمي الثر، نموذج ساطع لطيـــب المعشر، واللطف الجَّم، والتعاطف الانساني النبيل، والتواضع في أبهى صوره. وهو، إلى ذلك، (نصبٌ تذكاريٌّ) ضخم للتلقائيَّة، وسرعة البديهة، وطلاقة الروح الحُرَّة، وخفة الظلِّ النوبيَّة المشهودة!

مساء اليوم، وبالمصادفة البحتة، كان محمد ابراهيم نقد ضيفاً على خيمـــة الصـــحفيين الرمضانيَّة ببحري، حيث تطرَّق إلى بعض طرائف حياة المناضلين المختفين الذين ينبغـــي أن تتوفر فيهم بعض المهارات، كفنِّ الطبخ! فروي كيف جئ إليهم بفاروق الذي لا يحسن حتى صنع الشاي! ولما أتى عليه الدور لإعداد الطعام، وضع (حَلة السليقة) علـــى النـــار، وانصرف لمطالعة إحدى المجلات، حتى احترقت (الحَلة)!

وذات اعتقال على أيام مايو، كنا مجموعة كبيرة مَن بيننا فاروق، وقد تـــمَّ ترحيلنـــا، مساءً، من حراسات الأمن إلى سجن كوبر. لكن، ولمَّا لم يكـــن قســـم (المديريَّـــة) الـــذي أدخلونا فيه مهيئاً، في ما بدا، لاستقبالنا، فقد أصابنا الملـــل مـــن الاجـــراءات المطوَّلـــة، واستلقينا على أرض الفناء العارية ريثما يحضرون النمِّر (بـــروش وبطـــاطين)! وكـــان العساكر الذين نعرفهم ويعرفوننا من الاعتقالات السابقة يتراكضون هنا وهنـــاك، بقيـــادة شاويش سيد احمد، وبرفقتهم مساجين يحضرون أزيار الماء وأوانـــي المطـــبخ وأشـــياء أخرى. لكنهم، رغم إلحاحنا، يؤجلون إحضار النمِّر! وكان أكثرنا مللاً فاروق الذي بلغ به الارهاق والنعاس كلَّ مبلغ، فأخذ يستحث شاويش سيد احمد لتأجيل كلِّ شئ وإحضار مـــا ننام عليه. وكان شاويش سيد احمد يكرِّر عبارة واحدة:

ــ "دقايق يا دكتور.. دقايق"!

لكنه، في المرَّة الأخيرة، عندما ازداد إلحاح فاروق، صاح من آخـر الفنـاء، بلهجتـه الشايقيَّة المميَّزة:

ــ "يا دكتور خلي عندك صَبُر يا خي"!

فما كان من فاروق إلا أن أطلق واحدة من ضحكاته الساخرة، وردَّ عليه قائلاً:

ــ "يا شاويش سيد احمد شفت ليك زول عايز يبني اشتراكيَّة في البلد دي.. وما عِنـدو صَبُر"؟!

أحلى التهاني لفاروق بالشفاء، وبسلامة العودة إلى أرض الوطن.

●● الأحد 2007/9/30م ●●

رمضان كريم. وثمَّة شركة اتصالات كبرى تدرُّ على مساهميها أرباحاً سنويَّة بمئـات الملايين من الدولارات الأمريكيَّة (إحتلت!) أهم فترات البث في تلفزيوننا (القومي!) لتعلن عن نفسها بتنظيم (يانصيب!) على مدى ثلاثين مساءً، وجائزته اليوميَّة سيَّارة جديدة (لنج) كلما ابتلت العروق وذهب الظمأ، حتى قال (نقناق) الكاريكاتير نادر جنِّي، بصحيفة الوطن الغرَّاء، على لسان الزوجة لزوجها: إن الشهر الفضيل تبقت منه.. 12 سيَّارة!

فقهاء الاسلامويين كانوا، قبل مصالحتهم مع النميري والتحاقهم بدولته، قد ملأوا الآفاق فتاوى عن حُرمة (توتو كورة)، وهي جوائز أخرى كانت تمنح أسـبوعياً لمـن تصـدُق تنبؤاتهم بنتائج مباريات كرة القدم، حتى (تضايقت الزومة) أيَّما ضيق، فجعـل المرحـوم الشهيد المقدَّم حسن حسين من إلغاء (توتـو كـورة) هـدفاً رئيسـاً لانقلابـه المُظـاهِر للاسلامويين، والذي لم يدُم سوى ساعة أو بعض ساعة صباح الخامس من سبتمبر عـام 1975م، وأعدم بعده مع رفاقه الشهداء بلا محاكمة عادلة!

حسناً! هبْ أن كلَّ هذه التناقضات مفهومة ومبلوعة في دولة إسلاموبي آخر الزمـان وفقهائهم الساكتين عن الحق، لكن كيف يمكن أن نفهم أو نبلع إعلان وزارة الداخليَّة عـن تبرُّعها من (بيت المال!)، وعلى حساب دافعي الضرائب، برسوم الترخيص لكلِّ سـيَّارة من سيارات هذا (الاعلان!) اليومي عن هذه الشركة (الخاصَّة!) ورأسمالها (الاجنبـي!)..

كمان؟! أليس هذا معناه شئ واحد، هو أن (بيت المال!) ليس (مملوكاً!) للشعب، وإنما لوزارة الداخليَّة تتصرَّف فيه كما تشاء؟!

وبعد، هل نطمع في أن يثير (أحدهم) الأمر في البرلمان، ولو من باب.. (التسلية البريئة)؟!

•• الإثنين 2007/10/1م ••

ذهب الزوج الفرنسي الذي سطا أحد اللصوص على منزله أثناء غيابه في الليلة السابقة إلى مركز الشرطة، وطلب التحدث إلى اللص الذي تمَّ القبض عليه. فقال له الضابط المناوب:

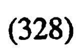
ـ "أصبر.. ستتاح لك الفرصة لذلك أمام المحكمة".

لكنه ألحَّ في طلبه قائلاً:

ـ "أرجوك، يا سيدي، أريد فقط أن استفسره حول الكيفيَّة التي استطاع بها أن يفعل ما لم أستطع أنا فعله طوال السنوات الماضية.. أن يتسلل إلى المنزل آخر الليل دون أن يوقظ زوجتي"!

"

النَيِّئَةُ.. لِلنَارْ!



•• الثلاثاء 2007/10/2م ••

ظلت تتقلب، زمناً طويلاً، أمام أعيننا، على جمر عذاباتها الفادحة، وفوق شوك آلامها المبرحة، فلكأنها قصدت، بكلِّ العطف والحنان اللذين تجيش بهما نفسها الزكيَّة، أن تهيِّئنا لرحيل عجول، ولفقد لا يُعوَّض. مع ذلك كانت زلزلة النازلة، لغفلتنا، فوق قدرة الخيال، وأقوى، بما لا يُقاس، من طاقة الاحتمال، فلم يكن شئ من كلِّ ما عانت من اهوال، في مغالبة الداء اللعين، بقادر، وأستغفر الله، على إقناعنا، مثقال ذرَّة، حتى في أيامها الأخيرة، بأنها قد جاوزت، نهائياً، مدى الولوج الأخير إلى منعرج البرزخ، وأنها لم يعُد بينها وبين هاوية الغياب الأبديِّ سوى خطوة واحدة، وأنها لن تعود تسرِّح، مرَّة أخرى، شعرها الجميل إلى أعلى، وتضع حُليَّها البديعة حول عنقها ومعصميها، وترتدي ثوبها الأنيق الهفهاف كأنه غلالة من نسيم الجنَّة، ثمَّ تتكبُّ على طروسها وأقلامها تنسّقها استعداداً ليوم عمل آخر تقضيه في خدمة من يحتاجون لما تبذل من أجلهم، تطوُّعاً، وعن طيب خاطر، وبلا أدنى كلل أو ملل، بينما الابتسامة العذبة لا تفارق شفتيها، حتف أنف الارهاق وشحِّ المُعينات.

....

....

لربَّما كان لازماً، كي نصدِّق أن قلبها الكبير بسبيله إلى التوقف عن الخفق، أن نرى بأمِّهات أعيننا اكتمال رسالتها النبيلة التي نذرت حياتها لها، فيمَّحي الظلم، فجأة، من الوجود، وينقشع القهر، بغتة، من انفاس المستضعفين، وترفرف طيور العدالة، ذات صباح، فوق سماواتنا بأجنحتها الملائكيَّة، ولا يعود ثمَّة مقتضى لأنشطة مركز الخرطوم لحقوق الانسان، فلا سمنارات تنعقد، ولا ورش عمل تقام، ولا دورات تدريبيَّة تنظم، ولا رصد يُرصد لانتهاكات، ولا تقارير تسطر عن تجاوزات، ولا مشاوير في عزِّ الهجير من الاقصى إلى الاقصى، تنويراً بحق، أو تبصيراً بمستحق، أو توعية بحريَّة.

ولربَّما كان لازماً، كي نفهم أنها إنما شرعت في التلاشى حثيثاً، أن تندكُّ أسوار سجن النساء، وأن تخرج السجينات أجمعهنَّ منشرحات الصدور، باسمات الثغور، زاهيات الثياب، إلى أعمال شريفة، وحظوظ كريمة، ورزق وفير، وأطفالهنَّ حولهنَّ يحجلون

كقبُرات ملوّنة، سعداء، مشرقي الوجوه، صادحي الضحكات، إلى رياض ناضرة، وملاعب زاهرة، ومدارس بهيجة.

ولربَّما كان لازماً، كي ندرك أنها إنما تلوّح تلويحة الوداع الأخيرة، أن تتدفق، من أطراف المدينة، جموع المُهمَّشين الذين لطالما سعت إليهم، بعلمها النافع، في كراتينهم الجافة، وأكواخهم المتربة، وعششهم المعتمة، لينعموا بمساكن رقراقة المياه، شعشاعة الأنوار، ليّنة المراقد، وأن نسمع بآذاننا مؤذن البشارات العظيمة ينادي أن حيَّ على صلاة الشكر، حيَّ على فلاح العدالة الاجتماعيَّة، حيَّ على الوجود المغاير والمستقبل الوضئ.

لكننا، أوّاه، مشينا خلف جنازتها، ذلك الضحى الكابي، يكاد يعصف بنا حزن كالجبل، وتحلقنا حول قبرها نشرق بالدمع الهتون، ونلهج بالتلاوة المباركة، ثمَّ قفلنا راجعين نردِّد قول البنا الصغير: "لا درَّ درُّ الدافنيكِ فإنَّهم/ هالوا عليكِ من الترابِ وأكثروا"!

....

....

اللهم حاشا أن نقول إلا ما يرضيك "كلُّ نفس ذائقة الموت" و"إنا لله وإنا إليه راجعون"، فاغفر، يا خير الغافرين، لأختنا نازك، واشملها، يا أرحم الراحمين، برحمتك التي وسعت السماوات والأرض وما بينهما، وانزلها عندك منزلة الذين أنعمت عليهم، المقرَّبين إليك، المرضي عنهم منك، واجعل البركة في ذرِّيَّتها ووالديها وزوجها، والهمهم والهمنا من بعدها، ياربُّ، جميل الصبر، وطيِّب السلوان، وحسن العزاء.

●● الأربعاء 2007/10/3م ●●

في عموده المقروء (رؤى)، بهذه الصحيفة، كتب عبد الرحمن الأمين كلمة جيِّدة في استهجان الفوضى الضاربة بأطنابها على صعيد منح واستخدام الالقاب العلميَّة (السوداني، 07/9/18). وبالفعل، لم يعُد، في بلادنا، سوى قلة لم تضف، بعد، إلى أسمائها لقب (دكتور) أو (بروفيسير)، ولم يعُد ثمَّة من لا يستخدم هذين اللقبين من باب التظرُّف

الاجتماعي، حتى انقلب هرم الميزة المائزة رأساً على عقب، وحتى أضحى الأمر برمته مدعاة للتشكك والارتياب، مِمَّا يتهامس، أو قل يتندَّر، به الناس في مجالسهم!

نبَّهتني كلمة عبد الرحمن إلى أن المؤسَّسة الاكاديميَّة السودانيَّة لم تجد (فائضاً) من (البروفيسريَّة) تفيض به على عالم في قامة المؤرِّخ الجليل محمد سعيد القدال، على حين راحت تجود بها على ناشئة بلا بذل يؤبَّه له، ولا عطاء! كما أعادت إلى ذاكرتي كلمة طيِّب الذكر عبد الله الطيِّب من على منبر حفل تكريم أقيم له، حيث لاحظ أن من تعاقبوا على ذلك المنبر، قبله، وصفه بعضهم بـ (الدكتور)، وبعضهم بـ (البروف)! فما كان منه إلا أن ركز كلمته القصيرة المرتجلة على السخرية من الأمر برمته، حيث روى، أولاً، كيف أنه، عندما عاد من لندن بلقب (دكتور) كان مزهوَّاً به، إلى أن جرى ابتعاثه، ذات مرَّة، في مهمَّة أكاديميَّة، إلى جنوب السودان، فاستقلَّ الباخرة النهريَّة. وعند توقفها في أحد الموانئ أحسَّ بحركة جمع من الأهالي يقترب من مقصورته، فخرج إليهم، ليتبيَّن أن لديهم مريضاً، وأنهم علموا أن بالباخرة (دكتوراً) فجاءوا يستغيثون به. ولمَّا أفهمهم أنه ليس (دكتور طب)، بل (دكتور أدب)، طفقوا يبحلقون في وجهه برهة، ثم انصرفوا صامتين. لكنه ما لبث أن سمعهم يقولون لذويهم المنتظرين على الشاطئ:

ـ "ها.. زولكم ما دكتور دكتور.. طلع دكتور ساكت"!

وعلق الأكاديمي الضخم على ذلك بقوله:

ـ "ومن يومها باخ اللقب في نفسي"!

وأما عن لقب (بروفيسير)، فقد روى عبد الله الطيِّب قائلاً:

ـ "جاءونا بمدير للجامعة طلب منا في أوَّل اجتماع له معنا أن نمنحه لقب (بروفيسير).. فزهدت في هذا اللقب"!

تحياتي لعبد الرحمن، ورحم الله عبد الله الطيِّب، وأطال في عمر القدال، ومتعه بالصحَّة والعافية، وجازاه بأحسن مِمَّا بخلت به عليه المؤسَّسة الأكاديميَّة!

•• الخميس 2007/10/4م ••

أخطأ وزير العدل النائب العام خطأ قانونياً وسياسياً مركباً بإقدامه على فتح بلاغ ضد منظمة العفو الدوليَّة (أمنستي)، وطلب توقيف أمينها العام (إيرين خان)، عن طريق الشرطة الدوليَّة (الانتربول)، لنشرها، مؤخراً، تقريراً حول تعذيب معتقلي ما يُعرف بـ (المحاولة التخريبيَّة)، الأمر الذي عدَّه الوزير السوداني (نشراً لأخبار كاذبة) تحت المادة/66 من القانون الجنائي لسنة 1991م.

(1) فمن الزاوية القانونيَّة:

أ/ ما تقوم به (أمنستي) نشاط سياسي، بالدلالة الواسعة لمفهوم (السياسة). فهو، بالتالي، ممَّا يندرج ضمن المحظورات الأربعة الواردة ضمن المادة/3 من دستور (الانتربول)، والتي تغلُّ، بصرامة، يد الشرطة الدوليَّة عن التدخل في أيِّ شأن ذي طبيعة سياسيَّة أو عسكريَّة أو دينيَّة أو عنصريَّة. ومن المعلوم أن لدى (الانتربول) خمس أولويات يستهدفها بالملاحقة والتوقيف: منظمات الاجرام والاتجار في المخدرات ــ مرتكبي الجرائم الماليَّة وجرائم التكنولوجيا المتقدِّمة، الهاربين الذين يهدِّدون السلامة العامة ويقوِّضون أنظمة العدالة الجنائيَّة، الارهابيين الذين يهدِّدون السلامة العامة والسلام والأمن الدوليين، المتاجرين في البشر والمدمِّرين لحيواتهم.

ب/ حُجَّة الوزير التي ساقها لأجهزة الاعلام المحليَّة والعالميَّة، يسند بها إجراءه، قائلاً إن تقرير (أمنستي) يسئ لسمعة جهاز الأمن السوداني، تتناقض طرداً مع القاعدة الذهبيَّة الراسخة: "من يطرق باب العدالة ينبغي أن يأتي بأياد بيضاء ــ He, who comes to justice, should come with clean hands". فكيف يقاضي الضابط الأوَّل للقانون في البلاد باسم جهاز ما زال ناشطاً بذات كيفيَّته السابقة، مع أن المادة/151 من الدستور الانتقالي لسنة 2005م، والساري المفعول منذ أكثر من عامين، تنسف دستوريَّته بالمرَّة؟!

ج/ وصف الوزير لما ورد في التقرير من معلومات حول تعذيب هؤلاء المتهمين بأنه "يدعو للغثيان و.. حلقة من حلقات السخف المستمر".. الخ، لا يعدو كونه محض

سبٌ للمنظمة، صيغ في شكل رأي شخصي، أو حتى رسمي، وبعبارات انشائيَّة فضفاضة تتعارض والصياغات القانونيَّة المنضبطة والمحكمة.

د/ وصف الوزير لقول المنظمة بتعذيب المتهمين بأنه إساءة للقضاء والكذب وعدم المصداقية، جاء، هو الآخر، إنشائياً، غير عابئ بالمعايير الدوليَّة حول (حظر التعذيب). فالثابت أنه، ومنذ اعتقال هؤلاء المتهمين، لم توجِّه النيابة تهماً محدَّدة لهم، دَعْ أن تقدمهم لمحاكمة عادلة أو تطلق سراحهم. كما وأن حبسهم ما يزال لدى الأمن، مع كلِّ الانتهاكات المستمرَّة لحقوقهم في الزيارة ومقابلة محامييهم وما إلى ذلك. من ثمَّ، وحتى لو غضضنا الطرف عمَّا أثاروه، ونشر على نطاق واسع في الداخل والخارج، حول تعرُّضهم لهذه الممارسة مادياً، فإن تعريف (التعذيب)، حسب المواثيق الدوليَّة، لا يقتصر على الأفعال (الماديَّة) وحدها، وإنما يشمل (المعنويَّة) أيضاً. ولعلَّ أعجل التفاتة إلى المادة/5 من (الاعلان العالمى لحقوق الانسان) الصادر عن الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة في 1948/12/10م تكفي لمعرفة أنه يحظر، ضمن ما يحظر، (الحط من الكرامة). كذلك تنصُّ المادة/7 من (العهد الدولى للحقوق المدنيَّة والسياسيَّة) الصادر في 1966/12/16م، والذى دخل حيِّز التنفيذ في 1976/3/23م، على عدم جواز إخضاع أىِّ فرد لأيَّة معاملة (قاسية) أو (غير إنسانيَّة) أو (مهينة)، كما تنصُّ المادة/14 منه على عدم إلزام أىِّ متهم بالاعتراف أو الشهادة ضد نفسه. وفى 1984/12/10م أجازت الجمعيَّة العامة (إتفاقيَّة حماية جميع الأشخاص من التعرُّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللا إنسانيَّة أو المهينة)، حيث جرى تعريف (التعذيب) بأنه: "كلُّ فعل يُنزل بشخص، عن تعمُّد، ألماً أو أنواع حادة من العذاب، بدنيَّة كانت أو ذهنيَّة، وذلك من جانب موظفين عموميين، أو بتحريض منهم، بهدف الحصول منه ـ بصفة خاصة ـ أو من شخص ثالث على معلومات أو اعترافات، أو معاقبته على فعل ارتكبه، أو يُشتبه في أنه ارتكبه، أو تخويفه، أو تخويف أشخاص آخرين". وقد دخلت (الاتفاقيَّة) حيِّز التنفيذ في 1986/6/26م، وهو التاريخ الذى اعتمدته الجمعيَّة العامة، في ديسمبر 1997م، يوماً عالمياً لـ (مناهضة التعذيب)، سواء كان (مادياً) أم (معنوياً)، وسواء وقعت صوره (المعنويَّة) بجحد حقوق المقبوض عليهم في العلاج، أم في زيارة ذويهم، أم في تلقي العون القانوني المستقل من محامييهم، أم في الالتزام الصارم بالنصوص

القانونيَّة بشأن تجديد حبسهم، ومواجهتهم باتهامات محدَّدة، وتقديمهم للمحاكمة أو إطلاق سراحهم.

(2) أما من الزاوية السياسيَّة:

فقد أخطأ الوزير، أيضاً، في عدم موازنته ما بين (هشاشة) سنده في فتح البلاغ، في أوَّل سابقة، ضد (أمنستي)، وطلب توقيف أمينها العام بـ (الانتربول)، وما بين (المنعة المعنويَّة) التي تتمتع بها هذه المنظمة على المستوى العالمي.

أ/ فالنظام السوداني متهم، أصلاً، بالانتهاك المتواصل لحقوق الانسان، ليس في دارفور فقط، بل وفي كلِّ أنحاء السودان. وبالخرق المستمر، ليس للنصوص التي تحمي هذه الحقوق والحريات في المواثيق الدوليَّة، فحسب، بل حتى لوثيقة الحريات المضمَّنة في الدستور الانتقالي نفسه الذي أفرزته (اتفاقيَّة السلام الشامل). أما موقف النظام من المجتمع الدولي فحدِّث ولا حرج! ويكفي أن نشير فقط إلى الأسلوب الذي يدير به أزمته مع المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة، وبخاصَّة عن طريق وزير العدل الذي وصف، مؤخراً، موقف حكومته الرافض للتعاطي مع هذه المؤسَّسة العدليَّة الدوليَّة بقول غليظ يتنافر مع طبيعة (السياسة) أصلاً: "موقفنا هذا ثابت إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها"! الشاهد أنه ما يكاد يمرُّ يوم دون أن ترتفع الشكوى من هذه السياسات والممارسات في مختلف المحافل، وفي شتى أنحاء العالم، حتى لقد أصبح الناس في بلاد تركب الافيال يعرفون كجبار، والمناصير، وخزان الحامداب، وخزان مروي، ومعسكر كلمة، ومعسكر أبو شوك.. الخ! وليتهم عرفوا ذلك مثلما كانوا يعرفون، في السابق، خرطوم باي نايت، والقطن طويل التيلة، ومشروع الجزيرة، والسكة حديد، والصمغ العربي، والخطوط البحريَّة، والمقرن، وسودانير!

ب/ بالمقابل، فإن (أمنستي) التي يريد وزير العدل القبض على أمينها العام عن طريق (الانتربول)، منظمة ذات سمعة عالميَّة طيِّبة، ينضوي في عضويَّتها زهاء الثلاثة ملايين ناشط في مختلف البلدان، وتتمتع بثقة مئات الملايين في شتى أنحاء المعمورة، وقد عرفت بكفاحها المدني الذي لا يفتر من أجل حقوق الانسان، من حيث هو إنسان، بصرف النظر عن عرقه أو لونه أو دينه أو ثقافته.

فمع مَن، تراه، سيتعاطف العالم: مع حكومة يصف وزير عدلها أداء منظمة كهذه بأنه "يدعو للغثيان و.. حلقة من حلقات السخف المستمر!"، أم مع المنظمة نفسها، وقد عبَّرت عن دهشتها إزاء تصريحات الوزير وإجراءاته، وعلقت عليها، بهدوء، قائلة: "لدينا أدلة موثوق بها على ما نقول. ولكن، إذا كانت الخرطوم تريد الضغط على أكبر منظمة حقوقيَّة في العالم، فكيف بمنظمات الحقوق المحليَّة في السودان"؟!

●● الجمعة 2007/10/5م ●●

حدثني فيصل سرور حديثاً اذهلني، تعقيباً على كلمة كنت عقبت بها على كامل ابراهيم، بالاستناد إلى رواية حدباي، حول المقدّمة الموسيقيَّة لأغنية (عازة في هواك). قال فيصل: إن تلك المقدّمة من وضع اسماعيل عبد المعين، الطالب، أوان ذاك، بمعهد فؤاد للموسيقى بالقاهرة، وكانا، هو والخليل، يتعارفان قبل ذلك في الخرطوم، وكان اسماعيل قد تعلم العزف على آلة العود، ابتداءً، على يد محمد تميم بود أرو بأم درمان، وأنه استوحى فكرة المقدّمة من الشيخ مرجان، شيخ (النوبة) ببحري. أما الأغنية نفسها فقد قال فيصل إنها من تلحين العميد سرور عام 1928م، وأنه كان قد اتفق مع الخليل على أن يسافرا لـ (تعبئتها) سوياً في أسطوانة لدى شركة (مشيان) الأرمني، والتي تأتي في الأهميَّة بعد شركة (أوديون) مباشرة. على أن سفر سرور إلى كسلا، وتأخره هناك بسبب اقترانه بزوجته الثانية، حال دون سفره مع الخليل إلى القاهرة، أواخر 1929م ومطالع 1930م. وهكذا (عبَّأ) الخليل الاغنية وحده، وصاحبه اسماعيل بالعود، كما قام الخواجة (مشيان) نفسه بعزف المقدمة على البيانو. كما (عبَّأ) الخليل أيضاً أغنية (عبدة) في أسطوانة أخرى. وشحن (مشيان) الاسطوانتين إلى (مكتبة البازار) لصاحبها ديمتري البازار الذي كان يستورد الاسطوانات، ويعلن عنها في مجلة (الفجر)، ويقوم بتوزيعها في العاصمة لمن يملكون فونوغرافات من الاعيان وأصحاب المقاهي، كما يقوم بإرسالها بالقطارات إلى الاقاليم، ومن بينها القضارف. وتصادف، أثناء عودة سرور من كسلا إلى ام درمان برفقة زوجته الجديدة ووالدتها، أن توقفوا في أحد المقاهي بالقضارف لأخذ قسط من الرَّاحة، وهناك سمع سرور أسطوانة (عازة)، لأوَّل مرَّة، من فونوغراف المقهى،

فغضب غضباً شديداً، واشترى من صاحب المقهى كلّ النسخ التي بحوزته، وقام بتحطيمها جميعها!

واقعة تلحين سرور لــ (عازة) يدحضها الفاتح الطاهر في كتابه (أنا ام درمان: تاريخ الموسيقى في السودان، ط 1، الخرطوم 1993م، ص 37)، بتأكيده أنها من الحان الخليل، وكذلك مقدّمتها الموسيقيَّة، وإن كان قد أورد أنه اقتبس المقدمة من مارش ود الشــريفي، وهي الرواية التي صحَّحها حدباي، كما اقتبس مطلع الاغنية من أغنية (عمتي حوا).

أما واقعة تحطيم سرور لأسطوانة (عازة) فيؤيِّدها عبد الله رجب في (مذكرات أغبش، ط 1، دار الخليج 1988م، ص 129)، وإن كان قد حدَّد مكان وقوعها بسنجة بين عــامي 1935م ــ 1936م، بينما ترك سبب وقوعها كسؤال مفتوح بلا إجابة.

بقي أن أذكر أن حديث فيصل لي كان أثناء سهرة أم درمانيَّة لطيفة قضيناها، مرتضى الغالي وعبد الله صالح وشخصي، بمنزله، مساء الجمعة 07/9/28، واستمعنا خلالها إلــى عدد من أسطوانات الحقيبة الأصليَّة القديمة، على فونوغراف سرور شخصــياً.. ماركــة (صوت سيده)!

•• السبت 2007/10/6م ••

على الصفحة الثامنة من عدد (الصحافة) رقم/3390 بتــاريخ 2002/9/27م (دبَّــج) محمد المهدي بشرى مقالة مهولة بعنوان: (كمــال الجزولــي: معانــاة الشــعر أم شــعر المعاناة)، قال فيها، لا فضَّ فوه:

***

(هذه الورقة مساهمة متواضعة في الاحتفاء بشاعر ضخم وأخ صــديق هــو الشــاعر كمال الجزولي، وهي لا تخرج عن كونها إشارات عابرة تحتاج إلى التوســع والتوثيــق، الأمر الذي نتمنى أن نتوفر له مستقبلاً بإذن الله.

ولد كمال ونشأ وترعرع في مدينة أمدرمان، ودرس في المراحل التعليمية حتى الثانوية، والتحق بجامعة القاهرة الفرع (سابقاً)، والتي تركها للدراسة في الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، حيث تخصص في القانون الدولي وأجاد اللغة الروسية بتفوق. إنتمى كمال كأي مثقف مستنير في الستينات من القرن السابق لطلائع النضال الوطني وصار عضو في الحزب الشيوعي في سن مبكرة وما يزال.

هذه المقدمة مهمة لقراءة أشعار كمال عامة، وديوانه عزيف الريح الذي نركز عليه في هذه الدراسة، بصفة خاصة. الشعر عند كمال كما يتجلى في هذا الديوان معايشة وإمساك بالجمر. وكثير من قصائد هذا الديوان مكتوبة من داخل المعتقلات والسجون التي ظلت تستضيف الشاعر منذ العهد المايوي وإلى عهد قريب مع استراحة قصيرة هي سنوات الديموقراطية الثالثة. فأكثر من عشر قصائد كتبت داخل السجن، وما أكثر الشعراء الذين يدبجون القصائد وهم في منأى عن هجير النضال والتضحية، لكن براعتهم في الشعر تخفي هذا الأمر، غير أن كمالا ينتمي لرهط من الشعراء يمثل الشعر لهم مسئولية وأمانة، وما أكثر ما أحس بضعف الشعر كسلاح في معركته ضد القمع، وقد عبر عن هذا الأمر صراحة أكثر من مرة، ففي قصيدته (دون كيشوت يحاور ظله) يقول:

"عبثاً نقارع بالبيان المنتقى

زبر الحديد"!

وفي قصيدة (البغل الأسود في الإبريق) يقول:

"يشقيني أني شاعر،

والشاعر في هذا الزمن المنكر..

شئ مضجر".

يمكن القول أن كمالا لم يأت للشعر مثل غيره من المتشاعرين الذين يبرعون في نظم الكلمات وتنميقها برصيد ثر من اللغة والبيان، لكنه عرف طريق الشعر في بحثه عن الحرية، فالشعر عنده أداة من أدوات المعرفة، بل هو سلاح في معركة الشاعر ضد القبح وكل ما يسلب الإنسان عزته وانسانيته. وهنا تكمن المعضلة الأخرى بالنسبة للشاعر، فقد انتمى بمحض إرادته للواقعية الاشتراكية، وكان يمكن لشعره مثل شعر غيره من شعراء هذه المدرسة ألا يخرج عن الهتافية والمباشرة والخطابية، لكن كمالا بوعيه وثقافته وخبرته الجيدة تجاوز هذا الأمر وكتب شعراً تميز بالغنائية والصدق الفني، حيث لا يُعلم

الشاعر عن نفسه أو عن ذاته الشاعرة، وهنا ينتمي شاعرنا لرهط من الشعراء الذين كتبوا أجمل الشعر المناضل مثل ناظم حكمت وجيلي عبد الرحمن وعلي عبد القيوم وعمر الدوش ومحجوب شريف. ومن الصعب النظر لتجربة كمال الجزولي بمعزل عن تجربة هؤلاء الشعراء وغيرهم من شعراء الواقعية الاشتراكية. وليس مصادفة أن تكون هناك أكثر من وشيجة بين شعر كمال الجزولي وشعر جيلي عبد الرحمن، فكلاهما اختارا الانتماء للنضال الوطني والدفاع عن الحرية وكلاهما عاشا ردحاً من الزمان في الاتحاد السوفيتي ودرس في جامعاته، وقد كانت هذه التجربة ثرة لكليهما، وماذا يريد شاعر موهوب أكثر من أن ينهل من اللغة الروسية، وينفتح على ثقافات على درجة عالية من الثراء ويتعرف على ابداعات جوركي، وتشيكوف وقوقول وتولوستوي ومايا كوفسكي. وغيرهم من عمالقة الإبداع الروسي.

يحتوي الديوان على قصائد تغطي فترة زمنية تقارب العهود الأربعة، فقصيدة (نشيج منتصف اكتوبر) مؤرخة بعام 1976م، بينما آخر القصائد وهي قصيدة (البغل الأسود في الإبريق) مؤرخة بـ (1970 ـ 1999) ولهذا يمكن القول أن الديوان يعطينا صورة صادقة لتطور شاعرية كمال الجزولي، ولاشك أن تطوراً هائلاً حدث منذ قصائده المبكرة حيث بدأت تجربته في أوائل الستينات من القرن السابق، وكما هو متوقع فتجربة الشاعر في بدايتها لم تكن تخلو من أصداء قراءاته الشعرية، ومثلاً في قصيدة اكتوبر نلمس أصداء شعر محمد المكي إبراهيم خاصة الاكتوبريات، أنظر قول كمال الجزولي:

"ثرثرنا،
وتجشأنا،
وتنطعنا،
ما شاء الله لنا..الخ".

في واقع الأمر، ليست أصداء محمد المكي ابراهيم وحده بل عدة أصداء تفرض نفسها على الشاعر خاصة في قصائده المبكرة حين كان في ريعان شبابه وهو يتحسس طريقه في درب الشعر، فنجد أصوات محمد المهدي المجذوب، الشاعر الأثير لكمال، بجانب أصوات محمد عبد الحي، وصلاح أحمد إبراهيم، وهذا أمر طبيعي فعندما بدأ كمال يقرض الشعر كان هؤلاء الشعراء قامات شامخة في سماء الابداع الشعري وكانوا يمثلون بحق النموذج للشاعر السوداني، ولكن كمالا وشيئاً فشيئاً بدأ يتخلص من هذه الأصداء

والتأثيرات وصفا صوته واختط لنفسه طريقاً، كل هذا تم بمعاناة ومكابدة وثقة بالنفس واطلاع غزير على الشعر قديمه وحديثه، في مظانه، إضافة لاطلاعه على الثقافة الروسية في لغتها التي أجادها كما ذكرنا، ففي قصائد الديوان خاصة أخريات القصائد لا نجد سوى صوت الشاعر وذاتيته الواضحة بقوة وعفوان، وخير مثال لما نقول قصائد مثل (منفى) و(إيكولوجيا) والقصيدة المدهشة حقاً التي لا أمل قراءتها (هسيس). وفي ظني أن هذه التجربة كتبت عبر تجربة قاسية عاشها الشاعر في مواجهة الموت في المعتقل، أنظر قول الشاعر:

"لكنما أخوف ما أخافه

هو الخوف ذاته،

ذاك الذي إذا غفلت عنه لحظة

سرى إلى مسام الروح.. الخ".

هذا التطور الذي أشرنا إليه حدث في أتون تجربة بل تجارب هي عذابات الشاعر حيث عايش اهوال المعتقل، وهذا يؤكد ما أشرنا إليه سابقاً إلى أن شاعرنا لا يكتب أكذب الشعر بل هو يكتب ويصور بصدق تجربته، على عكس كثيرين غيره من الشعراء الذين يؤمنون بأن أعذب الشعر أكذبه دون أن يحترقوا بنار التجربة ودون أن تكون لهم ذرة من الشجاعة والإقدام للجهر برأيهم في وجه الظلم. أمر آخر هو احترام كمال لموهبته والتعامل معها بجدية وصرامة، فهو لا يهدر وقته فيما لا طائل وراءه ويكابد كثيراً في تجويد قصيدته، وقد أشرت لذات الأمر في كلمة لي عن محمد وردي ـ عافاه الله ـ فقد حرص كمال على صقل موهبته بالاطلاع والمثابرة، فملاحظة عابرة على إحالات الشاعر تؤكد لنا عمق ثقافته وسعة اطلاعه؛ فهذه الاحالات متعددة ومتنوعة فمنها مثلاً احالات إلى القرآن الكريم، الفولكلور السوداني، برتولد بريخت، خليل فرح والحلاج. هذه الاحالات تؤشر إلى المناهل التي اغترف منها الشاعر وازدهرت فيها شاعريته، وعلاقة كمال الجزولي بالفولكلور السوداني جديرة بالبحث والدراسة، ويبدو هذا جلياً في توظيف العديد من الأجناس الفولكلورية في قصائده، اضافةً إلى توظيف المفردة العامية ببراعة وذكاء، انظر قوله مثلاً في قصيدة (تحديق عبر الشوك):

"وتحزمنا وتلزمنا،

أوقدنا المجمرة الكبرى.. الخ".

انظر كذلك توظيف المثل الشعبي (العين بصيرة واليد قصيرة) في قصيدة (الركوب على ستة جياد). والرجوع إلى الفولكلور أو الموروث التقليدي لا يتم عفواً ولكن لضرورة فنية حتى لا تبدو الاحالة وكأنها مفروضة على النص، وهذا الباب برع فيه المجذوب وصلاح أحمد إبراهيم في الشعر والطيب صالح في الرواية ولهذا ليس غريباً ملاحظة ذات الأمر في إبداع كمال الجزولي فهو ابداع صادق وهو بحق مرآة لعلاقته بهذا الوطن وترابه.

هذه كلمة عابرة حرصت بها على المشاركة في تكريم كمال الجزولي وهو جدير بكل تكريم وحفاوة).

***

إنتهت مقالة مهدي بشرى، وكان كتبها أوان علاقة (شخصيَّة) طيِّبة بيننا! أما الآن، وبعد أن توهَّم أنني السبب (الوحيد) في عدم دخوله اللجنة التنفيذيَّة لاتحاد الكتاب.. لا تعليق، ففي الناس فطانة، ولله في (نقاده) و(أكاديمييه) شئون!

●● الأحد 2007/10/7م ●●

كنا وصفنا (مفاوضات أبوجا)، في لحظاتها الأخيرة ـ أبريل 2006م، بأنها استحالت إلى مباراة في (عضِّ الاصابع!) يخسر فيها من يصرخ أولاً (الصحافة، 07/5/6). ولاحظنا أن فرص الحكومة صارت، فجأة، أكثر اتساعاً، بعد أن انقلبت القوى الدوليَّة لا تكاد ترى سوى (المكافأة) التي وعدتها بها الخرطوم، عبر (بالون الاختبار) الذي أطلقه علي عثمان في بروكسل في مارس 2006م: قبول دخول القوات الدوليَّة (بعد) التوصُّل لاتفاق (السلام)! فلم تتوان، بدورها، في إعمال (أضراسها) في أصابع الحركات عضَّاً، حيث

فرصة (التدخل) الوحيدة، بدون ذلك، هى.. (الغزو)، على النمط الأفغانى والعراقى باهظ الكلفة!

الحكومة، إذن، أضحت (مسنودة) بعناصر قوَّة إضافيَّة، أهمُّها أن وثيقة (السلام) التي خلص إليها الاتحاد الافريقى، ومن خلفه الميسِّرون الدوليُّون، جاءت، من فوق تلك المستجدَّات، مفتقرة إلى العدالة والنزاهة والتوازن، بإزاء (الحركات) المضغوطة بين مطرقة انقلاب الموقف الدولي، وبالتبعيَّة الافريقي، تجاه مطالب أهل الاقليم، وبين سندان تفاقم أعداد القتلى والجرحى واللاجئين والنازحين! وقلنا إن أخشى ما نخشاه، إذا جُرِّعت (الحركات) تلك الوثيقة الظالمة، وهذا ممكن بالنظر إلى تكاثر (الأضراس) وشراسة (العضِّ)، هو الخروج بـ (سلام) شكلي، يبدِّد فرصة (السلام) الحقيقي، ويهئ الأوضاع للانفجار مجدَّداً، وبأشرس من ذى قبل!

ما كنا نخشاه وقع، بالفعل، حين صرخ مني أركو مناوي أولاً، بينما ظلَّ عبد الواحد محمد نور ثابتاً لا يتزحزح عن موقفه! وللحق، فقد كان ذلك هو موقف الحركات كلها، قبل أن يتنازل مني أركو عن الحق في ضمانات وحدة الإقليم، والعدالة، والتعويضات المُجزية، ونزع أسلحة الجنجويد، وتأمين عودة المشرَّدين إلى قراهم، ومنصب نائب رئيس الجمهوريَّة، علاوة على نسبة معلومة من الثروة القوميَّة للتنمية، واحتفاظ الحركات المسلحة بقواتها خلال فترة انتقاليَّة بضمانات ملائمة، وما إلى ذلك. لولا أن (الاتفاق) قد هبط، للأسف، بتلك المطالب إلى (مجلس تنسيق) بين الولايات الثلاث، ومنصب (مساعد) لرئيس الجمهوريَّة، و(عطيَّة مُزيِّن) يُقال، تارة، إنها في حدود 300 مليون دولار، وتارة أخرى 30 مليوناً، وتارة ثالثة 100 مليوناً، أي ما يتراوح بين حوالي 6 دولارات للفرد في أسوأ الاحتمالات، و60 دولاراً في أفضلها! وبالنتيجة لم يتغيَّر شئ سوى دخول مني أركو القصر، في حين تعرَّضت حركته والحركات الاخرى لانقسامات أميبيَّة. أما في ما عدا ذلك فقد عاد الاقليم ليغرق في توترات الدَّم التي طالت حتى جنود الاتحاد الافريقي الذين جاءوا لحفظ (السلام)! وما (حسكنيتة)، في سبتمبر الماضي، بأول مذبحة، وقد لا تكون الاخيرة!

ومصداقاً لحكمة مستعربي السودان القائلة بأن "النيَّة للنار!"، فإن نفس وسطاء (أبوجا) عادوا يلهثون الآن من (أروشا)، حيث جرت محاولة بائسة لتوحيد الحركات (الرافضة) بدون عبد الواحد، وإلى (طرابلس)، حيث يتوقع إعادة التفاوض بين هذه (الحركات) وبين الحكومة، مرَّة أخرى، وقبل إقناع عبد الواحد أيضاً، في ما هو معلن حتى الآن على الأقل! ولقد كتبنا في رزنامة 9/11 الماضي أننا مع فتح التفاوض من جديد. لكننا تخوَّفنا

من تكرار سيناريو الفشل حال المضي في التفاوض بدون مشاركة عبد الواحد الذي ما زال يتمسك بضرورة تنفيذ بضعة شروط قبل مشاركته، في مقدِّمتها حماية القوات الهجين للمدنيين، وتأمين عودتهم إلى قراهم الأصليَّة، ونزع أسلحة الجنجويد، وتحقيق العدالة والانصاف، قبل التفاوض على المسائل السياسيَّة، كالاقليم الواحد، وقسمة السلطة والثروة، وما إلى ذلك. وبالحق فإن أطروحة عبد الواحد، في رأينا، عاقلة وعادلة ومستقيمة. أما الحكومة فما تزال تساوم على حقوق الاقليم ومطالب أهله، خاصَّة وهي ما تنفكُّ تهدِّد، صباح مساء، بأنها لن توافق على فتح التفاوض من جديد.. حتى في طرابلس! وبالحق، هل يعقل، لو كانت الحكومة جادَّة، أن تكون موضوعات كتجريد الجنجويد من اسلحتهم، أو مساءلة المجرمين، أو تعويض الضحايا فردياً وجماعياً، أو حمايتهم وتأمين عودتهم إلى قراهم، ضمن أجندة أيِّ تفاوض، بمعنى أن تكون خاضعة للقبول أو الرفض؟!

مع ذلك يبدو لي أن قدرة عبد الواحد على مواصلة التمترس في خندقه قد تؤول إلى تناقص، ليس بفعل قصور ذاتي، وإنما بسبب موضوعي، هو ازدياد واتساع الرأي العام الدولي والافريقي والوطني بأنه ليس ثمَّة مناص من ذهاب جميع الاطراف، وفوراً، وبلا شروط مسبقة، إلى مائدة المفاوضات في طرابلس. القاعدة الذهبيَّة أن ما لا يُدرك كله لا يترك كله! والجهود التي بذلها عبد الواحد، حتى الآن، لم تستطع، للأسف، أن تقنع ما يكفي من المناصرين، في الداخل أو في الخارج، لأطروحته، على صحَّتها. ولعل آخر دلائل هذا المشهد غير المواتي موقف (مجموعة الحكماء) التي زارت البلاد مطلع أكتوبر الجاري، بقيادة القس الجنوبأفريقي ديزموند توتو، وحثها الاطراف كافة، وبإلحاح، على المشاركة في المفاوضات القادمة. وبإزاء واقع موضوعيٍّ كهذا لم يعُد أمام عبد الواحد، في ما يبدو، سوى أن يُعدِّل شيئاً في استراتيجيَّته، بأن يتوجَّه مباشرة إلى طرابلس ليطرح مطالبه العاقلة والعادلة من هناك، وليحاول توسيع قاعدة الاقتناع والقبول بها، ولكلٍّ حادثة، بعد ذلك، حديث!

•• الإثنين 2007/10/8م ••

بعد أن طفح الكيل، قرر الحزب الجمهوري الأمريكي، أخيراً جداً، أن يضع حدَّاً لما (يُشاع) عن غباء جورج بوش الإبن، فحشد ثمانين ألفاً من اعضائه في استاد لكرة القدم،

علاوة على أجهزة الاعلام المحليَّة والعالميَّة، وجئ بـ (خبير) من الحزب ليمتحن الرئيس.

سأل الخبير بوش وسط هتافات أنصاره:

ـ "كم يساوي حاصل جمع 15 زائد 12"؟!

وبعد تفكير أجاب بوش:

ـ "يساوي 30"!

وجم الخبير، فوجم الاستاد برهة، لكن الثمانين ألفاً ما لبثوا أن صاحوا بصوت واحد:

ـ "إمنحه فرصة أخرى.. إمنحه فرصة أخرى"!

فعاد الخبير يسأله:

ـ "كم يساوي حاصل جمع 5 زائد 6"؟!

ففكر بوش، ثم أجاب:

ـ "يساوي 13"!

وجم الخبير، فوجم الاستاد لحظات، ثمَّ انفجروا بالصياح:

ـ "إمنحه فرصة أخرى.. إمنحه فرصة أخرى"!

فاستجاب الخبير، وسأله للمرَّة الثالثة:

ـ "حسناً! كم يساوي حاصل جمع 4 زائد 4"؟!

حسبها بوش، بسرعة، على أصابع يديه، وألقى بالاجابة مزهوّاً:

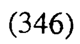
ـ "يساوي 8"!

لكن الخبير وجم، فوجم الثمانون ألف جمهوري، برهة، ثمَّ ما لبث هديرهم أن تعالى يهزُّ أركان الاستاد:

ـ "إمنحه فرصة أخرى.. إمنحه فرصة أخرى"!

"

أَلاعِيبٌ صَغِيرَةْ!


(346)

•• الثلاثاء 2007/10/30م ••

أن تنشط شبكة إجراميَّة أجنبيَّة في اختطاف أطفال دارفور، أو في أيَّة جرائم قذرة أخرى عابرة للقارات، لهو ممَّا يستدعي أعمق مشاعر الغضب، ويستوجب أعلى درجات الجديَّة في استكمال التحقيقات، وتقديم مَن يطاله الاتهام للمحاكمة بالسرعة المطلوبة.

لكن، ومع أن هذه الظواهر تشكل بعض آثار الحريق المشتعل في الاقليم لأكثر من أربع سنوات، ولا يمكن تفاديها بغير إطفائه نهائيَّاً، إلا أنها لا تصلح، على أيَّة حال، لـ (الاستثمار) في تشويه صورة العمل الانساني الدولي الجاري في الاقليم بالجملة، كما (يُشتم) من الأداء السياسي والاعلامي الرسمي الجاري حاليَّاً، تمهيداً، في ما يبدو، للتضييق عليه مستقبلاً!

إن هذا ليشبه، تماماً، المطالبة بإبادة قبيلة بأسرها لمجرَّد أن (بعض) أفرادها لصوص أو حتى قتلة!

•• الأربعاء 2007/10/31م ••

شاسعٌ هو الفارق بين (اللفظ) الذي يخدم (معنى لغويَّاً) مباشراً، وبين (المصطلح) الذي يُؤدي (دلالة مجازيَّة) منضبطة. وكلُّ (مصطلح) هو، بشكل ما، (تاريخه). لكن، بقدر ما يصحُّ هذا في شأن (المصطلح) الذي استقرَّت خصوصيَّة الوقائعيَّة المفاهيميَّة لاستخدامه مكاناً وزماناً، بقدر ما قد تتدخل شروط فكريَّة تاريخيَّة معيَّنة لتفرض إعادة النظر في جدوى هذا الاستخدام، وما إن كان لا يزال يفي بـ (الدلالة) المحدَّدة، أم أن ثمَّة احتياجاً لصكِّ مصطلح بديل يتسق مع مستجدات الواقع الموضوعي المتغيِّر.

خذ عندك، مثلاً، مصطلح (المثقفون) أو (الانتلجينسيا) المستمد من اللاتينيَّة intelligens في معنى (عالم) أو (مفكر)، وهي الفئة الاجتماعيَّة التي مهَّد لظهورها (تقسيم العمل) وانفصال الذهني منه عن الجسدي. لقد سلخ غرامشي، في مقالته الشهيرة (تنشئة وإعداد المثقفين وصقلهم)، جُلَّ سنوات السجن يتقصَّي حدود المصطلح القصوى،

وما إن كان، أو لم يكن، ممكناً إيجاد (معيار) موحَّد تتميَّز به فئة (الانتلجينسيا). ولئن كان قد صكَّ، من خلال مبحثه القيِّم هذا، مصطلح (المثقف العضوي)، الذي ما يزال يُستخدم بصورة رثة، للأسف، في الكثير من الكتابات، فإن إحدى أهمّ ملاحظاته، في السياق، تلك التي أشار فيها إلى أن أكثر الاخطاء المنهجيَّة شيوعاً، على هذا الصعيد، هو البحث عن هذا (المعيار) في (نشاط) المثقفين، فحسب، بمنأى عن مجمل (العلاقات الاجتماعيَّة) المعقدة التي تنعكس، بالضرورة، داخل هذا (النشاط) نفسه، وبالتالي (الكتلة الاجتماعيَّة) التي تجسِّده على نحو مخصوص. فالرأسمالي، مثلاً، يكتسب، خلال (نشاطه) الاجتماعي، قدراً من الكفاءة الثقافيَّة، ومع ذلك فليست هي التي تقرِّر وضعه الطبقي، بل تقرِّره (العلاقات الاجتماعيَّة) التي يتحدَّد من خلالها مركزه في الصناعة، والأمر صحيح أيضاً بالنسبة للعامل والمزارع.. الخ.

النشاط الذهني، إذن، بوجه عام، و(الثقافة)، خصوصاً، هي حقل النشاط الأكثر تمييزاً لعمل (المثقفين)، رغم أن هذا التميُّز لا يجعل منهم طبقة اجتماعيَّة، بل فئة تتوزع انتماءاتها في خضم (العلاقات الاجتماعيَّة) بين مختلف الطبقات، بحسب خياراتها وتحيُّزاتها على صعيد الفكر الاجتماعي. مع ذلك ليس من النادر ملاحظة بعض أوجه (التقارب) الفكري في المواقف والمنطلقات، بإزاء كثير من الاحداث واللحظات، بين شرائح من (المثقفين) يفترض التعارض في انحيازاتهم. ولئن ظلَّ مشهد هذه الفئة يتسم، على هذا الأساس، بحراك متسارع، أغلب الاحيان، ما بين حدَّي التباين والتماهي، فإنه لم يعُد من العسير، مؤخراً، ملاحظة الشقة الآخذة في الاتساع، نتيجة لحدَّة الاستقطاب، بين كتلتين رئيستين ضمن الفئة الاجتماعيَّة ذاتها: (المثقفون) و(الخبراء)، حتى ليصحُّ الحكم بأنها لم تعد منقسمة إلى شرائح متعدِّدة، كما في السابق، بل إلى هاتين الشريحتين فحسب، مما يقتضي فضَّ الاشتباك المفاهيمي حتى لا تختلط عناصر المشهد، في الذهنيَّة الشعبيَّة على أقل تقدير!

أفضل كوَّة، في تقديرنا، للنفاذ إلى هذه الاشكاليَّة، هي ما يمكن أن نطلق عليه (نموذج الاستشراق). لكننا نحتاج، قبل ذلك، إلى تدقيق رؤيتنا المعرفيَّة للعلاقة بين (الثقافة) وبين (العلم) و(التقانة). ولعلنا نجد ضالتنا في اجتهادات بعض المفكرين العرب، فهؤلاء أهل (وجعة)، وأقدامهم (العالمثالثيَّة) على الجمر!

محمد عابد الجابري، مثلاً، عُني في كتابه (المسألة الثقافيَّة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت 1994م)، وتحديداً في مبحثه حول موضوعة (الاختراق الثقافي، ص 177 ــ 182)، برفع التباسين معرفيَّين: أولهما يتعلق بمنزلة (العلم والتقانة)، من جهة، كعنصر في (الثقافة) التي تنتسب، بطبيعتها، إلى مجموعة بشريَّة مميَّزة، ذات جغرافيا محدَّدة، وتاريخ مختلف؛ وكظاهرة كوسموبوليتانيَّة لا وطن لها، من الجهة الأخرى، فلا يعيب (استيرادها)، مبدئيَّاً، استقلاليَّة (الثقافة) التي هي في مسيس الحاجة إليها لأغراض الاخصاب والتطوير، اللهمَّ إلا عندما يجري (تصديرها)، من جانب مَن يملكها، (كوسيط) لإحداث (الاختراق) لـ (ثقافة) الآخر والهيمنة عليها وعليه. الالتباس الثاني يتعلق بالفرق بين نوعين من هذا (الاختراق)، أحدهما تعرَّضت له شعوب العالم الثالث بالأمس، والآخر تتعرَّض له اليوم. النوع الأحدث هو المحمول على (وسائط) المنجز (العلمي والتقني)، أما النوع الأقدم فهو الذي كان جزءاً من الظاهرة الكولونياليَّة بصورتها الكلاسيكيَّة خلال القرون (18، 19، 20)، عندما توسَّلت الدول الاوربيَّة بالبعثات التبشيريَّة، والرحلات الاستكشافيَّة، والارساليَّات التعليميَّة، فضلاً عن (الاستشراق) الذي احتلَّ موقعاً فريداً بين تلك الوسائل، لشق الطريق أمام العمليَّة الاستعماريَّة أولاً، ثمَّ لترسيخها من بعد.

من جانبه أفرد إدوارد سعيد حيِّزاً مقدَّراً من جهده الفكري لفحص ظاهرة (الاستشراق)، في كتابه بذات العنوان، ولفضح طبيعة (الخدمة المباشرة) التي قدَّمها (المستشرقون) لتلك الامبراطوريَّات، سواء من مواقعهم (كخُدَّام) لأجهزة دول المتروبول، أم في الادارات التي أنشئت في المستعمرات نفسها، وذلك من حيث (تخصُّصهم) في دراسة جغرافياها، وتاريخ شعوبها، وسبر أغوار أنثروبولوجياها، لجهة اللغات، والديانات، والعادات، والموروثات، والتقاليد، والأمزجة، وكلِّ تيارات التأثير على ثقافاتها الماديَّة والروحيَّة كافة، حتى صاروا (خبراء) في هذا المجال!

هكذا تقاصر دور (المستشرق) القديم، على خطورته، عن قامة (المثقف) الحُرَّة الفارهة المفترضة، لينحبس في سمت (الخبير) الذي يبيع (خبرته) هذه لحكومة بلده، أو لأيَّة حكومة أخرى.. سيَّان! ثمَّ جاءت مرحلة ما بعد الحرب الثانية لتشهد تصفية النظام الاستعماري القديم، حيث بدا كما لو ان دور (المستشرق الامبراطوري) قد أخذ في التراجع تحت رايات التحرُّر الوطني والسلام والديموقراطيَّة وحقوق الانسان، لينزوي،

نهائياً، في متحف العاديات! وبالمقابل راحت حراكات (المثقفين) الحُرَّة تتفجَّر في شتى الميادين، وفي كلِّ بلدان العالم، خلال الفترة من أربعينات إلى سبعينات وربَّما ثمانينات القرن المنصرم.

على أن ذلك المسار سرعان ما أخذ ينقلب على عقبيه لعدة عوامل، أهمها اثنان. أولهما أن دور الدولة الوطنيَّة في بلداننا بدأ يتراجع بعد الاستقلال السياسي، أكثر فأكثر، من التحرير إلى القمع، من احلام الديموقراطيَّة إلى كوابيس الشموليَّة، من حقائق التنمية الشعبيَّة إلى أوهام المستبدِّ العادل! في هذا السياق لم تجد الدولة الوليدة أمامها سوى النموذج الكولونيالي الذي لم تكن آثار أقدامه قد امَّحت تماماً، فراحت تستنسخه، وإن بكيفيات أخرى! أما ثانيهما فهو أن هذا التراجع نفسه فتح شهيَّة الامبرياليَّة العالميَّة، التي لم تكن قد انسدَّت أصلاً، لتستسهل استعادة وضعيَّة هيمنتها السابقة على مقدرات العالم وشعوبه، وإن بكيفيات أخرى أيضاً! وبانهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، أواخر الثمانينات وأواخر التسعينات، استكملت هذه الشهيَّة أقصى انفتاحها (خَلا لكِ الجَّوُ فبيضِي وافرخِي)! ثمَّ وقعت كارثة الحادي عشر من سبتمبر لتحصُل هذه (الشهيَّة المفتوحة) على مبرِّراتها (الشرعيَّة)، وربَّما (الاخلاقيَّة)!

إقتفاء الدولة الوطنيَّة القامعة في بلداننا أثر النموذج الكولونيالي أفرز نوعيَّة جديدة من (المثقفين) الذين ما ينفكون يتزايدون، منحدرين أكثر فأكثر من مواقع الفكر المستقلة إلى مواقع (الخُدَّام) الذين يُخضعون تخصُّصاتهم (الرفيعة) لتقديم (الخدمات) المباشرة للحاكم، نخبة كان أم فرداً، فأدرجت الامبرياليَّة، وعلى رأسها أمريكا، هذا الواقع الجديد ضمن خططها لاستعادة وضعيَّة الهيمنة القديمة المتجدِّدة! هكذا بدأ (الاستشراق الجديد) يزدهر، مستعيداً دور (الاستشراق القديم) بأقنعة (الخبراء) الجدد الذين أضحت تقذف بهم، بالآلاف، إن لم يكن بأكثر، الجامعات والمؤسَّسات الاكاديميَّة ومراكز البحوث الغربيَّة. وقد لاحظ إدوارد سعيد، في آخر مؤلفاته (الإنسانيات والنقد الديموقراطي)، الصادر من جامعة كولومبيا بعد وفاته، تأثير صدمة الحادي عشر من سبتمبر على راهن النقد والعلوم الانسانيَّة، حيث، وكالعادة، صار (الخبراء) المحليُّون يقتفون آثار (الخبراء الغربيِّين/المستشرقين الجدد).

هل تعيننا هذه (الكوَّة) في النفاذ إلى فضاء الاشكاليَّة؟ ربَّما! على أنه أصبح يلزمنا، في كلِّ الاحوال، التفريق بين مصطلح (الخبير) المثير للريبة، والذي يشيع استخدامه الآن

أكثر فأكثر، وبين مصطلح (المثقف). فالخبرة (سلطة)، لكن الثقافة (حريَّـــة)، ولا بـــد أن نحسن تدقيق المصطلحات!

•• الخميس 2007/11/1م ••

مدهش حقاً، بل محيِّر تماماً، أن يقيم اتحاد الصحفيين السودانيين الـــدنيا ولا يقعـــدها، متوعِّداً بالويل والثبور وعظائم الأمور صحفيين لبُّوا، جهاراً نهـــاراً، دعـــوة مـــن إدارة التواصل outreach بالمحكمة الجنائيَّة الدوليَّة بلاهاي، لزيارة مقرِّها، والتعـــرُّف علـــى أجهزتها، وتراتبيَّتها الهرميَّة، ومناهج وأساليب وآليات عملها، وعلاقاتهـــا مـــع بعضـــها البعض من جهة، ومع الدول الاعضاء من جهة أخرى، ومع الامم المتحدة من جهة ثالثة، فضلاً عن تمكينهم من إجراء حوارات مع بعض رموزها، وعلى رأسهم المـــدَّعي العـــام الدولي، وما إلى ذلك. وهي، حسب علمي، زيارات علنيَّة روتينيَّة درجت هذه الادارة على تنظيمها لقانونيين وكتاب وصحفيين وفنانين وغيرهم من مختلف القطاعات ذات الصِّـــلة، ومن مختلف بلدان العالم، مثلما درجت على تنظيم دورات تدريبيَّة، بالانفراد أو بالاشتراك مع بعض مراكز الدراسات والبحوث المرموقة في المنطقة، يحاضر فيها متخصِّصون في القانون الدولي من كوادرها ومن غيرهم، حول القانون الانساني الدولي، وتطوُّر مبـــادئ القانون الجنائي الدولي، وتاريخ فكرة المحكمة، والمسار الذي أفضـــى لنشـــأتها، و(نظـــام روما) الذي تعمل بموجبه.. الخ.

أوَّل أسباب دهشتي وحيرتي (السَّلاسة) التي حاد بها الاتحاد عن جادَّة وظيفته، لينصِّب من نفسه سلطة إداريَّة فوق الصحفيين، ورقيباً مسئولاً عن ضمائرهم وتحرُّكاتهم، وحارساً لبوَّابة دخولهم وخروجهم من وإلى أي مكان، بحيث ينبغي عليهم أن يلغوا عقـــولهم، وأن يشطبوا حساسيَّتهم الناقدة، وأن يخضعوا لتوجيهاته وحدها في (النـــدب والكراهيَّـــة)، وأن يسعوا للحصول على إذنه كلما اعتزموا حلاً أو ترحالاً، بينمـــا المفـــروض أن الصـــحفي (الصحفي!)، كناشط مدني يتصدَّى لمسئولياته تجاه قضايا وطنه وشعبه، هو، في المبتـــدأ والمنتهى، مثقف يتمتع بكامل حريَّته، وتمام استقلاله، في كلِّ ما يتعلق بتقريـــر خياراتـــه حول مَن يحاور، وإلى أين يذهب، وبمن يلتقي، ومـــاذا يكتـــب، وكيـــف يحصـــل علـــى

معلوماته، ومن أي المصادر يستقيها، لا يخضع في ذلك سوى إلى سلطة القانون العام إن هو، مثلاً، سلم دولة أجنبيَّة خرائط أو وثائق أو أيَّة معلومات حربيَّة ممَّا قد يصل إلى علمه، أو أشان سمعة أيِّ شخص بدون مسوّغ قانوني، أو نشر أخباراً كاذبة، أو مواد لا أخلاقيَّة. ولو كانت طبيعة عمل الصحفي ألا يذهب إلا مذهب الحكومة، ولا يرى إلا ما تريه، ولا يهتدي إلا إلى ما تهديه من سبل (رشادها!)، لأضحى الصحفيُّون أجمعهم نسخاً أميريَّة باهتة من طبعة واحدة مكرَّرة، تعلك اليوم، بالرتابة ذاتها، ما يعلم الناس أنها قد علكت بالأمس، وما سوف تعلك في الغد! فأيَّة مهنيَّة هذه؟! وأيُّ ميثاق هذا الذي يمكن أن يغري بالتواثق عليها؟! بل وأيُّ قراء هؤلاء الذين لا يجدون ما يصلح للتثاؤب واستدعاء النعاس غير هذا النمط من (الخدمة) الصحفيَّة؟!

السبب الآخر للدهشة والحيرة هو إما أن الاتحاد نفسه، وهو يسوط عصيده اللبيك هذا، لا يعلم، وتلك مصيبة، أو أنه يعلم ويغضُّ الطرف، وتلك مصيبة أعظم، بأن الحكومة ذاتها التي يظنُّ، وبعض الظنِّ إثمٌ، أنه يخدمها ببيانه ذاك، (متورِّطة)، إن جاز وصف الأمر بـ (الورطة)، في نفس (الفعل!) الذي يؤاخذ عليه، الآن، صحفيين يشهد لهم الناس بالشرف والنزاهة، وليست مهمَّة، بعد ذلك، شهادته هو، حيث يبقى، في كلا الحالين، (متورِّطاً)، حتى أسنانه، في جريرة الكيل بمكيالين، واضعاً نفسه أمام قضيَّة منطقيَّة لا مفرَّ له من مجابهتها، ليس سياسيّاً فحسب، بل وأخلاقيّاً أيضاً! ذلك أن الحكومة، وأمام أعين الجميع، بما فيهم اتحاد الصحفيين نفسه الذي لم يجرؤ على قولة (بغِمْ) واحدة في مؤاخذتها:

(1) أسهمت بهمَّة، وتمثيل رفيع، في أعمال المؤتمر الدبلوماسي الدولي الذي انعقد بروما عام 1998م، وأصدر (نظام روما) الذي تأسَّست بموجبه (المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة).

(2) وقعت على هذا (النظام) في 2000/9/8م، قبل أن تتقلب، دون أن تسحب توقيعها، لتصف ذات المحكمة بأنها مؤسَّسة (استكباريَّة)، وأداة (للتسلط) و(الهيمنة الدوليَّة)! وهنا يلوح، بإلحاف، سؤال منطقي: لماذا وقعت إذن؟! ورغم أن الاجابة مسئوليَّة الحكومة واتحاد الصحفيين وحدهما، إلا أن ثمَّة احتمالين، عقلاً، بلا ثالث: فإما أنها لم تكن تعلم بطبيعة (الهيمنة الاستكباريَّة) الكامنة في صلب هذه المحكمة، أو أنها كانت تعلم لكنها وقعت تضعضعاً! وأيُّهما كان (خيار) الحكومة والاتحاد، فإنه، بدون شك، أشدُّ مرارة من الآخر!

(3) أبدت قدراً كبيراً من (التعاون) مع المحكمة، رغم مواقفها المتشدِّدة تجاهها في العلن! والغالب أنها كانت ترغب في أن تبقى هذه المسألة طيَّ (الكتمان!) لـولا أن المـدعي العام الدولي كشف عن تفاصيلها في تقريره الدورى أمام جلسة مفتوحة لمجلس الأمـن صباح 05/12/13، وما كان له ألا يفعل، كونه جهة عدليَّة وليسـت سياسـيَّة، علـى العكس مِمَّا تردِّد الحكومة صباح مساء، حيث أعلن، مثلاً، عن موافقتها على اسـتقبال وفد من مكتبه في فبراير 2006م، ليتفقد ".. سير المحاكم الوطنيَّة ومـدى مطابقتهـا للمعايير الدوليَّة ونظام روما!"، واصفاً ذلك (التعـاون) بـــ (الايجـابي) و(الجيِّـد)، ومتطلعاً "إلى المزيد منه!" (الصحافة، 05/12/14). عندها اضطرَّت الحكومة للاقرار بالأمر على لسان وزير العدل النائب العام الذي أعلن عن "ترحيبـه!" بمقـدم الوفـد، وتأكيده على "استعداد الحكومة للتعاون والتجاوب معه!"، مشدِّداً على ما أسماه "بإمكانيَّة (التكامل!) بين المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة والمحاكم الوطنيَّة" (الصـحافة، 05/12/15). وصرَّح مندوب السودان إلى الأمم المتحدة بأن "هناك (تعاوناً)، بالفعـل، مـن جانـب الحكومة" (الصحافة، 05/12/14). كما سارع وزير العدل النائـب العـام للاقـرار، أيضاً، بزيارة سابقة للبلاد قام بها، في 05/11/17، وفد من مكتـب المـدَّعي العـام، وبموافقة الحكومة دون الإعلان عنها "حتى لا يساء فهمها!" (المصدر).

(4) أقدمت، رغم إعلانها رفض الاعتراف بالمحكمة، على إبرام اتفاق مع حكومة يوغندا، حسبما أوردت صحيفة (النيشن) الكينيَّة في نوفمبر 2005م، للتعـاون علـى (تنفيـذ!) مذكرة توقيف صادرة عن نفس هذه المحكمة بحق زعيم (جيش الرب) جوزيف كونى وثلاثة من مساعديه!

(5) درجت على المشاركة بنشاط في دورات انعقاد الجمعيَّة العامَّة للـدول (الاعضـاء!) بالمحكمة، والتي تناقش سبل تطويرها، وتذليل العقبات التي تواجه عملها، وكانت آخر هذه المشاركات في دورة الانعقاد الخامسة بلاهاي، أواخر نوفمبر 2006م، بوفد عالي الكفاءة برئاسة السفير سراج الدين حامد.

(6) سلمت مكتب أوكامبو، رغم مجاهرتها بالعداء له، نسخة من تقرير (لجنـة التحقيـق الوطنية حول الوضع في دارفور برئاسة دفع الله الحاج يوسف)، والتـي كانـت قـد كوَّنتها عام 2004م بموجب قانون لجان التحقيق لسنة 1954م، وهو التقرير الذي لـم يختلف جوهريَّاً، بالمناسبة، عن تقرير (لجنة كاسيسي) الدوليَّة لجهـة إثبـات وقـوع

الانتهاكات الرئيسة في الاقليم. كما مكنته أيضاً من أخذ إفادات بعض المسئولين، وعلى رأسهم وزير الدفاع! ولم يتكشف ذلك إلا من خلال مؤتمرين صحفيين عقدهما أوكامبو نفسه: أولهما أواخر نوفمبر 2006م، على هامش الدورة الخامسة المار ذكرها لجمعيَّة الدول الأعضاء، والآخر في 07/2/27، وقد أعلن فيه وضع ملــف قضــيَّة دارفــور الأولى أمام محكمة ما قبل المحاكمة.

(7) تكشفت، إلى ذلك، وفي أكثر من مناسبة، عن تشقق بائن في موقفها مــن المحكمــة، حيث يؤازر ثقل معتبر منها مساعى بعض الدوائر في وزارة الخارجيَّة "لتجنيب البلاد مواجهة مع المجتمع الدولي"، ولو من خلف وزارة العــدل (تحليــل محمــد لطيــف؛ السوداني، 07/5/1)، دَعْ مواقف شركاء في الحكومة ما انفكوا يدعون، علناً، إلى عدم الاصطدام بالمحكمة ومجلس الأمن، وعلى رأسهم الحركة الشعبيَّة لتحرير الســودان، وفصيل حركة تحرير السودان الموقع على (اتفاق أبوجا)!

والآن، وفي ضوء هذا الغيض من فيض موقف الحكومة الملتــوي بشــأن المحكمــة الجنائيَّة الدوليَّة، أين، تراه، يدسُّ اتحاد الصحفيين وجهه؟! وبم عساه يفسِّر، تحت ضــغط كلِّ هذه الحقائق، غضبته المُضريَّة على صحفيين شرفاء كلُّ ذنبهم أنهم ذهبوا في اتجــاه مستقل، يتزوَّدون بمعلومات مختلفة، من مصادر مغايرة لمصادر الحكومة التي لم تــنجح في غسل أدمغتهم، كما نجحت مع آخرين رغم ارتباكها الواضح، بل تناقضها المفضــوح، بين إسهامها الباكر في تأسيس المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة، ثمَّ تعاونها فــي وضــع فكرتهــا موضع التنفيذ، وبين انقلابها لمعاداتها بمجرد أن اقتربت عدالتها لتطال جــرائم دارفــور، كما فشلت تماماً في أن تسوِّق لهم حيلتها السايكوإعلاميَّة البئيسة للمطابقــة، فــي أذهــان العامَّة، بين وقع لفظة (لاهاي)، مركز العدالة الجنائيَّة الدوليَّة التي ناضل من أجلها ملايين الناس في العالم لعقود طوال، وبين وقع لفظة (الموساد) مثلاً؟!

هذا هو، في حقيقته، مغزى بيان اتحاد الصحفيين، ولتذهب إلى الجحــيم، بعــد ذلــك، أسس المهنيَّة والموضوعيَّة! لكن، لئن كان محض الانتماء الفكري والسياسي إلى النخبــة الحاكمة هو دافع السادة القابضين، الآن، على زمام الاتحاد، فإنني أهدي إليهم قولة الحــق التي لم يحُل انتساب رئيس تحرير (الصحافة) السابق إلى الحزب الحاكم دون الجهر بهــا، معلقاً على (حِيَل) الحكومة لتفادى استحقاقات العدالة، بقوله: إن المجتمع الدولي ".. لم يعُد يثق بلجان الحكومة واقتراحاتها ووعودها. وليس هذا من فراغ، فالحكومة ثبت أن هوايتها

المراوغة.. وما تمثيليات القبض على قطاع الطرق باعتبارهم جنجويد ومحاكمتهم بتلك الطريقة المضحكة إلا نموذجاً لنوعيَّة تلك الألاعيب الصغيرة التي لم تجدِ وأفقدت النظام مصداقيَّته" (عادل الباز؛ الصحافة، 05/12/15).

●● الجمعة 2007/11/2م ●●

أثارت (فتوى) فضيلة شيخ الأزهر، محمد سيِّد طنطاوي، بتوقيع (حدِّ القذف)، ثمانين جلدة، على الصحفيين الذين يسيئون إلى سمعة الحكومة، موجة عارمة من الاحتجاجات الغاضبة، لدرجة ارتفاع المطالبة بعزله عن منصبه! جلست أستمع إليه يتحدَّث إلى قناة العربيَّة، مساء 07/10/19، محاولاً شرح (فتواه)، والتخفيف من غلواء ما أثارت من غضب، بقوله إنه لم يقصد صحفيَّاً بعينه، بقدر ما رمى إلى تبيان (حكم الله)! لكن فضيلته بدا موغلاً في الخلط بين مفهومي (القذف) في الشريعة الاسلاميَّة و(إشانة السمعة) في القانون الوضعي، فطاش سهمه، للأسف، وخابت رميته، وجلَّ من لا يخطئ.

خبرة المشرِّع السوداني، مثلاً، منذ العام 1983م، انتبهت، على علاتها الكثيرة، إلى ضرورة التفريق بين المفهومين. فحتى ذلك الوقت لم تكن النصوص المتواترة في هذا الحقل، وآخرها نصوص (قانون العقوبات لسنة 1974م)، تعرِّف وتجرِّم سوى فعل (إشانة السمعة ـ Defamation)، تأسِّياً بالقانون الانجلوسكسوني Common Law، وبالأخص في تطبيقاته الهنديَّة، غير أنها كانت تصطلح عليه، في الترجمة العربيَّة، بمصطلح (القذف)، علاوة على تعريف وتجريم تلك التشريعات لـ (الكذب الضار). وعلى هذا سلكت، أيضاً، الممارسة القضائيَّة والفقه، منذ بواكير القرن العشرين وحتى صدور (قانون العقوبات لسنة 1983م)، ضمن ما يُعرف بـ (قوانين سبتمبر)، ثمَّ (القانون الجنائي لسنة 1991م)، بنيَّة تقنين (الشريعة الاسلاميَّة)، فكان لا بُدَّ من مجابهة إشكاليَّة المفاهيم والمصطلحات المتداولة في حقلي التشريع الاسلامي والوضعي.

مفهوم (حدِّ القذف) في الشريعة الاسلاميَّة، بدلالة العقاب على رمي المُحْصَنَات بالزِّنا دون الإتيان بأربعة شهداء، مستمدٌ من قوله تعالى: "والذين يرمون المُحْصَنَات ثمَّ لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً أولئك هم الفاسقون إلا الذين

تابوا" (4 ـــ 5؛ النور). أما مفهوم (إشانة السمعة) فمستمد من خبرة القانون الوضعي في حماية (السمعة الشخصيَّة) من أن تسند إليها، قصداً، أيَّة واقعةٍ يكون من شأنها (خدشها)، بدون مسوِّغ من الاستثناءات التي حدَّدها المشرِّع.

إذن، وعلى حين تعرِّف الشريعة الاسلاميَّة (القذف) بإسناد (الزنا)، فقط، إلى المُحْصَنات، ظلت القوانين الجنائيَّة السودانيَّة المتواترة إلى ما قبل (قانون العقوبات لسنة 1983م) تعرِّفه بإسناد (أيَّة واقعة) لأيِّ شخص يكون من شأنها (خدش سمعته)، كما تعرِّف (الكذب الضار) كجريمة منفصلة تقوم على نشر (الأخبار الكاذبة) بقصد (خدش سمعة) أيِّ شخص أو طبقة من الناس أو الدولة أو أيٍّ من مؤسَّساتها الدستوريَّة أو هيئاتها الاداريَّة أو أجهزتها السياسيَّة. وعلى حين تستثني الشريعة الاسلاميَّة من (حدِّ القذف) الاتيان بأربعة شهود، إستثني (قانون العقوبات لسنة 1974م) من تجريم (القذف)، في معنى (إشانة السمعة)، حالات عشر، كما استثني من تجريم (الكذب الضار) حالة واحدة هي النشر بحسن نيَّة.

جاء (قانون العقوبات لسنة 1983م) ليميِّز بين (القذف)، كجريمة حدِّيَّة (م/433)، جاعلاً عقوبتها ثمانين جلدة إذا كان المقذوف في حقه مسلماً، والجلد والغرامة أو السجن في الحالات الاخرى (م/434)، دون أن يحفل بما إذا كان إسناد الزِّنا كذباً أم بحق، وبين (إشانة السمعة والكذب الضار) بعد إدماجهما في مادة واحدة، كجريمة وضعيَّة عقوبتها الجلد والغرامة أو السجن تعزيراً (م/435).

ثمَّ جاء (القانون الجنائي لسنة 1991م) ليُبقي على جريمة (القذف) كحدٍّ، بعد أن توسَّع في تعريفها لتشمل "كلَّ من يرمي كذباً شخصاً عفيفاً، ولو كان ميتاً، بالزنا أو اللواط أو نفي النسب"، وعرَّف الشخص العفيف بأنه مَن "لم تسبق إدانته بجريمة الزنا أو اللواط أو الاغتصاب أو مواقعة المحارم أو ممارسة الدعارة"، وجعل عقوبتها الحديَّة ثمانين جلدة دون تفريق بين مسلم وغير مسلم (م/157)، كما أضاف مسقطات لهذا (الحدِّ) حصرها في أربع حالات (م/158). أما من الناحية الاخرى فقد أعاد المشرِّع تعريف جريمة (إشانة السمعة) بإسناد وقائع إلى شخص معيَّن، أو تقويم سلوكه، بقصد الاضرار بسمعته، بعد استبعاد (الكذب الضار) من هذه المادة نصَّاً، واعتباره وارداً ضمنها حكماً، جاعلاً لهذه الجريمة ستة استثناءات (م/159)، ثمَّ إدراج (الكذب الضار) بنصِّ المادة/66، كجريمة منفصلة من جرائم (الفتنة)، ضمن الباب السابع، وتعريفها بما يشمل نشر أو إذاعة أيِّ

خبر أو إشاعة أو تقرير، مع العلم بعدم صحَّته، بقصد تسبيب خوف أو ذعر للجمهور، أو تهديد للسلام العام، أو انتقاص من هيبة الدولة، وقد جعل المشـرِّع عقوبتهـا السـجن أو الغرامة أو العقوبتين معاً.

وهكذا، فلا المصادر الأساسيَّة في الشريعة الاسلاميَّة، نظريًا، ولا خبرة تطبيقهـا فـي **السودان، كخبرة بشريَّة تستلزم النظر، عمليًا، يمكن أن تسعف فضيلة شيخ الأزهـر فـي (فتواه) بتوقيع (حدِّ الجلد) على الصحفيين الذين يسيئون إلى سمعة حكومتهم!**

●● السبت 2007/11/3م ●●

إجتماع مؤسَّسة الرئاسة الذي انعقد ليل الجمعة 07/11/2 لمناقشة كيفيَّة تجاوز الأزمة الناشبة بين شريكي اتفاقيَّة السلام، تمخض، وفقاً للوكا بيونق، وزير رئاسة حكومة جنوب السودان، عن تكوين لجنة فنيَّة مشتركة لحسم القضايا الخلافيَّة في موعد اقصـاه الحـادي والثلاثين من ديسمبر القادم، كما أمَّن على القرارات التي توصَّلت إليها المفوَّضيَّة السياسيَّة لوقف إطلاق النار وانتشار القوات في اجتماعها بتاريخ 07/11/1. ويُتوقع، حسب بيونق أيضاً، فراغ اللجنة من عملها، ومن ثمَّ إصدار قرارات مهمَّـة خـلال يـومين أو ثلاثـة (السوداني، 07/11/3).

قضايا التعداد، والحدود، وأبيي، والمصالحة الوطنيَّة، ونزع السلاح بمواقع النفط، هي جملة القضايا التي شملها اتفاق مؤسَّسة الرئاسة، حسب بيونق. لكنه لم يشر إلـى قضـيَّة (التحوُّل الديموقراطي) تحديداً، رغم أنها تواترت، خلال الايام السابقة، فـي تصـريحات رسميي الحركة، باعتبارها مطلباً أساسيًا من المطالب التي لن تنفرج الازمة بدون تلبيتها.

مع ذلك دعونا نتفاءل بأن الحركة ربما اكتفت بورود (المصالحة الوطنيَّة) فـي قائمـة مطالبها التي استجيب لها، كعنوان عام يندرج تحته، حكماً، مطلب (التحوُّل الديموقراطي)، لا سيَّما أن اتفاق مؤسَّسة الرئاسة على تكوين (لجنة للمصالحة الوطنيَّة) كان ممَّا صرَّح به الوزير بيونق نصَّاً (الرأي العام، 07/11/3). ما يهمُّنا هو أن هذين المفهومين يقترنـان، وجوباً، بمفهوم (العدالة الانتقاليَّة)، ممَّا يقتضي توضيح هذه الرابطة بتتبُّعها عبر السـياق التالي:

(1) الهدف المعلن لـــ (اتفاقيَّة نيفاشا) و(الدستور الانتقالي) هو تحقيق (السلام) و(التحـــوُّل الديموقراطي)، مع ابتدار عمليَّة (مصالحة شاملة)، خلال (فترة انتقاليَّة) محدَّدة بســـتِّ سنوات وستة أشهر.

(2) لئن كان تصريف العدالة في الظروف العاديَّة وظيفة أساسيَّة من وظائف الدولة، فـــإن هذه الوظيفة تتقدَّم، من باب أولى، في الظروف غير العاديَّة التي تكون فيها الدولة في حالة (انتقال) من نظام حكم (لا ديموقراطي) إلى نظام حكم (ديمـــوقراطي)، وســـواء جرى هذا (الانتقال) راديكالياً أم إصلاحياً، لتمثل الأهميَّة الأكثر إلحاحاً بالمقارنة مـــع الوظائف الأخرى، وذلك بهدف تضميد الجراح الناجمـــة عـــن الظلامـــات الســـابقة، ولإزاحة كل العقبات التي يمكن أن تعرقل طريق هذا (الانتقال) المنشود.

(3) (العدالة الانتقالية)، إذن، مفهوم استثنائي يشتغل فقط في البلدان التي تـــروم اســـتدبار الاوضاع (القمعيَّة)، وإنجاز (التحوُّل الديموقراطي) و(المصالحة الوطنيَّة)، مـــن فـــوق تاريخ مثقل بتركة انقسام اجتماعي عميق، ناجم عن حرب أهليَّـــة متطاولـــة، أو قمـــع وحشي عام، أو تعذيب منهجي للخصوم السياسيين، أو ما إلى ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، أو جرائم الحرب، أو الجرائم ضد الإنسانيَّة.

وهكذا، إن كانت (لجنة المصالحة الوطنيَّة) التي اتفقت عليها مؤسَّسة الرئاسة، تفعـــيلاً، ولا بُدَّ، لنص المادة/21 من الدستور الانتقالي، هـــي هيئـــة لـــــ (الحقيقـــة والانصـــاف والمصالحة)، استهداءً بخبرات شعوب ما يربو على الأربعين بلداً أدناهـــا إلينـــا جنـــوب افريقيا والمغرب، فإن لنـــا أن نستبشـــر بإمكانيَّـــة تصـــحيح المســـار باتجـــاه (التحـــوُّل الديموقراطي). أما إن كان المراد محض تكرار لتجربة المصالحة المايويَّة الشائهة التـــي رتب لها نظام النميري عام 1977م مع بعض معارضيه، ولم تدم سوى بضع سنوات قبل أن تنهار كمثل كاتدرائيَّة تتقوَّض، فقل، منذ الآن، على (التحوُّل الديموقراطي) السلام!

●● الأحد 2007/11/4م ●●

في رزنامة 07/3/20 نبشت، بين مصدِّق ومكذب، خبراً استغربته في حينه، وانتظرت تصحيحه طويلاً بلا جدوى، وفحواه أن (مجلس وزراء الصحة العرب)، بقضِّه وقضيضه،

قدَّم (دعماً!) لتحسين الوضع الصِّحيِّ في دارفور بما لا يزيد عن 50 ألف دولار (أخبار اليوم، 07/2/21)، ما يعني أن كل وزارة من الوزارات الثمانية عشر (تبرَّعت!)، مشكورة، بأقل من 5 ملايين جنيه سوداني، علماً بأن كلفة الوفد الوزاري الواحد إلى مقر الجامعة العربيَّة بالقاهرة لا بُدَّ قد بلغت ثلاثة أضعاف هذا المبلغ، على أقل تقدير، دَع المصروفات (الأخرى)! يومها نحيت الخبر جانباً ورحت أتساءل: هل هؤلاء (الأشقاء العرب!) جادُّون؟!

واليوم، بعد أكثر من سبعة أشهر، (لطمتني) الاجابة الحاسمة، قاطعة قول كلِّ خطيب، حيث أعلنت الدول العربيَّة مجتمعة، من خلال (المؤتمر العربي لدعم ومعالجة الاوضاع الانسانيَّة في دارفور!)، عن جملة مساهماتها النقديَّة والعينيَّة والفنيَّة بما لا يتجاوز المئتين وخمسين مليون دولار، وهو رقم يتضاءل خجلاً أمام ميزانيَّة أيَّة منظمة طوعيَّة عالميَّة تعمل في السودان (الأيام، 07/11/3).

لقد قدِّر لي أن أسهم في عدد من الفعاليات، في عدَّة عواصم عربيَّة، حول الدعم العربي لدارفور. لكنني ما ألفيت (الأشقاء!) يفلحون سوى في تشغيل (الحنجوري!)، بمصطلح السعدني، حول (مؤامرة صهيونيَّة!) تحاك ضد (العروبة والاسلام!) في الاقليم المنكوب، على حين يتحشد (الفرنجة النصارى!)، من أقصى العالم إلى أقصاه، في التعاطف النبيل مع هذه المأساة الانسانيَّة! و.. لا تعليق!

وفي 07/5/26 عبَّرت عن إشفاقي من أن يدفع اليأس، في ما لو استمرَّ الحال على ما هو عليه، قيادات مدنيَّة وعسكريَّة نافذة في دارفور إلى طرح مطالبة نوعيَّة جديدة وفارقة بمنح الاقليم حق.. (تقرير المصير)!

وما كاد ينقضي شهران على ذلك حتى وجدتني أدقُّ ناقوس الخطر، مجدَّداً، في 07/8/5، بشأن ما ورد، ضمن أنباء اجتماعات أروشا لتوحيد المواقف التفاوضيَّة للفصائل الرافضة لاتفاق أبوجا، حول بروز حركة جديدة، بشقين سياسيٍ وعسكري، تدعو، باسم (جبهة استقلال دارفور/جيش استقلال دارفور!)، للعمل بـ (كل الوسائل الضروريَّة!) لتحقيق (حقٍ تقرير المصير!) للاقليم، باعتباره (الحل الوحيد العملي!) للمشكلة، وتطالب باسترداد حقِّ (السيادة التاريخيَّة!) وإنهاء أشكال (الاستعمار!) كافة في الاقليم، حيث أن محاولات الحل السابقة كلها قد فشلت، وثبتت استحالة الوصول لاتفاق في ظلٍّ (الخلل البنيوي!) لدولة السودان (الفاشلة!)، والتي يحقق (تفكيكها!) مصلحة الجميع، خصوصاً أن دارفور (منفصلة!)، أصلاً، عن السودان النيلي، سياسيَّاً واقتصاديَّاً ووجدانيَّاً، بسبب الظلم والتهميش والاستعلاء والاقصاء (السوداني، 07/8/5).

والآن، وبعد مضي زهاء الثلاثة أشهر، ها هو المؤتمر العام الثاني لحركة العدل والمساواة (القيادة الجماعية) يطرحِ عدة بدائل ضمَّنها بيانه الختامي، على رأسها (الانفصال!)، أو المطالبة بـ (حقّ تقرير المصير!)، أو بـ (الكونفدراليَّة!) كنظام للحكم (السوداني، 07/10/24). ثمَّ ما لبثت الحركة أن حسمت خيارها الاستراتيجي الوحيد، في ما يبدو، فقرَّرت الانضمام إلى خطِّ المطالبة بـ (حقٍّ تقرير المصير!) أسوة بالجنوب، معتبرة أن تهميش الاقليم لن يُحل إلا باتفاقيَّة مماثلة لنيفاشا، وبضمانات دوليَّة صارمة، توفر لأهل دارفور حكماً ذاتياً خلال فترة انتقاليَّة يُستفتون في نهايتها بين الحكم الذاتي أو الانفصال (الأيام، 07/10/29).

كلُّ هذا، وما يزال دعم (الأشقاء العرب!) محصوراً في محض (ملاليم) شحيحة، فضلاً عن (حنجوريٍ!) لا يرى في الأمر برمته غير (مؤامرة صهيونيَّة!) ضد (العروبة والاسلام)! و.. أيضاً لا تعليق!

•• الاثنين 2007/11/5م ••

قال أحد جلساء عبد الملك بن مروان له يوماً:

ــ "أريد الخلوة بك".

فأجابه عبد الملك:

ــ "بشرط ثلاث خصال: لا تطر نفسي عندك فأنا أعلم بها منك، ولا تغتب عندي أحداً فلست أسمع منك، ولا تكذبني فلا رأي لمكذب"!

فما كان من الجليس المبهوت إلا أن تمتم هامساً بارتباك:

ــ "أتأذن لي في الانصراف يا سيدي"؟!

فأجابه فوراً:

ــ "إذا شئت"!

❝

قَانُونٌ.. فِي خَطِّ الأَنَابِيبْ!*
A LAW IN THE PIPELINE!



•• الثلاثاء 2007/11/6م ••

يدي على قلبي! فاليوم ينقضي أسبوع بأكمله على إضراب علــى محمــود ومبــارك الفاضل عن الطعام بسجن كوبر، إحتجاجاً على مواصلة احتجازهما، وزملائهما، على ذمَّة تحقيق تطاول لما يقارب الخمسة أشهر، دون أن ينتهي إلى محاكمة عادلة.

وبمنأى عن الجدل القانوني، وبصرف النظر عن كونهما، في ما أعلم، لا يرغبان فــي هذا النوع من الكلام عن ظروفهما الصحيَّة، فالحقيقة التي لا بُدَّ من التنبيه إليهــا هــي أن عليَّاً يعاني من ارتفاع حاد في نسبة السكر في الدَّم، وانخفاض حــاد فــي ضــغط الــدَّم، بالاضافة إلى قرحة المعدة. وكانت حالته قد تدهورت، قبيل عيد الفطــر، ممَّــا اضــطر السلطات لنقله إلى مستشفى (ساهرون)، حيث احتجز تحت العلاج، قبل أن يعيــدوه، يــوم وقفة العيد، إلى محبسه. أما مبارك فقد كان أصيب، قبيل اعتقاله، بالتهــاب فــي الشُّــعَب الهوائيَّة، واتضح أنه يعاني من اضطرابات في القلب، فأجريت له عمليَّة قسطرة. ونصحه الاطباء بالمزيد من الفحوصات والعلاج بلندن فكان على أهبــة المغــادرة إليهــا، لــولا احتجازه. وبتدهور حالته أيضاً، نقل إلى (ساهرون)، حيث لزم السرير فترة أجريــت لــه خلالها عمليَّة منظار استكشافي تمَّ تكراره، للتأكد، بمركز فضيل، فأكدت النتائج ضــرورة إجراء فحوصات وعلاج متقدم.

وإذن، فالخطورة على حياتيهما، جراء تطاول إضرابهما، ممَّا لا يحتاج إلى إطناب في بيانه. ورفع هذا الاضراب رهين، في ما هو واضح، بتقديم القضيَّة إلى محاكمة عادلــة. فحتام تتقاصر خطوات الاتهام باتجاه عدالة لا يطلب المتهمون غيرها؟!

•• الأربعاء 2007/11/7م ••

في أكتوبر عام 1977م، والزمان، بعد، مايويٌ صرف، وجَّه وزير الدَّولة بوزارة الثقافة والاعلام، وقتها، رقاع الدعوة لحضور تكوين (اتحاد أدباء السودان) بقاعة اجتماعات حزب الحكومة.. الاتحاد الاشتراكي!

في منتصف السبعينات كنا تنادينا، ثلة من الكتاب، إلى دار (ندوة) عبد الله حامد الامين، غرب مبنى البوستة بأم درمان، لنسعى في تكوين (اتحاد) لنا. تداولنا الفكرة على وجوهها كافة، ورجّحنا سداد الانتقال من الشكل الذي يقتصر على (الأدباء) وحدهم إلى شكل جديد يلمّ شعث الكتابة الابداعيَّة في شتى حقول الآداب والعلوم الاجتماعيَّة. ثم انتخبنا لجنة تمهيديَّة برئاسة المجذوب، وقد ضمَّت، كذلك، عبد الله نفسه وأبوبكر خالد وحسن عباس صبحي والنور عثمان أبّكر وشخصي، حيث عكفنا على إعداد ومناقشة وإجازة مسودة القانون الاساسي، والهيكل العام للتنظيم. وبالجملة اقترب مسعانا ذاك من أن يصيب فلاحاً، لولا تدخل وزير الثقافة والاعلام الذي نبَّهه بصَّاصو الحركة الثقافيَّة إلى ما كان يجري، باستقلال تام عن السلطة ومؤسَّساتها، فهبَّ، من فوره، يبدي اهتماماً غير مسبوق بما كنا فيه، لدرجة الحضور بشخصه في اجتماعاتنا، نهارات الجُمَع من كل أسبوع، عامِداً، في ما لم يكن ليفوت على فطنة أحد، لإغراق مناقشاتنا في لتٍ وعجنٍ هما إلى (المساومة) الناعمة أقرب!

رغم أن الرجل لم ينجح في حملنا على التخلي عن مبدأ (الاستقلاليَّة) الذي تشبَّثنا به، وبقوَّة، إلا أن (جهوده)، مع ذلك، أنهكتنا، وقصَّرت خطانا، وبدَّدت لقاءاتنا العزيزة في ما لا طائل من ورائه! ثمَّ جاءت وفاة أبو بكر خالد، ووفاة عبد الله في حادث الحركة المشئوم، وانشغال النور بعمله الجديد، واعتقالي بعدها بوقت قصير، فتفرَّق الشمل الذي كان في أشدِّ حالات التئامه. وما لبث النظام أن سارع لتكوين (اتحاد بديل) يقطع به الطريق أمام بروز الفكرة مجدَّداً. رفضت قطاعات واسعة من الادباء (شراء) فكرة ذلك (الاتحاد الرسمي)، وحتى الذين شاركوا، بحسن نيَّة، في اجتماعه الأوَّل، سرعان ما نفضوا أيديهم عنه، تدريجيَّاً، فلم تتبقَّ فيه سوى قلة حوَّلته، نهائيَّاً، إلى (نادٍ) للأمزجة المحافظة، بلا أيِّ تصوُّر لما يمكن أن يخدموا به الأدب أو الادباء في بلادنا. وبالطبع لم

يمثل ذلك أدنى إحساس بخيبة الأمل لدى السلطة التي لم يكن غرضها، أصلاً، من إنشاء ذلك المسخ سوى إحباط أيِّ توجُّه نحو تنظيم آخر يسعى للتمتع باستقلاله عن أجهزة الدولة وحزبها.

لقد انطلق الرأي الغالب الرافض لذلك التنظيم من اعتباره محض تنظيم (ضرار) تشكل، أصلاً، في رحم الحزب الحاكم، وأن دهاقنة ذلك الحزب ما خططوا له، وما رتبوا لإخراجه، ابتغاء وجه الادب والادباء، فمن ضروب السذاجة التفكير في أن حزباً شمولياً حاكماً يمكن أن يبدِّد جهده ووقته وماله في ما لا يعود عليه بكسب سياسي، وإنما أرادوه رافداً من روافده، وفصيلاً من فصائله، يجهض، بمحض وجوده الشكلي، أيَّ تحرُّك باتجاه تنظيم آخر يمكن أن يشكل، حسب تصوُّرهم، ثغرة يؤتى من قبلها النظام في الذهنيَّة والوجدان العامَّين!

والآن، وبمناسبة الذكرى الثلاثين لتكوين ذلك التنظيم الشائه، فإننا، إذ نعمد إلى نشر المادَّة التوثيقيَّة التالية، فإنما نهديها، أولاً، إلى شباب الكتاب والمثقفين عموماً ممَّن لم يقيَّض لهم الشهادة على تلك الاحداث، فهذا حقهم علينا، والتاريخ لا يبدأ كلٍّ يوم مع شاي الصباح! ثم نهديها، ثانياً، إلى مَن كانوا، زهاء الثلاثين سنة، وإلى عهد قريب، يرون رأينا، ثمَّ انقلبوا، بغتة، يزايدون، لأجل رغائب بئيسة، بالتاريخ، ويحرِّفون الكلم عن موضعه، ويبيعون، ضربة واحدة، حق الابن البكر بعصيدة العدس، قائلين إنني أخطئ حين أرمي (اتحاد أدباء السودان) بأنه نشأ في أحضان (الاتحاد الاشتراكي السوداني)!

الوثيقة الأولى: (بسم الله الرحمن الرحيم. وزير الدولة للثقافة والاعلام. يسرُّه دعوة السيِّد المحترم لحضور مداولات المؤتمر التأسيسي لاتحاد أدباء السودان في الفترة ما بين 25 إلى 27 أكتوبر 1977م بقاعة الاجتماعات بالاتحاد الاشتراكي السوداني. السكرتاريَّة تلفون 74442).

الوثيقة الثانية: (بسم الله الرحمن الرحيم. وزير الدولة للثقافة والاعلام. يسرُّه دعوة السيِّد المحترم لحضور حفل الشاي المقام على شرف المؤتمر التأسيسي لاتحاد أدباء السودان بحديقة المجلس القومي للآداب والفنون يوم الخميس الموافق 1977/10/27م الساعة السادسة مساء. للاعتذار تلفون 74442).

الوثيقة الثالثة: مطلع ديباجة دستور اتحاد أدباء السودان الذي يستند إلى (يقول ميثاق العمل الوطني) المايوي، وينصُّ على "أن ثورة مايو الاشتراكيَّة التقدميَّة تسعى لتطوير المقوِّمات القوميَّة.. الخ".

وثمَّة وثيقة رابعة، هي كلمة (الشخصيَّة الرسميَّة!) التي خاطبت الافتتاح باسم السلطة وحزبها، وسنعرض لها في رزنامة قادمة!

•• الخميس 2007/11/8م ••

في بعض أحاديثه إلى قناة الجزيرة، مساء اليوم، تداعى محمد حسنين هيكل بأسف ظاهر، وهو يقول، من فوق كلِّ خبرته الطويلة وتجربته الثريَّة، قولاً سديداً فحواه أنه ما زال يأسى كلما تذكر الفرص الكثيرة التي أضعناها على أنفسنا، ويقصد البلدان العربيَّة، بإقدامنا على محاربة الاتحاد السوفيتي لصالح.. أمريكا! وقد صدق!

•• الجمعة 2007/11/9م ••

بعيداً عن الخطاب الشعبوي الذي ما تزال تعتمده الحكومتان السودانيَّة والتشاديَّة بشأن قضيَّة الاطفال الفور والتشاديين منذ 25 أكتوبر المنصرم، نطرح السؤال عن الوصف القانوني الدقيق للفعل المنسوب إلى المقبوض عليهم مِن أعضاء منظمة لآرشي دي زوي الفرنسيَّة: هل هو (اختطاف أطفال Child Abduction) أم (متاجرة بأطفال Child Trafficking)؟!

السؤال ليس (فنيَّاً) بحتاً، كما قد يبدو، وإنما يتصل بصميم الوجدان السليم الذي ما تنفكُّ تعبيراته الساخنة تصدر، الآن، عن الكثير من حسني النوايا والدوافع الوطنيَّة، يطالبون بالتعجيل بمحاكمة المتهمين بالشروع في نقل 103 طفلاً سودانيَّاً وتشاديَّاً لإلحاقهم بأسر في فرنسا لقاء مبالغ ماليَّة! فالعائق الحقيقي أمام تلبية هذه المطالبة ليس هو عودة الرئيس الفرنسي من انجمينا مصطحباً ستة من المتهمين أطلق سراحهم، ولا إطلاق سراح طاقم

الطائرة لاحقاً، ولا عرض ساركوزي نقل باقي المتهمين لتتم محاكمتهم في فرنسا، وهو العرض الذي لم يستبعد مسئول تشادي، بالمناسبة، أن تستجيب له حكومته (السوداني7/11/07). العائق الحقيقي يكمن في قصور بنية القانون الجنائي التشادي نفسه، والذي يشبه، إلى حدٍّ بعيد، ذات القصور الذي يعاني منه التشريع السوداني، من حيث عدم تقنين مبادئ وقواعد ومعايير تطبيقات (القانون الدولي لحقوق الانسان) و(القانون الانساني الدولي) و(القانون الجنائي الدولي)، سواء في أزمنة السلم أو أثناء النزاعات المسلحة، دوليَّة كانت أم غير دوليَّة، الأمر الذي تسبَّب، ضمن عوامل أخرى، في ورطة السودان الراهنة مع المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة! فعلى الرغم من أن أصوات الحادبين في بلداننا قد بحَّت من المطالبة بإجراء (إصلاحات تشريعيَّة) شاملة تعيد تأهيل نظمنا القانونيَّة المتخلفة، إلا أن الحكومات، هنا وهناك، ظلت تسدُّ أذناً بطينة وأخرى بعجينة، خشية أن تفضي مثل هذه (الاصلاحات) إلى توسيع فرص (الديموقراطيَّة!)، حتى وقعت الواقعة في السودان لتفضح قصور تشريعاتنا الجنائيَّة إزاء الجرائم المرتكبة في دارفور، مثلما وقعت، الآن، في تشاد لتفضح، أيضاً، قصور تشريعاتها الجنائيَّة إزاء الجريمة المرتكبة بحق هؤلاء الاطفال!

فعل منسوبي المنظمة الفرنسيَّة يندرج، بكلِّ المقاييس، في إطار مفهوم (الاتجار بالاطفال) الذي يُعتبر جريمة دوليَّة من الجرائم التي تستهدفها (معاهدة الامم المتحدة ضدَّ الجريمة المنظمة الدوليَّة)، وتحديداً (البروتوكول) الملحق بها، والخاص بـ (حظر وردع ومعاقبة المتاجرة بالبشر خصوصاً النساء والاطفال)، وقد اعتمد من جانب الجمعيَّة العامة للأمم المتحدة عام 2000م، ودخل مرحلة التنفيذ عام 2003م. منذ ذلك التاريخ ظلَّ البرنامج القومي، ضمن (مكتب الامم المتحدة المختص بالمخدِّرات والجريمة UNODC) بغرب ووسط أفريقيا، يبذل جهده في الحضِّ على إصدار التشريعات الوطنيَّة التي تجرِّم (الاتجار بالبشر)، والأطفال بخاصَّة، باعتبار ذلك من أوجب التزامات كلِّ دولة على حدة طبقاً للمادة/5 من (البروتوكول). ورغم أن تشاد لم توقع على هذا (البروتوكول)، علماً بأن المعاهدات والبروتوكولات الدوليَّة ملزمة فقط للدول الموقعة والمصادقة عليها، إلا أنها شاركت في وضع عدة مواثيق دوليَّة أخرى تحظر (المتاجرة بالبشر) على نحو أو آخر، ولعلَّ أقربها (اتفاقيَّة وخطة التحرُّك الاقليميَّة متعدِّدة الاطراف ضد المتاجرة بالبشر، خصوصاً النساء والاطفال، لمنطقة غرب ووسط أفريقيا لسنة 2006م). مع ذلك فإن

المشرِّع التشادي لم يضمِّن هذه الاتفاقيات في التشريع الـوطني حتـى تصـبح صـالحة للتطبيق. بل لم تنجز ذلك، في وسط أفريقيا كله، سوى اثنتين فقط من إحدى عشر دولـة، هما الغابون وغينيا الاستوائيَّة. أما في غرب أفريقيا الذي سبق أن شهد الكثير مـن هـذه الحوادث، ممَّا جذب الاهتمام والضغط الدوليين، فإن 13 من 16 بلداً أدرجت هذه الجريمة ضمن تشريعاتها الوطنيَّة. وقد عزا باهيمي باداكي ألبيرت، وزير العدل التشادي، القصور في بلده إلى "بطء الاجراءات!"، معترفاً بأن وجود القانون كان من شـأنه، فـي الحالـة الماثلة، أن يُعين على تصريف العدالة بوجهها الصحيح، "لكننا سنحاكمهم، على أيَّة حال، بالقانون الموجود"! أما مشروع القانون الجديد ".. فما يزال في خطِّ الانابيب in the pipe line"، على حدِّ تعبير الرجل! وقد تمَّ، قبل شهرين فقط، تفعيل لجنة للاصـلاح القضـائي بقيت معطلة لسنوات، وهي (عاكفة!) حاليَّاً على مراجعة القوانين التشاديَّة لتشمل عناصـر القانون الجنائي الدولي.

مهما يكن من أمر، فإن قانون العقوبات التشادي ما يزال قاصراً، للأسف، عن تعريف جريمة (الاتجار بالبشر)، حتى الآن، دَعْ المعاقبة عليها! وقد كشفت حادثة الاطفال، طبقـاً لتعليق الـ UNODC، عن هذه المشكلة الكبيرة! وفي السياق، أوردت نشـرة (الاعـلام الاقليمي المتدامج ـ IRIN)، الصادرة في 07/11/1، عن (مكتب الأمم المتحدة لتنسـيق الشئون الانسانيَّة) بداكار، تصريحات خطيرة لرسميِّين تشاديِّين وأمميِّين حـذروا مـن أن خلوَّ التشريع التشادي من هذه (الجريمة) سيحبط كلَّ الآمال المعقودة حالياً على محاكمـة هؤلاء المتهمين أمام القضاء التشادي، وفق الوصف القانوني الدقيق لفعلهم! وفـي الواقـع فإن سلطة الاتهام التشاديَّة لم تستطع، حتى الآن، ولن تستطيع فـي المسـتقبل أيضـاً، أن توجِّه إليهم أكثر من تهمة (اختطاف) قصَّر عن طريـق (الخـداع والاحتيـال Fraud)، وتغيير سِجلهم المدني بنسبتهم إلى آباء آخرين وأمَّهات أخريات، وعقوبتها، حال الادانـة، الاشغال الشاقة التي تتراوح مدَّتها ما بين 5 إلى 20 سنة، بمعنـى أنهـا قـد لا تتجـاوز الخمس سنوات، حسب سلطة القاضي (الجوازيَّة) في (تفريد العقاب). وقد أكد أحمد داؤود تشاري، وكيل النيابة الأعلى بأبشي شرقي تشـاد، حيـث ارتكِـب الفعـل، أن (فصـل الاختطاف) في (القانون الجنائي التشادي) لا يرتب لعقوبة أكبر، قائلاً: "إن ثمَّة فجوة فـي قانوننا المحدود الذي لا يغطي الكثير من المخالفات"! وهذا ما أكده، أيضاً، وبنفس الألفاظ تقريباً، بابا بابكر نديايي، مسئول البرنامج القومي المار ذكره، بقولـه: "إن الفجـوة فـي

التشريع التشادي تخلق عوائق كثيرة.. إذ يمكنك أن ترتكب جريمة خطيرة جداً، ومعلوم أن (المتاجرة بالبشر) من هذا النوع، ثم تعاقب على جريمة أقل خطورة!"، مضيفاً أن مشكلة الاتهام بـ (الاختطاف) ليست في كونه قد يفضي، فقط، إلي عقوبة أخف في حالة الادانة، وإنما، ابتداءً، في صعوبة (الادانة) نفسها بموجبه، خصوصاً إذا تمكن الدفاع من إثبات أن هؤلاء الاطفال قد أخذوا، أصلاً، بـ (رضا) ذويهم، ممَّا سيجعل من اثبات (الاختطاف)، الذي يتوقف على انتفاء (رضا) ذوي الضحايا، أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد، على العكس من (المتاجرة بالاطفال) التي لا تعتدُّ بهذا النوع من (الرضا)، وتعتبره صادراً عن أناس مغلوبين على أمرهم، فلا يسلمون أطفالهم إلا لأنهم عاجزون عن رعايتهم، وهو ما تصطلح عليه الفقرة (أ) من المادة/3 من (البروتوكول) بـ "استغلال حالة الاستضعاف"! هذا فضلاً عن أن الادانة في جريمة (المتاجرة بالاطفال) تتيح للمحكمة الأمر بمصادرة أيَّة أداة قد تكون استخدمت في ارتكابها، الأمر الذي يعزز، إلى حدٍّ كبير، من ضمان عدم العودة لارتكاب الفعل (راجع، بالاضافة إلى وثائق الامم المتحدة: http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=75096).

وإلى ذلك ينبغي ألا يقتصر الاتهام، فحسب، على منسوبي المنظمة الفرنسيَّة، بشروعهم في نقل الاطفال من مطار أبَّشي، بل ينبغي أن يطال أيضاً، وبالاشتراك، أفراد 50 عائلة فرنسيَّة كانوا بانتظار (استقبالهم واستلامهم!) في مطار فاتري، على بعد حوالي 150 كيلو متراً شرقيٍّ باريس، وذلك حسب الفقرة (ج) من المادة/3 من (البروتوكول)، والتي تدرج (الاستقبال) أيضاً ضمن عناصر الجريمة. فليس من المقبول عقلاً أن ذلك قد وقع لوجه الله تعالى! وحتى لو حاولوا تبريره بغرض (التبني Adoption)، فإن (للتبني) قواعده المنصوص عليها ضمن المادة/21 من (اتفاقيَّة حقوق الطفل لسنة 1989م)، وليس من بينها أساليب (التخفي) التي اتبعت في هذه العمليَّة من خلف ظهر السلطات التشاديَّة المختصَّة! ومع ذلك لم يرد، حتى الآن، ما يشير إلى أن أفراد هذه العائلات مشمولون بلائحة الاتهام!

الشاهد أن عناصر (المتاجرة بالاطفال)، كجريمة دوليَّة، متوفرة، تماماً، في الفعل المنسوب إلى المتهمين الحاليين والمحتملين. المشكلة فقط أن هذا الفعل غير مجرَّم ولا معاقب عليه في القانون التشادي. وأخشى أنَّ عرض ساركوزي نقل المتهمين لمحاكمتهم

في فرنسا، التي يعرِّف قانونها جريمة (الاتجار بالاطفال) ويعاقب عليها، قد يكون أفضل الخيارات!

وهكذا ترفع الحادثة قضيَّة (الاصلاح القانوني) في بلداننا، لتضعها، أكثر من أيٍّ وقت مضى، في موقع متقدِّم من المهام التي يُنتظر إنجازها بأعجل ما يمكن، فالجريمة الدوليَّة تتطوَّر، ومشرِّعونا يجرجرون أقدامهم، و.. الوقت يتآكل!

•• السبت 2007/11/10م ••

حكاية مضت عليها، الآن، زهاء الاربعين سنة، لكنني ما زلت، كلما تذكرتها، أستعجب ولا أجد تفسيراً مقنعاً لملابساتها الغريبة!

كييف، مطلع نوفمبر عام 1969م. كنا، وقتها، طلاباً بجامعتها. وكانت أوربا بأسرها تشهد، ذلك الشتاء، صقيعاً غير مسبوق، حيث هبطت درجة الحرارة في العاصمة الاكرانيَّة إلى نحو من أربعين درجة، وأقل منها في موسكو التي كانت تتهيَّأ لأضخم أعياد الدولة السوفيتيَّة آنذاك.. الاحتفالات بالذكرى الثانية والخمسين لثورة أكتوبر الاشتراكيَّة العظمى، والتي تمتدُّ إلى خمسة أيام تذهب البلاد كلها، أثناءها، في عطلة رسميَّة.

كان انقلاب جعفر نميري في السودان قد وقع قبل ذلك بما لا يربو كثيراً على الخمسة أشهر. وكنا نتسقط أخباره من الاذاعات والصحف المحليَّة والاجنبيَّة، علاوة على الصحف السودانيَّة التي كانت تصلنا متأخرة من مكتب الملحق الثقافي بموسكو، لذلك لم تتجاوز معلوماتنا عنه الخطوط والعناوين الرئيسة التي لم تكن لتشبع أو تروي غلة الصَّادي، ومع ذلك فقد كانت كافية لأن تستثير حماسنا لــ (الثورة المظفرة!) بما يجلُّ عن الوصف، ونحن لمَّا نزل، بعد، أيفاعاً، نرفل، بحساب الخبرة والنضج، في عمر الفوران العقلي والوجداني!

تزامنت عطلة نهاية الاسبوع المعتادة مع بداية أو نهاية عطلة الاعياد، لا أذكر بالضبط. وبإضافة اليوم السابق عليها، والذي يمكننا أن (نأكله!) بسهولة، فقد صرنا موعودين بعطلة طويلة تستحق أن نرتب للاستمتاع بها بعيداً عن رهق الدراسة وروتينها

المضجر، خصوصاً وقد استلمنا مرتب ذلك الشهر، والذي كان يعادل، بالمناسبة، مرتب طبيب سوفيتي!

كان التقليد المتبع أن يكون ثمَّة ضيف شرف على الاحتفالات في كل مرَّة. وفجأة، صباح اليوم السابق على بداية العطلة، علمنا من وسائط الاعلام السوفيتيَّة أن ضيف شرف ذلك العام هو.. جعفر نميري! فقرَّرنا، فوراً، أنا وصديقي وابن دفعتي الوحيد من السودان خالد عمر الريِّح، أن نشدَّ الرحال بقطار المساء، لنبلغ موسكو مع الفجر، يدفع خالداً الذي لا ينتمي لأيِّ حزب، حب الاستطلاع لرؤية (الرئيس الجديد)، أما أنا فيدفع غرارتي التشوق لرؤية ذلك الفارس المغوار الذي أعلن الاشتراكيَّة في السودان! هاتفت أبو ذكرى، كالعادة، أخطره بذلك. واجهتنا عقبة (الفيزا الداخليَّة) التي يتعيَّن على الأجانب الحصول عليها لزوم سفرهم من مدينة لأخرى، ولم يكن ليصعب علينا استخراجها، لولا ضيق الوقت. لكن صديقنا فيكتور، نجَّار داخليتنا، زلل المشكلة بأن اصطحبنا بعربته إلى محطة القطار، واشترى لنا التذكرتين باسمه.

قطار الشرق، أصلاً، مريح جداً. غير أننا ألفيناه، تلك المرَّة، ملوكيَّاً، فاخراً، شديد الرفاه، بل ولم تفتنا ملاحظة أن قيمة تذكرته نفسها كانت، على رخصها، أغلى بقليل من المعتاد! كان الثلج ما يزال، مثلما ظلَّ طوال الايام الماضية، يهطل نديفاً، يُغرق، في البياض المشوب بالزرقة، الميادين، والارصفة، وأسفلت الشوارع، وأسطح البنايات، وممرَّات الحدائق، وأغصان الشجر العارية. وتحت الأضواء الخافتة للمصابيح الصفراء المنتثرة في المحطة المُدَفأة المسقوفة، لمحنا، أمام باب العربة الملاصقة لعربتنا، ثلة من الرجال الملوَّنين في المعاطف وأغطية الرأس الصوفيَّة الداكنة. بدوا لنا من بعيد، ولأوَّل وهلة، طلاباً أفارقة أو هنوداً أو لاتينيين. ثمَّ، لمَّا اقتربنا منهم، وجدناهم أكبر سناً بكثير، فاعتقدنا أنهم ربَّما كانوا وفداً من الصومال، فقد كان الجنرال سياد برِّي أنجز، وقتها، (ثورته المظفرة!) هو الآخر، وأعلن (اشتراكيَّته العلميَّة!)، فصرت إذا رفعت حجراً، في أيَّة مدينة سوفيتيَّة، تجد تحته صوماليَّاً! لكن، باقترابنا منهم أكثر، صكت آذاننا اللهجة التي لا (تغبانا).. لهجة مستعربي الوسط والشمال النيلي في السودان! فاندفعنا نحوهم بلا كثير تفكير:

ـ "السلام عليكم يا أساتذة"؟!

ــ "الله! إنتو طلبة هنا"؟!

وبعد فاصل من الاحضان والسلام الحار، إستحثنا أحدهم صائحاً، وهو يتقدَّمنا بخطو عجول وأنفاس مبهورة:

ــ "إتفضلوا تعالوا.. تعالوا.. الريِّس من الصباح عايز يقابلكم"!

من هو؟! ومن هؤلاء؟! وأيُّ ريِّس؟! ولماذا "عايز يقابلنا"؟! تزاحمت الاسئلة في رأسينا، والاجساد تدفعنا للصعود إلى باب العربة، بينما أحدهم يُبلِغ آخرين داخلها، عبر النافذة، بأنهم عثروا، أخيراً، على طلاب سودانيين!

خرج إلى الممر شابٌّ أسمرٌ، بجلباب أبيض، ورأس حاسر، و(شبشب) بيتي، وقد بدا كثير الوسامة، شديد الفتوَّة، جمَّ البساطة، وثمَّة فصدتان مضيئتان إلى جانب إحدى عينيه. عانقنا بحرارة، ومودَّة صادقة، ولهفة حقيقيَّة، ثمَّ ما لبث أن دعانا للدخول بحميميَّة، وأمر لنا بالضيافة.. كان ذاك هو النميري!

الأنوار الساطعة في الصالون (القيصريِّ) المترف سمحت لنا بأن نتفرَّس في الوجوه التي تحلقت في مجلس (الريِّس). لم نعرف منهم، في البداية، غير العم عبد الكريم ميرغني، لشهرته، والسَّمَّاني عبد الله يعقوب، خرِّيج الاتحاد السوفيتي ومترجم الوفد. ثمَّ، بعد أن جرى التعارف، رسخ لدينا اسم منصور محجوب، وزير الخزانة آنذاك، فحفظناه، كان الوحيد الذي حفظنا اسمه لحظتها، ربَّما لأنه كان يضع قبعة تشبهها كثيراً قبعة سلفاكير الآن! ورويداً رويداً أدركنا أننا في حضرة (كبارات) رموز مايو الأولى! مع ذلك لم تتملكنا رهبة! وقد قرَّ في وعيي، من ليلتها، أن رهبة السلطان لا تتأتى إلا بفعل الاعتياد عليها. وبالحق، هل تتملكك، فوراً، الرهبة ممَّن يلتقيك، عند أيِّ منعطف، ليبلغك، مثلاً، بأنه أصبح، للتو، رئيساً أو وزيراً؟! لكن أمراً واحداً أصابنا بالذعر! فقد شرح لنا بعضهم أن الطائرة حُوِّلت لتهبط بمطار كييف، بدلاً من مطار موسكو الذي لم يمكنه استقبالها بفعل الثلج الكثيف ذلك الصباح، فنظم لهم مضيفوهم جولة نهاريَّة في المدينة، ريثما يحين موعد قطار المساء إلى موسكو. هنا تدخل (الريِّس)، وقد علم أننا طلاب بجامعة كييف:

ــ "أيوه مرِّينا بيها، قالوا لينا فيها سودانيين، قلت ندخل نسأل عليكم، لكين السَّماني عقد المسألة.. قال البروتوكول ومش عارف إيه"!

ومع الرعدة التي سرت، خفيفاً، في أوصالنا، تبادلنا، خالد وأنا، نظرة خبيثة، وابتسامة أخبث، بينما رحنا نحمد الله على (السلامة) في دواخلنا.. فقد كان ذلك هو اليوم الذي (دكينا) فيه الدراسة!

لكن ذلك الاحساس العابر سرعان ماتبدَّد عندما سألنا (الريِّس):

ــ "إنتو بالمناسبة بتقرو شنو"؟!

ولمَّا أخبرناه بأننا ندرس (القانون الدولي) صاح بحماس:

ــ "تمام! يللا خلصوا بسرعة.. أصلوا نحنا رايح يكون عندنا دُشمان مع العالم ده كلو"!

فانفجر المجلس بالقهقهات الصخَّابة!

إمتدت السهرة حتى وجه الفجر، وتشقق السَّمَر، ببساطة وتلقائيَّة، مراوحاً بين شئون مختلفات وأمزجة شتى، من (ساس يسوس)، إلى أغاني الحقيبة، إلى كرة القدم. وأذكر أن (الريِّس)، ما أن علم بأننا لم نسمع (البيان الأوَّل)، حتى انبرى يلقيه على مسامعنا، وقد حفظه، لدهشتنا، عن ظهر قلب (!) ويبدو أن تلك التلقائيَّة كانت بعض جاذبيَّة شخصيَّته الباكرة التي جعلت أفئدة من الناس تهوي إليه، خاصة صغار الضباط والجنود. وقد روى لي خالد الكد لاحقاً، في السجن، أنه شخصيَّاً، حين أقدم على انقلابه الخاطف أواسط الستينات، لم يتردَّد في وضع اسم النميري رئيساً لمجلس (ثورته)! كما ويبدو أن تلك التلقائيَّة هي التي شجَّعتني، تلك الليلة، على أن أفضي إليه بمسألة (الفيزا الداخليَّة)، وخشيتنا من التعقيدات التي يمكن أن تحدث لنا بسببها، فإذا به يلتفت إلى السَّمَّاني قائلاً:

ــ "أسمع.. سجِّلهم ضمن الوفد"!

أسقط في يد السَّمَّاني، فأومأ برأسه صامتاً، لكنه ما لبث أن اقترب منا هامساً:

ــ "طبعاً مش معقول"!

أنا نفسي كنت موقناً من أن هذا "مش معقول"، ومع ذلك فقد حدجت السَّمَّاني بنظرة خبيثة معناها أننا سنعلق المسئوليَّة على عنقك أمام (الريِّس) لو حدثت لنا مشكلة!

قبيل الفجر جاء العم عبد الكريم إلى حيث نجلس، وهمس لنا بأبويَّته المعهودة:

ـ "الراجل ده بالمناسبة عندو طاقة يساهر للصباح. ودلوكت فضلت للوصول تلات ساعات، وحيكون في استقبال رسمي في المحطة، و(الترويكا) نفسهم حيكونو هناك، عشان كده حقو تستأذنو عشان ينوم شويَّة"!

خلفت تلك الليلة انطباعاً قويَّاً في نفسي، مثلما أن أحداث الايام التالية، ابتداءً من الاستقبال الحاشد بالمحطة، والذي قال السوفييت إنه لم يحدث من قبل إلا لكاسترو، وقد شاركوا فيه بمختلف قطاعاتهم، حتى تلاميذ المدارس، مثلما شارك الطلاب العرب والأفارقة واللاتينيين، بأهازيجهم ودفوفهم وآلاتهم الشعبيَّة، وانتهاءً باللقاء الضخم الذي نظم لـ (الريِّس) معهم بمسرح جامعة موسكو، كلٌّ ذلك خلف انطباعات عميقة لدى كل السودانيين هناك وقتها. وأذكر أنني كتبت، تحت ذلك الانطباع القوي، قصيدتي التي قلت في نهايتها: "وأهتفُ يا خرطومي/ أهتفُ حتَّى أشرَخَ حُلقومي/ مايو.. مايو.. مايو"! كما أنشد أبو ذكرى: "آهِ يا خرطومُ يا ناري التي أحرُسُها بالبُندقيَّة/ كنتِ قبلَ اليوم شحَّاذاً زَرِيَّا/ كيفَ أصبَحتِ صباحَ الخمس والعشرين من مايو نبيَّا"!

وبعد، فثمَّة أمران مهمَّان ما ينفكان يلوحان لي كلما جالت بخاطري بعض ذكرى تلك الملابسات: أولهما أنني ما أن أطالع أو أسمع القول الشهير بأن "السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة"، حتى أعزو (الفضل) في استيعابي وفهمي له إلى المفارقة العميقة الكامنة في ذلك المشوار الذي قطعه النميري من أوَّل تلك الوقائع التي اتفق لي أن أكون شاهداً على طرف منها، إلى آخر المتغيِّرات الدراماتيكيَّة التي وقعت بعد ذلك بسنوات، علماً بأن المفارقة إما أن تفجِّر الضحك أو البكاء! أما ثاني الأمرين فهو أنني، وبعيداً عن هذا الدَّرس، ما زلت لا أجد، حتى الآن، تفسيراً مقنعاً للسهولة التي تمكنا بها من الوصول إلى (الريِّس)، والالتحام به، في تلك الليلة الصَّقيعيَّة، تحت ضوء الفوانيس الصفراء الكابية بمحطة قطارات كييف، دون أن يعترضنا حرس، أو يمنعنا رجال مخابرات، ممَّا تحيط به أصغر دولة ضيوفها الكبار، دَعْ أن تكون تلك الدولة هي الاتحاد السوفييتي، وأن تكون تلك الشخصيَّة (ضيف الشرف الرسمي) على أضخم أعيادها طرَّاً!

•• الأحد 2007/11/11م ••

بعد أن تفاءلنا خيراً بتكوين مؤسَّسة الرئاسة لجنة سداسيَّة لمعالجة أزمة شريكي نيفاشا، وتبشير البشير، الاسبوع الماضي، بانفراجها، حتى بدا كما لو أن الأمور قد آلت إلى تهدئة (اللعب الخشن)، عادت الاوضاع، فجأة، وبصورة أكثر دراماتيكيَّة، إلى المربَّع الأول.

ففي واشنطن، أدلى سلفاكير بأكثر إفاداته مرارة، حيث قال لمراسل البي بي سي إنه فقد الثقة في البشير وحزبه، مشدِّداً على عدم عودة وزراء حركته لمواقعهم الاتحاديَّة ما لم تنفذ مطالبهم بشأن التطبيق الكامل لاتفاقيَّة السلام (الأيام، 07/11/11). كما اتهم البشير بأنه "يحتقر الحركة الشعبيَّة ويظن أن بإمكانه شراء الجنوبيين بالمال والمناصب!" (قناة الجزيرة، 07/11/11). وقال، أمام ندوة الجامعة الأمريكيَّة، ردَّاً على سؤال عمَّا تعتزم الحركة فعله حال عدم الاستجابة لمطالبهم: "لدينا الخطة (ب)، لكننا لن نتحدَّث عنها الآن!" (أخبار اليوم، 07/11/11). وفي مؤتمر صحفي بالخرطوم وصف الأمين العام للحركة باقان اموم الأوضاع بأنها "أزمة ثقة متبادلة!"، كما أعلن نائب رئيسها مالك عقار توقف أعمال لجنة المعالجة (قناة الجزيرة، 07/11/11).

من جانبه اتهم البشير، في لقائه مع قناة الجزيرة الذي سيُبث خلال الايام القادمة، الحركة بأنها تسعى لفصل الجنوب، وتتجاهل السفارات السودانيَّة في علاقاتها الخارجيَّة، مكتفية بالتعامل عن طريق مكاتبها في الخارج، وأن زيارة سلفاكير نفسها لواشنطن رتب لها مكتب الحركة هناك، من خلف وزارة الخارجيَّة والسفارة! كما اتهم كمال عبيد، مسئول العلاقات الخارجيَّة بالمؤتمر الوطني، سلفاكير "بالابتعاد عن الاجندة الوطنيَّة"، وبأنه يقول في واشنطن ما لا يقول في اجتماعات الرئاسة (الصحافة، 07/11/11).

مع ذلك كله أصرَّ رؤساء مصر والسودان واليمن والعراق، اليوم، في قمتهم المصغرة بالقاهرة، على "الاشادة بجهود حكومة السودان في معالجة المشكلة!" (الفضائيَّة السودانيَّة وقناة الجزيرة، 07/11/11). و.. بقولكم أم بقول الله؟!

•• الاثنين 2007/11/12م ••

إختبر محرِّر مجلة أمريكيَّة قرَّاءه بسؤالين في غاية السهولة والصعوبة معاً:

الأوَّل: إذا كنت تعرف أمّاً لثمانية أطفال، ثلاثة منهم صُمٌّ، واثنين عُمي، وواحد متخلف، وهي نفسها مصابة بالسفلس، لكنها حُبلى للمرَّة التاسعة، فهل كنت تنصحها بالاجهاض؟!

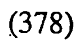
الثاني: يجري انتخاب زعيم عالمي من بين ثلاثة مرشحين فقط، وصوتك هو الذي سيرجِّح، فلمن منهم تصوِّت، علماً بأن المرشح الأول مدمن كحول وتدخين يخالط سياسيين غير شرفاء، ويستشير منجِّماً، ويعاشر خليلتين! أما المرشح الثاني فنؤوم ضحى، ومدمن كحول، تعاطى الأفيون في المدرسة، وفصل من العمل مرَّتين! وأما المرشح الثالث فنباتي، وبطل حرب حائز على أرفع الأوسمة، لا يدخن مطلقاً، ولا يشرب إلا القليل من الجعة بالمناسبات، ولم يخن زوجته قط!

وفي العدد التالي كتب المحرِّر: "القارئ العزيز، المرشح الأوَّل هو فرانكلين روزفلت، والمرشح الثاني هو ونستون تشيرشل، أما المرشح الثالث فهو.. أدولف هتلر! وأما بالنسبة لسؤال الاجهاض، فإن كنت أجبت بـ (نعم)، فاعلم أنك قد قتلت.. بتهوفن"!

* لن تفوت، بالطبع، على فتنة القارئ ملاحظة تعمُّدنا ترجمة عبارة in the pipe line بهذا الشكل الحرفي، تكثيفاً لكاريكاتيريَّة المعنى.

❝

قُبَيْلَ حَظْرِ التَّجْوَالْ!



•• الثلاثاء 2007/11/13م ••

مخطئ من يتوهَّم، كما يشيع بعض أدعياء النقد والمتطفلين على موائد الأدب، أن شخصيَّة الشاعر (الاجتماعيَّة/الخارجيَّة) هي، بالضرورة، مرآة قامته (الشعريَّة/الباطنيَّة)، حذوك النعل بالنعل، وأن العكس صحيح، وبالضرورة أيضاً! مثل هذا النظر الزائف مُضِرٌّ بقضيَّة النقد والتذوُّق، فضلاً عن كون (تعاليميَّته) الفظة تقيِّد العمليَّة الابداعيَّة ذاتها بأشراط ليست من جنسها!

قفزت هذه الخاطرة إلى ذهني وأنا أتأمَّل، هذا المساء، قول أبو ذكرى، الرقيق (اجتماعياً) كما النسمة: "إنْ كانَ هذا عصرُنا فإنني أهجمُ في ضَراوةٍ عليهْ/ وإنَّني، مِن بعدِ إذنِكمْ، أبُولُ فوقه وأزدَريهْ"! كما أتأمَّل كيف أن جيلي عبد الرحمن الذي لا يكاد صوته يستبين، عادة، من شدَّة الحياء في مستوى العلائق (الاجتماعيَّة) العامَّة، هو نفسه الذي انفجر، في قصيدته التي أهداها إلى صفيِّه عبد الله علي ابراهيم مطالع السبعينات، يهجو، بمرارة، (شاعراً) خان مبادئه وباع قضيَّته: "في الشَّهر الأوَّل مِن عَام القحْطْ/ شاعرُنا هَمْهَمَ: مثل المشْطْ/ سَواسيَة أقدارُ القاتِل والمقتولْ/ قد بَاعَ العَهْدَ، السَّيفَ النُّورَانيَّ المَسْلولْ/ واسودَّتْ لؤلؤة بصيرَتِهِ مثل جُذوعِ السَّنْطْ"!

وبعد، ليس أبلغ ولا أصدق من قول الشاعر الاسكتلندي هيو ماك ديارميد، وهو يصف (ورطة) الشاعر الاسكتلندي الآخر روبرت بيرنز، حين سعى بعض هؤلاء الادعياء لأن يطابقوا، بتصوُّراتهم المتحجِّرة، بين (صورته الاجتماعيَّة) وبين (قيمته الابداعيَّة)، ويجعلوا منه (مقياساً) لكلِّ (الفضائل الشعريَّة): "لقد قِيلَ باسمهِ مِن السَّخَفْ/ أكثرُ ممَّا نسِبَ إلى الحُريَّة والمَسيحْ"!

•• الأربعاء 2007/11/14م ••

في حواره مع قناة الجزيرة مساء اليوم 07/11/14، قال رئيس الجمهوريَّة: "أتمنَّى أن يكون عمر البشير الرئيس السابق"، وأضاف: "كنت هيَّأت نفسي، وشرعت في إنشاء منظمة خيريَّة أواصل من خلالها العمل العام".

أمنية نبيلة ما في ذلك شك. ولا بُدَّ أنها اتفقت للرئيس من تأمُّل عميق في أحد أهمّ دروس التاريخ الوجوديَّة الاساسيَّة، وهو أنه بشرٌ من حمأ مسنون، وما من بشر خالد لا يزول، لا في الحياة، ولا حتى في المنصب. ولذا فمن واجب أهل السلطة أن يعينوه على تحقيق هذه الامنية بألا يفعلوا معه ما فعل جماعة عبد الناصر ومن بعده النميري، يوم أراد كلٌ منهما أن يتنحَّى، فإذا بهم يرتمون تحت أقدامهما، يقبّلون التراب الذي يمشيان عليه، ويستعطفونهما بألا يدعانهم (يتيتمون) بعدهما! كما وأن من واجب أهل المعارضة أن يعينوه عليها، أولاً بالاشادة بمحض إفصاحه الجهير عنها، وثانياً بالتشاور معه ومع أهل السلطة حول أسلم (خارطة طريق) لتحقيقها!

ولئن لم يكن الرئيس مرشحاً، بعد اكتمال تنفيذ هذه (الخارطة)، للمنافسة على جائزة (مو) للحكم الراشد، كون هذه الجائزة مخصَّصة، فحسب، للرؤساء الأفارقة الذين جاءوا إلى السلطة بالطريق الديموقراطي، ثمَّ تخلوا عنها بطوعهم وبالطريق الديموقراطي أيضاً، مع أنني لم أفهم، بعد، الحكمة من هذا التخصيص، فإن الرئيس سيكون مستحقاً حتماً لجائزة

أرفع وأعلى قيمة هي.. دخول التاريخ من أوسع أبوابه!

لكن، بالغاً ما بلغ الخيال بأيٍّ من الفريقين، فإنهما، في سبيل وضع هذه (الخارطة)، لن يبلغا منبراً أفضل، ولا أكثر أماناً، ولا أضمن مردوداً، من منبر قومي يجتمع فيه عموم أهل السودان، مدنيين ومسلحين، دونما عزل أو استثناء لأحد، سواء كان هذا العزل أو الاستثناء سياسياً أم إثنياً أم جهوياً أم دينياً أم ثقافياً، وبالاختصار المفيد (مؤتمر) أو (لقاء)، (جامع) أو (دستوري)، أو.. سمِّه ما شئت!

•• الخميس 2007/11/15م ••

لم أحظ بمشاهدة اللقاء الذي أجراه ستيفن ساكور، عبر برنامجه الشهير (Hard Talk)، أو (الكلام الجِّد)، بقناة البي بي سي، مع يان الياسون، مبعوث الامم المتحدة الخاص لمحادثات سلام دارفور، غير أنني اطلعت على نصِّه الكامل الذي نشرته بعض الصحف اليوم، حيث لفت نظري، بوجه خاص، الوصف السديد الذي أطلقه الياسون على

هذه العمليَّة المستمرَّة منذ أبوجا، وربَّما ما قبل أبوجا، بـــ "الحلقة المفرغة" (الأيام، 07/11/15). أما لماذا هي "مفرغة"، فهذا ما لم يجب عليه المبعوث الدولي، أو فلنقل إنه لا يستطيع، لأسباب معلومة، أن يقدِّم إجابة أمينة فحواها أن (فهمهم) هم لـــ (المشكلة)، كوسطاء، ومن ثمَّ (تصوُّرهم) لـــ (حلها)، هو السبب المباشر لـــ (فراغ) هذه (الحلقة) في الوقت الراهن! فعبد الواحد، على سبيل المثال، يقول إنه لا بُدَّ من بداية صحيحة تتجاوز وهدة أبوجا، وإن هذه البداية المطلوبة لا يمكن أن تكون غير عمليَّة متكاملة، تؤخذ حزمة واحدة، بما يؤكد الارادة السياسيَّة لدى السلطة، لأن استمرار غياب هذه الارادة ينفي جدوى التفاوض أصلاً. وتشمل هذه العمليَّة، على الأقل، طائفة من المطلوبات لا يُتصوَّر، عقلاً، إخضاعها للتفاوض الذي يعني احتمالات القبول والرفض، كنزع أسلحة الجنجويد، وتأمين عودة النازحين واللاجئين إلى قراهم الاصليَّة، والشروع في تصريف العدالة لتعويض الضحايا فردياً وجماعياً. بعد هذا، وليس قبله بأيَّة حال، ينفتح الطريق أمام طائفة القضايا السياسيَّة الكبرى الصالحة، بطبيعتها، كأجندة للتفاوض، كـالاقليم الواحد، والترتيبات الأمنيَّة، وقسمة السلطة والثروة، والمشاركة في الحكومة المركزيَّة، وما إلى ذلك.

لكن الوسطاء يصرُّون على فهم هذه المسألة البسيطة فهماً عجيباً يصادر، بكلِّ المعايير، على المطلوب، حين يخلطون، خلطاً مريعاً، بين قضايا الطائفتين، وهو ما عبَّر عنه الياسون بقوله، ردَّاً على ما أثار ساكور حول نفس هذه النقطة: "إذا نظرت إلى شروط عبد الواحد سترى أنها، بدرجة أو أخرى، هي نفس النتائج التي نريد التوصُّل إليها عن طريق المفاوضات، بمعنى أنه إذا كان من الممكن تنفيذ هذه الشروط المسبقة، فلسنا، إذن، في حاجة إلى مفاوضات"!

وإذن، فتلك هي غاية ما فهمه الياسون من الموقف الرافض لمفاوضات سرت بشكلها الراهن! ولا شكَّ في أن هذا هو نفس فهم سالم احمد سالم، و.. اللهم طوِّلك ياروح!

•• الجمعة 2007/11/16م ••

نبَّهني صديقي حسن ابو زيد، الطبيب الفنان المقيم ببريطانيا، إلى مقالة صديقي الآخر الكاتب النابه مصطفى عبد العزيز البطل الموسومة بـــ (خاطرات على ضفاف "عنف

البادية")، والمنشور في موقع (منتدى حوارات الجالية السودانيَّة بأمريكا) علـى الشـبكة العنكبوتيَّة، وكانت نشرت، كما قد علمت، متأخراً أيضاً، بصـحيفة (الأحـداث) بتـاريخ 07/10/31، أوان كنت غائباً عن البلاد أشارك في ورشة عمل بنيروبي، فلم أطلع عليهـا في حينها.

ومع أن المقالة مخصَّصة، في أصلها، للتعليق على كتاب حسـن الجزولـي (عنـف البادية)، إلا أن الكاتب الصديق، وبأسلوبيَّته المائزة، أبى إلا أن يذكرني، فـي صـدرها، بكلمات طيِّبات، طيبة طبعه وعشرته الحلوة التي لطالما افتقدناها، منذ منتصف التسعينات، بعد هجرته الباذخة إلى أمريكا التي يرى أنها "أفضل من ضرابها!"، حيث أومأ إلى ذلـك (العشاء الاخير) ببيته العامر بالمنشيَّة، والذي شهد إزالة جفوة كانت قـد تطاولـت، فـي المستوى الانساني، بين المرحوم محمد طه وبيني!

***

كتب البطل يقول: "صديق عزيز يعرف ولعي بمتابعة وتوثيق التاريخ المعاصـر، أو، بالاحري، التاريخ المعاش، برَّني الاسبوع الماضي بنسخة من كتاب د. حسـن الجزولـي (عنف البادية: وقائع الايام الاخيرة في حياة عبـد الخـالق محجـوب)، الصـادر عـن (منشورات مدارك)، بتقديم من د. محمد سعيد القدال. في مطلع الفقرة الاولي من الاهـداء أقرأ: (إلى عوض الجزولي دياب)، فأعرف، علي الفور، أن المؤلـف شـقيق للمحـامي والسياسي والكاتب المثقف الاستاذ كمال الجزولي، وتشع من دخيلتـي، بصـورة عفويَّـة وتلقائيَّة، شعاعات من حبٍّ و مودَّة تجاه المؤلف، كونه شقيق كمال. وكمال من ذلك السنخ من خلق الله الذين إذا عرفتهم عن قرب أحببتهم حباً يزيد ويفيض ويندلح علي من حـولهم مجَّاناً ولوجه الله تعالى! كمال شيوعي امَّنه رسول الله (ص) من عذاب يـوم القيامـة، إذ جاء في الأثر: (إن لله عباداً اختصهم بقضاء حوائج الناس، حبَّبهم في الخير و حبَّب الخير إليهم، أولئك الآمنون من عذاب يوم القيامة). و قد حبَّب الله المكرمات إلى كمال وحبَّـب كمال في المكرمات، وقد رأيته يسلك مسالكها، ويمشي في مناكبها، وإليه النشور. وآخـر عهدي به ليلة متميِّزة في يوليو ١٩٩٥م حملت في صبحها عصا التسـيار مهـاجراً فـي أرض الله الواسعة. كان الصديق المغفور له محمد طه محمد احمد قد بدأ تلك الانعطافـة الحادَّة في مساره الفكري ونهجه السياسي، فانفتح علي التيارات المضادَّة للاسلام السياسي

الحركي المنظم، يسمع ويحاور ويتأمل. وارتاحت نفسه القلقة إلي ذلك المسار. وكنت أعرف أنه قد جلس إلى الاستاذة سعاد ابراهيم احمد، إحدى القيادات التاريخيَّة للحزب الشيوعي السوداني، بدارها بالخرطوم مثني وثلاث و رباع، وحاورها حوارات متعمِّقة مستفيضة. أسرَّ اليَّ محمد بأن لديه رغبة عارمة مستبدَّة أن يلتقي بالاستاذ كمال الجزولي، وأن يتعرف إليه، وأن يناقشه في بعض أمور السياسة والفكر. فكان ذلك اللقاء الذي جمع بين القطبين المتناقضين الرائعين بمنزلي بضاحية المنشيَّة، واستطرد واستطال حتي الهزيع الاخير من الليل. أقلَّ بعدها كمال محمداً في سيارته متجهين إلي كوبر (الحي السكني، حيث أقام محمد، لا السجن)! و لم أر أيّا منهما بعد تلك الليلة. تقبَّل الله ذلك الفتى الزاهد القلق في الفراديس العلا، و أطال في عمر كمال وبارك فيه".

***

أنعشت كلمات صديقي العزيز ذاكرتي بوقائع فات عليها الآن أكثر من عقد، بل ويعود تاريخها إلى أبعد من ذلك بكثير، إلى عهد الديموقراطيَّة الثالثة، فلعله أراد أن يحفزني لمواصلة ما وضع دونه (النقطة) في (نهاية السطر)! حسناً، لقد كان المرحوم يتولى، عقب الانتفاضة، إدارة تحرير (الراية)، لسان حال الجبهة الاسلاميَّة القوميَّة، والتي كانت لا تفوِّت فرصة للتهجُّم على قيادات الاحزاب، ورموزها، وواجهاتها، بالأخص الشيوعيين منهم والديموقراطيين واليساريين الناشطين في شتى حقول السياسة والثقافة والعمل الاجتماعي العام. وكان ذلك أمراً معتاداً، أيامها، في نهج كل صحف الجبهة التي ناهز عددها الخمس. لكن المرحوم بدأ، فجأة، وبقلمه المتميِّز، يخصُّني، بمناسبة وبغيرها، كما في الندوات، بهجوم كاسح يتجاوز الشأن العام، لينضح، بين ثنيَّاته، بكراهيَّة شخصيَّة لم أفهم سبباً محدَّداً لها في ذلك الحين، خصوصاً أننا لم نكن حتى قد التقينا من قبل، ولو بالمصادفة!

عام 1989م وقع انقلاب الجبهة الذي نالني منه التنقل، بلا انقطاع، ضمن رفقاء آخرين، بين سجون كوبر وسواكن وبورتسودان حتى العام 1991م، حيث خرجت ليعاد اعتقالي، بعد شهور قلائل، في بيت الاشباح هذه المرَّة، حتى أغسطس 1992م. وظل هذا الأمر يتكرَّر، لكن لفترات أقصر، حتى العام 1995م. وكنا في سجن بورتسودان نتابع مقالات المرحوم التي كان يسطرها، بعنف منقطع النظير، في مهاجمة المعارضة، وتأييد

النظام الجديد. وحدث أن كتب، ذات مرَّة، أنه رافق وفداً نقابياً إلى المغرب، فأقامت لهم السفارة هناك ندوة أمَّها جمهور من الجالية، وتحدث فيها أحد المتداخلين، وأظنه صديقي الصحفي عبد الواحد كمبال، بغضب، عن أن النظام تعمَّد اعتقال كمال الجزولي في بيئة صحيَّة سيِّئة حتى أصيب بالجرب! وقال المرحوم إن المعلومة أقلقته، فشرع، فور عودته، يتحرَّى حقيقتها، فما لبث أن اكتشف، على حدٍّ تعبيره حرفياً: "أن كمال الجزولي قابع سميناً أميناً في سجن بورتسودان.. ليته أصيب بالجرب"! فضجَّ المعتقلون بالضحك مستغربين تلك الكراهيَّة الشخصيَّة التي فاقت كلَّ حد!

دارت الايام. وذات أمسية من يوليو 1995م، توجَّهت إلى بيت صديقي مصطفى البطل بضاحية المنشيَّة، ألبي دعوة كريمة منه، بين اعتقالين، إلى مأدبة عشاء كان أقامها بمناسبة اعتزامه الهجرة، في اليوم التالي، إلى أمريكا. هناك فوجئت بوجود المرحوم ضمن مجموعة من الاصدقاء، أذكر منهم عادل الباز وفيصل الباقر وخالد فتح الرحمن وآخرين من جماعة (ظلال)، صحيفة التابلويد المستقلة الأنيقة المقتحمة التي سجلت، أيامها، فتحاً مؤزراً بين صحف الحكومة! ولم يكن البطل قد ذكر لي اسم المرحوم، أو ربَّما تعمَّد ذلك، عندما سألته عن المدعوِّين! فكرت، للوهلة الاولى، في الانسحاب، لكنني سرعان ما صرفت الفكرة لسخافتها! كما وأن المرحوم نفسه لم يترك لي مجالاً لذلك، فقد أحاطني، على غير ما توقعت، بقدر من الودِّ أدهشني تماماً!

ثمَّ إن ثمَّة مفاجأتين أخريين كانتا بانتظاري! الاولى وقعت عند نهاية السهرة، حين خاطبني المرحوم، عبر الصالون، والناس قيام للمغادرة، إذ كان موعد حظر التجوُّل يقترب:

ــ "أستاذ كمال يا خي لو سمحت وصِّلني معاك في سكتك.. حأنزل منك في كوبر"!

ولم يكن من الممكن أن أرفض بطبيعة الحال! أما المفاجأة الاخرى فقد وقعت عندما وجَّهت السيارة باتجاه الغرب، قاصداً أن أبلغ شارع (الستين)، بحيث نمرُّ أمام بيت فخم على يسارنا، مصابيحه الخارجيَّة مضيئة، وثمَّة رهط من الشباب على كراسي منتثرة أمامه. لكن، ما أن صرنا على بعد مسافة قصيرة منه، حتى سمعت المرحوم يصيح، بغتة، وهو يستحثني:

ــ "لا.. لا.. لف يمينك.. لف يمينك"!

أدرت المقود، بسرعة، ناحية اليمين، متوجِّساً، على حين راحت السيارة تخور وتتقافز، في ذلك الليل البهيم، مثل عِجل معدني، فوق الحفر والانقاض التي اكتظ بها الشارع الجانبي الذي عبرناه كقذيفة، قبل أن نجتاز شارعاً بعد شارع بعد شارع، لنلفى أنفسنا منطلقين، أخيراً، باتجاه جسر القوّات المسلحة! عند ذاك فقط حرّكت التروس، واحداً بعد الآخر، حتى الرابع، فهدأ المحرّك شيئاً، وأشعلت لفافة، ثمَّ التفت إليه:

ـ "خبر إيه"؟!

ـ "عارف البيت الكنت ماشي عليهو داك بيت منو"؟!

ـ "لا"!

ـ "بيت الترابي"!

ـ "وفيها شنو.. الشارع فاتح"!

ـ "فيها شنو كيف؟! يشوفونا الاتنين زي الوكت ده مع بعض؟! حسبي الله ونعم الوكيل"!

ساد الصمت بيننا برهة، لكنه قطعه قائلاً:

ـ "بالمناسبة يا كمال.. وقد تندهش من الكلام الحأقولو ليك ده.. لكين أنا مدين ليك باعتذار"!

مرَّت فترة صمت قصيرة أخرى، والسيارة تنزلق، قبيل حظر التجوال، من فوق ربوة سنام الجسر باتجاه الشمال، وهواء النيل الازرق العليل يهبُّ مِن النافذتين، ثمَّ يعود المرحوم لمواصلة الحديث مفترَّ الثغر عن ابتسامة عريضة هي بعض طبعه، كما لاحظت لاحقاً، حتى خلال المناقشات الجادة:

ـ "أنا طبعاً كنت بهاجمك كتير.. أكتر كتير من مجرَّد الخلاف السياسي.. رغم إنو يُفترض ما في بيناتنا غيرو.. وانت قد تكون مستغرب المسألة دي"!

ـ "يعني"!

ـ "أيوه.. لكين الحقيقة العايزك تعرفا إنو أنا ذاتي كنت ضحيَّة كذبة مِن (....) ـــ وذكر لي اسم رمز كبير في الجبهة الإسلاميَّة ـ جانا مرَّة في جريدة (الراية).. وده كان

تقريباً قبل انتخابات 1986م.. قال لي أعمل حسابك.. اللجنة المركزيَّة للحزب الشيوعي قررت تصفي بعض قيادات الجبهة.. وكمال الجزولي أصرَّ يخت اسمك على راس القائمة.. نحنا مفتحين عيونا.. لكين انت برضو أعمل حسابك"!

لم أتمالك نفسي من الضحك وأنا أقاطعه:

ـ "لكين يا محمد الكلام ده ما صحيح من أصلو.. خليك من حكاية إنو ما وارد في خط الحزب من الناحية الفكريَّة.. كمان لو اخدتو من الناحية العمليَّة ما ممكن يكون صحيح.. الحزب إلا يكون مجنون عشان يورِّط نفسو في مغامرة زي دي.. ثمَّ حاجة تانية مهمَّة.. أنا عمري ما كنت عضو في اللجنة المركزيَّة"!

ـ "ده كلو ما مهم دلوكت.. لأنو أنا ذاتي بالتجربة الشخصيَّة وصلت من سنين لقناعة إنو دي وحاجات كتيرة غيرها حاول يدفعنا ليها كانت كلها كذب في كذب.. يا خي الزول ده إنتو ما بتعرفوه.. دي طريقتو باستمرار"!

ـ "يا خي الله يكون في عونكم"!

أوقفت السيارة أمام بيته، وواصلنا الحديث، في الظلمة، زهاء نصف ساعة أخرى، قبل أن أودِّعه.

هاجر مصطفى البطل، بعد ذلك بسويعات إلى أمريكا، لكن العلاقة الانسانيَّة التي عمد إلى توثيقها بيني وبين المرحوم لم تنقطع، منذ تلك اللحظة، قط، وحتى صعود روحه الطيِّبة إلى بارئها، بل إنها توطدت، مع كرِّ الايام. ولأنه كان يعمل معظم ساعات اليوم بصحيفته (الوفاق)، ولا يعود إلى البيت إلا آخر المساء، فقد كان هو الذي يبادر إلى زيارتي بالمنزل، بصحبة صديقنا المشترك فاروق هلال أغلب الاحيان، فيشيع في مؤانساتنا مزاجاً من الحيويَّة والإلفة لم يكن ليفسده، البتة، تباين رؤانا الفكريَّة أو مواقفنا السياسيَّة. وكانت تلك العلاقة مثار دهشة، إن لم تكن حيرة، للكثيرين من الاصدقاء والمعارف! ويوم قدِّم للمحاكمة في قضيَّة (مقالة المولد) الشهيرة، وجاءني فاروق، ذات صباح باكر، ليبلغني بأن المرحوم يرغب شخصياً في ظهوري للدفاع عنه، لم أتردَّد، لحظة، في الاتصال بمكتبي لإلغاء مواعيدي وارتباطاتي كافة، ومرافقته، فوراً، إلى القسم الأوسط بالخرطوم، حيث كانت بانتظارنا، خارجه، حجارة المتشنجة وهتافاتهم المعادية، فلم نستطع الدخول إلا تحت حماية الشرطة! وقبل بداية الجلسة استجابت المحكمة

لالتماسي تأخير موعدها قليلاً كي يتسنى لي لقاءه والاستماع إلى روايته، حيث جئ به من الحجز وسط حراسة مشدَّدة. لكنني ما أن انفردت به، وأصداء الهتافات العنيفة تصكُّ مسامعنا، حتى جاء فاروق مهرولاً ليبلغه، بعفويَّة، أن أحد المهووسين أصاب شقيقه رحاب بحجر في رأسه! لحظتها قدِّر لنا، فاروق وشخصي، أن نشهد حالة من الضعف النبيل الذي لا يلغي إنسانيَّة الانسان، بل يعززها ويؤكدها، بما لا يستطيع أن يتصوَّر ذوو الأفئدة الهواء والقلوب الصمَّاء! لقد انكفأ المرحوم على حجري يجهش ببكاء مُر، ويقول لي: "لقد تسبَّبت لهذه الأسرة يا كمال في متاعب لا قبل لهم بها.. بالامس أبلغوني أن صحة أمِّي قد تدهورت كون نساء كوبر يسألنها عمَّا يُشاع من أن ابنها قد كفر، والله أشهد على أن تلك المقالة نشرت نتيجة خطأ فني غير مقصود"! فظللت أربت على رأسه، طوال الوقت، محاولاً مواساته وإخراجه من تلك النوبة! لكن ما أن بدأت الجلسة حتى شهدته القاعة أسداً هصوراً ينافح عن شرفه الشخصي بمخلب الحُجَّة البهيَّة وناب المنطق القويم، متحمِّلاً وحده المسئوليَّة عن صحيفته بجرأة الشجعان وأخلاق الفرسان!

....

....

رحم الله محمداً، وأكرمه خير الاكرام بالغفران وحسن القبول، وجازاه بالجنة على وداعته

التي لم يُقدَّر للكثيرين أن يلامسوها، وعلى بسالته النادرة، وإنسانيَّته الرقراقة، وقوَّة تشبُّثه بمبادئه، وإخلاصه لما كان يعتقد، فأخلاق الفرسان تحتم علينا الاعتراف له بذلك؛ وأمدَّ، سبحانه، في أيام صديقنا الودود مصطفى البطل، ومتعه، هو وأسرته، بالصحَّة والعافية، وردَّ غربته التي تطاولت، وسوح الفكر والثقافة والصحافة في بلادنا أحوج ما تكون إليه، ونحن، من قبل ومن بعد، أحوج ما نكون إلى رائق صحبته، وطيب معاملته، وحلو معشره.

●● السبت 2007/11/17م ●●

كلُّ العبارات الملتهبة التي وردت ضمن خطاب رئيس الجمهوريَّة في الاحتفال بالعيد الثامن عشر للدفاع الشعبي بود مدني، مساء اليوم 07/11/17، كان مقدوراً على فهمها

كمحض تصعيدٍ زائد (حبَّتين) مقابل ما يعتبره المؤتمر الوطني تصعيداً بدأته الحركة الشعبيَّة بتجميد مشاركة عناصرها من وزراء ومستشارين في حكومة الوحدة الوطنيَّة، وقد لا تكون أنهته بتصريحات الفريق سلفاكير بواشنطن مؤخراً. غير أن أمراً واحداً انفلت عن مدار هذا التقدير، دافعاً الامور برمَّتها كي تتجاوز، فجأة، كلَّ الخطوط الحمراء، لتضع البلاد بأسرها، مجدَّداً، وبشكل عملي، على شفا جرف هار.. الحرب! ذلك هو توجيه الرئيس لقيادة الدفاع الشعبي بإعادة فتح المعسكرات، والبدء في تجميع المجاهدين، فلا يخفف منه شيئاً، للأسف، استدراك الرئيس عليه بقوله: "ليس لأننا طلاب حرب، ولكن لنكون مستعدين!" (صحف ووكالات ومحطات راديو وتلفزة، 17 ــ 07/11/18). وقد جاء أوَّل ردٍّ فعل ذي مغزى عنيف من جانب الحركة على خطاب رئيس الجمهوريَّة أن حوَّل سلفاكير، رئيس الحركة ورئيس حكومة الجنوب والنائب الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة، محطة وصوله من زياراته الخارجيَّة إلى جوبا بدلاً من الخرطوم (الأيام، 07/11/18).

هكذا أخرجت (ثنائيَّة) نيفاشا أثقالها، بعد أقل من ثلاث سنوات على إبرامها. ولعلَّ وسطاءها وميسِّريها يدركون، الآن، ما لم يستطيعوا إدراكه في ما مضي من المحاذير التي ظلَّ يثيرها الحادبون حول أن (صناعتها) خارج الحاضنة الوطنيَّة لن تورثها خيراً بأيَّة حال، إن عاجلاً أو آجلاً! مع ذلك، وبمقتضى الأمر الواقع، حيث أن ما حدث لا يمكن ألا يكون قد حدث، فقد احتضنت قطاعات الشعب كافة هذه الاتفاقيَّة، على قصورها البائن، إعلاء من شأن (الجوهر الفرد) فيها.. إيقاف الحرب، بأمل أن يساعد ذلك على خلق الظروف الملائمة لتوسيع الحريَّات والحقوق، وتحقيق العدالة والانصاف، وإنجاز التفاهمات الوطنيَّة، باتجاه المصالحة الشاملة والتحوُّل الديموقراطي. غير أن (عِلة الثنائيَّة) شكلت، دائماً، ومنذ البداية، العقبة الكئود في طريق هذه الاحلام، إذ لم يبق للجماهير وقواها الحيَّة من دور سوى (الفرجة) المأساويَّة، بقلوب واجفة، على (كرة مضرب) العدائيَّات التي لم تتوقف يوماً بين الشريكين، في كلِّ ما يتصل بالتطبيق، من النفط، إلى الحدود، إلى أبيي، إلى إعادة نشر قوَّات الطرفين، حتى لامس اللهب، أخيراً، طرف ثوب (السلام) ذاته، فبات يحتاج، الآن، إلى معجزة حقيقيَّة.. لإنقاذه!

•• الأحد 2007/11/18م ••

في رزنامة 07/8/21 أبدينا قلقنا من كون نتائج التحقيق في ملابسات مصرع الـزعيم الراحل جون قرنق ليست، في ما يبدو، مقنعة بما يكفي، لا بالنسبة لأرملته السيِّدة ربيكـا، ولا بالنسبة لمصادر جنوبيَّة غير بعيدة عن دوائر الحركة الشعبيَّة، كـالتي أعـدَّت ملـف SUDAN TODAY على الشبكة (ع/5، بتاريخ 07/7/12)، ولا بالنسبة لوزير الدولـة السابق، عن الحركة، بوزارة الداخليَّة السودانيَّة، أليو أجانق، الذي صرَّح فـي أغسـطس الماضي بأن "مقتل قرنق كان مدبراً ولم يكن قضاءً وقـدراً" (الصحافة، 07/8/17)، وأنه ".. قتل بأيدي مَن كان يعتقد أنهم أصدقاؤه!" (الأيام، 07/8/18)، وهي التصريحات التـي كلفت أجانق موقعه الوزاري، فوراً، حسب توصية المجلس القيادي للحركة في جوبا مساء 07/8/17، والذي اعتبر تلك التصريحات ".. غير مسئولة، ولا تمثل موقف الحركة، وقد أدلى بها دون تكليف منها" (المصدر)، بل وإلى الحدِّ الذي أعلـن فيـه الجنـرال إمامـا امبابزي، وزير الدفاع اليوغندي السابق، ووزير الأمن الحالي، استعداد حكومتـه لإعـادة فتح التحقيق إن كانت ثمَّة أدلة جديدة تعارض ما توصَّلت إليه اللجنة من أن الحادث وقـع قضاءً وقدراً، وليس بفعل فاعل (الصحافة، 07/8/17). وقلنا إنه، وفي ضوء كـلِّ تلـك المستجدَّات، فإنه لا يبدو ثمَّة مناص من إعادة فتح التحقيق! أما تجاهـل الأمـر فيعنـي، بالضرورة، أن يتحوَّل إلى (حِبْن!) غائر ما يلبث أن يتسبَّب في (غنغرينا!) أخرى لا شفاء منها إلى يوم يبعثون!

والآن، ها هو أليو أجانق يعود، مجدَّداً، إلى حديث الشكوك، عبر اللقاء الـذي أجرتـه معه، في مشفاه بأمريكا، صحيفة (نيو سودان فيشن) الالكترونيَّة التي تصدر مـن كنـدا، مبرِّئاً، هذه المرَّة، ساحة موسيفيني، ومفصحاً عـن أن الجـيش اليوغنـدي ضـالع فـي (المؤامرة!) على خلفيَّة اعتقاده بأن الراحل كان يدعم جيش الرَّب، وأن لدى وزير الـدفاع اليوغندي السابق معلومات عن حادث (الاغتيال!)، وأن زيارة قرنق لكمبالا كانت تهدف، أصلاً، لاسترداد دبَّابات وصلت للجيش الشعبي عن طريق يوغندا (السـوداني ـ الأيـام، 07/11/11).

وزير الدفاع اليوغندي السابق استعصم بالصَّمت، رافضاً التعليق على تصريحات أجانق الاخيرة، مع أن الصَّمت في موضع الحاجة للكلام.. كلامٌ! لكن، حتام تنأى الحكومة المركزيَّة بنفسها عن هذا الملف، وكيف تكتفي الحركة الشعبيَّة بمحض قرار يتيم بفصل أجانق، بينما القيح يتكاثف تحت الجلد، و(الغنغرينة) تنخر داخل الجرح، وتتسرب، حثيثاً.. حثيثاً، إلى النخاع!

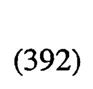
●● الاثنين 2007/11/19م ●●

بعث جاك برسالة إلى صديقه الأثير مايكل يعاتبه على ما أضحى يشعر به من جفاء في علاقتهما. فأراد مايكل أن يطمئنه بأن شعوره هذا خاطئ، وأنه ما زال وفياً لصداقتهما، فرد عليه قائلاً: "يجب أن تعلم، يا عزيزي، أنك ما تزال أحب أصدقائي إلى نفسي.. إذا

فرحت فإن ذلك سيجعلني أفرح، وإذا حزنت فإنني سأحزن لحزنك، أما إذا بكيت فإنني سأبكي فوراً، وأما إذا قذفت بنفسك من الجسر فكن واثقاً من أنني.. سأفتقدك كثيراً"!

❝

جَثَامِينٌ فِي حَشَايَا الأَسِرَّة!


(392)

•• الثلاثاء 2007/11/27م ••

لدى إجابته على أسئلة الصحفيين عن موقف الحكومة من رفض بعض فصائل دارفور المشاركة في (مفاوضات سرت)، قال عبد المحمود عبد الحليم، مندوب السودان لدى الأمم المتحدة: "إن عمليَّة السلام يجب ألا تكون رهينة لدى الفصائل المتمرِّدة.. ليس من العدل أن ينتظر (القطار) حتى يصل كلٌّ راكب!" (الأيام، 07/10/25).

هل تذكرون (قطار الإنقاذ)، أوَّل عهدها، حين قيل إنه قد (تحرَّك)، وأن على من أراد (الركوب) أن يسرع، وإلا فاته؟! لقد كنا ظننا أن الإنقاذ، لمَّا شبَّت عن الطوق، تجاوزت (حديث القطارات!) هذا، فعفا عليه الزمن، إذ لا بُدَّ أنها قد أدركت، بالتجربة المريرة، عدم جدواه في السياسة، كون (القطارات) تخضع، في الحقيقة، لـ (لوائح السكة حديد)، بينما تخضع السياسة لـ (قوانين الحراكات الاجتماعيَّة)!

لكن، ولأن بعض الظنِّ إثمٌ، فها هي الإنقاذ تعود، في ما يبدو، وعلى لسان سفيرها في المنظمة الدوليَّة هذه المرَّة، إلى نفس (حديث القطارات) القديم البائر الكاسد الذي لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى! أم تراها المشكلة، ببساطة، أن سعادة السفير لم ينتبه جيِّداً إلى ضرورة مراعاة (فروق الوقت) بين الخرطوم و.. نيويورك؟!

•• الأربعاء 2007/11/28م ••

طالعت في صحف الأيام الفائتة بعض (الإعلانات) و(الإعلانات المضادَّة) مدفوعة الأجر في شأن شقاق د. فاطمة عبد المحمود مع أناس ينازعونها في أمر رئاسة (الاتحاد الاشتراكي)، ويعاركونها في أيِّهم أحق به، ومَن منهم أخطر مسجِّل الأحزاب أوَّلاً! ضربت كفاً بكفٍ، ضاحكاً، وأنا أردِّد بيني وبين نفسي: يا سبحان الله! غير أنني سرعان ما ألفيت خواطري تنصرف عن المسألة السياسيَّة في سيرة الدكتورة إلى حكاية طريفة وقعت لي معها بمدينة كييف، ذات مساء شتائيٍّ أواخر عام 1970م.

في ذلك المساء الصقيعيِّ المعكر الكابي عدت متأخِّراً شيئاً إلى نزلنا الطلابيِّ بضاحية لومونوصوفا. وعلى حين كنت أخطو إلى داخل المبنى المُدفأ، وأتوقف، هنيهة، أدعك حذائي الثقيل، ذي الرقبة الطويلة، على الممسحة السميكة الخشنة أسفل البوّابة الضخمة، لأزيل ما علق به من وحل الثلج الكثيف، سمعت موظفة استقبال النزل العجوز تخاطبني من ركنها خافت الضوء:

ـ "كمال! أين أنت؟! سيِّدة من أهاليكم سألت عنك، وقد انتظرتك طويلاً"!

لم تقل (زميلة) أو (طالبة) أو حتى (فتاة).. قالت (سيِّدة من أهالينا)، وهو أمر غير مألوف في علاقاتنا الطلابيَّة تلك، بالنظر إلى أعمارنا أوان ذاك!

ـ "أيَّة سيِّدة تعنين؟! إحدى زميلاتنا هنا في المدينة"؟!

قالت وهي توزِّع بريد الطلاب على صناديق مفاتيح الغرف:

ـ "لا لا.. سيِّدة بحق وحقيق.. أوَّل مرَّة أراها.. أظنها ضيفة قادمة من بعيد"!

سألتها وأنا أخلع القفازين وغطاء الرأس الصوفي:

ـ "وأين هي الآن؟! هل ذهبت"؟!

ـ "لا.. استقبلها (أبو) وخالد عمر وحسن النور وآخرون وصعدت معهم".

ـ "غرفة من؟! في أيِّ طابق"؟!

ـ "كمال! ألا ترى أنني مشغولة؟! بطل الكسل وابحث بنفسك"!

ـ "حسناً! هل عندي بريد اليوم"؟!

ـ "لا"!

ناولتني مفتاحي. توجَّهت، أوَّلاً، إلى غرفتي، ووضعت أغراضي، ثمَّ صعدت مباشرة إلى الطابق الأول. لم يطل بحثي، فقد خمَّنت أنهم لا بُدَّ أن يكونوا في ضيافة أبو بكر الصائغ، صديقنا وزميلنا المرح الودود الذي سبقنا إلى جامعة كييف، والذي كان السوفييت ينادونه بـ (أبو) اختصاراً. وكان كريماً جداً، ومرتباً إلى أقصى حد، وشغوفاً لدرجة الهوس بحسن تدبير غرفته، واقتناء الملاءات والمفارش الجذابة، وأطقم المائدة البديعة، ومصابيح الأركان الجميلة. وبالفعل وجدت الجميع هناك يتحلقون حول شايه وكاكاوه

وبسكوته (الما خمج)، على شرف الضيفة الاستثنائيَّة.. د. فاطمة عبد المحمود التي كنا نعلم أنها قد تخرَّجت، قبل ذلك، من كليَّة الطب بموسكو، وذهبت إلى السودان، حيث عملت طبيبة، وتزوَّجت من الفقيه القانوني المعروف، وعميد كليَّة القانون بجامعة الخرطوم، د. سعيد محمد احمد المهدي الذي هاجر، في وقت لاحق، للتدريس بالكويت. ثمَّ عادت فاطمة، في ذلك الوقت، لتتخصَّص في موسكو، ولتقضي عطلتي الصيف والشتاء، سنوياً، بين السودان والكويت.

تبادلنا التحايا الحارة، وعلمت أنها جاءت إلى كييف، صباح نفس ذلك اليوم، في بعض شأن تخصُّصها. وكانت تلك أوَّل مرة نلتقي فيها عن قرب. فرغم كثرة ذهابي إلى موسكو لم نكن قد تعارفنا إلا من بعيد لبعيد، هذه فاطمة وهذا كمال.. وخلاص، جرياً على تقاليد كانت تسود، إلا في ما ندر، ولعدة اعتبارات، أجواء العلائق بين طلاب الشهادة الأساسيَّة وطلاب الدراسات العليا. لذا فقد كنت محتاراً في سبب سؤالها عني أنا بالذات عند قدومها إلى نزلنا، وفق ما أخبرتني موظفة الاستقبال! غير أن حيرتي لم تطل، إذ ما لبثت (السيِّدة) أن فاجأتني، كما فاجأت الزملاء جميعاً، بقنبلتها الداوية:

ـ "بالمناسبة يا أخ كمال أنا قبل شهرين جيت من الكويت مارَّة ترانزيت بمطار القاهرة، فلاقيت والدك ووالدتك جايين من الخرطوم ماشين يصيِّفوا في الإسكندريَّة. ولما عرفوا إني بحضِّر في موسكو سألوني إذا كنت بعرفك فقلت ليهم أيوه، فقاموا أدوني ليك تذكرة طيارة للخرطوم ذهاب وإياب ومبلغ 500 دولار عشان تمشي تقضي الإجازة الجاية في السودان"!

صعقت. وللوهلة الأولى لم أدر ماذا أفعل بأصابعي العشرة، على قول الحكيم كونفشيوس! فعلاوة على إحساسي العميق بأن في الأمر سوء تفاهم ما، أربكتني الابتسامات الخبيثة والنظرات الأكثر خبثاً التي رأيت الزملاء يتبادلونها في ما بينهم حيناً، ويسدِّدونها لي حيناً آخر! والحقيقة كنا كلنا طلاباً من أسر متواضعة باستثناء قلة منا. وبحكم غربتنا، ووجودنا المتقارب، على مدى سنوات، في الجامعة أو المسكن، كنا نعرف، تقريباً، كلَّ صغيرة وكبيرة عن أسرة كلٍّ منا. فمن أين لأحدنا، فجأة، بوالد ووالدة (يصيِّفان) في الإسكندريَّة ويبعثان لابنهما بتذكرة ذهاب وإياب بالطائرة لقضاء الإجازة في السودان، ومعها 500 دولار.. كمان، علماً بأن ذلك المبلغ كان يعادل منحة الطالب الأجنبي لقرابة عامين، وأنني، شخصياً، وعلى مدى خمس سنوات هي مدة دراستي، لم

أكبِّد والدي الذي كان ضابطاً صفوفياً متواضع الرتبة بالسلاح الطبي سوى قيمة تذكرة من القاهرة إلى الخرطوم وبالعكس لقضاء عطلة صيف واحدة فقط، بعد أن وفرت من منحتي قيمة تذكرة الباخرة من ميناء أوديسا إلى ميناء الإسكندريَّة، ذهاباً وإياباً، بالإضافة إلى تكلفة التاكسي من الإسكندريَّة إلى القاهرة وبالعكس! وكي أكون دقيقاً فقد بعث إليَّ أيضاً، رحمه الله، بمبلغ 15 جنيهاً، أيام كان الجنيه السوداني يساوي حوالي 3 دولار (!) وذلك كي أتمكن من شحن كتبي ومتعلقاتي الأخرى عند تخرُّجي وعودتي النهائيَّة إلى الوطن!

انتبهت إلى أن الدكتورة كانت، أثناء طقس النظرات والابتسامات الخبيثة تلك، قد فتحت حقيبة يدها الأنيقة، وشرعت في إخراج التذكرة وأوراق العملة الأمريكيَّة من مظروف أزرق مكتوب عليه، بخط واضح قرأه الجميع: (ابننا العزيز كمال الجزولي)! رغم ذلك رفضت استلام (الأمانة).. وأيَّة (أمانة) يا أخي! إنها، والله، مصيبة زمان توشك أن تقع على أمِّ رأسي!

ـــ "عارفة يا دكتورة.. الموضوع ده قطِع شك فيهو سوء تفاهم.. كدي خلي الحاجات دي معاك، وأصلو نحنا كلنا حنتلاقى بعد حوالي شهر في موسكو عشان المؤتمر العام لاتحاد الطلاب. وطبعاً الناس حيجو من كل المدن، ودي مناسبة كويسة نقدر نعرف فيها إذا كان في طالب تاني إسمو برضو.. كمال الجزولي"!

عندئذٍ فقط انقشعت نظرات وابتسامات التبكيت الخبيثة، وحلت محلها شتى تعبيرات الإقناع (المستهبلة)، يحاول الزملاء حثي بها، دون جدوى، على استلام (الأمانة)، وبالأخصِّ الدولارات، إذ كان لكلٍّ منهم مأربه فيها دون شك، و..

ـــ "ياخ أمسك حاجاتك عليك ما تتعب الدكتورة ساي.. علي الأيمان إنت المقصود.. أصلو ما معقول يكون في كمال الجزولي تاني.. كنا على الأقل سمعنا بيهو.. ولا مش كده يا دكتورة.. الخ الخ"!

غير أنني رحت أقاوم، وبشدَّة، كلَّ صنوف (الوسوسة الخنَّاسة) تلك، مستخدماً كلَّ حُجَّة خطرت لي في تلك اللحظات:

ـــ "يا خوانا عليكم الله خليكم عاقلين.. مصيف شنو ومايوهات شنو؟! أنا ذاتو يا جماعة أمي ما بتعرف تعوم، وابوي ده ذاتو أنا أصلو ما بتذكر شفتو مشى البحر.. الخ الخ"!

رويداً رويداً، وتحت إصراري الشديد على أنني لست المقصود، بدأت عدوى الشك تنتقل أيضاً إلى الدكتورة، فما كلُّ يوم يرفض طالب رقيق الحال مبلغ 500 دولار وتذكرة طائرة إلى الوطن! وهكذا وافقت، في النهاية، على اقتراحي بأن تحتفظ بـ (الحاجات) حتى نلتقي الشهر القادم في مؤتمر الاتحاد، حيث لكلِّ حادث حديث.

خيبة الأمل التي انتابت الزملاء كانت كبيرة، فاستهدفوني، ردحاً من الزمن، بانتقاماتهم الصغيرة. طلبت من حسن النور، مرَّة، وكان في طريقه إلى الدكان لشراء بعض الخبز، أن يحضر لي معه كأس زبادي لا يزيد ثمنه عن ملاليم، لكنه أجابني، وهو يتعمَّد تبكيتي بضحكاته العالية:

ـ "أمشي خلي الدكتورة تفك ليك مية دولار.. باشا وشحاد؟! والله عجيبة كمان"!

إلتقينا في المؤتمر. ولجأنا للمسئول الأكاديمي في قيادة الاتحاد نستعين بسجلاته، فاتضح أن ثمَّة بالفعل طالب آخر اسمه مطابق لاسمي، وكان شقيقه الأكبر كابتناً بسودانير، وكان وضعه المادي مريحاً جداً، بالإضافة إلى أن امتيازاته المهنيَّة كانت توفر له ولأسرته عدداً من التذاكر المجانيَّة كلَّ سنة.

هكذا أمكن وضع حدٍّ لحيرتي، بمثلما أمكن وضع حدٍّ لقلق الدكتورة. لكن الحكاية نفسها لم تنته، فقد شاعت في أروقة المؤتمر، ووجدت من التداول والرواج ما لم يجد خطاب الدورة، ولا التقرير المالي، ولا مشاريع القرارات، بل ولا انتخاب القيادة الجديدة!

•• الخميس 2007/11/29م ••

كشفت محاكمة المعلمة البريطانيَّة جيليان غيبونز عن قصور كبير في تشريعنا الجنائي بشأن جريمة (إهانة العقائد الدينيَّة). فالمعلوم، من زاوية العلوم الجنائيَّة، أن كلَّ (جريمة) لا بُدَّ لوقوعها، بهذه الصفة، من اقتران ركنين اثنين فيها، بحيث إذا انعدم أحدهما صارت (الجريمة) نفسها منعدمة بتاتاً، فيتعيَّن تناول وقائعها من زاوية مختلفة تماماً عن (القانون)، كالأخلاق مثلاً. ذانك الركنان هما (الركن المادي) و(الركن المعنوي). الأوَّل هو (الفعل) نفسه، أما الآخر فهو (نيَّة) الفاعل، أي حالته الذهنيَّة ساعة ارتكابه (الفعل)، والتي ينبغي

إثبات أنها قد انصرفت، بالكليَّة، إلى ترتيب (أثره) الراجح، لا غير. لكن المشرِّع اكتفى، في شأن المادة/125 من القانون الجنائي لسنة 1991م، بوصف (الفعل) الذي يشكل (الركن المادي) من جريمة (إهانة العقائد الدينيَّة)، وتحديد عقوبتها، دون أن يشير، من قريب أو بعيد، إلى وجوب توفر (الركن المعنوي) الذي هو (نيَّة) الفاعل من وراء (فعله).

هذه (الفجوة) الخطيرة، والناجمة عن نهج التشريع الخاطئ في الغرف المغلقة، بمعزل عن رقابة ومشاركة الرأي العام، وبالأخص الرأي العام المهني، تفتح الأبواب على مصاريعها أمام احتمالات الأخطاء الجسيمة في التطبيقات القضائيَّة. وإنها لكذلك، ليس من زاوية التشريع الوضعي فحسب، وإنما أيضاً من زاوية الشريعة الإسلاميَّة، حيث القاعدة الراسخة هي: "إنَّما الأعمال بالنيَّات وإنَّما لكلٍّ امرئ ما نوى" (رواه البخاري). و(النيَّة) حالة عقليَّة باطنيَّة عصيَّة، بطبيعتها، على الانكشاف للآخرين إلا ببذل أقصى الجهد في (التبيُّن) الذي يعني (التثبُّت) و(التحقق). فإذا لم تستبن، بعد كلٍّ هذه التدابير، أو قام الشكُّ في أمر وجودها، ولم يتبقَّ سوى محض الظنٍّ، انعدمت كلُّ مبرِّرات أخذ المتهم بجريرة (الفعل) المجرَّم. تلك قاعدة ملزمة وواجبة الإتباع في كلٍّ الظروف. وليس أدلُّ على ذلك من قوله تعالى: "إن يتبعون إلا الظنَّ وإنَّ الظنَّ لا يغني من الحقٍّ شيئاً" (28؛ النجم). ومن ثمَّ جاء التوجيه القرآني: "يا أيُّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ (فتبيَّنوا) أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين" (6؛ الحجرات). وفي الحديث الشريف: "ألا إنَّ (التبيُّن) من الله، وإنَّ العجلة من الشيطان، فتبيَّنوا". ولا تصلح خشية القاضي من إفلات بعض المجرمين من العقاب مبرِّراً للتحلل من الالتزام الصارم بهذا التوجيه. فلئن كانت القاعدة الذهبيَّة في التشريع (الوضعي) هي: "لئن يفلت مائة مجرم من العقاب خير من أن يدان برئ واحد"، فإن القاعدة (الشرعيَّة) التي صاغها الخليفة الرابع بإحكام هي: "لئن يخطئ الأمام في العفو خير من أن يخطئ في العقاب" (نهج البلاغة).

موافقات الفطرة السليمة للوحي الإلهي بشأن قواعد العدالة لا حصر لها. وما تقدَّم محض نموذج فحسب لما يمكن أن يؤول إليه حال التشريع حين لا يستهدي، لا بالوحي ولا بالفطرة، ثمَّ ينسب هذا أجمعه إلى (الشريعة الإسلاميَّة)!

الفقر سئ، والمرض سئ، والجهل سئ، والفساد سئ، والحرب سيِّئة جداً، لكن، ولأن (العدل) يبقى، في كلٍّ الأحوال، (أساس الملك)، فإن أحوج ما نحتاجه، في جدول أولويَّاتنا

الكثيرة، وبأعجل ما يمكن، ولو في ساعتنا الخامسة والعشرين هذه، هو الإصلاح القانوني والقضائي الشامل! هذا أو.. الطوفان!

●● الجمعة 2007/11/30م ●●

شقيقان فقيران جداً، من ولاية بيراك الماليزيَّة، توفي والدهما لـي ينج فـوك، عـام 1987م، عن عمر يناهز الستين. ليس هذا هو الخبر بطبيعة الحال، فالموت صنو الحيـاة، كما وأن الفقر، في عالمنا الثالث، أصبح، في ما يبدو، صنوها أيضا! الخبر هـو أنهمـا، ولعدم استطاعتهما سداد نفقات الجنازة، ولكونهما مقطوعين من شجرة، قاما بإخفاء جثمان الوالد، عليه رحمة الله، تحت حشيَّة سرير بمنزلهما، وواصلا العيش هكذا مع رفاته طوال السنوات العشرين الماضية. هل يمكنكم تصوُّر هذا؟! ولا أنا!

الشاهد أن صديقاً لهما اكتشف الأمر، قبل أسابيع قلائل، وبالمصادفة البحتـة، فتكفـل بنفقات جنازة لائقة للمرحوم، أو قل لـ (هيكله العظمي!)، بعد مرور عقدين من الزمـان على رحيله! لكن، ولأن أمور الفقراء لا تمضي، في العادة، على ما يـرام، فقـد رفـض الحانوتي ترتيب الجنازة، وأبلغ عن المسألة، فجاءت الشرطة، وسرعان ما تحوَّلت الحكاية إلى (مِيتة وخراب ديار)!

قد يعتقد بعض الطيِّبين (حسني) النوايا أن حالة الفقر عندنا لم تبلغ، بعـد، حـدَّ (دسِّ) جثامين الأحباب في حشايا (العناقريب)، أو، بالاحرى، (لفلفتها) في ثنيَّات حبالهـا! وقـد يكون الحق معهم في هذا الاعتقاد، بالطبع، إذا أخذنا المعنى حرفيَّاً. سوى أن نظرة عابرة إلى صفحات (أنفاس المساكين) و(إلى ذوي القلوب الرحيمة) أو ما إلى ذلك من عنـاوين هذا النوع من الصفحات المتخصِّصة ببعض صحف الخرطوم اليوميَّة، بل وأبسط من ذلك كله نظرة عابرة إلى الناس من حولك، في الحافلات والمركبات العامَّـة، فـي الشـوارع ومواقف المواصلات، في الأسواق والأحياء الطرفيَّة، تكفي، يقيناً، لعكس صـورة الكـمِّ الهائل من الجثامين (الأحياء)، والهياكل العظميَّة التي ما تـزال تتـنفس، وإن لـم تكـن مدسوسة داخل حشايا ما أو تحتها، بل هائمة على وجوهها في الطرقات، أو ملقـاة فـوق حبال عناقريب عارية متهتكة.. إن كان ثمَّة فرق!

لقد كان ممَّا بررَّر به الإسلامويُّون، صبيحة 1989/6/30م، لانقلابهم على الديموقراطيَّة، تفاقم (الأزمة الاقتصاديَّة!)، وازدياد (نسبة الفقر!)، وتدنى خدمات (الصحة!) و(التعليم!) بسبب انشغال (أهل الأحزاب!) بالصراع السياسي عن مراعاة (الفقير!) و(المسكين!)، وعن التخطيط (السليم!) لـ (الإصلاح!) و(النهضة!)، حتى انتشرت "الأعمال الهامشيَّة الضارَّة من تهريب وتجارة عملة وسمسرة في مواد التموين والأراضي ورخص الاستيراد والتصدير، و.. برزت في المدينة شرائح يزداد غناها.. دون جهد أو عرق، وشرائح أخرى يقتلها الفقر.. رغم الجهد والعرق!" (راجع: البيان الأول).

وللمرء أن يندهش، بل ويحتار، ما شاء له الله: هل كان ذلك وصفاً للأحوال صبيحة الانقلاب أم هو وصف لها اليوم؟! إن الأرقام الباردة لعلاقات الفقر في بلادنا لتقطع تماماً بأن (الإنقاذ) هي التي دفعت بالبلاد دفعاً إلى هذا المآل خلال سنواتها الثمانية عشر. فوزير الدولة بوزارة الماليَّة لشئون التنمية الاجتماعيَّة، مثلاً، كان قد حدَّد نسبة الفقر، مع مطلع الألفيَّة، بحوالي 37% (الخرطوم، 2001/6/7م). وإذا تجاوزنا البيانات العالميَّة التي أكدت، وقتها، أن تلك النسبة قد بلغت 96%، فإن تقريراً محليَّاً شبه رسميٌّ سبق أن أفاد بأن تلك النسبة التي حدَّدها الوزير كانت، في الواقع، نسبة الفقر الغذائي عام 1978م، أي أوان التحاق الجبهة الإسلاميَّة بمؤسَّسة السلطة في ما عُرف بـ (حكومة الوفاق) برئاسة الصادق المهدي! أما نسبة الفقر عام 1998م، أي بعد أقلٍّ من عشر سنوات من انفراد النخبة الإسلامويَّة بالسلطة عام 1989م، فقد قفزت، وفق تقديرات الدراسة نفسها، إلى 87% في المناطق الحضريَّة! وأما في الريف فإن 83% يعيشون تحت خط الفقر! وقدَّر التقرير تزايد نسبة الفقر بمعدل سنوي مقداره 4,6% خلال الفترة 1978م ــ 1992م، وهي ذات الفترة التي شهدت نفوذاً متصلاً للإسلامويِّين في السلطة.. إلا بضعة أيَّام! وخلص التقرير، من هذا، إلى أن 89% من سكان السودان في العام 1998م كانوا فقراء (التقرير الاستراتيجي السوداني، 1998م).

ما لبثت الإنقاذ أن دشنت برنامجها الاقتصادي الثلاثي (1990 ــ 1993م) لإنجاز (الإصلاح) و(النهضة) و(الرفاه)، أو كما قالت! لكنها سرعان ما عادت لتعلن الخطة العشريَّة (1992 ــ 2002م)، بالتعويل التام على سياسات التحرير الاقتصادي، تحت

إشراف عبد الرحيم حمدي، والتي نقلت الدولة السودانيَّة، نهائياً، من خانة (الرِّعاية) إلى خانة (الجِّباية)!

ورغم أن البنك الدولي هو صاحب (روشتات) تلك الخطة، فقد بدا، في تقويمه لها، متنصِّلاً، هو نفسه، عن مسئوليَّتها، حيث حرص على تأكيد أن الإنقاذ فرضت تلك الوصفات على نفسها بنفسها! بل وانتقدها، في تقريره القطري لعام 2003م حول (سياسات الضبط البنيوي والترسيخي)، بأنه، رغم حدوث (نمو) بمعدَّل 6% في المتوسِّط، إلا أن الفقر يتفاقم، والدخول تزداد تبايناً، كدليل على سوء توزيع عائدات الثروة، وهو ما لا يمكن علاجه بدون اتباع سياسات قصديَّة منحازة للفقراء Pro-Poor Politics! هكذا انقلب البنك الدولي نفسه يبكى على مصائر فقراء السودان، ويقترب من الفلسفة المعتمَدة لدى برامج دوليَّة أخرى، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP الذي يركز على البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصاديَّة، بأكثر من معايير (النمو Growth)، الأمر الذي يعنى تحجيم (حريَّة) السوق المنفلتة بتدخل الدولة لـ (رعاية) الفقراء! وإذا عُرف السبب بطل العجب، فالخطة العشريَّة لم تكتف بالفشل في دعم (الفقراء) و(المساكين) و(أبناء السبيل)، فحسب، بل انتهت باقتصاد البلاد كله إلى الانهيار الشامل (راجع: كبج؛ اقتصاد الإنقاذ والإفقار الشامل، كيمبردج 2003م).

وزير الدولة بالماليَّة الذي حدَّد تلك النسبة المتواضعة للفقر عام 2001م، أعلن عن خطة استراتيجيَّة لمحاربته خلال خمس سنوات فقط (انتهت عام 2006م!) فضلاً عن خطة إسعافيَّة تغطى ما كان متبقياً من عام 2001م، بتكلفة قدرها 26 مليار دينار (الخرطوم، 2001/6/7م). وأعلنت وزارة الرعاية الاجتماعيَّة، وقتها، عن رصد مبلغ 4.9 مليار دينار لتغطية 825 ألف أسرة فقيرة، ومبلغ 2.6 مليار دينار لإخراج 27.660 أسرة من دائرة الفقر، ومبلغ 914 مليون دينار لأبناء السبيل، ومبلغ 3 مليار دينار لدعم الطلاب (المصدر).

لم يكن أقصى مقاصد تلك الخطط والمشروعات، بعناوينها الفخيمة، وأرقامها المهولة، سوى حمل الناس، فحسب، على الاستمرار في التطلع إلى السَّراب، والتعلق بحبال الأمل، وفق المثل السوداني (الحاري ولا المتعشي)، وذلك بالمراهنة على الذاكرة الضعيفة، والطاقة التوثيقيَّة الأضعف! وإلا فما الذي يمكن أن نستنتجه من اضطرار رئيس الجمهوريَّة للتدخل بنفسه لتوجيه (اللجان الشعبيَّة) لعمل مسوحات اجتماعيَّة شاملة في

الأحياء لمعرفة الأوضاع المعيشيَّة للمواطنين (الصحافة، 05/3/18)، وذلك بعد ما يقارب الستة عشر عاما من الانقلاب، والخمسة عشر عاماً من تدشين (البرنامج الثلاثي، 1990 ــ 1993م)، والأربعة عشر عاماً من إطلاق (الخطة العشريَّة، 1992 ــ 2002م)، والأربع سنوات من إعلان وزارة الرعاية الاجتماعيَّة (خطة محاربة الفقر، 2001 ــ 2006م)، و(الخطة الاسعافيَّة للنصف الثاني من عام 2001م)، دَعْ (الخطة ربع القرنيَّة) التي أعلنت لاحقاً، و(النفرة الزراعيَّة)، وما إلى ذلك من (كلام كبار كبار!)، فضلاً عن (ورقة تقليص الفقر الاستراتيجيَّة) التي أعدَّت بالتعاون مع البنك الدولي، والتي اعتمدت مفهوم (الفقر) بمعايير (الحرمان Deprivation)، أي عدم القدرة على الحصول على خدمات الصحة والتعليم والمواصلات والتلفزيون والهاتف وغيرها من حاجات (التنمية البشريَّة) والإنسانيَّة الضروريَّة بالمفهوم الحديث، وليس مجرَّد عدم الحصول على الطعام والسكن.. الخ؟!

كلُّ ذلك (النفخ) ذهب أدراج الرياح، ولكن السؤال: من أسلم بلادنا إلى كل هذا الفقر؟! للإجابة، هنا، على هذا السؤال لا نحتاج للرجوع إلى مجلدات ضخمة عن أساليب النشاط الاقتصادي الطفيلي، وطرائق المراكمة البدائيَّة لرأس المال، وعن أثرياء السودان الجدد الذين (هَبَرُو) و(مَلُّو) دون محصول يُحصد، أو ضرع يُحلب، أو ماكينة تدور "بئر معطلة وقصر مشيد!"، بل سنكتفي بالإشارة فقط إلى الجانب الأخطر في هذه الأساليب والطرائق: (النهب من المال العام)! ففي 2001/6/17م، قبيل عام واحد تقريباً من نهاية (الخطة العشريَّة، 1992 ــ 2002م)، وعلى حين كانت وزارتا الماليَّة والرعاية الاجتماعيَّة تعلنان عن (خطة محاربة الفقر خلال خمس سنوات، 2001 ــ 2006م)، و(الخطة الإسعافيَّة للنصف الثاني من عام 2001م)، كان رئيس الجمهوريَّة يعلن، في مؤتمر صحفي، أن ما نهب من المال العام خلال الأشهر الثلاثة عشر السابقة بلغ 4.400.000.000 جنيهاً (بالقروش القديمة)! وفى العام التالي (2002م) أعلنت بيانات رسميَّة أن نسبة الفقر بلغت 95%! وفى ديسمبر 2003م أعلن المراجع العام أن ما نهب خلال العام السابق، بلغ 1.682.620.000 جنيهاً. ثم عاد وأعلن في ديسمبر 2004م أن ما نهب في نطاق الحكم الاتحادي وحده، خلال السنة الماليَّة المنقضية، بلغ، بدون القطاع المصرفي، 3.960.000.000 جنيهاً، بنسبة زيادة 235% مقارنة بالعام السابق! وخلال العامين التاليين استمر الحال على نفس هذا المنوال، بل تفاقم بذات هذه المتوالية

الشيطانيَّة! وتبدو المفارقة مريعة إذا علمنا أن ما تم رصده، مثلاً، في ميزانيَّة 2005م للتنمية في القطاع المطري التقليدي كله، الذي يشمل 65% من سكان السودان، لا يزيد عن 3.300.000.000 جنيهاً!

في التفاصيل أوضح المراجع العام أن النهب اتخذ صورة (خيانة الأمانة) بنسبة 73%! فإذا لم تكن (خيانة الأمانة) متصوَّرة، عقلاً ومنطقاً، إلا ممَّن جرى (تمكينه) من هذه (الأمانة)، فإن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن النخبة الإسلامويَّة رفعت، منذ أول عهدها، شعار (استخدام القوى الأمين)، لا بمعيار (التفوُّق) الأكاديمي أو المهني، وإنما بمعيار (الولاء) لنظامها! فجرى، بدعوى (الصالح العام)، تشريد آلاف العاملين من أهل (الكفاءة)، وإحلال أهل (الولاء) محلهم، باعتبارهم وحدهم (الأقوياء) و(الأمناء)! فهل ما يزال السؤال الساذج قائماً عمَّن نهب المال العام؟! وعمَّن رمى ببلادنا في أوضاع الفقر المزرية هذه؟! وعمَّن حوَّل غالب شعبنا إلى (جثامين) تفترسها الأمراض، من الملاريا إلى حمَّى الوادي المتصدِّع، حتى ضاقت عليها المقابر بما رحبت، فباتت تنتظر (الدسَّ) في حشايا الأسرَّة، أو (اللفلفة) في ثنايا (العناقريب)؟!

•• السبت 2007/12/1م ••

بالخميس، أوَّل أمس، خرج الصديقان الصحفيان المرموقان محجوب عروة ونور الدين مدني من عتمة الزنازين إلى فضاء الدفاع عن الحريَّة. واليوم حملت الصفحة الأولى من صحيفة (السوداني) صورتهما، لحظة خروجهما من بوَّابة السجن، وهما يرفعان قلميهما، ويبتسمان بإشراق، ولسان حالهما يردِّد قول العقاد: "وَكنتُ جَنِينَ السِّجن تِسعة أشهُر/ وها أنذا فِي سَاحَةِ الخلدِ أولدُ"! هل وصلت الرسالة؟!

•• الأحد 2007/12/2م ••

(الخيانة) ساحرة غابرين، لا أقبح ولا أكثر لؤماً! سوى أنها ما تنفكُّ تتراءى لحسني النوايا، من على البعد، ولطيِّبي الطوايا، كأبهى ما يكون البهاء، بدهانات سحرها الخيدع

ومساحيقه، وكأجمل ما يكون الجمال، حتى إذا ما لامسوها، من قريب، تكشفت عن غــول بعين واحدة، وثلاثة أنوف، وخمسة أفواه، وعشرة ألسن، ومئة ضــرس، وألــف مخلــب وناب!

و(الخوَّان) رفيق درب تحسبه أنت طويلاً، بينما يُضمِر هو تقصيره عنــد أوّل نازلــة! ومع ذلك لا يكاد يكفُّ لحظة عن شحن صماخ أذنيك بالدعاوى الكبيرة عــن خصــائص النبل، وشِيَم المروءة، وصِفات البسالة، وخصال الشهامة، وسائر ما ندر وعظم وجلَّ مــن الفضائل، حتى إذا وقعت الواقعة، واشتدَّ الخطب، شمَّر للهرب، وكشف عن ساق، ليتكشف عن محض أبقع، أقطع، فهيه، وضيع، مهشَّم الدواخل، محتشد بالــدنايا، خلــوٌ مــن أيَّــة مكرمة، ووالغ حتى أسنانه في الرَّوع والهزيمة!

أبشع ما في (الخيانة) أنها تأتي، حين تأتي، مِن أخي ثقة، وقد اطمأننت إليه، وائتمنتــه على ظهرك، مثلما سددت ثغره، وحميت ظهره، وأنتما بإزاء خطر واحد، فإذا به ينســلُّ، على حين غرَّة، يدبِّر تدابيره، ويرتب تراتيبه، لينقشع، بغتة، من ورائــك، مثــل ســحابة عابرة، ويتبخَّر، دونما جلبة، كما غاز الميثانول، مخلفاً فيك ثغرة فاغرة تنفذ إليك منها كلُّ صنوف الساحِق والماحِق، بينما يسارع هو إلى اللواذ بمأمنه الجديد، مطمئناً على نجاتــه وحده، ولو خصماً من حساب روحك ودمك وأيامك المتبقية في هذه الفانية! فسلام عليــك، مهما يكن من أمر، أيُّها الساري وحدك في شرايينا، بانتباهات الفرســان الســديدة، كمــا وبغفلاتهم النبيلة.. سلام!

•• الاثنين 2007/12/3م ••

فوج سياحي أمريكي حلَّ على لندن. وقرَّر أحــد أفــراده أن (يــزوغ) مــن برنــامج المجموعة كي يأخذ حريَّته في التعرُّف على المدينة (بطريقته) الخاصَّة. وبالفعــل ابتــاع خريطة أخذ يتجوَّل، مسترشداً بها، من منطقة إلى منطقة، ومن شارع إلى شارع. وكــان، كلما صادفته حانة، وما أكثرها، يدلف إليها ليعبَّ الجعة، كوباً وراء كوب! وما أن انتصف النهار حتى أحسَّ بأنه (مزنوق) جدَّاً وبحاجة إلى حمَّام! لكنه ألفى نفسه يضرب، بلا هدى، في منطقة هادئة يبدو على مبانيها الطابع الرسمي، دون أن يقع على أيِّ حمَّام عمــومي!

ولمّا طال تجواله، وبلغ به النَّصَبُ و(الزنقة) مبلغاً، قرَّر أن يفعلها على جدار أوَّل مبنى حكوميٍّ صادفه! عند ذاك، فقط، أطلَّ رجل شرطة شمعيُّ الوجه، وأفهمه أن ذلك ممنوع هنا! شعر الأمريكي بالحرج، فاعتذر للشرطيِّ طالباً منه أن يرشده إلى المكان الصحيح لأنه يحتاجه بشدَّة! أقتاده الشرطيُّ إلى بوَّابة مبنى في الجوار، دفعها، فانفتحت على حديقة فسيحة، وأشار إليه بما يعني أن بإمكانه أن (يفعلها) هنا! دخل الأمريكي، وغاب لدقائق، ثمَّ عاد مفترَّ الثغر عن ابتسامة واسعة، وتوجَّه نحو الشرطيِّ قائلاً:

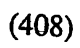
ـ "أعجز عن العثور على كلمات أعبر لك بها عن جزيل شكري، هل هذا ما تسمونه الكرم الإنجليزي"؟!

ففوجئ بالشرطيِّ يجيبه بصوت بارد:

ـ "لا يا سيدي، هذا ما نسميه.. السفارة الفرنسيَّة"!

"

كُنْ قَبيحاً!



•• الثلاثاء 2007/12/18م ••

كلُّ عام وأنتم والسودان بخير. وهذه أيام لا تصحُّ فيها، بطبيعة الحال، غير التهـاني، والتبريكات، وعذب الأمنيات، والكلام الطيِّب كرائحة الجدَّات، والحلو كمـا تَمْـرُ (بـت تمودة). لكن السيِّد وزير العدل النائب العام، غفر الله له، اختار على قبايـل هـذا العيـد، للأسف، أن يتجهَّمنا، نحن أعضاء هيئة الدفاع عن متهمي مـا يعـرف بــ (المـؤامرة التخريبيَّة)، بكلام مُهين مُرٍّ فحواه أنه قرَّر إطلاق سراح مبارك الفاضل لأن محاميه تقـدَّم باستئناف ضدَّ توجيه التهمة إليه، في حين أن المحامين الآخرين في هيئة الدفاع لم يتقدَّموا باستئنافات مماثلة، كونهم، على حدِّ تعبيره، "أرادوا أن يحرموا موكليهم هـذا الحـق!"، أو كما قال لا فضَّ فوه! يعني، بالبلدي الفصيح، محامين يستغلون قضايا الناس لتنفيذ أجنداتهم الخاصَّة ولو على حساب موكليهم!

كان لا بُدَّ لنا من الرَّد عليه، ففعلنا. كما وكان لا بُدَّ لنا من تقديم طلـب إلـى رئاسـة الجمهوريَّة لسحب الحصانة عنه تمهيداً لمقاضاته جنائياً ومدنياً، وأيضاً فعلنا.. ومال إيه؟! أليس لحكم القانون سيادة؟! و.. أليس الناس سواسية أمام القانون؟! أم أنهم ينقسمون، حقاً، إلى خيار وفقوس؟!

ما أن خطونا بهذا الاتجاه حتى سارع سيادته إلى نفي أن تكون هذه العبـارة الماسَّـة بسمعتنا قد صدرت منه! وعجبنا كيف أنه انتظر حتى صدر بيان ردِّنا عليه كي ينفي، أو، إن شئت، (يُكذِّب) ما نسبته إليه الصحف! بل عجبنا أكثر لكونه اكتفى بـالنفي، فحسـب، دون أن يتخذ أي إجراء ضدَّ الصحف التي (قوَّلته) ما أكد أنه لم يقله!

أما أكثر ما جعلني، شخصياً، أضرب كفاً بكف فهو قوله، بعد كلِّ هذا، إنـه قـرَّر أن (يغلق) هذا الملف تماماً، وأن (يسدل) الستار، نهائياً، عليه! سوى أن سيادته لم يقل متـى يكون ذلك: قبل أم بعد صدور القرار بشأن طلبنا إسقاط الحصانة، والذي لم نتلـق، بعـد، رداً عليه!

•• الأربعاء 2007/12/19م ••

ما فهمت شيئاً من خبر الحكم الذي كانت أصدرته محكمة جنايات الخرطوم شمال، قبل العيد، بناءً على شكوى (هيئة علماء المسلمين)، بحق المصريَّين عبد الفتاح عبد الرؤوف ومحروس محمد عبد العزيز، الموظفين بجناح مكتبة مدبولي بمعرض الكتاب الذي نظم مؤخراً في الخرطوم، والذي مُني، بالمناسبة، بكساد مريع، وبوار شنيع، وفشل ذريع، وربما لم يكن ليسمع به أحد لولا محاكمة هذين الموظفين بتهمة (إهانة العقيدة)!

قلت ما فهمت شيئاً، إذ لم أستطع أن أميِّز وجه (الإهانة!)، أهو في عرض كتاب حديث يتناول مقتل عثمان رضي الله عنه، وكذلك (موقعة الجمل) بين علي كرَّم الله وجهه وعائشة رضي الله عنها، أم في عرض "كتب جنسية تخدش الحياء من تأليف نوال السعداوي وكتباً فلسفية أخرى مثيرة للجدل"، على حد تعبير ممثل (الهيئة) سعد احمد سعد، أم للسببين معاً (الرأي العام، 2007/12/16م).

أياً كان السبب، فإنه لا يبطل العجب! فمن جهة أولى، إن كان تناول (مقتل عثمان) و(موقعة الجمل) هو موضوع الاتهام، فذانك خبران متواتران في أعرق وأجلّ أسفار التاريخ الإسلامي، وأوثقها لدى أكثر الباحثين. ويمكن لمن أراد التثبت أن يلتمسهما في (تاريخ الطبري لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة 310 هـ، الجزء الرابع، ص 365 ــ 547)، أو في (مروج الذهب ومعادن الجوهر لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي المتوفى سنة 346 هـ، المجلد الثاني، ص 340 ــ 383)، أو في (الكامل في التاريخ للإمام العلامة عمدة المؤرِّخين ابن الأثير الجزري المتوفى سنة 630 هـ، الجزء الثالث، ص 75 ــ 135)، أو في (تاريخ ابن خلدون المسمَّى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر لعبد الرحمن بن خلدون المتوفى سنة 808 هـ، الجزء الثاني، ص 586 ــ 622)، أو في غيرها من المصادر التي ظلت تحتويها خزائن التاريخ الإسلامي الجياد طوال ما يربو على الألف سنة! فأين، إذن، وجه (الإساءة إلى العقيدة) في تناول المُتناوَل أو تداول المُتداوَل إسلامياً لأكثر من عشرة قرون؟!

أما إن كانت شكوى مندوب (هيئة علماء المسلمين) قد انصبَّت، من جهة أخرى، على عرض جناح مد بولي "كتباً جنسية تخدش الحياء من تأليف نوال السعداوي وكتباً فلسفية أخرى مثيرة للجدل" فذاك، بالحق، حديث عجيب بكلِّ المعايير! إذ ما هي الدلالة الحقيقيَّة للشكوى ضدَّ احتواء الجناح على "كتب فلسفية مثيرة للجدل"؟! وهل ثمَّة فلسفة غير مثيرة للجدل أصلاً؟! أم أن المقصود هو (إعدام الفلسفة) كلها؟! ثمَّ إن مؤلفات السعداوي ظلت تعرض في أرفف المكتبات على مدى أكثر من ثلاثة عقود، لا بهدف إشاعة (الفاحشة)، وفق اتجاه الشكوى، وإنما لإفشاء نمط مغاير من التفكير العلمي القائم على إجلاء ما ران على العقل المسلم، والعربيِّ عموماً، جيلاً بعد جيل، من ركام الصدأ الذي لا يد للإسلام فيه، والذي كاد يسدُّ، نهائياً، أيَّ مسرب لنور المعطيات المعرفيَّة الثابتة المبرِّئة لبيولوجيا الأنواع والوظائف الفسيولوجيَّة للجسد البشري من تهمة التسبُّب في اضطهاد المرأة، ونشر الوعي بكون الأمر برمته متجذراً، لا في فروقات (الجنس) وأوهامه، بل في فروقات (الاجتماع) وحراكاته التاريخيَّة!

وتستوقفنا، بوجه مخصوص، محاولة قمع المعرفة بالشكوى من (خدش الحياء)! فلو كانت هذه المؤلفات (تخدش) الحياء حقاً، لكان هذا (الحياء) قد (تدشدش)، بالكليَّة، ولما كان قد تبقى فيه سنتمتر (صقيل) واحد، ليس فقط منذ مطالع سبعينات القرن الميلادي العشرين، عندما بدأت السعداوي نشر مؤلفاتها العلميَّة، بل ومنذ أوائل القرن الثالث الهجري، أوان بدأ يظهر هذا الضرب من التآليف المعرفيَّة في علوم التدوين الإسلاميَّة من خلال السياق الإرشادي الذي دأب عليه الأئمَّة والفقهاء، ولعلَّ أشهر هذه التآليف طرَّاً كتاب قاضي الانكحة الجليل الشيخ النفزاوي الموسوم بـ (الرَّوض العاطر في نزهة الخاطر)، وهو نصٌّ في التثقيف الجنسي وفقه النكاح مطوَّر من أصل نصِّه السابق المختصر الموسوم بـ (تنوير الوقاع)، وقد استند فيه، على نهج علوم التدوين كافة، إلى القرآن والسُّنة وأفعال وأقوال الصحابة، ويعود تاريخه إلى النصف الأول من القرن الثامن الهجري، وما يزال حتى يوم الناس هذا محلاً للاعتبار والتجلة والترجمة إلى أغلب اللغات الحيَّة. ولعلَّ المفارقة ذات المغزى العميق هنا تتمثل في واقعة إقدام نظام هتلر ووزير ثقافته غوبلز، فور صعود النازيَّة إلى سدة الحكم في ألمانيا، على سحب الترجمة الألمانيَّة لكتاب النفزاوي، والتي يعود تاريخها إلى عام 1905م، ومن ثمَّ حرقها بتهمة (الأباحيَّة)!

العقل السويُّ وحده هو الذي يستطيع التمييز بين ما هو (تثقيفي) يرنو إلى الكشف والتفتح الإنسانيَّين، وبين ما هو (إباحي) لا يستهدف سوى إثارة الغرائز البدائيَّة. ولأن الإسلام براء من هذا الأخير، فقد أصاب الإمام الحافظ ابن قتيبة الدِّينوري كبد الحقيقة الدينيَّة في (عيون الأخبار) بقوله السديد: "وإذا مرَّ بك حديث فيه إفصاح بذكر عورة، أو فرج، أو وصف فاحشة، فلا يحملنك الخشوع أو التخاشع على أن تصعِّر خدَّك، وتعرض بوجهك، فإن أسماء الأعضاء لا تؤثم، وإنما المَأثم في شتم الأعراض، وقول الزور والكذب، وأكل لحوم الناس بالغيب"!

ما يستحق الإدانة والدمغ، حقيقة، ليس التفكير العلمي، بل هو هذا النمط المُعوَج من التفكير العصابي الذي لا يمت إلى دين العقل بأدنى وشيجة، بل يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بذهنيَّة الحظر بلا استحقاق، والتحريم دونما سند! وقد ظلَّ هكذا على الدوام، وعبر كل تواريخ الجمود التي ابتليت بها البشريَّة، كابراً عن كابر، من أزمان (قتل الساحرات) إلى أزمان.. (حرق الكتب)!

●● الخميس 2007/12/20م ●●

في سياق معالجاتها للأزمة التي نشبت مؤخراً بين شريكي (نيفاشا)، أصدرت رئاسة الجمهوريَّة، بتاريخ 07/12/12، مصفوفة جداول تنفيذ قراراتها وتوجيهاتها، حيث اعتبرت، وحسناً فعلت، أن إحياء وتجديد (روح) إتفاقيَّة السلام، والتزام الطرفين بتعزيز التحوُّل الديمقراطي، والمصالحة الوطنية، وتحقيق الوحدة الطوعية، من القضايا الاستراتيجية الرئيسة التي أوكلت تنفيذها لمؤسَّسة الرئاسة مع اللجنة الدائمة المشتركة ولجنة موائمة القوانين لتتسق مع الدستور، وحدَّدت فترة التنفيذ ما بين يناير ويوليو 2008م.

لكن (المصفوفة) أغفلت تماماً، للأسف، أيَّ ذكر لقضيَّة (العدالة الانتقاليَّة) في ما يتصل بقضيَّة (المصالحة الوطنيَّة)! ولا نعتبر هذا بالأمر الشكلي أو الهيِّن، فالمشكلة ظلت قائمة، من زاوية نظرنا، في ما ظللنا نلمح وننبِّه إليه، منذ أيام التفاوض بين الطرفين في كينيا، من (خِفة) التناول لقضيَّة (المصالحة الوطنيَّة)، كما لو كان المطلوب إعادة إنتاج ذلك

الشكل الشائه من صفقة النميري مع بعض خصومه السياسيين عام 1977 ــ 1978م. ولذلك لم يكن مستغرباً أن تبرز هذه (الخِفة)، بجلاء، في نصِّ المادة/21 من الدستور الانتقالي لسنة 2005م، والتي (توجِّه) الدولة بابتدار عمليَّة (مصالحة وطنيَّة) شاملة، كون هذه المادة مصاغة بأكثر العبارات فضفضة، بحيث تقول كلَّ شئ ولا تقول، في الواقع، شيئاً! كما وأنها واردة ضمن القسم (المُوجِّه) وليس (المُلزم) من الدستور!

(العدالة الانتقاليَّة) هي المفهوم الأشمل الذي لا يمكن إدراكه إلا بإدراك جملة مفاهيم تشكل، في النهاية، معماره الكلي، وعلى رأسها مفهوم (اعترافات الجُناة) و(لجان الحقيقة) و(إنصاف الضحايا)، و(الإصلاح السياسي والتشريعي والقضائي)، وبهذا وحده يمكن فتح الباب أمام (المصالحة الوطنيَّة) و(التحوُّل الديموقراطي).

يقرن مفهوم (العدالة الانتقالية) بين مفهومي (العدالة) و(الانتقال)، ويعنى تحقيق شكل ومستوى مناسبين من (العدالة) أثناء (مرحلة انتقالية) تجتازها دولة ما من أوضاع تتسم بــ (الشموليَّة) أو (القمع) أو (العنف) أو (النزاعات الأهليَّة المسلحة)، إلى أوضاع (سلام اجتماعي) و(ديموقراطيَّة سياسيَّة) تراعى الحريات العامَّة وتحترم حقوق الإنسان، على غرار ما حدث من تجارب وخبرات في أكثر من أربعين بلداً في مختلف قارات العالم، مثل تشيلي (1990) وغواتيمالا (1994) وجنوب أفريقيا (1994) وبولندا (1997) وسيراليون (1999) وتيمور الشرقية (2001) والمغرب (2004) وغيرها.

التحوُّل السياسي الحقيقي، مثل هذا الذي نرومه دون أن نطرق إليه السبيل القويم، والذي يعقب فترات (الشموليَّة) و(القمع) و(العنف) و(النزاعات الأهليَّة المسلحة)، غالباً ما يضع المجتمع المعيَّن بأسره أمام تركة مثقلة من الانتهاكات التي يستحيل تجاوزها بمجرَّد (الطبطبة) على الأكتاف أو المضمضة اللفظيَّة عبر أجهزة الإعلام! فبإزاء واقع مُرٍّ كهذا يتحتم على الدولة التعاطي مع (جرائم الماضي) بما يليق من (عمليات العدالة) القضائية وغير القضائية، الكفيلة بإبراء الجراح، وطمأنة الأرواح المكدودة، وإعادة التأهيل المطلوبة، والتعويض الفردي والجماعي عن الآلام النفسيَّة والماديَّة. هذا، بالطبع، إن توفر لدى مثل هذه الدولة ما يكفي من الإرادة السياسيَّة لاستدبار تركة الماضي، والرغبة الصميمة في المضي قدماً على طريق (السلام) و(المصالحة).

هكذا يمكننا أن نلمح، بيُسر، أن (المصالحة الوطنيَّة) لا يمكن تحقيقها بمعزل عن تحقيق مهام (العدالة الانتقاليَّة). ونخشى أن ذلك هو وجه القصور الأساسي في هذا الجانب من (المصفوفة)، علاوة على قصور آخر لا يقلُّ خطورة، وهو أن (العدالة الانتقاليَّة)، بطبيعتها، ممَّا لا يمكن قصره على عمل الإدارات الحكوميَّة أو شريكي الحكم، بل لا مناص من استنهاض كلِّ قوى المجتمع الحيَّة باتجاهه، ممثلة في المؤسَّسات المدنيَّة والأهليَّة كافة، بما في ذلك جميع الأحزاب السياسيَّة، والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن رموز وناشطي المجتمعات المحليَّة.

•• الجمعة 2007/12/21م ••

أيام وتهلُّ الذكرى الحادية والخمسون لاستقلال بلادنا. وها قد انقضَت، أو كادت، ثلاثون عاماً حسوماً على انعقاد اثنتين من أهمِّ الدَّورات البرامجيَّة للجنة الحزب الشيوعي السوداني المركزيَّة (أغسطس 1977م وديسمبر 1978م).

ولئن كانت تانَك الدَّورتان قد أسَّستا لخلاص الحزب، مرَّة وللأبد، من أوهام (الديموقراطيَّة الشعبيَّة) و(الديموقراطيَّة الجديدة) و(الديموقراطيَّة الموجَّهة) و(الشرعيَّة الثوريَّة) وما إلى ذلك من (ديباجاتٍ) كم كانت برَّاقة، من (موسكو لينين) إلى (صين ماو) إلى (مصر ناصر)، ولطالما دفعته دفعاً، تحت سنابك ما تعرَّض له من قهر وقمع، لتدبير انقلابات، أو دعم انقلابات، أو تأييد انقلابات، مما كان ينسجم، آنذاك، ورؤى عصر ما بعد الحرب الثانية لإشكاليَّة الصراع السياسي، وسلطة الحزب الواحد، والشمولية، فما من أحد، مع ذلك، داخل الحزب أو خارجه، يستطيع أن يحيل إلى أيٍّ من المحاكمات الماركسيَّة الشائعة أو هجائيَّاتها الكلاسيكيَّة لـ (الديموقراطيَّة الليبراليَّة) شيئاً من نتائج تينك الدورتين. ورغم أن تلك (الديباجَات) لم تكن مفتقرة، في إطار ظرفها التاريخي المحدَّد، إلى التكريس النظرى في قلب التربة الفكريَّة لحركة اليسار العالمي، عموماً، وللحركة الشيوعيَّة العالميَّة، بوجه مخصوص، إلا أنه يصحُّ القول أيضاً بأنها إنما تسربت إلى فكر الحزب بالذات ـــ الذي ما نظر لـ (الاستقلال)، أصلاً، ومنذ بواكيره، إلا كتوق عاصف لبناء (الدَّولة الديموقراطيَّة) ـــ من بين ملابسات التآمر اليميني، في أعقاب ثورة أكتوبر 1964م، والذي استهدف وجود الحزب نفسه، دَعْ نشاطه واتساع نفوذه وسط

الجماهير. بل ولقد زاد طين (الديموقراطيَّة الليبراليَّة) بلة في فكر الحزب، يومها، صدور ذلك التآمر من مواقع ذات القوى التي كانت قد ارتضتها نهجاً وأسلوباً في الحكم والحياة السياسية بعد الاستقلال، لكنها ما لبثت أن رفعت شعار (تحرير لا تعمير) الذي أدارت به الظهر لضرورة الربط في مقام (الديموقراطيَّة الليبراليَّة)، بجوهرها الناشب في أعمق معاني (الحريَّات والحقوق)، بين (الاستقلال السياسي)، من جهة، وقضيَّة (الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعيَّة) التي تشكل، من الجهة الأخرى، المحتوى الحقيقي لذلك (الاستقلال السياسي) في منظور مصالح الشعب الكادح. ثم ما لبثت أن عادت تلك القوى، في غمرة ممارستها (الشكلانيَّة) لـ (الديموقراطيَّة الليبراليَّة)، كي توجِّه لها طعنة نجلاء في الظهر بحل الحزب وطرد نوابه من البرلمان، حيث ارتفع في الأوساط الشعبيَّة، وبين جماهير الحضر ومناطق الإنتاج الحديث، بوجه مخصوص، السؤال المحتقن بعلقم التجربة حول جدوى (الديموقراطيَّة الليبراليَّة) أصلاً، الأمر الذي لم يعدم التعبير (النظري) عنه في وثيقة المؤتمر الرابع للحزب عام 1967م، ولا التأكيد (العملي) عليه من خلال التعاطف الجماهيري مع انقلاب مايو عام 1969م، أوَّل أمره، ثمَّ عودة نفس هذه الجماهير التي لم تصب مردوداً من انتفاضتها الباسلة عام 1985م، لتستقبل انقلاب يونيو عام 1989م الذي قضى على الديموقراطيَّة الثالثة، بالأيادي المتصالبة على الصدور، للوهلة الأولى، إحجاماً عن "ذود الطير عن مُرِّ الثمر"!

مطلوبٌ، ليس من الشيوعيين وحدهم وهم يتأهَّبون للذهاب إلى مؤتمرهم الخامس، بل ومن الجسم السياسي بأسره، استخلاص الدروس القاسية من مسيرة السنوات الخمسين الماضيات!

•• السبت 2007/12/22م ••

مرَّت بنا الذكرى الثامنة عشر لرحيل أبي ذكرى. ترحَّمنا على روحه الطاهر للمرَّة المليون. ولكن، هل، ترانا، عقلنا، بعدُ، تماماً، طقس أنينه المأساويِّ في ثنيات تصحيفه الفاجع لقولة أبي ماضي: "أيُّها المُشتكِي وما بكَ داءٌ/ كنْ (قبيحاً) ترَى الوُجودَ جَميلا"؟!

●● الأحد 2007/12/23م ●●

من أقيم ما تلقيت، بمناسبة عيد الأضحى المبارك، هديَّتان: الأولى فتوى هيئة شئون الأنصار بجواز التصدُّق بثمن الخروف، أما الثانية فكتاب (الحرب في دارفور والبحث عن سلام) الذي أحضره لي معه من نيروبي، مشكوراً، صديقي ناشط حقوق الانسان المثابر عبد المنعم الجاك، ربَّما لعلمه باهتمامي الاستثنائي، سياسياً وثقافياً وقانونياً، بهذه المشكلة التي ما تنفكُّ تتفاقم، يوماً بعد يوم، في هذا الإقليم المنكوب، جاذبة إليها المزيد من الاهتمام الإقليمي والعالمي الرسمي وغير الرسمي.

تولى تحرير الكتاب، فضلاً عن الإسهام فيه بثلاث مقالات، أليكس ديوال المتخصِّص في الشأن الدارفوري منذ مجاعة أواسط الثمانينات. ومعلوم أن لديوال مؤلفات سابقة، من بينها كتاب (المجاعة التي تقتل: دارفور، السودان 1984 ــ 1985م، كلارينـدون بـرس 1989م)، كما شارك الصحفيَّة جوليا فلنت في تأليف كتاب (دارفـور: تـاريخ مختصـر لحرب طويلة، زد بوكس 2005م). وفوق هذا وذاك كان الرجـل قـد عمـل مستشـاراً لمجموعة وسطاء وميسِّري (أبوجا) التي انتهت إلى (خيبة) كبيرة، ممَّا جعل من دوره فيها مثار جدل لا تلوح له نهاية قريبة!

الكتاب الجديد الذي يقع في ما يربو على الأربعمائة صفحة من القطع الكبيـر صـادر هذا العام (2007م) عن منظمة (أفريقيـا العدالـة ــ Justice Africa)، بالتعـاون مـع (المبادرة العالميَّة للأنصاف ــ Global Equity Initiative) بهارفارد، ربَّمـا بجـامع إدارة ديوال لــ (المنظمة)، وزمالته، أيضاً، في (المبادرة). والكتاب، حسب علمـي، هـو الأحدث ضمن ما صدر، حتى الآن، من مؤلفات حول المشكلة، بل تكاد موضوعاته تكون الأكثر شمولاً وإحاطة، من حيث كونه يحتوي، بالإضافة إلى تصدير وكرنولوجيا وشـرح للألفاظ والمختصرات وتعريف بكتاب المقالات زائداً الهوامش وثبت المراجع والـدلالات، على خمسة عشر مقالة تنافس بعضها البعض في أهميَّة الطرح ودقـة التنـاول، بـأقلام مجموعة من الكتاب المتخصِّصين، هم، على التوالي: أليكس ديوال في مقالته الافتتاحيَّـة (السودان: الدولة المضطربة)، ثمَّ موسى عبد الجليل وآدم الزين وأحمـد يوسـف (الإدارة الأهليَّة والحكم المحلي في دارفور: الماضي والمستقبل)، وجيرومـي توبيانـا (دارفـور:

حرب من أجل الأرض)، وأحمد كمال الدين (الإسلام والحركة الإسلاميَّة في دارفور)، وعلي حجر (أصول وتنظيم الجنجويد في دارفور)، وجوليا فلنت (حركات دارفور المسلحة)، ورولاند مارشال (الآثار الإقليميَّة غير المرئيَّة لأزمة دارفور)، وآدم الزين محمد (إتفاق السلام الشامل ودارفور)، وداويت توقا (وساطة الاتحاد الإفريقي ومفاوضات السلام في أبوجا)، ولاوري ناثان (النجاح والاخفاق في التوصُّل لاتفاق سلام دارفور)، وأليكس ديوال في مقالته الثانية (الموعد النهائي لدارفور: الأيام الأخيرة لمسار أبوجا للسلام)، وعبد الجبار فضل وفيكتور تينر (دارفور عقب أبوجا: رؤية من الواقع على الأرض)، وديبورا ميرفي (حكاية دارفور: دارفور في الصحافة الأمريكيَّة بين مارس وسبتمبر 2004م)، وربيكا هاملتون وتشاد هازليت ("ليس بحضورنا": بروز الحركة الأمريكيَّة من أجل دارفور)، وأخيراً أليكس ديوال في مقالته الثالثة (آفاق السلام في دارفور).

مواضع كثيرة في المقالات ممَّا يمكن أن يتفق أو يختلف معها القارئ. ومع ذلك فالكتاب الذي التهمته في ليلتين وضحى، وأعيد الآن قراءته للمرَّة الثانية، بكلٍّ (النَّهم) الذي وفره غياب السيِّد الخروف، لهو في جملته ممَّا لا غنى عنه لأي باحث أو مهتم.

●● الاثنين 2007/12/24م ●●

أمام محكمة بإحدى مدن الجنوب الأمريكي الصغيرة وقف محامي الاتهام يستجوب شاهدته الأولى، وكانت سيدة عجوز، محنيَّة الظهر، تتوكأ على عصا، وتلهث بفم تساقطت منه الأسنان، ولولا مساعدة الحاجب لما استطاعت أن تصعد إلى منصَّة الشهود، وهي تتلفت، وتحدِّق في القاضي والمحامين والجمهور، من وراء نظاراتها السميكة. وكما يفعل المحامون، أحياناً، أراد الأستاذ أن يبدأ معها ببعض الأسئلة التمهيديَّة:

ـ "سيِّدة جونز.. هل تعرفينني"؟!

غضَّنت وجهها، هنيهة، وتلفتت تبحث عن مصدر الصوت، وهي تحرِّك فكَّيها المترهِّلين تمضغ الهواء، وتضيِّق ما بين عينيها باسطة كفها فوقهما تدقق النظر، ثمَّ ما لبثت أن صاحت بصوت متحشرج:

ـ "منو؟! وليامز؟! أمانة ما بعرفك عِرفة.. منذ أن كنت ولداً صغيراً إلـى أن كبـرت وأصبحت، بصراحة، خايب، عايب، كذاب، تخون زوجتك، وتغتاب الناس! أنتَ يا وليامز تظن أنك شئ.. لكنك لا تملك حتى المُخ الذي يجعل منك شيئاً! عاد كيفن ما بعرفك"؟!

صعق محامي الاتهام تماماً! وفجأة، في غمرة ارتباكه، ألفى نفسه، دون أن يقصد، يمدُّ ذراعه يشير إلى زميله الجالس على الطرف الآخر، ويسأل:

ـ "سيِّدة جونز.. هل تعرفين محامي الدفاع"؟!

عادت العجوز تمضغ الهواء بفكيها المترهِّلين، وهي تتلفت باسطة كفها فوق عينيهـا، قبل أن تصيح بصوتها المتحشرج:

ـ "منو؟! برادلي؟! بعرفو والله مِمَّا كان في الكليَّة.. كسـول ومتعصِّـب وسُـكرجي كمان! ده غير إنو أفشل محامي في البلد، وإنسان غير قادر على إقامة علاقة سـويَّة مـع الآخرين! أما خياناتو المتكررة لزوجتو.. فخليها ساكت"!

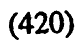
شحب وجه محامي الدفاع، وغاص في مقعده يكاد يموت من هول الصـعقة! وفجـأة، قبل أن ينطق محامي الاتهام بكلمة أخرى، أمر القاضي كلا المحـاميين بـالاقتراب مـن منصته، ليهمس لهما بصوت مرعوب وعينين جَّاحظتين:

ـ "إسمعا جيِّداً أيُّها الوغدان.. أعملا حسابكما! إذا سأل أيٌّ منكمـا هـذه الشـاهدة إن كانت تعرفني، فليكن متأكداً من أنني سأرمي به في السجن، لا محالـة، بتهمـة.. إهانـة المحكمة"!

66

وَدَاعاً.. يَا حَبيبْ!

(إِرُونْ جَنَّقْ تيِرْ فيَّام)



"قَدَرُ الثَّوريِّ العَوْدَةُ للتُّرْبَةْ،
إنْ شلَّتْ سَاقَيْهِ الذَّبْحَةُ..
أَوْ شَقَّتْ قَلْبَهْ"!

ـ جيلي عبد الرحمن ـ

لندن ــ مستشفى هارلي ستريت

الرابعة والنصف من بعد ظهر 25 ديسمبر 2007م

●●●

كان العالم مستغرقاً، ما يزال، في مباهج ذكرى ميلاد السيِّد المسيح، عندما زلزلت الأرض، بغتة، زلزالها، وأرعدت السماء، وانشق الفضاء، وفوق الرءوس غيَّمت سحابة هائلة الرَّوع، عميقة الدكنة، مضت تجرجر أذيال خطبها المدجَّج بالصقيع، تنوء به على سودان المساكين، فلكأن الذي فيه لا يكفيه، وعلى سودان النوبة بالأخص، ذلك المحتشد غرقاً في أقاصي الشمال، أو المغروس في قلب الطين والرمل والصخر ينتظر مواسم الإغراق بين كلِّ سدٍّ وسَدْ، ببلداته وقراه وجباله وجزائره ومساجده ومعابده وأهراماته، من عبري إلى دلقو إلى كرمة إلى دال إلى صلب إلى كجبار إلى فريق إلى سبو إلى جدي إلى صواردة إلى صاي إلى كبرنارتي إلى مشكيلة إلى نوري إلى بدين إلى دفوي إلى كوكا إلى عمارة إلى عموم مراتع (النوب) التي بقيت تضوع، جنوبيَّ وادي حلفا، بعبق التاريخ التليد وبخور الحضارة الباذخة.

زلزلت الأرض، وانشقَّ الفضاء، وغيَّمت سحابة، وأعولت، من كلِّ فجٍّ، ريح صرصر تعصف بجذوع النخل على الضفتين، تستصرخ الخوص والجريد والعراجين والسبائط المتعانقة، أنْ تيبَّسي، وأحني منك شوامخ الهامات، وأشرقي بالنواح، الليلة، ما شاء لك الله أن تشرقي، فالفتى الذهبيُّ، سليل (أرض الذهب) العريقة منذ سبعة وعشرين قرناً، نصير البسطاء، وفاضح سارقي ماء الحياة من عيونهم، وشارح أسباب عذاباتهم وآلامهم، ومُسَلسِل أرقام ما سُلب منهم وما حُرموا منه، ومحرِّضهم على النهوض من كلِّ بُدٍّ، تمرُّداً

على الواقع المزري، وثورة على الأوضاع البالية، وتغييراً لما بالنفس بالنفس، محمد فاروق ولد مولانا محمد محمد كدودة قد.. مات!

عبري
أغسطس 1939م

●●●

(كدود)، بضم الكاف، كلمة فرعونيَّة قديمة في معني (صغير)، وتصغيرها (كدودة)، أي (صغيرون) أو نحو ذلك، وهو اسم العائلة التي كانت تضمُّ، إلى جانب والده القاضي الشرعي وشيخ الطريقة التيجانيَّة في المنطقة، ووالدته سكينة بنت طه شريف، أشقاءه وشقيقاته المولودين قبله وبعده محمد عبد الرحيم (الشاعر) وفاطمة قاشو ومحمد مبارك ومحمد التجاني ومحمد نور ومحمد الهادي وفاطمة (سكينة) وفاطمة (زهرة) ومحمد أمير، وموقع محمد فاروق وسط بينهم حيث أطلق صرخة ميلاده الاولى في أغسطس 1939م. كان الوالد يترحَّل بأسرته، وفق مقتضيات عمله، في شتى أنحاء السودان، قبل أن يستقر، نسبياً، في أو حوالي 1946م، بين محكمتي عبري ودلقو المحس. وكان على فاروق الذي بلغ، وقتها، سن الذهاب إلى المدرسة، أن يتنقل أيضاً لتلقي دراسته الأوليَّة بين البلدتين. أما المرحلة الوسطى فقد قضاها بمدرسة حلفا الأهلية، وأما المرحلة الثانويَّة فقد درسها، ضمن أول دفعة من أبناء الحلفاويين، بمدرسة خورطقت.

منذ عامه الدراسي الأوَّل في خورطقت، وإلى جانب تفوُّقه الأكاديمي، ونشاطه الرياضي، كرة السلة بالأخص، وخفة ظله التي أكسبته صداقات واسعة، وجعلت أفئدة من الطلاب تهوي إليه، التحق فاروق بـ (رابطة الطلبة الشيوعيين) و(مؤتمر الطلاب) الذي تحوَّل، في وقت لاحق، إلى (الجبهة الديمقراطيَّة)، كما نشط في (اتحاد الطلبة). وعن سلاسة خياره السياسي ذاك أفاد فاروق بأنه لا يذكر أن ثمَّة شخصاً بعينه (جنَّده)، و..

ـ "أنا أصلاً جيت جاهز من الوسطى.. طبعاً مش جاهز فكرياً لكن كان لديَّ وقتها رأي واضح في الاستعمار"!

هناك بدأ مرانه الأوَّلي على التمرُّد، القيمة التي وَسَمَت حياته كلها في ما بعد، بالتصدِّي لبعض قضايا مجتمعه المدرسي الصغير، كتنظيم وقيادة أشكال بسيطة من

الاحتجاج على رداءة الطعام، مثلاً، وما شاكلها من صنوف التعبيرات البدائيَّة ضدَّ إدارة المدرسة والداخليَّة. وكان ذلك، في حقيقته، انعكاساً باكراً لما ظلَّ يتحلى به، طوال عمره القادم، من إباء، وكبرياء، وعزَّة نفس، وروح وثابة رافضة بصرامة، وبالمطلق، لأيِّ شكل من أشكال الظلم أو القهر، مثلما شكل إشارات باكرة أيضاً لصلابة تكوينه الفطري، وفرادة شخصيَّته القياديَّة التي تبلورت وتجلت، في مقبل الأيام، كأبهى ما يكون التبلور والتجلي.

لكلِّ ذلك سرعان ما بدأ فاروق يسدِّد، باكراً، فواتير خياراته السياسيَّة تلك، حيث ظلَّ يتلقى الإنذار تلو الإنذار بالفصل من الدراسة، لولا أن والده، بشخصيَّته الوطنيَّة المتحرِّرة الكارهة لنظار المدارس الممالئين للإنجليز، ظلَّ يشدُّ مِن أزره، ويقوِّي مِن ظهره، ويعينه على اجتياز تلك المصاعب. وذات واحد من تلك الإنذارات كتب إليه يشجعه: "ألم اقل لك إن كل النظار جواسيس وعملاء للإنجليز؟! افعل ما تشاء يا بني، فقط إياك والتجسس والكذب"!

جامعة الخرطوم
1958 – 1961م

●●●

التحق فاروق، أوَّل أمر دراسته الجامعيَّة عام 1958م، بكلية القانون بجامعة الخرطوم. وما أن انقضى عامه الدراسي الأوَّل حتى انتخب عضواً بلجنة الاتحاد الذي كان قائماً على التمثيل النسبي. ثمَّ ما لبث أن صار رئيساً له وهو، بعد، في عامه الدراسي الثالث. لكن، رغم انداح دائرة النفوذ الواسع لـ (الجبهة الديمقراطيَّة) وقتها، ممَّا يسَّر اكتساحها لانتخابات الاتحاد، ورغم صلابة خصائص فاروق الشخصيَّة التي يستحيل أن تقبل القسمة على اثنين في ما يتصل بما يعتقد ويؤمن به من مبادئ، إلا أنه نشأت بينه وبين الكثيرين مِن ممثلي التيارات والمجموعات السياسيَّة الأخرى، بالأخص (الإخوان المسلمين)، علائق احترام متبادل، بل إلفة ومودَّة ظلت قائمة، في المستوى الإنساني، حتى وفاته.

خلال سنوات عمله في اتحاد طلاب الجامعة ارتبط فاروق أيضاً بالعمل في اتحاد الطلاب العالمي (IUS)، علاوة على العمل مع العديد من اتحادات الطلاب العرب

والأفارقة والآسيويين واللاتينيين وغيرهم، فأزهرت في وعيه خبرات ثريَّة بأحوال الشعوب، وتطلعات شبابها، والعوائق الموضوعيَّة والذاتيَّة التي تحول دون تطوُّرها، ومشكلات المجابهة مع الأشكال المختلفة للاستعمار الحديث، كما فتح معارفه على آفاق مستقبليَّة أوسع في ما يتصل بقيم التضامن، والمآلات النهائيَّة لنضالات بلدان التحرُّر الوطني، والحراكات الاجتماعيَّة في مختلف قارات العالم.

أكمل الفقيد السنة الثالثة بكلية القانون بنجاح، ولكن بصعوبة. فقد تكرَّر اعتقاله، مرَّة بسبب نشاطه في الاتحاد، ومرَّة بسبب مشاركته في قيادة مقاومة النوبيين للتهجير، وما إلى ذلك من أسباب.

لم تكن تلك الاعتقالات لتطول كثيراً. سوى أن القرار الذي أصدرته، عام 1961م، وزارة داخليَّة نظام عبود، قضى، هذه المرَّة، بفصله نهائياً من الجامعة، واعتقاله لمدة أكدت كلُّ المعلومات أنها ستطول، ممَّا اضطره لمغادرة الجامعة، وهو على أعتاب السنة الرابعة، والاختفاء زهاء العامين، بناء على قرار من الحزب الشيوعي. وعن تلك الواقعة روى الأستاذ حسن الوديع السنوسي، نائب المدير الحالي لجامعة أم درمان الأهليَّة، أن دفعتهم، حين التحقت بجامعة الخرطوم، أوَّل أمرها عام 1961م، إستقبلهم همس الطلاب في مختلف أبهائها وعرصاتها بأن رئيس الاتحاد مختف، وأنه سيغادر لإكمال دراسته بموسكو!

"تحت الأرض"!
1961 ـ 1963م

●●●

ما أن هجر فاروق الجامعة حتى تمَّ إلحاقه بمخبأ لمتفرغي الحزب بأحد أحياء أم درمان، ريثما يتمُّ تدبير سفره. ولأن كلاً ميسَّرٌ لما خلق له، فقد كانت تلك تجربته الأولى والأخيرة في العمل (كأفندي مضاد) بمصطلح عبد الله علي إبراهيم! قضى فاروق تلك الفترة مع عدد من قيادات الحزب المختفين آنذاك، كالمرحوم عمر مصطفى المكي والمرحوم قاسم أمين ومحمد إبراهيم نقد وغيرهم. عن تجربة فاروق تلك روى الأستاذ نقد، ضمن حديثه عن طرائف حياة المناضلين المختفين الذين ينبغي أن تتوفر فيهم بعض

المهارات، كفنِّ الطبخ مثلاً، كيف أنه، عندما جئ به إليهم لم يكن يحسن حتى صنع الشاي! ولما أتى عليه الدور، مرَّة، لإعداد الطعام، وضع (حَلة السليقة) على النار، وانصرف لمطالعة إحدى المجلات، حتى احترقت (الحَلة)!

وأما فاروق نفسه فقد روي عن تلك التجربة، بشفافيَّته المعهودة، قائلاً: "كنت شاباً كثير التمرُّد على نظام الاختفاء! ذاك عالم لا أفهم فيه، وغير مستعد للالتزام بضوابطه! وأذكر أن جاراً لنا جاء، يوماً، ودق الباب، ففتحت له، بكلِّ تلقائيَّة، ورحَّبت به، ودعوته للدخول.. كمان! كان الموجودون غيري، ساعتها، عمر مصطفى وعلي عمر، فانزعجا! قال لنا: أنا محتار فيكم، إنتو منو؟! فازداد انزعاج الجماعة! فما كان مني إلا أن تصدَّيت لتحمُّل المسئوليَّة كاملة، وحتى النهاية، عمَّا ارتكبت من خطأ جسيم، فأشرت لعمر مصطفى، وقلت: هذا طالب دكتوراة، ثم أشرت إلى علي عمر، وكان شكلو مش ولا بُد، فقلت: وهذا كمساري! أما أنا فطالب بجامعة القاهرة.. عندها شرب جارنا كوز الموية الذي قدَّمته له، واستأذن وخرج، فتنفسنا الصعداء، وأنا أولهم! غير أني تلقيت، في ما بعد، (علقة لائحيَّة) لن أنساها ما حييت"!

موسكو الأولى
1964 ـ 1969م

●●●

قبيل ثورة أكتوبر عام 1964م تسلل فاروق، خلسة، إلى الاتحاد السوفيتي. كان يمنِّي النفس بأن يدرس الاقتصاد، ويتخصَّص في الاقتصاد الدولي، بجامعة موسكو، وأن يتمكن، في ذات الوقت، من أكمال دراسة القانون، كي يتخصَّص في القانون الدولي، بجامعة كيمبردج. ولعل ممَّا شجعه على التفكير في ذلك أن صديقه المرحوم سعيد محمد احمد المهدي، الذي صار، لاحقاً، عميد كليَّة القانون بجامعة الخرطوم، كان موجوداً، وقتها، بكيمبردج. فأجرى اتصالاته بإدارتها لإرسال الامتحانات الثمانية المتبقية لفاروق عبر الملحقيَّة الثقافيَّة البريطانيَّة بموسكو، إلا أن تلك الإدارة ما لبثت أن تراجعت عن وعدها الكتابي له وللمرحوم سعيد دون إبداء أيِّ أسباب! وقد ظلَّ الفقيد يشكُّ، حتى أخريات

أيامه، في أن ذلك لا بُدَّ قد وقع بفعل فاعل! لكنه، بالنتيجة، صرف النظر عن القانون، إلى حين، وواصل دراسته للاقتصاد.

وفد فاروق إلى موسكو ناضجاً بخبرة ثلاث سنوات من الدراسة والنشاط السياسي والنقابي بجامعة الخرطوم، فضلاً عمَّا يربو على السنتين من العمل السِّري. ولذا كان من الطبيعي أن يتبوَّأ مكانة متقدِّمة في قيادة فرع الحزب والجبهة الديمقراطية واتحاد الطلاب هناك، مثلما كان طبيعياً أيضاً أن ينعكس ذلك النضج في الآراء والأفكار التي عمل على نشرها وسط الطلاب، كشعار (أولويَّة التفوُّق الأكاديمي) و(الجيِّد أكاديمياً هو الجيد سياسياً) وما إلى ذلك، في معنى ضرورة تقديم التحصيل على الأنشطة الأخرى في سلم الاولويات، بما في ذلك النشاط السياسي نفسه! لكن الكثير من الطلاب الأصغر سناً وتجربة كانوا، كالعادة للأسف، يعتبرون ذلك محض (كلام عواجيز)! وفي الواقع فقد كانت تلك هي وصايا الحزب ونصائحه التي دأب قادته، كعبد الخالق وسعاد إبراهيم احمد وغيرهما، على إزجائها للطلبة بشكل مستمر.

موسكو الأخرى
مايو ـ يوليو
1969 ـ 1979م

●●●

في موسكو تزوَّج فاروق من زميلته ورفيقة عمره د. أسماء السني. وما أن تخرَّج ونال درجة الماجستير في الاقتصاد، حتى قفل عائداً إلى السودان قبيل انقلاب مايو عام 1969م. وترتيباً على قرار كانت أصدرته حكومة الديموقراطيَّة الثانية، عقب ثورة أكتوبر 1964م، بالسماح لأي طالب جرى فصله من أية مرحلة دراسيَّة بالعودة لمواصلة دراسته، سعى فاروق للاستفادة مِمَّا اعتبره حقاً مستحقاً له في العودة لإكمال السنة الرابعة بكليَّة القانون بجامعة الخرطوم. لكنَّ مسعاه اصطدم برفض د. زكي مصطفى، عميد الكليَّة وقتها، لعودته هو بالذات! حاول، بإزاء ذلك، إكمال تلك السنة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة فرع الخرطوم، لكن خاب مسعاه هنا أيضاً! فاكتفى، في النهاية، بشهادة الاقتصاد، والتحق بالعمل في وزارة التخطيط.

عندما وقع انقلاب النميري في مايو 1969م كان فاروق نقابياً ناشطاً باتحاد الجامعيين والمهنيين. وكان النظام الذي اجترحه الانقلابيون متسقاً مع نموذج الأنظمة التي راجت في كثير من البلدان النامية خلال حقبة ما بعد الحرب الثانية، والتي شهدت ازدهار حركة التحرُّر الوطني العالميَّة. وكان (التصدي لمهام التغيير) هو شعار تلك الأنظمة بقيادة عدد من زعمائها الذين أطلقت عليهم تسمية (الديموقراطيين الثوريين)، أمثال عبد الناصر في مصر، وسوكارنو في إندونيسيا، ونكروما في غانا، وسيكوتوري في غينيا، وغيرهم. ومع تقدير الحزب الايجابي، عموماً، لكثير من الخطط والبرامج التي أعلنها انقلاب مايو، إلا أنه رفض التسليم بقيادة البرجوازيَّة الصغيرة التي كان يمثلها الانقلابيون لمهام التغيير، ومن ثمَّ تذويب نفسه والانخراط في مؤسَّسات ذلك النظام، متمسّكاً باستقلاله في التعبير عن مصالح الطبقة العاملة وفقراء الريف، مِمَّا أرهص، ومنذ الوهلة الأولى، بنذر الصدام المحتوم، لا محالة، بين الجانبين.

تلازم، مع أحداث مايو المتسارعة خلال أيامها الأولى، وقوع أشهر وأخطر انقسام في تاريخ الحزب عام 1970م. كان فاروق قد شهد، قبل ذلك بسنوات طوال، انقسام المرحوم يوسف عبد المجيد عام 1963م، بعناوين صينيَّة تتمحور حول الدعوة إلى (القيادة الثوريَّة). وكان قد اتخذ موقفه الفكري والسياسي الرافض له من بعيد لبعيد، دون أن يتجشَّم كثير معاناة نفسيَّة في المستوى الإنساني الشخصي كما حدث في انقسام 1970م، جرَّاء الاضطرار لخوض جدل طويل لا يكاد ينتهي، ولا يخلو، في غالبه، من الحدَّة، مع رفاق نضال الأمس، وفيهم أصدقاء أحبَّاء، وقد باتوا ينادون، مدجَّجين بالسلطة وبنظريَّة (الرفاق السوفييت!)، بأن يقبل الشيوعيون بحلٍّ حزبهم، وبالانخراط في مؤسَّسات مايو السياسيَّة، وأجهزتها الأمنيَّة، وبأن يسلموا ذقونهم ويسلسوا قيادهم لـ (ديموقراطييها الثوريين)! وكان نجاح بعض الإجراءات في بعض البلدان التي تسنَّم (الديموقراطيون الثوريون) قيادها، كتأميم صناعة النفط في إيران مصدق، وتأميم قناة السويس والاصلاحات الاقتصاديَّة في مصر عبد الناصر، على سبيل المثال، هي مِمَّا أغوى السوفييت بأن يروا إمكانيَّة التغيير الاشتراكي تحت قيادة هذه الشريحة التي عدُّوا انقلابيي السودان ضمنها، ولمسوا وجهاً للشبه بينها وبين حركة (الديموقراطيين الثوريين) في روسيا ما قبل ثورة 1917م، دونما أدنى مراعاة لفارق العصر والظرفين الوطني والعالمي! كان انقسام 1970م، مقارنة بانقسام 1963م، أكثر وسعاً وعمقاً، إذ شارك فيه

قادة تاريخيون بلغ عددهم زهاء نصف عضويَّة اللجنة المركزيَّة وحدها! ورغم أن الكثير من الانقساميين الذين ربطتهم بفاروق علاقات صداقة استهدفوا اجتذابه إلى صفوفهم، وعملوا لتحقيق ذلك ما وسعتهم الحيلة، إلا أن جهودهم مُنيت، في النهاية، بالفشل الذريع، فقد ظلَّ قابضاً على جمر مبادئه، دون أن يفرِّط ولو في أقل القليل من مواقفه العمليَّة.

لذا، ما أن وقعت الحركة التصحيحيَّة التي قادها الشهيد هاشم العطا في 19 يوليو 1971م، حتى أيَّدها فاروق من خلال نشاطه الحزبي والنقابي. وما أن انهزمت في يومها الثالث، حتى سارع وزير التخطيط آنذاك، محمد عبد الحليم، لإصدار قرار ملهوج بفصل فاروق، كما جرى اعتقاله ضمن آلاف الشيوعيين والنقابيين وناشطي المنظمات الجماهيريَّة، حيث قضى الفترة حتى يونيو 1973م ما بين سجن كوبر بالخرطوم بحري وسجن شالا بدارفور.

قرار الفصل كان ملهوجاً لأن وزير التخطيط اتخذه بتاريخ 26 يوليو ليسري مفعوله بأثر رجعي اعتباراً من 19 يوليو! وكانت تلك اللهوجة هي حُجَّة طعن فاروق الرئيسة ضد القرار بعد خروجه من المعتقل. وهو الطعن الذي تابعه كلٌ المفصولين سياسياً، آنذاك، باهتمام شديد، باعتباره اختباراً test case أعدوا عُدَّتهم للتحرُّك في ضوء ما سيتمخض عنه من قرار كان متوقعاً بكلِّ المعايير القانونيَّة! لكن ثلاثة من القضاة الذين أوكل إليهم نظر ذلك الطعن تم نقلهم قبل إصدار الحكم! ثمَّ إن قراراً صدر عام 1975م باعتقال فاروق استتبع صدور قرار من الحزب بمغادرته البلاد، ثانية، فتسلل خلسة، هذه المرَّة أيضاً، إلى موسكو.

هناك انهمك فاروق في التحضير للدكتوراة، مستأنفاً، إلى ذلك، قيادته القديمة للنشاط الفكري والسياسي بين الطلاب السودانيين حول قضايا بلادنا التي كانت قد أضحت أكثر تعقيداً وصعوبة. لكنه واصل أيضاً، وبطريقته الفذة، مدَّ جسور العلائق الإنسانيَّة حتى مع خصومه السياسيين! ومن عجب أن تلك الطاقة الإنسانيَّة الراقية بالذات كانت كثيراً ما تضلل ليس فقط بعض مَن لم يخبروا جيِّداً معدنه الصافي المتفرِّد من أولئك الخصوم، بل وحتى بعض أصدقائه السياسيين! فليس نادراً ما أثارت دهشة وحيرة البعض من الأصدقاء، ممَّن يحسبون السياسة شجاراً لا ينقطع (!) مثلما ليس نادراً ما أغوت البعض الآخر من الخصوم، ممَّن أساءوا فهمها ولم يقدِّروها حقَّ قدرها، بتوهُّم إمكانيَّة استمالته، أو، على الأقل، تليين مواقفه الفكريَّة أو السياسيَّة، ولكن.. هيهات! وكان فاروق دائماً ما

يواجه هؤلاء وأولئك بسلاحه المجرَّب، شديد المضاء، والذي ظلَّ يتمنطق به طوال عمره: التفكه والسخرية! وقد حدث أن وقع أحد مسئولي الأمن بالسفارة بموسكو، آنذاك، ضحيَّة مثل هذا الوهم، حيث عدَّ تلك الطيبة ولين العُشرة رزقاً ساقه الله إليه (!) في وقت كان دارج الفولكلور الطلابي يعتبر أوهى تقارب مع تلك السفارة، أو أيٍّ مِن عناصرها، ضرباً مِن المحظورات التي لا تبيحها أيَّة ضرورات! هكذا انفتحت شهيَّة ذلك المسئول عن أخرها، وحسب أن بمكانه أن يقع على صيد وافر من المعلومات عن طريق تلك العلاقة، فراح يلفُّ ويدور حول (صيده) المرتجى، ظاناً أن الفقيد غير منتبهٍ إليه، حتى فوجئ به يقطع الطريق، ذات مساء، أمام مناوراته تلك، بأسلوبه الفريد الذي يمتزج فيه الحسم والوضوح باللطف وخفة الروح المعهودتين، قائلاً له وهو يضحك:

ــ "ياخ إنت بدل ما تلف وتدوِّر حاصل فارغ كده.. حاول اشتريني.. يمكن اوافق"!

لحظتها، فقط، أدرك المسئول، ربَّما بعد فوات الأوان، مع أيِّ صنف نادر من المناضلين كان يتعامل!

لم يكن التفكه والسخرية وحدهما هما عُدَّة فاروق في مجابهة الصعاب والعوائق، بل الصبر أيضاً. ولم أرَ، طوال صداقتي مع فاروق، مَن هو أكثر صبراً منه! وقد عبَّر هو بنفسه عن ذلك لشاويش السجن الذي قال له، لمَّا لمس منه إلحاحاً في طلب شئ ما:

ــ "يا دكتور خلي عندك صبُر يا خي"!

فما كان مِن فاروق إلا أن ردَّ عليه ضاحكاً:

ــ "شفت ليك زول عايز يبني الاشتراكيَّة في البلد دي.. وما عندو صبُر"؟!

جامعتا جوبا وأم درمان الأهليَّة
1979 ــ 2007م

●●●

عام 1979م غادر فاروق موسكو، بعد أن حصل على درجة الدكتوراة من جامعتها، ليلحق بزوجته د. أسماء السني بكارديف ببريطانيا، ومن هناك عاد للبلاد، حيث عمل، في البداية، أستاذاً بجامعة جوبا، ثم صار، في ما بعد، عميداً لكليَّة الاقتصاد بها.

كانت الحركة الإسلاميَّة قد أبرمت، وقتها، للتو، صلحها مع النميري، وشرعت في أنفاذ مخططها للتغلغل والسيطرة على كلِّ مرافق الدولة، بما في ذلك مؤسَّسات التعليم العالي تحت شعار (أسلمة مناهج الجامعات)، ممَّا كان يقتضي (أسلمة الأساتذة) ابتداءً!

في ذلك السياق بعث مدير الجامعة، ذات يوم، إلى فاروق بمذكرة صغيرة، مع شاب عرَّفه بنفسه قائلاً إنه طالب ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز. وعندما فضَّ فاروق مذكرة المدير وجده يوصي فيها بتعيين ذلك الشاب، على الفور، ليقوم بتدريس مادة (المحاسبة الإسلاميَّة)، على حدِّ تعبير المذكرة! لكن ما حدث (على الفور) فعلياً هو أن حِسَّ السخرية قد غلب على فاروق في تلك اللحظة، فعلق قائلاً بتلقائيَّته المشهودة: "محاسبة إسلاميَّة كيف؟! بالسبحة يعني"؟!

ما أن بلغت العبارة أسماع المدير، حتى جعل التخلص من فاروق شغله الشاغل، ولكن.. لا بُدَّ له من سبب! ثمَّ ما لبثت عبقريَّته أن تفتقت عن قرار بعزله، معلناً أنه إنما رأى في المنام أنه يعزله! فحرَّكنا، المرحوم عبد الله صالح المحامي وشخصي، إجراءات قانونيَّة ضدَّ ذلك القرار انتهت بإلغائه، وإعادة فاروق إلى موقعه، لولا أنه، وبعد وقت قصير من عودته، تقدم باستقالته ليخوض معركة انتخابات الخريجين عام 1986م. ثمَّ لم يجد في نفسه حماساً، بعد خسارته في تلك الانتخابات، للاستفادة من حقه في العودة مرَّة أخرى إلى العمل مع نفس المدير. غير أنه، وكعادته الأثيرة، لم يفوِّت فرصة تغليف ذلك بطبقة من السخرية الكثيفة، و..

ــ "المرَّة دي شاف في المنام إنو يفصلني.. أفرض المرة الجاية شاف إنو يضبحني.. أعمل إيه؟! الله الغني يا شيخ"!

ما أن علم الراحلان محمد عمر بشير وعبد الرحمن ابو زيد بخبر استقالة فاروق، وكانا مدركين لقدراته الأكاديميَّة الكبيرة، حتى سارعا إلى ضمِّهِ لجهود استكمال تأسيس جامعة أم درمان الأهليَّة، فأصبح منسقاً لكليَّة الاقتصاد والعلوم الإداريَّة، ثمَّ عميدها لعشر سنوات، استقال بعدها من العمادة ليصبح، حتى وفاته، بروفيسيراً للاقتصاد بلا أعباء إداريَّة.

وعلى كثافة ما شهدت تلك الفترة، التي لمع فيها نجمه كأشدِّ ما يكون اللمعان، من أحداث جسام أهمها وقوع انقلاب الثلاثين من يونيو 1989م وما تبعه من قمع غير

مسبوق كان نصيب الفقيد منه وافراً، وعلى جديَّة المهدِّدات التي صادفته خلال مسيرته العامرة بالتضحية عبر كلٍّ حقب الشموليات المتطاولة، دون أن تتفضل عليه الحكومة برخصة سلاح شخصيٍّ للدفاع عن نفسه، وأقرب ذلك إعلان جماعة من المهووسين إهدار دمه قبل عامين، ضمن قائمة ضمَّت مفكرين وكتاب ومثقفين آخرين مقابل عشرة آلاف دولار، فقط، للرأس (!) إلا أنه ظلَّ يواجه تلك المهدِّدات أجمعها بالمزيد من السخرية التي تطمئن المشفقين، وأرتال من الصلابة التي تفتُّ في عضد المجرمين، ومواصلة إراحة أعصابه بالأغنيات النوبيَّة وبصداح وردي وحنان النيل!

هكذا ظلَّ فاروق دائماً، علاوة على علمه الغزير، وعطائه الأكاديمي الثر، نموذجاً ساطعاً للنضال الذي لا يفتر، والعطاء الذي لا ينضب، ولطف المعاملة ورقتها، وحلاوة المعشر وطيبته، ونبل التعاطف الإنساني في أرفع أشكاله، ولين التواضع الجمِّ في أبهى صوره، مثلما بقي، إلى ذلك كله، (نصباً تذكاريَّاً) ضخماً للتلقائيَّة الشعبيَّة، وسرعة البديهة المثقفة، وطلاقة الروح الحُرَّة، وخفة الظلِّ النوبيَّة المشهودة!

مطار الخرطوم ومقابر فاروق
فجر وصباح الأحد 30 ديسمبر 2007م

●●●

رحمة الله عليك يا فاروق. سافرت للعلاج من اليرقان الخبيث الذي التقطته، ساعة نحس، بسجن شالا عام 1990م، وظلَّ ينهش كبدك الحرَّى لسنوات طوال، سوى أنك تعود إلينا الآن في صندوق! لكن.. "مَا المَنايا؟! إنَّهَا أقدارُنا/ وامتِدادُ البَحر أحضانُ السَّواحِلْ"، على قولِ جدليٍّ بديع لصفيِّك وقريبك المرحوم جيلي عبد الرحمن.

رحمة الله عليك، وأنت الذي طويت قلبك على زوجك د. أسماء السني وبنتيك د. غادة وساندرا، واللاتي أحببتهن حباً ملأ عليك حياتك، ومع ذلك لكم تمنيت أن لو كان لك ابن، في مثل ظروف التخلف الضارب بأطنابه في مجتمعنا، وكنت كثيراً ما تردِّد: "الموت ما بعيد، سواء جاء طبيعياً أو بفعل فاعل! لكن أكثر ما يقلقني المشاكل التي يمكن أن تواجههنَّ عقب موتي في ظروف عدم وجود رجل في البيت"! ولطالما عبَّرت عن حزنك

إزاء مشهد الغرباء يفتشون داخل غرفهن عندما يأتون لاعتقالك، وإزاء قلقهن عليك عندما تضطرُك ظروفك المعقدة للتأخر خارج المنزل بينما التهديد بالقتل يلاحقك!

طِبْ مرقداً، يا صديقي، واطمئن تماماً، فأنت لم تتركهنَّ وراءك قعيدات بيوت أو قاصرات علم أو مكانة اجتماعيَّة، وهنَّ، إلى ذلك، في حدقات عيون الشعب أجمعه، فهذه أمَّة جُبلت على الوفاء.

....

....

اللهمَّ إن الموت حق، بل هو الحقيقة الكبرى في هذه الحياة، وهذا فاروق أمسى في رحابك، وأنت الغنى الحميد لا تكلف نفساً إلا وسعها، فاغفر له بأضعاف ما جعلته به سبباً من أسباب الاستنارة والتفتح في هذا البلد.

اللهمَّ إن فاروق كان صبوراً، وأنت تحب الصابرين، وأميناً، وأنت لا تحب الخوَّانين، وحفياً بخلقك، ورسولك هو القائل إن الدِّين المعاملة، وشجاعاً جهوراً بكلمة الحق في وجوه الطواغيت، وخاتم أنبيائك هو من علمنا أن أفضل الإيمان كلمة حق في حضرة سلطان جائر.

اللهمَّ إن خير بريَّتك من أنبأنا بأن خيرنا خيرنا لأهله، وإنا لنشهد بأن فاروق كان خيرنا في بذل ما وهبته من عافية وعمر وعلم لا لأهله الاقربين، فحسب، إنَّما لأقوام السودان أجمعهم.

اللهمَّ حاشا أن نزكي فاروق عليك، فلا نقول إلا ما يرضيك "وما تدري نفس بأيِّ أرض تموت"، و"إنا لله وإنا إليه راجعون"، فاكرم نزله، يا ربُّ، ووسِّع مدخله، وآنس وحشته، وسلِّ وحدته، واجعل سيِّئاته حسناتٍ، وانقله من ظلمة اللحد إلى مراتع النور، ولا تفتنا بعده، ولا تحرمنا أجره، وأفسح له في قبره، وأجعله في أوَّل منازل الجنة.

وبعد، الوداع.. الوداع، طبتَ حياً وميِّتاً، و.. إِرُونْ جَنَّقْ تِيرْ فِيَّام.. يا حبيب!

المصادر:

(1) حوارات صحفيَّة مع الفقيد.

(2) أحاديث ومؤانسات شخصيَّة للكاتب مع الفقيد.

(3) حديث الأستاذ/ محمد إبراهيم نقد في خيمة الصحفيين الرمضانيَّة التي نظمتها مؤسَّسة (طيبة برس) ليلة 07/9/29.

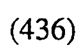
(4) رزنامة 07/10/2.

(5) كلمة الأستاذ/ حسن الوديع السنوسي، نائب مدير جامعة أم درمان الأهليَّة، في سرادق العزاء والتأبين الذي أقامته الجامعة نهار 07/12/27.

(6) مهاتفات الكاتب مع د. أسماء السني، أرملة الفقيد، لندن ــ الخرطوم، خــلال الأيــام التي سبقت وصول الجثمان فجر الأحد 07/12/30.

""

القَدَّال: كَثُرَتْ تَوَاريخُ المَرَاثِي!



"ظِلُّها يَمتَدّ..
لا يَمتَدُّ أبعَدَ مِن مَدَى البَصَرِ الكَلِيلِ،
بِأيِّ شَجْوٍ نَحتَمِي"؟!

مطلع
PRELUDE
مقابر الجريف ــ عصر الأحد 2008/1/6م

●●●

غافلتنا واختفيت!

كعادتك القديمة ذاتها، قبيل نهايات العَشَاءات، غافلتنا واختفيت!

لم تترك لنا فرصة لنثلم رغبتك في ما انتويت من مغادرة عجول، ريثما تبلغ بنا آخر أمداء مشروعك التنويريِّ البديع، أو حتى لمحاولة استبطائك قليلاً ولو بغواية أن (الحلو) قادم لا ريب فيه، وأن (المُرَّ) آيل، بلا شكٍّ، إلى زوال (!) وإنما باغتتنا، ظهيرة ذلك الأحد، بطيِّ طروسك، وتجفيف أقلامك، وانسرابك، هذه المرَّة، من الحياة كلها، خفيفاً.. خفيفاً، كما الضوء من خصاص النافذة، والماء من فرجات الأصابع!

عندما التقينا، آخر مرَّة، صباح الأحد السابق على أحدك، في وداع فاروق بمقابر فاروق، ولما يكن قد التأم، بعد، جرح عابدين، كان بمستطاعنا، لو مكَّنتنا من ذلك شيئاً، أن نلمح الشحوب البادي على وجهك الطيِّب، والعلة الناشبة في عينيك الوادعتين، لولا حماسك الطاغي، يومها، وأنت تستدعي، في ذلك المكان القفر بالذات، أعذب ذكرى الأحباء الراحلين تباعاً، وقد كنتم الأجمل في بواشقنا طرًّا، وتجترُّ أسخي عطاياهم التي لا حصر لها، وأروع حكاياهم التي تكاد لا تنضب، فلكأنك كنت توعز إلينا، من طرف، بآخر وصاياك عن كيف يجدر أن نودِّعك أنت نفسك حين يحين الحين!

لكننا، ونحن أسرى هذا الصلصال الكتيم ودخنة الحمأ المسنون، غفلنا، فما تنبَّهنا لقسوة ما كنت تعاني وتجهد أن تخفي وراء حماسك من ألم مُمِض، وما درينا أن أوانك الذي لن تقدِّم فيه أو تؤخر قد أزف، وأنه آتٍ لا محالة، وأنه لم يعُد يفصل بينك وبينه سوى.. أسبوع.. أسبوع واحد فقط!

الذبحة

الخرطوم ــ أم درمان ــ الخرطوم

نهار الأحد 2008/1/6م

●●●

التاسعة والنصف صباحاً. قاد سيَّارته السيريون الصغيرة بنفسه، في معيَّة زوجته فاطمة وابنته جوليا، متجهين من منزلهم بحي البستان بالجريف إلى جامعة الخرطوم، حيث نزلت جوليا، وغشي هو قسم التاريخ بكليَّة الآداب لبعض الوقت، قبل أن ينطلق بصحبة فاطمة لزيارة أصهاره آل باعبود بحي الموردة بأم درمان.

هناك أحسَّ بأن الوخز الذي ظلَّ يتحمَّله، متجاهلاً إيَّاه، طوال الأيام الماضية آخذ في التفاقم رويداً رويداً، ثمَّ ما لبث أن استحال إلى نصال تغوص في الرئتين، تتقاطع بين الأضالع، تنهش منه الصَّدر حتى لتكاد تثقله مزقاً. أسرَّ لفاطمة بما يعاني، وبما لم يعُد يطيق معه تجمُّلاً أو اصطبارا، وهو الحمول الصبور طوال عمره، فلا بُدَّ له من الاسراع إلى عيادة عديله د. السر عبد الماجد بالخرطوم. ألحَّت فاطمة، من فوق لجَّة التياعها، في إقناعه بمرافقته، لولا أنه أثناها راجياً منها عدم إزعاج أهل البيت، ومطمئناً إياها بأن الأمر لا يعدو أن يكون مجرَّد ارتفاع طفيف في نسبة السكر في الدم، وسرعان ما سيعود للاستقرار. وللمرَّة الثالثة، في ذلك النهار الأغبر، قاد سيارته بنفسه، منكفئاً على مقودها بيدٍ راح يسري فيها الخَدَر، وأخرى تكاد تسحق الصدر، تحاول إطفاء جمر اشتد أواره، في تلك اللحظات، وامتدت ألسنة لهبه المتصاعدة إلى ما وراء الكتفين، بينما هو يئن، ويلهث، ويشهق، ويتصبَّب عرقاً. كان، في الواقع، يلفظ آخر أنفاسه.

تجاوزت الساعة منتصف الظهيرة حين دلف إلى داخل العيادة، بحالته تلك، وبسنوات عمره التي تجاوزت السبعين، البروفيسير محمد سعيد القدَّال، المناضل الشيوعي، والمؤرِّخ الباحث، والمفكر الكاتب، والمعلم المربي، والأستاذ الجامعي الذي تخرجت على يديه، طوال نصف قرن من العطاء الاكاديميِّ الثرِّ، أجيال من تلاميذ المرحلة الثانويَّة، فضلاً عن الآلاف من طلاب شهادة الأساس والدراسات العليا بجامعتي الخرطوم وعدن،

والإنسان الهاش الباش، من قبل ومن بعد، والذي تفتر الثغور عن وضيئ الابتسامات لمرآه، وتنقشع التقطيبات من على الجباه متى أطل.

لكنه ما أن خطا بضع خطوات، ونطق ببضع كلمات، ساعة الشؤم تلك، حتى راح ذلك الهَرَمُ الضخمُ يتقوَّض، يتداعى، يتلاشى، ثمَّ يستحيل طيفاً يسبح في بريق الشعشعات النورانيَّة، تحمله أجنحة الملائك الفضيِّة لتعبر به البرزخ القصير ما بين عالم الأجساد وعالم الأرواح.. مرَّة وللأبد!

الخليفة سعيد القدَّال
دويم ود حاج ـ القضارف
القرن التاسع عشر

●●●

وُلد محمد سعيد عام 1935م، في أسرة دوَّن هو في تاريخها فصلاً من أمتع فصول الكتاب الذي خصَّصه لسيرة والده الشيخ القدَّال باشا. فلا بُدَّ، لدى الحديث عن سيرة محمد سعيد في مقام تأبينه، من الحديث عن أسرته، ضربة لازب، لا من باب الوفاء، فحسب، لما أحب هو نفسه الحديث عنه، وإنما لإبراز أهمِّ العوامل والمؤثرات التي انعكست على تكوينه الشخصي من ملامح وتراث وتقاليد هذه الأسرة العريقة ذات القدم الراسخة في التصوُّف، والتي تنحدر من (الدويحيَّة)، أحفاد غلام الله بن عائد الذين ينتهي نسبهم إلى الإمام علي كرَّم الله وجهه. و(الدويحيَّة) فخذ علم وصلاح من أفخاذ (البديريَّة الدهمشيَّة) بقرية (دويم ود حاج) بمركز (مروي) في منطقة قبيلة (الشايقيَّة)، ولهم فيها وشائج أرحام قديمة. ومنذ مطالع القرن التاسع عشر التحموا بالطريقة (الختميَّة)، وبسندها الأهمِّ بين الطبقة التجاريَّة الناشئة، وبالأخص منذ زيارة السيِّد محمد عثمان الميرغني، تلميذ السيِّد احمد بن ادريس، للمنطقة للتبشير بالطريقة عام 1818م. لكنهم ما لبثوا أن هاجروا وتوزَّعوا بين القضارف وسنجة وكسلا أوَّل تأسيسها، على يد الحكم التركي ـ المصري عام 1840م، وذلك لسببين: أحدهما عام يتصل بالهزَّة الأوليَّة التي أحدثها في جدران التنظيم القبلي، خلال القرن التاسع عشر، ظهور السوق القومي وبداية التبادل السلعي النقدي، حيث شرعت القبائل في تبادل النزوح بين أرجاء البلاد، والكفٍّ عن التشبُّث

بمناطق ارتكازها الجغرافيَّة التي تمثل الرمز الأكبر لعصبيَّتها. أما السبب الآخر فخاص يتعلق بسوء التفاهم الذي كان لحق بعلاقة (الدويحيَّة) مع (الشايقيَّة) عقب هزيمة الأخيرين في (موقعة كورتي) في ملابسات غزو محمد علي للسودان عام 1821م، وكانوا قد عوّلوا، بالكليَّة، على (الدويحيَّة) أن يكتبوا لهم تمائم تقيهم الفتك، وتضمن انتصارهم على الجيش الغازي.. ولكن هيهات!

كان جدُّه الخليفة سعيد القدال قد تلقى قدراً من التعليم، بخلاف الشائع بين أبناء جيله: ممَّا عمَّق من معارفه وأهَّله لابتناء خلوة بها ألف من الطلاب. وقد اختار، أوان الهجرة، أن ينزح مع أسرته إلى شرق السودان، مثلما نزح إليه أيضاً، في ما بعد، أصهاره آل قمر الأنبياء وآل التهامي من قبيلة (الجعليين) فرع (النفيعاب)، فوجدوا فيه مرتعاً خصباً لممارسة حرفتهم ــ الزراعة. وسرعان ما أضحى الجد خليفة للسيِّد الحسن الكبير، ثم خليفة، من بعده، لابنه السيِّد محمد عثمان الثاني الذي هاجر معه إلى مصر أوان اندلاع الثورة المهديَّة، ولم يعُد إلا بعد انتهاء دولتها، ليصبح خليفة للسيِّد أحمد بن محمد عثمان، وليرتقي، من ثمَّ، في سلك الطريقة حتى تبوأ موقع (خليفة الخلفاء) ولقب بـ (الخليفة سعيد لحَّاق بعيد)! وعند عودته استقرَّ، أوَّلاً، بالقضارف، حيث مارس الزراعة، وتزوَّج، وهو في التسعين، من فاطمة بنت محمد عثمان قمر الأنبياء، أرملة شقيقه عبد الرحمن الذي كان له منها داود وإسحق وعبد الرحيم، كما كان له أيوب من زوجته الأخرى زهرة بنت القدال.

الشيخ القدَّال سعيد
كسلا ــ الخرطوم ــ سنكات ــ حضرموت
النصف الأوَّل من القرن العشرين

●●●

في القضارف، عام 1903م، أنجبت فاطمة للخليفة سعيد، قبيل وفاتها، ابنه الشيخ القدال، والد محمد سعيد، وكان للخليفة ابن من زوجة أخرى هو حسن. وانتقل الجدُّ بأسرته هذه إلى كسلا، حيث أقاموا بحي (الختميَّة) في سفح جبل (التاكا) عند نبعٍ (توتيل). وأزهرت للأسرة الكبيرة، على يديه، صلات ممتدَّة وعلائق متشابكة داخل كل القبائل

ذوات الشوكة، وقتها، (كالشكريَّة) في (البطانة)، و(الضبانية) في (تومات ود زايد)، وغيرهما، ممَّا مهَّد سبل هذه الصلات والعلائق لأبنائه وأحفاده من بعده.

بدأ الشيخ القدال تعليمه باكراً على يدي والده الخليفة سعيد، فورث عنه علمه، وعلاقته بـ (الختميَّة)، وصلاته بالقبائل الكبرى، فارتكز، في مقبل أيامه، على هذه العُمَد الثلاث، مضيفاً إليها، لاحقاً، عُمدة رابعة تمثلت في البعد الخارجي لصلاته وعلائقه، من خلال عمله في حضرموت بجنوب شبه الجزيرة العربيَّة. وواصل الشيخ الوالد تعليمه في خلوة الختميَّة بكسلا، وانتقل، بعدها، مع أخيه حسن، إلى المدرسة الأوليَّة بحي (الكارة) الذي يبعد عن حي (الختميَّة) بمسافة سبعة أميال كانا يقطعانها، يومياً، وعلى مدى أربعة أعوام، على الإقدام! ثمَّ انتقلا إلى (مدرسة العُرَفاء) بالخرطوم، والتي لم يكن دخولها متاحاً لغير ذوي الحظوة من أبناء الوجهاء والمرضي عنهم من الإدارة البريطانيَّة، وفيهم أكابر الختميَّة، ولا غرو، فقد كانت متخصِّصة في تدريب وتخريج مُعلمي المدارس الابتدائيَّة والقضاة الشرعيين، وهي مهن ذوات أثر وخطر أوان ذاك! ومِن أبرز مَن قاموا على التدريس في (مدرسة العُرفاء) الشيخ البنا والشيخ بابكر بدري. على أن خريجيها، من المعلمين بالأخصّ، كانوا صفوة تميَّزت، لا في حقل التدريس فحسب، بل وفي حقول العمل الوطني كافة، فسطعت من بينهم أنجم أضاءت الدروب، بقدر القدرة المتاحة، صوب التنوير والحداثة، بمعايير ذلك الزمان، ووفق ظرفهم التاريخيّ المُحدَّد.

تخرَّج الشيخ القدال عام 1918م، فجرى تعيينه مطلع عام 1919م معلماً بالمدرسة الابتدائيَّة بكسلا، موطنه الذي يعرفه. وما لبث أن انغمس في النشاط الاجتماعي والثقافي الذي ارتبط، على نحو أو آخر، بطموحات سياسيَّة وجدت التعبير الأكمل عنها في ثورة 1924م. لكن هزيمتها نشرت فوق البلاد سحائب داكنة أطلق عليها محمد سعيد فترة "الردة والانكفاء"، على ما اتسمت به من نشاط أدبي حاول المتعلمون بطريقه التعويض عن مرارتها. وعلى الرغم من نشأته المحافظة، وابتعاده عن العمل السياسي المباشر، إلا أن سمات التمرُّد لم تكن لتخفى في شخصيَّة الشيخ القدال. فإلى جانب اهتمامه بتاريخ (الختميَّة)، وإعانته للباحث الأمريكي جون فول في هذا الشأن، نشط الشيخ أيضاً، خلال تلك الفترة، بنادي الموظفين بكسلا، حيث أنشأ جمعيَّة (ثمرة القراءة) التي كانت منبراً ثقافياً مهماً، كما عُني بأسطورة المحلق مع تاجوج، وشعره فيها، فحفظ الكثير منه، حتى لقد اتخذه الشيخ صالح ضرار مرجعاً أساسيَّاً له في بحثه في هذا المجال. وإلى ذلك مارس

هو نفسه قرض الشعر، وقد نشر محمد سعيد بعض قصائده ضمن ملاحق كتابه المار ذكره. ولعلَّ الإدارة البريطانيَّة لم تستسغ نبرات التمرُّد أو عدم الرضا تلك، والتي تبدَّت في بعض تعبيراته وأشعاره، فحرمته من وظيفة نائب المأمور التي تقدَّم لشغلها أكثر من مرَّة، بينما اختارت أخاه حسن. فانطوى الشيخ الوالد على مشاعر إحباط كثيفة بفعل تلك المعاملة الإداريَّة، ممَّا فاقم، ضغثاً على إبالة، من مشاعر الأسى التي كانت قد اجتاحته أصلاً، قبل ذلك، إثر وفاة زوجته الأولى، بُعيد إنجاب ابنتهما الكبرى نفيسة بوقت قصير، ثم فشل تجربة زواجه الثاني من ابنة خاله، والتي انتهت إلى فراق.

دفعت جملة تلك الظروف الشيخ الوالد، من باب البحث عن السلوان، والتأسِّي بما يعين على الصبر، للاستغراق في العمل بشكل خلاق، الأمر الذي كشف عن مقدرات تربويَّة وإداريَّة مذهلة لديه، ممَّا انعكس في النتائج الباهرة لأدائه بسنكات عندما نقل إليها مترقياً إلى ناظر لمدرستها الأوليَّة خلال الفترة من 1927م إلى 1938م. فعلى الرغم من أنها كانت المرَّة الأولى التي يتولى فيها موقعاً قيادياً، وأن البيئة الاجتماعيَّة للمدينة كانت غريبة عليه تماماً، ولا معرفة له بتركيبتها السكانيَّة، وغالبها من قبائل (البجة)، وأهمُّ فروعهم (الهدندوة الأرتيقا)، و(الأمرأر)، و(البشاريين)، و(البني عامر)، وهم قوم رعاة ذوو عِزَّة ومنعة وترحال دائم، ولهم لغتهم الخاصَّة، ومزاجهم الخاص، ونمط حياتهم التي تنفر من التعليم النظامي، ولا مكان فيها لطقس المدرسة التي تأخذ الأبناء بعيداً عن هموم الأسرة، وعلى الرغم من أن تجربة سلفه في ذلك الموقع، ولعلَّ تلك هي الناحية الأخطر، قد باءت، قبل وقت قريب، بفشل مُدوٍّ، إلا أن شيخ القدال شمَّر، مع ذلك كله، للتحدِّي الصعب، وتصدَّى للرهان العسير. فاتخذ منهجاً حكيماً يعتمد لا على قدراته الشخصيَّة، وإنما على استثمارها في استنفار طاقات الآخرين. وبما أن المدينة كانت من أهمِّ مراكز (الختميَّة)، فقد بدأ بشق طريقه إلى زعامتها المطلقة، متمثلة في الشريفة مريم، ولم يجد صعوبة في ذلك، بل لم يكن متصوَّراً أن يجد، وهو مَن هو سليل أعرق بيوت (الختميَّة)، وابن (خليفة الخلفاء)! ومِن ثمَّ شرع الشيخ في تعلم (البداويت)، لغة (البجة)، والاندماج في تقاليدهم القبليَّة، والاقتراب من زعمائهم، والتعرُّف إلى رموزهم، وإلى القيادات الاجتماعيَّة والشخصيات ذات الوزن، فكوَّن منهم لجنة للمدرسة يسَّرت له إدارتها، والتعامل مع التلاميذ وأولياء الأمور، والوقوف على طبيعة المشكلات التي تتسبَّب في نفورهم من التعليم. فكان أن شهدت تلك الفترة عدداً من المشروعات الواقعيَّة المبدعة التي أسهمت في

تذليل تلك المشكلات للتلاميذ وأسرهم، بأقصى مرونة تقتضيها أوضاع المجتمع المحلـــي، وما تتسم به من فقر مدقع، كصندوق التبرعات الجماعيَّة الذي عُرف بــ (مـــال الملـــيم)، إضافة إلى التبرُّعات الفرديَّة لزعماء القبائل وكبار التجار، والدخل الذي تدرُّه العـــروض السنويَّة لوحدة السينما التابعة لمصلحة المعارف، فضلاً عن دخل الأنشطة التي يقوم بهـــا التلاميذ بأنفسهم، كتقديم المسرحيات والألعاب فـــي المواســـم بمقابـــل رمـــزي للفرجـــة، وممارستهم الزراعة لمدَّة أربع ساعات يومياً في حقول خصِّصت لهذا الغـــرض، بحيـــث يعود دخل محصولها لدعم المدرسة، وما إلى ذلك. واتبعت لجنة شيخ القدال تلك أســـلوباً فريداً في معالجة مشكلات المدرسة. فقد رفض كثير من التلاميذ، مـــثلاً، أداء الجمبـــاز، كونه لا يتناسب وأعرافهم القبليَّة، فحُسم الأمر بالتصويت. وبما أن أغلبيَّة التلاميذ صوَّتوا ضد الجمباز، فقد ألغي وأحلت محله الألعاب المحليَّة. ويثمِّن محمد ســـعيد عاليـــاً الأفـــق الواسع لذلك المنهج في إدخال التلاميذ محيط القيم والممارسة الديموقراطيَّة بيسر وسلاسة.

أمتد تأثير تجربة مدرسة سنكات التي كسرت الحاجز القديم بين البجة والتعلـــيم إلـــى مدرسة جبيت المجاورة، فتكونت لجنة مشتركة لهذا الغرض. ولم يقتصر خيـــال الشـــيخ المبدع على تعليم أبناء تلك القبائل في المرحلة الأوليَّة فحسب، بل كان سبَّاقاً أيضـــاً إلـــى طرح فكرة (صندوق البجة) كمجهود خيري لدعم أبنائهم الذين يلتحقون بالمراحل الدراسيَّة العليا، حتى لا يقف المال عائقاً دون مواصلة تعليمهم.

في سنكات تزوَّج الشيخ القدال، عام 1933م، زواجه الثالث الذي استقرَّ حتى وفاتـــه، من زينب بنت عثمان مكي، فأنجب منها هناك فاطمة ومحمد سعيد، كما أنجب، فـــي مـــا بعد، مريم ورجاء ومحمد الحسن وإحسان.

وقد هيَّأ الشيخ القدال، بما أبرز من قدرات وما راكم من خبرات في تعليم أبناء البجة، لاختياره للعمل بحضرموت في جنوب شبه الجزيرة العربيَّة خلال الفترة من 1939 وحتى عودته متقاعداً عام 1957م، فاصطحب أسرته إلى هناك، وفيها طفله محمد سعيد، مُدشـــناً فصلاً ملحمياً آخر من مأثرته المحفوفة بالبذل والإنجاز، حيث ما لبث أن أثبـــت جـــدارة أهَّلته لمنصب وزير المعارف ثم رئيس الوزراء في ذلك البلد الذي ما يزال أهله يحفظون عاطر ذكراه وطيب سيرته.

الولدُ الحَضرَمِي
حضرموت ـــ أم درمان
1939 ـــ 1958م

●●●

عند ولادته بسنكات، عام 1935م، اكتسب محمد سعيد اسماً ثانياً، هو هاشم، تيمُّناً بوالد الشريفة مريم. ولمَّا سافر مع والده إلى حضرموت عام 1939م كان طفلاً لم يتعدَّ الرابعة من العمر. وهناك ألحق، عام 1942م، بالمدرسة الأوليَّة التي أكملها عام 1946م، ودخل المدرسة الوسطى التي قضى فيها السنوات الثلاث الأولى، قبل أن يرسله والده إلى السودان للالتحاق بمدرسة أم درمان الأميريَّة الوسطى، والإقامة بمنزل خاله عمر ارباب بحي (أبروف). ويذكر صديق عمره صلاح الزبير أن لهجة محمد سعيد الحضرميَّة، أوان ذاك، كانت مثار تندُّرات زملائه وأصدقائه أولاد أم درمان في الحيِّ وفي المدرسة، على أنه كان يستقبلها بضحكات صافية، وروح طيِّب ودود، وبشاشة طفوليَّة غاية في العذوبة هي بعض طبعه الأصيل الذي لم يتغيَّر قيد أنملة، بل ظلَّ يكسبه المزيد من الصداقات الحميمة حتى آخر أيام حياته.

أكمل (الولد الحضرمي) المرحلة الوسطى عام 1950م، والتحق بمدرسة حنتوب الثانويَّة حتى العام 1954م، حيث جلس لامتحان الشهادة السودانيَّة، وأحرز نتيجة ممتازة أهَّلته للالتحاق بكليَّة الآداب بجامعة الخرطوم التي تخرَّج فيها عام 1958م.

المُعلم والمُؤرِّخ الماركسي
1964 ـــ 2008م

●●●

فور تخرُّجه التحق محمد سعيد بوزارة المعارف لممارسة مهنة الشيخ القدال.. التدريس. فعمل مدَّة أربع سنوات معلماً لمادة التاريخ ببعض المدارس الثانويَّة، من بينها (الخرطوم الثانويَّة) و(أم درمان الأهليَّة الثانويَّة). واقترن، خلال تلك الفترة، بزوجته إلى وفاته فاطمة باعبود.

وفي 1962م ابتعث للتحضير لدرجة الماجستير بجامعة فرنزو بولاية كليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكيَّة، فنالها عام 1964م عن الرسالة التي أعدَّها حول دبوا W.E.B. Dubois، المفكر الإفريقي ومؤسس حركة البان آفريكانيزم، ثمَّ قفل عائداً مع زوجته إلى السودان قبيل ثورة أكتوبر بعد أن رزقا في أمريكا بابنتهما الكبرى نازك.

طبيعة البحث الذي أجراه محمد سعيد لإعداد رسالته تلك، أتاحت له أن يتعمق في دراسة الكثير من مصادر الماركسيَّة كفلسفة تجمع عضوياً بين الماديَّة التي تشمل قوانين التطوُّر الاجتماعي، وبين المذهب الديالكتيكي العلمي في التطوُّر، وتتحدَّد مكانتها في نسق المعرفة العلميَّة بتعميمها لنتائج العلوم كافة، من ناحية، وتزويدها إياها بمنهجيَّة متماسكة لدراسة الظواهر، من الناحية الأخرى، فتصبح، بهذه الكيفيَّة، وبعكس كلٍّ الفلسفات السابقة عليها، أداة لتغيير العالم، لا مجرَّد تفسيره أو فهمه.

ورويداً رويداً ترسَّخت الماركسيَّة، كنظريَّة في حقل العلوم الاجتماعيَّة، في عقل ووجدان المعلم والمؤرِّخ الناشئ، وقتها، ممَّا جعله يبادر، فور عودته، إلى مفاتحة صديقيه محمد نور السيِّد وأبو زيد محمد صالح حول رغبته في الانضمام لعضويَّة الحزب الشيوعي. فقدَّمه نور إلى صديقه عبد الخالق الذي داعبه معلقاً على تلك الرغبة وهو يطلق ضحكة عالية:

ـ "دي أول مرة يجينا مثقف راجع من أمريكا وعايز ينضم للحزب"!

وعلى الرغم من كثرة ما جرى من حوارات ومحادثات بين الرجلين عبر السنوات التالية، إلا أن الحوار العميق الذي دار بينهما في ذلك اللقاء الأوَّل بالذات، وما اكتسى من طلاقة وتفاؤل، وثورة أكتوبر تدقُّ، حينها، على الأبواب بقوَّة، ظلَّ راسخاً، بأدقِّ أدقِّ تفاصيله، في ذاكرة محمد سعيد حتى آخر العمر. وبالنتيجة لم يلتحق بالحزب فحسب، بل نشأت بينه وبين عبد الخالق، في المستويين الفكري والإنساني، صداقة شخصيَّة توطدَت مع كرِّ الأيام وتواتر الحادثات، من تلك الساعة حتى إعدام الشهيد عام 1971م. وكم كان ماساً بشغاف القلوب أن تذكرنا كلمة التحالف الديموقراطي بأمريكا في نعيها لمحمد سعيد بما كان قد قال هو نفسه، في وصف محاولة تغييب عبد الخالق وإبعاده عن ساحات النشاط الثوري في الوطن على أيام انقلاب (مايو) الأولى، مستعيناً ببيت الشعر البديع الذي تتفجَّر ينابيع جماليَّته من المزج البليغ بين دياليكتيك الصورة ودياليكتيك اللغة: "لن

يَسُوقوا البَحرَ للمَنفَى وقاعُ المَوج فينا"! ويا طالما افتتن بدياليكتيك الإعلاء اللغوي، في الشعر والنثر معاً، وشغف.

لم يتعلق محمد سعيد بالدياليكتيك ذهنياً فقط، بل كانت رحلته المعرفيَّة والفكريَّة والسياسيَّة نفسها تجسيداً حياً لأهمِّ قوانينه، حيث قطعت شخصيَّته مع التنشئة (الختميَّة) المحافظة من جهة، واحتفظت، من جهة أخرى، بإرث الخليفة سعيد والشيخ القدَّال في التوادد والتراحم، وحبِّ التعلم والتعليم، وتعميق الصلات الاجتماعيَّة وتوسيعها، والاستغراق في الكدح الشريف وإتقان خدمة الآخرين، وإلى ذلك أضافت تلك الرحلة إلى شخصيَّته، من جهة ثالثة، حسَّ التمرُّد على القديم ورفض الاستكانة للأفكار والأوضاع البالية حتى لو اقتضى الأمر التضحية بلين العيش، ودعة الاستقرار العائلي، بل وبالحياة ذاتها. وكان ذلك كله ممَّا انعكس في اختياره الانتماء لهذا الحزب الصغير عن يقين واقتناع تامَّين، ومن ثمَّ في مجمل مسيرته النضاليَّة والأكاديميَّة والثقافيَّة العامرة بالبذل، رغم كلِّ الصعاب المحيطة، بلا أوهى بارقة انتظار لحمدٍ، والمحفوفة بالعطاء، حتف أنف المخاطر المحدقة، دونما أدنى توقع لمنٍّ أو سلوى.

هكذا انطلق محمد سعيد، منذ ذلك الوقت، يفجِّر طاقاته الإبداعيَّة داخل الحزب بالعمل في حلقاته الدنيا والعليا، من فروع العمل والسكن إلى المكاتب والهيئات المركزيَّة في شتى مجالات التأمين والدراسات الإسلامية ولجنة البرنامج التي ظلَّ ينفذ تكليفاتها، برغم الداء العُضال، حتى آخر رمق في حياته، وغيرها. كما انطلق، في ذات الوقت، يبذل جهده الخلاق في مختلف الحقول الأكاديميَّة والفكريَّة والثقافيَّة والنقابيَّة، سواء من خلال تدريسه لمادَّة التاريخ بمعهد المعلمين العالي (1964 ـ 1973م)، وكليَّة الآداب بجامعة الخرطوم (1981 ـ 1992م)، وكليَّة الآداب بجامعة عدن (1993 ـ 2000م)، ثم كليَّة الآداب بجامعة الخرطوم مجدَّداً (2000 ـ 2008م)، أو من خلال نشاطه في رابطة المعلمين الاشتراكيين، ونقابة الأساتذة، واتحاد الكتاب الذي انتخب نائباً لرئيسه من 1986 إلى 1989م، أو ما إلى ذلك من منصَّات العمل العام.

وفي عام 1968م عاود محمد سعيد إجراء منهجه المادي التاريخي مجدَّداً على الرسالة التي تقدَّم بها إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة الماجستير للمرَّة الثانية، بعنوان (منطقة القضارف والقلابات في عهد الدولة المهديَّة)، تحت إشراف د. عباس إبراهيم، وقد صدرت الرسالة، لاحقاً، في كتاب بعنوان (المهديَّة والحبشة) عام 1973م، ثم أردفه

بإصدار كتابه (الإمام المهدي: لوحة لثائر سوداني) عام 1976م. وكان قد أصدر قبل ذلك، وضمن هذا السياق أيضاً، تحقيقه المشترك.لكتاب (الحــرب الحبشــيَّة الســودانيَّة) عــام 1972م. والواقع أنه، ومنذ أن أصدر في مايو 1971م كتيِّبه القيِّم الموسوم بـ (التعليم في مرحلة الثورة الوطنيَّة الديموقراطيَّة)، ضمن سلسلة (كتابات سودانيَّة) بإشــراف عبــد الله علي إبراهيم، لم تنقطع إسهاماته الفكريَّة طوال السنوات التالية، ما عدا الفترة مــن 1978 إلى 1981م، وهي الفترة التي انهمك خلالها في إعداد رسالته لنيل درجة الــدكتوراة مــن جامعة الخرطوم، بعنوان (السياسة الاقتصادية للدولة المهدية)، تحــت إشــراف صــديقه البروفيسير يوسف فضل حسن، وقد صدرت في كتاب بنفس العنوان عام 1987م. وبعــد نيله درجة الدكتوراة عام 1981م استأنف رفد المكتبة السودانيَّة بنتائج بحوثــه ودراســاته الباهرة في التاريخ وغيره. فأصدر (الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب 25 مــايو) عــام 1985م، و(الإسلام والسياسة في السودان: 621 ــ 1985م) عــام 1992م، و(الانتمــاء والاغتراب: دراسات ومقالات في تاريخ السودان الحديث) عام 1992م، ثمَّ أصدر سـفره الذي يكاد المختصُّون يجمعون على قيمته الرفيعة (تاريخ الســودان الحــديث: 1820 ــ 1956م) عام 1992م، كما أصدر (الشيخ القدال باشا: مُعلم ســوداني فــي حضــرموت: ومضات من سيرته: 1903 ــ 1975م) عام 1997م، وكوبر: ذكريات معتقل سياسي في سجون السودان) عام 1997م، و(السلطان علي بن صلاح القعيطي: نصــف قــرن مــن الصراع السياسي في حضرموت) بالاشتراك مع علي بن صلاح القعيطي عــام 1998م. و(معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني: 1946 ــ 1975م) عام 1999م، و(المرشد إلى تاريخ أوربا الحديث: من عصر النهضة إلى الحرب العالميَّة الثانيــة) عــام 2000م، و(الدليل إلى كتابة الأبحاث الجامعيَّة) بالاشتراك مع د. صالح علي باصرة عــام 2000م، و(الشيخ مصطفى الأمين: رحلة عمر من الغبشة إلى هامبورج) بالاشتراك مع د. عاطف عبد الرحمن صغيرون عام 2003م. وإلى ذلك قدَّم ونشر ما لا حصر له من الدراســات والأوراق البحثيَّة والمقالات الصحفيَّة داخل وخارج السودان، كما وله العديد من التــراجم عن الإنجليزيَّة، أبرزها: (حضرموت: إزاحة النقاب عن بعض غموضها) عــام 1997م، و(رحلة في جنوب شبه الجزيرة العربيَّة) عام 1998م، و(القات) عام 1999م، و(تــاريخ الطريقة الختميَّة في السودان) عام 2003م. وما يزال قيد النشر عدد من مؤلفاته التي ظلَّ عاكفاً عليها حتى أيامه الأخيرة، وأهمُّها: (الإنفاق في سياق النصِّ القرآنــي)، و(خــواطر تاريخيَّة حول أزمة الديموقراطيَّة).

وفي كلٍّ نتاجاته الفكريَّة، في حقل التاريخ السوداني الحديث بالأخص، إهتمَّ محمد سعيد بدور الطبقات والفئات العريضة التي زرعت وشيَّدت وقاتلت وحملت عبء الإنتاج الاجتماعي. وأعمل عقلاً نقديًّا منفتحاً في تعميم استنتاجاته الأساسيَّة بلا انكفاء أو تعصُّب، وأبدى براعة فائقة في تطبيق منهجيَّته الماركسيَّة على قاعدة مبادئ البحث العلمي المتضمَّنة في الماديَّة الدياليكتيكيَّة والماديَّة التاريخيَّة، جاعلاً من حراكات الجماهير، دونما إغفال لدور الفرد ولكن بعيداً عن المُغالاة الفجَّة، هدفاً لدراسة المتغيِّرات عبر الأزمنة المختلفة، بدلاً من الرصد الرتيب للأحداث، والمراكمة الكميَّة للوقائع، بصورة توصيفيَّة لا تقطع أرضاً، في المنظور المعرفيّ، ولا تبقي ظهراً.

بأدواته المنهجيَّة هذه تميَّز محمد سعيد، فتمكن من أن يسهم إسهاماً رفيعاً في الارتقاء بالصراع الفكري من درك اللجاج المقيت إلى ذروة الحجاج المبدع، دافعاً بالمزيد من الرياح العفيَّة في أشرعة الإجابات المرغوب فيها لأسئلة الفكر التاريخي الأساسيَّة، بما يتجاوز السودان إلى خارجه.

السجين الحُر

وطن محمد سعيد نفسه، منذ البداية، على التهيُّؤ لكلٍّ احتمالات المخاطر التي يمكن أن تجلبها إليه خياراته الفكريَّة والسياسيَّة الجريئة. ومع ذلك، عندما جاءت تلك المخاطر تترى تباعاً، وتتكالب عليه من كلٍّ حدب وصوب، لم يدَّعِ الراحل في مواجهتها فولاذيَّة أسطوريَّة تعصمه من تلقائيَّة دفق المشاعر الإنسانيَّة الطبيعيَّة، كالغضب والقلق والخوف والحزن، فليس ثمَّة مَن قُدَّ من صوَّان أصَم حتى لا يغضب أو يقلق أو يخاف أو يحزن! وقد تعرَّض هو للكثير من هذه الحالات التي تقتضي ثمناً غالياً للمواقف المبدئيَّة الصارمة، لكنه سدَّده بالكامل، وعلى الفور دائماً، خصماً من حساب صحَّته وطموحاته واستقراره الأسري وحبه للحياة الطليقة، ولطالما أجبر ساقيه على صلابة الثبات رغم اهتزاز الأرض تحتهما، دون أدنى هاجس تراجع أو وسواس مساومة.

فصل من العمل، تعسُّفيًّا، ثلاث مرَّات، في 1971، 1981، 1992م. فما تقاعس عن خلق بدائل لرزق عياله، تارة بالتدريس في الجامعة بنظام بعض الوقت، وتارة بإنشاء مكتبة (دار المعارف) بالاشتراك مع صديقه أبو زيد محمد صالح الذي تعرَّض أيضاً لذات الظروف، وتارة ثالثة بالتعاقد مع جامعة عدن للعمل بها أستاذاً لمادة التاريخ خلال الفترة

ما بين 1993 ــ 2000م، والتي انتهت بجهود مقدَّرة بذلها البروفيسير يوسف فضل لإعادته إلى جامعة الخرطوم التي لم تتكرَّم عليه بدرجة الأستاذيَّة إلا قبل أقلّ من عام واحد من رحيله الفاجع!

واعتقل إداريًّا ستّ مرَّات، زاملته منهنّ في اعتقال عام 1979م بسجن كوبر، واعتقال عام 1989 بين كوبر وسواكن وبورتسودان. وألفيته في غيهب السجن إنساناً بكلّ ما تحمل الكلمة من معاني اللين والرِّفق والحنان الشفيفة، لكنه كان، حين يحزب الأمر وتدلهمُّ الخطوب، إنساناً نبيلاً باسلاً في صموده، كأنبل ما يكون النبل، وأرفع ما تكون قيم الصمود والبسالة. يشهد بذلك، من بعد الله، كلُّ من زاملوه في مواقع العمل، ورأوا، بأم أعينهم، حيف الشموليَّات يطاله، وهو لا يتراخى، مقدار قلامة ظفر، في مناجزتها، أو داخل المعتقلات وعتمة زنازينها الموحشة، وهو يعبِّئ لياليها علماً نافعاً، وسلواناً مجيداً، وضحكات تصكُّ عذوبتها حجارة الجدران الشوهاء فتكاد تفتتها ذرَّة.. ذرَّة! لقد كان، بالجملة، سجيناً، ولكن.. أكثر حريَّة من سجَّانيه!

كان كثير التأسي بصمود المناضل والمفكر الشيوعي أنطوان غرامشي في سجون إيطاليا مشلول الساقين، ويعتبر كتابه (دفاتر السجن) من أعمق ما كتب في الأدب الماركسي. وكان يتأسَّى كذلك بما رواه له عبد الخالق محجوب والتجاني الطيب، عن كيف قاوم كلٌّ منهما سأم البقاء في زنزانة مع الحرمان من القراءة والكتابة، فلجأ الأول للاستغراق في تأليف القصص في الذاكرة، فقرة فقرة، حتى إذا اكتملت قصة انتقل إلى غيرها، كما لجأ الثاني للاستغراق في استدعاء أسماء زملاء الدراسة كلهم، ومنذ المدرسة الأوليَّة، فرداً فرداً! وإلى ذلك كان محمد سعيد يتأسَّى أيضاً بتجربة نلسون مانديلا التي كثيراً ما كانت تذكره برواية (بابلون) عن سجين في زنزانة في جزيرة نائية في المحيط، يقضي وقته يتآلف مع الصراصير ويحاورها، وعندما عضَّه الجوع.. التهمها! ولما كانت اعتقالات محمد سعيد كلها أخف من ذلك بما لا يُقاس، فقد كان يستعين على ملل السجن وسأمه بالقراءة والتأليف، فضلاً عن الاندماج في حياة المعتقل، وجدول تنظيم الوقت الذي ابتدعه المعتقلون تاريخياً للاستفادة، بأقصى المتاح، من وجودهم في مثل تلك الظروف الاستثنائيَّة التي لا يعلمون متى تنتهي. وقد وضع مسودات الكثير من كتبه في المعتقلات. وما زلت أذكره عاكفاً عليها، وهو مستلق، بسبب الانزلاق الغضروفيّ اللعين، على ظهره، بالفنيلة الداخليَّة والفوطة اليمانيَّة، يكتب ويكشط ويكتب الساعات الطوال،

ثمَّ ما تلبث ثمار ذلك أن تتجلي في محاضرات المساءات التي كان يسهم بها في برنامجنا التثقيفي، طالباً منا، بكلِّ تواضع العلماء، أن نزوِّده بملاحظاتنا ونصائحنا! وكان كثير التذكير لزملائه المعتقلين من عمال ومثقفين وطلاب بأن غاية غرض الجلاد أن يحطم معنوياتهم بكثرة الاستغراق في توقع إطلاق السراح، فينبغي أن يكون أمضى ما يقاومون به تلك الخطة الشيطانيَّة من سلاح هو نسيان الأمر برمته، والانصراف إلى تنظيم الوقت بأقصى ما يمكن من فائدة وترفيه، وكأننا نعتقل أبدا!

....

....

والآن، ها هو محمد سعيد قد بات، اللهمَّ، في رحابك، فأنَّى لنا أن نزكيه لديك، وهو عبدك الذي ما هان إلا عليك، لكنا نسألك أن تكرم مثواه، ياربُّ، بقدر ما كان كدحه لطلابه علماً نافعاً، ولعامة الناس عملاً صالحاً، وبقدر ما بذل من زكيِّ الفؤاد، وطيِّب العُشرة، وعاطر السيرة، ونقيِّ السريرة، وبقدر ما شرح منظره، وأبهج مخبره، وراق منظره، وآنس محضره، يا ربُّ، وأن توسِّع في مثابه، وتمهِّد لنزله في مراقد المقرَّبين إليك، المرضي عنهم منك، وأن تغفر، اللهمَّ، له، وتعفُ عنه، وتشمله برحمتك، يا واسع المغفرة والعفو والرحمة، وأن تجعل البركة في فاطمة وذريَّته منها، نازك وناظم وأمينة وأماني ومنى وندى وجوليا، وفي أخواته وإخوته وعموم أهله وأصدقائه وعارفي فضله وبنات وأبناء وطنه أجمعين، وأن تدخله، اللهمَّ، فسيح جناتك في زمرة الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا، وأن تلهمنا من بعده جميل الصبر والسلوان، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

المصادر:

(1) مصطفى أبو شرف؛ كلمة عن الشيخ القدّال بمجلة المعلم، 1991/3/2م.

(2) محمد سعيد القدّال؛ الشيخ القدال باشا معلم سوداني في حضرموت ـ ومضات من سيرته (1903 ـ 1975م)، ط 1، جامعة عدن وجامعة بيرقن، عدن 1997م.

(3) محمد سعيد القدّال؛ تاريخ السودان الحديث، 1820 ـ 1955م، ط 1، 1992م.

(4) محمد سعيد القدّال؛ الانتماء والاغتراب: دراسات ومقالات في تاريخ السودان الحديث، ط 1، دار الجيل، بيروت 1992م.

(5) محمد سعيد القدّال؛ كوبر ـ ذكريات معتقل في سجون السودان، ط 1، الشركة العالميّة للطباعة والنشر، الخرطوم 1998م.

(6) مؤانسات شخصيّة مع الراحل داخل وخارج المعتقلات، ومؤانسات بحلو سيرته، في مناسبات مختلفة، مع عدد من اصفيائه وأفراد أسرته.

❝

الفهرس

●●●

(1) قصة بقرتين *TALE OF TWO COWS* 7

(2) شمس كرأس الدبوس 23

(3) لك أن ترمي النرد 39

(4) العقربة 55

(5) بروفيسيرات توتي 69

(6) سفير جهنم 83

(7) انتهت اللعبة *GAME IS OVER* 99

(8) كان حاجة بون 115

(9) الحر ممتحن 131

(10) طاقيتي التشادية 143

(11) عودة الجدة وردة 159

(12) كجبار: إركوني جنة لنا 175

(13) صداع نصفي 195

(14) ديكان على خراب 213

(15) بحيرة من 229

(16) غاب نجم النطح 245

(17) كابوس أبيل 261

(18) وما أدراك ما حدباي 279

(19) يا للروعة أي ناس أنتم 295

(20) أوريجينال 311

(21) النيِّئة للنار 327

(22) ألاعيب صغيرة 345

(23) قانون في خط الأنابيب *A LAW IN THE PIPELINE* 361

(24) قبيل حظر التجوال 377

(25) جثامين في حشايا الأسرَّة 391

(26) كن قبيحاً 407

(27) وداعاً يا حبيب (إرون جنق تير فيام) 419

(28) القدال: كثرت تواريخ المراثي 435



كمال الجزولي

كتاب الرزنامة

2007-2008